

كِتَابُ
تَهْجَاتِ الْجَاوِيدِ

لعلامة زمانه . وفريد عصره واوانه

زين الدين ابى حفص عمر بن

الوردى . قدس الله

روحہ ونور

ضريحه

م

وبهامشه كتابان

٠ ١ التيسير: نظم متن التفسير

٠ ٢ التدريب: نظم غاية التقريب

وكلاهما للعلامة العمريطى

تقدّمه الله برحمته

ورضوانه

آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية

على نفقة اصحابها

عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر

بحوار الشهر السنين

بَهجة الخائف للإمام محمد بن الوردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ حَزَّرَا
 كِتَابَهُ مُنْقَحًا مُبَسَّرًا
 يُشِيرُ بِالْبَقِيَّةِ إِلَى الْبَابِ
 فَيَفْقَهُ الْعَنَى أَوْلُوا الْآلِ الْبَابِ
 وَأَشْهَدُ لِلَّهِ بِأَنِّي أَشْهَدُ
 أَنَّ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يُوحَّدُ
 وَأَنَّ طَهَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا
 قَدْ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْمُهْدَى
 مَبِينِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
 يَحْتَسِنُ لِفُظِّ جَمَاعِ الْأَحْكَامِ
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَ
 وَإِلَيْهِ وَصَّيْبُهُ وَكِرْمَا
 وَبَعْدَ أَنْ الْعَالَمُ خَيْرٌ مَكْتَسِبِ
 وَالْفِقْهُ أَوْلَى الْأَوْلَى أَنْ يَكْتَسِبِ
 لَا يَسِيْمًا نَجَّ الْأَمَامُ الشَّافِعِي
 إِذْ كَانَ مِنْ آلِ النَّبِيِّ الشَّافِعِ
 مُطَبَّقًا يَلْعَلُهُ الطَّبَاقَا
 يُطَبِّقُ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ اتِّفَاقَا
 مُجَدِّدَ الدِّينِ لِهُدَى الْأَمَّةِ
 وَبَعْدَهُ أَصْحَابُهُ الْأَثِيَّةِ
 أَعْظَمُ بِهِمْ أُمَّةٌ وَثِقَ بِهِمْ
 وَكُلُّ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ كُتُبِهِمْ
 وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْأَنْصَارُ
 قَاضِي قَضَاةِ الْحُكْمِ وَالْأَمْرَارِ
 أَعْنَى أَبِي حَيٍّ السُّيُوكِيِّ زَكْرِي
 أَعْظَمُ بِهِ مِنْ عَالِمٍ مُخْبِرِ
 وَمِنْ أَجْلِ كِتَابِهِ النَّبِيُّ خَيْرُ
 تَحْرِيرِ تَنْقِيحِ الْبَابِ الْعَتَرِ
 لِأَحْوَاهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حُجَّتِهِ
 نَظْمُهُ مُخَصَّصًا لِلْفَيْضِ
 مَسْتَهْلًا لِيَفْهَمَهُ وَحِفْظُهُ

قَالَ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَرْدِيِّ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ لِلْأَنْجَابِ
 وَبَعْدَ فَالْعِلْمُ عَظِيمُ الْمَنْزِلَةِ
 وَالْعَمْرُ عَنْ تَحْصِيلِ كُلِّ عِلْمٍ
 وَذَلِكَ الْفِقْهُ فَإِنَّ مِنْهُ
 وَلَيْسَ فِي مَدِينِنَا كَالْحَاوِي
 وَكُنْتُ مِنْ حَلَّةٍ وَآتَقَنَهُ
 فَأَخَّرْتُ أَنْ أَنْظِمَهُ كَالشَّارِحِ
 يَزِيدُ عَنْ خَمْسَةِ آلاَفٍ عُدْرٍ
 مِنْهَا يَقْلُتُ فِي التَّيْسِيرِ
 وَفِيهِ عَنْ قَاضِي الْقَضَاةِ الْبَارِزِ
 لِأَخْشَوْفِيهِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ
 وَإِنْ يَكُنْ حَشْوُ قَدْ نَادِرٍ
 وَقَدْ تَسَمَّى بِهَجَّةِ الْحَاوِي لِمَا
 وَكُلُّ مَنْ جَرَّبَ نَظْمَ التَّنْزِيلِ
 لَكِنَّ يَمِينًا بِالَّذِي سَهَّلَهُ
 وَإِنَّمَا رَأَيْتُ فِي مَنْعَامِي
 وَقَدْ دَعَانِي ثُمَّ أَعْطَانِي وَرَقًا
 فَكَانَ ذَا النِّظْمِ الْبَيْدِيعُ الْعَمَلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ أَتَمَّ الْحَمْدِ
 مُحَمَّدٍ وَالْأَلِّ وَالْأَصْحَابِ
 قَدْ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرَ الْخَلْقِ لَهُ
 يَقْصُرُ فَبَدَأَ مِنْهُ بِالْأَهَمِّ
 مَا لَا عِنْفِي فِي كُلِّ حَالٍ عَنْهُ
 فِي الْجَمْعِ وَالْإِيْجَازِ وَالْفَتَاوِي
 فِي الْخِطْبِ وَالْفَهْمِ عَلَى مَا أَمَكَنَهُ
 أَرْجُو بِهِ دَعْوَةَ عَبْدِ صَالِحٍ
 فِيهِ زِيَادَاتٌ إِلَيْهَا يَسْتَفْرِدُ
 مِنْهَا وَدُونَ قُلْتُ فِي الْكَثِيرِ
 شَيْخِي تَمَامَاتُ الْجَمَالِ الْبَارِزِي
 وَأَمَّا جَمِيعُهُ بِمَعَانِي
 يَصْرِفُهُ إِلَى الْمَعَانِي الْمَأْهُرِ
 حَوَى مِنْ الْبَهْجَةِ لَمَّا نُظِمَا
 لَا يَسِيْمًا الْحَاوِي أَقَامَ عُدْرِي
 مَا كَانَ عِنْدِي أَيْنِي لِقَوْلِهِ
 نَيْتِنَا بِالسُّجْدِ الْحَرَامِ
 نَظُنُّ فِي خِطْبِ خِطْبِ النَّسَقِ
 تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ سِيرِ الْمُرْسَلِ

مرتبة ترتيبه في الغالب
وربما قد مت للتناسب
معمولا عليه في التصحيح
اذ لست اقوى منه بالترجيح
وزدته فوائد جليله
تبرعا واقاصدا تكميله
وزدته تراجما ورتبا
حذفت منه ما به قدر جمعا
فيما مثل الشرح للتعريب
سميته اذ ذاك بالتيسير
وربنا المسؤل في تسهيله
كاهو المامول في تكميله
والاجر والتوفيق للصواب
والنفع في الدارين بالكتاب

وجعل من يقروه من حربه
في نظمه وان يبركي عملي

وربنا المسؤل في النفع به
اساله ان يصلح النية لي

باب الطهارة

هذه من ماء طاهر ما استعلا
من الغائية قصد الحبل
لغير ذلك وله بالفصل
اوريجيه بحيث يحدث اسمه
بماله عنه غنى به اختلط
ماء ولا شرب ولو يطرح
منطع يكره والسخن الوفي
كغيره فليتنجس الا
قلت وغير بشر للمنقذ
ولو يطرف واسع الرأس وفر
كجربة قارب في الارطال
فليتلغ بقص الرطل والرطلين
اوصافه ما وافق افضه اشد
والماء لا نحو التراب يظهر

كأحدث الحث رافع كلا
ما قل في فرض كماء الغسل
للسلم وكوصوء الطفل
ولم يغير لونه او طعمه
ولو يتقدير مخالف وسط
لا ورفي مستبر وملح
ومستسب يقطر الحرف
وبوصول نجس ان قلا
ميتا بلا سيل دم لم يبيد
وان بماء خالص يكثر طهر
وانما نجس ذي اتصال
خمسين في تفسير قلتي
ان غيرت اى مع وصولها احد
وان بنفسه انتهى التغيير

فصل في النجاسات

افسامها اربعة ستعلم
وهي الوضوء والغسل والتميم
وطهر رجين وهو لا يزال
بالماء وقد يكون بالاحالة
فالطهر بالماء والتراب يحصل
ودائم ومثله التخلل
فالماء كل مطلق وذلك ما
يجرى عليه دون بقدر اسم ما
وغیره قسمان اما الاوك
فطاهر وهو الذي يستعمل
مع قلته في رفع ما يسمي حدث
او جنس ولم يجسه الحث
ومنه ما من طاهر يستخرج
اوصارذا تغير اذ يخرج
بطاهر بخلاط كثير
عنه غنى كاخل لا ضروري
ثانها نجس بان وصل
اليه رجس حال كونه اقل
من قلتين او به تغييرا
مع كونه سواها او اكثرا
فان يوافق ذلك الما ما اختلط
من طاهر بفرض مخالف واسط

اما النجاسات فكل مسكر
وميتة مع العظام والشعر
وقضلة كماء فرج ودم
ولا نخامة ولا مارشحة
ودرا وبيض مباح اكله

والكذب والخنزير عند الاكثر
والفرع لا مأكولة ولا بشر
ونافيط ومرو لا بلغم
من حيوان طاهر وانحة
كلين من بشر واصله

من طاهر بفرض مخالف واسط

وان يكن من نجس يفرض أشد
 وكالتليل مائع وان ورد
 والقلتان نصفان قدرا
 برطل بعد الذ الذي قد حرزوا
 وذ الذي تقريب بغيرين
 فلا يضر نصفه رطلين
 ثم التراب قد يري مضمرا
 او نجسا او طاهرا فقط يري
 فان ازال مائعا واختلف
 بطاهر فقط اذن فقط
 وان يخالط نجسا هو النجس
 سواها المصير الذي القين
 والذائع الحريف ان ازال ما
 في الجلد من نجس ودما
 ثم التخلل انقلابا فخرخل
 بغير عين حيث لا رخص حصل

باب الوضوء
 ثم الوضوء واجب ومسح
 ففعله لكل محدث وجب
 لكل ما عليه قد نوقفا
 كان زوى صلاة او نطقا

وسنة لطاهر قد صحت
 بطهره ولو صلاة فضلا
 وكل ذي جنابة لا كلبه
 ونومه ووطئه وغسله
 بل كل غسل واجب ومن
 وغيبه والنوم مع نقل الخطب
 وبعد مس ميت وغيرها
 فلا يظلمها هنا يذكرها
 ثم الفروض نية مع غسله
 لوجهه وغسل وجه كلبه
 وغسل كل من يديه مدخلا
 للمرفقين ثمها فليغسلا
 ومسح بعض الراس مطلقا بما
 وغسله رجليه مع كعبيهما
 سادسها ترتيبه كما ذكر
 وغسسته تكفي وان لم يستقر

وجزء حتى كالمشيم منفصل
 وريشته ومسكه وفارته
 حمر يدون العين قد تخللت
 وصار فيه حياة كالمضع
 ينزع فضلات وبعد الذئب
 بمنزج ترب طاهر من سبع
 بالماء مرة كذا المعض
 ولو يغسل البعض والبعض وقد
 مع نقي عين وصفات العين
 وغسلتين اذ اب اذ الطهر يتم
 وماء كل مرة في الفرض قل
 مثل الحبل بعدها تطهيرا

كميته لا شعر مما اكل
 ثم الذي تجد دت طهارته
 يدها وان غلت او نقلت
 والجلد ان نجس بموت وانذبح
 كما يد نجس غسلا يتغي
 للكلب والخنزير او للفرع
 للكلب مما صاده لا الارض
 ادخل جاره وما قل ورد
 لا عسر في الريح اوفي اللون
 ورش من بول غلام ما طعم
 ولم يغيره ولا زاد ثقل
 وضده فلا بعد تقفيرا

فصل في الاجتهاد

من شأنه بشاة غير تلبس
 ولو بر او ليس بالمجازف
 لا الكتم والمحرم والميت ولا
 اولين الا تان فهو انما
 وان سوى الماخوذ كان قد تلف
 ولو عم ومثيقنا وجد
 ثم ليعد لكل فرض ما بقي
 وصب ما نجسه الظن ابر
 ثم الى التراب فليعدل كما
 وليتيم مبصر وقصبا

او ثوب او طعام او ما نجس
 وما استعمل بالخالف
 بول ونحو ماء ورد والطلا
 يجوز ان ياخذ فردا منهما
 ان يدلل يجتهد كان كيشف
 كتركه مفردتين واجتهد
 من ذاك طاهر على التحق
 وان يجر قلد اعنى ذا بصر
 يتكلف اجتهاد فاقدى عما
 كان طرا تغيره ان بقيا

الاجتهاد هو النظر بين الشيئين او البحث عنهما في اللغة

ثم الولاء واجبت اذا احسن
بضيق وقت اولدء كالسلس

فصل في السنن

يسن اول الوضوء التيمية
كما يسن اولاً اب يديه
ويغسل الكفين ايضاً معهما
لكنه ان شك في ظهريهما
فالغسل في ماء قليل يكرهه
ماله يكن غسلاً وثابت له
وكونه مضمضاً مستنشقاً
مبا لغاي غير صوم مطلقاً
والجمع اولى وثلاث من عرف
مستنثراً وان يج ما اعترف
وسح كل راسه او ما ستر
والاذنين باطناً وما ظهر
باخذه ماء جدي يدها
ووضع كفيه على بطنيهما
وفي الصماخ ادخل المسحمة
والظفر بالاهام ايضاً مسحه
مخللاً شعوره الكشفه
بوجهه من بحية كشفه
وخارج وعارض كشف
مع تركه للنفذ والتشيد
وتتركه استعانة الترفه
فان تكن بحاجة لم تكمه
وكونه محلل الاصابع
وذلك فرض للتواء ما يع
ويحصل التحليل في اليدين
بكونه مشبك التشنج
لكنه يكون في الرجلين
بخصر اليسرى من اليدين
بستدنا بخصر اليمنى كما
بخصر اليسرى ولا ختمها
مثنياً مثلثاً يقيناً
مقدماً في غسله اليمنى
لا جانبي راسه واذنيه ولا
كفا وخدا وليكن مستقبلاً

نجاسة يظهره لا صلبه
كسور ربه ظهر فيه يمكن
وشك مع تغيره في سببه
من طرف او ماعق او خلال
اذ كله او بعض وضئه ذا
فضة او نضر وبالفردي كره

واحكم على ما غلبت في مثله
نحو اواني من غير يد من
لا قلتين بال نحو الظي به
وحرمه الطاهر في استعمال
وزينة به وفيما اخذها
يقصد زينة به وكبره

باب الوضوء

يفسل بين الرأس واليدين
من نازل الحية وجهها والغم
لا ذاك من كنف حية الذكر
تجديده ولا احتياط الجلا
وصلع وجنبى الموصوف
او ماسوى احد ثديه لاعت
من حديث بمسه واليسر
عنه او استباحة المقبر
هاتان دام حدث اولم يدم
مع تلك اوفرق او غيراً نقاً
وما عليهما كسلتيهما
حاذى ولا شتاها كليهما
وان ايين عند ساعد اليد
بمده عن حذر راس ما انحدر
ندب وكروه في الامع فيما
والشق والزائد كاليدين

فرض الوضوء غسل وجهه
ووجه حية واذنيه وعم
وميتاً بشرة بين الشعر
ولو تكرار وللنسيان لا
وسن غسل موضع التخييف
مقرونة بية رفعه الحدث
بل غلطاً او بعضها كاليسر
اوله اوتية التطهر
اليه او اذ الوضوء وتعم
وان نوى التبريد والتنظف
ثم اليدين مع مرفقيهما
ومن يد رائدة يفسل ما
ومعها يفسل راس العصد
ومسح بعض جلد راس او شعر
او بيله او غسله من غير ما
وغسل رجليه مع الكعبين

ولكن العذ وركا المقطوع
 يقدم اليه من الجيب
 مقد ما في الراين مسخ الناصبه
 وعند غسل وجهه اعاليه
 وقدم من اصابع اليدين
 عليها كذا في الرجلين
 وان يكون في محل لم يتك
 به رتاش الماء في ذلك المحل
 وعن يمينه الاناء المتسع
 فان يضق فعن يساره وضع
 ووسع به حيث منه يتعرف
 ثم المعين عن يساره يقف
 وليأت بالنشهد المأثور
 من بعده بلفظه المشهور
 فصل في المكروهات
 على الثلاث تكرر الزيادة
 والمقصر والاسراف فوق العاده
 باخذ ما فوق ما يكفيه
 وليس غسل الراين بالمكروه
 وشرطه الاسلام والتمييز مع
 اطلاق ماء وانقاء ما مسح
 بكفه او كل ذي جرم مكث
 والوقت في وضوء دائم الحدث
 والطلب بالاطلاق والكفيه
 والوقت وانقاء صرف اليه
 باب الاحداث
 وحمله الاسباب خمسة وهي
 خروج ما عدا الف من فرجه
 او قية من تحت معدة له
 ان سد شئ عارض اصلية
 ومطلقا تكون كالاصل
 في المنقوص بانيداره الخلق
 والنوم الا نوم ذي التمكن
 وما زال العقل كالمجنون
 وليس انق غير محرم ذكر
 بنفسيه حائل مع الكبر
 ومن فرج الادمي ببطان كف

او مسح بعض علو كل طاهر
 محل فرض لا من الاعلى خيس
 غير حلال كان او مشقوقا
 فوق قوي لا ان البل سقط
 يوما وكيلة من الاحداث
 لا ما مسح الخفين حاضر او لا
 كان تبدت رجله او الخرق
 في كبا رجلاه غسل وهو مع
 شك مسافر احاضرا مسح
 في الثالث انتفاء مسح الحاضر
 والثاني من ايامه فليعيد
 وذو تيمم لغير فقد ما
 يحل لو ظهر بقي وقد نذب
 وعدم استيعابه ويكره
 السادس الترتيب وامكان اذا
 نوى به جنابة او الحدث
 بل جنابة وسن التسمية
 وصحة النية من اول السز
 يدخل طرفا قسلة ان شك في
 ويوصول الماء ان تمضمضا
 والفصل اولي وبغير قيتين
 وثلاث الكل يقينا ما خلا
 وتركه التثيف والتكلم

خف قوي ممكن مشي ساتر
 به نفوذ الماء على الظهر ليس
 ان شد لا الخروق والجرموقا
 اليه لا يقصد جرموق فقط
 وسفر القصر الى ثلاث
 ان شك الانقضا فلا يكمل
 او بعضها او حل شد واستحق
 طهارة المسح والغسل نزع
 وثانيا صلى بمسح فانضح
 صلى اذا شاء بمسح الاخر
 صلاة والمسح للتردد
 ودام الاحداث مسح لما
 للحف مسح السفلية والعقب
 لو غسل الحف ولو كرره
 في كل غسل يدل عنه اذا
 وليس ساقتا للنسيان حدث
 كما كره وسطا ان أهمله
 وغسل كفيه ويستكره ان
 طهرها ان كثرة الماء تنفي
 واستنشيق الاصل من السن انقضى
 وبالغ المقطر في هاتين
 مسح الخفين وذلك والولا
 والاستعانة خلا احضار ما

ولو عمل فجه الذي انكشف
 ينظيره او من صغيرا او سدا
 او ميت او مس بالكنة الاشارة
 وتخم الصلاة قبل الظهر
 كسجدي ثلاثا وتشكر
 وعند فقد الماء او غراب
 يصح فرضها بلا ارباب
 وحيث صار واجد الماقتضا
 كذا التراب حيث سقط القضا
 ومنه يصف وحمله
 لا في مناع فالاصح حمله
 وخطبة الجمعة ايضا تحرم
 كذا الطواف مطلقا فحرم

باب الغسل

موجبه جنابة وتحصل
 عن بدنه التي الاوك
 مع كونه من تحت معتاد
 او ثقبه بشرط الاستعداد
 من تحت صلبه في عظام الظهر
 واللباس من تحت عظم الصدر
 وهكذا ادخل كل الخشنه
 او قد رها فرجا على اى صفة
 والمحصن والنفاس والولادة
 والموت الا في ذوى الشهادة
 وهكذا تتجسس كل البدن
 او بعضه والبعض لم يعين
 وفرصة تعيم سائر البدن
 مع التعور ظاهرا او ما يمكن
 ونية الاداء ورفع الحدث
 ولم تجلبت ولا غيب
 والغسل كالوضوء فيها بكرة
 وكل مشروط ومد وبه لة
 وقبله ندب الوضوء معتبر
 والستر والتدليك مع غسل القدم
 والبدء بالماء وشقي ايمين
 ثم المين في الحبل الايمن
 وصح غسل حايض تحريم ما

لِلْغَسْلِ كُلِّ مَا مَضَى مِنْ صُورَةٍ
 وَلِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْحُلِيِّ
 وَمَسْحِ كُلِّ الرَّأْسِ مِنْ مَقْدَمِهِ
 وَاللِّحْيَةِ الَّتِي تَكُنْ خَلْفَهُ
 بِخِصْرِ الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ
 كَذَا إِلَى الْخِصْرِ مِنْ يَسْرَاهُ
 وَلِلصَّمَاخَيْنِ يَا نَفْيَيْنِ
 أَوْ رَأْسِهِ وَالْأُتْبَاءِ بِالْأَيْمَنِ
 كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَخَدَيْهِمَا
 وَلَوْ لَقَعْدَ الْمَوْضِعِ الْفَرْضِ ذَهَبٌ
 وَمَا إِلَّا عُضَالٌ يَرِ التَّوَاوِي

وَبَكَرَهُ النَّظْفُ وَسَنَ وَكِرَهُ
 وَسَوَّكُهُ يَتَشَبَّهُ عَرَضًا بِسَلْبٍ
 وَلِلْفَرَانِ الْبَدَأُ مِنْ يَمِينِي فَمِنْهُ
 وَفَوْقَ عَمَلِهِ لِعَسْرِ كَمَلًا
 كَذَا أَصَابِعُ وَالرِّجْلَيْنِ
 مِنْ أَسْفَلِ الْخِصْرِ مِنْ يَمِينِهِ
 وَمَسْحُهُ لَوْ جَمِيَ الْأُذُنَيْنِ
 وَعَنْقُ بَيْتِ مَسْحِ الْأُذُنِ
 لِعَسْرِ أَمْرَارٍ عَلَيْهِمَا مَعًا
 وَالْمَدُّ وَالطُّولُ لِقِرَّةٍ أَحَبُّ
 وَذَكَرَهُ الْمَأْتُورُ سَنَ الْحَاوِي

فصل في الاستنجاء

وَمَنْ قَضَى الْحَاجَةَ فَلْيَجْتَنِبِ
 وَسَبْلًا هَيْأَلَهُ وَلْيَبْعِدِ
 قَدَمَ يَمِينِهِ حُرُوجًا وَسَاكًا
 مُعْتَدًا الْيَسْرَى وَتَوْبًا حَسَدًا
 وَلَا يَجَاذِي قِبْلَةَ الشُّكْرِمَةِ
 وَالْقَمْرَيْنِ تَارِكًا الْقَضَاءِ فِي
 وَتَحْتِ مَشْرِئِ وَظِلِّ وَاجْتِنِبِ
 وَالْمَسْتَحْمَ وَمَكَانَ صَلْبِيَا
 وَمِنْ بَقَايَا الْبَوْلِ يَسْتَبْرِي وَلَا
 وَاحْتِمَ لِمَا لَوَتْ أَنْ بَالَمَا قَلَعُ
 عَنْ مَسَلِكِ يَعْتَادُ إِلَّا الْقَيْلَا

فَرَأْنَا وَاسْمَ الْأَلُو وَالنَّبِيِّ
 وَيَسْتَعِيدُ وَيَعْكُسُ الْمَسْجِدِ
 مَغْفِرَةَ اللَّهِ وَيَسْرَى إِذْ دَخَلَ
 شَيْئًا فَشَيْئًا سَاكًا مُسْتَبْرًا
 بِصُرْحِهِ فِي الْفَضَا مُحْرَمَةً
 نَادٍ وَفِي طُرُقِ وَمَاءٍ وَأَقِفِ
 الْبَوْلَ فِي حُجْرٍ وَحَيْثُ الرَّجْحُ هَبْ
 وَقَائِمًا بَعْدَ عَدْرِ أَدْبَا
 يَسْتَحْ بِالمَاءِ عَلَى مَا نَزَلَا
 أَوْ مَسَحَ كُلِّ مَوْضِعِ الَّذِي يَدْفَعُ
 لِشِكْلِ ثَلَاثَةَ وَأَعْمَلَا

بالج أو بعدة أو بهما
وعسله بجزئه وكأشبهه
يقصد جل الوطء والمباشرة
وتحكم ذى جنابة بغيره ما
حرمت بالأحداث فيما قدمنا
والمنطق بالقرآن مما يقيد
والملك لا عبوره بالسيدي

فصل

ليس غسل الجمعة المعروف
كذلك الاستسقاء والكسوف
بخاضى كل وغسل العبيد
لسائر الأحرار والعبيد
كذلك في اسلام كافر خلا
عن أكبر الأحداث فيما تقدمنا
ومن يغسل ميتا ومن تغفل
من بعد اغتاء أو جنون أو غفل
وبعد الاستعداد والحجام
ومن حمامة ولا حرار
ولدخل مكة أو الحرم
أو طيبة ولا يتكافأ ذنوب
والوقوف بحجر ما يعرفه
والوقوف بعد الصلاة بغيره
وللبيت قبل لأن اغتسل
في عرفات بل كماه ما فعل
وفي عبي ثلاث اغتسل تسن
ومطلقا لذي تغير البدن
وللطواف سائر الأنواع
الأطراف الزكن والودائع
باب التيمم
وبالتراب حصص التيمم
أول مرة ذى غير يعلم
وبينه وبين طهر الما جمع
لقلة الماء أو لضعف ذى وجع
والشخص يقضي كل ما صلى به
مع تسعة تعد من أسبابه
إذ يقيد الماء محل يغلب
به وجود الماء حيث يطلب

بالحامد الظاهر مثل الخلد ثم
وذلك مطعوم مثل العظم
وحوان ويجزئه اتصل
أو نجس ثان به نجسا
أو عابرا عن صفحة أو حشفه
وإن جمع ثم الماء والإيتار

وباعه لا قصب ومخترم
وماعليه خط بعض العلم
لا النضر والجهر لأن اتقل
كالنجس استعمله أو ييسا
أو يوجب الغسل فيما لم ينظفه
أولى له ويده اليسار

فصل في الحديث

الحديث الناقض أن يخرج من
وفرحي المشكل أو ثقب يحط
وأن يزول العقل لا للفضي
وأن تلاقى جلد أنثى وذكور
لا العضو بعد الفصيل لا كالذكر
أو موضع الجيب بين الكفا أو
توافقا كذكرى تمسوس
وبطن اصبع سوي أصلية
ومن واضح من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والضح صلى ثم مس تكوه
بينهما فلا يعد والأ
وإن لمس مشكل من مشكل
أو نفسه يقض لشخص منهما
وارفع يقين حديث لا ضده
وإن يقينا وشك منهما

معتاده غير منه وإن
عن معدة مع سد معتاد فقط
في نومه بمقعد للأرض
لا محرر حيا وميتا يكبر
ومس فرج بشر كالدبر
عامل كفين وأي كان لو
وما نرى المسوس كالمسوس
على استواء الأصابع البقية
له ومس مشكل كليهما
وإن لمس أحد الفرجين
والظهر صلى إن يعد وضوءه
فليعد الظهر التي قد صلى
فرجا وهذا ذكر الأول
وصحوا أصلاة كل منهما
بالظن لا شك طرا من بعده
في سابق قصد ما قبلهما

وكونه في رجليه أضده
 بنفسه أو كان ناسيا له
 كذا الك وضع سائر على محل
 تيمم أو قبل طهر قد حصل
 أو خاف في البرد الشد يد من ضرب
 ياله أو هو غاص بالشعر
 أو كان قبل وقها أو البدن
 متجس بغير معنوا ذن
 وسائر الأسباب وهي أثن عشر
 معها القضاء بعد ذلك يعتبر
 فقد أنه لما وليس الغالب
 وجوده حيث ابتغاه الطالب
 أو كان قدر الشرب يحتاج أن
 يبعه بصرفه إلى الموت
 أو واجدا للماء لكن يمن
 مع عجزه أو احتياج للممن
 أو زائدا عن قيمة ليلته

يجب داستثنى من المشكوك
 هذا وإن لم يتذكر فالوضوء
 بالبيت والبائع حمل المصنف
 ومسه والجسد والعلاقة
 تفسيره والكتب عن من خلا
 قراءة تسخن والتوراة
 قراءة ومكثا في المسجد
 من سرقة لركبة ودام ذا
 والصوم والطلاق حتى تطهرا
 يطأ ونصف منه في آخر ذ

لا يصد طهر الذي ما عتاد أن
 قلت وقد يستشكل المفترض
 ويمنع الصلاة كالنظوف
 ولو حة وقلبه أوزاقه
 والطرف لا فقه وتقدين ولا
 وأحمل في المتاع أو آيات
 الخيض والنفاس زدان تصيد
 كسليم أجنب والتلذذا
 إلى اغتسال أو يبدل بالترا
 وأندب تصد قايدينارا إذا

فصل في الغسل

أوفاد اللذلو أو يمسله
 أو ضده عنه عد وقد عمن
 أو خاف أن لا فان نوى المخرج
 أو قطره أو بعضه يظهر
 حصول شيء فاجتنب يستكر

وشعر ومنبت وقد قرنت
 أو الجناية أو التطمث
 له كوطء ذات حيض تطهر
 بالذكر في الوضوء كان أحسنا
 قصد الوضوء فليعد ما فضلا
 عليه والإسلام أيضا كالوضوء
 لمسلم ثم تعد إن تسلم
 كذا وضوءه ولو بلا حدث
 عن أصغر ومعه للأصغر
 تعهد وكفوضون البطن
 وسن للجوايض التطيب
 أو جمعة أو ذين أو فريدا

الغسل غسل كل ظاهر البدن
 بأول نية رفع الحديث
 أو استباحة الذي يفتقر
 أو الأذال لغسل قلت والفتا
 لكحة أعاده هنا على
 بشرط رفع حيث واعتبر ضوا
 لا في اغتسال ذات كفر عن دم
 وسن رفع قدر غير حيث
 قلت نوى به سنة الغسل العري
 وليكان الإلتواء كالأذن
 والصاع بالتقريب والترتيب
 وإن نوى الإجنب أو العيلا

فصل
 ثم الغرض نقله الترابا
 ونية مع نقله استصحابا
 ومسح كل الوجه واليدين
 مع بر في مرتب المصنوع
 ويستحب كونه ميسلا
 عفيفا عبارة مستقبل
 مؤاليا مقدا ما يممتا
 وعند مسح وجهه أعلاه
 ومن يديه قدم الأصابع
 مع الزور ذاهبا ورا جعا
 مكرهه أن يوجد التكرار
 في مسحه أو يكثر الغبار
 ثم الشروط ضربان السابقة
 لوجهه وليدين اللا حقه

على تراب خالص طهور
 كذا وجود العذر في العذر
 والسعي في تحصيله حيث لم
 يكن مريضا أو تيقن العدم
 كذا أنه كون سعيه وضربه
 في الوقت أيضا بعد عليه به
 وعلة استقباله ولو تيقن
 والطهر قبل من نجاسة البدن
 والعقل والنقاخ الاسلام
 وصح حال الحيض للاجماع
 وبعد في غير ذمة وكافره
 مسلم للوطء والباشرة
 وقد كل جائل كالطين
 فيه الشر وط عن يقين
 والمبطلات ردة كذا الحديث
 وزوية الماء أو توهم حدث
 وأن يصير قادر على الوضوء
 والاعتياض والشفا من المرض
 إن زال كل مانع في الاتميع
 وكان في صلاته لم يشترع
 وأن يتيم أو نوى قطع السفر
 وكان كل في صلاة قد قصر
 وذلك بعد ما عدا التوهم
 فهذه موانع التيمم
 وخالف التيمم الوضوء في
 مسائل مشهورة فلتعرف
 من ذلك التيمم الصحيح
 لا يرفع الأعدان بل يتيمم
 وفيه يحي مسح ظاهر الشعر
 ولو خفيا أو وجوده ندد
 وليس يحي في فروج العين
 تيمم الجمع بين اثنين
 وإن يكن تغيرهما في غسل
 مع مثله ودونه لا ما عدا
 باب الغسالت
 أنواعها بول وورث ومذي
 كذا أنه وذي ثم ميتة وذي

من ذين يحصلا وإن نوى غلطا
 من بين أعضائه الوضوء عملا
 وموجب الغسل نفاس طلعا
 والوث أيضا ومغيب القدر
 ولو من الميت والبهيمة
 كذا خروج وليه وأصله
 وبعد غسل وطمه إن لفظت
 ومن خواص الماء أن يخرج مع
 ويريح طلع والخبث رطبا
 عند احتمال أحدتين ومثي
 أحب كل ويختفي في الحجر
 أحب مشكل فقط ونديبا
 ويندب الوضوء للطعام

باب التيمم

تيمم الحديث للوقت
 وكاجتماعهم لشكوى الخلل
 بقصد ماء عن ظاه فضل
 وقبله الصالح للغسل ولا
 يطلب أو ما دونه في الوقت إن
 في حديث ثوب لتوهم بكذا
 اللسان والتأخير للثمين
 ومشتري ماء وثوب حتما
 والدلو واستيجار ذين ثمن

فيه ومتموع كذا الفائتة
 وغسل ميت لصلاة الكفل
 وذات حرمة ولو مستقبلا
 يكفيه يستعمله وأولا
 نفسا ومالا وانقطاعه أمن
 والمرب مع يقينه وجددا
 آخره أولى كتوب البدن
 والثوب إن يوسر لفر منه ما
 وأحر مثل تم في ذلك الرمن

من آدمي وجراد وسمك
طاهرة ثلاثا بغير شك

وجزه ما عد الثلاث المنفصل
حال الحياة مطلقا وإن اكل
والكلب والخنزير مع طرا
تم آخر وما فتح قد استكرا
كذامى الكلب والخنزير
والنضج لا كالحمل والحمير
ومرة وسائر الألبان
من غير ما كحل سوى الإنسان
وماه فتح ريحه تغيرا
وخرج من معدة بلا ابترا
وكل ثامن الصديد قد وجد
او من دم إلا الطحال والكبد
وطهرها وان تكن يخفف
بمسلمها المزبل كل وصف
ولا يضر لون اوريح عشر
زواله لكن بقاها ينضج
وطهر كل مانع تعذله
ولم يزل يحذر ما على الوري
لا في طلاء بهيمة وسفر
به ولا استصحابا اليه
والزئبق المشهور ان نقشا
كأنه قطره لن يثبتا
والجمل ان يحسن بموته مطهر
بدنقه والغسل بمذ معتبر
وأوجوا الاستعداد لكل يحدث
من كل رجب خارج ملوث
بالغسل بالما أو يمسح بالبخير
وتغويه من كل جامد مطهر
ان كان ذاك فالعلاء محرم
وسمحه به ثلاثا ملتبس
فان يجاوز صفحة أو حشفة
أو ينف فالما لا يسواه نطفه
وتبول طفل ذكر لن يطهرا
ما ليس به لا يكفي برش ما
والارض ان تجس ببول يكفي

دين وكافي سفر من المون
يعني لم اجل الى الوطن
منه يجب قوله لا العوض
قبوله خلاف ما لو وهبا
وقت صلاته وان يجتمع فلا
ويانتهاء نوبة في ينثر ما
اليه بعد وقتها منع صبرة
بممه وقيمة الما عكرما
لظامي ثم ليت أولا
بعد فلا فضل ثم ليقع
فجب لا ان به الوضوء ثم
يؤثر الا ظاميان فضلا
يجشى به الحد وان غسل عرض
في البر ان قال طيب يروي
وجرحه والكسر للتضرب
بالماء ان يستر وماذا حتما
مادام وقت غسله المعتلا
مع الذي يتلوه في التوضي
لذن برا وان لصوقا رفعه
غسل بعد ورولا مرتين

يفضل عن ذى حرمة معه وعن
وبالنسب ازيد لاق لمن
والماء ان يوهبه أو ان يقرض
وان يعرثوا بواود لو وجبا
ان يب الماء او يبعه بطلا
واصلوا ما بقي التيمما
وفي مكان ضيق والسفرة
ولظا رفيق ميت معه ما
في الامر للاولى بماء جملا
وان يموتنا محلة او يقع
ثم لذي تجس فذات دم
لا الغسل والمالك في الملك ولا
وجاز قهر وبيرد ومرض
لغش شين ظاهر والطوي
لا حيث ايلام عن الخوف عرى
مع غسل ماصع ومسح عما
كالخف كى يكفي ماء قلا
ثم بعيدة لكل فرض
والموضع العذور في غسل معه
توه البرينه لم يجب

فصل في اركان التيمم

له ترابا طاهر محصا وارت
ومن يديلوجه أو يعكسه

اركان هذا نقله أو من اذن
عبار رميل ويمعك نفسه

بصب ماء بعد ان تحنفا
 وجامدا صاب نحو كلب
 فاعسله سبعمرة بتراب
 مكرز الياثبا الطهور
 والارض لم تحب الي تغير
 وان صببت رشاشه شيئا غسل
 بقية السبع التي منها فضل
 وعن ديمانو الراغب عني
 ما لم يكن تغير ثوبها اكتفى
 فرغ

بالكثرة الماء القليل يطهر
 وغيره اذا اتقى التعذر
 بنفسه او اخذ ما اوصيه
 لاسان ولو فيه كطفيه
 باب مسح الخفين

ويسح المسحج الفرجين
 وفي الوضوء الرأس والاذنين
 والوجوه واليدين في التيمم
 ثم سائر لكل بمرح مؤلم
 فهذه انواع مسح تكفي
 في الظاهر والمقصود مسح الخف
 ففي الوضوء دون غسل وحيث
 يجوز قطعاً وهو في الحديث
 فليله بيوم الذي الحصر
 وغيره ثلاثة حيث قصر
 والمدتان من اواخر الحديث
 اعني الذم من بعد ليس قد حدث
 ان لم يكن لعلته تيمماً
 اودائماً الاحداث فليس لما
 يحل بالطهر الذي قد اوصى
 لو استمر باقياً لكن يرفع
 ومن يسافر بعد مسح في الحصر
 والعكس لم يستوف مدة السفر
 وفرصة اقل قد رقد يسي
 سحاً بظهر الخيف فوق القدم
 والمنة التخطيط اما غسله
 وسحبه مكرراً فيكره

لان يردد ما سفت ربح على
 ان كان ذا انتشار او ملتصقا
 وترب حشبا رصة كالخل
 بينية استباحة لفتقر
 للمسح والاطلاق والابهام
 وجها خلا المنبت واليدين
 وسن ضربتان والتفريح مع
 بالندب قلت عندهم صوابه
 وسنة تخفيفه والبسمله
 رذته وقبل ما فيها شرع
 نحو طلع الركب او زال في
 ولقي مانع ولو في بعضها
 مثل مسافر راي فيها ما
 او سلم الشخص الذي لا يلزم
 فوائده وحيث ليس تبطل
 ويمنع الزائد فوق المنعقد
 ويحجم الفرض ولو صغيرا
 ولو تغيره نوى التيمما
 يشاء نفلا وصلاة فاقد
 اما من الاحداث منه مستمر
 للتقل او يطلق الصلاة
 من ينس بعض حمله تيمما
 تخالف المنسي فليصلي

عصون تيمم ولا مستعملا
 وخرفادق وشربا محرقا
 لا ماشوي ولا تراب الاكل
 اليه ان تقرر به وتسمى
 لان يعين مخطئا وان مسح
 بمرفق ورب السعير
 كل وفي الثنتين خاتمان مع
 في ضربة ثانية ايجابه
 وبدء يميني والاولا وبطله
 توهم الماء بلا شئ منع
 تخصيله ماء وان لم يكف
 ان كان واجبا قضاء فرضها
 ثم اقام او نوى الا تماما
 قضاء فرضها وليس يعلم
 صلواته كان الخروج افضل
 ومطلقا عن ركعتين لا يزيد
 صلاة او طوافا او مندورا
 وقبل وقته ولفرضين وما
 روج وان تعينت بواجب
 اذا توضا او تيمم من غير
 فهو بعيد النقل ليس يات
 عدد منسي فان لم يعلم
 حتما بكل ويفقد الجهل

والشرط ليس بعد طهر تيمما
 ولم يكن لفقد ما تيمما
 وطهره وسده كل القدم
 بالكعب لكن جلده ان يلمس
 وهكذا يمكن الانساب من
 مشي به شردا ولو من
 ومنعه الماين وصول رجليه
 ولا يكون فوق خف مثله
 ومسحه مفارق غسل القدم
 فيها مضي وفي مسائل ثوم
 فيش تمت مدة المسح اشبع
 او وجدت معه الحكة لقطع
 او اتقى صلاح خف او طهر
 من رجليه ما كان بالحفاستر
 وينبغي تخطيطه كما خلا
 فيكره استيعابه والنسلا
 باب الحيض

آ في سنين الحيض للنساء
 تسع على التقريب باستفراء
 ويلة بيومها اذ نساء
 ونصف شهر كامل اقضاء
 وستة او سبعة للغالب
 وفضل شهر وطهر غالب
 اقل طهر بين حيضها جعل
 كما كثر الحيض واقضاه جهل
 ستون مع عامين بين اليأس
 وحة اذ في دم الغايب
 وغالبا يكون اربعين
 ولم يزد اقضاه عن ستينا
 ونصف عام مدة الحمل الاقل
 ومحظان اي لوضع وحبل
 وبالسنين اربع للاكثر
 وغالبا تسعة من أشهر
 وحرفوا بالحيض والنفاين ما
 قدر مع جنابة محسرا
 وصومها ايضا كذا الدخوك
 لسجد حيث التيمما تيمم

غير الذي ينسى وزايدا احد
 وليقبض من صلاته محتلة
 او سقر او دام قلت ما ارضي
 عن صحة وعن وجوب معتزلا
 بول وباستحاضة وليقبض
 مثله بان يبين ان لا
 وسائر العضويلا تطهير
 ماء وتربا ومقيم تيمما
 يسفر ومن ليرتد رخصا
 او ثمن الماء ومن تيمما
 لان اصبحت في رجال رقيقة
 يشعر كهيبي وعار واتم

صلى بكل واحد منها عدد
 ولا يحي بمسداة قبلة
 يدون عذرع عم مثل مريض
 اذ قال كالجون اذ هذا المثل
 راما تيمله بسلسل
 او لقتال وفرار حلا
 حرقا ودرام الجرح بالكثير
 وليقبض مربوط ومن قد عدما
 لفقد ما ودو تيمم عصا
 ودو تيمم على نسيان ما
 وقد اضل دين في راجلته
 ولا المدرج برجله ولم

باب الحيض

كالدر في يوم ويلة وما
 يسبقه حيض او نفاس ما استم
 فذالك حيض بالنقا تحلله
 وبين توامين والجبلى ترى
 احكامه لكن لنقبض غيرها
 دم قوي فهو حيضا فقط
 اثناء مع ذي حاق نسي
 احمر ونصف الشهر ثم امودا
 شهرا وما صفاته من يجن
 ثم من الشقرة ثم الصفرة

اذا رأت من بعد تسع الدما
 يعبر خمسة وعشرة ولم
 نصف ثلاثين نفاء فصله
 ولو دم ما ذا صفره وكدر
 لا عند طلقها واثت اذ طرا
 وان يجاوز ولها ما شرط
 وفي النقا والضعف ضد التسع
 ان امكن الجمع رات ذات ابتدا
 تمامه بالصوم ليست تعني
 والنتن والسواد ثم الحمرة

ولسه ما بين سيرة لها
 وركبة لا ان تنس بعليها
 كذا الطلاق والجران علقه
 يا جزا الحيض الذي قد حقه
 او قبل وطؤه او مال بدلت
 او كان منها مؤلما ان سالت
 او حاملا او كان ذال الطلاق
 من حكم ما على الشقاق

فصل

وهذه مسائل تعلقت
 بالحيض في احوالها تفرقت
 كالغسل والبولغ والافراء
 في عدة بها وفي استبراء
 وشركها صلايتها بلا قضاء
 كذا الطواف للولادة حائضا
 وقولها في حيضها مقبول
 مصدق في كل ما تقول
 وقيد قطع الحيض للولادة
 في الصوم والكوفة والايام
 ثم التي دما وهاله تستقيم
 بعد استقامته وتقسيم
 لذات بدء واعيناض يقع
 صيرتا اولا فمن اربع
 قد ات تميز تردد مطلقا
 في الحيض للتمييز حيث حقا
 بان ترى دما ضعيفا قوي
 ولم يزد عن اكثر الحيض القوي
 ولم يكن بناقص عن الاقل
 ولا الضعيف من اقل الطهر قل
 فيجعل الضعيف طهرا والقوي
 باي وصف حيضها كجروي
 وغيرها ان تكن معتادة
 حاضتا اقل الحيض لان زيادة
 وان تكن معتادة ردت لما
 من حيضها قد راو وقتا غلبا
 وحيث تنسى العادة المقررة
 قد راو وقتا سميت بحيرة

اكثر ثم السابق الاقوى وفي
 او دون تمييز لذات ميسا
 يحكم بالطهر وفي الدور الذي
 وتكس الحكم الذي قلنا بان
 في الابتداء يوم وليلة اذى
 لكن لذات عادة حمل على
 حيا وطهرا وقته وقدره
 وثبتت العادة بالتمييز
 وذات الاختلاف باثنتين بل
 فابصرت يوما دما وابصرت
 ومن تحيرت فحائض بان
 بل كل مكتوب باتها نصلي
 لان تقطع في نقاء يعرض
 من بعد فرض جمعه لا يرتضي
 خمسة عشر يوما وتقضي لكل
 بالعشرين ان صلت متى اتفقا
 لاسوا الاحوال ضعف يوم
 مع واحد تزيد في عشرة
 سابع عشر كل صوم والى
 قلت ودان واحد في الصوم
 واجعل الى السبعة هذا الصوم
 وثالثا وخامسا وتضم
 وبعده التاسع عشر مثلا

ذواتي التميز مهما يضعف
 وعادة تجاوز المراد
 يكون اولا بحيض ذي وذى
 يقطع الدم ولا فلين
 والطهر عشرون وتسع بعددا
 عاداتها مع النقا تحكلا
 وثبتت عاداتها بمسرة
 نسخا لماضى الامر بالتحيز
 لا حيض التي مردها الاقل
 ليلا نقاء عنه حتى عبرت
 لم تذكر العادة قد راو ومن
 مع نقائها واعتسلت لكل
 في اول الوقت وتقضي بالوضو
 مع ما قضت وليك من قبل انقضا
 ستة عشر يوما الخمس وقل
 والشهر صامت وثلاثين بقا
 ومرة تأتي بفوت الصوم
 مع خمسة مفرقا ومرة
 خامس عشر الثان عنه فعلا
 ان فرقت صيامها بيوم
 فلقضا يومين صامت يوما
 سابع عشر صومها المقدم
 او قلتصم مثل الذي فات ولا

فيهما مع زوجها كالمعتاد
 وظاهر في النفل والرائض
 ولتستغ من أن تنس الذكرا
 وخارج الصلاة من أن تقرا
 او علت شيئا يفيد عنه
 شيئا فليعتبر حكمه
 فتغسل لكل فرض غسل
 معه انقطاع دون ما لا يغسل
 او علت وقت انقطاعه لزم
 غسل فقط لكل وقت قد علم
 كتاب الصلاة

انواعها اربعة فلتعتبر
 صلاة فرض العين في احدى
 مسافر وحاضر ومن جميع
 والخوف واشتداد ثم الحج
 والفرض مع اعادته ومع قضا
 ثم الغريق ثم من نحر صفا
 كذلك العذر وهو الغاية
 ثم الذي فرض على الكفاية
 جماعة في الخمس مع صلاة
 ميت وكالتجهيز للاموات
 والرد والسلام والجهاد
 تحصيل علم فوق حاجه يقع
 مسنونا كالعيد والكسوف
 كذلك الاستسقاء الخسوف
 والوتر والنضح مع الوتر
 كدا صلاة نوية للتائب
 كالتراويح مع التهجد
 بالليل مع تحية المسجد
 وللاذان والاقامة فلتعتبر
 ولاستحارة وغرد من سفر
 وهكذا صلاة تيسبغ وما
 بعد الزوال او نوي ان يحرمها
 ومطلق النفل سوى ما قد مضى
 وان يفوت مؤقت سن الفضا
 وتجدد تلاوة وشكر
 كذا سجد السهو قصد الجبر

وبين ذين اثنين كيف وقعا
 وانزل وفي متابع الصيام
 ثلاثة من هذه المنزلات
 هذا الى سبعة ايام جلي
 وقد رصوم متتابع ولا
 اما الشهرين ذوي متابعه
 وفي قضا الحنن للاولى اغتسلت
 ثنتين في خمسة عشر تبرأ
 متسع لكل ما قد فعل
 ثلاثة وتلك بعد النظرة
 وفي قضاء العشر فلتصل
 ثلاث مرات تصليتها
 وحكم طهرها كما قد اوما
 المرتين بعد تلك المهلة
 فالاحتياط حيث شكت لحقت
 لو ذكرت نصف ثلاثين دما
 في الخمسة الاولى الاذي حسب
 حيص على اليقين ثم الرابعة
 فليدع الروح بها الجماعا
 يبقى من الشهر فطهر علما
 مطابقا اول ما فيه يضل
 فداخل على كلا ما قد ره
 زادون هذا في مشكوك فيه

ثم من السابح عشر تبعا
 هذا لضعف سبعة ايام
 تصور مرات مفرقات
 تكون من سابع عشر الاول
 وسبعة مع عشرة لما علا
 هذا الى العشرة معها ربعة
 فبانة واربعين اتصلت
 ثم لكل بعدها توضع
 فيمتها مع زمين تخللا
 ثم من السادس عشر مرة
 اى زمتا واسع هذا الفعل
 الخمس حسبا من مزارمتها
 في مدة خمسة عشر يوما
 ثم من السادس عشر وصلت
 وقد رها ووقتها ان حفظت
 قلت حفظ القدر لا الوقت كما
 نسين في عشرين والشهر اول
 وخمسة ثمانية وتابعة
 تحمّل الحيص والاقطاعا
 وتغتسل لكل فرض ثم ما
 يفرض ان اول الحيص نزل
 وتارة آخر هذا آخره
 حيص يقينا والذي يدخل في

أكدها صلاة عيد تَعَسَّرَ
 فكسفت شمس فالخشوف للقبير
 فذات الاستسقاء ثم الوتر
 فسنة الصبح صلاة الفجر
 فاشترى الرواتب اخضعدها
 ثم التراويح اجعلتها بعدها
 ثم الضحى فكل ما تعلقنا
 منها بفعل كالطواف مطلقا
 وكالطواف ركعتا الارباب مع
 تحية المسجد متى تتيم
 وبعده قيام ليل معتبر
 فكل نفل مطلق وما انحصر
 وتكره الصلاة من مدايح
 احداثها وبعضها او جامع
 كذا من العيشان والذي يجد
 جماعة وبالصلاة يتفرد
 ولا يجوز فعلها بلا سبب
 اوقات هي والفساد قوجيه
 عند طلوع الشمس لا ارتفاعها
 كقدر ربح ومع استوائها
 وعند الاصفار ما لم تغرب
 وبعد فعل الصبح والعصر ان
 وبابتداء جلسة الخليل لا
 تحية بل سنة كما حثلا
 باب احكام الصلاة
 شر وطها ستر المصلي القادر
 عورته فيها بشي طاهر
 وغيره صلى بلا ستر ولا
 يعيد ما وكونه مستقبلا
 لاشدة الخوف ولا في السفر
 ولا شتبه قبله حيث استر
 ولا يعيد بعد ما صلاة
 الا اذا قارنه اشتباهه
 ووقتها اي علمه ولو جنن
 وطهر ثوب ومكان وبدن
 من كل رجب ثم حيث الماعدم
 اوضرة او كان منسيا لزم

وما على كليهما تبينا
 مثال حفظ الوقت دون القدر
 يوم وليل حيضها المستيقن
 كلاهما الى انتصاف الشهر
 وان تكن عادتها محتلفه
 فاشتر كل نوبه توجه
 وغالب النفاس اربعون
 والدم بعد طهر خمسة عشر
 ومسحاضة كرحم مقعد
 تفصيل عنه الفرج ثم تعصب
 في الوقت والتأخير لا اذان
 وان تؤخرها لا ما اعتلق
 او قبل جددته لان تعلم

خروجه ظهر لها يتقنا
 تقول بدء الحيض بدء الشهر
 من اول الشهر وبعد يمكن
 ونصفه الثاني يقين طهر
 لم تنسق او نسيت هذي الصفة
 غسل وانز النفاس محه
 يوما كما اكثره ستونا
 حيض فعاد فيه كل ما ذكر
 وسلس بولا ومديا وودي
 ثم توصات لكل ما كتب
 ونحو ستر ليس بالتواني
 بها او انقطاعه فيها النفق
 قرب الاباب وقضتان يدم

باب الصلاة

بين الزوال ومزيد الظل
 ثم لعصر وهي الوسطى الى
 ظل كمثليه وظل الاستوا
 ثم لتقرب بمقدار وضو
 وخمس ركعات وتاذنين
 احمر والغاية فقصدا
 واخير حتى الثلث ثم الصبح
 واختر الى اسفاره من يعلم
 قلت الصواب ان بقي ما نقصا

كالشيء وقت الظهر للمصلي
 ان غربت واخير حتى يحصل
 ظهرا وعصرا غير داخل هو
 وسفرة وسد جوع يعرض
 اما العشا فغروب لوز
 معترض نام يضي الام فقا
 الى طلوع الشمس في الاصح
 اثناءه بلا ادالم يا شم
 عن سعة لذلك الفرض عصا

اداء فرض وليعذبلا حث
وان يكون ظاهرا من الحدث
وفاقد الماء والتراب الزمان
بغيرها وان يعيدها بما
او بالتراب حيث استنظ القفا
ككونه مسافرا او مريضا
وغيرها كالعقل والاسلام
وترك ما يضر كالكلام
وعله بغيرها وما ندب
اولم يرد تنفلا بما يجب
وليغت عن دم البراغيث وما
في موضع استنظاره بغير ما
وكل ما تعذر التمسك
عن مثله كما في قرح يبرز
فصل في اركان الصلاة
ثم الفروض نية فليتميم
واقرب بها تكبيرة التغميم
كذا اقيام قادر فيما يرى
فرضا كذا أم القرآن قد قرأ
فسمع آيات اذ لم يذرها
فتمح ذكر فليقف بقدرها
وبعد ذلك الركوع واعتد ثم سجد
وبعد بين السجدين فاقعد
ثم الركوع تطئن فيه
وفي الثلاثة التي تنليه
وفي السجود الموضع للكتفين
والطن من اصابع الرجلين
والركبتين ثم بعض جهته
مع كشف هذا البعض شرطا
ثم التشهد الاخير واجب
ثم الصلاة بعدة على النبي
مع السلام الاول المعروف
كذا الجلوس للثلاث فاعرف
كذلك الترتيب للفروض
كما مضى في غيرها المفروض
فصل

ويجوز الندوب في الصلاة

وَرَكْعَةً لَادُونَهَا مِنْ صَلَّى
وَتَدْبُوا تَعْمَلُهَا أَيِ اسْتَفْلَدَ
وَسَنَةَ ابْتِرَادُهُ بِالظُّهْرِ
لِطَالِبِ الْجَمْعِ بِمَسْجِدٍ أَيْ
وَلِاسْتِبَاهِ وَقِيَّتِهَا التَّحْرِي
وَلِعَمِّ تَحْرٍ أَوْ تَقْلِيدُ
إِذَا لَمْ يَجُوزَ لِاجْتِهَادِ لَهَا
وَمَا يَتَعَمَّقُ مِنْ قَبْلِ كَالصُّومِ يُعَدُّ
أَحْرُوفٍ كَالْحُنُونِ وَالضَّبَا
إِذَا خَلَا مِنْ مَنَاعٍ مَا وَسِعَتْ
كَانَ خَلَا مَا وَسِعَ الْفَرْضَيْنِ مِنْ
مَنْ بَعْدَ عَقْدِهِ الْوُضُوءِ الْتَفِي
وَأَنْ خَلَا مِنْ وَقْتٍ غَيْرِ مَا وَسِعَ
تَقْدِيمُهُ يَجِبُ فَقَطُّ وَيَقْبُضُ
ذُو الْإِرْتِدَادِ وَقَضَى الَّذِي سَكَرَ
بِهَا وَالْعَشِيرُ يَتْرُكُ ضَرْبًا
لَهَا كَالْأَحْرَامِ وَالْعَيْتَةِ
وَالْحَرَمِ الْمَكِّيِّ مِنْهُ اسْتِنْبَاهُ
عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَهِيَ الْحِزْبَةُ
مَا بَنِيَتْ وَعَطَنَ وَمَرْبَلَةٌ
مِنْ بَعْدِ فَرِيضِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ
وَالطَّلُوعِ وَاسْتَوَاءِ دَارِهَا
إِلَى ارْتِفَاعِهِ وَهُوَ بِالْمَقْرَبِ

فِي وَقِيَّتِهَا تَقَعُ آدَاءُ كَلَّا
لَهَا بِأَسَابٍ كَمَا الْوَقْتُ دَخَلَ
لِشِدَّةِ الْحَرِّ يَقْطُرُ الْحَرُّ
إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِ خِلَافِ الْجَمْعَةِ
وَلَوْ اسْتَيْقِنَهُ بِالصَّبْرِ
قُلْتُ لِمَا أَطْلَقَهُ تَقْيِيدُ
مَعَ قَوْلِ عَدَلٍ عَنْ عِيَانِ أَعْلَمَا
وَالْحَيْضِ وَالْإِعْمَاءِ وَكُفْرَانِ فَقَدْ
يُقَدَّرُ كَبِيرُ فَرِيضٍ وَجِبَا
وَالظُّهْرِ مَعَ مَا قَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ مَعَهُ
وَقْتُ أَحْيَرَةٍ وَأَنْ صَبِيَّ بَيْنَ
بِهَا كَعُذْرٍ جَمْعَةٍ إِذَا اسْتَفِي
أَحْفَ فَرِيضٍ بِظَهْرِ امْتِنَعِ
مَعَ زَمَنِ الْحُنُونِ دُونَ الْحَيْضِ
غَيْرِهَا وَالطُّفُلُ لِلسَّبْعِ أَمْرٌ
كَالصُّومِ وَكَرَهُ كُلَّ مَا لَسِبَا
مِنْ دَاخِلِ لَأَسْوَى ذِي النَّبِيَّةِ
وَبَطَلَتْ لَا كَمَا كَانَ نَهْيَا
وَالطَّرِيقُ وَالْوَادِي وَمَا الْقَبْرَةُ
وَدَاخِلُ الْحِمَامِ بِالسُّلْخِ لَهُ
أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَحَتَّى تَأْفَلَ
لَا يَوْمَ جَمْعَةٍ وَبِأَصْفَارِهَا
كَالزَّمْعِ وَالزَّوَالِ وَالغُرُوبِ

في قسم الأجزاء والهيئات
أعضائها ما بالسجود يجيب
حيث انتفت وفي ثمان بحمد
قوله الشهدين فاحسب
ثم الصلاة بعده على النبي
كذا قوت ضيقه ووتيره
في صوميه بعد تصاف شهره
ثم الصلاة بعده على النبي
وأهله أهل التقى والترتيب
كذلك في الشهد الأخير
سنت على آل النبي البشير
وكل بعض فاعترت تحمله
من الجلوس والقيام مثله

فصل

هياتها وهي التي لا تستد
بتركها ولا لذلك تستد
رفع المصلي أوايديه
مكشوفتين جرد ومكبيه
مبتلا للقلوب الأصابع
مفترجات جيماً ورايعا
وفي ارتفاع عن حق يتعجب
وفي القيام من تشهد يندب
وباليدين تحت صدره ترك
وكف يمينه على اليسرى جعل
ولفظ الاعتناج والتسويد
واللفظ بالتأمين مع جهده
في وقت جهر ثم سورة فسرا
والجهر والسرار حيث اعتدا
والنطق بالتكبير كلما انتقل
لخفض والرفع لا إذا اعتدك
بل يات بالسمع عندما شرع
في الرفع والتحميد بعد ما الرفع
كذلك التسبيح كلما ركع
وكل كف فوق ركبة وضع
والركبتين فاليدين إذ سجد
عجبة فالألف في الوضع اعتد
ثم اليدين حد ومكبيه

فصل في الأذان

يُسْرُ فِي آدَاءِ فَرِيضِ الرَّجُلِ
فِي جَمْعِ تَقْدِيمٍ وَفِي الْآخِرِ فِي
أَذَانٍ مَثْنَى مَعَ تَرْتِيبٍ وَلَا
يَرْفَعُ صَوْتٍ حَيْثُ مَا لَمْ يَقُمْ
مِثْرَ شَرْطِ أَذْيِ صَوْتِ جَهْرٍ
مِرْيَالًا رَجَعَ بِالتَّشْوِيبِ
وَنُصْفَهُ صَيْفًا وَبَعْدَ ثَانِي
عَلَى صِمَاخِي أَذْيَهُ اسْتَقْبَلَا
وَفِي الْفَلَاحِ الْإِتِّفَاتِ سِرَّةً
وَأَنْ يَجِبَ سَامِعٌ وَلَوْ تَلَا
وَتَقْضَى الْإِمَامَةَ الْأَنَاتِ
مِمَّا لِلْفَرِيضِ قُلْتُ قَدَعْنَا
وَهِيَ فَرَادَى أَدْرَجَتْ وَيَنْدُبُ
أَنْ يَسْمَعَ لَهُمْ جَمِيعًا زَمَنْ
أَيُّ فِي نَوَاحِي سَجْدٍ يَحْتَمِلُ
وَأَنْ تَسَا وَوَأَيُّ آذَانِهِمْ مَعَا
وَوَقْتُهَا يَنْظُرُ الْإِمَامُ لَا
جَمَاعَةً نَادَى الصَّلَاةَ جَامِعَةً
وَالكُرَّةَ فِي دِينَ لِشَخْصٍ يَجِبُ

فصل في الاستقبال

مُسْتَرِطٌ لِصَلَاةِ الصَّلَاةِ مِنْ
تَوَجُّهِ الكَعْبَةِ أَوْ عَرَصَتِهَا
فَرِيضٍ وَمَنْ نَافِلَةٍ إِذَا آمَنَ
بِحَارِجٍ عَنْ جَوْفِهَا وَسَمَّيْتُهَا

مع بعد مرفقيه عن حنبيه
 لكن بعد المرفقين المعتبر
 عن جانبيه خصوصه بالذكر
 وضه اصابع اليدين
 موجه كذا في الرجلين
 كذلك التسبيح كما سجد
 وليدع بين السجدين اذ قعد
 وجلسه خفيفة متى ما
 اراد بعد ركعة قياما
 والا فتراش كل جلسة نذب
 الا الاخير فالترك استحب
 ينصبه اليمنى واليسار الورك
 بالارض ثم فرش اليسر ترك
 واخرجت من جانب اليمن
 وظهرها للارض مع تمكين
 والا فتراش نضبه يمناه
 مفرشا من تحته يسراه
 والافضل اقتراشها موم سبق
 وقاصد سجود سهو وقد يحق
 فان يتم فليعتد يديه
 وجالساها على خذيه
 كل يقرب ركعة وقد نشر
 اصابع اليسرى بضم معتبر
 ويتبض اليمنى سوى المسبحه
 فليقبها مبسوطة مسبحه
 يرفها مع قول الا الله
 تحنيه له قعدا عيناها
 ومن عذاب النار يسجود
 اذا انقضى التشهد الاخير
 وبعد الاولى من سلام سلمها
 ثانية مع التفات فيها
 فصل في السواك
 وللصلاة بندب السواك
 قبلها والافضل الارك
 وكل شئ خشن مزيل
 فليجز لا اصبعه الموصول
 ويكره السواك بالزوال

من جزئها قدر ذراع ناقص
 بقول عدل ثم لا للاعشى
 لا في محارب شفيف العرض
 ولا بمحراب يسلمينا
 عدلا عليما بالدليل ذاهدي
 وكيف كان ليوه وقضى
 عينه في القرب اوفي البعد
 في نحو فلك بدل في النفل
 ولا ركوع وسجود من مشى
 وبانحراف لا اليها ناسيا
 سهوا على الاصح ان قل الامد
 او يعد او يعد ولما يعذر
 لا عند ما يكثر او اوطا الفرس
 ولا جنازة وذى تسير
 وان يصلي بعد ما فيها اجتهد
 ولو يسارا كان او يمينا
 يعد والاجتهاد ان تغيرا
 من الذي قلد فالتحريك

بكله ان قريت وشاخص
 ثلثا لغيره يقينا ثما
 بالاجتهاد اى لكل فرض
 جهة او يسرة او يمينا
 في جهة ثم يارك هكذا
 للغير عن تعلم قد فرضا
 وصبو جل سقر لقصد
 ما يش وراكب خلا المصلي
 لا في تحريم بل ان شوشا
 ولا زمرتا تمام ذين ماشيا
 او خطا او يجاها سجد
 وان يطل او مكرها يستدبر
 تبطل صلاته كواطي الجسر
 ولا يصلي الفرض والمنذور
 لكن لشكر وتلاوة سجد
 ثم يقن الخطا معينا
 او غير المقلد الخطا درا
 او بالخطا اخبره من افضل

فصل في صفة الصلاة

يقليه في مطلق من نفلها
 وجمعة ووتره والصبحا
 نية فرض الوقت في المعين
 من خالف الاداء والقضاء

ركن الصلاة نية لفعالها
 ودامع التعيين مثل الاصح
 وسنة العصر ولم تعين
 بالفرض في الفرض وما استاء

في الصوم دون سائر الاحوال
ويستحب مع تغير الفم
وبعد نوم ولازم فاعلم
ثم السواك فيه تطهير الفم
والهضم والغذاء وقطع البلغم
مبيض الاسنان مع شد اللثة
مطبب للثة المستحبه
مع كونه مفتح للسان
مقويا لظننه الانسان
مضميا لخلقه مقويا
ايصاره لظهره مسويا
مضغعا للاجرو الثواب
ومرضيا للواحد الثواب
مذكرا بالنطق للشهادة
مؤخر للشيب فوق العاده
ولا زمن ذلك الشباب
وذلك فيه للويد الزهاب

فصل

وما استحبوا المصلين فعله
فالترك دون المذموم له
كجعله يديه في كيبه
حيث استحب رفعه يديه
وكونه بلا احتياج التفت
وهكذا الشارة ان اقامت
والجهر في سريه كعكسه
وجهر مقتد قر النفسه
وان بعد مسرعا واخصر
او غص العين ان يحفظ ضرر
كذ الصاق البطن بالحنين
والرفيق من بالحنين
والفر مثل نقره الغراب
وجلسه الاقواء كالكلاب
كذا افتراض السع المشهور
كذلك الابطان كالبعير
باب ما يفيد الصلاة
وتسند الصلاة فور بالحدث
ولو بلا قصد ورجس ان مكث

لا الركعات قارنت تكبيره
ولو يذكر لا يطول فصله
كالحمد او كعضها والمورد
ولا السلام ولغير ترجما
ترجم للغير الصلاة للنبي
وحيث لا ضيق فتاخير طلب
ثم ولو كالترجيع المنحى ذا
بجبهة وراء ركبة ومنز
يرفع يديه راجع ثم على
ثم يظهر ويجرح او ما
الى الركوع والسجود انزلا
في مرقد تمت يا اجفان
وعاجز يقدر او من قدرا
مع الهوي لا الهوي ولان
قام وبالقدره نقل صلبا
والحمد لا في ركعة الذي سبو
فالفاد لا تبدل ظاء والولا
او قصد القطع وذكر قد فقد
لا كسجوده وتامين ولا
لما تلا امامه والفتح
ثم ولاء سبع آي يقرا
والكل غير ناقص عن حرف
فان يعلمها تحب عليه لا

كلا ولو معرفا تكبيرة
او وقفة ثقل بالترتيب له
بدل بعض الحمد لا الشهد
فذلك ركن كمشهد كما
وان يطبق نعمها فليحيب
منه وفي الفرض القيام مستحب
ثم يقعد وليركع حاذي
يحث في الركوع قبل ما اطمان
جنب يساقلت اليمين فضلا
به يداوى ويرأس او ما
ما دام ممكنا كفي الزايب لا
ثم جرى في القلب بالازكان
يعجز بالقدور ياتي وقرا
يركع او يقنت لا يسجدت
قاعد او مضطجعا لاموميا
ببسم والحروف والشد يطوق
فبالسكوت ليعد ان طولا
خصوصه بها كعاطس حمد
ان استغذربه او سالا
له ولا ان ينس في الأصح
ثم مع التفريق ثم ذكر
للحمد ثم قدرها فليقف
ان كان بعد ما تم البدلا

فَلَا يُعِيدُ وَالرُّكُوعُ عِنْدَنَا
 وَالْإِعْتِدَالُ عَوْدَةٌ إِلَى مَا
 وَسُقُوطُهُ وَلَمْ يَكُنْ قَصْدًا
 وَأَنَّهُ يُسَبِّحُ مَرَّتَيْنِ مَعَ
 الْأَعْلَى مَجْمُوعًا لِلْمُرْتَجِسِ
 إِنْ يَتَعَدَّرُ لَمْ يَجِبْ وَضَعُ عَلَى
 كَدِّ الطَّائِنِينَ لِلْمَصَلِيِّ
 وَهَذَا الشَّهْدُ الْأَخِيرُ
 كَذَا الْقَعُودُ وَصَلَاتُهُ عَلَى
 وَهَذَا السَّلَامُ أَوْ سَلَامٌ
 آخَرُهَا التَّرْتِيبُ مِثْلُ مَا شَرَّحَ
 وَإِنْ يَشُكُّ تَرَكَ رُكْنَ أَوْ ذَكَرَ
 وَلَوْ آتَى بِهِ بِقَصْدِ النِّفْلِ
 فَرَعَ لَتَرَكَ سَجْدَةً مِنْ أَرْبَعٍ
 وَثَلَاثٍ وَسَجْدَتَيْنِ
 لِتَرَكَ أَرْبَعٍ وَهَذِي الْعِدَّةُ
 مَحْسَبِ أَوْسَيْتِ ثَلَاثًا يَأْتِي
 صَلَّى ثَلَاثًا بَعْدَ سَجْدَةٍ وَسُنَّ
 تَحَرُّمًا وَرَأَكُمَا وَمَعْتَدُكَ
 أَسْفَلَ صَدْرِي وَهُوَ رَأْيُ مَوْضِعًا
 وَالِاسْتِعَاذُ كُلُّ رُكْعَةٍ يُسْرَرُ
 وَسُورَةٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ لِأَمِينٍ
 كَالأَوَّلَيْنِ مِنْ عَشَائِنِ وَفِي

يُنِيلُ يَدَيْهِ رُكْعَتِيهِ بِأَيْحَتَا
 مِنْ قَبْلِهِ قَعُودًا أَوْ قِيَامًا
 عَادِلِيًّا أَعْتَدَ إِلَيْهِ ثُمَّ سَجَدَ
 شَيْءٌ مِنَ الْجَهَّةِ مَكشُوفًا يَضَعُ
 بِحَرَكَاتٍ مِنْهُ بِالتَّكْسِيرِ
 نَحْوُ وَسَادٍ وَقَعُودٍ فَصَلَا
 يَفْقَدُ مَا يَصْرِفُهُ فِي الْكُلِّ
 تَرَكَهُ لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ
 مَحْجُوفٌ فِي آخِرِ لَا أَوْلَا
 عَلَيْكُمْ وَالنَّصُّ فِيهِ اللَّامُ
 وَإِنْ سَهَا فَعَبْرٌ مَنْظُومٌ طَرَحَ
 آتَى بِهِ وَنَابَ مِثْلُ أَنْ صَدَرَ
 وَلَا يَتَوَبُّ عَنْهُ غَيْرَ الْمِثْلِ
 يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بِجَهْلِ الْمَوْضِعِ
 مِنْ أَرْبَعٍ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ
 بِرُكْعَتَيْنِ تَتَوَاوَنَ سَجْدَةً
 لِلتَّسْبِيحِ وَالْأَرْبَعِ وَالْجُلُوسَاتِ
 رَفَعُ وَالْإِبْهَامُ حَدِيثُ الْأَذُنِ
 وَكُوعٌ يُسْرَرُ تَحْتِ بَيْنَاهُ جُودٌ
 سُجُودِهِ وَقَوْلُ وَجْهَتِ الدُّعَا
 وَيَأْمِينُ مَعَ إِمَامِهِ جَهْرًا
 يَأْتِمُ إِنْ يَسْمَعُ وَفِي الصُّبْحِ عَنِ
 غَيْرِ سِوَى الْجُمُعَةِ فَلْيَمْرَأُ خَفِ

وبالكلام عامدا إذا ظهر
 حرفان أو حرف مفيد مع بشر
 ويسد الحرفان من ضمها
 كذلك مع تنخف ومع بكا
 والفعل ان والاه حيث يكثر
 ولو سمي وكل ما يفهم
 واكله كرها وفعلة فقط
 ان غشت كرتية بها سقط
 والشك في نيتها ان اقترن
 يفعل ركن أو يطل مع الزمن
 ونية الخروج منها جازما
 وكونه على الخروج عازما
 أو صار إذا تردد أو علقا
 خروجه منها بشئ مطلقا
 وصرف فرض مطلقا بنيته
 الى سواء وانكشف عجزته
 لان اعاد سترها في الحال
 وردة وترك الاستقبال
 وأن يرى من خلفه القدم
 أو كان وقت مسح خذاستم
 وترك ركن عامدا ونقله
 ان كان فعليا وتكريرا له
 أو كان في انشائها قد اقتدى
 بغيره ولم يصب الا قيدا
 كقدوة الرجال في خلالها
 بامرأة ولو جهل حالها
 وان يرى ثوبا بعيدا ظاهريا
 وكان في تلك الصلاة عاريا
 وعق من صلبت بكفها بها
 والعق في تلك الصلاة فيها
 باب الاذات
 يسن للكتيبة الاذ ان مسح
 لأقامة حق ليايت يتسع
 ونحو عيد من صلاة واقعه
 جماعة توري الصلاة جامعة
 ولا ينادى في سوي المذكور
 كطابق النفل وكالمندور

وشرطه ان من ياتي به
 يثمه والمهر مع ترتبيه
 والوقت الا في اذان الصبح
 فيانصاف الليل وقت الربيع
 وشرط من ياتي بكل منهما
 تمييزه وان يكون مسلما
 من الذكور والنساء اذ اهن
 حرمته والاقامة انديها الهز
 ويكره الاذان للذي قيد
 وضوءه وفي جنازة اشد
 كراهية وان يتم فاغلق
 ويكره التطييط والتلفظ
 بغيره كذا الجالوس ان قدس
 على القيام والتفتان صدر
 وبارتداد او جوف قد حصل
 والسكرو الاغماء كل قد بطل
 كذا سكوت او كلام طولا
 كذا ابتراك كلمة قد ابطلا
 وسن في الامر بان يستقبل
 بحولا لوجهه اذ حي عالا
 في المرة الاولى الى يمينه
 والمرة الاخرى الى يساره
 وجعله سابقا يمينه
 ياطن اذ يثبه في اذنيه
 وكونه مرجعا مرتلا
 متواليا في الصبح مع صر عالا
 فان تكن فوايت ففي الوالا
 لتعلمها يكتي الاذان الاول
 لكن يتم قبل كل مطلقا
 كحاضر وفات تلا حقا
 والكلمات في الاذان تنع
 وبعد هاعشر من يرجع
 وفي الاقامة اعتبار احدى عشر
 تالي فرادى وهو مشي يعتبر
 باب مواقيت الصلاة

الظهر وقته من الزوال
 الى استواء الاشياء والظلال

قضاؤه اذ اذاه قلت الاكثر
 ولا يتقال لا اعتد الى جهرا
 وعنفه وكفه مستعليه
 حال ركوع وسجود رجلا
 والوتر نصف رمضان الثاني
 ويجهرا الامام لكن في الدعاء
 بقنت باسرار ومن لئازله
 ووضع القدم والركبة ثم
 بالكشف ثم جبهة وانفه
 وجلسه استراحة ثم اليد
 اول والقعود فيه واذن
 وفي الصوت وعلى آل النبي
 ويزيادة المباركات
 مع افتراشه الجالوس كله
 لا للذي لا حل سهو يسجد
 بالنشر والتفرج المقصد
 يجعل قرب الركبة اليمين
 وعنده الا الله للمسيحة
 ومرتين بالسلام ياتي
 ونية الحصار بالتسليم
 ونية الخروج والذكر كما
 قلت وان يحضر قلبه وان
 او موضع آخر والتدبير

في فائت وقت القضاء اعتدوا
 كبر بالمد ومد الظهر
 ركبته منصوبة والتوبة
 ويقت الصبح اذ اما اعتدلا
 قلت وفيه ترفع اليدين
 امن مأموم وان لم يسمعا
 لانزلت في الفرض بقنت جازله
 يدا هذا المنكب نشر ويضم
 في كل سجدة وسوا كشفه
 كالحج للقيام والشهد
 صلاته على محمد تسن
 في آخر ورب قول موجب
 الصلوات الطيبات ياتي
 موركا تاني تشهد له
 وكرة الإقعا وتوضع اليد
 قريب ركبة وفي التشهد
 كما قد الثلاث واليمين
 رفع ولا تحريك فيما صححة
 برحمة الله والالتفات
 ونية الرد من الماء مؤبر
 روه والعاجر عنه ترجما
 يذهب للنفر الى حيث سكن
 لكل ما يقروه أو يذكر

زيادة عن ظل الإستواء وقد
 عدوه وقتا للجواز فليعد
 وللفضيلة اعتبار أوله
 بقدرها ولاختيار فضلة
 ثم اعتبار من بعد وقت الظهر
 الى غروب الشمس وقت العصر
 وفي اختيار كون ظل الشيء
 مثله طولاً غير ظل الشيء
 وبالغروب المغرب الآن استحق
 الى مغيب كل حرة الشفق
 ووقتها المختار قبل فعلها

ثانية وجاز ان يشتملا
 شاء وان اطال ثم سما
 لم يدبر ما فرضها من السنن
 يكون قاصداً بفرض نفعاً
 لم يختص به نعم لو اغفلاً
 من جملة في الابتداء يكفيه

وطول ما يقرأ في الأول على
 ادسلم الإمام بالدعاء ما
 وفي فتاوى حجة الإسلام من
 صحت صلاته بشرط أن لا
 فإن يفرض قصد التنفلاً
 تفصيلها كان الذي يبويه

فصل في شروط الصلاة

مع كل مشروط ومندوب لها
 ومن مغيب الشفق المذكور
 وقت المشاهدة الأخير
 ووقته المختار ثلث ليليه
 وفي الجواز لا انتهاء كبله
 فالصبح بالفجر الأخير الصادق
 الى طلوع الشمس بالشارق
 ووقته المختار بالأسفار
 وهو انتاز الضوا بالقطار
 ومن يصوم من بعد كفر مسلماً
 في الصلاة بعد ذلك الزمان
 وبعد حيض او نفاس او صبا
 وبعد اغما او جنون ذهباً
 ان أدركوا من وقتها قدر أربع
 تكبيرة وامتد فقد ما متع
 قدر الصلاة وليجب ما قبلها
 من كل فرض صح جمعة لها

بطلانها ولو يسبق بالحدث
 ودمل والقلم لم يشتر عرف
 وبتره ولو يحضر جلده
 ولا ويسم من ذباب واقع
 لاقاه في محموله والبدن
 تجمر وطائر للمنفذ
 نجاسة غير الذي قد عفيها
 اذ رأس جبل تحت رجل جعلاً
 نجس او خاف ظاهر الضرر
 من سرة لركبة والحرة
 لا يصف اللون ولو كدره ما
 وضوءه ولم يجب من سفيل
 كالطين اذ لا توب قديم قبل
 به الا وفي الناس قديم السرة
 ونجس دون الجرب عدم
 للتعطس حرفين وحرف مفهم

ويطلت ولو جهل بالحدث
 لا يقليل دم برغوث وبق
 وفرجه وجهه وفصديه
 ولول خفاش وطين شارع
 ولا محاذي الصدر ان لم يكن
 وما يلاقي ذاودا تحمل ذى
 والبيض مع دم وجبل لقيها
 لا الحمل يلقى ما لقي كلباً ولا
 وان بلا تعد العظم جبر
 او مات لم يترع ودون ستره
 في غير وجهها وكفيها بما
 ويده بغير مس مبطل
 وواجب خارجها وان خلا
 فديراً وستره قد أمره
 وبعدها الخنثى هو المقدم
 وبكلام الناس كالشرح

باب الامامة
 الى ثمان فتموا الامامة
 من لا تقع منهم امامه
 هم كافر ومقتد علمنا
 بكونه مأموماً وشككنا
 وفاقد التميز والام من
 يجعل معنى كلمة بها نحن
 وكان في ام القران حيثما
 احسن كل منهما التعلما

ومن يصح منهم اذ تجهل
 احوالهم وعند علم تبطل
 هم محدث وذو نجاسة حتى
 ادراكها ولم يكن عنها غف
 واللاحن المذكور عند مطلقا
 مع عليه الصواب او قد سبقا
 لسانه للحنه ولم يعيد
 ما كان من أم القرآن قد فقد
 او كان ممن أحسن التعان
 مع عليه يكونه محرما
 وقد أتى في سورة سواها
 بالحن عند اعتدما تلاها
 ومن يؤم دونه فيقبل
 لا غير ذلك وهو حتى يشك
 ومن يؤم مثله فقط ولا
 يؤم أصلا من علمه قد علا
 هم مرة كذلك أمي ومن
 للجز في أم القرآن قد نحن
 لمناه أحال معنى بينهم
 ومنها لا يمكن التعلق
 ومن يصح منهم الإمامه
 لافي صلاة الجمعة المقامه
 وحيث فيها الأرتعوبن تموا
 بما عداهم مع ان يؤموا
 العبد والصبي والمسافر
 كذلك البعض وهو ظاهر
 ومحدث وكل ذي رجب حتى
 وحال كل منهم لم يعرف
 ومن نفع منه لكن تكره
 ليسقوه ولو لبدعة له
 او كان كالفأفأ واللحان
 ان لم يحمل شيئا من المعاف
 ومن بها يخالف الأولى فقط
 كان الزنا والنتق والمقط
 واليقن والمبعض المذكور
 ويستوى الاعم مع البصير
 ثامنها وهو الامام المرتضى

أومده ولو بركه وبكا
 أو بالتحيم الذي تيسرت
 غلبه وشيخنا بحثا حمل
 لا في قليل سبق اللسان
 أو جهل الحرمة للكلام
 وبقرأة وذكر قصدا
 وفعله فاحشة كان يثب
 ووسط يكتر حتى سهو
 لا يكثير خف في الصحيح
 أو حكمة ودفع من مردب
 علامة شاخصه ثم بسط
 يحرم اذ ذلك مرور إلا
 لناك سم فردا ذكر
 أو زاد عمدا ركنها الفعلي لا
 وقطعه للنفل نحو الرجوع
 وجاهل تخريمه عليه
 وصار أدنى لقيامه وقد
 وطول الإعتدال والعود
 وبمضي الزكن أي قوليه
 وطوله أو قطعها بيويه
 أو علق القطع بشئ خالفا
 لا يناف لم يقصر فيه
 كصيق من بادرتا سياتارا

والنفي والائين أو اذ صحكا
 قراءة يدونه وما طرت
 هذا على لم الكتاب والبدل
 إليه أو سهايه الإنسان
 فيها قريب الهدى بالاسلام
 تفهم غير بهما محردا
 أو مثل ضرب الراحتين للعب
 مثل موالاة ثلاث خطو
 كاصبح حرك التسبيح
 حيث على ثلاث اذع بصية
 قد امه مصلى أو يحط خط
 واجد فرجة بصفت اعلى
 وصفت وبالذي يقطر
 ان زاد فعدة ولم يطولا
 الى تشهد خلا المتابع
 كالتسهو أو يعود اليه
 قام وليس ناسيا بل اعتمد
 الفاصل السجود عن سجود
 وغيره في شكه في النيه
 ويتردد المصلي فيه
 فيها المصلي صامتا وعاكفا
 وكان دقعه على البديري
 ويمنا في الفرض نفلا صارا

حَيْثُ لَهُ عَدْرٌ كَانَ لَهُ يَتِيمٌ
مِنْ بَعْدِ أَنْ خَفَ إِذْ أَلِمَ يَعْلَمُ

فصل في السجّات

ثَلَاثِينَ وَالذَّكْرَ عَنْ قُرْبِ الْأَمَدِ
بِزَكَاةِ الشَّهَدِ الْمَقْدَمَا
لِلصُّغْفَى وَالْآلِ فِي ثَانِيهِ
لِوَأَحِدٍ مِنْ هَذِهِ لَا جَمَلًا
يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَرُكْنَ نَقْلًا
وَمَا يُشَكُّ كَالَّذِي مَاصِدَرًا
وَقَبْلَهُ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ سَجَدَ
يُفْعَلُ زَائِدٌ عَلَى تَقْدِيرِ
بِهِ وَأَصْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ اقْتِيَا
حَالِ اقْتِيَا وَلِذَلِكَ التَّخْلُفُ
فِي ذِي وَذِي فَإِنْ بَعْدَ وَسَجَدَ
سَلَّمَ مَعَهُ الْمُقْتَدِي نِسْبَانَا
سَهَابِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَا سَلَّمَ
جَاءَ مُعْتَرِئًا وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ
وَجَمْعُهُ بِشَرْطِ عَدْرِ ظُهُرًا
جَارٍ عَلَى تَرْتِيبِ سَائِرِ سَالِفِ
وَالشَّرْطُ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
قُلْتَ وَسَامِعَ وَأَكْرَدَانَ سَجَدَ
هُوَ يَهْ وَيَرْفَعُ كُلَّ كَفٍ
فِي السُّجُودِ ثَلَاثِينَ وَفِي الصَّلَاةِ
وَلَا يَرْفَعُ لِسْوَى الْمَأْمُومِ

فِيهِ تَسْلِيمٌ يُسْنُّ أَنْ سَجَدَ
يَسْجُدُ إِنْ أَرَادَ شَمَّ سَلَّمَ
أَوْ الْقُعُودِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ
أَوْ الْقُنُوتِ وَيُشَكُّ فُضْلًا
وَسَهْوًا مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَلَا
إِنْ كَانَ قَوْلِيًّا وَإِنْ تَكَرَّرَا
لَا الرُّكْنَ مِنْ بَعْدِ السَّلَامِ وَالسُّجُودِ
وَإِنْ جَعَلَ الشُّكَّ فِي الْمَذْكُورِ
وَالَّذِي أُتِيَ لِسَهْوِ الْمُقْتَدِي
أَوْ تَرَكَ الْإِمَامَ لِأَنْ يَسْنُ فِي
لَا إِنْ بَانَ أَحَدٌ مِنْ يَهْ اقْتَدَى
يَجِبُ سَجُودٌ مَعَهُ إِنْ كَانَ
وَإِنْ يَسْلَمُ عَامِدًا مَعَ ذِكْرِ مَا
فَلَا يَتَابَعُ قُلْتَ ذَا فِي الشَّرْحِ قَدْ
تَمَّ تَمْيِذَانِ أُمَّ الْقَصْرَا
أَوْ ظَنُّ سَهْوًا فَجَعَلَ كَخَالِفِ
وَسُنَّ سَجْدَةٌ مَعَ الْإِحْرَامِ
فِي الْحَالِ لِلْفَارِي وَمِنْ مَعْقُودِ
قَارِبًا وَسُنَّ تَكْبِيرٌ فِي
فِي الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِ مِنْ آيَاتِ
يَلَا تَحْرَجُ وَلَا تَسْلِيمِ

لَهَا ذُو مَأْمَنٍ خَلَا عَامَصِي
وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمْ نِسْرَاعٌ
مَعَ اسْتَوَاءِ الْكُلِّ فَلَا قِرَاعٌ
وَحَيْثُ تَفَاضَلُوا لَا يَنْتَرَعُ
بَلْ أَفْتَهُ فَأَقْرَأَ فَأَوْرَعَ
فَأَقْدَمَ الْجَمْعَ هَجْرَةً فَبَدَأَ
يَكُونُ فِي اسْلَامِهِمْ أَسْنَدٌ
فَأَشْرَفَ الْجَمْعُ فِي الْأَنْسَابِ
فَعَزَّوهُمْ فِي الذِّكْرِ فَالْأَثْوَابِ
فَصَوَّبَتْهُ فَخَلَقَهُ فَوَجَّهَهُ
أَوَّلِيَّهَا مِنْ غَيْرِهِ لِفَضْلِهِ
بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ
وَحَيْثُ حَكَمَ الصَّلَاةَ فِي الْحَضَرِ
لَكِنْ هُنَا قَصْرٌ وَتَجَمُّعٌ مَعْتَدٌ
فَالْقَصْرُ فِي الرُّبْعِ الرَّابِعِ اسْتَقْرَ
جَوَازُهُ وَإِنْ يَسْتَقِرُّ فِي السَّفَرِ
بِأَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَ رَكَعَتَيْنِ
بِشَرْطِ كَوْنِ السَّفَرِ حَلَّتَيْنِ
أَرْبَعَةً بِالرُّبْعِ لَيْسَ يَحْرُمُ
وَبِنِةٍ لِلْقَصْرِ مِمَّنْ يَحْرُمُ
وَكَوْنُهُ قَدْ جَاوَزَ الْمَرَاتِنَا
بِلَدَةٍ أَوْ سُورَةٍ لِمَنْ كَانَ
وَالْعِلْمُ بِالْمَكَانِ وَالْجَوَازِ لَا
مَنْ كَانَ فِيهِ هَاتِمًا أَوْ جَاهِلًا
لَمْ يَتَوَاتَمًا وَلَا إِقَامَةً
وَلَا اقْتَدَى بِعَالِمِ إِتْمَانِهِ
وَلَا يَمُنُّ عَنْ رَكَعَتَيْنِ قَامَا
فَشَكَّ فِيهِ هَلْ نَوَى لِتَمَامًا
وَيَقْضَى الْمَأْمُومُ خَلْفَ مَنْ قَعَرَ
مَعَ شَكِّهِ فِي الْقَصْرِ مِمَّنْ السَّفَرِ
فصل
والجموع في ظهر وعصر قد قُتَا
جوازُهُ كَمَغْرِبٍ مَعَ الْمَشَا
في سفر بشرطِهِ الْمَذْكُورِ
في القصر بالتقديم والتأخير
وجازُهُ بالتقديم أيضا للملح
وشرطُهُ بشرط تقديم السفر

تقديم ذات الوقت فيه أولا
 ونية للجمع فيها والولا
 وكونه مسافرا في السابقه
 جميعها وعند عقد اللاجئه
 كذا وجود القطر في اجرام
 محل وفي الاولى لدنيا السلامه
 ونية التأخير حيث اخرا
 بحيث يبقى ركعة فاكثر
 من وقت الاولى واستدامه السفر
 لاكثر المرضين ايضا معتد
 باب صلاة الجمعة

لِمَا تَلَا فَقَطُّ وَمَنْ يَأْتِمُرُ
 وَكَلِمَا كَرَّمَ يَتَلَى سَجْدَةً
 قَلْتُ وَخَارِجَ الصَّلَاةِ تَفْعَلُ
 وَسَجْدَةً عِنْدَ هَجْرٍ مِنْ نَعْمَةٍ
 وَرُؤْيَا الْفَاسِقِ وَلِيُعْلِنَ بِهِ

لِاجْلِ سَجْدَةِ الَّذِي يَوْمُ
 وَمَا تَلَى فِي صَادِرِ هَذَا الْعَدَدِ
 وَفَعَلَهَا فِيهَا بَعْدَ مُبْطَلِ
 لِلشُّكْرِ أَوْ عِنْدَ دِفَاعِ نَفْسِهِ
 وَالْبَتْلِ سِرِّ الْكُسْرِ قَلْبِهِ

فصل في النفل

أَفْضَلُ تَفْلِهِ صَلَاتُهُ فِي
 ثُمَّ لِلِاسْتِسْقَاءِ ثُمَّ الْوَسْطِ
 وَيَنْبَغِي صَلَاتُهَا بِالْوَسْطِ
 كَذَا التَّرَاوُجِ وَحَيْثُ يَفْضَلُ
 وَمَنْ يَصِلُ فِي وَتَرِهِ تَشْهَدُ
 فَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الْفَجْرِ
 وَيَعْدُهُ وَبَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ
 ثُمَّ التَّرَاوُجِ مِنَ الرُّكْعَاتِ
 ثُمَّ الصُّحِيِّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى
 بَيْنَ ارْتِفَاعِ شَمْسِهِ وَالِاسْتِوَاءِ
 فَرَكْعَتَا الطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ
 وَلَا إِذَا الْإِمَامُ بِالْفَرَضِ اسْتَعْلَفَ
 إِنْ نُؤِيَتْ أُولَى وَرَأَى النَّدْبَ
 إِنْ زَادَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ
 قُلْتُ وَفِي الرُّوضَةِ نَدْبٌ أَرْبَعٌ
 وَمَا يَوْقُ مِنْهُ يَقْضَى مُطْلَقًا
 كَالْحَسَفِ وَالتَّرْتِيبِ فِيمَا فَاتَا

عِيدَيْنِ فَالْحُسُوفُ فَالْحُسُوفُ
 أَحَدِي إِلَى وَاحِدَةٍ وَعَشْرٍ
 بَيْنَ فَرِيضَةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ
 وَبَعْدَ نَفْلِ اللَّيْلِ فَهِيَ أَفْضَلُ
 فِي آخِرِينَ أَوْ آخِرِ آبَاءِ
 فَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الظُّهْرِ
 وَالتَّوَلُّومِ بِالْوَأُولَاتِ رَتَبِ
 عَشْرُونَ فِيهَا عَشْرُ تَسْلِيمَاتٍ
 تَبْلُغُ سِتًّا تَلِيَّاتٍ سِتًّا
 وَمِنْ طُلُوعِهَا النَّوَاوِي رَوَى
 وَدَاخِلِ الْمَسْجِدِ لَا الْحَرَامِ
 وَفَضْلُهَا بِالْفَرَضِ وَالنَّفْلِ حَصَلَ
 كَالسَّيْرِ قَبْلَ وَيُسْتَحَبُّ
 وَيَنْدَبُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ
 قَبْلَ وَبَعْدَ الْفَرَضِ لِجَمِيعِ
 إِلَّا الَّذِي يَسْبَبُ تَعْلُقًا
 وَبَدْوَةً إِنْ أَمِنَ النَّوَاتَا

صحتها لها شرط وهي أن
 يقيم قومه في بناء من وطن
 مع كونهم لم يظعنوا عن الوطن
 في العام الا لاجتياح من ظعن
 وان يقيموا لديهم في البيتا
 بأربعين مسيلا مستوطنا
 مع كونه مكافرا إذا ذكر
 في وقت ظهرونها ولتعتبر
 جماعة في الركعة الأولى فقط
 لكن دوام الأربعين بشرط
 وفي خروج بعضها عن وقتها
 بنوعا عليها ظهروهم لغيرتها
 وكونها لم تقترن ولم تقعد
 مشوقة بجمعة في ذالبلد
 لكن لعين جميع بمسجد
 صحت بقدر رحامة النفذ
 وخطبتان تفعلان قبلها
 في وقتها من يوم أهلها
 بالمحمد والصلاة والوصية
 لهم بتقوى خالق البرية
 وهذه أركان كل منها
 وآية ولكن في احداها
 ثم الدعاء والخليفة المؤخره
 للؤمنين كلهم بالغيرة
 بشرط ظهروهم مع قيام إن قدر
 وجلسة بينهما فالتنبر

والوعظ مع اسماع اربعين
فصاعدا من اهلها يقينا

وانقسمت لستة اقسام
في العقد والتصحيح والزيادة
فتلزم الذين قد تقدموا
وعقدها ايضا بهم تحتم
ولم تجب اصلا على المعذور
ولتعتقد به لدى المحضون
ومن يتم ولم يكن مستوفيا
او كان دون اربعين في بنا
ويسمعون من سواهم النبأ
تلزمهم لكن بهم لن تعقدا
وحيثالم يسمعون اناديا
او يلزمونهم في النيام وادنيا
والعبد والصبي ثم الأنتى
ومثلهم مسافر والمخفق
صحت لهم لكنها لم تعقد
اصلا بهم ولم تجب كما عهد
وما لها في حق ذي ارادة
من صحة اصلا ولا انعقاد
ولم تنزل عليه للإسلام
فليقتضا ظهر اجمع الاتمام
لكنها من كافر أصلي
وغير ذي التمييز كالصبي
لم تعتقد ولم تجب ولم تصح
واستوعبت اقسامها تسع
ولا يجوز بعد فيها التسعد
لاهلها الا لمن له ظهر
اذراكها في ذلك الطريق
ونحوه او فرقه الرفيق
باب صلاة الخوف
ان كان صواب القبلة الاعذار
سوادهم ونحن كما اصكرا
صلى بنا اما منا صعبين
يتجدد صف مع سجدة
ويجوز الثاني ان يرتفع
فليسجد بعده وليتبع

بها يؤخرن لمن شاء اذا
بها ولا حصر لنقل مطلق
او ركعة ونقله ثلثين
غير بعد نية لما قصد
ينوي زيادة ونقصا بطلا
نواه يقعد ويترد ان راما

اولى له والراتبات المتدا
وراتبات اخرت لم يسبق
فليتشهد كل ركعتين
ثنتين اولى واد ائوى عدد
كقاصر يتها وحيث لا
وان يزيد وقد نسي على ما

فصل في الجماعة

فرائض والعيد والكسوف
وفي التراويح وفي الوتر مرة
ناوى فرض وراى ايقاعه
لهم احب كاجتماع زايد
او حيفيا او قريب البقعة
لذرك الجزء وان لم يطل
تحرر لشاهد ومقتضى
وفي التشهد الأخير النظر
ولم يميز بين داخله
حسن ولكن حيث في الوقت
واكله الكربة وهو ف
وكونه عفو العقاب راجح
لمعسر والانس للتسقيم
ورحلة الرقة والتمريض
او بعض قرباه او الصديق
ظلمته أى في جماعة فقط

سنة الجماعة التي في
وطلب الغيث خلاف الجمعة
كان يعاد الفرض بالجماعة
نفلا وفي الرحال والمساجد
ان لم يكن امامه ذابده
يعطل عن جماعة وتخصيل
وجمعة بركعة والفضل في
وللامام رايها لم تكن
لداخل ان لم يبلغ فيه
وعذر تركها وترك الجمعة
ومطر ومرض وعزم
ان لم يزل بالغسل والعلاج
والخوف من ذي الظلم والفرج
والخزي في القرن ولا تعويض
او اشرف عرس او الرفيق
وشدة الريح يليل ما اشترط

وليسجدن في الركعة الاخرى مرة
 والاخرون يجرسون موضعه
 ويسجدوا بعد انتهائهما سجوده
 وواقفوه بعد في قعوده
 كذلك في التشهد المشروع
 وسلم الامام بالجميع
 وان يكن في غيرها الكفاز
 او بينه وبيننا استتار
 وكانت الصلاة ركعتين
 فرقنا الايام فرقتين
 احدهما تقوم وفي حجر العدا
 وبالامام غيرها قد اقتدى
 ففي جميع ركعة توافقته
 وفي القيام بعدها تقارفة
 وكنت لنفسها ولتصرف
 الى العدا مكان غيرها تقف
 فقلت نافي بالامام تقف
 يؤتمن في ركعة وليقتدى
 ولتصحب اذ ذاك للامام
 ولتظن هاتمه في السلام
 وان يتساوى بكل فرقة
 صلاتها بحيث ان لا فرقته
 او اربعاصلي بكل طائفة
 ثنتين والاخرى لثيم واقفة
 او مرفا ركعتين او لا
 بفرقة وركعة بمن سلا
 والانتظار في الجلوس الاولى
 او في القيام الثالث افضل
 وحيثما حاشد بدأ عابثوا
 صلوا جميعا حسبا متمسكا
 فلتعبر من راكبي وراجلي
 ولو بايما وعد وحاصل
 وفي الركوب من يجدها ترك
 ولين ما يبقى على ما قد فعل
 وان يخف وليس يظن ان ركب
 ولكن استنافة لها يجب
 وخوفه من سجع ومن عرف

وشدة الجوع وشدة الظما
 وليقتض مقتدي بغيره وقد
 كنفني علم الذي اقتدى
 ومالها تعين البطالين
 وبالجمعي استعملوا او سمع
 وفي صلاة اقتدى بكل
 مقتديا كمثل ان يقتديا
 او عنده حتم قضاء تلكا
 فيه وبالجمعي من لا احسن
 سواه كالاريت او كالا لثغ
 او اقتدى بمشكلي وانتي
 وليس يسقط القضاء ان ظهر
 ويبيان الكفر والاثوثة
 او بان ذامية لا قائما
 لكفره ولا اذ ابان معه
 او عقب الامام خلف عقبة
 او كان لا يجمع دين مسجدا
 وهو ثلاث مائة من اذرع
 ان لم يحل مسك او باب
 او شارع وفي سوي دين صلت
 ضاقت بتمسك وثلاث اذرع
 ونازل عنه ببعض البدن
 ومسجد ومن بغير المسجد

والحجر والبرد ووحل لا عسى
 علم منه بطلها او اعتقد
 بتركه الواجب لان قصدا
 مثل اختلاف الجمع في اوان
 صوت يكون ناقضا من جمع
 كل قضى آخر ما يصل
 بمن درى احداثه ونسبا
 وبالذي اتم ومن قد شكا
 الحمد او بعضا ولو حرفا هنا
 مبدل او مدغم مالا ينبغي
 رجل او منهم حال حتى
 نفى اختلال كل هذه الصور
 والاقديا بالغير والخنوثة
 بزائد او محدثا او كائما
 نجاسة تخفي ولو في جمعة
 او جهل الافعال من ام به
 او كل صفتي مدى لا يبعد
 ولا تحدد في انساط موضع
 قد رد دون مهر يهاب
 متاك ولو بفرجة خلت
 من خلف هذا وتحاذي الارفع
 قلت ارض اعتدال من يمكن
 والفلك والفلك وان لم يشدد

ونحوه كالحرب فيما قد سبق

باب القضاء والإعادة

من فاته الوقت فليقض ما
لم يحش قوت حاضرا بل قدما
فان يفت فرض بلا عذر وجب
قضاؤه فوراً والايستحب
ثم القضاء بحله التذكير
وكونه ايضا عليه يقدر
وان يكون مسقطا قضاء ما
قد فاته لاحاضر تيمنا
ومن اراد ستره مع رفقته
وهم عمارة فلتكن في نوبته
ومثل ذلك البئر والمقام
اذ اجرى عليهما ارضاه
وكالقضاء اذ فرض حاضرا
فيها معنى من نعمة وسائر
لكن لضيق الوقت صلى قاعدا
وعاريا وكان يلا فافدا
ومن يصلي فرضه ان اجزا
اغاد تدب مع مؤذ قد رأى
باب صلاة العذور
ويتلزم المريض ان يصليا
ولم يعد ولو بغير مؤميا
ولكن الزنيق والذي حبيس
وكان حيسه بموضع يحش
كل يصلي مؤميا ويفضي
كمن يصلي مؤتميا بالارض
ثم الصلاة حينما ان توجد
في وقتها او سبعة كانت ادا
باب صلاة اليمدين
لكل عيد سن ركعتان
جماعة كذا كخطبتان
وفعلها كالجمعة الشهورة
وخالف من اوجه كثيرة
كوقتها فالطلوع يذخل
ومنهاه بالزوال يحصل
والافضل التاخير حتى ترتفع

قلت المسقفان كالدارين
او مانوى جماعة او وحدا
في السهو عالما كفوق الرابعة
كالميت لاما مومه فلم يصب
نظم وفي الصبح يظهر فارقا
كالحكم لو امامه فرضا يدر
فحش الخلاف كالسجود ان تلا
هو يه ليضعف او لاضعف
او هو بالتكبير للاحرام
ذاك كالسبق او التخلف
تما واربع من الطوال
في الحكم حيث يعدر المصلي
وزحمة تمنع والنسيان
يفوته اذ الامام سلكما
له ففي ثابته اذا ركع
او ركع الماموم ثم شك قد
واقفه وليتدارك آخر
كالسهو اما عالما فبطل
وان اتمها ومعه ما ركع
كذي تخلف بغير عذر
كان اشتغاله في يقدرد
يقين ومن خسوف اولا
حيث تحرما فقط به قصد

به بشرط الكسيف كالصفيين
او تابع الغير ومانوى اقتدا
فماله تشكك او تابعه
او عين الامام وهو لا يجب
او من صلاتي ذين ماتوا فقدا
في ركعة ثالثة او استظر
او خالف الامام في ندب على
فان يعد وكان ماموم في
يرجع مع الامام للقيام
لم يخلف عنه او يشك في
عنه بركنين من الافعال
كاملة قوليتها كالنعل
كالشك والابطاء في القران
قلت القضاء في هذه استدر اما
وصار كالمسبوق فليكن تبع
امامه وهو في الاولى ما سجد
تلوت اولم اتل او تدكرا
وان يخالف جاهلا فيجعل
اما الذي يسبق فاحمد قطع
لم يدرك الركعة لكن يجزى
وحيث بالسنة كاللعود
من ادرك الركوع محسوبا على
ادركها ولو بتكبير احد

مقدار رُح وهو تقرُّباً شريع
وكلجواز خارج النساء
كفعلها بالناس في الصحراء
وبعد اتمام وقبل ان قدا
فاتحة الكتاب سبعا كبرا
مستجبا محمداً مهكلا
مكبرا بين الجمع مد خلا
وحيث صار قائما للثانيته
التي يحس مثل سبع ماضية
بلا اقامة ولا اذات
والخطبتان بعد تغفلان
وليأت بالتكبير تسعاً تسقاً
في الخطبة الاولى ابتداءً مطلقاً
والخطبة الاخرى لها سبع فقط
كالسبع والتكبير غير مشترك
واشترك الميدان في امور
كثيرة كرسد التكبير
من الغروب ليلة التمسيد
الى الدخول في صلاة العيد
وانفراد الاضحية بغير المرسد
خلف الصلاة الفرض والنفل
حترقضها بما بغير نكر
لا سجدتي تلاوة وشكر
من صبح يوم قبل عيد نحره
لاخر الشريفي بعد عصره
ويستحب في صلاة الضحى
تعميمها لا في صلاة الفطر
اذا الزكاة قبلها تحضرت
والفرض من صلاته يؤخر
باب صلاة الاستسقاء
صلاة الاستسقاء ركعتان
كالعيد لكن في سوي الاعلان
من الامام قبل بالتد
للناس بالخروج للصحراء
وان يصوموا يومها وقيل
ثلاثة ويترك زينه له
مع خطبتين سه كما خلا

ولو صلاة للإمام تبطل
فما يزد لك لافي الثانية
ثالثة المغرب غير المقدمي
قلت وان عني استفاء شرط
ثم رمى المسبوق نظم من سبق
وجائز ولو بغير عذر
والتدب ان يقدم او يقدم من
رئيس والسالك بالحق على
وسيد غير مكاتب فلو
ففاضل بالفقه والقران
فينسبة وهي التي تأتي في
فحسن صوت فحال سايع
على سواهم وان احتضوا بما
وسنة ان يقف الإمام
قد استداروا ولو البعض ربح
ومن يؤم بالنساء في الوسط
وذكر بمنته مستأخر
ثم مع القيام ان تأخر
فصية فالمشكولون فالحرم
ويكوه اقيده فرد اوفيه
أوبدعة ما كفرت اوفسق
عن يمنة منه او التلقاه
ووحده ففرجة من عدما

فبتقدم امرؤ لا يمهل
وركعة رابعة والآتية
ونية الأقوام لم تجدد
بتتهم بذا فليس مخطي
وهم بتقدير امرئ منه احق
اقراد مقفد وعكس الامر
من ولي الاعلى فالاعلى ثم من
غير معير البيت منه مثلاً
لم يحضر الوالي ومن له تلوا
فورع فالسنة في الايام
التيه فليس نظيف
كالعدل والحر وشخص بالغ
مر وسو مبصر ايدى عسى
خلفا من المقام والا قوام
في القرب لافجبه الإمام صح
ونقف العراة في صف فقط
نزرأ وفي اليسر وجاء آخر
وذكر ان الرجال من ورا
قلت ومكهم ليدهن اتم
بمن به متمه اوفافاه
قلت وكف شعره والبصق
ورفعه الطرف الى السماء
يجر شخصاً بعد ان تحرماً

في العيد لكن ثغفلات أولاً
 وببديل التكبير باستغفار
 وان دعا فالبعض بالاسرار
 مستقبلاً في ذلك الدعاء
 في ظهر كفيه الى السماء
 ويلقن من آيات الاستغفار
 ما جاء في نوح مع الاكثار
 وامنوا على الدعاء اذا جهد
 بلفظه وشاركوه ان اسبر
 وكل من له رداء حوله
 مع جعله اعلى الرذائل اسفله
 باب صلاة الخوفين

وَيُنَوِّى الْاِمَامَةَ الْاِمَامُ
 وَكَبِرَ الْمَسْبُوقُ لِلْمَحْسُوبِ
 نَدَبًا وَاَيْضًا عَقِبَ السَّلَامِ
 كَيْلَ مَكْنِيهِ وَمَا يَدْرِكُ مَعَهُ
 وَنَدَبُوا السُّورَةَ اَوْ اَيَّاتِ
 يَدْرِكُ رُكْعَتِي الرَّبَاعِي

وَيُتَقَوُّ بِالسَّرْعَةِ اَلْاَقْوَامُ
 وَاِنْ يَجِيعُ فَعَلَى الْوَجُوبِ
 وَلَا يُثَقِّلُ مَعَ الْاِمَامِ
 اِنْ كَانَ ذَاكَ لِلْجُلُوسِ مَوْضِعَهُ
 كَانَ لِهَذَا اَوْلَى الصَّلَاةِ
 فِي الْاٰخِرِينَ بَعْدَ الْاِنْقِطَاعِ

باب صلاة المسافرين

بِسَّنِّ لَلْخُوفِ رُكْعَتَانِ
 وَلِلْمُسُوفِ ثَمَّ خَطْبَتَانِ
 كَمَا لَعِيدٍ لَكِنْ دُونَ تَكْبِيرَاتِ
 وَبِالْقِيَامِ مَرَّتَيْنِ يَأْتِي
 بِكُلِّ رُكْعَةٍ وَفِي كُلِّ قِرَاءَةٍ
 مَطْوُولًا كَذَلِكَ الرَّكُوعِ كَثْرًا
 مَطْوُولًا وَفِي السُّجُودِ
 نَدَبًا وَصَحَّتْ بِالْاَذَانِ الْمَعْبُودِ
 وَسُنَّ تَرْغِيبُ الْوَرَى فِي التَّوْبَةِ
 بِآيَةِ تَنَلَّى لَهْمٌ فِي الْخَطْبَةِ
 وَفِي كُتُوبِ الشَّيْخِ مِنْ صِلَى اَسْرٍ
 وَالْمَجْمُوعِ مُنْدُوبٌ لَدَى خُفَّالِقَمِ

قَوَّتِ الْحُضُورَ وَالَّذِي شَكَ وَلَا
 فِي حَضْرٍ وَهُوَ خِلَافُ الْاَظْهَرِ
 بَابُهُ فِي حَضْرٍ لَا يَقْصُرُ
 مَرْحُصٌ كَالْحَكْمِ فِي تَلْوِيهِمَا
 لَأَسُورِ بِلْدَانٍ وَلَا الْبَسْتَانِ
 لَا الطُّولَ وَالْإِهْبَاطَ وَالْأَصْعَادِ
 فَعِيدٌ قَدْرُ الْعَرَفِ لَيْسَ يَشْتَرُ
 بَقِي يَقْدِرُ رُكْعَةً مِنْ قَصْدٍ
 سِتَّةَ عَشْرَ فَرَسًا ذَهَابًا
 وَمَالُهُ مِنْ غَرَضٍ مَا حِدَلًا
 رُجُوعُهُ إِلَيْهِ مَا كَمْ يَبْعَدًا
 إِقَامَةٌ أَرْبَعَةٌ صَحَّتْ سَوَى
 كَمْ يَتَجَرَّ دُونَ مَا تَقَدَّمَ مَا
 الْأَوْضَعُفُ تَسْعَةٌ صَحَّتْ مَصُوقِ
 عَمْدًا وَحَصْمًا أَوْ يُقِيمُ فِي بَلَدٍ
 أَوْ الْغَرِيمِ وَأَقَامَ الْبَلَدًا

رَحِصَ قَصْرَ أَرْبَعٍ فَرَضٍ خَلَا
 تَقَلُّ أَجَازَ قَصْرَ قَوَّتِ السَّفِيرِ
 إِذْ قَوْلُهُ قَاصِدٌ سَيْرٌ يُشْعِرُ
 وَجَمْعُهُ الْعَصْرَيْنِ فِي وَقْتَيْهِمَا
 بَعْدَ عُبُورِ السُّورِ وَالْعَمْرَانِ
 وَبَعْدَ حِلَّةٍ وَعَرْضِ الْوَادِي
 قُلْتُ فَإِنْ كَانَ اتْسَاعُهَا فَرَطٌ
 وَلَوْ أُخْبِرَ وَقْتُ فَرَضِهِ وَقَدْ
 سَيَّرَ آرَاءَ الشَّافِعِيِّ قَابًا
 لَأَمَّنَ إِلَيْهِ مِنْ قَصِيرٍ عَدَلًا
 حَقِي إِلَى الْمَوْطِنِ عَادَ أَوْ بَدَا
 كَانَ بَدَلَهُ الرَّجُوعُ أَوْ نَوَى
 يَوْمَ الدُّخُولِ وَالْمَخْرُوجِ أَوْلَمَا
 أَوْ هُوَ ذُو تَوْفِيعٍ وَمَا انْقَضَى
 أَوْ قَدْ نَوَى انْصِرَافَهُ إِذَا وَجَدَ
 يَبْقُرُهُ إِنْ وَجَدَ الْمُسْتَعْبَدَ

باب صلاة النفل
 النفل منه رأت مؤكدة
 مع الفروض وهو عشر سُورَةٍ
 ثنتان قبل الصبح بعد الفجر
 كذلك قبل جمعة أو ظهر
 وبعد كل ثم بعد المغرب
 وهكذا بعد العشاء فاحب
 وسورة الاخلاص في الفجر اذ
 وفي اللتين بعد فرض المغرب
 ومنه ثنتا عشرة ايضا اثنت
 روايتان غير تأكيد ثبت
 ثنتان قبل جمعة أو ظهر
 زيادة وبعد كل قاصر

واربع من قبل فرض العصر
 والكل مندوب بغير نكح
 ومينه وتر ركعة فتسقط
 وكونه ثلاثا وواحدا أحب
 اوسمعا ووسعافذالك افضل
 او كان احد عشر وهو الاكمل
 وان يزد عن ركعة فيفعله
 يجوز فيه وصله وفضله
 فان اردت افضل الامرين
 سلمت بعد كل ركعتين
 او وصله فعليه على الولا
 من غير تسليم له تحللا
 ولا تزده عن تشهدتين
 وان يكونا في الاخيرتين
 ثم القنوت ستة في الوتر
 في رمضان بعد نصف الشهر
 وسرمد في الصبح في اخره بل
 في كل فرض ان بنا مرتك
 ثم الضعي اقلها اثنتان
 فصاعدان وجمالي ثمان
 وزادها قوم الى ثنتا عشر
 وفي صلاة التوبة الحديث قر
 اي ركعتين بعدها يستعفر
 لذنبها بما في له فيعصير
 ومينه نوع بالزواج اشهر
 عشرين في شهر الصيام عن عمر
 بعد العشاء في كل ليلة اثنت
 واصلها عن النبي قد ثبت
 ويستحب كونها جماعة
 والوتر بعد هاتع الجماعة
 ومن له نفل ليلا وظهر
 تنقضا فالوتر بعدة حسن
 كذاك من انواعه التمجيد
 اعني به قيام ليل يوجد
 ففي صلاة الليل قد بدا
 لمن يقوم ليله تمجدا

واشترطوا لان يصح ما قصر
 ونية حازمة للقاصر
 قلت كذا مفهومه والاصوب
 وانما الشرط انفكك عما
 او عقلت بنية الامام
 ولو جرى اقتداؤه في صبح
 او يامام قاصر واستخلفنا
 او من يشك امسافر هو
 عند قيام ثالث وان قسد
 وفسدت صلاته وما ظهر
 او بان للماوم ضد القصر
 اوشك في وضو له ما كان امر
 وان نوى في كل صورة حلت
 لا المتدي يدي اقامة دري
 من نفسه الاحداث او فيها شرع
 وجمع تقديم بعذر المطر
 لمن يصلي في جماعة اذا
 وشرطه نيته في الاوله
 وان اقام ولها نيبا
 وان يدوم العذر حتى كبرا
 فليكيف ان يوجد عند الاوله
 اوله وليس وجدان المطر
 وبعض اركان الصلاة الاوله

علم الجواز والدوام للسفر
 من اول الصلاة حتى الاخير
 ان دوام ذكرها لا يجب
 خالف في كل الصلاة الجز ما
 اما الذي اقتدى يدي اتمام
 او جمعة هذا على الاصح
 متمسا كما اصل فرعه اقتفى
 لاهل نوى الاتمام او قصر يسوي
 احدي صلاتي ذاودا او يا احد
 ماذا نواه ااتم ام قصر
 من الامام ثم ضد الطهر
 او هل نوى اقامة ام لا اتم
 قصر او لكن للقيم بطلت
 احداثه من قبل اوت ذكرا
 وهو مهم محدث كيف وقع
 لا برديو الشلم عن توب عمري
 حاسم عدا شيأ به نال اذي
 وهلك الترتيب والولاء له
 او بعد ان يطلب دون الطول ما
 للشان لان كان عذر مطرا
 من ذي ومن ذي ولدا تحلل
 في الوسط اى اثناء الاولى معتبر
 ان يتذكر انه قد اهمله

فان يبرد احياء نصفه فقط فالتان او احياء ثلث فالوسط بعدها

لداخل على الوضوء يعقد
 بركعتين أدبت فأكثر
 وكبرت حيث الدعوى كروا
 ولو يقرب أي وقت جاءه
 وفعلها قبل الطواف بحره
 وبعد أن يقام للكتابة
 أو خاف أن تفوته مكتوبه
 أو انتهى إمامه للجمعه
 وخاف فوت الركعة الأولى
 ولا تنس الخطيب إن خرج
 ولم يحضر تغلب إذا خرج
 ومنه قل صلاة تسبغ قد
 بالركعتين أربعا كذا أورده
 إمامليل أو نهار تغلب
 موضوعة ومن أراد تفصيل
 مستحيا محذولا إذا قرأ
 في كلهما مهلا مكثرا
 كذا في ركوعه إذا ركع
 وفي اعتداله بعده إذا رفع
 وسجدتيه والجلوس أفضل
 بينهما ولا استراحة حصل
 كذا مع تشهد قدا نقى
 مكررا عشرا بكل ما مضى
 وزاد في القيام بعد الفاتحة
 خمسا فصارت خمس عشرة
 فبذات خمس تلي سبغيتا
 بكل ركعة أنت يقينا
 وركعتا استخارة لكل من
 قدرام أرفى قبله تن
 لما أتى في الخبر المشهور
 وليدع فيها بالدعا المأثور
 ومنه أيضا ركعتا الزوال
 عتيبه وبعد الاعتسالي
 وقس به الوضوء والتبها
 فركعتان بعد كل منهما
 وبعد عود الشخص من سفاره
 ثم السجود خمسة قد قيسما

يُعِيدُهَا فِي وَقْتِهَا الْمُؤَصَّلِ
 فِي وَقْتِهَا مِنْ لَادِرَى الْمُحَلَّ
 وَقْتُ صَلَاةٍ هِيَ أَوْلَى بِهِ
 أَوْلَاةٌ قُلْتُ وَذَلِكَ الْأَصْعَفُ
 إِلَى تَمَامِ الْإِثْنَيْنِ وَالْأَبْرُ
 فِي سَفَرِ الثَّلَاثَةِ الْآيَاتِ
 عَلَيْهِمَا وَسُنِّي تَلَوْنَهُمَا
 تَرْتِئُهُ خَوْفًا مِنَ التَّطْوِيلِ

يُعِيدُهَا بِالْجَمْعِ أَوْ مِمَّا تَلَى
 إِنْ طَالَ فَضْلُ وَيُعِيدُ كَلَّا
 وَإِنْ يُؤَخَّرُهَا اشْتَرَطْنَا الْيَنَّةَ
 مَا دَامَ يَبْقَى قَدْ رُكِعَتْ وَفِي
 وَأَنْ يَدُومَ عُدْرَهُ وَهُوَ السَّفَرُ
 أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَصْرَ عَلَى الْإِتْمَامِ
 وَسُنِّي طَهْرَ وَعَصِيرَ قَدْ مَسَا
 أَخْرَقْتُ ذَا عَلَى تَفْصِيلِ

باب الجمعة

كَلَامُ الْخُطْبَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ
 أَوْ قُرْبِيَةٍ حَتَّى تَلِي مِنَ الْخَشْبِ
 تَجْرِمُهَا بِمِثْلِهِ مِنْ أُخْرَى
 عُسْرٌ يَجُوزُ جَمْعَانِ أَوْ جَمْعُ
 ظَهْرٍ وَتَسْتَأْنِفُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 بِالْأَقْرَبِ فَإِلَّا مَامَ اسْتَشْكَلَا
 سَبَقُ فَلَا تَصُحُّ أُخْرَى فَيَقْلُ
 إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ الظُّهْرِ
 فِي الْوَسِيطِ اخْتَارَ مَا اخْتَارَهُنَا
 ظَهْرًا أَوْ قَدْ صَحَّ هَذَا الْجُلُ
 كَيْفَ حَرَّادُ كَرًا مَسْتَوْطِنَا
 كِحَاجَةٍ إِنْ يَفْضُو أَنْ يَطَّلُ لَا
 لِأَبْدَلٍ وَلَمْ يَفْتَهُمْ رُكْنُ
 فَعَنْ قُرْبَيْبٍ أَرْبَعُونَ حَطَبُوا

شَرُطُ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ أَنْ يَجْرَى
 فِي خِطْبَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ وَأَوْ سَرِبَ
 غَيْرَ مَقَارِنٍ وَمَسْبُوقٍ رَا
 إِنْ سَهَّلَ أَجْمَعَ مَوْضِعٍ فَمَعَ
 وَلَا لِيَبَاسٍ سَابِقٍ عَلَيْهِمْ
 قُلْتُ إِذَا لَمْ يَدْرُ بِالسَّبْقِ وَلَا
 بَرَاءَةَ الْجُمُعَةِ إِذَا احْتَمَلَ
 فِي هَذِهِ إِنْ السَّبِيلِ الْمُبْرَى
 أَمَّا مَعَ السَّبْقِ وَلَا تَعِينَا
 وَالْأَظْهَرُ الْأَقْبَسُ أَنْ يُصَلُّوا
 جَمَاعَةً يَارْبِعِينَ مُؤْمِنَا
 لَا يَطْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْهُمُ إِلَّا
 فِي خُطْبَةٍ عَادُوا لَمْ يَسْتَأْنِفُوا
 وَلَا إِذَا هُمْ فِي الصَّلَاةِ ذَهَبُوا

وَسِتَّةَ لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ
 الْمُجْتَمِعَةِ مَعَ أَرْبَعٍ وَعَشِيرٍ
 لِأَسْجِدَةٍ فِي صَبَلِ الشُّكْرِ
 وَالشُّكْرِ أَيْ بِصَلَاةِ مَنْ يُسَبِّحُ
 بِسَبْحَةِ جَدَّتْ أَوْ أَدْفَاعِ شَرِّ
 لَكِنْ سُبُوحُ الشُّكْرِ لَيْسَ بِدِيْعًا
 صَلَبَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا لِإِسْبَاطِ
 ثُمَّ سُبُوحٌ سَهْوَةٌ بِأَنْ تَشْرَكَ
 بَعْضَانِ الْأَعْيَانِ قَطْعًا أَوْ بِنَيْتِكَ
 وَتَقُولُ مِنَ الْأَرْكَانِ
 أَوْ كَرِ الْفِعْلِيَّةِ مَعَ نِسْيَانِ
 وَبِالنَّهْوِ مِنْ سَاهِبِ يَبْرِيذِ
 بِذَلِكَ فَعَلَّ رَكْعَةً تَشْرِيذِ
 وَبِالْقَوْدِ مَوْضِعِ الْبَيْتِ
 وَنَطْفَةِ الْبَيْتِ وَالسَّلَامِ
 سُبُوحًا وَشُكْرًا فِي الصَّلَاةِ يَجْعَلُ
 مَعْ فَعْلُهُ زِيَادَةٌ لِمَا فَعَلَ
 وَبِأَنْوَاعِ رَاكِبِي نَقْلِهِ
 أَنْ يَبْطُلَ وَلَمْ يَكُنْ بِفَعْلِهِ
 وَعَادَ عَنْ طَرِيقِهِ حَتَّى انْحَرَفَ
 وَلَمْ يَكُنْ لِقَبْلَةِ الْوَرَى انْحَرَفَ
 فَلِسُجُودِ سَعَةِ اسْتَبَابِ
 وَفِي انْحِرَافِ الرَّا كِبِ اضْطِرَابِ
 فَمِنْ سَمَى بِبَعْضِهَا فَلَيْسَ بِسُجُودِ
 قَبْلَ السَّلَامِ آخِرَ التَّشَهُدِ
 شَتَيْنِ حَتَّى يَبْدُو سَهْوًا يَكْتَرُ
 لَكِنَّهُ مِنْ سَبْتِ يَكْتَرُ
 مِنْ فِي الصَّلَاةِ ظَنُّهُ سَهْوًا فَجِدَّ
 فَإِنْ أَنْ لَسَهْوًا أَصْلًا فَلْيَعُدَّ
 لِأِنْ سَمَى بِبَعْضِ السُّجُودِ أَوْ بَعْدَهُ
 فَلَا يُعِيدُ بَلْ كُنِيَ مَا أَوْقَعَهُ
 وَسَاجِدٌ لِسَهْوَةٍ فِي الْجُمُعَةِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ بَعْدَهُ سَعَةٌ
 أَوْ أَهْلَهَا انْفَضُوا إِذَا انْقَبَسَا
 إِلَّا قَلِيلًا دُونَ الْأَرْبَعِينَ
 فَلْيَكُلُوهَا الْأَنْ ظَهَرَ قَرَضًا

جَاءُوهُ أَوْ يَلْحَقُ أَرْبَعُونَ
 لَوْ بَطَلَتْ لِمَنْ يَوْمٌ قَبْلًا
 حَتْمًا فِي الْأَوَّلَى وَأَتَمَّوْا الْجُمُعَةَ
 ثَانِيَةً لَا مَنْ يَدُ بِأَنْتُمْ
 خَاطِبًا أَوْ بِيَدَيْهَا فَاسْتَخْلَفَا
 كَخُطْبَةِ الشَّخْصِ وَأَمْ آخِرُ
 أَيْ ضِعْفَ عَشْرِينَ بِعَقْدِ الْجُمُعَةِ
 وَهُوَ إِذَا فَارَقَهُمْ فِي رَكْعَةٍ
 وَهُوَ إِذَا أَتَمَّهَا فَقَدَّمُوا
 فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْجُمُعَةِ
 تَقْدِيمُ خُطْبَتَيْنِ أَيْ مِنْ قَبْلِهَا
 بِالْفِطْرَةِ الْحَمْدِ وَلَوْ مُصَرَّفًا
 لَفِطْرَ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ
 ثُمَّ يَوْمِي بِالْتِقَاؤِ لَوْ يَمَّا
 وَبِالذَّعَا ثَانِيَةً يَكْفِيهِ
 وَأَيُّ نَهْمٍ فِي إِحْدَاهُمَا
 وَبِالْحُلُوسِ مُطْمَئِنًّا فَصَلَا
 بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ خُطْبَتَيْنِ
 قَلْتُ وَبِالسُّتْرِ وَظَهَرَ أَلْتَصَّرُ
 وَتَلَرَمُ الْخَرَّ الْمَكْلَفُ الذِّكْرُ
 مِمَّا يَنْبَغُ حَيْثُ تَقَامُ أَوْ يَنْدُ
 رِيحٌ وَصَوْتُ لَوْ قَرَضَاهُ وَقَفَّ
 وَلَا يَمُحُّ ظَهْرَهُ إِذَا فَعَلَ

ثُمَّ الْأَلَى مِنْ قَبْلِ يَنْفَضُونَا
 تَقَدَّمَ جَائِزًا لِأَهْلِ اقْتِدَا
 وَالْخَالِفِ الظُّهْرَانِ قُدِّي مَعَهُ
 فِيهَا وَإِنْ أَحَدَتْ مِنْ يَوْمٍ
 مَنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ فَالْمَنْعُ انْتَفَى
 كَالْعَيْدِ أَوْ سَمَاعِيًّا تَادِرُوا
 قُلْتُ وَحَاضِرٌ كَمَنْ قَدْ سَمِعَهُ
 ثَانِيَةً يَتِمُّونَ الْجُمُعَةَ
 شَخْصًا بِهَمِّ صَلَاتِهِمْ يُسَمُّونَ
 وَغَيْرَهَا وَمَا شَرَطْنَا فَمَعَهُ
 صَلَّى وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَجِمَا
 وَلَفِطْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى مُرَدِّقًا
 وَمَا مَعْنَاهُ مِنَ الْمَرْوِيِّ
 نَحْوًا طَبِعُوا اللَّهَ فِي كَلِمَتَيْهَا
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ لِسَامِعِيهِ
 وَبِالْقِيَامِ لِلْقَوِيِّ فِيهِمَا
 وَسَمِعَ أَرْبَعِينَ أَهْلًا وَالْوَلَا
 وَبَيْنَ مَا صَلَّى وَبِالظُّهْرَيْنِ
 أَنْ فَاتَ شَرْطَ حَضْرَتِهَا مِمَّا ذَكَرَ
 وَأَسْتَنْبَى الْعَذْرُ وَالْإِنْ حَضَرَ
 يَبْلُغُهُ مِنْ صَبِيَّةٍ إِذَا هَدَى
 مِنْ بَلَدِ الْجُمُعَةِ فِي آدِنَى طَرْفِ
 إِذَا الْإِمَامُ فِي الثَّانِي عِنْدَكَ

وَلَيْسَ جِدُّ وَفِي الصُّورَتَيْنِ أَيْضًا وَقَاصِرٌ مِنْ بَعْدِهِ أَقَامَا وَغَيْرُهُ

فيلزم الإتمام كل منهما
ويُجِدَّان قبل أن يُسَلِّمًا
ويُجِدُّ السُّبُوقَ مَعَ إِمَامِهِ
وَأَخْرَجَ قَبْلَ أَيْدِيهِ
فصل

ويُلْزِمُ المأموم ما قَدَّ حَصَلَا
فَمَنْ رَأَى إِمَامَهُ مَعْتَدِلًا
فَلْيَعْتَدِلْ وَلِيَّاتِ بِالسُّجُودِ
مَعَهُ لِرُومَانِهِ بِالْقَعُودِ
إِنْ كَانَ بَيْنَ السَّجْدَيْنِ لِيُصَلِّ
أَوْ كَانَ لِلشَّهْدَيْنِ يَجْعَلُ
أَوْ كَانَ لِاسْتِرَاحَةٍ كَالرُّمْرِ
سُجُودٍ سَهْوًا وَتِلَاوَةٍ عَلِيمًا
وَيُلْزِمُ الإِتْمَامَ حَيْثُ أَتَى
مُسَافِرٌ مِنْ بَيْتِ مَيْتَا
دُونَ الشَّهْدَيْنِ وَالْقِيَامَةَ
ثَلَاثًا مَعَهُ وَبِهِ مَعَ مَنْ فَعَلَ
وَسُنَّ تَسْبِيحُ كُلِّ حَالٍ
وَكُلُّ تَكْبِيرٍ لِلانْتِقَالِ
إِنْ تَابَعَ الإِمَامَ حَيْثُ يَتَقَلَّبُ
أَوْ كَانَ مَحْبُوبًا لِمَا قَدَّ فَعَلَ

فزع

مَنْ فِي الرُّكُوعِ أَدْرَكَ الإِمَامَ
فَعَنَهُ حَتَّى اسْقَطُوا الْقِيَامَةَ
وَاسْقَطُوا الم القرآنَ جَمْعًا
لِاسُورَةِ لِقَدْتَدِي لَنْ يَسْمَعَا
لَعْدُوهُ أَوْ كَوْنَهَا سِرِّيَّةً
وَالجَمْرَ اسْقَطَ عِنْدَ فِي الجَمْرِيَّةِ
وَاسْقَطَ الجُلُوسَ وَالتَّشَهُدَ
إِنْ اسْقَطَ الإِمَامُ كِلَا فِي الأَدَاةِ

أَعْنَى بِهِ الشَّهْدَةَ المَقْدَمَا
وَمِثْلَهُ القِيَامَةَ فِيهَا قَدِيمَا

باب صلاة الجماعة
صلاة تها فرض كفاية تقع
في كل مكتوب إذا غير أجمع
يقيمها أو لو انتهى الأحرار

وَالنَّدْبُ لَعْدُو وَإِنْ يَصْطَبِرَا
حَيْثُ زَوَالَ عَذْرِهِ تَوَقَّعَهُ
عَذْرُهُ وَبَعْدَ الفِرْحَانِ مَنْ سَفَرَ
وَلَمْ يَنْتَهَ صَدْرُهُ لَوْ وَدَّعَهُ
لَكِنَّهُ عِنْدَ الرُّوَاغِ أَوْ لَوْ
مُبَكَّرَ الأَيْسَ بِيضَ طَيْبَا
زَالَتْ وَعِنْدَ الخُطْبَةِ الأَنْصَاةُ
قُلْتُ وَلَمْ تَنْدُبْ أَخِيرَ خُطْبَتِهِ
وَيَنْدُبُ التَّشْبِيهُ لِأَمْرِي عَطَسُ
عَلَى الَّذِي مِنْ مَنِيهِ قَرِيبُ
يُقْبَلُ وَالتَّسْلِيمُ وَالْقَعُودُ
بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
فَهِيَ بَلِغَةٌ بِقَصْدِ شَفَلَا
مِنْهُ مَسْتَدِيرًا نَزَلَ
بِالْعَهْدِ مَعَ آخِرِ الإِقَامَةِ
يَتْرَكَ فَبِالْمُنَا يُقْبَلُ تَقَرَّرَتْ
قُلْتُ يَا ذَنْ زَوْجَهَا يَجُوزُ
أَوْ صَحِبَتْ طَيْبًا فَلَا حُضُورًا
إِذَا تَخَطَّى النَّاسَ لِأَيْلَامُ

وغيره بينهما قد خيرا
يظهره الى فوات الجمعة
وكتهم جماعة اذا استسرد
ايح مالم تنات الجمعة
وليزيدها استجبوا التسلا
والترب ان يحجز عن المانديبا
والمشي بالهيئة والفضلات
وترك بدو يسوي تحيته
والرد للسلام بالتدب اسن
وسن ان يسلم الخطيب
وبعد ما تم له الصعود
ليصرغ الاذان شخص وقعد
وكون خطبة قريبة الى
يدايحو السيف والاخرى شغل
عن منبر مبتدرا مقامه
وسورة الجمعة في الاولى وان
ثانية وتحضر العجوز
وان يكن لباسها مشهورا
واحد الفرجة والا مام

باب صلاة الخوف

لِيَعِضَ مَنْ يُحَارِبُونَ كَانَ لَهُ
إِمَامُنَا أَوْ نَابِتُ يَأْتِكُلُ
تَحْرُسُ فِرْقَةٌ عَلَيْهَا مَعْتَدُ

إِنْ امْكَنَ الكَفَّ عَنِ المَقَاتِلَةِ
صَلَاةُ عَسْفَانَ بِأَنْ يُصَلِّيَ
تَمَّ إِذَا فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى سَجَدَ

بميت بيده وفي القرى الشعار ومالم في الترك من مخصص الابد رتمه او مخصص

وَأَنْ يَكُونَ حَاقِنًا أَوْ حَازِقًا
 أَوْ حَاقِنًا أَوْ لَطْعَامًا تَأْتِي
 أَوْ نَأْمًا أَوْ خَافٍ مِنْ غَرِيْبٍ
 بِشَرْطِ غَسِيرٍ أَوْ عَلَى مَعْصُومٍ
 أَوْ عَنِ رِفَاقِ خَافٍ الْإِنْفِطَاعًا
 أَوْ رَاجِعًا لِمُؤَدِّئِي ضَاعًا
 أَوْ قَائِمًا عَلَى مَرِيضٍ وَحَدَّةُ
 أَوْ الْمَرِيضِ لَا يَطْبِقُ بَعْدَهُ
 ثَائِرِيٍّ مِنْ أُنْسِهِ إِذَا حَضَرَ
 أَوْ خَوْفِي قَرَابَةٍ إِذَا يَحْتَضِرُ
 وَشَرَطَهَا أَنْ يَتَوَى الَّذِي افْتَدَا
 جَاعَةً أَوْ نَوْحًا كَالْإِقْتِدَا
 وَالْمُقْتَدِي يَنَالُهَا أَنْ كَثُرَا
 مَعَ الْإِمَامِ بِحُرْمًا بِلَا امْتِرَا
 وَأَنْ أُمَّ خَلْفَهُ رُكُوعَهُ
 فَمُدْرِكٌ لِلرُّكُوعَةِ الْمَشْرُوعَةِ
 وَمُدْرِكٌ لِلْبُيُوعَةِ الْحَقِيقَةِ
 بِرُكُوعَةٍ وَإِنْ تَكُنْ مَلْفِقَةً
 بَابٌ مَا يَحْرَمُ اسْتِغَالُهُ
 عَلَى الرِّجَالِ بِحُرْمِ الْخَيْرِ بَرٍ
 كَذَا مَا أَكْثَرُهُ حَرِيْبٌ
 وَكُلُّ مَنْسُوحٍ يُوزَقُ وَأَوْ ذَهَبٍ
 أَوْ فِيهِ لِلتَّمْوِيهِ عَيْنٌ تَصْطَبُ
 لِأَجْلِ كَانَتْ بِالْمَدِّ تَسْتَبُرُ
 وَيَحْرَمُ اتِّخَاذُ كُلِّ مَا ذَكَرَ
 وَكَالرِّجَالِ فِي الْجَمِيعِ الْخَنْزِيرِ
 دُونَ الصَّبِيِّ مُطْلَقًا وَالْأَنْثَى
 وَلَكِنْ الدِّبَاغُ قَدْ يَبَاحُ
 فِي الْحَرْبِ إِذَا دَفِعَ بِالسَّلَاحِ
 وَجَازَ عِنْدَ فِتَاةِ الْقَتَالِ
 جَمِيعٌ مَا قَدَّمَ لِلرِّجَالِ
 كَذَا الْحَرِيْبِ عِنْدَ قَتْلِ وَجْرَبٍ
 وَجَازَ شَدَّ السِّنِّ حَتَّى بِالذَّهَبِ
 وَجِلْدِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ
 جِلْدًا لَوْ الْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ

وَبِالْفِرَاعِ مِنْ سَجُودٍ لَا بَسَّةَ
 وَالتَّحَقَّتْ بِهِ عَلَى الْإِمْكَانِ
 بِحِرْسِهِمْ مَنْ كَانَ حَارِسًا فِي
 أَوْ ضِعْفِهِ ثُمَّ إِذَا مَا فَرَغَا
 وَحَقَّتْ تَشَهُدُ الْإِمَامِ
 أَنْ يَكُنِ الْعَدُوُّ وَجْهَ الْقِبْلَةِ
 وَمَا لَهُمْ عَنِ الْعِيُونِ سُتْرَةٌ
 وَحَيْثُ لَا فِي وَجْهَيْهَا يُصَلِّي
 يَفْرُقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ جَعِلَا
 لَكِنْ صَلَاةُ ذِي الرِّقَاعِ أَوْلَى
 بِكُلِّ فِرْقَةٍ لَهُمْ فِي رُكُوعِهِ
 إِذَا يَارُبْعَيْنِ مِنْ كُلِّ خُطْبٍ
 حَاجَةٌ أَرْبَعٌ لِكُونَ النِّصْفِ
 وَإِنْ كَفَى النِّصْفُ فَيَفْرُقَتَانِ
 وَتَمَّوْهَا وَهُنَّ كَمَا مُفْرَدَةٌ
 وَفِي الْأَصْحَحِ أَنْ يَكُونَ قَارِي
 وَحَمْلُهُ السَّلَاحِ فِيهَا مُسْتَحَبٌ
 وَسُنَّ فِي الْمُحْرَبِ أَنْ يُصَلِّيَ
 وَنَظْرَةٌ لِفِرْقَةٍ سَتَقْتِدِي
 وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَوْ جِلْدًا يَفْرُقُ
 مُؤَمِّرٍ وَرَاكِبٍ وَذَوِ أَعْمَالٍ
 وَالْمُقْتَدِي مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْجَمْعِ
 مُطْلَقًا عِنْدَ احْتِيَاجِهِ وَمَا

إِمَامُهُمْ تَسْجُدُ تِلْكَ الْحَارِسَةَ
 وَحِينَ تَسْجُدُ الْإِمَامُ تَأْتِي
 أَوْلَى وَغَيْرُهُمْ مِنْ صَفِّ
 سَجُودُهُ تَسْجُدُ حُرَّاسُ الرُّوْعَى
 وَسَلَّمَ الْإِمَامُ بِالْأَقْوَامِ
 قُلْتُ يَا رِضَا سَتَوْتُ أَوْ قَلَهُ
 وَقَدْ رَأَى فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةَ
 صَلَاةً هَادِيَةً بَيْنَا يَبْطِنُ نَحْلُ
 لَهُ الصَّلَاةُ ثَانِيًا تَنْفَلَا
 مِنْ بَطْنِ نَحْلٍ وَهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ
 مِنَ الشَّائِي وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ
 وَفِي الرِّبَاعِيِّ وَلَكِنْ بِسَبَبِ
 مِنَ الْمَنْ حَارِبِنَا لَا يَكْفِي
 أَوْلَى بِكُلِّ فِرْقَةٍ ثِنْتَانِ
 وَحَقَّتْ آخِرَةٌ تَشَهُدَةٌ
 وَذَا تَشَهُدٍ فِي الْإِنْتِظَارِ
 أَنْ ظَهَرَتْ سَلَامَةٌ وَمَا وَجِبَ
 ثِنْتَانِ لَا يَمْنُ تَلَّتْ بَلْ أَوْلَى
 فِي ثَالِثِ الْقِيَامِ لَا التَّشَهُدِ
 مِنَ الْعِدَا وَالتَّارِ وَالْمَاءِ عَذْرُ
 كَثِيرَةٌ وَتَارِكُ اسْتِيقَابِكِ
 وَمَسْكُ السَّلَاحِ أَوْ مَا شَبَّهَهُ
 يُعَذَّرُ فِي صِيَاحِهِ وَتَمَّ

وَوَاجِبٌ لِكُلِّ مَيِّتٍ مُسْلِمٍ
 غَسْلٌ وَتَكْفِينٌ وَدَفْنٌ فَأَعْلَمُ
 كَذَلِكَ الصَّلَاةَ لِأَهْلِهَا الْمَعْرُكَةِ
 بَلْ وَاجِبٌ فِي غَسْلِهِ أَنْ تَتَرَكَهُ
 وَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ أَيْضًا وَبِئْسَ
 أَنْ يَجْعَلُوا شَيْئًا بِهِ الْكُفْرُ
 وَجَازِي فِي الذَّمِّ أَنْ يُغْتَسَلَا
 كُفْرُهُ أَمَا صَلَاتُهُ فَلَا
 وَالِدْفَنٍ وَالتَّكْفِينُ يَلْزَمَانِ
 وَهَكَذَا ذُو الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ
 وَالتَّقِطُ كَالْكَبِيرِ فِي الْمَمَاتِ
 أَنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ
 وَتَحْرِمُ الصَّلَاةَ أَنْ لَمْ يَظْهَرْ
 وَلَمْ يُبَيِّنْ أَرْبَعَةَ مِنْ أَشْهُرٍ
 وَغَسْلُهُ يَجُوزُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ
 وَالْفَسْلِ وَالتَّكْفِينُ جُزْءٌ وَاحِدٌ
 وَيَلْزِمُ التَّجْبِيزَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ
 غَسْلٌ وَتَكْفِينٌ كَذَلِكَ الدَّفْنُ مَعَهُ
 وَمَنْ تَهْرَى قَبْلَ غَسْلِهِ يَمَسُّهَا
 وَلَمْ يَجْزِ تَقْرِيْبٌ طَيِّبٌ مَحْمُومًا
 وَلَا يَغْفِي رَأْسَ مُحَمَّدٍ ذَكَرَهُ
 وَوَجْهًا كَرَامَةً حَيْثَا سَتَرَ
 وَوَاجِبٌ ثَوْبٌ وَسِنْ فِي الذِّكْرِ
 لِنَفَاتَانِ مَعَ إِرَارِيَانِ قَدَسٍ
 وَفِي سِوَاهِ الدَّرْعِ وَالْإِرَارِ
 ثُمَّ الْمَفَاتِقَانِ وَالْخِنْدَانُ
 فَصَلِّ

وَأَنْ وَقُوفٌ عَرَفَاتٍ فَاتَهُ
 فَالْحَجُّ فِي قَضَائِهِ يُشَقُّ
 خِلَافَ مَا فِي الرَّافِعِيِّ وَالْحَاوِي
 لِلْجِلْدِ مِنْ كَلْبٍ وَمِنْ خَنْزِيرٍ
 وَيَجْلُودُ الْمَيِّتَةَ الدَّوَابُّ
 وَلِلْسَمَادِ قُلْتُ وَالْمَعْلُوجِ
 فِي سَائِرِ الْوُجُوهِ لَا الْمُصَلِّي
 مِنْهُ حَاجَةٌ كَحَرْبٍ تَدْعُرُ
 وَالْحَشْوِ وَالْكَفْبَةِ أَوْ لِلطِّفْلِ
 وَرَقِي نَحَاتِهِ وَمُصْحَفٍ
 لِرَاكِبٍ كَالسَّيْفِ لِلرُّكُوبِ
 لِأَجْلِ تَمُؤِّيهِ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ
 فَقَطُّ لِكُلِّ أَصْبَعٍ وَالْإِنْفَلَهُ
 وَالنِّسَاءَ لَغَيْرِ فَرَسِهِتَهُ
 قُلْتُ وَفِي الْآلَةِ وَجْهٌ أَصْطَفِي

مَسَافِرِي فِي حِجِّهِ صَلَاتُهُ
 قُلْتُ وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ الْحَقُّ
 بَعْدَ الَّذِي صَحَّحَهُ النَّوَاوِي
 وَحَلُّ الْإِسْتِمَالِ مِنْ مَضْرُورٍ
 وَأَنْ يُعْشَى بِهِمُ الْكِلَابُ
 وَالنَّجِيسُ الْعَيْنِيُّ لِلسَّيْرَاجِ
 وَعَارِضٌ تَجْبِيسُهُ لِلنَّكَلِ
 وَالْقَرْبُ وَالْحَرِيرُ أَوْ مَا الْأَكْثَرُ
 وَحِكْمَةٌ وَجَرَبٌ وَقَمَلٌ
 وَالرَّقْمُ وَالرَّقِيعُ وَالتَّطْرَفُ
 تَحْلِيَةٌ كَالْقَا الْحُرُوبِ
 وَذَهَبٌ كِفْضَةٌ لِلرَّجُلِ
 مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَأَتَّخِذُ أُمَّلَهُ
 وَسِنِيهِ وَالنَّحَاتِ مَنَعُ سِنِيهِ
 وَأَلُو الْحُرُوبِ مَا لَمْ تُسْرِفْ

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدِ

كَلَامٌ مِنَ الْعِيدِ بَيْنَ صَيْفِ رَكْعَةٍ
 أَوْ لِي مِنَ الصَّخْرَاءِ وَهُوَ وَاسِعٌ
 فِيهِ وَأَحْيَا لَيْلَهُ كَالغَسْلِ
 لِقَاعِيدٍ وَخَارِجٍ مَسْنُونٌ
 وَرَاجِعًا فِي آخِرِ اسْتِحْبَابًا
 نَحْرًا وَلَا يَطْعَمُ حَتَّى يَرْجِعَا
 مَا بَيْنَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّدِ

صَلَّى وَإِنْ فَاتَتْ شُرُوطُ الْجُمُعَةِ
 بَيْنَ الطَّلُوعِ وَالزَّوَالِ الْجَامِعِ
 وَاسْتَحْتَلَفَ الْخَارِجُ مَنْ يَصَلِّي
 مِنْ نَيْفِهِ وَالطَّيِّبُ وَالتَّرْتِينِ
 مُبَكَّرًا وَمَا شِئَا ذَهَابًا
 يَخْرُجُ عِنْدَهَا الْإِمَامُ مُسْرِعًا
 وَكَبْرُ السَّبْعِ يَرْفَعُ الْيَدِي

كذلك التسليمه الاولي تجب وتندب التسليمه الاخرى كذا قبل القراءة انديب التعونا

وان يكون فوقه اذا دفن علامة يتوشىء من لين ويكره البيض واليابس ولا يجزئ بناء في مكان سبلا كتاب الزكاة

ان الزكاة من حقوق الباري والفقير من غنيمه الكفار وفدية الصيام والكفارة واجبة بالنص في العبارة لكن هنا مقصودنا الزكاة مرسومها خمس هي النبات كذا النقود والمروض والتم وفطرة من الصيام حيث تم وشروطها الاسلام والحريه وهكذا تبين ذى الملكيه والمحل لافى نابت ومعدن ولا ركاز وزكاة البدن ولا نتاج بل ولا ربع متقى تضيضه بخسبه لن يتيسر

فان يكن تضيضه بخسبه فرجعه زكه بحول نفسه والشروط ايضا كونه تمكنا من دفعها لاهلها كى يصنفا وان يكون مالك النصاب وذلك معدود من الاسباب

باب زكاة النقود ولم يجب في ذهب حتى يرمى عشرين دينارا كما قد خيزرا ولم يجب في فضة حتى تصل خمسين الدرهم كما نقل فربع عشر فيها وتلزم في كل ما من الحلى يخدم كذا في المكروه ولا المباح وتوكبير قابلا الاصلاح وهكذا النقدين جيشا سخرجا

ولو قرأ لم يتدارك وقرأ واقتربت وكل تكبيرين له مهلا مكررا وواضعا امامه في ست تكبيرات ثم افتتح خطبة يتسع قلت وفيها القيام يندب وفي سوي الحج ثلاثا كبرا في مشبه الطرق الى القرم من ظهر بحر لا يقضا خمس عشر وشاهد الرؤية ذو قبول قلت وذا كما يقول الرافي وباقى اليوم الفضائل ودع

قاف وفي الاخرى خمس كبرا بينهما سجدة ومحمد له تمتى على يساره وتابعا او في الثلاث لو بين ياف وخطبة ثانية بسبع ومن يصلى وحده لا يخطب ليلتي العيد بصوت جهرا وعقب الصلاة كل مسلم فرضا وان ينس يكر اذا ذكر ما لم تغب وانظر الى التعديل الى سوي الصلاة غير راجع اهل السواد يرجعوا قبل الجمع

باب صلاة الخسوف

زاد ركوعين وقومتين والاربع الطوال فيها بقرا اى فى الركوعات زمانا فسحا منها وللسبعين والخمسين ولا يكررها ولا يطولا فى طول هاتين احاديث عمد كجعة لامرود ويئدب خير وتوبة وفات يا بخلا ويطاوع شمسه الخسوف بالفرض ثم الميت ثم عيدا

صلى الخسوفين بركعتين والمسجد الاولى بها الاصح حال القيامات وان يسحبا لمائة وضعف اربعين ولا يطولها بطول الانجلا فى سجدة وتعدو قلت ورد والجمهر فى الخسوف ثم يخطب فى خطبة ثانية حث على وبالغروب فاته الكسوف وحيث لا يامن من فوت بدلا

من معدن فربع عشر اخرجها وفى الركاز الخمس قورا يخرج وهو اللفظ الجاهلى المخرج

لغيره او في طريق يسلك
او موضع مسارك او مطوق
فلقطة من غير ما تفرق
الا اذا رب المكين عرفنا
فبوكه فان يكن له نقا
فلذلي ملكه ابياه
وهكذا الى الذي احياه
باب زكاة التجارة

وكل عرض للتجارة اشترى
فالعرض فيه ربع عشر المجرى
فان جرى تملك بنقد
قومتها بجينذ الك نقد
وان جرى بغير نقد في بلد
فقالب النقدن في ذلك البلد
او بعينه وبعينه فان عرف
مقدار كل منهما لم يتخلف
وحيث كانت الزكاة لازمة
في عينه كان تكون سائمه
او كان بخلا مطعما اثمارة
زكيتة للعين لا الثماره
لكن يسبق حو لها تقدم
على زكاة العين حيث تلزم
ثم افتح للعين حولا مطلقا
من آخر الحول الذي قد سبقا
والبن والجزوع ثم الارض
ان تبلغ النصاب في عرض
فرك كلا منها منفردا
بمكته عما سواه سمرمدا

باب زكاة النعم
وتلزم الزكاة ايضا في النعم
من ابل وبقير ومن غنم
ولم يجب في قيمها زكاة
فالابل فيها كل حبريشاة
للنفس والعشرين ثم تنتقل
ففيها بنت النخاض من ابل
من بعد حول كامل بلا حقا
بابن البون عند فقد هاتفي

ثُمَّ الْكُفُوفِ وَلَا مِنَ الْمَوْتِ
وَلَتَكْفِيهِ الْخُطْبَةُ مَرَّةً فِي
قُلْتُ نَرَى بِالْخُطْبَتَيْنِ الْجُمُعَةَ
وَسُنَّتِ الصَّلَاةَ لِلْعِبَادِ
كسوفه بعد صلاة الموت
عيد وجمعة عقيب الكشف
لا غيرها ذاكرهذين معه
في نحو زلال بالانفراد

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ

وَبَعْدَ مَا صَلَّى وَلَوْ تَطَوَّعًا
وَإِنْ رَأَاهُ الْحَقِيقُ يَدْعُهُ
مُتَّحِجًا سَقَى وَسِوَاهُ وَلِتَكُنْ
صَلَاتَهَا وَقْتًا وَهَذَا النَّصْرُ
وَإِنْ سَقَى قَبْلَ الصَّلَاةِ طَهَّرَا
وَيَأْمُرُ الْإِمَامُ كُلًّا بِأَنْ يَأْتِيَ
عَنْ ظُهُومٍ وَيَمْرُجُوا فِي الرَّابِعِ
بِيَدَيْهِ وَمَعَهُمُ الْبَهَائِمُ
حُرُوجِ ذِيهِ وَعِنَا مَتَارَا
مِنَ الْجَمِيلِ وَسَفِيحًا جَعَلَهُ
لِأَسِيْمَا مِنْ آلِ خَيْرِ الْإِنْبِيَا
وَبَدَلِ التَّكْبِيرِ بِاسْتِعْفَارِ
وَأَسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَائِهَا
وَيَمْنَةً يَسْرَى كَذَا حَتَّى تَرَعَ

سُنَّ لِلْإِسْتِسْقَاءِ أَكْثَرَ الدُّعَا
أَوَّلِي كَمَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ
وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
كَالْيَدِ قُلْتُ الْحَقُّ لَا تَخْضُ
وَكُرَّرَ الصَّلَاةُ إِنْ تَأَخَّرَا
لِلشُّكْرِ وَالذُّعَاءِ وَالصَّلَاةُ
بِالْبِرِّ وَالصَّوْمِ وَبِالتَّرَاجُعِ
مَعَ الْخَشْيَةِ وَجَمِيعِ صَائِمٍ
وَشَيْخَةٍ وَصَيْبَةٍ وَحَارَا
وَيَذُكُرُ الْإِنْسَانَ سِرًّا عَمَلَةً
وَالْأَفْضَلُ اسْتِسْقَاؤُهُمْ بِأَلْفِيَا
ثُمَّ كَعِيدِ خُطْبَتَا اسْتِدْبَارِ
بِالْعِ فِي ثَانِيَةِ دُعَائِهَا
وَالْمَلُومِينَ رَدَائِهِ سَفْلًا يَدْعُ

فصل في تارك الصلاة

عَنْ وَقْتِهَا نَوْمًا وَنِسْيَانًا فَضَوَّ
عَنْ وَقْتِ جَمْعِ حَضْرًا أَوْ سَفْرًا
لَا الْجُمُعَةَ اسْتَيْبِ مَالًا

مَنْ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ مِمَّا فُرِضَا
مُوسِعًا وَإِنْ بَعْدَ أَخْرَا
أَوْ تَرَكَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى

وفي نسخة بدل هذا من بعد حول ولقد هاتفي . بابن البون او بحق فيفي

ثم الثلاثون التي من البقر
 فيها تسع بعد حول يعبر
 والاربعون فرضها منه
 قد اكملت حولين فوق السنة
 ولم تزد شيئا لذي الخمسينا
 وافر من تسعين لذي الستينا
 ومن هنا يغير النصاب
 والفرض حسبما اقتضى الحساب
 وواجب في الاربعين من غنم
 شاة وذنون الاربعين كالعدم
 وواجبوا شانان كل بخر منه
 لان كان مع احدى وعشرين مائة
 والمات حيث زادت واحدة
 فيها ثلاث من شيشاء واردة
 وحيث كانت اربعا مئيتا
 فيها شيشاء اربع يقينا
 وهكذا مكررا للشاة

بِصَارِمٍ ثُمَّ يَصَلِّي وَجَعِلُ

فِي الْقَدِيمِ لِيَطْمَسَ كَمَنْ حَدَا قِتْلُ

بَابُ الْجَنَائِزِ

بِكَبْرٍ كُلِّ ذِكْرٍ مَوْتٍ وَاسْتَعْدَّ
 إِلَى ذَوِيهَا وَالْمَرْيُضِ أَوْلَى
 لَا يَمِينُ ثُمَّ عَلَى قَفَاةٍ
 لِقَلْبَةٍ وَعِنْدَهُ يَسْرُ
 وَظَنَّهُ يَحْسُنُ فِي مَوْلَاهُ
 وَشُدِّي عَصَابَةَ حَيَاهُ
 وَلَيْسَتْ مَفَاصِلُ بِالرَّدِّ
 رَأْسَاهُ تَعْتَهُ فَلَا يَكْشِفُ
 وَبَطْنُهُ يَتَوَسَّيْفُ ثِقْلًا
 وَيَنْزِعُ مَا فِيهِ قَضَى مِنْ آثْوِيَةٍ
 أَرْفُقَ مَحْرَمٌ بِرَفِيقِ غَايَةِ
 وَلَوْ غَرِيبًا كَالصَّلَاةِ وَالكَفَنِ
 وَمَحْ عَسَلِ الْمَيْتِ مِنْ كَافُورٍ
 وَأَكُلِ الْعَسَلِ بَانَ يَغْسَلُهُ
 مَقْصَا بَعْضِ طَرَفِي وَكِرَّةٍ
 وَيَمْسَحُ الْبَطْنَ وَقَدْ اجْلَسَهُ
 بِحُرْفَةٍ عَلَى يَدِهِ قَدْ لَفَا
 ثُمَّ يُوَضِّيهِ وَضَوْءُ الْحَيِّ
 وَبَعْدَهُ يُوَاسِعُ السِّنَّ مَسْطُ
 يَسِيدِرُ كَافُورٍ لِيَشُقَّ أَيْمَنُ
 بِالْيَسِيدِرِ وَالشَّرْطُ بَانَ لَا يَبْقَى

لَهُ بِتَوْبٍ وَالظَّلَامَاتُ تَرُدُّ
 وَذُوَا حَضْرًا رِقْبَةً يُولَى
 يَلْقَى وَوَجْهَهُ وَأَخْصَاهُ
 تُسَلَّى وَبِالشَّهَادَةِ التَّلْقِينِ
 وَتَحْمِضَتُ إِذَا قَضَى عَمِنَاهُ
 قُلْتُ يَكُونُ رَبُّطَهَا أَعْلَاهُ
 وَالْيَدِ وَالسَّرُّ بِتَوْبٍ فَرْدٍ
 قُلْتُ وَأَنْ يَصَانَ عَنْهُ الْمُصْحَفُ
 وَفِي رَفِيعِ كَالسَّرِّ بِرَجْعَلَا
 وَكَالَّذِي يَحْتَضِرُ اسْتَقْبَلِيَهُ
 وَغَسَلَهُ فَرَضَ عَلَى الْكُفَايَةِ
 وَالذَّنِّ قُلْتُ الْفُورُ عَنِ الْحَسَنِ
 وَعَيْرِيَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ
 عَلَى سَرِيرٍ فِي مَكَانٍ قَدْ حَلَا
 رُؤْيَهُ مَا لَا حَاجَةَ فِي نَظَرِهِ
 وَغَسَلَ فَرْجِيَهُ وَمَا جَسَدُهُ
 وَلِيَتَمَدَّ سِنُّهُ وَالْأَنْفَا
 وَشَعْرُهُ بِسِيدِرٍ أَوْ خَطْمِي
 ثُمَّ يَصَبُّ بَارِدًا بِهِ اخْتَلَطُ
 ثُمَّ يَسِيرُ بَعْدَ غَسَلِ الْبَدَنِ
 وَثَلَّثَ الْغَسْلَ فَإِنْ لَمْ يَنْقُ

او كان عن محض الذكر مطلقا
باب زكاة النبات

لانتمم الزكاة الا في الرطب
من كل شئ نابت اوفى العنب

وكل حب صالح للخبز
والعشر فيها واجب ويجزى

وصف عشر المسقيه مؤن
والزمو ما لك ثم المؤن

كأجرة التعفيف والمجداد
والنقل والتخلص والحصار

وجثمانيد الصلاح في البئر
واشدد جب فالوجوب معتد

والشرط في وجوبها المحقق
بلوغ كل خمسة من اوسق

وان يكون زرعه بنفسه
او اذنه في زرعه او غرسه

والجنس لم يكن لغيره يضم
ولكن الانواع كلها تنضم

وفرض كل قسطه ان انضبط
وعند عشر الفم اخرج الوسط

كذلك يجري الضم في نوعي سنه
ان يجصد الزرعان في تلك السنه

باب زكاة الفطر
وبالفرض يوم سلخ الشهر

شهر الصيام افرض زكاة الفطر
على الرقيق والصغير والذكر

والصند والاسلام ايضا يعتبر
لامعروفت الوجوب وهو من

لم يلف شيئا زائدا على مؤن
عباله في يومه وليلته

ولا على غنية في عصمته
مطبعة لامره لم تنشز

ولا على مكاتب لم يعجز
وعند بيت المال او بعد وقف

ويجزى الاعلى ولا يكتفى اقل

تَشْيِيقُهُ وَاشْرَ اللِّحْرِمِ
 فِي الْغَيْرِ اخْذُ شَارِبٍ وَظَهْرُهُ
 يَزَالُ حَتْمًا دُونَ غَسَلٍ وَوَضُو
 لِامْرَاةٍ اِنْ كَانَ كُلُّ اَهْلًا
 وَذَوْنَهَا اَيْضًا فَا جَنْبِيَه
 يَبِيحُ وَالتَّاجِ مَنْ لَمْ يَجْمَعْهَا
 رَبَّتْ عَلَيَّ مَا فِي الصَّلَاةِ ذَكَرَهُ
 يَمْسُهَا كَالْعَكْسِ وَالْعُسْلُ اَبِي
 وَاَمَ فَرَعِهِ وَمَنْ كَوْنَتِنَهُ
 لَا الْعَكْسُ وَالزَّوْجَةُ لَا الرَّجِيَه
 وَالْكَفَّ زَوْجَ غَسَلِ الزَّوْجِ يَدَعُ
 وَالْمَرْأَةُ الْخُنْفَى كَمَيْتٍ فِي الصَّمْرِ
 اَدْنَاهُ ثَوْبٌ سَا تَرُكُلُ الْبَدَنُ
 لَهُ وَالْفَرِيمُ لَا لِلْوَارِثِ
 لِقَائِبٍ طَوِيلَةٍ عَرَا ضِ
 وَجَا زَانِ يَزَادُ لِلرَّجَالِ
 لِامْرَاةٍ حَسَنٌ وَاِنْ يَمْنَعُ يَجِبُ
 ثُمَّ حَا رٌ وَلِقَا فَا تَابِ
 ثُمَّ لَيْسَتْ وَالحَوْطُ ذَرَّةُ
 مُسْتَلْقِيًا وَدُسٌّ فِي السِّيَه
 قَطْنٌ يَكَا فُورٌ وَبِحْرَ الْكَفْنِ
 وَشَدُّ وَالتَّشَادُّ فِي الْقَبْرِ صَرْفٌ
 وَرَجُلٌ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ حَمَلٌ

حَسَنٌ اَوْ سَبَعٌ ثُمَّ لِيُحْكِمَ
 بَقَاَهُ لَا مَعْتَدَةٌ وَمَا كَرِهَ
 وَالْحَقُّ اَمَّا حَارِجٌ قَدِ يَمْرُضُ
 اَحَقُّ جَمْعُ يَطْلُبُونَ الْقَسْلَا
 اَنْتَى قَرَابَةٌ بِمَحْرَمِيَه
 فَالزَّوْجُ حَتَّى مِنْ سِوَاهَا اَرْبَعًا
 ثُمَّ الرِّجَالُ مِنْ مَحَارِمِ الْمَرْءِ
 وَحَيْثُ لَا يَحْضُرُ اِلَّا اَجْنِبِي
 وَجَا زَ لِلسَّيِّدِ غَسَلُ الْقَبْنِ
 اِنْ تَعْدَمُ الْعِدَّةُ وَالزَّوْجِيَه
 زَوْجًا وَاِنْ تَزَوَّجَتْ بَانَ تَصْعُ
 فِي خَرْقَةٍ وَلَا يَمْسُ وَالذَّكْرُ
 ثُمَّ بِمَا مَنَّهُ لَهُ اللِّبْسُ الْكَفْنُ
 وَالْمَنْعُ مِنْ ثَانٍ وَثَوْبٍ ثَالِثِ
 اَوْلَا هُ فِي ثَلَا ثَةٍ بَيَاضِ
 لِاَنْ يَكُنْ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ
 عَامَّةٌ مَا وَ قَبِيضٌ وَالْاَحْبُ
 وَهِيَ اِزَارَةٌ وَالْقَبِيضُ ثَانِي
 بَيْضٌ وَالاَنْثَى الْحَرِيرُ يَكْرَهُ
 ثُمَّ لِيَصْنَعَهُ رَافِقًا عَلَيْهِ
 ثُمَّ لِيَلْصِقَ مِمَّا فِي الْبَدَنِ
 لِيُحْرَمَ بَعُوْدٍ وَيُلْفُ
 وَجَهْرُ الزَّوْجَةِ زَوْجٌ اَحْتَمَلُ

والفرض صاع جنسه لم يختلف من غالب الاقوات في ذلك المحل

أو كان بين موسر ومعسر
 فعض صاع حسب الملاوير
 ولعط كل من عليه فطرته
 زكاة من تلمزته مؤنته
 ولم تجب عن كافر وناشير
 وزوجة الاب الفقير العاجز
 ولم تجب زكاتها على احد
 ومثلها في ما مضى ام الولد
 باب اخذ القيمة في الزكاة
 والفرس في مال الزكاة نفسه
 وقد يكون الفرس غير جنسه
 فالفرس في عرض التجارة القيم
 والشاة فرض الخمس من مال البيع
 والنقد او شاتان في الجوزيات
 والنقد او شاة لى التصان
 عن قيمة الاغطي في اجتماع
 فرمين منها بعد اخذ الساع
 بالاجتهاد دون تقصير يقع
 ودون تدليس من الذي دفع
 وصرف ما تجل الامام من
 نقد اذا لم يميز عنها قد متين
 وللإمام الصرف مطلقا بيلا
 اذن جديد عاملا بما حلا
 باب اجتماع زكاتين
 جملتها من مالك لم يعتبر
 الابعيد مسلم فيه اتجسر
 ففيه صاع عن زكاة الفطر
 وفيه بعد الحول ربع العشر
 باب المبادله
 ومن يبادل في خلال الحول
 يصرفها مستانفا للحول
 لان يكن مبادلا بالعرض
 بان يبيع بعضه ببعض
 او باعه بالنقد او شراه
 به نصا بدون من سواه

وحيث لم ينهض بما قد صنع
 واثان مؤخر الاسراع بها
 ومكثهم حتى توارى اولي
 من مات في وقت قتال حلوا
 حتى الذي اجب ولزل جث
 وكفن الشهيد في ثيابه
 والوجه في ثوب القتال النزغ
 وعضوميت مسلم او قديم
 والتسقط مع بلوغه الى مدا
 وليسترا بخيرفة وليد فتا
 وفي صلاة العضوي يوى الكلا
 وكفن الذمي وليد فن فقط
 فاغسل وكفن كلهم ثم اقصده
 مقدما فيها وغسل الرجل
 ثم بقايا العصبات قديم
 ثم الاسن العدل والحرك على
 ثم اقتراع او تراضي ناسه
 وعجز الانثى وغير جاشيز
 صلاته واحدة وقريب
 وراء فالمرأة بعد الحنثي
 فقرة وبالتراضي والتقى
 سيوى النساء فحيت للرجل
 وركنها النية والتكيد

فاثنان خارج العمودين معه
 ومشيهم اماها يقدر بها
 ثم على المسلم صلى الا
 من كافر به ولا يغسل
 لا ما سباب شهادة حدث
 ملكهايت قلت ذا اولي به
 خف وجلد وفر او ذرع
 اسلامه وهو يدار ناغسل
 اربعة من اشهر فصاعدا
 قلت وليس النف مشروطا هنا
 وباخلاج سقطنا يصلى
 وحيث ميتنا يغير اختلط
 في الصلوات والصلوة المهدي
 الاب ثم الابن واعل وانزل
 مرتبا بالارث ثم الرجيم
 افقه منه والريق فضيلا
 وموقف الامام عند راسه
 تقدم وجاز للجنائيز
 من الامام رجلا ثم الصبي
 وحيث محل ذكر او انثى
 ونحوه ولا ينجى الا سبقا
 قلت وللصبي اول للشكل
 يا ربع والخمس لا تضيير

فخلطة الشبوع والاعيان
 او يخلطوا ملك كل جبار
 ميزا فخلطه الجوار
 فان تدمر حولا وسوا ما اختلط
 نصابه كانا لواحد فقط
 مع اتحاد مسرج ومشراب
 والفحل والمراج ثم الحلب
 والحرز والجرين والدكان
 وحافظ وغيرها في الثاني
 فرع

له نصاب غنم فباعا
 في الحول شخصان نصابها مشافعا
 ففرض كل نصف شاة فبخرم
 اخرجه لحوله متى ختم
 اوله يسع بل خلط ما ليهما
 واختلف المالان في حوليها
 فكانت اول الاحوال
 وكالجواز في زكاة الثاني
 باب تعجيل الزكاة

تعجيلها يجوز عن عام فقط
 لملك النصاب لكن يشترط
 بقاؤه للفرض اهلا وكذا
 بناء الاستحقاق فيمن اخذ
 كل يحصل الاجزاء بالمجمل
 فيارتداد واحد لم يحصل
 وموته وفقر من ينزك
 وفقد ماله الذي قد زك
 وبخا قابضها او يعرف
 بريقه وماله اصل عرف
 فيما لم يقع المجمل
 موقعه استرده المجمل
 ان بين التعجيل حال دفعه
 لقابض او كان عالما به

باب قسم الصدقات
 تختص بالاصناف وهي الآتية
 محصورة بالنصر في ثمانية
 في الفراء مع مساكين الصنف

في زائد وانتظر السلا ما
 عليكم مميه التمام
 قلت وليست بعد غير مبطله
 على الرسول وعقبه التالفة
 في حق غير العاجز القيام
 تكبيره كلا وان يقرأ أخفى
 عاذ ويدعولا وفي الايمان
 ولا يتم الحمد لكن شركا
 ذاك نعم تبطل بالتخلف
 والفرض فيها بمميز سقط
 ومن يعيب والدفين صليبا
 ولا على قبر النبي احمد
 من يوم موته لفرضا صلح
 يجرس من وحش ورجا كما
 آكل والحمد يبطل افضل
 رأس بوجره ومن ثم يسئل
 ولو لاثني القبر الارجل
 فمن خصى فعصب قد ورحم
 ان يعجز الواحد وتر اعين
 او لينة وفتح حيد نصيدا
 وللرضي حثا ثلاثا من دناء
 ورش ماء بعد مسح
 شبرا ولا طين ولا محصا

قلت ولا يتابع الامام
 فيه على الاصح والسلام
 وسورة الحمد عقب الاولة
 وان يصلي في عقب الثانية
 دعاؤه للميت والاحتام
 ويستحب رفعه اليدين في
 ولو لييل ومن الشيطان
 وكبر المسبوق حيث ادركا
 ان كبر الامام وليتبعه في
 ان لم يكن عند تكبير فقط
 وباليسامع رجل ما اكفيا
 عليه لا ذى عيبة في البلده
 صبرا اذ مات قلت والاصح
 وبعد هاتين والاقبل ما
 وقامة ويسطه تعتدك
 وضع على شفير قبر ويحمل
 رفقاً الى القبر وليس يدخل
 روح فحرم فبعد من نظم
 فالاجنبى مضجعا للايمن
 ووجهه الى تراب وسيدا
 وسددت فرجاته وطينا
 ثم يهاك بالمساحي التراب
 وارفع ولو يجرى بالمحصى

والعاملين بعد والمؤلفه مكاتين ثم غارميتا

لا عامل بل جاز بالآقل
وكون كل مسلم حرا يجب
لم ينسب لهاشم والمطلب
ولا يجوز نقلها عن البلد
لما لا إن لم يكن لهم فقد
لكن له تغريبها ان اشهد
عن كل مال باطن وما ظهر
والدفع للامام وهو الأفضل
حيث الامام في الأمان بعيد
باب قسم الغنمة والنفي

ما جاء نائم مال اهل الكفر
غنمة ان يتزج بالفهر
وغیره في كسر العزم
وجزية وخزاج الارض
ومال متروك وصليح حادث
ومال ذمی بغير وارث
ففي الغنمة المقدم السلب
لقاتل القاتل ان كان ارتكب

في قتله امرام شفا وغرر
به كفا ناسره كان أسير
وخمس الباقي خمس يؤقف
والأربع الاخماس منه صرف
لحاضري القتال دون من يمن
من بعد لكن السرايا تستحق

ثلاثة للفارس المقاتل
منهم وسهم واحد للراجل
وخمس المحر الذي قد وفا
فمنه يعطى لآل المصطفى
والخمس في مصالح الاسلام
وخمسه يكون للايتام
والجنس منه للمساكين استحق
وخمسه لابن السبيل المستحق
وخمسوا النفي ابتداء فاعلم
فخمسه لجنس اهل المنتم
والأربع الاخماس للاجناد
من ارسدو والغزو والجهاد

وليجترم كهو وفي التسطيع
وجمعا لحاجة وانث
يحاجر التراب وقدم أفضلا
أى كونه شرابا كذا ان يدقن
قلت ولا مكفن الحريير
في الأرض والثوب اللذي عصبيا
وجاز ان يبيكوه والنذب امسح
وعيز ندبا وعلى الصرا حلا
وللمصاب وثلاثة ثمذ
والكافرون بالقرب مؤمنا
وانذب لغير اهل ان يضلوا
ولم يعدب بيناح اهل

فصل على التسنيم في الصح
ورجل حيث اشتداد حثا
الى حدار الحدد وانس لليل
بغير غسل لا بغير كفن
نعم يجوز النيش للمقبور
قلت كذا بالغ مال طلبا
والضرب للحدد وشتق وجرع
لوعدي اجر والدعا لذي اليل
قلت يحاضر ووجه للأبد
عزوا وعكس والدعا خص منا
هم طعاما مشيعا وليطرحوا
الا اذا اوصاهم بفعله

باب الزكاة

في ذون خمسة وعشرين ابل
او كل خمس سنوي ضان
كواجب في غنم اى ذوسته
صح ولو عن ابل مراض
واجب عليه حق او ولد
وفي ثلاثين وست بذلت
ست واربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
في الفرد والتسعين حقتان
عشرون مع واحدة بعد المائة

ابل اذا عن خمسة لم تسفل
او معز ثم له عامان
او سنتين وستاق بيته
في نصف خمسين انة الخاض
لبونة اذا سلمة فقد
بيت لكون سنتين استكملت
احدى وستون عليها جذعه
ثم لكل منهما عامان
والحقة الحقيقة العشيان
فيها ثلاث للبون مجزئة

ان بعض في افساد صوم يوم
 رابعها كفارة اليمين مع
 حيث مباح او حرام قد وقع
 وواجب الثلاثة المقدمه
 اعتاق نفس ذات رقبه سلمه
 سلبه ما يخل بالعمل
 من العيوب كالعمى والشلل
 وصام عند فقد هاشم شهرين مع
 تابع بخروج ما انقطع
 وانما انقطاعه بالقطر
 لغيره وان يكن بعد
 اول قط فليط من قوت غلب
 ستين مسكنا لكل مدحج
 ففي الثلاث العتق والصيام
 والقتل لم يجبه له اطعام
 وواجب اليمن ان يكثر
 اما باعتاق كما قد ذكرنا
 او كسوة او عشرة امدارج
 لعشرة وقد كل قد وجب
 وصام ان يعجز عن الخصال
 ثلاثة ولو بيل توالي
 باب الفدية
 انواعها ثلاثة فالأول
 مد فقط لغير يوم يحصل
 من حامل ومرضع وذو كبر
 للمخوف في شهر الصيام من ضرر
 او غيرهم حيث لقضا يؤخر
 لمثل شهر الصوم لامن بعدد
 وقص ظفر واحد بلا ضرر
 لمخرب او شرة من الشعر
 وفي منى لترك ليلة بها
 وفي حصة عند ترك ربها
 وقتل صيد محرما وفي الحرم
 وبنه ان قوما بالمدشم
 وغيرها من واضح اليان

مغير واجب هذا القدر
 وحقه في كل ما خمسينا
 ياخذ ياخذى الخمسين كاملا
 لاجل تشقيص خلاف ضعيفه
 ماشاء من كليهما او نزلا
 عن الحقايق مع جبر كملا
 او بعض صنف يجعل للأصل
 يدين عين للصوف الأجودا
 يجبر بفقيد او شقيص اعطيا
 بين النزول مرة ويجبر
 لا لمريض او معيب ابلا
 بنت لبون ولها ابها فلا
 لياخذ الجبران فالنص معه
 يقع فالتنين يعلو او هبط
 او فصه في الوزن عشرتان
 خلاف ما لو كانتا اثنتين
 جبرانها ما لكها ورضيا
 زكى تبع سنة مكمله
 واربعين بقرامسنة
 وغير الواجب من سبينا
 مع مائة كائين من ايد
 لكن بعشرين وشاة زائدة
 ومائتي شاة ثلاثا ادى

وبعد تسع ثم كل عشر
 بنت لبون كل اربعين
 في مائتين ما تجده حاصلا
 لا بها نصفه ونصفه
 وعند فقده بكل حاصلا
 عن البنات للبون او غلب
 لا العكس والواجد بعض كل
 ماشاء منها ومهما وجد
 فلان يقع في اخذ سابعها الخطا
 وفاقد واجبه يخسر
 او مع اخذ الجبر مرة علا
 او جاوز الجذعة اوردى الى
 جبران قلت ان رقى عن جذعه
 وفاقد ومن يجبران فقط
 وجبر احدى درج شاتان
 بخيرة الدافع لا النوعين
 وما اذا كان الذي قد اعطيا
 وفي ثلاثين من الأبقار له
 وقل من يجعل نصف مسنة
 أي ذات ثنتين من السبينا
 بكل عشر ثم عشرون جعل
 وفي شياه اربعين واحدة
 مع مائة شاتان بل عن احدى

والثانين انواعها مدان لقتل صيد واختلفت بنت المحرم ان يبلغ المدين كل في الصوم

وثالث الافواج مطلق الدر
بقنل مسيد او بوطء محرم
او قص اضفار ثلاث اشهر
والنيس والتليبا ودم الشعر
وقلع نابت من الاشجار
بالحرم المكى والا حصاير
ولفوات النسك والقران
ومثله تمتع الانساب
كذلك الافساد بالجماع
وتركه الطواف للوداع
وتركه احرام من الميقات
والرمي للجمار في الاوقات
وتركه البيت بالمزدلية
وفي معنى اللاتي المشرفة
كتاب الصور

ويشترط لصحة الصيام
فالصائم العقل مع الاسلام
وعليه بالوقت ايضا والنقأ
من حبسها ومن نفاس حقيقا
وللوجوب ان يكون مسلما
مكفلا يطيق جوعا وظمأ
ثم الفروض نية من ليله
واجزات الى زوال نيقه
وصائم وترك ما قد قطعا
كحقة وما يابن قطعا
ثم الصيام كله اقسام
فرض ومندوب كدا حرام
والرابع المكروه فالفرض قيم
ثلاثة منه قيم قد كرم
في فعله التتابع اما مؤر
وذلك شهر الصوم والتكفير
للقتل والظهار والوقاع في
شهر الصيام بالنهار فاعرف
ولازم التفريق وهو الثاني
فتمتيع وفي قسرات
وللنوبات والواجب فيقد

ثم لكل مائة شاة ولكن
ولا المريض والصغير والذكر
وما له ان يتخلف فالكاملا
مراعيا قيمته للمضار
ففي ثلاث عشرات معز
ان عدلت نصف وربيع الماعزة
في عكس ما قلناه عكسه وجب
وما تقي ذرهم نقره وما
يربع عشر دون جابر الحلي
او لم يرد تخريما او اباحه
ولا اختلاط واشتباه حررا
او امتحان الماء فيه اعتمدا
في موضع احياء او موات
حال اختيار خمسة من اوسق
اولم يحث عادة فرطبا
بالنضج والذولاب والناعور
يدين فيسقط باعتبار النشو
وعندنا يندب حرص الثمر
فان يضمن بالصحيح المالك
فناقد في كفه تصرفه
يضمنه مجففا او تلفا
وان يخاف السبب ادعاه
لاحيفه والتركان عمر الشجر

ياخذ ما يعيب بيع اقترت
من له الكامل الا ما ذكر
يقدر ما يلقاه معه حاصله
من معز وعكسه سيات
وعشر رضان آية ما يجوز
والربيع من صانية فحايضة
وزك في عشرين مثقالا ذهب
زاد ولو من معدن وان طما
ولو يقصد الاجر من مستملا
به كمسور نوى اصلاحه
بالنار او يفرص كلا اكثر
وما يضرب جاهلي وحسدا
خمس وفي جنس من المقبات
وزاد جف وعن غير نفق
عشر وان سقاه حتى غصبا
فينصفه والسقي للمذكور
والحال مهما اشكلت فسق
اهل الشهادات لكل الشجر
التمر الجاف وتقبل ذلكا
وبعد ان يضمنه لو يتلفه
ولم يقصر فضانه اتقى
او غلطا يمكن صدقناه
اولم يحث فله قطع الثمر

كذا إذا حلق وصيد وشجر
 والنس والتمبيخ ذهب الشعر
 ووطء محرم وفي الإحصاء
 والنذران يُطلق وفي الأظفار
 والنقل أنواع كثيرة أكدنا
 من الجميع خمس عشر نسرد
 الاثنان والخميس ثم عرفه
 والنس من ذي الحجة المشرف
 والعشر من محرم كذا الحرم
 والست من شوال مع شعان ثم
 وسيف أيام وتاسوعاء
 وسودها أيضا وعاشوراء
 وصوم يوم ثم بعد اليوم
 يومان أو يوم بقدر صوم
 وصوم يوم قوته لن يوجد
 ففذه أنواع صوم آتيا
 وذكره الصيام أن خيف الضرب
 لحامل ورضع وفي السقيد
 والشبع والمريض ولا رة نقله
 إلى قضا ما فات من فرض له
 وصوم يوم جمعة حيث انفرد
 ومثله أفراد سبتا وأحد
 وصوم كل الدهران بغير ضرر
 بصومه أو فوت حق معتبر
 لكنه للجم يوم عرفه
 خلاف الأولى فأنبه لترفعه
 وامنع في العيدين والتشريق
 والحض والغاير من تحقيق
 كذا ك بعد التصرف شيئا
 ويوم شك ولتجز إن كانا
 عن نذرا وكفارة أو عن رضا
 أو واقفا ما اعتاد من نقل متى
 أو صام قبل النصف صوماً نقل
 بما من الصيام بقدر حصل
 باب ما يفيد الصوم
 وينسد الصيام في نقل
 وكونه بائناً مضمناً

فِي غَيْرِ مَا قُلْنَاهُ إِلَّا فِي مَا
 لِلاتِّجَارِ لَا بِإِلَّا صُطَيَّادٍ
 فِيهِ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَةً هُنَا
 إِنْ كَانَ لِلْعَيْنِ بَعْرُضٌ كَأَسْبَابِ
 تَرْتَمِي بِهِ نَصَابَهُ قَدْ تَمَّ
 وَلَوْ بِإِلَّا تَجِدُ يَدَ قَصْدِهَا اتَّفَقَ
 عَيْنِ تَرْكِي غَلْبُوا فِيهَا الْوَفَى
 فِي حَوْلِهِ ثُمَّ زَكَاةُ الْعَيْنِ
 فِي الْأَرْضِ وَالْأَشْجَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 وَالْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ الْجِدَادِ عَتِيرًا
 زَكَاةُ كُلِّ مَالٍ لَكِنْ حَاسِبَةٌ
 هَذَا إِذَا مِنْ غَيْرِهِ أخرجها
 أَوْ بَعْضُهُ مُعَيَّنٌ لَا الْحَمَلِ
 كَمَلِكِهِ فِي الْحَبِّ بِاشْتِدَادِ
 فِي مَعْدِنِ وَالْكَثْرِ وَالْحَوْلِ
 بِالْعَيْبِ أَوْ يُقْبَلُ فَوْلاً لَا يَبْدَأُ
 بَاعَ بَعْرُضٌ مَجْبَرٌ لَتَمَّا
 فَهَالَهُ يَرُدُّهُ أَكْرَاهَا
 وَوَجِبَتْ لِلرَّبْحِ وَالْتِجَارِ
 جَمَائِهِ تَقْوِيمُهُ وَإِنْ هَلَكَ
 وَبَعْدَ سِتَّةِ شُهُورٍ بَاعَا
 عَرْضًا وَبَاعَ الْعَرْضُ بَعْدَ حَوْلِهِ
 ثُمَّ يَحْوِلُ رُبْعَهُ عَشْرِينَ

وَسَلَّمَ الْعَشْرَ وَلَا لَزُومًا
 يَمْلِكُ بِالْتَعَاوُضِ الْمُرَادِ
 وَالرُّبْعُ مَالٌ يُنَوِّعُ الْإِقْتِنَا
 مِنْ تَقْدِيرِ أَسْرِ الْمَالِ وَأَنْعِ الْغَالِبَا
 وَحَيْثُ تَقْدَانِ سِوَاءِ مَتَمَّا
 ثُمَّ مِنَ الْأَنْفَعِ لِلَّذِي اسْتَحَقَّ
 فِي كُلِّ تَقْوِيضٍ تَعَاوَاهُ وَفِي
 نِصَابِهِ أَوْ سَائِقًا مِنْ ذِي نِزْ
 وَالْعَشْرُ لَمْ يَنْبَغِ زَكَاةُ التَّجَرِّدِ
 وَلَا أَنْعَادُ الْحَوْلِ فِيمَا عَشْرًا
 وَيَلْزَمُ الْمَالِكُ فِي الْمُضَارَبَةِ
 مِنْ رَجْعِهَا قُلْتُ وَلَنْ يَوْجَهَا
 يُسَلِّمُ إِنْ كَانَ حُرًّا الْكُلِّ
 وَوَقَفَتْ فِي مَالِ ذِي الرِّدَادِ
 وَالرَّهْوِيِّ الثَّارِ وَالْحُصُولِ
 فِي غَيْرِهَا فَإِنْ يَبِيعُ وَرَدًا
 قُلْتُ وَلَوْ رَدَّ عَلَى التَّاجِرِ مَا
 وَإِنْ تَجِبَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا
 عَلَيْهِ الْأَعْتَبَ الْإِخْرَاجِ
 يَحْوِلُ أَصْلٌ لِأَنَّ الرِّبْحَ تَرَكَ
 فَرَعَ بَعْشِيرِينَ اشْتَرَى مَتَاعًا
 بَارِعِينَ وَاشْتَرَى يَكْلَهُ
 بِمِائَةِ زَكَاةً إِذَا خَمْسِينَ

وَأَمَّا الْأَعْيَانُ عَمْدًا يَوْصَلُ جَوْفًا وَلَوْ جَمَعَتْهُ كَمَا مَضَى

والوطء عمدًا باختيار عالما
بمنع من يكون صائمًا
والدبر مثل القيل في الإتيان
لا الحمل والتخليل والاحصان
ولامن العنين والمؤف ولا
بكر فيهما به لن ييطلا
ثم على من اقتد الصوم القضا
وهكذا أكره لما مضى
بالوطء في شهر الصيام آثمًا
بذاك من حيث الصيام عالما
والزمو اساك باق اليوم
لمضى صيام شهر الصوم
عمدا ومن عن نية لئلا عقل
أو ظن ليلا فزوبا فأكمل
أو ظن يوم الشك من شعبان
فبعد من شهر الصيام باثما
أو في الوضوء لما يجزى سبعا
مبافعا مضمضا مستشقا
باب الافطار في رمضان
والفطر فيه واجب القضا
في ذات جيز أو فباين رمضان
وجاز مع القضا في السفر
وللمريض أن يخف به ضرر
وموجب القضا والفيذا اذا
لمشرف على هلاك انفتدا
كامل ومرضي ان تشفقا
على الجيز والرضيع مطلقا
أو آخر القضا بلا عذر الى
شهر الصيام بعد من عام تالا
وللقد أدون القضا عند الكبر
والعكس في الاغا ونحوه استقر
وما على الجنون بعد فطره
من فدية ولا قضا في عمره
باب ما يكره في الصوم
وعشرة تكرة في الصيام
تثامم والذوق للطعام

ثم حول الريح أعني ثابته
ونقده يضمه لما به
وبالتصايب عينه التمام
ويكرهون البيع في الشروط
وللتجارات الأخر دون ما
وبدء حولها من الشري بلا
ان قطعنا في القوت عامنا أي أقال
في معدن والسلت جسر والعلم
والخلط في جميع حول وكذا
أولا لأهل الزكاة وسوى
يجعل ملكا للخاطين
ان كان من جنس كالمقرد
ومسرح جمع فيه جمعا
والحلب المكان والتخيل
وبيدر الحبوب والثمار
وموضع الحفظ ودكان رجع
على الذي خالطه بخصيته
قلت وداني خلطة الجواراد
من جسمه منه فلا ترا جمعا
لو ظلم الساعي يقطع عاد ذا
وان يكن عن اجتهاد الطالب
كالحقني قيمة تحرك
فلو ملكت أربعين مبتدا

ركي ثلاث العشرات الباقية
تاجر في الحول وفي نصايبه
في ما سوى المتجر كل العام
فيه بقاء العين للسقوط
قد نض ناقضا كما تقدم ما
نصاب تقدي ونوع كميلا
وان يعبر العذر لم يقطع عمل
بريه بكل بر وانعكس
زهو الثمار في نصاب قصدا
خلط شعوب أو تجاور هو
وملك من قد خالط هذين
بلا اختلاف مشروع أي مورد
ثم تساق بعد ذا والمرعى
ومن رعاها ومراح الليل
وحافظها وفي التجار
حليط الواجب منه يسترع
والعود في مقوم بقيمته
مع الشيوع ان يكن ما قد أخذ
والقول للغارم ان تنازعا
بخصه الواجب لاما أخذا
فخصه الماخوذ دون الواجب
والملكي للسخال الكبري
محررم وعمر وهذا العدا

كذا استيالك عن زوال أخرا
 وان يرى شهوة جليته
 وقبلة ان لم تحرك شهوته
 باب ما يصل الى الجوف ولا يظفر
 ولم يظفر ما لم فيه يصل
 مع سبوا واكره او من جهل
 او بين اسنان به ريق جرى
 مع غيره عن نجة حين اعترى
 ولا غبار شار من طريق
 او كان من غربلة الدقيق
 ولا ذباب طائر ان تحذف
 بنفسه ولو بوض تحذف

باب الاعتكاف

بمسجد يختص الاعتكاف
 ومثله في ذلك الطواف
 والشرطي المعتكف الاسلام
 عقل كذا وقد حيز قد منع
 والاعتكاف واجب الاطالك
 بالكر والجماع والانسالك
 وبالخروج دون عذرا واحد
 بالاعتكاف ثابت كقطع يد
 ودفع حق كان فيه يملك
 تعدا با فكل ذاك سبطك
 ان كان عمدا باختيار المعتكف
 مع علمه التحريم فيما قد عرف
 وذو اعتكاف واجبا يخرج
 من مسجد الاشيا تنحوج
 اكل وشرب متنى الامكان
 بمسجد وحاجة الانسان
 والحيز والنفس وان يجنا
 وللذان ان يكن مرتسا
 كذلك الاغاة والاسقام
 ان شق مع كليهما المقام
 وجمعة لكن بدالك بسطك
 وعدة وخوف في يحصل
 والخوف من تغير بالبك
 ان يفر بدال فن والشهادة

نفسك شاة عند حولي أولا
 عليه نصف الشاة يستبد
 وذاك كل صفي أي أوله
 بعشرة كذا فيمذك استقر
 من بعد غير الربع من مسنة
 عند تمام حوله للابد
 عشر على ما قد ذكرنا فاصرف
 أربعة وأربعين عنك
 في كل حول بعد حول مبتدا
 للثان لا زمر على الدوام
 زكاة اثمار تجيل توقف
 نحو صاب غما أو ابلا
 ماشية جميع حول فنعى
 حولا بملك وارث وما عليه
 تعلف قدر الوفي لا نصرت
 واشترط اختيار ملك عين
 على نصاب دون خمسين تحوي
 او بعضه قبل وجوب التزكية
 والدين لا يمنع كفيما وقع
 عن ذوا مكان الادا بالثقيفة
 وآخذ وعود ذي الصلال
 في الاجر لا الصداق للشطير
 ونظرة الجار وغير البعدا

عرة ناليه فواجب على
 والتصيف فيما بعده وعمره
 عند تمام كل حول هو له
 وحيثما تخلط ثلاثين بقدر
 في البيسة الأولى يتبع والبق
 وعند غير ورينها لم يبرد
 ولو خلطت ابلا عشرين في
 عند تمام حولك المقدر
 وثلاثي بنت مخاض ابدا
 وثلاثي آخر كل عام
 كملك واحد كذا او تصرف
 على جماعة معينين لا
 وشروط اسامة المالك في
 وجوبها في سائمات تستينم
 ولا ديون الحيوان والتي
 كالملايت ولزوم الدين
 قد عمت ان تك صنفار كوي
 وجعل مال زكوي اصغيه
 ونذره تصدقايه منع
 وقدمت في التركات التزكية
 وبالجفاف وحضور المالك
 والغصب والحلول والتقرر
 شرط لا يجاب الضمان والادا

٤- بجهة العاوي أو قاضا وانهدام المسجد . ودفن ميت أو ادا شهاده

والاعتكاف بالآداء يبطل
 كتاب النسك من حج وعمرة
 والحج واجب على الأنام
 بالعقل والبلوغ والإسلام
 والوقت أيضا واستطاعة
 وأن يكون الشخص حرا كله
 ومثله العمرة فيما قد ذكر
 لاقوته اذ وقتها لم يخص
 والنسك اما نسك الأستلام
 او نفل او قضا أو التزام
 على وجهه تفعل النسك
 افرادهم تمتع قران
 فعمرة من بعد حج تمتع
 افرادهم وعكسه التمتع
 واي شخص فيما معاد دخل
 فحارن وبعد هاج حصل
 وليس في أعمالها اصلاح
 فحارن ايضا وعكسه تمتع
 والزوم امر ليس مفردا يقدم
 فان يكن من سلكه ذلك الحرم
 أو قربه أو عاد ثم أحرم ما
 بالحج من ميقاته لن يلزم ما
 او قدم العمرة من شواي
 أو أخرج لعائم تالم
 أركانها الاحرام والطواف مع
 سعي وحلق الرأس كيف وقع
 فان أراد عمرة من في الحرم
 يخرج لادى الحل فهو ملزم
 فان يكن من دون ذلك أحرم ما
 صحت ولكن أوجبوا معه الدماء
 والأفضل الجعرا فالتسليم
 في الفضل فالتسليم فالحج بنيه
 باب اركان الحج وواجباته وسننه
 اركانه الاحرام والوقوف مع
 حلق وسعي وطواف اذ رجع
 وشروط مطلق الطواف الظهر

تجوز وهو ضامن وما تليف
 والمستحقون الزكاة شركا
 وقد رقيمة لغير الجنب
 فقد رها بيعا ورهنا بطلا
 وقد رها يخرج من رهين اذا
 والحول لو كثر في نصاب
 وليس بالقلب الزكاة أو نوى
 أو الوكيل الأهل مهما يقبل
 عن غير ذى التكليف والسلطان
 وهو ومن وكل يد فعان
 وهو الأجب ان يكن عدلا ولو
 يحاضر يحسب لان عينا
 بل واقع تصدقا إلا اذا
 أو ان يقع عن آخر ووقعا
 لا حذها بما شرطنا الحولا
 وللمواشي العد قرب المرعى
 بلا صلاة فهي لا تحسن لك
 بل تبعا كاله الأكارم
 قلت السلام مثلها استعبابا
 وما يجعل يحجزه ان انعقد
 كمال الإيجار أو شاتين
 بما يجن ويفطر القوم
 ان وجدت شروط الإجر ولدا

من قبله لا الوقص قسطه حذف
 بواجب من جنسه من ملكا
 وذالك الشاة في جمال خمس
 قلت ولو مال تجارة فلا
 سواه لم يملك بلا ائذ الذا
 فقط فلا تكرر في الإيجاب
 صدقة قرضا لماله هو
 له الموكل أو عني والولي
 تمتع وسبقها كما اقترت
 للمستحق أو ولي السلطان
 أخرج مطلقا فلغايب أو
 ولم يعد لوتالفا تبينا
 صرح اذ ذلك بان يستنفذ
 واندب بان يعلم شهر من سعى
 فيه وأول الشهر أو ولي
 في صيق مرت به ويُدعى
 ولي على غير نبي أو ملك
 وهم بنو مطلب وهاشم
 وغيره ما لم يحي خطابا
 حول ولو قبل النصاب المستجد
 في مائة ثم نصاب تبين
 يجزئ من أول شهر الصوم
 وجوبه وهو كما لو وجد

وفقد تنكيس له والستر ويندب استلام ذلك الحجر أول كل طوفة لمن قدر

لأنه

لأن يجد جماعة بالمسجد
 أو خاف أن تقوته المكتوبة
 أو سنة راتبة مطلوبه
 وللرجال الاضطباع والرمل
 بالعدو في ثلاث طوافات أول
 والثمن فيا بعدها بالهسته
 وركعتان بعده مسنونه
 وواجبات الحج وهو المزم
 في جبر كل فديه إذا عدم
 احرامه به من الميقات
 ورمى الحجارة الى الجمرات
 ولو عبقا كان ذلك المرمى
 او كان بلور الصدق الاسم
 حق المحدث وهو في الأجر
 لا حيت منه استخرجت بالنار
 وأن يبيت الناس بالمزدلفة
 وفي من حيث انتهوا من عرفه
 الاذوى سقاية العتاس

كذراعاة الابل دون النابن
 وأن يطوف بالودع من طعن
 لاحاض ومن بمكة وطن

فصل

وسن فيه أن يلبى الفق
 وأن يطوف للقدم إذا أت
 واجمع بين الليل والنهار في
 يوم الوقوف آخر بالموقف
 وشدة السعي بموضعت
 اذ صا بين ذتيك الميلىن
 او صار معطالين وادى
 محرف ليس باشتداد
 كذلك الاعمال حيث تسحب
 كما مضى وأربع من الحطب
 مخطبة بمكة في السانغ
 وخطبة في عمرة بالتاسع
 وفي منى كذلك يوم العدر
 وثاني التشريق يوم النفر

وَالْمُسْتَحَقُّ لَمْ يَسَلْ قَبْضًا لَهُ
 مِنْ مَالِهِ حَيْثُ يَلَا سُوَالِي
 يَأْخُذُ أَوْ قَرَطًا فِي الْأَمْوَالِ
 وَالْمُسْتَحَقُّ عِلْمُ التَّجْمِيلِ لَا
 لِلْحَمْسِ وَالْعِشْرِينَ ثُمَّ اسْتَكْلَا
 وَلَوْ عَدَّتْ بِنْتُ لَبُونٍ يَسْتَرِدُّ
 عَنْهُ بِلَا زِيَادَةٍ مُفْصِلُهُ
 يَتَلَفُّ يَوْمَ قَبْضِهِ مَقُومًا
 فِيهِ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ الدَّافِعَا
 إِذْ نَاجِدِيْدًا مِنْ ذَوَى الْأَمْوَالِ
 مَا شِيءَ إِنْ قَبْلَ حَوْلٍ يَتَلَفُّ

لَا تَأْتِي عِنْدَ الْإِمَامِ قَبْلَهُ
 وَالطُّفُلُ لَمْ يَحْتَجَّ وَعِزُّ الْوَالِي
 أَوْ دُونَ حَاجَةٍ مِنَ الْأَطْفَالِ
 وَحَيْثُ لَا يَجْزِيهِ مَا قَبِلَا
 كَمَا إِذَا بِنْتُ مَخَاضٍ عَجَلَا
 ضِعْفٌ ثَمَانِي عَشْرَةَ بِمَا تَلَدُ
 وَلَوْ هُوَ التَّلَفُ مَا لَا عَجَلَهُ
 وَأَرْشُ نَقِصٍ فِيهِ أَوْ قِيَمَةٌ مَا
 وَمُرْتَجِدِيْدِ الزَّكَاةِ الرَّاجِعَا
 وَلَيْسَ بِالْحَتَّاجِ فِيهِ الْوَالِي
 وَإِنْ يَهْ تَمَّ النِّصَابُ لَيْسَ فِي

فصل في الفطر

حَمَّ عَلَى مَبْعُضٍ أَوْ حَرِّ
 وَقَبْلَ أَنْ صَلَّى كَمَا لَ أَجْرِهِ
 كَوَلِيْدٍ مِنْ قَبْلِهِ زُرْقَتُهُ
 وَالْبَائِنُ الْحَامِلُ لِأَعْرَسِ الْأَبَا
 خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلْثَ رَطْلٍ
 عَلَى اعْتِدَالِ كَفِّي الْإِنْسَانِ
 عَنْ قُوْتِيهِ وَخَادِمٍ وَمَتْرَكٍ
 يَحْمِلُ يَوْمَ عِيدِهِ وَكَيْلَتُهُ
 ذُو نُوْبِيَّةٍ وَقَتَّ وَجُوبَهَا تَقَعُ
 عَنْهُ لَدَى وَجُوبِيهِ لَا أَبَدَا
 أَوْ لَبْنَا لَمْضَلُهُ وَالسَّمْنَا

وَيَعْرُوبُ شَمْسٍ لَيْلِ الْفِطْرِ
 أَدَاؤُهُ قَبْلَ عُرُوبِ فِطْرِهِ
 لِكُلِّ مُسْلِمٍ يَمُوتُ وَقَتُّهُ
 وَالْعَبْدُ آيِقًا وَمَقْطُوعُ النَّبَا
 وَلَا كَسْتَوْلَدَةٌ لِلْأَصْلِ
 قُلْتُ قَرِيْبٌ أَرْبَعُ حِفَايِنِ
 أَوْ بَعْضُهَا الْمَوْجُودُ مِمَّا يَفْضَلُ
 وَدَيْنِيهِ وَقُوْتٍ مِنْ مَوْنَتِهِ
 وَالنِّسْطُ لِلْبَعْضِ وَإِنْ هَا يَدْعُ
 غَالِبُ قُوْتِ بَلَدِ الَّذِي الْأَدَا
 مَعْشَرًا أَوْ أَقْطَا أَوْ جَبْنَا

مبيناً في كلها أعمالهم من المناسك التي أماتهم

فقطبان قبله مقترنه
 وحلق كل الرايس للذكور
 وغيرهم يؤمر بالتفصيل
 والذكر والوقوف والدعاء
 بالمسعر الحرام حيث جاءوا
 وان يبتسوا آخر الترتيب في
 منى ونبلة الوقوف فاعرف
 وسائر الالاد كما حيث تذب
 اذ كل ذكر في محل يطلب
 وغيرها وكل ذلك مستحب
 ايضا لكل عمرة الا الخطب
 وما له تعلق بعرفة
 او بمنى كذلك او من دلفه
 باب محرمات الاحرام
 ولينسخ من محرم اشياء
 وطء وتقبيل كذا استمناء
 والطيب والكناخ والمباشرة
 بشهوة وليس اشياء سائر
 فليس قفاز وما تقدم
 على الرجال والنساء حرما
 ولينسخ على الرجال لا النساء
 ان يلبسوا عمامة او برنسا
 والحف والمخيط والقلنسوة
 والصيد من كل ولو ليقنيه
 وقتله والاكل مما صيد له
 او ان يدل غيره فيقتله
 وقص شيء من شعور او فطر
 وقص كل جاشز متى يصبر
 كذا كدهن راسه وحجته
 وليس في النسيان غير فديته
 ان كان اطلاقا كقتل صيد
 فان يكن تمتع لم يعد
 باب التخلل

له وجه أربع فالاول
 لمن آتموا نسكهم واكملوا
 فان اتوا بالرعى والطواف مع

قُلْتُ وَلَا اَلَيْمَةَ وَالذَّقِيقَا
 اَوْ مِنْ اَجَلٍ مِنْهُ لَا تَقُومَا
 وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فَاقِ التَّمْرَا
 قُلْتُ الْجُوبَيْنِي بَدَا بِالتَّمْرِ
 وَاِنْ يَضُقُ مَا لَمْ يَبْقُصْهُ
 ثُمَّ يَمْنُ قَدَمُهُ فِي التَّمْفَةِ
 وَدُونَ ذَا ذَنْ زَوْجِهَا ان تَدُلَّ
 وَهِيَ عَلَى الْمُعْصِرِ لَيْسَتْ تَسْتَقِرُّ
 وَتَلْزَمُ الْحَرَّةَ عِوَابَ الْمُعْدِمَةِ
 وَيَبِيعُ جُرْمُ عَبْدِهِ لِفَطْرَتِهِ
 قُلْتُ وَلَوْ كَانَ نَفِيسًا يُوْلَفُ

باب الصيام

يَثْبُتُ شَهْرُ رَمَضَانَ بِأَحَدٍ
 أَوْ رُوبِيَةِ الْعَدْلِ هَلَالَ الشَّهِرِ
 وَبَعْدَ أَنْ يَمْضِيَ ثَلَاثُونَ أَكْلًا
 وَإِنْ يَصُمُ عَشْرِينَ مَعَ ثَمَانِيَةٍ
 وَإِنْ يَسَارُ فَرِيكَانٍ لَمْ يَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ عَيْدُكَ تَكْمَلَةً
 وَصَحَّةَ الصَّوْمِ يَقْضِي الصَّوْمَ
 وَإِنْ يَكُنْ فَرَضًا شَرَطْنَا بَيْتَهُ
 كَمَثَلِ أَنْ يَتَوَصَّوهُ الْغَدِ عَنْ
 يَقُولُ صِيئَةً ذِي رَسَادٍ
 أَوْ صُحْبَةً أَوْ عَادَةَ الدَّمَاءِ

وَالْحَبْزِ وَالْمُعِيبِ وَالتَّسْوِيفَا
 بَلِ اقْتِيَانَا لَا لِفَرْدٍ مِنْهُمَا
 وَالتَّمْرُ عَلَى مَنْ زَيْبٌ قَدْرًا
 قَبْلَ الشَّعِيرِ وَكَذَلِكَ فِي الْبَحْرِ
 فِي أَحْسَنِ الْأَوْجُهَيْنِ ثُمَّ عَرَسِيهِ
 ثُمَّ يَمْنُ شَاءَ بَعِيرٍ تَفْرِقُهُ
 فِطْرَتَهَا يَجُوزُ لِلتَّحْمَلِ
 لِلنَّفْسِ وَالْعَرَسِ وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرِ
 أَعَسَرَ زَوْجَهَا وَسَيِّدَ الْأُمَّةِ
 إِنْ كَانَ لَا يَحْتَاجُهُ لِحُدْمَتِهِ
 فِيهِ بَحْتٌ فِي الظَّهْرِ يُعْرَفُ

أَمْرَيْنِ بِاسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ الْعَهْدِ
 فِي حَقِّ مَنْ دُونَ مَسِيرِ الْقَصْرِ
 وَمَنْ إِلَيْهِ يَوْمَ عِيدِهِمْ وَصَلَّ
 كَانَ قَضَاؤُهُ لِيَوْمٍ كَأَنَّ فِيهِ
 فِيهِ فَلَا يَحْزَلُهُ أَنْ يُفْطِرَا
 وَالرَّأْيُ بِالنَّهَارِ لِلْمُسْتَقْبَلَةِ
 قَبْلَ زَوَالِهَا لِكُلِّ يَوْمٍ
 قَدْ عَمِنْتَ مِنْ لَيْلِهِ مَبِيتُهُ
 فَرِيضَةِ الشَّهِرِ بِحَرَمِ أَوْ بَيْتِ
 أَوْ عَيْدِ أَوْ أَنْثَى أَوْ أَجْتِهَادِ
 وَتَرْكِ عَمْدِ الوَطْءِ وَاسْتِمْنَاءِ

وَمَنْ حَجَّ قَبْلَ وَقْتِهِ أَهْلَتْ
 فَمَهْرًا إِذَا أَتَمَّهَا أَحَلَّتْ
 أَوْ أَحَلَّ الْإِنْسَانُ مَا قَدَّ أَفْسَدَ
 مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ عِنْدَ الْأَدَا
 ثَائِي الْوُجُوهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ
 فَلَمْ يَتَّقِ وَمَا سَوَاهُ تَمَّتْ
 نَالَهَا أَنْ يَشْرُطَ التَّحْلِيلَ
 لِقَدَمِ مَالٍ أَوْ لِدَاءِ حَصَلَةٍ
 رَابِعًا لِلصَّغِيرِ حَيْثُ يُوجَدُ
 مِنْ وَالِدٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ مِنْ عَدُوٍّ
 أَوْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِمْ ذِي عَصَارٍ
 لَمْ يَسْتَطِعْ اثْبَاتُ ذِ الْأَعْسَارِ
 وَمَالَهُ سَوَى طَرِيقٍ سَأَلَتْ
 أَوْ مَنَعَهُ مِنْ سَائِرِ الْمَسَالِكِ
 فَإِنْ يَرُدُّ تَحْلِيلًا حَيْثُ حُصِرَ
 فَالذَّمُّ ثُمَّ الْحَلُّ بِالْعَصْرِ مُتَّيِّدٌ
 بَابُ جِزَاءِ الصَّيْدِ

والصديق الاحرام صيد بحري
 يحل مطلقا وصيد بري
 اربعة انواع صيد البر
 اولها يحل للمنظر
 مع الضمان مطلقا والثاني
 يحل قتله بلا ضمان
 كالذئب والثعبان والغراب
 وغير ذى نفع من الكلاب
 وكل صيد صائل لا يدق
 الابيه او من طريق يمتنع
 وثالث الانواع مالا يقتل
 ولا ضمان وهو ما لا يؤكل
 ان لم يكن فرعا للوحش كل
 وغير ما كوله فيضمن ان قتل
 رابعها وحشى صيد بوسك
 او فرع وحشى فقط لا يقتل
 ثم الضمان واجب بقتله
 فيما له مثل بدح مثله
 وغيره بما به يعقور

لَا تَنْظُرُ وَلَا تَبْفِكُ النَّفْسَ
 لَا تَرِكَ قَلْبَهُ النَّخَامَ مَطْلَقًا
 حَيْزُهَا ذَاوُدُ حَوْلَ عَيْنِ
 كَمَا طِنَ الْأُذُنُ أَوْ الْأَحْلِيلُ
 صَوْمًا بِقَصْدٍ لَيْسَ رِيْقًا ظَاهِرًا
 جَوْ فَايْتُنِي بَيْنَ أَسْنَانٍ بَطْلٌ
 وَالْمَاءُ مَهْمَا يَتَمَضَّضُ مَعَهَا
 وَيَجْتَهَادُ مِنْ بَيْنِ خَاطِبَيَا
 وَلِلَّذِي جَامَعَ بِاسْتِمْرَارٍ
 لِكَيْ يَصِيحَ الصَّوْمُ أَنْ فَرَّطَلَعَ
 جَمِيعَ يَوْمٍ وَابْتَقَا الْأَعْمَاءُ
 لَا الْعَيْدُ أَوْ تَشْرِيقُهُ لِلصَّوْمِ
 بِنَاسِقٍ يَشْهَدُ أَوْ مَمْلُوكٍ
 وَالْعَيْمُ غَيْرُ مُطْبِقِ السَّمَاءِ
 وَلَا قَضَاءٍ فِيهِ أَوْ تَكْفِيرٍ
 سُرْعَةُ فِطْرَانٍ يَقِينًا غَرَبَتْ
 وَالْمَطْوُ لِأَنَّ شَكَّ التَّأخِيرِ
 وَتَرَكَ حَجْمًا وَتَشَّهَ يَدُ بَا
 وَإِنْ يَحْرُكُ شَهْوَةً تَكْرَهُ لَهُ
 وَسُنَّ أَنْ شَوْتُمْ أَنْ يَقُولَا
 فِي رَمَضَانَ الصَّدَقَاتِ وَالْقَرَى
 وَكَثْرَةُ الْقُرْآنِ وَالْتِمَجِدُ
 وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِهَذَا الْعَشِيرِ

وَلَوْ نَبَوِي قُبَلَهُ وَ لَيْسَ
 وَصَمَهَا بِحَاسِلٍ وَالِاسْتِقَا
 لَكِنَّ فِي بَاطِنَةٍ وَجْهَيْنِ
 جَوَّالَهُ وَ لَوْ سَوَى مُجِيلٍ
 فِي مَسْفَدٍ لِأَنَّ الْمَسَامَ ذَا كِرَا
 مِنْ فِيهِ صِرْفًا فَإِنَّ رِيْقَ نَزَلَتْ
 وَبِالنَّخَامِ حَيْثُ حَجَّ أَمَكْنَا
 وَالْأَكْلُ كَرَاهًا وَكَثِيرًا نَاسِيَا
 وَالْهَجْمُ لِأَنَّ أَوَّلَ النَّهَارِ
 مِنْ بَعْدِ فِجْرِ وَ لَيْكْفَرُ فَنَزَعَ
 وَالْعَقْلُ وَالِاسْلَامُ وَالنَّقَاءُ
 فِي أَيِّ جُزْءٍ وَقَبُولُ الْيَوْمِ
 وَلَوْ تَمَتَّعًا وَلَا الْمَشْكُوكِ
 قُلْتُ أَوْ الصَّبِيَّةُ أَوْ نِسَاءُ
 يُعِيرُ وَرَدِّ فِيهِ أَوْ مَنُذُورِ
 وَرَمَضَانَ لِلْيَسْوَى وَبُدَّتْ
 بِالْمَرْثَمِ الْمَاءِ وَالسَّحُورِ
 وَالغُسْلُ قَبْلَ صُجُودِ اجْتِنَابِ
 وَعَلَيْهِ وَذَوْقِهِ وَالْقُبْلَةُ
 وَالِاسْتِيَاكُ بَعْدَ أَنْ تَزُولَا
 إِنِّي صَائِمٌ وَأَنْ يَكْثُرَا
 لِلصَّائِمِينَ وَاعْتِكَافِ الْمَسْجِدِ
 وَلَا كَعَشِيرٍ آخِرِ فِي الشَّهْرِ

في الخلق تقرى باوذاك في النعم من ابل وبقر ومن عشم

كذلك في غل ووحش البقر والكبش في ظي وضع يجزي وفي الغزال احكم بذبح عنز واحكم بشاة مطلقا في الثعلب كذلك الغناق احكم بها في الاربع والضب فيه الجردى والربويج جهر وقتل صيده ممنوع اما الحمام وهو ما في الشرب عب فذبح شاة في حمامة واجب وان يكن اكبر كالذراع والكبروان فاسع في اخراج قيمته وما عداه قد ما في مثله عدلان قطعاً حكماً وحكم صيد المسجد المحرام في المنع حكم الصيد في الاحرام

باب رمي الحمام
الرمي يوم النحر وقتة عرف بنصف ليل النحر بعد ان تقف ووقته المختار منه يجزى الى غروب الشمس يوم النحر ورمي هذا اليوم رمي العقبة ثم اجماع بعده مرتبه فابداً بما المسجد الحيف تلى فابجرة الوسطى فما لها يلي وعدة الرمي في الايام سبعون حجة على التمام سبع يوم النحر والباقي في مدة التشريق بانقاف من الزوال والغروب الجاري في كل يوم وقت الاختيار وبالغروب آخر التشريق ثم وقت الجواز في الجميع وانحتم

باب مواقيت النسك
من جامن المدينة الشريفة يكن له الميقات ذا الحليفة او مصر او من مغرب الشام

قُلْتُ وَفِي اتِّقَالِهَا اقْوَالٌ
وَلَيْسَ الْفِطْرُ هَلَاكٌ حَذِرَا
وَسَفَرُ الْقَصْرِ وَإِنْ نَوَى لَا
وَصَوْمُهُ أَوْلَى بِلَا تَضُرُّ
وَيَجُوزُ مِنْ سِوَى الْمَرْتِدِ
لَهَا وَلَا إِمْسَاكَ يَوْمَ زَالَتْ
وَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي ذَا الشَّهْرِ
أَعْنَى مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْيَوْمِ
فَمَا عَلَى مِنْ اعْتَدَى بِالْفِطْرِ
وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُرْتَجِلِ
أَوْ حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءٍ مُفْطِرٍ
عَلَى الْوَجُوبِ مُفْسِدٌ صَوْمًا مَا
أَشْمَهُ لِلصَّوْمِ لَا الْأَثَى وَمَزَّ
فَإِنْ تَكَرَّرَ الْفَسَادُ كَرَّرْتَ
لَا مَرَضٍ وَسَفَرٍ وَتَسْتَقِرُّ
لَا هَلْهُ وَصَرَفٍ مَدٌّ وَاجِبٌ
لِصَاحِبِي مَسْكَنَةٍ وَقَفِيرٍ
مِنْ إِرْتِثٍ مَنْ أَمَكَنَهُ الْقَضَا وَمَا
كَمُفْطِرٍ لِكَبِيرٍ أَوْ حَمَلٍ
كَدَافِعِ الْهَلْكَ وَمَنْ قَدَّمَ مَكَنَةً
وَمَنْ قَضَى الْوَجِبَ قَلِيْمًا
وَالْفَرَضَ عَنْ كِفَايَةٍ إِنْ شَرَعَا
كَصَوْمِ يَوْمِ عَرَافَاتٍ لَا لِمَنْ

جَامِعَةٌ وَجَحْرُمُ الْوَصَالُ
وَمَرَضٌ كَأَمْضَى وَإِنْ طَرَا
إِنْ بَعْدَ صُجُوهِ طَرَا أَوْ زَالَا
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ لَا بِالصَّغِيرِ
وَالكُفْرُ أَصْلِيًّا وَيَوْمَ الْفَقْدِ
وَسُنَّ فِي الْقَضَاءِ إِنْ تَوَالَتْ
لِمَنْ حَقِيقَةٌ حَرَامُ الْفِطْرِ
كَيَوْمِ شَيْءٍ مَعَ ثُبُوتِ الصَّوْمِ
إِمْسَاكُهُ فِيمَا قَضَى أَوْ نَذَرَ
إِنْ أَفْطَرَ فَرَأَلَ أَوْ لَمْ يَرَلِ
بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَلِيَكْتَبَرَ
مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَمَّ
أَكْرَهُ وَالَّذِي بَقَاءَ اللَّيْلِ ظَنَّ
وَهِيَ بَهْوِيَّةٌ وَجُوزِيَّةٌ هُدْرَتْ
فِي ذِمَّةِ الْعَاجِزِ وَالصَّرْفِ حَظْرٌ
مِنْ قُوْتِ تِلْكَ الْأَرْضِ وَهُوَ الْغَالِبُ
قُلْتُ وَمَا جَزَى الزَّكَاةَ تَجْرِي
قَضَى وَفِي تَكْفِيرِ قَتْلِ كِزْمَا
أَوْ مَرَضٍ إِنْ خَافْنَا لِلطِّفْلِ
وَأَخَّرَ الْقَضَاءَ عَنْ كُلِّ سَنَةٍ
كَذَا صَلَاةٍ مَيِّتٍ لَا الْعِلْمَا
فِيهِ وَلَا عِبَادَةَ تَطَوُّعَا
فِي الْحِجَابِ إِنْ كَانَ إِذَا صَامَ وَهَذَا

وذات عرق العراق تجمل
 بالنس لكن العيق أفضل
 اوبين مكة ومبقات سكن
 اومكة فليعتبر ذلك السكن
 باب الهدى

وَسَيِّتِ شَوَّالٍ وَبِالْوَلَاءِ
 خُولَفٍ يَالْتَا سَاعٍ لِلرَّيْضِ
 وَصَوْمِهِ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ
 أَوْلَى وَعَاشُورَ أَوْ تَاسُوعَاءَ
 قَلْبًا وَأَيَّامَ اللَّيَالِي الْبَيْضِ
 وَالذَّهْرَ وَالشَّرِيفَ وَالْعَيْدَيْنِ

باب الاعتكاف

سُنَّ اعْتِكَافُ مُسَلِّدِي عَقْلٍ
 وَجَامِعِ أَوْلَى بَيْنَتِهِ وَمَنْ
 جَدَّهَا لِفَاطِحٍ وَوَلَاهُ
 بِمَائِدِهِ وَقَطْعِهِ بِالسُّكْرِ
 وَالِإِحْتِلَامِ وَجَمَاعِهِ بِيَلَا
 فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ بِهِ مُسَارِعَا
 وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَيْثُ حُصَا
 تَعَيَّنَ الْمَذْكُورُ أَوْ يَدْبِلُهُ
 كَالْمَصَلَاةِ وَمَتَى مَا عَيَّنَا
 كَلِّصِيَامٍ لِأَنَّ يُصَلِّيَا
 وَنَادِرٌ لِلَّهِ أَنْ يَعْتَكِفَا
 عَكُوفُهُ فِي رَمَضَانَ وَامْتَنَعَ
 وَنَادِرٌ لِلْإِعْتِكَافِ صَائِمًا
 وَالْمَجْمَعُ لَا يَنْدُرُ الْإِعْتِكَافِ
 وَنَدْرٌ شَهْرٌ يَقْتَضِي الْهَلَالِي
 وَإِنْ نَوَى الْوَلَاءَ كَالْتَفَرُّقِ
 كَمَثَلِ هَذَا الشَّهْرِ بِالْقَضَا إِذَا
 وَعَشْرَةٌ تَنَاولَ اللَّيَالِيَا
 وَنَادِرٌ الْعَشْرُ الْأَخِيرَانِ وَقَعَ
 بَلْبُثُهُ فِي مَسْجِدٍ يَحِلُّ
 يَخْرُجُ يَجِدُّهُ وَمُقَدَّرُ الزَّمَنِ
 وَتَرْكُهُ الْوَطْءَ وَمَا اسْتَدْعَاهُ
 وَالْحَيْضَ وَالْجُنُونَ أَوْ بِالْكَفْرِ
 تَذَكَّرَ اعْتِكَافِهِ فَاعْتَسَلَا
 يَرْعَى الْوَلَاءَ وَلَيْسَ الْإِعْمَاقُ طَعْمًا
 بِالنَّذْرِ أَوْ تَالِيَهُ أَوْ فِي الْأَقْصَا
 حَيْثُ هُوَ الْفَاضِلُ لِمَقْضُولِهِ
 لِلْإِعْتِكَافِ زَمَانًا لَعَيَّنَا
 وَالصَّدَقَاتِ وَالْفَوَاتِ قُضِيَا
 يَوْمًا يَكُونُ صَائِمًا فِيهِ كَفَى
 إِجْرَاءُ مَا مِنْ ذَيْنِ وَحَدَهُ يَقْتَعِ
 وَعَكْسُهُ يَلْزَمُهُ كِلَاهُمَا
 مُصَلِّيًا وَالْعَكْسُ مَعَ خِلَافِ
 مَعَ اللَّيَالِي مِنْهُ لَا النَّوَالِي
 وَإِنْ جَرَى اشْتِرَاطُهُ بِالْمَنْطِقِ
 لَمْ يَشْرُطِ الْوَلَاءَ مَا يَوْمَرُ كُنَا
 إِنْ كَانَ فِيهَا شَرْطُ النَّوَالِيَا
 نَقَضَ كِفَاهُ وَالْوَلَاءَ مَا قَطَعَ

الهدى إما واجب أو مستحب
 ولا يجوز الأكل مما قد وجب
 وغيره في الأكل كالأضحية
 وفي تصدق وفي هدي به
 ثم الدمانوعان نوع قد أفت
 في الذكر والثان اجتهادا اثنا
 اما الذي في الذكر فهو أربع
 جزاء قتل الصيد والنتح
 فحاق رأس ان تاذى بالشر
 وفدية المصور حيا انحصر
 فان يكن للصيد مثل خيرا
 في المثل بين ذبحه او الشرا
 بماله من قيمة طعما
 أو ان يصوم عدله أيا ما
 وحيث مثله انتفى في الشرا
 بما يساوى والصابم خيرا
 وحيث اخرج الطعام أدى
 لكل مسكين هناك مئدا
 وعند فقوذي التمتع الدما
 فعشرة بصوما قد الزما
 ثلاثة في الحج في تحله
 وسبعة اذا اتى لأهله
 وخبروا بالحق في الصيام
 ثلاثة أو أصعب طعما
 ثلاثة لسته من المحرم
 كل له مدان او اهران دم
 والزمو محصورا استطاعا
 شاة والاقرمت وابتاعا
 بماله من قيمة طعما
 وعند حج عدله صياما
 وغيره نوعان نوع ينسك
 والرعي للبهائم والبيات

جبر الامر واجب اذ يترك كترك احرام من الميقات

بالبيت عند الظن للوزاع
 ثانيهما ما كان للميساع
 او كان من تطيب اولى
 بشهوة او قبله او ليس
 باب افساد الصرم وما يكره فيه
 بالوطء عمدا افسدوه حينما
 عن اول التخلين قدما
 وواجب به بعد ان قدما
 وعند يخز عنه راس من يقر
 فان يكن يخز فسيح من عثم
 والذبح والتفريق في ذلك الحرم
 فان فرضت الحج فالطعام
 بقيمة البعير فالصيام
 وان يؤخر او يطأ فيما فسد
 فلا ولكن فيه شاة لا عدد
 ويكره الجبدال فيه والنظير
 بشهوة واخذها مما استقر
 من الحمى بالمسجد المحرام
 لرؤيته او بعد رمي راسه
 واخذها لذلك من مرماه
 او من مكان يجيب يسراه
 او لقب الطواف بالاشواط
 وغير ما مضى كالامتقاط
 باب فرائد الحج
 من فاته وقوفه محلا
 بعرة ولبقضه ممكلا
 مع ذبح شاة في القضاء حالا
 ولا نفرت العمرة استقلالا
 باب نذر الهدى وغيره
 النذر لما قد وجب وعقب
 او التزام قرينة من القرب
 ثانيهما نوعان نوع اشهد
 ان اسمه نذر الجزاء واستقر
 وهو الذي انما يجلب بعمة
 معلق او اندفاع نقية
 فيلزم الوقاية لا مطلقا

خروجهُ مِنْ مَسْجِدِ الْأَكْلِ أَوْ
 صَلَّى عَلَى الْمَيْتِ لِأَنْ عَرَّجَا
 وَحِضَّهَا إِنْ لَمْ تَسْعَهُ مَدَّةُ
 وَلَا آذَانَ رَأَيْتِ وَالْمَرْضِ
 زَمَانَ عَذْرٍ غَيْرِ قَاطِعِ الْوَلَا
 وَلَا يَصْرُوفِ إِلَى مَا كَانَتْ
 وَالشُّغْلَانَ يَسْتَنْتِهِ عِبَارَةٌ

حَاجَةِ الشَّخْصِ وَلَمْ يَبْعُدْ وَلَوْ
 أَوْ قَدَّرَهَا بَلَيْتٌ لِأَنَّ أَوْجِبَا
 قَدَّ طَرَتْ فِيهَا وَلَا لِلْعِدَّةِ
 وَالسَّهْوِ وَالكَرْهِ وَحَدِّ وَقَضَى
 أَمَّا قَضَاءُ حَاجَةِ الشَّخْصِ فَلَا
 مُسْتَيْبِلَانَ عَنِ الزَّمَانِ
 عَمَّا سَوَى التَّزَهُةِ وَالنَّضَارَةِ

باب الحج

الحج فرض وكذا العمرة
 والشروط في كليهما الاسلام
 جازلين في المال ذو تصرف
 وكل ما يطبق كان امره
 فيحرم من مميزا ذنبا
 كالأزيم الحرام والحريه
 ولولم احرامه تقدم ما
 واخرجت فريضة الاسلام
 فليقضا فالنذر فالنفل هو
 لوجج ذاعن فرض من في قبره
 او القضاء في سنة لم يمتنع
 او ممن اكثرى فقبل ان وقف
 وان توى القارن المستاجر
 فليقعا لنفسه وكى يجب
 بطاعة لا المال واستثنى ولد

على الصحيح بالترخي مرة
 فمن سوى المكلف الاحرام
 كالأب وليحصره كل موقف
 به مع التميز للباشرة
 وزايد الانفاق من ذا اخذ
 مع دين والتكليف للقرينة
 لكن يعيد سعيه ولادما
 عن نذرج واعمار العاير
 اولذي اكتمى وان غير انوى
 او فرض معصوب وذاعن نذره
 ومحررم بحجة التطوع
 لوندراج الى النذر انصرف
 نسكا وحض نفسه بالآخر
 انابة باجرة او محتسب
 يمضى او السؤال والكسب اعتمد

بل مع وجود ما به قد علقا وغيره تبرد قد انتفى لميت

وكل من في نذره قد عينا
شئاً ولو بنيتة تعبتا

وعينوا في مطلق الهدى النتم
ويكتفى بالسبع في غير النتم
وسنة الأسباع قل تطوع
فالاكل منها جاز لا يمنع
وليمتنع تصرف الذي نذر
الا بدع واجب وشرب دَر
أو الكوب عند الاحتياج
اليه والاركاب للمحتاج
باب كيفية الاستطاعة

كيفية استطاعة الايات
بالبح او بغيره نوعان
فمن يرد فعلاً بنفسه يجب
في حقه استساكه اذ اركب
ولم تزد مشقة الركوب
وان يكون واجد الركوب
وما به في كل رحلة علف
والزاد والمانا يكن بها الف
وجوده باليمن المألوف
ومحمل وسائر الظروف
والامن في طريقه وليصير
خروجها بغير نحو محرم
وان تزد مشقة اذ اركب
أول يصير مستمكاً فليست
بأجرة أو من يجع عنه
تبعاً او باتفاق معه
بانه ان حج عنه رزقه
يصرف ما يحتاجه من نفقه
فواقع في الكل فضل النائب
للمستنيب منقطع للواجب
باب الصبر

من لم ينج فرضه ولا اعتمر
فحجه عن غيره لم يعتد
فان يكن عن غيره سواة
فذاك عنه دون من سواة
بل واقع عام عليه ما خلا

وزمن لا يرتجى وكى يجب
وللذي يمونه والراحله
سواة في وقت الخروج اجلاً
كاف لا يام والاذ هو
ما طال في المسألتين يعتد
ومؤن النكاح ان خاف العنت
مع الشريك لو حاجة بل
وعلت سلا مة في البحر
ولو باجر أو ذوات عقل
وينصب الولي للبحور
زيادة الإنفاق في التطوع
قلت وهدا في الذي قد جحراً
وكان ما احتاج اليه ارفها
لزائد وان يمت أو يعصب
لا مع هلاك ماله قبلهما
وانما ينيب أهل الزمن
فان شفقوا فلا وقوع عنهم
ولو بلا ايصائه فيما وجب
اناب هذين وعبد أو صبي
كلاهما أو واحد فعصبا
عليه والإحرام ركن لهما
صح من الخمر وقبل جعلاً
لا يمتني للحاج والكره فقد

لميت لزومه ومن عصب
ان يموت هو بالإنفاق له
إلى الرجوع لا يد بينه على
الأمين يكسب يوماً ما هو
في سيره دون ركوب في سفر
من بعد ما في فطرة قد بينت
وأجر تخفيف وشق محمل
وأمن طرق من مريدي حشر
ومع خروج محرم أو بعيل
لامرأة وقائد الضرب
بالسفه القيم ثم ليمنع
فليتحلل مثل من قد أحصر
قبل شروع حجه تطوعاً
من مؤن الحاضر دون مكسب
من بعد ما حج الأنام أمنا
من قبل ان يرجع أهل الوطن
أو مرض قد أيسا أو هدم
وليس اجر ولميت من احب
مكلفاً حراً وان لم يجيب
وضيقت انابة ان وجبا
من غير ان يجبره من حكما
ووقته للحج شوال الى
لعرة وهو هدي للابد

ومن يكن عليه فرض ونوى شئاً سواه لم يقع عن التسوي

بالعنوت مطلقا تحللا
عن عمرة الاسلام حيث تفعل
كذلك ناسي ما به قد احرما
فبالقران او بالحج الزمان
ولا يكون عمرة القران
واقعة عن عمرة النسيان
فمنع

من لم يجب عليه حج ربما
يصح منه حجه و ربما
ان لا يصح فهو لا يكون
من كافر ومثله المجنون
ودوصي تميزه لم يوجد
كذالرقيق قبل اذن السيد
بل بعدة وبعد تميز الصبي
وبعد اذن من ولي كالا ب
وحيث زال الرق او صباه
قبل الوتوف مطلقا كفاه
وقوفه عن حجة الاسلام
لذا أتى بالحج بالتكراه
باب دخول مكة

من جاءها غير نكاح لم يجب
احرامه عند الدخول بل نذير
اذ فصلت مع ما لها من الحرم
وخص بانق عشر حكاما كثر
فصيده قطع بنت يحرم
والمشى في نذرا اليه يلزم
وفيه نحر الهدى والتعلل
الاحمر في سواه يحصل
ونذب احرام لكل من دخل
اليه مع تغليب عزم من قبل
وان يصاب عن دخول من كفر
ودنه وليس فيه يعتمر
ولا يجوز مطلقا للملئط
تملك الشيء الذي منه التلظ
وحاضره لم يجب عليهم
لدى قران او تمتع دم

مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
افضل فالتعميم فالحديبية
وبكلا هذين ذوا الحليفة
وقرن والحجفة اويللم
وحيث حادا قبل احدا هن
من دونه لا هاهنا والمارة
ليكنهم اولى وللأجير ما
تعينه وفي القضاء اذا
ليغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كاحرامك لان انشا
بنية وان وجدت الاولا
حجا فذا احرامه بالعمرة
او كان تفصيل فلم يذكر
ولادم وان يطف فيشكك
لكن يحج وبسرى منه بدم
صوم تمتع ومهما قلت
تبع هذا ويجتنب
ومن على المستأجرين فعله
والركن للحج فقط ان يحضرا
في ساعة بين زوال شمس
ويكثر غلطوا الا التزير
ولو مع الرقاد دون الاعمال

كان مقيم مكة وان قرن
بالعمرة الحبل بل الجعرانة
ادنى الى مكة وما وليه
ميدل عن المدينة الشريفة
وذات غرق اهل كل علموا
او عن نسك ومكان الشكفي
وبدوة اولى وباب الدار
عين مكتر ولن يحتما
ان كان في المسكتين ابعدا
بنية وان لتفصيل فقد
مفضلا عين عن أي شا
احرم بالعمرة ثم ادخلا
وان يكن سؤاله ذا عسرة
يجعل قرانا ومن الحج ببرى
فالسعي والحلق والاحرام حوك
من غير مكى وصام للعدم
ان كان محرما فقد احرمت
تلزم فردة كعمرتين
او نفسه ومكزيه فهو له
من عرفات أى جزه خطرا
وصبح نحر يا عتقاد نفسه
بين زوال محريم والفجر
ثم الطواف هما سبعا ما

باب كيفية حج المرأة وحكمها في حجاجها حكم الذكر في الحج الا في امور تعتبر من اول

مَتَى تَلْقَى وَهُوَ سُنَّةٌ لَهُ
 وَجَائِزٌ فِي حَقِّهَا أَنْ تَلْبَسَهَا
 فِيهِ الْغَيْصُ وَالْقَبَا وَالرِّثَا
 كَذَلِكَ الْحَاوِزُ وَالسَّرَاوِيلُ وَمَا
 أَشْبَهَهَا وَذَلِكَ مِنْهُ حَرَمًا
 وَالْمُخْتَبِ مِنْهَا قَبْلَ إِحْرَامِ نِسْتِ
 وَالسُّمُوعِ طَوْلَانِهَا لِإِلْحَاقِ
 وَلَا يَنْبَغُ الْأَضْيَاعُ وَالرَّمْلُ
 لَهَا وَسَدُّ وَجْهَهَا لَا يَسْتَحِلُّ
 كِتَابُ الْبَيْعِ

المعد نوعان فروع يفرد
 به امرؤ نحو العيين المعقد
 والنذر والصلاة الاجمعه
 وعمره وكل حج أو قسه
 والصوم والاسلام ثم الثاني
 معتبر في عقده شخصيات
 واحضره في ثلاثة كما عرف
 في جائز ولازم ومختلف
 فحائز الإيداع والوكاله
 وشركة القنان والجماله
 والقرض والقراض والعاريه
 والرهن والايضاء والرسته
 ثم الجواز قبل موت الموصي
 له فقط في ذين بالخصوص
 وبعده يكون للموصى له
 فضل القبول فاعتد بقوله
 كذا الفضا جوارزه تبيتها
 في غير قاض للقتنا تعينا
 واللازم البيع و صلح وسلم
 حواله اجامره وذى اعم
 كذا المساقاة وعقد الخلع
 وهيبة بالقبض لا للفرع
 عارية للرهن بعد الرهن
 وبعده فن ان يعر للذات
 وبالقبول بعد موت الموصي
 والمهر والنكاح بالخصوص
 ان يلزم في جائزه بالعرض

بِكَلْبِهِ مُطَهَّرًا مُسْتَبْرًا
 وَالْبَيْتَ عَنْ يُسْرَاهُ فِي الطَّوَافِ
 وَخَارِجَ الْبَيْتِ وَشَاذَرُ وَانَهُ
 قُلْتُ وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ أَجْمَعَهُ
 أَوْيَدُهُ وَلَوْ يَطُوفُ حُلًّا
 وَذَانِ مَحْمُولَاهُ كَالِطِفْلَيْنِ
 يَكْفِيهِمَا وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ حَصَلُ
 وَبَعْدَهُذَ السَّعْيِ سَبْعًا لَهَا
 مِنْهُ يَمْرُقُ كَذَلِكَ الْإِيَابُ
 تَزَالُ أَوْ تَقْصِيرُهَا كَأَنْ تَمْلُ
 وَقَبْلَ طُوفٍ بَعْدَ رَمِي التَّحِيْدِ
 أَنْ لَا يَجُوزَ الْحَلْقُ مِنْ قَبْلِهَا
 أَيْ أَنَّهُ اسْتَبَاحُهُ الْخَطُورُ
 تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَصْح
 جَازٍ وَإِنْ يُعِيدُ فَعِيدَ آتِيهِ
 بِعِدَّةٍ أَشْهَرِ حَجِّ الْعَامِ
 ثُمَّ يَحْجُ عَامَ هَذِهِ وَلَمْ
 أَفْضَلُ عِنْدَنَا وَهَذَا الثَّانِي
 هُدْيَيْنِ أَوْ بَعِيرَةٍ وَأَذْخَلَا
 إِفْرَادِهِ فَضَّلَ عَلَيْهِمَا وَفِي
 وَهُوَ يَسُومِي الْقِرَانَ وَالْمَتَمِّعَ
 وَلِدُخُولِ مَكَّةَ يَذِي طُوكِ
 وَرَمِي تَشْرِيقِ كَوْلَرْدِ لِقَةِ

مِنْ أَوَّلِ الْأَسْوَدِ حَادَى الْحِجَا
 بَيْنِيهِ مُحَدَّثٌ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ
 فِي دَاخِلِ التَّسْجِدِ كَيْفَ كَانَ
 وَسَيِّدُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ مَعَهُ
 مِنْ غَيْرِ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ رِجْلُ
 أَوْ طَائِفٌ لَهُ بِمَجْدِ مَيْتِ
 الرَّالِ الَّذِي مَا طَافَ لِأَثْنَيْنِ حَلًّا
 لَهُ كَقَصْدِ النَّفْسِ أَوْ كَلْبِيهَا
 بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ الذَّهَابُ
 ثُمَّ ثَلَاثُ شَعْرٍ رَأْسِ الرَّجْلِ
 وَنَازِلُ الْحَلْقِ يَنْبَغِي بِالنَّذْرِ
 جَائِزٌ قُلْتُ هَذَا أَفْهَمًا
 مَفْرَعًا عَلَى يَسُومِي الْمَشْهُورِ
 وَهُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ رُكْنٌ فَلْيَحْجُ
 وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقَادِمِ
 تَمَّتْ الْإِنْسَانِ بِالْإِحْرَامِ
 وَهُوَ عَلَى مِقْدَارِ قَصْرِ مَنْ حَرَّمَ
 بَعْدَ لِيَقَاتِ مِنَ الْقِرَانِ
 صُورَتُهُ إِحْرَامٌ شَخْصٌ بِكَلَا
 قَبْلَ الطَّوَافِ الْحَجِّ لَا الْعَكْسِ وَفِي
 إِنْ أَعْتَمَرَ عَامَ حَجِّ يَفْعَلُ
 وَالسَّنَةَ الْعُسْلَ لِإِحْرَامِ نَوَكِ
 وَاللُّوْقُوفِ فِي عَشِيَّتِي عَرَفَهُ

وعتق عبد مطلقا ان اعتقه بعوض ومثله المسابقة

فيه الجواز فهو عقد مختلف
 كل من بعد القبض والضمان
 وحزبية وهدنة امانت
 امامية كتابة كذا اليه
 للفرع لكن بعد قبض أو جبه
 باب انواع البيع
 ونوعو البيع الى انواع
 ثلاثة بحسب الابتاع
 لنا في وفاسه وما عهده
 تحريمه ولو صحها منعقد
 فناخذ برؤية ووصف
 للعين والمرامحه والمصرف
 والحجران ان بيع باخر
 وما به شرط الخيار قد جرى
 أو أنه من كل عيه يبرى
 او شرط ان يفته من يشتري
 او باعه عين عقد واشترط
 ان يثبت الخيار في عين فقط
 او فرق الصفة بالوصف الاثم
 كجع عقد بين بيع وسلم
 وفاسد كبيع ما اشتراه
 ان باع قبل قبضه اياه
 والبيع مع عجر عن التسلم
 او مكرها بغير حق فاعلم
 وفي الضامين وبيع الحبله
 وفي الملاقيح وفيما ليس له
 والبيع مع شرط سوى ما قدما
 وفي الحصة والربا فليعلمنا
 وبيع عشب الفحل والمنا بذه
 فالنذ بيع من يكون آخذ
 والبرقي السنبل والملاسه
 فالس بيع من يكون لاسه
 والحجران ان بيع باللم مع
 ما في المرابا او شتاخا بجمع
 وفي الثمار مطلقا في بيعها

وَلَوْ بَيَّضَ وَلَجَّرَ نَدَبُوا
 وَعَمَّتِ الْمَرْأَةُ بِالْحَضْبِ الْيَدَا
 لَهُ وَتَعْلِينِ وَرَكَعَتَانِ
 سَيْرًا وَبَيْتَةً وَكُلَّ مَضْعِدٍ
 لَا فِي طَوَافٍ قَادِمٍ وَالرَّجُلُ
 عَلَى كَدَاةٍ وَالْحُرُوجُ مِنْ كَدَاةٍ
 وَيُخْرَجُ مِنْ بَيْتِكَ مَنْ يَدْخُلُ
 لَطَائِفٍ وَحَجْرًا يُقْبَلُ
 فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَوَشْرًا أَوْ كَدًا
 ثُمَّ يَشَارُ وَالذَّعَاءُ وَرَمَلٌ
 أَيْ فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعَى وَلَا
 سَعَى وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ دُونَهُ
 وَإِنْ يُقْرَبُ يَتَعَدَّرَمَلُهُ
 وَرَكَعَتَاهُ مِنْ وَرَاءِ الْمَقَامِ
 حَيْثُ يَشَامَتِي يَشَا وَالْحَجْرًا
 وَلِيُرَى قَامَةً عَلَيْهِ وَدَعَا
 إِذْ بَيْنَهُ وَالْمَيْلِ سِتًّا أَدْرُعُ
 وَيُدْعُ وَالْإِمَامُ فَرْدَةٌ حَطَبٌ
 بِمَكَّةَ يُنْبِئُ بِمَا آمَنَّا
 وَبَاتَ فِيهَا وَلَيْسَ لِعَرَفَةَ
 بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَعَ الثَّانِيَةِ
 وَجَمَعَ تَقْدِيمَ يُصَلِّي وَدَعَا
 بِالْقَوْمِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ مُرَدِّفًا

تَمِيمًا وَقَبْلَهُ التَّطْيِبُ
 وَلَيْسَ أَيْضًا إِرَارًا وَرَدًا
 وَالْفَرَضُ يُعْنَى وَبَيْتَاتٍ
 وَمَهْبِطٌ وَحَادِيَةٌ وَمَسْجِدٌ
 يَرْفَعُ صَوْتًا وَأَلْيَاهَا دَخَلُوا
 وَلِلْقَاءِ الْبَيْتِ دُعَاءٌ وَرَدًا
 مَكَّةَ لَا لِلنَّسِكِ وَالرَّجُلُ
 ثُمَّ عَلَى مَنْ الْبِمَا يَنْقَبُ
 وَعِنْدَ رَحْمَةِ مَنْ الْأَسْوَدُ
 غَيْرَ النَّسَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
 يُقْضَى بِالْإِضْطِبَاعِ حَتَّى كَلَّمَ
 وَبِأَيِّ السَّبْعَةِ طَافَ الْهَيْئَةَ
 أَبَعْدَ لَا لِيَسْتَوِيَ فِيهِمْ لَه
 فَأَلْحِجْ ثُمَّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
 مَسٌّ وَمِنْ بَابِ الصَّفَا فليظها
 مَا شَاءَ وَالرُّؤُوفُ يَمْشِي وَسَعَى
 إِلَى إِحْدَا الْمَيْلَيْنِ وَلَيْسَ تَفْعُ
 مِنْ بَعْدِ ظَهْرِ سَابِعٍ أَوْ مِنْ نَصَبٍ
 مِنْ نَسِكٍ وَسَيْرًا إِلَى مَنَى
 إِذْ طَلَعَتْ وَحُطْبَةٌ مُحْفَفَةٌ
 أَذْنُكَ يَفْرَعُ حَمَاعًا أَوْ فِي
 إِلَى الْغُرُوبِ وَيُقْبَضُ وَجَمْعًا
 وَبَاتَ وَلَيْرَ حَلِّ بَعْرٍ وَيَقِفُ

قبل الصلح دون شرط قطعها وكل شئ نجس وفي الغدر وبيع عبد مسلم لمن كفر مشعره

وسبعه بشرط عتق والولا

لباشع او شرط رهن جملها
او مع خيار الرؤية المعروف
اذ ارأى المبيع والموقوف
وعقد الاعمى باثما واثاريا
ومفرذالما باعما او جاريا
اما المحرم حال الانقضاء
فمنه بيع حاضر لبايد
كذا اتفق الشخص للركبان
والخشب ان يزيد في الاثمان
ولم يكن مقصوده تيسرا
بل قصده تميز من سواه
وان يبيع بعد بيع جارى
من غيره في مدة الخيار
والسوم بعد سوم غيره بان
يزيد بعد ان تقر المنة
وتبيع بربون بترك ما دفع
من مبلغ لباشع ان لم يبيع
وتبعه لعاصرا بخير العتب
ومن يزيد آلة اللهو الخشب
وسيفه لغير جلا د ظلم
وآلة للاصطياد في الحرم
كذا الصراة التي بها يظن
بتركه للحلب كثره اللبن
والمشترى بخير في الفوير
وواجب بالرد صاع تمر
ان رد بعة الحلب والانتلاف
او مع بقاء عند الاختلاف
وتحرم التدليس نحو التصرية

يسرع بالقوم كرمي حجر
للحج سبع رميات بحجر
للعمرة الاولى وللرمي قطع
ونقده اهدى هناك عمرا
ولطواف الزكن بالقود مبر
وبات في ليالات تسري هنا
بكل حجرة مع الترتيب
في الرمي لا التكبير من عند غلب
قبل خروج وقت رمي من رمي
واستدرك المتروك سابقا اذا
وقرودة مد كفى حلق يدم
فاخر الميت والرمي هدر
ورمي حجر وطواف ما حطر
ووقتها من نصف كيل الحجر
وبالطواف للوداع قد امر
بكايض وعاد لان وصلا
والمكث لا يشغل سير ابطلا

مشعره بدعو ومن محسير
ومني بعد طلوعها ابتدر
وتجوا قوت والا بد امتنع
تلية ويعد كل كبرا
ومني يحلق ولفصير
لمكة وبعدها الى مكة
وبين ما زالت الى الغروب
فليم سبعا كل يوم وليت
ليلة لا يترجى ان تعد ما
والانقر الحث اغبي فقدا
وترك كل وثلاث فيه دم
والثان من قبل غروبه نصر
وحلوا باثين من حلق ذكر
لا الوطاء الا بالثلاث تجرى
وبالفرغ حلها في المعتمر
فاصد سير القصر من مكة لا
مقداره له وان تطهر فلا

فصل في محظورات الاحرام

والكذب في اخباره والتوربه
وان يرى عبايه ويكتمه
وكونه حجرا ووجه الامه
سودا شعورها مصلحا
تجعدا وحبه ماء الرخا
باب بيع الاميان
العين عند العقد اما حاضره
مرثية ولا تعد حاضره
بيع الاولى بالشرط يعقد

لبس على الاناث والذكر ان
بلا صق لاجيمة وشبهها
يعد ساترا كطين لا يما
بما يحيط بشروج او طعن
وغيره او عقده كلبد

يعرم بالاحرام ففازان
وامراة ستره بعض وجهها
ورجل ان يستر الرأس بما
او حيط او حمله وستره البدن
او نسجه او نصفه من جلد

وهذه اما بوصف تعرف في ذمة الانسان لولا تو صفت

أَنْ يَمْتَدَا فَلْيَكُنْ أَنْ تَقْدَمَا
 بِمَدَّةٍ لَمْ تَحْمِلْ تَمَكُّبًا
 أَوْ احْتِطَالًا لَيَكُونَ أَكْثَرًا
 لِمَثَلِهِ فَلْيَسْتِ الْبَهِيكَةَ
 كَالْأَرْضِ بَعْدَ الرُّوَيْتِ الْقَدِيمَةِ
 وَوَجِبَ فِي الْوَصْفِ ذِكْرُ نَوْعِيهَا
 مَعَ جَنْبِيهِ وَلَفِيهِ بِبَعْضِهَا
 فَبِاعْتِبَارِ الْفُطَيْبِ لَا سَلَمَ
 مَعَ أَنَّهُ فِي ذِمَّةِ الَّذِي التَّرَمَّ
 فَلَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُ مَالِ الْبَائِعِ
 مِنْ ثَمَنِ مَجْلِسِ التَّبَاعِ
 بَابُ لَزُومِ الْبَيْعِ

إِذَا قِي بِصِغَةِ الْعَقْدِ
 مِنْ عَاقِدَيْنِ بِاشْتَرَا بِالرَّشِيدِ
 وَالِاخْتِيَارِ وَالْبَيْعِ الظَّاهِرِ
 النَّافِعِ الْمَلُوكِ لِلْبِائِعِ
 أَوْ صَحِيحَتِ وَلَا يَتَّهَمُ تَسْرِفَهُ
 مَعَ عِلْمِهِ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَتِهِ
 وَقَدْرُهُ أَيْضًا عَلَى التَّسَلُّمِ
 ثُمَّ انْقَضَى خِيَارُهُ فَلْيَلْزِمِ
 فَلَمْ يَجِبْ لَوْ أَحَدٌ أَنْ يَنْفِرِدَ
 بِفَيْضِهِ الْأَوْجِبِ وَجِبَدِ
 ثُمَّ الْمُبْعُ مَدَّةُ الْخِيَارِ
 يَلِكُ لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ وَالْمَجَارِي
 فَانْ يَخْتَرُ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمَا
 فَالْمَلِكُ مَرْقُوفٌ إِلَى أَنْ يَمْلَأَ
 فَحَيْثُ تَمَّ عَقْدُهُ بِمَا جَرَى
 فَمَلِكُهُ لِلشَّرْتِيِّ مِنَ الشَّرَا
 وَحَيْثُ جَاءَ الْفَيْضُ مِنَ التَّبَاعِ
 فَالْمَلِكُ فِيهِ لَمْ يَنْزِلْ لِلْبَائِعِ
 بَابُ السَّلَامِ
 شَرْطُهُ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرَقَا بِجَائِبِ
 دَيْنًا يَكُونُ جَنْسُهُ أَوْ عَيْنًا
 وَكُونَ مَا أَسْلَمَتْ فِيهِ دَيْنًا

كَيْسِ نَجِيَّةٍ وَلَفَ يَدِهِ
 لَا كَارَ أَرْتَحْتَ خَيْطَ لَزْرَةٍ
 وَلَا أَرْتِدَاءٍ يَقْبِصُ أَوْقَبًا
 وَلَا يَحَاجِقُ وَلَكِنْ يَدِيمِ
 وَهُوَ عَلَى الْحَاقِقِ إِنْ كَرِهَ الْحَاقِقُ
 أَسْفَلَ كَعْبٍ أَوْ أَرَا فَعَمِدُ
 بِمَا كَرِهَ بَحَائِنُ وَزَعْفَرَانِ
 وَالذَّهْنُ ذِي النِّفْسِ الْمَطْرُوحِ
 وَلَيْسَ مَا طَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يَسْرَعَ
 وَنَقَلَ طَيْبٌ بَدَنِ يَتَأَسَّبِقُ
 وَالتَّوْمُ فِي أَرْضٍ وَفَرَشٌ طَيْبًا
 وَبِطَاءٌ دَفْعٌ قَادِرٌ الْقَى الْهُوَى
 وَلَوْزُ اشْحَارٍ وَزَهْرُ الْبَدْوِ
 عَنْ نَضِيهِ كَالرَّيْحِ إِذْ يَجْعَلُ لَهُ
 فِي كَيْسٍ أَوْ قَارُورَةٍ إِزْسُدَتْ
 وَجَهْلٌ طَيْبٌ مَا يَمْسُ لَا الْعَبْقُ
 لِأَذْهَنِ رَأْسٍ أَصْلَعٌ وَمَا بَطْنُ
 وَلَا الْخِضَابُ وَأَبَانَةُ الظُّفْرِ
 وَلَا إِذَا سَيَّبَتْ لَهُ شَعْرٌ قَطَعَ
 قُلْتُ كَمَا مِنْ حَاجِيئِهِ طَالَا
 بِالنِّفْسِ أَوْ مُشْطٍ وَلَمْ تَكْرَهُ لَهُ
 قُلْتُ وَجَوْزٌ وَالْهُ بِيْمَا لَا
 وَالْوَطْءُ وَالْقَدَمَاتُ النَّاقِضَةُ

أَوْ سَاقِهِ بِمَيْزَرٍ وَعَقْدِيهِ
 أَوْ كَانَ فِيهِ تَكَّةٌ فِي جُمَّرَةٍ
 وَلَا بِهَيْمَانٍ وَسَيْفٍ صَحْبَا
 كَمَا حَاقِقٌ دُونَ الْوَقْتِ لِلثَّالِمِ
 لِأَفَاقِدُ نَعْلًا إِذَا الْخَفَّ خَرَفٌ
 لَيْسَ سِرًا وَيَلُ وَتَطْيِبٌ قَصْدُ
 يُقْصَدُ مِنْهُ الرِّيحُ لِلْإِنْسَانِ
 كَالْأَكْلِ مَعَ طَعْمٍ لَهُ أَوْ رِيحٍ
 فِي نِيَّةِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ مَا سَرَعَ
 إِحْرَامُهُ لَا الْإِنْتِقَالَ يَعْرِفُ
 قُلْتُ وَشَمُّ الْوَرْدِ لَا مَا اسْتَحْبَلَا
 عَلَيْهِ لِأَفَاكِهِ وَلَا دَوَا
 وَالْبَانُ وَالذَّهْنُ لَهُ فِي الْمَرْوِيِّ
 لَا عَيْنُهُ بِمَسِيهِ أَوْ حَمَلُهُ
 وَفَارِقَةُ الْمِسْكِ الَّتِي مَا قَدَّتْ
 وَذَهْنُ رَأْسٍ وَحَى وَإِنْ حَلَقَ
 مِنْ رَأْسٍ مَسْتَجِجٍ وَسَائِرُ الْبَدَنِ
 وَالشَّعْرُ لِأَمَّا دَاخِلُ الْبَحْصِ يَضُرُّ
 أَوْ ظَفْرُ فَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ تَبَعٌ
 وَلَا دَمٌ إِنْ شَكَ الْإِنْسَانُ لَا
 وَلَوْ يَخْطِي وَسِدْرٌ غَسَلُهُ
 يُجْعَلُ فِيهِ الطَّيْبُ الْإِنْتِخَالَا
 قُلْتُ الْعِنَاقُ بِأَشْهَاءٍ عَارِضَةً

وورصفه في العقد ووصفا يئلم وكونه وقت الأدا لا يقدم وموضع الأدا اعتبر بتعيينه وعمد

أو المحل ليس صالحاً له
 أصلاً والافاعتبر بحلّه
 وذكر قد ركبه أو زنيه
 أو ذرعه أو عده أو سنيته
 وعق أو حدائفة الحبوب
 أو غيرها كالتمر والزبيب
 لأجوده ولا رذالة ولا
 حلولة أو كونه مؤجلاً
 فإن يمكن في العقد لم يقصد
 يحل على حلولة واجتهد
 وأبطلوه في اشتراط الأجود
 لا باشتراط أردل ولا ذرى
 والشرط في تأجيله علم الأجل
 فإن يقول في محرم بطل

فصل

وكما أسلمت فيه شرطه
 إمكان ضبط لوازمه ضبطه
 فيمنع النبل المربى والدرر
 إلا اللؤلؤ الصغار فلتقتصر
 والعد في جوز ولوز من بطل
 والورس والمجلود والسكرجل
 وغيره كخزى من الأعيان
 كرايح والبيض والرمات
 والرق والخفاف والنعاك
 ممنوعة تعد أو تكاف
 واليا سمين والبنفسج امتنع
 وسائر الاطراف كالأكارع
 ومثلها ايضاً رؤس الماشية
 ودهن ورد ثم دهن الغالية
 كذا تخيض فيه ماء يجهل
 وكل ما من الثياب يجهل
 عليه غير جنسه محظاً
 بإسرة ولم يكن مضبوطاً
 أو كان مصبوغاً بصنع قد طرا
 من غير نسج أو ملوناً بيزي
 باب الربا

وَلَوْ بَرِقَ وَصَبَى مِنْ قَبْلِ حُلِّهِ
 يُفْسِدُ كَالرِّدَّةِ عَنْ إِسْلَامِهِ
 وَالْإِنْقِلَابَ لِلْأَجِيرِ عِنْدَهُ
 وَالْقَوْبَ لِأَبِ الصَّرْفِ عَنْ مُسْتَأْجِرِ
 ضَيْقًا كَتَكْفِيرِ الَّذِي أَسَاءَ
 وَبِالْقِضَاءِ يَحْصُلُ مَا لَهُ الْأَدَاءُ
 وَعَدُّهُ يُوجِبُ أَحَدَى الْبَدَنِ
 أَوْ كَانَ قَدْ قَارَنَ تَمَّ الْبَقْرَةُ
 بِقِيمَةِ الْأَوْلَادِ فَالْيَسَاءُ مَا
 قَرَأَهُ بَقِيَ لِحُجَّتِهِ تَبَعُ
 قَدُومِهِ تَمَّ سَعْيُهُ تَمَّ حَاقِقُ
 فَرَمِي يَوْمَ نَحْرِهِ وَطُوفِيَتَهُ
 الْحَرَمِ وَمَنْ يَحِلُّ الْحَرَمَ
 يُؤْكَلُ ذِي تَوْحُشٍ جَنَسِي
 أَوْ ذُو تَوْحُشٍ لَهُ تَمَثُّلُ
 وَفَرَعُ شَاةٍ مَثَلًا مِنْ طَعْمِ
 لِأَنْسٍ أَوْ تَوْحُشٍ فِيهِ طَرَا
 وَلَا يَبِيحُ مِلْكُهُ عَنْ قَصْدِ
 عَنْ مِلْكِهِ فَالزَّمِ الْإِرْسَالَ
 وَالذَّفْعَ عَنْ نَفْسٍ وَمِثْلِ ذَلِكَ
 وَلَوْ يَجْهَلُ مِنْهُ أَوْ نِسْيَانِ
 كَالسَّهْمِ جَازٍ فِي الرُّورِ الْحَرَمِ
 وَيَا نَحْلًا لِرَبْطِهِ لَا مَتَقْنَا

وَعَدُّو طَاءً لَا إِنْ حَظُرَ جُهْلُ
 شَيْءٍ مِنَ الْحَرَامِ بِالْإِحْرَامِ
 وَيُوجِبُ الْإِتْمَامُ دُونَ الرِّدَّةِ
 كَالْحَكْمِ فِي حَلِّهِ يَحْصُرُ
 وَالْأَجِيرِ الْأَجْرُ وَالْقَضَاءُ
 وَتَرْكُ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ بِإِعْتِدَا
 وَمِنْ صَبِي صَحَّ أَوْ مِنْ قَبْلِ
 وَلَوْ مَعَ الْإِفْسَادِ أَيْضًا لِلْمَرَّةِ
 تَمَّ الشِّيْءُ السَّبْعُ فَالطَّعْمُ مَا
 بَعْدَهُ الْأَمْدَادُ وَالْعَمْرَةُ مَعَ
 قُوْتًا وَإِفْسَادًا كَانَ طَافِرًا حَقِ
 تَمَّ وَطَى وَصَحَّةٌ كَوْ قَفْتَهُ
 وَالسَّعْيُ تَمَّ وَطَيْهِ وَحَرَمًا
 تَرْضَى مِنْهُ إِلَى بَرِّي
 أَوْ الَّذِي فِي أَصْلِهِ مَا كَوَّلُ
 فَرَعُ حِمَارِ الْوَحْشِ مِنْ أَهْلِي
 مِلْكِ أَمْرِي وَغَيْرِهِ لَا أَشْرَأُ
 وَجُرْزِهِ وَيَبِيضُهُ عَنْ عَمْدِ
 وَيَرِثُ الْحَرَمُ ذَا وَرَأَا
 لِأَجْرَادِ عَمَّتِ الْمَسَائِلُ كَمَا
 وَصَمُّوا بِالْقَتْلِ وَالْإِزْمَانِ
 أَوْ لِلطَّوِيِّ وَرَمِيهِ فِي الْجِلِّ مَا
 وَبَعَثَ كَلْبٌ دَرَبَهُ تَعَيَّنَا

وإنما يجري بنقد أو بما يقصد منه طعمنا كعذب ما فإن يبيح بمثله مفاوصه

كذا ساواة يقينا لا بظن
 وفي اختلاف الجنس من بشرط
 له الحول مع تقابض فمقط
 والحيوان ان يبيع بأخذ
 بقاشز ولو مؤجلا جررك
 وعند جمع العقيد حسا اختلف
 من طرفيه جنبه او من طرف
 او نوعة او صنفة لم ينفذ
 ولم يزل محرما اذ اوجد
 كصاع تمر معة درهم ورق
 بدين او بر درهمين فاستفق
 وصاع تمر مثله من الردي
 بمثله او جيد او بر ردي
 باب المراجعة

من اشترى بضاعة واخيرا
 بالثمن الذي به قد اشترى
 وباعها مر اجا كدرهم
 ربح لكل عشرة لم يحرم
 فان يقل غلظت ثم يدعى
 زيادة فتوله لم يسمع
 ولم يجب الى سماع بيته
 اقامه الابوجه بيته
 محتمل لصديق ما يفوك
 وقوله بنفسه مقبول
 والمشتري مكذبا تخصيه
 محلف على اتفاء عليه
 ومثله في ذلك الما ططة
 كانه في كل الف سا قطة
 باب الخيارات

ويشترع الخيار في مواضع
 من البئوع مجلس التبايع
 والشرط ايضا وهو لم يزد على
 ثلاثة فيح نادا بطلا
 وفي تلقى الشخص للركبان
 بكذا في السعر والاثمان

وان بدى الصيد من بعد العدم
 يدر او لوفي الملك في ذى والتلف
 اوصال كالفرخ لما قد اخذا
 بمثله من تعميم يحكم به
 حتى اللذان لا يضطررا اتلفا
 في المثل عدلان وعدلان فقد
 والجزء للجزء كما عن ذى الصغر
 لا العكس والمعيب للمعيب
 ويضمن النقص من الام التي
 او يضمن المذكور بالطعام
 بمكة وقيمة الذي اتفق
 وقابل الحامل بالمثل وما
 او انه لكل مديصا ما
 كالصنع كبش والتعام بدنه
 وبقر الوحش او الحمار
 وكاليرابيع هنا الجفرات
 ما فوقه او تحت من طيور
 لو محرمان قارنان مثلا
 يتعد الجز او لوفي الحرير
 ومن سوى الحرير للمحرر حل
 وان اعان الحبل اودل على
 وقطع نبت وهو رطب حرير
 لا مؤذيا واذ خراف الشجرة

وحفر محرر وحل في الحرير
 في اليد لا للطيب او مما احتطف
 في حرير في الحبل والعكس كذا
 عدلان اي كل فقيه منتبه
 او خطأ قلت وحيث اختلفا
 قيل يتخير وقيل بالاشد
 والمرض المثل والاشق للذكر
 لا باختلاف الجنس في التغيب
 جنا عليهم افاقت بميت
 بقيمة المثل من الأتعار
 مثلية فيه بحيث اتلفا
 يدبح حاملا ولكن قوما
 يوما وفي الكسر عى الاثما
 والارنب العناق قاربت سنه
 للوحش الامثال لها الا بقار
 والظبي عز والحمام شاة
 قوم كطير الماء والعصفور
 من النعام المنعنين ابطلا
 وميته مذبوحة فليحرم
 ما لم يصد له او المحرم ذلك
 صيد عصي ولا جزان اكلا
 وقلعه لا لاحتياج حرير
 ان صغرت شاة والا بقرة

وفي ظهور العيب عند ما يرى وصفة قد فرقت بعد الشرا او ابتداء عند جعل المشتري

قلت

قُلْتَ لَا أَحْجَارٍ وَتُرْبٍ الْحَرَمِ
وَأَنَّ الصَّلَاحَ قَالَ لِلْإِمَامِ
وَصَرَفَهَا وَوَلَوْلَا اسْتِبْدَالُ
وَحَرَمُ الْهَادِي وَوَجَّحَ الطَّائِفِ
وَقَدْ تَدَاخَلَ الْجَزَائِرُ إِتْحَادُ
إِلَّا إِذَا كَفَرْتَيْنِ الْفِعْلِ
مَنْعُ الَّذِي أَحْرَمَ لَا مَا ذُوْنِهِ
وَيَسْتَحْتَلُّ وَالَّذِي أَحْصَرَ عَنْ
يَسْتَجِاجُ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالِهِ
بِنَيْتِهِ وَحَلْفِهِ وَالْحُرْمُ
كَمَا عَرَاهُ مِنْ دَمِ الْحَرَامِ
لَا بِالصِّيَامِ بَدَلًا عَنْهُ فَلَا
بَلْ لَا زِمٌ لِقَائِهِ الطَّعَامِ
وَلَيْسَ يَقْبَضِي مُخَصَّرٌ وَإِنْ عَبَّرَ
يَرْجُوزُ وَالْهَفَاتُ وَإِذَا
وَمَنْ يَفْتَهُ الْحَجَّ فَالْحَجَلِ
وَلَيْفِضُ جَبَائِدِهِمْ وَقَلْبُهُمْ
حُجَّجِهِ لَا قَبْلَ هَذَا وَاسْتَقَرَّ
وَفِي قِرَائِهِ وَلَوْ قَدْ أَفْسَدَا
عَنْ حَرَمٍ قَصْرًا وَفِي الْفَوَاتِ
إِلَّا عَلَى مَنْ قَبْلَ سَبْكِ رَجْعًا
شَاءَ مُضْجِعٌ وَعَلَى الْأَحْيَرِ
يَحِطُّنَا تَفَاتُومًا مَعَ الدَّمِ

يَكْرَهُ نَقْلَ لَا لِمَا زَمَرُ
نَزَعَ سُورَ الْبَيْتِ كُلِّ عَامٍ
فِي بَعْضِ مَا يَصْرِفُ بَيْتَ الْمَالِ
كَمَا فِي الْحُرْمَةِ وَالْجَزَائِرِ
الْمَوْعُ وَالْوَقْتُ فِي الْإِسْتِمَاعِ قَدْ
وَجَائِزٌ لَيْسَ يَدِي وَبَعْلِ
فِيهِ وَلِلْأَصْلَابِ مِنْ مَسْئُونِهِ
وَقَوْفِهِ وَكَعْبَةِ اللَّهِ بَيَاتُ
لِلْمُحْصِرِينَ أَوْ عَطَاءِ مَا
كَدَابِجِ الشَّاةِ حَيْثُ حَصُرَ
وَكَأَلْهَا أَيَّامًا بِالطَّعَامِ
يَقِفُ عَلَى صِيَامِهِ التَّحْلِيلِ
صَوْمٌ مَتَى شَاءَ وَحَيْثُ رَامَا
أَطْوَلَ مِنْ مَعْمُودٍ دَرِيًّا وَصَبْرُ
يَمْرُضُ إِنْ يَشْرُطُهُ إِذْ ذَاكَ قَدْ
بِكُلِّ مَا لَمْ يَمْرُقِ مِنْ عَمَلِ
مَنْ حَجَّ ذَا تَمَسَّحٍ أَوْ يَحْجِرُ
وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ لِإِنْ أَعْتَمَدَ
لَا حَاضِرُ الْمَسْجِدِ مَنْ لَا بَعْدَا
وَتَرْكُ الْأَحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ
وَالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ مِنْ وَدَعَا
تِلْكَ إِذَا خَالَفَ فِي الْمَأْمُورِ
كَالْحُكْمِ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَحْجِرْ

وَجَهْلُ إِجَارِ الْمَسْجِدِ الْمَوْجِرِ
وَجَهْلُهُ بَعْضُهُ مَعَ كَوْنِهِ
مُقْتَدِرًا عَلَى انْتِزَاعِ عَيْنِهِ
وَعِنْدَ عَجْزٍ بَعْدَ قَدْرَةٍ وَرَجْدِ
لِعَالِمٍ وَفَقْدِ وَصِفٍ قَدْ قُضِيَ
وَفِي بَيْتِ مَرَايِحٍ قَدْ أُخِيرَا
بَيْنَ فِيمَا بَعْدَ أَكْثَرَا
وَيَحْجِرُ عَنْ ثَمَنِ فِي ذِمَّتِهِ
أَوْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ
وَابْتِمَاعِ مَشْرُومٍ أَنْ يَفِي
بِالشَّرْطِ إِلَّا الْعَقْدُ فَلْيُكَلِّفِ
كَمَا تَرَى الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ
صَلَاتِهَا بِشَرْطِ طَعْمٍ وَحَيْثَا
وَبِاخْتِلَافِ الثَّمْرِ الْمَنْ جُودِ
عِنْدَ الشَّرَا بَيْنَ حَدِيدِ
إِنْ لَمْ يَهْتَبْهُ بَانِعٌ لَهُ وَفِي
تَخَالَفِ آدَى إِلَى التَّخَالُفِ
وَفِي حُدُوثِ الْعَيْبِ بَعْدَ التَّمَرُّ
بِتَرْكِهِ مِنْ قَدْبَاعَةِ سَمِيِّ الشَّرِّ
بَابُ السَّوْعِ الْبَاطِلَةِ
الزَّوْجَاتُ كَثِيرَةٌ وَتَقْتَصِرُ
فِي عَدَدِهَا عَلَى الَّذِي مِنْهَا ذَكَرَ
فَهُوَ سَمِيُّ الشَّيْءِ قَبْلَ قَبْضِهِ
وَصَحَّ فِي الْمِيرَاثِ وَالْوَصْيِ بِهِ
وَمِنْ رِقِّ سُلْطَانِ لَذَاكَ الْمُسْلِمِ
فِيهِ وَمِنْهُ الْوَقْفُ مَعَ مَا يَضُمُّ
وَكَأَنَّ مَوْجِبَ قَدِ اسْتَرْحَقَهُ
وَالْمَكْتَرَمِ وَالصَّيْدَانِ بَيْنَهُ
وغيرَ هَؤُلَاءِ مَا لَمْ يَتَقَدَّرْ
عَلَيْهِ حَالًا كَالْحَاكِمِ الطَّائِرِ
وَصَحَّ فِيهَا جَمَاعَةٌ وَفِي سَلَمِ
وَعَلَى كَثِيرَةٍ يَحْيَى لَمْ
تَكَلِّ إِذَا الْأَدَاةُ طَالَ الزَّمَنُ
وَيَسَعُ مَفْصُومٍ وَأَبْقِ بَيْنَ
عَلَى انْتِزَاعِ وَارْتِجَاعِ قَدْرًا

وبع عين في محل آخر
 ومنه ايضا حبل العجالة
 في بيعه او ما به قد اخله
 وبعث العجالة والمناذرة
 فليست من البيوع النافذة
 وتحر ثوب عابه ملامته
 يعلم لمن يكون لامسه
 كذا الضامين وعقب الفيل
 وكل شيء يمس كالزبل
 مع الملاقيح كذا بيع العترة
 كالصوف قبل جزة او ما استر
 وبيع غير الملك الا في السلم
 وفي الزبا وفي اجارة الذئب
 والبيع في حرز في ام الرائد
 والحشرات مع مكاتب فسد
 وبيع ما من الحرم يؤكل
 بالخير ان مطلقا فيسطل
 وبيع شاة ضرعها به لعن
 بمثلها او عين ذلك اللبن
 والبر في سبيل محاقلة
 معتبر من البيوع الباطلة
 وبيع بربله بمشله
 وبيع بسالم من كاه
 ورطب بالتمر بيع او رطب
 بمثله كذا الربيع والغنم
 كذا اطرى اللحم بالطرى
 من جنسه كذا المشوي
 ويايس بيايس من جنسه
 تفاضلا فيا طل في نفسه
 واللحم والمخول والالبان
 والخبز والاسماك والادهان
 كذا الدقيق كلها اجناس
 فانه اخل به يقاس
 وبيع عبد مسلمين كفر

لمن له اكثر من البيقات
 وحسبت مسافة اى ويحط
 ثم ليصم ثلاثة الايام
 وسبعة يصومها في داره
 وفي الحرم وهو لا صيد ولا
 ثلاثة من اصع طعاما
 ثلاثة هدام التغيير
 مخصوصه يذبحه ارض الحرم
 افضلها لذبح ما قد بينا
 وعشر عيد التجر معلومات

ولا تحط بحرام ياتي
 نسبة ما تناوتا به فقط
 ما بين يوم النحر والاحرام
 وفرق القضاء على مقداره
 مفسد لسك شاة او فليبدلا
 لسته تمسكوا او صامسا
 بين الثلاث ودم التقدير
 قلت وبالنسبة صرف اللحم تم
 في العرة المروية والحق موى
 وما لتشريق فعدو ذات

باب البيع

وانما يتعقد البيع اذا
 كبرت ملكك شريكك اشتر
 ويقبول وكذا ان باعنا
 والعكس لان وارث الخاطب
 كما لكلام الاجنبى قيلت
 يعنى وهكذا نعم ان جاوبا
 وكما به جعلته لك
 مع كذا كالا مير بالسلم
 ويهدى من يشترى له الشاة
 بعينه من بعد كالموصى بها
 دون الذى استاجر المسترجع
 ووارث وذى ارتهان وامر

لم يك ضميما بايجاب وذا
 ولو بان شئت على المشهر
 من نفسه لطيفه متاعا
 موافق معنى وقضه ابي
 وكملت اشترت ابتعت
 شعصا بيعت واشترت خاطبا
 وخذه او ادخلته في ملكك
 منه ولفظ هبة لا سلم
 ومصحف ومسلم لا يحكم
 له على خلف ومستو هها
 بالغيب او اقاله والمودع
 بان يزيل الملك عنه من كفر

وَلَوْ كَاتَبَهُ وَفِيهِ دُسْرًا
 وَلَا مِتَاعَ بَيْعٍ وَالْقَائِضُ قَبْضٌ
 فِي نَافِعٍ شَرْعًا وَلَوْ قَدْ أَوْجِرَا
 وَلِلنِّسَاءِ فَوْقَ سَقْفٍ وَغَيْرِهِ
 لَا كَاهُوِي فَرْدًا وَجَسِينَ بَرٍّ
 وَمَسْكِنٍ يَلَا مَيْرَ طَاهِرٍ
 مَقْدُورٌ تَسْلِيمٌ كَوْتٌ وَاجِحٌ
 فَلَا يَبْصَحُ بَيْعٌ بَعْضُ عَيْنَا
 وَجَانِ الْأَرْضِ يَحِلُّ عَمَقُهُ
 وَالْعَصَبُ وَالْإِيقُ لِأَنَّ قَدْرًا
 لِلْهَلِّ وَالْعِزُّ بِلَيْهِ مَنْ عَقَدَ
 بَيْعَ الْقَضُولِي كَذَا شَرَاهُ
 قَدْ عَلِمَا مَعَ عَيْنِهِ مَمْرَةٌ
 مَجْهُولَةٌ الصِّعَامَانِ الْأَصَاعَا
 صَبْرَتُهُ يَحْتَرُّ وَيَبْطُلُ
 وَجَاهِلًا خَيْرٌ وَكُلُّ صَاعٍ
 وَبَعَثَا بَعْشَرَةَ كُلِّ أَحَدٍ
 لِأَنَّ بَيْعَ عَيْدِ جَمْعٍ بَشْرٌ
 عَلَى الْمَيْعِ وَسِوَاهُ نَظِيرَا
 أَوْ بَعْضُهُ إِنْ دَلَّ أَوْ صَوَانٌ أَوْ
 بَانَ بِمَا لَا يَغْلِبُ التَّغْيِيرُ
 وَفِي طَعَامَيْنِ وَجَوْهَرِي ثَمَنٌ
 مَجْلِسُهُ قَبْلُ تَخَايَرًا وَلَهُ

وَأَمْ فَرَعَ بِالْفِرَاقِ أَمْرًا
 لَهُ إِنْ اشْتَرَاهُ فَالْمُدَى عَرْضٌ
 كَالْحَقِّ فِي الْمَرْأَةِ لَمَّا جَرَى
 بِالرَّهْمِ لِلْفَرْقَةِ فِي كُلِّ الْقِيمِ
 وَسَبْعٌ لَيْسَ بِصَيْدٍ كَالْمَيْرِ
 أَوْ طَهْرَةٌ بِالْقَسِيلِ لَا التَّكَاثُرِ
 فِي الصِّيقِ لِأَحَامٍ بَرَّحَ خَارِجٌ
 مِنْ نَاقِصٍ بِفَضْلِهِ مِثْلُ الْإِنَا
 كَمَعِيرٍ أَوْلَادُهُ أَوْ عَمَقُهُ
 فِي قَبْضِ ذَيْنِ الْمَشْتَرَى وَخَيْرًا
 وَلَوْ يَطْنُ فَقَدْ هَاحَى يَرْدُ
 يُعَيِّنُ مَا يَمْلِكُهُ سِوَاهُ
 كَبَيْعِ صَاعٍ صَدْرَةٌ لِاصْبِرَةٌ
 وَالْقَدْرُ ذِمَّةٌ كَالْوَبَا عَا
 يَدِكُورٍ مِنْ تَحْتِهَا لَا يَجْهَلُ
 بِهِ وَمَعَ مَنْ هُوَ ذُو مِتَاعٍ
 يَدْرُ هَمَّ إِنْ تَوَافَقَ الْعَدَدُ
 أَوْ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْفِ تَقْسِيمِ
 لِأَقْبَلِهِ فِي غَالِبِ تَفْوِيرَا
 جَارَ نَفْسَهُ أَوْ اشْتَرَى فَلَوْ
 فِي مِثْلِهِ يَقُولُهُ يُخَيَّرُ
 مَعَ الْحَوْلِ وَتَقَابُضُ لَدُنْ
 بِحَسْبِهِ بِالْعِلْمِ بِالْمِمَّا شَلَهُ

وَمِلْكُهُ لَهُ يُبْصَحُ فِي صَوْنٍ
 بِالْإِهْرِي وَأَسْتَرَجَاعُهُ مِنْ مَعِيرٍ
 وَرَدُّهُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ مَا اشْتَرَى
 وَعُودُهُ فَمَا لَعَرَهُ وَهَبٌ
 وَبِلَيْتَاعِ فَرَعٍ أَوْ أُصْلُ كَاتِبٌ
 وَبِالْمَتَا سِ عَمَقُهُ مِنْ مُسْلِمٍ
 يَمْلِكُ وَذَلِكَ صَمْنَا سُمِّيَ
 فَصَلَتْ

وَالْبَيْعُ مَعَ شَرْطٍ يَخَالِفُ بَطْلُ
 لِأَشْرَاطِ رَهْنٍ أَوْ قَبْلِ أَوْ جَلٍ
 أَوْ عَقْدٍ أَوْ اشْتِهَادٍ أَوْ تَحْيِيرٍ
 أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَيْبٍ بَرِّي
 وَبَعْدَ ذَلِكَ بِالرَّاهَةِ أَحْكَمُ
 مِنْ عَيْبِ حَيٍّ بِالْمَنْ لَمْ يَلْمِ
 وَشَرْطٌ وَصَفٌ فِي الْمَيْعِ يَطْلُبُ
 كَشَرْطِ كَوْنِ الصِّدْقِ مِنْ يَكْتُبُ
 وَالْقَطْعُ لِلْمُتَارِكِ إِنْ يَكُنْ فَقَدْ
 صَالَحَهَا أَوْ إِنْ تَبَيَّنَ أَنْ رَجِدَ
 أَوْ لَا يَسْلُمُ الْمَيْعَ بَعْدَ أَنْ
 يَبْيعَ الْأَيْمَةَ فَصَمْنُهُ الثَّمَنُ
 وَنَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ لِلْبَائِعِ
 وَرَدُّهُ بِكُلِّ عَيْبٍ وَاقْبِصُ
 وَلَا يَبْصَحُ بَيْعُ مَاءٍ قَدْ جَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ مَبْدَةً مَقْتَرَا
 وَلَا التَّرَايَا وَهُوَ تَمْرٌ رَطْبٌ
 فِي الْغُلِّ غَرَضًا أَوْ تَرَبُّبِ بَيْعِ
 فِي خَمْسَةِ مِنْ أَوْسُقٍ فَكَثْرًا
 وَصَحَّ فَمَا دُونَهَا إِنْ قَدَّرَا
 بِالْمَرْصِ مَعَ صَلَاحِهِ عَلَى التَّحْيِيرِ
 وَكَيْلِ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ قَدْ حَصَرَ
 فَشَرَحَ

كُلُّ الثَّمَارِ أَحْكَمُ بَيْنَ بَيْعِيهَا
 قَبْلَ الصَّلَاحِ دُونَ شَرْطِ قَطْعِهَا
 وَطَلْعِ نَجْلِ إِنْ يَبْيعُ مَوْشَرَا

لبائع وقيل للذي اشتري
باب الصلح

وشرطه ان يسبق التماسه
وان يقرب قبله المخاصم
او اجنبى ناب في الخصام
وتعزيره غالب الاحكام
فالصلح عن عين ببعضها هبة
وهو بغير العين بيع او حبة
واذا تخبر عنها جاز بالمنفعة
او جاز بايمانها من منفعة
يغيرها فانه اجارة
وقد يكون خلعا او اعارة
او نفعا او جعالة او عن دم
او سلما او افتداء مسلم
وصلحه عن دينه المحقق
ببعضه براءة مما يقع

باب الخواله

يعتبر الخويل والمخال
عليه لا يرثناه والمخال
وصيغة ميرثها اخلتكم
على فلان بالذي عندي كذا
وحيث قال اخلت على فلان
بعشره ولم يزد فكاتب
واعتقوا ايضا بالدينين
قد صلحا للبيع معلومين
تساويا في الجنس والمقتدر بل
في الوصف ايضا والحول والاجل

باب الوصية

اركانها الموصى ومن اوصى له
وما به اوصى ولفظ قاله
وملكها بموت موصي يوقف
وبالقبول او ببرد يعرف
فبالقبول بان للذي قبل
وحيث ردت فلو ارث جعل

بالكيل في مكيل عهد المصطفى
عادة ارض العقد اذا لانقلا
جرما على التزله زياده
جزاف صبرة ياخرى باطله
والتقد بالتقد بوزن كهو
او صبرة بالكيل من كبرى وان
بعد تقابض في الاثني اذن
ومحض ومحض والزبيب والتر
وعنب ورطب وقصب
وسائر الثمار والحم اذا
والحوز واللوز كذا بوزنه
لا كل حال غير ما قلنا فرض
كسليم اما العرايا في الرطب
في ياس فرخصة لا الزايد
وما يخالف لسوا في اسمه
وسكر او القطر والطبرزد
وريت زيتون مع الفخار
وعند جمع العقد جنس توي
في طرفي لا فيهما واحتلقتا
في احد النوعين بالآخر لا
معدنه فيها ولا دارها
او باعه بالحيوان اللحم او
لم تك ام واب والفرع

والوزن في موزونه وتفتي
قلت كمنقول التساوي الا
فبيعه بالوزن دون العادة
لا الكيل بالكيل ولا مكاييله
في الصورتين حيث بانساوي
تفرقا ولم يكل ولا وزن
حال كماله كسمن ولبن
مع التوى وماء زمان عصير
محض ومخل عنب ورطب
جفت يدون العظم والحد كذا
واللب من هذا وذا او دهنه
وما ينار لا تميز عرض
دون نصاب الزكوات كالعنب
في صفقة لمعديم وواجد
او اصيله فغير جيس سته
وحد ودر الضان والمقر كذا
جنسان كالطحخ والهندي
في طرفيه ولو الضمن حوى
جنس او النوع اذا انحطت
ان باع دارا بنضار فاجحلا
ببرها ماء يد اير مثلها
بفرقة الامر وام الامر لو
من قبل تميز بنحو سبيع

كَيْفِيَّةً وَالْقِسْمَ لَا الْوَصِيَّةَ
 صَحَّتْ وَسَيَعَا وَيُوَزَعُ الثَّمَنُ
 قُلْتُ وَقَوْلِي قِيمَةَ الرَّهْنِ هُنَا
 أَوْ مَعَهُ شَرْطٌ هُوَ مَقْصُودٌ وَلَا
 لَا شَرْطَ إِشْهَادٍ وَحُكْمِ الرَّهْنِ
 وَأَجَلٍ وَرَهْنٍ غَيْرِ الْمُشْتَرَكِ
 لِأَنَّ تَعْيِينَ بَعْدَ قَبْضِ أَوْ حَصْرِ
 يَبْدَأُ مِنَ الْعَقْدِ وَالْإِتِهَامُ أَيْ
 وَلِإِقْتِصَارِ عَلَى الَّذِي يُشْرَطُ لَهُ
 لِيُنْزِلَ لَهُ الْعَقْدُ وَيَسْتَتُونَ أَنَّ
 لَا يَعْلَمُ الْبَائِعُ فِي ذِي رُوحٍ
 وَالْوَفْقَ وَالْتَدْبِيرَ وَالْكَاسَةَ
 وَبِحَبْرِ الْقَاضِي وَبِئْسَ حُجْرًا
 وَالْكَسْبُ وَالسُّخْرَامَةُ وَفِيهِمْ
 كَالْعَيْقِ تَكْفِيرًا أَوْ صِفًا يُطْلَبُ
 لَا بَيْعَ حَامِلٍ بِحَبْرِ أَوْ لَهَا
 أَوْ مَا يَصْرِفُهَا وَحَيْثَا فَسَدَ
 وَالْوَطْءُ مِنْهُ شَبَهَةٌ وَيَحْتَمَلُ
 وَأَنْ يُزَادَ مَثْمُنٌ وَفِي الثَّمَنِ
 وَحَكْرُ قَوْلِ اشْتَرَاهُ فِي الْفَلَا
 وَيَبْعُ حَاضِرٍ مَتَاعٍ بَادِي
 وَمُشْتَرَى مَالٍ غَرِيبٍ مَا دَرَا
 وَرَفَعَهُ فِي ثَمَنِ الْخَدْعَةِ

وَالْعَيْقُ وَالْوَاحِدُ فِي الرَّهْنِيَّةِ
 بِقِيمَةِ الْكُلِّ وَقِيمَةَ الرَّهْنِ
 أَوَّلِي مِنَ الْأَمْرُكَدَا عَنْ شَيْخِنَا
 يُرْجِيهِ وَإِنْ أُرِيدَ بَطْلًا
 كَذَا وَمَعْلُومٌ كَيْفِيَّةً بِالثَّمَنِ
 وَيُعْذَرُ وَعَيْبٌ خَيْرًا
 هَلَاكٌ وَتَتْبِيرٌ ثَلَاثٌ وَأَقْلُ
 لِعَاقِدٍ وَأَذِنٌ وَأَجْنَبِي
 حَسْبُ وَمَوْتُ الْأَجْنَبِيِّ نَقْلُهُ
 يُشْرَطُ أَنْ يَبْرَأَ فَعَنْ عَيْبٍ يَطْنُ
 وَالْعَيْقُ لَا عَدَا عَلَى الصَّحِيحِ
 وَالَّذِي بَاعَ بِهِ الْمَطَالِبَةَ
 أَيْلًا ذَهَابًا لَكِنْ لَهُ أَنْ يَطْفَأَ
 بِقَيْلِهِ وَسَبْعِيهِ لَا نَسْبَةَ
 كَوْنُهَا حَامِلًا أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ
 مِنْ دُونَ حَمَلٍ أَوْهَا وَحَمَلُهَا
 مَعَ قَبْضِ مُشْتَرِكًا لِقَبْضِ فَرْدٍ
 مَا لَمْ يَحِبَّ شَرْطَ خِيَارٍ وَأَجَلٍ
 وَيَحْرَمُ التَّسْعِيرُ فِي كُلِّ زَمَانٍ
 لِيَبْعَهُ الصَّعْفُ إِذَا لَيْسَ غَضًّا
 حَاجَتُهُ تَعْمُ بِأَزْدِيَاكٍ
 مَا يَسْعُرُ لَكِنْ لِعَيْنِ خَيْرًا
 مِنْ غَيْرِ تَجْمِيرٍ وَسَوْمٍ السَّلْمَةُ

وشرطها أن لا تكون معصية
 ولا محالا كوصية الوصي
 ولا محل اوبه ان ذلنا
 لسته من أشهر فصاعدا
 مع افتراش ابيه ولا الآ
 نكح فراشا فلصح لا لا
 محلا لفق اربع سنين
 اتت به فلتتغ يقينا
 ثم اعتبار المدة الفضية
 الحظي مطلقا من الوصي
 وصحت بغير محل حادث
 وفوق ثلث باختيار الوارث
 كذا الكعربي والمرشد
 وقابل ووارث كالحج
 ونفذت إذا جازت الباقي
 ومن مدين حالة استغراق
 ديونه لانه ان أسقطا
 بغير اذنيه أو عطا
 وكلها أو صم به ولا انقتر
 أصلا إلى جارة فليعتبر
 من ثلث ماله سوى أم الولد
 فعتقها من ذلن ماله بعد
 كذا عبد لم يكن مؤلا
 يملك مالا مطلقا سواء
 وعقه معلق على ميفه
 معلومة إذا انت تلك الصفة
 في المرض الذي به الرهوق
 ومات قبل المعلق العتيق
 باب الساقاة
 هي أكثره عامل لبيبا
 للمكترى اشجاره مرتبا
 مئيا بالرهوق في ذاك المحل
 مع علم كل قدر مدة العمل
 وكونها في مئها يبدو الثمر

وحصة معلومة مما ظهر
 وفي سوي نخل وكثير لم يتبع
 لكن مع الزرعين همت بالبيع
 وبالزكاة والمرأى خصصا
 وان يساقا فيهما ويخمس
 والنخل والتأبير زاد عن عيب
 والهدم بالاخبار أيضا قد وجب
 باب المزارعة والمخاضة

اولاها ايجار أرض شترع
 لعامل بالبعث مما يطبخ
 وميزرهما من مالك قد أجزه
 وتكونه من عامل ثمة سيرة
 وانطلت ومنها المزارعة
 لكن تصح في البياض تابعه
 ان كان في افراده بالاعتق
 وذلك المراض بين نخل أو عنب

فحتم ساقا ثم فيه مزارعا
 بغير فصل مطلقا صحا مما
 ان كان للثومين عامل فقط
 مع علم سبل قدر جزه مشروط
 باب الاجارة

وقدمت بعمل أو مودة
 والشرط علم أجره والمدة
 وكذا لم يشترط بعقد
 كذا الشرع بعد ذلك العقد
 في الفوري في استئجار تلك المنفعة
 وذلك في استئجار عين أو قعة
 واستثنى اشيا كاجارة العقب
 كناية لواجب لتر تكس
 نصف الطريق او لكل منهما
 لتر كما تماقبا وتيسر
 ومكترى عامما عليه يلي
 ان اكثرى قبل انقضاء الاول
 ومكترى عميلا للاستعمال

بعد قرار من المبيع
 وصح بالنسيط اذا عقد جمع
 او الحلال والحرام يجمع
 او كان في البعض انفساخ وتلف
 كنسبة الثلث من الثاباة
 مشتريا فبعضه ما قيمته
 في نصف ما باع بنصف الثمن
 وما يساوي بائنين بما يثبه
 وفيها في الثلث ان كل العود
 والعقد عده بان عده من
 ثميلا يبيع هذي الدار

والبيع والشرا على الجميع
 عقد من طلق الحكم فيهما وقع
 نحو كتابة وبيع يذفع
 قابل افراد يعقد كالتسقف
 في مرضيه وخبر واللتجربة
 ثلاثة يواحد نثنته
 ان كان لا مالا سواه يقضي
 صحته في الثلثين بجزئه
 اتلف والبعث بنسبة يقض
 قد عقد العقد وتفصيل الثمن
 بدرهم وتلك بالدينار

فصل في الخيارات

خيرها في المحض من تعاوض
 لنفسه يبقى لطفل لاله
 وسبع عبدي نفسه والسفعة
 كالتخلع والنيكاح والأعراض
 وبالخيار فيها تنهاها
 لا الموت والجون والذي شرط
 او شرط القرض بغير كفي
 والمالك بالتريع والإردي ياد
 وبيعه وحل وطبها لمن
 أبداه شيخي ارجاع المشتري
 من قبل الاستبرأ والاستبرأ ما

كبيعه مع طفله وما رضى
 لا كالكفالات ولا الحوالة
 وكل وارد على المنفعة
 عن دين والشركة والقراض
 أو فرقة الأبدان لا كرهاها
 لا حيث يعقن لمشتري فقط
 صرف ومطومين أو في السلف
 وينفذ العتيق والأيلاد
 خير قلت فيه اشكال حسن
 ان كان قد خصص بالخيار
 يكون الأبعد ملك لزمها

كَيْفَ وَفِي الشَّامِلِ نَقْلُ يَجُزُّمُ
وَالْمَهْرُ فِي وَطْءِ سِوَاهُ وَأَسْفَى
بَعْنِي مُشْتَرٍ وَبِاسْتِيْلَا دِهِ
وَيُقَدُّ الْعَقْدُ وَآيِلَادُ الْأَمَا
وَوَطْءُهُ فِي زَمَنِ التَّخْيِيرِ
وَرَهْنُهُ وَهَبَةٌ مِنْهُ إِذَا
وَكُونَهُ مَرُوجًا أَوْ مَوْجِرًا
أَوْ بَائِعًا أَجَارَةً مِنْ صَاحِبِهِ
لَا الرِّضْلُ لِلْبَيْعِ وَلَا إِنْ آذَنَّا
وَإِذْنُهُ يَوْطَأُ مُشْتَرِيهَا
وَقِيمَةُ الْمَرْغِ الَّذِي إِلَيْهِ
وَمَنْ يَبِيعُ قَسْتَهُ يَحْتَبِ
تَعْيِينَ الْمَمْلُوكِ لِلتَّخْيِيرِ
أَوْ مُشْتَرِيهَا إِنْ يَجُزُّ فِي سِوَى
قَلْتُ وَلَوْ أَعْتَقَ ذِينَ الْمُشْتَرَى
وَقَدْ وَصَفَ شَرْطًا أَنْ يُقْصَدَ
وَالكُفْرُ وَالْإِسْلَامُ فِي الْبَيْعِ
وَكُونَهَا دِينَ الْيَهُودِ دَانَتْ
وَكُونَهَا بَيْكْرَ أَرْضُهُ وَصَحَّ
أَوْ حِلًّا أَوْ حَصْمًا أَوْ مَحْمُوتًا
فَرْدَانُ شَاءَ بِيصَاعِ التَّمْرِ فِي
أَوْ مَا تَرَاصِبًا بِيَرْدِ اللَّبَنِ
وَصِبْغَةُ الْوَجْهِ وَالنَّسْوِيدُ

يَانَ وَطْءَ الْمُشْتَرَى مُحْرَمٌ
حَدَوْ فِي مَا هُمَا قَدْ وَقَفَا
وَيُوجِبُ الْمَهْرَ فِي سِفَادِهِ
مِنْ بَائِعٍ حَيْثُ الْخِيَارُ لهُمَا
وَبَيْعُهُ الْمُبِيعُ كَالتَّخْيِيرِ
أَقْبَضَ فِيهَا وَلَوْ مِنْ قَرِيعٍ ذَا
فَسَخَّ وَقَدْ صَحَّ حَيْثُ خَيْرًا
إِنْ خَيْرًا أَوْ حَصَصَ الْخِيَارَ بِهِ
فِيهِ وَلَا أَنْكَارُهُ ذَا الزَّمَانِ
أَجَارَةً تَمَّعَ مَهْرًا فِيهَا
يُنْسَبُ لِأَسْكُونَتِهِ عَلَيْهِ
تَمَّ يُقْبَلُ اعْتَقْتُ ذِينَ عَنِّي
إِنْ حَصَصَ الْبَائِعُ بِالتَّخْيِيرِ
مَا قَلْتَهُ تَعَيَّنَتْ هِيَ لَا هُوَ
لَمْ يَحْفَ فَلَا تَنَى مَكَانَ الذِّكْرِ
فِي نَفْسِهِ كَالْحِطِّ وَالتَّعَدُّ
فَبَانَ بِالْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ
أَوْ النَّصَارَى شَرَامًا بَانَتْ
كَعَكْبِيهِ قَلْتُ خِلَافَهُ الْأَمْحُ
وَفِي الْمَرْأَةِ يُخَيَّرُ وَنَا
مَا كَوْلُهُ مَحْلُوقٌ بِهَادٍ وَتَلْفِ
وَحَبْسِ أَمْوَاهِ الرَّحْمِيِّ وَالْفَنِيِّ
لِلشَّرِّ وَالتَّرْفِيعِ وَالتَّجْعِيدِ

كَالْعَبْدِ فِي الْأَيَّامِ لَا اللَّيَالِي
وَيُضْمَنُ الْكَيْرَى جَمِيعَ الْمَنْفَعَةِ
لِلْقَبِيضِ تَمَّ بَعْدَهُ كَذَا مَعْنَى
بَابِ الْعَارِيَةِ

صَاهِنًا تَحْتَمُّ وَيَمْرُقُ
بِمَالِهَا مَن قِيمَةً أَدْ تَلْفُ
وَلِيَنْتَفِعَ حَسْبَ مَالِهِ إِذْنُ
وَيَانْتَفَعُ إِنْ نَفَتْ مَا هُنَّ
وَلَمْ يُضْمَنُ مُسْتَعْرِضٌ
لِرَهْنِهَا عِنْدَ مَرِيءٍ بَدِينِ
إِنْ تَلْفَتْ بَعْدَ رَهْنِهَا بَيْنَا
مَهْمٌ عَلَى كَوْنِ الْمَعْرِضِ مَانًا
لِلدَّيْنِ فِي عَيْنِ الْمَعْرِضِ نَفْسِهِ
فَالدَّيْنُ ذَكَرْتُ بِهِ وَرَجِيئِهِ
وَوَصْفِهِ وَرَهْنِهِ شَرْطًا حَسْبُ
وَعَقْدُهُ هَانُ جَانِبُهُ لَمْ يَحْتَبِ
الْإِلْدَفِ فِي مَيْتِ أَرْضًا فَلَا
يَعُودُ فِيهَا نَقْدُهُ قَبْلَ الْبِلَا
وَمُسْتَعْرِضٌ مَسْكِنُ الْمُعْتَدَةِ
فَلَا زَمَّ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

بَابِ الْوَدِيعَةِ
وَيُضْمَنُ الْوَدِيعُ مَا تَعَدَّى
بِأَخْذِهِ مِنْهَا بَانَ بِرَدِّهَا
أَوْ مِثْلِهِ بِلِ كَلْبًا بِالسُّمْرِ
لِيُثَلَّهُ إِنْ يَشْتَبَهُ بِالتَّمْيِذِ
وَيُضْمَنُ الْوَدِيعُ حَيْثُ أَوْ دَعَا
شَخْصًا بِالْإِذْنِ وَالْإِعْزِيزِ
وَهَكَذَا يُعْمَلُهَا أَوْ نَقْلُهَا
بِدُونِ أَوْلَادِهِ وَنَحْوِ مِثْلِهَا
وَتَرَكْتُ دَفْعَ مَلَكًا بِمَا فَا بِنِ
بِرَكْبِ وَبِلَسَانِهَا بِمَا هُنَّ
وَبِالْعُدُولِ مُطْلَقًا مِمَّا أَمْرٌ
يُفْعَلُ فِي حِفْظِهَا وَيُسْتَعْرِضُ
حَتَّى تَصْبِي بِالْعُدُولِ تَالِفَةٌ

وَلَمْ يَمُنَّ حَتَّى لَا تُنَافِقَهُ

بَابُ الْفَرَاغِ

وَعَدَهُ يَمُنُّ بِالْقَدِيرِ

مِنْ خَالِصِ الزُّعْمِ مَضْرُوبِ

وَرَبِّهِ مَحْفُوظِ بِالْقَائِدِ

مِنْ مَالِكٍ وَعَامِلِ لَأَرَايِدُ

مُشْتَرِكِي الشَّرْطِ حَسْبًا وَرَدُّ

فِيَا حِصَصًا وَوَأَحَدِهِ قَسَدٌ

وَقَا سِدَادٌ أَبْرَقْتُ فِيمَا

بِشَرْطِ تَمَيُّعِ الْبَيْعِ بَعْدَ الشَّرْكِ

لَأَسْمَعُ مِنَ الشَّرَاءِ وَحَدُّهُ

فَلَا يَضُرُّ حَتَّى بَاعَ بَعْدَهُ

بَابُ الْوَكَالَةِ

يَجْرِي لِلْمَكْتَلِ التَّوَكُّلُ فِي

مَا كَانَ مِنْه جَانِبُ التَّصَدُّقِ

وَلَمْ يَجْزِ فِي مُطْلَقِ الْبُحُولِ

كَالَّذِينَ فِي الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ

وَلِيَمْتَنِعَ فِي مَحَلِّ خِدْمَتِهِ

وَقَبْضِهِ مَالِ الرَّبَّاحَةِ عَقْدٌ

وَقَبْضِ مَرَأْسِ الْمَالِ فِي عَقْدِ التَّسَلُّقِ

وَالْوَطْرُ مَعَ شَهَادَةِ بَهَا التَّزَمُّ

وَاللَّعْنُ وَالْإِيلَاءُ وَالْفُطْرَانُ

وَسَائِرُ الْإِيمَانِ وَالْإِقْرَابِ

وَهَكَذَا عِبَادَةٌ فَلَا تَشْكُ

فِي الْمَنْعِ فِيهَا مُطْلَقًا إِلَّا التَّسْكُ

وَدَفْعُهُ الزَّكَاةَ لِلْأَصْنَافِ

وَذَبْحُهُ أَهْمِيَّةٌ فَكَأَيْفِ

بَابُ الشَّرِكَةِ

وَقَسَمْتُ نَوْعَيْنِ نَزَعٌ فَدَجْرِي

فِي الْمَلِكِ مُطْلَقًا كَارِبٌ وَشَرِكَا

وَمَا جَرِي بِالْعَقْدِ وَهُوَ الثَّانِي

فِي شَرِكَةِ الْعَنْكَنِ وَالْأَبْدَانِ

وَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ وَالْمَقَاوِضِ

وَمَا عَدَّ الْعَنْانُ غَيْرَهَا هَصَّةٌ

لَا لِيُخِجَ تَوْبٌ بِمِدَادٍ خَيْلًا
 وَلَا يُعَيِّنُ كَالرَّجَاحِ حَيْثُ ظَنَّ
 وَخَيْرُوهُ بِمَقْبُولِ غَرَضِ
 يَقْبَضُ غَيْبًا أَوْ لَمِنَ يَقَوْمُهُ
 لَكِنْ إِذَا كَانَ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي
 كَمَا كُونَهَا مُعْتَدَّةٌ وَيُحْمِرُهَا
 وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَاشِ الْأَوْ الصِّغْرِ
 أَوْ قَائِدِ قَالِ الْخَصَّاتِ سَلِمَ قَا
 حَتَّى يَحْتَسِبَ حَصِيًّا أَعْتَشَى
 إِنْ كَانَ غَيْبَ الْمَيْعِ الْأَجْبَى
 يَضْمَنُ بِأَيْعٍ كَمَا لَوْ قَتَلَهُ
 بِالْأَكْمَرِ وَالْيَكَاخِ وَالْإِخْرَاجِ عَزْ
 لَا الْمَوْتَ لَوْ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَرَضًا
 يَرِدُ حَالَ الْعِلْمِ قَلْتُ وَأَغْتَفِرُ
 بِرَأْيِي مُصْبِلٌ مِثْلُ السَّمَنِ
 وَالنَّعْلُ أَنْ تَزْعُ يُعَيِّحُ حَتَّى خَلَصَ
 بِمَا بِهِ مَعْرِفَةُ الْمَذْكُورِ
 قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَنْ كَسِرَ
 فَتَضَمُّهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ الثَّمَنَا
 وَلَوْ وَطِئَهَا يَبْنَى وَأَسْتَحْدَمَا
 وَبَادِرَ الْأَشْهَادِ حَتَّى يَرِدَا
 وَالْإِتِفَاعُ حَالَ عِلْمِ يَدْرُ
 قُلْتُ وَدُونَ اللَّيْسِ فِي الذَّرِي طَاعِلُ

خَطًا وَمَا بِنَفْسِهِ تَحَفَّلَا
 جَوْهَرَةٌ بَالِغٌ فِيهَا بِالثَّمَنِ
 مِنْ كُلِّ غَيْبٍ كَانَ قَبْلَ أَنْ قَبْضُ
 يُعَلِّقُ فِي حَيْثُ الْمَيْعِ عَدَمُهُ
 أَوْ زَالَ قَبْلَ الْفَيْعِ أَوْ يَحْتَرِ
 وَمُسْتَحَاضَةٌ وَذَاتُ تَمَّتْهُ
 وَالسَّيْرُ وَالرَّوْبُجُ أَنْتَى أَوْ ذَكَرَ
 أَجْرًا مِنْ مَعْدَتِهِ وَأَبْقَا
 فَإِنْ أَحَارَهُ اسْتَمْتَقَ الْأَرَشَا
 وَيَعْدُ قَبْضُهُ بِسَبْقِ السَّبَبِ
 وَأَفْتَرَعَتْ وَخَرَفَتْ مِثْلًا
 حَزْرًا فَإِنْ يَجْهَلُهُ عَادَ بِالثَّمَنِ
 قِصْمَةُ الْعَقْدِ وَعَضًا بِالرِّضَا
 لَهُ الَّذِي فِي أَحْذِ شَفْعَةٍ ذَكَرَ
 وَالصَّبْعُ وَالْحَمْلُ بِهِ الْعَقْدُ اقْتَرَنَ
 بِنَفْسِهِ فَرَدَهُ وَإِنْ نَقَصَ
 كَالْفَرَزِ فِي الْحَامِضِ لَا التَّقْوِيرِ
 ذَائِمَةٌ أَصْلًا كَيْفِي الْبَيْضِ الْمَدْرُ
 نَعْمَ قَسَادٌ بَيْعُهُ تَبَيَّنَا
 وَعَادَ أَوْ أَنْهَى إِلَى مَنْ حَكَمَا
 الْبَيَانُ أَنْ مَكَّنَ تَمَّ أَشْهَدَا
 دُونَ الرُّكُوبِ حَيْثُ قُوْدِ يَصْرُ
 فَرَّاحٌ يَبْعِي رَدَّهُ وَمَا نَزَعُ

وَالسَّحْبِ وَالْإِكْفَافِ إِنْ يَكُنْ لَهُ
 وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَرَكَ الرَّدَّ عَلَى
 إِنْ عُلِمَ الْمَنْعُ وَمِنْ يَبَاسٍ عَنْ
 أَعْتَقَ أَوْ أَوْلَدَ أَوْ تَعَيَّبَا
 فَيَسْتَحِقُّ أَرْشَهُ مِنَ الثَّمَنِ
 زَالَ يَلَا أَرِشَ لِنُقْصَانِ الصِّفَةِ
 مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ قِيَمَةٍ وَتَعْبَرُ
 عَقْدًا إِلَى قَبْضٍ وَبِالْأَرِشِ عُنَى
 نِسْبَةِ نُقْصَانِ أَقْلٍ قِيَمَتِي
 فِي حَالِ كَوْنِهِ مَعَ الْعَيْبِ إِلَى
 تَمَثُّلِ مَا ذَكَرْتَهُ بِعَيْبٍ
 وَيَوْمَ قَبْضٍ زَادَ فِي التَّقْوِيمِ
 يَوْمَ يَوْمَ الْعَقْدِ تِسْعِينَ وَفِي
 وَعَكْسُهُ فَانْسَبْ ثَمَانِينَ إِلَى
 فَيَنْقُصُ الْحَسَنُ فَيَسْتَرِدُّ مَنْ
 وَبَعْدَ اخْتِزَارِشِ عَيْبٍ قَدِمَا
 وَقَبْلَهُ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي
 وَإِنْ بَيَّسِيَهُ رِبَوِيٌّ يَبْعَا
 وَبِالْتَرَاضِيِّ فِي سَوِيٍّ وَالْقَوْلِيُّ
 كَمَا أَجَابَ وَقَالَ هُ تَقَعُ
 جَائِزَةٌ لَوْتَلَفَ الْمُبِيعُ
 لَكِنَّ مَعَ النُّقْصَانِ وَالْإِرْذِيَادِ

دُونَ الْجَائِمِ وَالْعِدَارِ خَلَّةً
 مَا لِي بِلِ الرَّدِّ بِهَذَا أَبْطَلَا
 رَدِّهِ وَكَيْسٍ مِنْهُ تَقْصِيرٌ كَأَنَّ
 خِلَافَ مَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَا
 بَعِيْنِهِ وَلَوْ يَعُودُ بَعْدَ أَنْ
 أَوْ بَدَلَ لِمَا عَرَفْتَهُ مُتَلَفَةً
 أَقْلٍ مَا يَكُونُ مِنْ يَوْمٍ صَدَرَ
 جُرْمٌ يَكُونُ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ
 ذَلِكَ يَوْمَ عَقْدِهِ وَالْقَبْضِ أَيْ
 أَقْلٍ قِيَمَتِيهِ لَوْ عُنَى خَلَا
 بِمِائَةِ يَوْمٍ يَوْمَ الْعَقْدِ
 عَشْرِينَ مَعَ هَابِلِ سَوِيٍّ سَلِيمِ
 حَالَةٍ قَبْضِ ثَمَانِينَ يَغِي
 قِيَمَتِيهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَوْلَا
 قَدْ اشْتَرَى مِنْ بَائِعٍ حَسَنِ الثَّمَنِ
 لَيْسَ يَرُدُّ إِنْ جَدَّ يَدُ عَدُوِّ مَا
 بِالْأَرِشِ كَمْ يَجْمَعُ كَمَا لِتَرَاضِي
 رَدَّ يَأْرِشِ حَادِيَتْ جَمِيعَا
 حُدُوثِهِ لِبَائِعٍ وَبِالْعَلْفِ
 قَسَحٌ فَمَا يَجْعَلُهَا التَّمَنُّعِ
 سِوَاهُ الْبَعْضِ أَوْ الْجَمِيعِ
 فِي ثَمَنِ تَوْصَفُ بِالْفَسَادِ

ووجه الضمان دون من
 بالعقد في ما بين وشلتب
 كالحب عند فقد الاختلاف
 في جنسه والنوع والاصناف
 والمخلط قبل العقد خلط بوجه
 تعدد التميز حيث يطلت
 والربح والخسران كل واحد
 بنسبة المالكين حيث اجتمعا

فزع
 لو احدث بغير وثان مروية
 مع ثالث يسقى فقل للراوية
 والمغل اجر المثل عند الساق
 من كسبه بالسقي وهو الباقي

باب الهبة
 صنفها بالمال بيع انعقد
 ان كان معلوما فان جهل فقد
 وان جرت بدونه فهي الهبة
 كذلك ما عجزه او ارفقه
 كقوليه اعلمتك الدار كذا
 ارفقتها وان يقل من بعد ذلك
 ان من قبل فليقده له بعد ذلك
 او مت قبلا فلتدم بعدي لكا
 وبعد قبض لم بعد فماره
 وللأصول العود مطلقا كاب
 مادام في سلطنة الذي وهب
 ومثلكه بالقبض عن اذن جيب

باب الضمان
 ثم الضمان كله نوعان
 فالاول الضمان للابدان
 فامنه في عقوبة لربها
 سبحانه كحد شرب او زنا
 فان تكن لادمي كالقود
 وحد قذف فليمن في المعتمد
 ومع في الاموال وهو الثاني

فصل في القبض

الله كان الحق أو انساب
 في كل دين ثابت معلوم
 لازم أو يؤول للزوم
 مع كون رب الدين معلوما فلا
 يمتنع الصمان مطلقا ان جهلا
 ولا يغير الثابت المعلوم
 ولا ضمان الجهد والظهور
 وجائز في رد عين زر من
 خيار شرط أو سواه بالتمن
 وفي ضمان الدر كالمقروض
 في رد عين العوض المقروض
 ان بان ما قابله مضمونا
 أو ناقصا في الوزن أو ميبسا
 باب الرهن
 وما يجوز بيعه فثابته
 جواز رهن لומר بدرهنة
 وجاز بيع الدين والمنافع
 والرهن في الشئ غير رافع
 كذا عند عتقه مضاف
 بصحة وجوده فلو قد يسبق
 حلول ذلك الدين كالمدين
 ومثل ذلك كل شيء أحضر
 ولو بشرط القطع عند ما يحل
 ما كان من دين به الرهن محل
 ومعه رهن معتق ومسلم
 من كافر لا البيع منه فأعلم
 ورهن أم دون فربها يقع
 وعكسه والبيع فيما اشترج
 والرهن بعد فتيحه أمانته
 وربما أن أوجبوا ضمانه
 من جيون كونه مضمونا
 إن ضمان بعد غصبه مرهونا
 وعكسه أو صادر بعد رهنه
 عارية وعكسه واستثنى

القَبْضُ فِي الْعَقْرَانِ خَلَاهُ
 وَالْقَبْضُ فِي الْمَنْقُولِ بِالْمَقْلِ وَرَدُّ
 وَوَضْعُ بَائِعٍ لَدَيْهِ الْمُشْتَرِي
 وَيَسْتَبْدُ الْمُشْتَرِي بِالْقَبْضِ أَنْ
 مُقَدَّرَ رَحِيحُ بِمُقَدَّرِ عَقْدِهِ
 جَدِّ لِلثَّانِي وَفِي الْمِكْيَالِ إِنْ
 وَلَا يَبِيعُهُ وَلَوْ كَالْإِذَا
 وَطَرَفِيهِ وَالِدٌ تَوَلَّى
 وَيَجْمَعُ قَبْضُ جُزْءٍ شَاعَا
 فَالْمُشْتَرِي يَجِبُ حَالًا وَإِذَا
 كَانَ لَهُ الْفَسْحُ وَالْأَجْرُ
 وَكُلٌّ مِنْ خَافِ الْفَوَاتِ الْحَسَنُ لَهُ
 وَقَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ أَهْلَكَ طَرَا
 فِي يَسْرِهِ بَأَقِي عَمْدٍ جَسْرُهُ
 عَنِ الصَّمَانِ الْمُشْتَرِي وَمَا يَرُدُّ
 وَالْبَيْضُ وَالذَّرَّ أَمَانَةٌ بَيْدَهُ
 وَكَالَّذِي مِنَ الْهَبَاتِ قَبْلَهُ
 مِنْ بَائِعٍ مُسْتَعْمِلٍ وَخَيْرٌ
 وَالْمُشْتَرِي التَّلْفُ مِثْلُ الْفَرْزِ
 مَنْ أْتَلَفَا بِأَمْرِهِ فَمَوْجِزٌ
 لَا يَبِيعُهُ وَلَوْلَا وَلَا الْهَبَةُ
 وَالْقَرْضُ وَالْإِشْرَاقُ فِيمَا يَضْمُرُ
 مِنْ تَمَنٍّ وَعَوْضٍ عَنِ الدَّمْرِ

قُلْتُ وَمِنْ مَتَاعِهِ أَخْلَاهُ
 بَيْتُ بَائِعٍ إِلَى ثَانٍ إِذْ
 لَا لِلضَّمَانِ لَوْ لَعَبَّرَ ظَهْرًا
 وَفَرَاؤُ مَوْجِلًا كَانَ الثَّمَنُ
 بِالْوَزْنِ وَالْمِكْيَالِ وَذَرَعَ وَعَدَّةٌ
 دَامَ كَعَدِيدٍ وَدُونَهُ صَمْنٌ
 كَانَ اشْتَرَى وَرَنَاؤُ فِي الْعَكْسِ كَمَا
 كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَهُوَ أَعْلَى
 فِي غَيْرِ عَرَضَيْنِ بَدَأَ مِنْ بَاعِهَا
 أَفْلَسَ أَوْ يَغِيبُ قَصْرَ أَمَالٍ ذَا
 عَلَيْهِ فِي الْمَالِ إِلَى أَنْ وَقَرَا
 لَا بَائِعٍ لِيَمْنٍ قَدْ أَجَلَهُ
 أَوْ أَتَلَفَ الْبَائِعُهُ أَوْ حَرَّرَا
 قَدْ بَاعَ يَنْفُسِهِ وَإِنْ أَبْرَاهُ
 فِيهِ اشْتَرَى كَسْبٌ وَوَلَدٌ
 مَنْ بَاعَ كَالْكَفَرِ الَّذِي الْعَبْدُ وَجَدَّ
 أَوْ مِنْ وَصَايَاهُ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ
 إِنْ يَتَلَفَنَّهُ الْأَجْنَبِيُّ الْمُشْتَرِي
 وَالْأَعْمَى وَسِوَى الْمَيِّزِ
 وَالْعَقْرُ وَالْإِيْلَادُ وَالزَّوْجُ صَحٌّ
 وَالرَّهْنُ وَالْإِجَارُ وَالْمُكَاتَبَةُ
 يَسْبَبُ الْعَقْدُ كَمَا يُعَيِّنُ
 وَعَوْضُ الْبُضْعِ وَدَيْنُ السَّلِيمِ

وَذَا بَعِيرٍ نَوْعِهِ لَا يَبْدَأُ
وَدَيْنِ اثْنَيْنِ وَغَيْرِ الْيَوْزِ
فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ لَطُومَيْنِ
قُلْتُ وَلَا بَدَّ وَأَنْ يُعَيَّنَا

فَضَلَّةٌ سَمْرًا يَبْدَأُ يَبْطُلُ
كَالْمَرْبِيعِ مِنْ عَلَيْهِ وَاقْبِضُ
هَذَا بَدَائِعِ وَ لِلْمُقَدِّمِينَ
هَذَا فِي الْمَجْلِسِ لَا الْعَقْدِ هُنَا

فصل في موجب الألفاظ المطلقة

وَلَيْتَكَ الْعَقْدَ كَبَيْعٍ جُودًا
وَلَيْتَكَ الْحَطَّ وَحَطَّ الْكَلِّ
أَشْرَكَتَ فِيهَا أَسْعَتَهُ بَيْعٌ فِي
بِعْتٍ بِمَا قَامَ عَلَى مِثْلِهِ
وَالْمَوْنُ الَّتِي عَلَيْهِ فَلْيَزِدْ
وَأَجْرُ فَمِلِهِ وَبَيْتِهِ وَمَعَ
وَزَادَ وَاحِدًا لِكُلِّ عَشْرَةٍ
دَعَّ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَشْرٍ وَاحِدٌ
وَحَادِثِ الْعَيْبِ وَكَوْنِهِ جَنًا
وَتَابِعٌ إِنْ كَانَ فَرَعًا طِفْلًا
وَحَيْثُ لَا يَصْدُقُ فِي الْإِخْبَارِ
لَكِنْ لِقَطْعِ مَا يَقْدَرُ أَحْطَطُ
وَفِي تَقْصُتِ إِنْ يُصْدَقُ اسْتَفَى
وَسَمِعَتْ مَجْتَهَدًا أَنْ ذَكَرَا
وَالْأَرْضُ وَالْعَرِضَةُ بِالْإِسْكَانِ
وَلِبَقْعَةٍ وَقَرْبَةٍ وَدَسْكَرَةٍ
تَنَاولَ الْأَشْجَارَ وَالْبِنَاءَ
وَدَائِمًا بِنَاتُهُ إِنْ يُبَدَّرُ

بِالْمَنْ الَّذِي جَرَى فِي الْإِبْتِدَاءِ
قَبْلَ التَّوَلَّى يَبْطُلُ التَّوَلَّى
شُرُوطِهِ وَحُكْمِهِ فِي التَّصْنِيفِ
وَلَيْسَ الْمُبَيْعُ فِيهِ كُلُّهُ
غَيْرَ الَّذِي اسْتَبَقَا وَهُمَا قَصِيدٌ
يُرْتَجَّحُ دَهْرُهُ كَمَا قُلْنَا وَقَعَ
وَمَعَ يَحْطُرُ الْكَلِمَةَ الْمَفْسُورَةَ
وَأَخْبَرَ الصَّادِقُ فِي الْكَلِّ اعْتَدَّ
أَوْ اشْتَرَاهُ أَجَلًا أَوْ غَيْرًا
أَوْ اشْتَرَى بِالذَّيْنِ يَدْرُ الْمَطْلَا
حُدَّ تَفَاوُتٌ بِلَا خِيَارٍ
بِأَسْوَأِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْأَعْطَى
صَحَّتْهُ وَإِنْ يَكْتَدِبُ حَلْفًا
فَيَحْمِلُ صِدْقِي كِتَابٍ زَوْرًا
وَسَاحَةٌ وَالْبَاعُ كَالْبُسْتَانِ
تَشَابَهَ الْفَصْرَ لِأَهْلِ الْمُقَدَّرَةِ
وَأَعْلَى يَقُولُ سَمُو هُنْدِي بَاءً
لَا الزَّرْعَ وَالْبَدْرَ وَسَمُو الْجَزْرَ

وَبَعْدَ قَضَيْهِ لِيَسْمُوَ أَرْبَعِينَ
أَوْ بِاتِّبَاعِ قَائِدٍ مِنْ رَهْنٍ
وَبَعْدَ أَنْ أَقَالَهُ مِمَّا اشْتَرَى
أَنْقَاهُ مَرْهُونًا بِمَا تَقَضَّى مَرَّةً
وَبَعْدَ طَلْعِ زَوْجِهِ عَلَى عَوْنِ
أَنْقَاهُ رَهْنًا عِنْدَهَا وَلَا يَقْبَضُ

باب الحكامة

تَقْضِي فِي كُلِّ الرَّقِيقِ بِالرَّحْمَةِ
لَا يَعْضُوهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْعُومًا
أَوْ كَانَ مَلِكًا لثَمَنِ كَمَا تَمَّ مِمَّا
وَأَقْبَضَتْ بِمَرْمَا وَدَرَمًا
لِلْمَالِ الْمَعْلُومِ كَالْمَلِكِ
وَلَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ مِنْ تَجْتَنِبُ
وَعَلَى الصَّقِ عَلَى آدَاهُ
جَمِيعَ ذَلِكَ الْقَدِيرِ أَوْ كَوَاهُ
فَقَالَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي ذَا الْمَالِ
جَمِيعَةً فَأَنْتَ مَرْحُومٌ
فَإِنْ يَكُنْ مَكْتَسَبًا عَلَى يَدَيْهِ
أَوْ حُدْمَةً شَهْرًا فَلَيْسَ بِمَرْحُومٍ
أَوْ حُدْمَةً شَهْرًا أَلْفَ فِيهِ
أَوْ بَعْدَهُ فَصِيغَةٌ تَحْرِيصٌ
وَحِكْمَةٌ فِي حَالَةِ الْفَسَادِ
حِكْمَةٌ فِي حَالِ الْإِنْفِقَادِ
لَكِنَّهَا لَزِمَةٌ لِلتَّسْبِيحِ
إِنْ صَحَّتْ حَاشِيَةٌ أَنْ تَقْبَضُ
وَالرَّقِيقُ عَقْدٌ هَادٍ حُجْرًا
فِي الْحَالِ إِنْ أَدَلَّهُ أَنْ يُخْرَجَ
وَيُرْجَعُ الْمَوْلَى بِمَا سَأَلَاهُ
رَقِيقَةً مَعَ زَوْجٍ مَا آدَاهُ
وَحَيْثُ أَدَى بَعْدَ مَوْتِ مَرْبِيهِ
أَوْ حَطَّ شِئَانَهُ لَمْ يَقْبَضْ بِهِ
وَلَزِمَ الْإِيْتَاهُ مَا لَمْ يَقْبَضْ
فِي مَوْجِبِ الْمَوْتِ التَّسْبِيحِ
وَكَانَ ثَلَاثَ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ

بقدر قيمة الرقيق أو أقل
 أو جلا منافع المبد العوض
 والعتق أيضا جاز على من
 في بيع عبد نفسه وعتقه
 بعد التماس منه حال رقبه
 كقولها سيدي أعيتني
 بعشرة أو أن يقول بعني
 نفسي بالف فضية أو عتق
 ثم الولاء فهما للسيد
 وأجبت قال أعتق عتق
 هذا بالف وهو بيع ضمير
 إذا أجاب طبق قول القائل
 ثم الولاء هذه السائيل
 باب الإقرار
 وتبين الأقرار من مكلف
 محمد شيد إلى المصنف
 لأن صبي بل ولا يجزئ
 أصلا ولا من مفلس مدون
 إذا أقر بعد حججه بما
 يضر آرباب الدين الغما
 كان أقر لا يثبت له
 عشرين بعد الحج عن معاملة
 أولم يبين سبائل أطلقا
 ولازم في غير ذلك مطلقا
 ولا فيه بعد حجر واقبلت
 إقراره بند رقبته البدن
 والمجد والقصاص والتدبير
 وصية وحل زوجة وقبح
 وفي طلاق وظهار ونسب
 مستلحا أو إيفاء ذك النسب
 ولا ريب حيث لم يأت ذلك
 مولاة في التصفات قبله
 وصح منه بعد أن سيده
 طبعين من كسب ومال في يده

وخير الجاهل لأن جعله
 وقصر الوقت وبقاه بلا
 ويأزم المانع نقله الحجر
 وأجروقت النقل بعد القبض
 وخير الجاهل للتضرر
 ما لم يضره إذا اختلا
 والدار أرضا وغرسا وبسا
 كالسقف والرق وباب وكل
 وحجر الرامع فوق قاني
 والعرق والأوراق لأرض الحجر
 وغيره يتبعه متحدا
 كالحكم في صلاحه وبقيبا
 والفسخ للتشاخ إن سقى أضر
 لمصهارطوبة فالبايع
 وبيع زرع حبه ما اشتدا
 وبيع بطيخ ونمير قبل أن
 فيه اختلاطه بشرط أن قطع
 فيه الوجيز ثم شرعه ذكر
 ولندور الاختلاط خير
 والمشتري يضمن بالتخلية
 وليسق من باع وبالرؤيصة
 وإن تركه هلاك الثمر

له أو التفريع منه كفله
 أجر وصح قبضه مشتغلا
 إن دفت وأن يسوي الحضر
 مع جهل مشتري مجال الأرض
 بالنقل إن لم يبلغ نقل الحجر
 والعبد ثوبا والدواب النقلة
 ومشتبا قصد البقاء متحدا
 بشرط اثبات وفتح غلق
 والشجر الرطب من الأغصان
 ولا الذي من الثمار قد ظهر
 في الباع والجبس وعقد عقدا
 ثم لكل منهما أن يسقيا
 وإن يضر ترك ثماره الشجر
 إمامه ساق وإما قاطع
 والنقل في الأرضين عنها فردا
 يصلح دون الأصل أو ما يقبلن
 فإن يقع أبطله قلت اتبع
 بأنه كما اختلاطه ندر
 إن لم يهب جديده للمشتري
 وصرف فوا من بعدها مشتريه
 قبل وبعد لأن القطع شرط
 فالفسخ بل إن يعقب خير

فصل في تصرف العبيد

نسخه الثمار بالشجر -

بالاذن

وبعد الإقرار الصحيح ممكنا
من الرجوع من أقر بالزنا
أوردته أو شبهه للفرق
أوصية أو قطع طرف فأخرف
فتسقط الحد ودون المالك
ولم يمكن غيره بحال

فصل

أقارنهم بهم لم يكذب
الإبتيقار لذات المتهم
فان يقل عني له ذمهم
او زاد لفظ عدة فلازم
ويدفع المقر في الحالين
واحدة منها بغير ميثم
او عدة من بلدة الأسيان
ان كان فيها عدة في الثاني
ومن جرى الإقرار منه في مرض
ماتته لو ابريت لم يعرض

باب الشفعة

خصت بمرض وبنت داخل
في بيعة والبيعة الداخل
وسائر الأثمان لم تظهر
وبالشريك في ابتاع ما اشترى
من شقيق أمر من قسمها اذ ان جد
لم يبطل النفع الذي منها قصد

باب الغصب

الغصب الاستيلاء على وجه الحق
بغير حق كركوب ذي القوى
لكن له انطال ما فيه عمل
ككلم غريم منه أو وضع فعل
لاحت صائر الطير طورا للبيات
والغزل نوبا او زحاجرة انا
والنقد طلبا مطلقا بغيره
فلا يرد واجد لا صلوا
وسائر الفمنات التجارية

تجارة ولازم وان ابق
منه ونفعها ولا ما كسبه
وعنده ياذن فيما عينا
بينه او كونه بلا حفا
في الحجر هو وان نفاه السيد
وعرف الاذن له ان يمنعا
بالاذن يشهد ان كالتوكيل
ذودينها كعامل المضاربة
ورجعا لا العبد بالمال
ومال التجار دون الرقبة
مودعه والمهر او انفاقه
اقل اجر مثله ومالزم
بملك ودون الاذن قطع انظم
له به اوهبة واستنبا
انفاقه في فوره كالمصير
وهو السيد وما الرد تركي
صمانه حيث عن الاذن خلا

بالاذن لا سكوتيه للشرق
نوعا ووقتا نص لافي الرقبة
ولا مع السيد او من اذنا
لا في تجار دون اذن وكفى
او سمعه السيد والمعمد
والحجر بالعتق وبيع وقعا
تسليمه حتى ذوى تعديب
ثم ولو صار عتيقا طالبه
وكالتوكيل مع رب المالك
واذ يما قبل حجر كسبه
كفي صمان العبد او محاقبه
لكن ان استخدم سيده غير
وهو وان ملكه السيد لم
وصح ان يقبل ما قد اوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجزء بعض لا يطول ان سري
كالصيد لا النكاح والشراولا

فصل في التحالف

في وصف عقد عوض واعترفا
بينة اولهما ثنتان
نقيا وإثباتا وبالندب نصف
منازع من واحد قد سكتا
وبائع وزوجها في المهر

ان وارت أو عاقدان اختلفا
بصحة العقد ويفقدان
ففي يمين كل واحد حلف
ترتيب ذوا قاض بحالف على
ندبا بدمكاتب بالسر

عصب و اتلاف له و عار ية
 وقصه بالسوم اوسع فسد
 كذا القدي مطلقا موضع يد
 ويحصر الضمان في اقسام
 اربعة تأتي على التمام
 فالمثل في الثمن وهو ما لو
 بكيل او زرين و جافيد السام
 وما سوى المثل بالمنا فصح
 بما له من فقه في الواقع
 نالها عندي فاشك في
 سيده فليحضر عند سيده
 وذلك الاقل من امرين

لا مسلم ثم الذي قد حكما
 لا في دم والبضع والعتق فرد
 بقيمة الناقص يوم خرجا
 مفصل وقيمة للهارب
 ليس لها وموجرا ير دمع
 لفضيه بين كحل واحد
 يحلف والبايع والمسلم في

يفسده او من اراد منهما
 ابد الها وفي سواها ما وجد
 عن ملكه وهو بائد تجا
 لفرقة والرهن والكتاب
 اجرة مثل ولعقد ين تفم
 ومدعي الصحيح دون الفاسد
 ما رد مقبوضا لفرق ما عفى

باب السلم

من قيمة الحان وارث العتق
 رايها مخالفا لسلف
 ازنية وبها الضمان بالتلف
 ففي المبيع قبل قبض الثمن
 والمغري صاغ يرفي الثمن
 ومثل الذي لم تقبض
 من زوجه المهر الذي يرضى
 وعنده الرقبة التي
 حقا عليها املا فالقت
 وربما ان يقين الانسان
 شئين حيث يان الضمان
 فممن يقبل عبدا يملك
 يقضي الجزا او قيمة اذ هلك
 وان حن العصور حال خصيه
 ومات فافرض قيمة لريه
 من غايب مع اربها وهو الاقل
 من قيمة الحان ومن قدر البدل
 ومن بطا سكرحة لا صله
 او فرغ بشقة في فعله
 فواجب مهرا ان يكون دخل
 وقبلة مهر ونصف لا اقل

وقبض رأس المارحيت العقد تم
 وان احال مسلم به فسد
 ولو مكان العقد صار عينا
 وقرية كبرى وقطر ساغا
 مقدور تسليم لدى المحل
 لبيعه ولم يجز في قدر
 وخير المسلم في محله
 مؤنة وانقطع قد طر
 معلوم قدر في كيد جبرما
 ما لا يكال عادة فليوزن
 ووزن او كيل ولا يغير
 كما يجوز مستوى القشور والعدة
 تعيينه الميكال والعقد بطل
 كما مهر جان وكوروز وما
 وفي الى شهر ربيع اول الح

والعين في مفعة شرط السلم
 ولو مع القبض فان يفسخ يرد
 وكون ما سلم فيه دين
 تعيينه اياها لا باعا
 ولو بقطر ما بشرط النقل
 با كورة تحصيله ذو عسر
 ان غاب من عليه كونه نقله
 وان يجزه ثم يندم خيرا
 بيضا وفوقه يوزن اما
 كت مسك مع عد اللين
 في القبض لا يدين فيما يصغر
 والذرع في نحو الثياب وفسد
 يفقد الاعيان معلوم الاجل
 كالفصح الا من ذويه علما
 اوله لا فيه حلت اولا

باب القطة

الفرح في نسعة هنا ترد
 فالخير ان مطلقا اوحيد
 بقرية ارق فلاه متسبح
 ومن يصغر وحشيه لم يتسبح
 حل التقاط وليمرقه مسبه
 فان ان ذوا الملك يومئذ
 منه وان لم يات به تملكه
 لنفسه بصفة تملكه
 وبما ين الوض الصغر يتسبح
 فاحذ له حظه منسبح
 والثاني من انواعها الجاد
 كما مضى حيث اتقى الفساد
 وثالث الانواع ما منه قد
 نحو الطعام فليحذر من رجذ
 في اكله بصفة لربه
 او يحفظ ما شترى به
 ورابع الانواع لفظه الحذر
 تقر بها على الدوام فلتسبح
 فليحفظ اللفظ اولي شريك
 ولا يجوز الاخذ للمالك
 خامسها من يلفظ هذا يجب
 عليه فوراً حذ حيث طلب
 او دفعه كما لم يسبح
 ان خاف فوت وفيه لواء خرة
 سادسها الموجود مع القسط
 او تحته اوفوق ذا القسط
 او قرية او تحته مذقوت
 فان ذاك لفظه يكون
 سابعها التقاط حرن منسبح
 يدبر تاو بعد لفظه انسبح
 منه وصار لفظه لمن سرح
 ثامنها التقاط مسلم وقسح
 يدبرهم غنيمه لن لفظ

فهو اهلاقي وتم الكسر
 الى الخول وصفات تختلف
 قلت بوجه كم يدعه نادرا
 بالتوجه ان اتقى وصغر وكبر
 وكونه اتقى وصندها وسن
 في من ارق امة او عبدا
 نكلتها اودعها او كحلا
 او غيرها فخذ اوجبا وكف
 وعرضها وغلظا ورفقة
 والفيند والرققة والصفاقه
 حاز وحام مطلق المذكور
 لا القر فيه الدود والملبوس
 كالحكم في صفاته وذات
 كالحز والشهد وجين واقط
 وحل ما جف من الاعناب
 لا في رؤوس وكرارح ولا
 والفرع واللايد المستعظله
 ان كان لم يصلح مكان العقوله
 وجاز شرط جيد اواردا
 قلت الردي نوعه لم يسرد
 فواجب قبوله لا الاردا
 كفي الا اذا بعدر من متسبح
 لا غير لان حل غشيان الامة

جزء من الاول اما الشهر
 الى ثلاثين وما يطلق صرف
 اعراضهم فيها اختلافا ظاهرا
 يذكره حياوتهم وما واقصر
 رجة القير ولونا قديمين
 في حيوان غيره والفسدا
 لاسنا ولا ملاحه ولا
 والتم راضع حصي متسبح
 والعظم بالعرف وطول الشفة
 وناعيم الممسيس والمتافه
 وموضع التسبح وفي القصور
 قلت وفي البرود والطويس
 بصفة يعر فيها عد لان
 متسبحا صفاته وان خلط
 على الاصح وكذا العتابي
 والتمر والمخض عن ماء خلا
 فيما وجوده يعر كالا مة
 ميمنا اين ادا ما احله
 او كان ذو مؤنثة تؤدى
 لشرطه الاجود او شرط الردي
 ثم اذا اجود منه ادى
 ولا يعر وقتيه والموضع
 وجاز قرض ما اجرنا سلمه

يُعْطَى لَيْتَ الْمَالِ حُضْمًا فَقَطَّ
تَابِعَهَا التَّقَاطُفَ مَرْتَدًا سَمِيَّ
فِي لَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ
فَضْلُ

وَقَطْعَةُ الرِّقِيقِ لِلسَّيِّدَانِ
أَقْرَاهَا فِي التَّقَاطُفِ إِذَنْ
وَفِي التَّقَاطُفِ ذُوونَ إِذَنْ مَرْتَبِهِ
لَوْ تَلَقَّتْ مَعَهُ تَلَقَّتْ نَهْ
فَلَيْتَرَعَهَا أَوْ لَمْ يَنْعُدْ
أَوْ فَلَيْسَ لَهَا مِنْ بَعْدِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَامًا وَالْأَيُّ
فِي مَلِكَةٍ مَحْفُوظًا اسْتِقْلَالًا
فَإِنْ يَجُزُّ نَفْسَهُ فَالْحَاكِمُ
يَنْزِعُهَا بِالْمَنْفَعَةِ فَهِيَ لِأَيِّ
وَذُو الْيَمِينِ وَالصَّبَا وَالْمَجْرِي
بِالسَّعْيِ التَّقَاطُفِ كَلِّجُورِي
وَيَلْزَمُ التَّرْفِيفَ أَوْ لِيَاةً هُنَّ
وَبَعْدَهُ تَلْكَوْنَهَا هُنَّ
كَذَا التَّقَاطُفِ فَاسِيقٌ وَيَتَرَعُ
مِنْ عِنْدِهِ وَبَعْدَ عَدَلٍ تَوْصِيحٌ
وَإِنْ يَفْرُقُ وَحْدَهُ لَمْ يَكْفِ
بِذَلِكَ الْأَمْعَالِيْنَ مُشْتَرَفٍ
وَيَمْنَعُ اسْتِجْمَاعَهَا عِنْدَ السَّفَرِ
لَوْ أُجِدَّ مِنْ قَبْلِ تَرْفِيفِ صَدْرِهِ
بَابُ الْأَتْيَاجِ

أَجْمَلُهُ قَسَانٌ قَدْ صُرِّبَ
بِالشَّرْعِ مِنْهَا وَهِيَ عَشْرُونَ
لِعِدَّةٍ وَقَطْعَةٍ وَعَيْنَةٍ
كَذَلِكَ الْأَسْتِيزَةُ أَيْ الْمُهْدِيَّةُ
وَالْحَلُّ وَالرِّضَاعُ وَالزَّكَاةُ مَعَ
طَهْرٍ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ قَدْ وَفَّقَ
أَقْلَافِ الثَّلَاثَةِ الْمَوْخِرَةِ
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ كُلُّهُمَا أَكْثَرُ
وَالْيَأْسُ وَالْبُلُوغُ لِلنَّسَائِنِ

لِقَرْضٍ مِنْهُ بِإِجَابٍ وَذَا
هَذَا يَمِثِلُ خُذَهُ وَاصْرِفْهُ
أَوْ قَالَ مَلَكَتْ أَيَاةُ عَلْفٍ
وَمَلَكَ مَا اسْتَقْرَضَهُ بِالْقَبْضِ
وَهُوَ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِ مَكْتَبًا
أَمَّا الْأَدَاءُ فِي الوَصْفِ وَالْوَقْفِ
فَنَعْمَ لظَافِرٍ بِمُسْتَقْرَضِهِ
قِيَمَةُ أَرْضِ القَرْضِ يَوْمَ رَوَيْتِهِ
وَيَسُدُّ القَرْضُ بِشَرْطٍ يَجْلِبُ
كَرْدِ مَا صَحَّ وَرَدِّ الْجَيْدِ
أَوْ زَائِدِي فِي القَدْرِ أَوْ بَعْدَ مَضَى
كَوَقْتِ نَهْبٍ قُلْتَ إِنْ كَانَ مَلِكٌ
أَوْ شَرَطَ الرِّهْنَ بَدِينٍ غَيْرِ دَا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ أَوْ رِضَا
أَجْرًا أَوْ كَثْرَتِمْ يَحْرَمُ وَلَا
وَلَوْ جَرَى شَرْطٌ بَانَ بِسُرْدَا
أَوْ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَالَهُ عَرْضُ
فَالشَّرْطُ ذُوونَ القَرْضِ ذُوَاتِ التَّقَاطُفِ
وَكَافِلًا وَالرِّهْنُ وَالْإِشْهَادَا

كَيْمِثِلُ اقْرَضْتُ وَأَسَلْتُ خُذَا
فِي مَا تُرِيدُ بِكَ بِلِ عِنْدَهُ
أَنْ اسْتَرَدَّ بَدَلًا إِنْ قَبِلَا
ثُمَّ الرَّجُوعُ جَائِزٌ فِي القَرْضِ
وَرَدُّهُ مِثْلُ صُورَةٍ تَقِيَمَتَا
مَكَانَهُ فَهُوَ كَأَنَّ السَّلْبِ
فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ مَكَانِ قَرْضِهِ
إِنْ لَحِقَتْ مَوْنَةٌ فِي نَقْلَتِهِ
نَفْعًا إِلَى المَقْرَضِ هَذَا المَذْهَبُ
فِي القَرْضِ عَنِ مَكْسَرٍ وَعَنْ رِي
شَهْرٍ وَفِيهِ عَرْضُ لِقَرْضِ
وَرَدِّهِ لِأَنَّ المَكَانَ الْأَوَّلَ
قُلْتَ وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ أَخَذَا
فَرَدِّي فِي قَطْرِ سِوَاهُ أَوْ قَضَا
يَكْرَهُ بَلْ يَيْدُبُ فِي تَيْنٍ كِلَا
مَكْسَرًا عَنْ صِنْدِهِ أَوْ أَرَدَا
أَوْ أَنَّهُ يَقْرَضُ غَيْرَ مَا اقْتَرَضُ
وَشَرْطُهُ الْأَقْرَارُ عِنْدَ القَاضِي
بِهِ فَالْإِشْرَافُ جَمِيعًا جَدَا

بَابُ الرِّهْنِ

مَالِكٌ سَمِعَ وَقَبُولُ الرِّهْنِ
كَذَا مَسْأَلَتِ وَعَبْدُ إِذَنْ
وَالرِّهْنُ أَوْ نَهْبٌ أَوْ انْفَاقٌ عَنَّا

صِعَّةٌ رَهْنٍ الْعَيْنِ بِالْإِجَابِ مِنْ
أَوْ التَّمَايِسِ وَالْوَلِيُّ رَهْنًا
حَيْثُ يُسَاوِي مُشْتَرَاهُ الثَّمَنَا

أَوْ لَوْ لَا لَازِمِهِ أَوْ مُصْلِحًا
 غَلَاثَهُ أَوْ حُلُولِ دَيْنِهِ
 قُلْتُ وَلَمْ يَجْزِهِمْ أَنْ يَرَهُنَا
 وَارْتَهِنُوا أَنْ يَرَهُنَا أَوْ
 أَوْ غِبْطَةً أَوْ دَيْنَهُ تَعَدَّرَا
 وَرَهْنٌ بَعْضُ الْعَيْنِ مِثْلُ الْكَلْبِ
 غَيْرُ مَعْنَى يُوصَفُ عُنُقُهُ
 وَلَا مَكَاتِبَ وَمَا لَمْ يَطْهَرِ
 وَإِنْ لَهُ اسْتِعَارٌ وَأَشْرَطَ ذَكَرَهُ
 وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنْ يَتَّخِذُ بَطْلًا
 رَهْنًا لِوَأَحَدٍ فَمِنْ تَخْصِيصٍ
 فِي رِقَبَةِ الْمَرْهُونِ وَالرَّجُوعِ
 وَإِنْ جَمَعَ فِي يَدِهِ فَبِيعَ فِي
 وَيَأْمُرُ الْمُعِيدُ وَهُوَ مَنْ ضَمِنَ
 بِرَدِّ رَهْنٍ أَوْ طَلَبَ الدَّيْنَ مَعَ
 إِنْ لَمْ يُؤَدِّ رَاهِنٌ وَيَالْتَمَسُ
 وَرَهْنٌ بِدَيْنِي مِنْ فُلَانٍ دَاجِلٌ
 وَمَا يَجُوزُ رَهْنٌ مَّا
 قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِ مَعَ شَرْطِ أَنْ
 مَكَانَهُ وَهَكَذَا يُفْعَلُ إِنْ
 بَيَّانٍ مِنْ كُلِّ دَيْنٍ يَلْزَمُ
 فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَا يَجِيزُ عَلَى
 وَالرَّهْنُ فَوْقَ الرَّهْنِ زِدِيدٌ

ضِيَاعَهُ مَرْتَبًا أَنْ تَرَجَحَا
 عَلَى سِوَاهُ أَوْ تَفَارِقَ عَيْنِهِ
 مِمَّنْ عَلَى الْإِدَاعِ لَا يَسْتَأْمَنُ
 بَاعُوا نَيْسِيَّةً لَهَبٍ اتَّقُوا
 كَالْأَرِيضِ أَوْ وَرَثَتِ دَيْنًا آخَرَ
 إِنْ قَبِلْتَ بَيْعًا لَدَى الْحَلْبِ
 إِنْ يَحْتَمِلُ عَلَى الْحُلُولِ سَقْمَهُ
 بِالْعَسَلِ وَالْمَوْقُوفِ وَالْمَدْبَرِ
 صِفَاتِ دَيْنٍ جَسَدِيٍّ قَدَرَهُ
 الْأَبْقِصُ الْقَدْرُ لَا يَجْعَلُ
 وَعَكْسُهُ وَهِيَ ضَمَانُ الدَّيْنِ
 إِنْ يَقْبِضَنَّ مَرْتَبًا مَمْنُوعٌ
 جِنَايَةٍ فَهَدْرٌ كَالْتَلِفِ
 رَاهِنُهُ بَيْعُهُ وَالْمَرْهُونُ
 حُلُولُهُ ثُمَّ لِيَرَا جَعَّ وَلِيَبِيعَ
 يَرْجِعُ مَالِكَ عَلَى مَنْ قَدَرَهُنَّ
 كَقَبْضِهِ وَرَهْنُهُ إِنْ امْتَلِكُ
 يَأْتِي الْجَنَافُ وَالْفَسَادُ عَلِيمًا
 بِيَاعٍ إِذَا ذَاكَ وَيُرْهِنُ التَّمَنُّ
 طَرَفُ فَسَادٍ غَيْرِهِ تَمَارُ هِنِ
 أَوْ أَصْلُهُ لَزُومُهُ مَحْوُ التَّمَنُّ
 مَكَاتِبَ وَالْمَجْعَلُ مَا لَمْ يَكْمَلَا
 لَا الدَّيْنَ فَوْقَ الدَّيْنِ بِالرَّهْنِ

بِالسِّنِّ أَوْ بِالْحَيْضِ لِلْمَكَانِ
 وَمُدَّةُ الْمَقَامِ لِلْمَكَافِرِ
 وَمَسْخُوفٌ فِيهِ أَوْ فِي الْحَامِيْرِ
 كَذَلِكَ حِجَارُ الشَّرْطِ حَتْمُ الْعَدِ
 وَخَمْسَةٌ مَضْرُوبَةٌ بِالْفَقْدِ
 فَالْشَّرْطُ فِي أَوْلَى الْحَاوِكِ
 وَالتَّانِ مِنْهَا شَرْطُ التَّاجِلِ
 تَالِثُهَا يَصْحُ مَعَ طَلَبِيهِمَا
 رَابِعُهَا التَّاجِلِ لَكِنْ أَمَّا
 خَامِسُهَا تَاجِلُهُ شَرْطُ لَهْ
 لَكِنْ أَجَارُ وَعِلْمُهُ وَجِهَلُهُ
 فَلَمْ يَجْزِ تَاجِلِ رَأْسِ الْمَالِ
 فِي سَلْمٍ وَلَا بِرَأْسِ تَاجِلِ
 وَفِي الْأَحَارَةِ اعْتَدَ الْإِيْمَانَةُ
 وَحِزْبُ الْكُفَّارِ وَالْكَفَّارَةُ
 وَسَائِرُ الصَّفَاةِ وَالْإِعْيَانِ
 يَجُوزُ فِي اتِّبَاعِهَا الْأَمْرَانِ
 وَالرَّهْنُ وَالْقَرْضُ وَالْمَرْهُونُ
 تَاجِلُهَا شَرْطُ لَهْ لَكِنْ جِزْلٌ
 وَمِثْلُهَا الرِّقَابُ فَكُلُّ تَفْسُدٍ
 بِفَقْدِهِ وَعِلْمُهُ إِذَا تَوَحَّدَ
 وَأَجْلُو الْإِدَاعِ وَالْعَارِيَّةُ
 وَعِلْمُهُ وَجِهَلُهُ سَيُوتِيَّةُ
 بَابُ الْحَجْمِ
 الْحِجْدُ وَنَهْمٌ أَوْ خَصْمٌ
 وَيَسْتَدِي مِنْ ذَلِكَ بِالْمَحْمُومِ
 كَحَجْمِ رَاهِنٍ لِرَبِّ الدَّيْنِ
 إِلَى الْوَقْفِ وَحِجْمِهِ فِي الْعَيْنِ
 وَسَيْدٌ فِي عَيْدِهِ الْمَكَاتِبِ
 أَوْ أَبْقَا وَهُوَ عِنْدَ الْقَاصِبِ
 وَفِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ أَمَّا
 ثَانِيهَا وَهُوَ الَّذِي قَدَرْتُمَا
 فَحِجْدِي الْإِفْلَاسِ فِي الْأَمْوَالِ
 فَمَا لَمْ تَصْرَفْ فِي الْمَالِ

كذا السفينة بعد الاختيار
 وحجرو في المال والاقتدار
 وذو الجوز مطلقا وذو القنطرة
 في بعد الطاعات حيث يقدر
 والعبد للوحي وحجرو في الرهن
 في الثلثين ان جرى بلا عوض
 فان يكن لو ايرت فليوقف
 جميعه فان شفى فليصرف
 ومطلقا الردية فيها هلك
 فان تزول فنافذ فيما ملك
 وحجرو اطلاق وتبذير مرفوع
 بحكم قاض بعد مرشيد ومنع
 وحجرو بافهم بزول مطلقا
 عند ارتفاع ما به قد علقنا
 باب الفليس

ان فليس الفاضل يد بنا قدما
 عن ماله على جميع المرئيات
 بما كل وشرب ومسكن
 وميسر لمن يسهه عيق
 وقد مؤثومة الاموال
 في بيعها كاجرة التلاوي
 وقدم المدين ايضا مؤث
 عباله وبعد موت بالكمين
 ونحوه كاجر حفر القبور
 ودينه ان كان قبل العجب
 مع رهن عيني عند ربه الدين
 فيسحق احد تلك العيب
 وذو متاع باعه ولا قبض
 من الدين قبل حبه العوض
 مقدم باخذ عين ماله
 اذا راه با قسا بحاله
 او ناقضا وصفا بان لم يبر
 بالتمدد كالمدين في قطع اليد
 او ناقضا زيادة متصه

ومنجز الرهن يبيع من يرى
 والعي الاداه والرهن بان
 صحة شرطه يبيع ذى حلال
 لا غير معنى اللفظ كالمباين
 في رهنيه اما تصرف منع
 لاموت عاقيد ولا الا باق من
 ولا تخمر العصير لما سما
 يقبض ذى التكليف كالتهايت
 فيه لغير رهن وعنده
 فيهنني مدة الذهاب
 بشرطه اذن جديد كاهبه
 يبرأ بالايدي لا القراض
 اذ لا يعار النقد والمقارضة
 واتخذر وا عن هذه العبارة
 والعذر عني انه لو صرحا
 ولا يرهين وتزوج ولا
 ولا بالابرا وهو باق مانزع
 والوطء والاجارة المستصهبة
 وسقر به كيا المنكحة
 كذا التيقاض صر والقطع الخيل
 وجرار عتاق وايلاد الذي
 قلت اختيار غيره ان الامه
 ومن مقل حيث وصف تسكا

والقرض لكن طرفاه اخرا
 ظن عليه الدين والرهن يظن
 واحمل في رهنية اليم دخل
 في عرصه ولا كخصن البان
 رهنا فقبل القبض فسخ لو وقع
 عمد ولا جناية ممن رهن
 لا يقبض الحجر اذن ولو زما
 للدين والتوكيل للمرتين
 سوى مكاتب ومن في يده
 اليه كالبع والارتباب
 والمستعير والذي قد عصبه
 قلت هنا يجاء باعتراض
 من شرطها التقديسي ما قضه
 ان المراد فاسد الاعارة
 بزينة النقد المعار صححا
 اجارة ولا يان تو كلا
 فالبع والتزويج والرهن امسح
 بعد التحل من سواه واهبه
 في الرق والكتابة الصحيحة
 لا القصد والحج وحسن لم يضر
 انسر بالقيمة في يومئذ
 هنا يوم سجلت مقومة
 لم يك الا بعد ان يفككا

وَيُغْرَمُ الْمَسْرُادُ تَمُوتُ بِهِ
 خِلَافَ حِلِّ قِرْنَانًا وَتَفْذُلًا
 لَمْ يَشْرُطَ التَّجْمِيلَ أَوْ رَهْنِ الثَّمَنِ
 يَأْذَنُ ذَا فِي هَبِيَّةٍ وَرَهْنِهِ
 وَحَلْفُوا مِنْ جِدِّ الرَّجُوعَا
 وَجَاءَ بَدَلُ الْبَيْعِ قَبْلَ الْعَوْدِ عَنْ
 وَالرَّهْنِ وَالْقَبِيضِ وَلَوْ قَرَأَ
 وَعَوْدِهِ عَنْ إِذْنِ قَبِيضٍ قَبْلَهُ
 قُلْتُ وَهَذَا فِي التَّفْذُلِ ذَكَرَهُ
 وَالْيَدِ مَعَ أَمَانَةٍ لِلرَّهْنِ
 شَهْرُ مَضَى أَوْ بَيْعَهُ لَصِيْمَةً
 وَكَالضَّمِيمِ كُلِّ عَقْدٍ فَسَدَا
 وَلَا يَنْتَقِجُ لَا يَجَامِعُ الْيَدَا
 لِأَذْوَانِ شَهْرٍ بَعْدَ الْكَمَا
 يَتَمَنُّ حَلِّ وَأَجْرَانِ أَيْ
 فَإِنْ أَصْرَبِعُهُ لَا التَّصَرُّفُ
 يَأْذِنُهُ أَمَا يَطْلُبُ الْحِلَّ
 وَقِيَمَةَ الْقِرْعِ وَمَنْ قَدِ انْتَمَنَ
 لَهُ وَبِالْفَيْسِقِ وَلَوْ بِالرَّيْثِ
 وَبَاعَ مَرهُونًا يَأْذِنُ سَبْقًا
 وَمَوْنَ الرَّهْنِ كَأَجْرٍ رَدَّ مَنْ
 وَيَجْمَعُ يَدِي عَلَى الرَّهْنِ الْبَدَلُ
 مِنْ زَائِدٍ رَهْنٍ كَحَمَلِ الْبَطْنِ

كَوْطُءٍ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِ تَشْتِيَةِ
 كُلُّ يَأْذِنُ صَاحِبِ الدِّينِ إِذَا
 وَيَرْجِعُ الْإِذْنَ قَبْلَهُ كَمَا
 وَعَادَ قَبْلَ قَبْضِهِ عَنْ إِذْنِهِ
 فِي الْإِذْنِ قُلْتُ بَعْدَ أَنْ يَبِيعَا
 إِذْنِ وَهَاهُنَا هُوَ الَّذِي رَهْنِ
 وَالْقَبِيضِ عَنْ رَهْنِ وَدَعْوَى أُخْرَى
 وَقَدِيرٌ مَرهُونٍ وَمَرهُونٍ لَهُ
 فَهُوَ مِنَ الْمَدُورِ فِيمَا كَرَّرَهُ
 وَشَرْطُهُ عَارِيَّةُ الْمَرهُونِ إِنْ
 مِنْ بَعْدِهِ وَقَبْلَهُ نَسْتَأْمِنُهُ
 ضَمَانًا أَوْ قَدْ ضَمَانٍ أَبَدًا
 يَنْزِعُهُ فِي وَقْتِهِ وَأَشْهَدَا
 لَهُ بِاللَّابِ بَيْعِهِ مُقَدَّمَا
 عَنْ بَيْعِهِ وَعَنْ أَدَامًا وَجَبَا
 فَوَطُوهُ زِنَا وَلَا يَخْتَلِفُ
 فَشُبُهَةٌ تُوجِبُ مَهْرَ الْمُثَلِّ
 إِنْ رَدَّ دُونَ إِذْنِ وَاحِدٍ صَمْرًا
 تَحْوِيلُهُ مِنْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 وَهُوَ لِرَاهِنٍ وَيَكِلُ مُطْلَقًا
 مَهْرَبٌ وَالسَّقْفِيُّ عَلَى الَّذِي رَهْنِ
 لِأَنَّ تَفِي مَرْتَبِ وَمَا تَصَلُّ
 وَذَلِكَ الْمَوْجُودُ حَالَ الرَّهْنِ

أَوْ شَرَّكَ كَالْحَمَلِ أَوْ مَنْفَصَلَةً
 كَمَا فِي دِينِ الْمَدِينِ
 أَوْ زَادَ مِنْ وَصْفٍ وَرَافِعٍ
 كَصَفَةِ الْمَدِينِ مَعَ بَرٍّ
 فَإِنْ يَكُنُ فِي ذَاتِهِ كُلُّ رَجْعٍ
 مُضَارًّا بِأَنْتَقِصَهُ الَّذِي وَقَعَ
 وَلِلدِّينِ الزَّائِدِ الَّذِي وَقَعَ
 وَإِنْ يَبْدُو لَوْ صَفِيهِ كُلُّ رَجْعٍ
 وَمَالَهُ فِي النَّقِصِ شَيْءٌ مُطْلَقًا
 وَلَا عَلَيْهِ فِي الزَّائِدِ حَقًّا
 وَإِنْ يَزِيدُ فِي تَأْفِهِ أَوْ الْإِثْرَ
 مَعَ نَقِصٍ وَصَفِيهِ فَالرَّجْعُ سَمْتٌ
 وَلِلدِّينِ كُلِّ زَائِدٍ وَمَا
 لِشَايِعٍ فِي النَّقِصِ شَيْءٌ الزَّمَا
 لَكِنْ لَهُ فِي الْعَكْسِ أَحْذَرُ جِدِّ
 مِنْ مَالِهِ مُضَارًّا بِمَا يَفْتَدِ
 وَإِنْ يَكُنُ بِمِثْلِهِ قَدْ اخْتَلَطَ
 أَوْ دُونَهُ يَبْدُو بِقَدْرِهِ فَقَدْ
 لَا الْخَطَّ بِالْأَعْلَى فَلَا يَطَالُثُ
 بَعِيْنِهِ لَكِنْ بِهِ بِنَصَارِبِ
 بَابُ الْوَقْفِ
 تَبْرَعُ الْإِنْسَانُ فَكَ الرِّفْيَةِ
 وَصِيَّةٌ بِأَحَدٍ وَقَفَّ هَمَهُ
 وَشَرْطُ وَقْفٍ صِيغَةٌ وَقَفْتُ
 وَهَكَذَا حَبَّتْ أَوْ سَلَّتْ
 وَشَرْطُ مَوْقُوفٍ دَوْمٌ الْمَنْعَةُ
 لَا تَخْرُطُ عَنْهُمْ وَرَبِحَانِ مَعَهُ
 وَوَقَفْتُ أَهْلِيَةَ التَّسْبِيحِ
 عَلَى أَمْرِي تَمْلِكُهُ لَمْ يَنْجِ
 وَجُودُهُ مُحَقَّقٌ إِذْ يَرْقُبُ
 أَوْ جِهَةٌ وَفِي مَبَاحٍ يُصَرَّفُ
 وَالْمَلِكُ فِي الْمَوْقُوفِ مَلِكٌ رَبَّنَا
 سَجَانَهُ أَيْ تَبْرَعُ مَحَقَّقٌ بِنَا

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
 حقيقة الموات في الأراضي
 ما لم يعمر في الزمان المأخوذ
 وقسموا البلاد في الأحكام
 إلى بلاد الكفر والإسلام
 فأول القسمين ملكه وجب
 لمن على تلك البلاد وقد علق
 ثابها وهو الذي بأرضنا
 فإن يكن عامرة لبعضنا
 فملكه لهم وإن لم يعمر فموا
 وللذين بعدهم مختلفوا
 وصلوا ما لأصنافهم ان يجعلوا
 بها راي الإمام فيه يفعل
 مع ما به من مدين مستحكم
 بأن يكون باطلا لم يعلم
 والمعدن الموجود أما ظاهر
 أو باطن فأرضه فالظاهر
 ما لم يعالج صدق الاستخراج
 والباطن المحتاج للصلاج
 فليست في الظاهر الاقطاع
 وطالب الإحياء لا يطاع
 بل ذلك بين المسلمين مشترك
 من نال منهم بعضه فقد ملكه
 في ضاق فليقدم من سبق
 فإن أوامرا فقرة أحق
 وحق كل قدر ما يحتاج
 فان يزيد فحقه الزرع عاج
 والمعدن الباطن كالذي ظهر
 لكن هنا الاقطاع ما من معتبر
 وجاتر ان يحج الامام
 امرضنا ترعى بها الأبقار
 ولم يحج لنفسه وقد يرى
 نقص الحجي الإحوي خير الوصي

وَأَنْ نَفَاهَا رَاهِنٌ وَأَدَى
 وَالرَّهْنُ يَبْفُكُ بَانَ بِيْرًا مِيْنَ
 وَالْبَيْعُ وَالْهَلْكُ وَقَتْلُ الْجَانِي
 وَالْإِقْتِصَاصُ وَكَهْ الْأَشْرَافُ
 لِعَرَضٍ مِثْلُ اخْتِلَافِ أَشْيَاءٍ
 فِي الْحِلِّ وَالنَّاجِحِ أَوْ فِي الْقَهْرِ
 وَإِنَّمَا يَبْفُكُ بَعْضُ إِنْ وَجِدَ
 أَوْ مِنْ عَلَيْهِ أَوْ مِنَ الْعَارِيَةِ
 وَقَوْلُ رَاهِنٍ لِمَنْ قَبِلَ رَهْنَهُ
 عَنْهُ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ لَكَ
 لَوْ أَدَى عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا
 وَأَقْصَا فَوَاحِدٌ صَدَقَهُ
 ثُمَّ الَّذِي صَدَقَ إِنْ يَشْهَدُ عَلَى
 وَحَيْثُ كُلٌّ مِنْهُمَا يَرْعَمُ أَنْ
 يَقْبَلُ إِنْ يَشْهَدُ وَإِنْ شَخْصَانِ
 وَأَنَّهُ أَقْبَضَ هَذَا الْعَبْدَ
 فَيَصِفُ هَذَا الْعَبْدَ مَرَهُونٌ لِدَا
 لِعَيْرٍ مِنْ صِدْقٍ بَلْ إِنْ أَقْتَضَى

مِنْ غَيْرِهِ إِلَى الْمُفِيرِ رَدًّا
 جَمِيعَ دَيْنٍ وَيَبْصِخُ الْمُرْتَهِنُ
 وَالْعَقُولُ لِلسَّيِّدِ بِالْمَجَانِ
 يَرْهَنُهُ بِدَيْلٍ مَقْتُولٍ رَهْنُ
 إِرْتَهَانًا عَبْدِيْنِ أَوْ دِيْنِيْنِ
 كَانَ الْقَيْلُ بِالْكَثِيرِ قَدْ رَهْنُ
 تَعَدُّ دَفِي رَائِي أَوْ مَا عَقِدَ
 لَهُ أَوْ الْإِرْثُ بِلَا رَهْنِيَّةَ
 بَعْلِكَ أَوْ لِي بَعُهُ وَأَسْتَوْفِي التَّنِ
 يَفْسُدُ مَا لِلصَّاحِبِ الَّذِي تَرَكَ
 قَدْ رَهْنًا بِمِثْلَةِ عَبْدِهِمَا
 فَأَجْعَلْ بِنَصْفِ الدَّيْنِ رَهْنًا حَقَّهُ
 مُكَذِّبٌ بِالرَّهْنِ أَيْضًا قَبْلًا
 لَا رَهْنُ مِنْهُ بَلْ شَرِيكُهُ رَهْنُ
 يَدْعِيَا الْفَاعِلُ عَلَى الْإِسَابِ
 رَهْنًا بِهِ فَإِنْ يَصْدَقُ فَرَدًّا
 مَصْدَقٌ ثُمَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَا
 حَالُهُمَا الشَّرْكَهَ لَيْسَتْ تَرْتَضَى

بَابُ التَّفْلِيْسِ

يَطْلُبُ مِنَ تَفْلِيْسٍ مَدِيْنٍ
 وَلِلنَّسْفِيَّةِ لَا لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ
 وَزَادَ عَنْ مَقْدَرِ مَا لَيْهِ حِجْرٌ
 عَلَيْهِ مِنْ تَصْرِفٍ مَقْبُوتٍ

وَالْحَقْمُ أَوْ لِلطَّيْلِ وَالْمَجْنُونِ
 بِالَّذِي إِنْ حَلَّ كَمَنْعِ السَّفَرِ
 قَلْتُ وَمَنْ يَطْلُبُهُ لَيْسَ يَقْتَصِرُ
 وَذَلِكَ فِي الْمَالِي لَافِي الذِّمَّةِ

كتاب الفرائض

للايثار أساب بكل قد لزم
وهو النكاح والولاء والرحم
والرابع الإيثار فأشرف وأجد
كلما كنت المال أكثر ثمان فقد
أرباب الأساب الثلاثة الأرباب
أو كان غير ما ذكر فافصل
وسنة مواضع فكل
لذاته بالمع مستوف
رقى كذا القتل عن يقين
وبرة كذا اختلاف الدين
والدار في الحر في والذمي
والدور كمن يرض بالجنبي
والوارثون عشرة أن عزرك
هم ابنه وابن ابنه وان ترك
أب وجد لأب وان عكلا
كذا الخ من الجهات مستحلا
وان أخرج ان كان بالأنتسب
كذا كتم وابنه كل لأب
والزوج أيضا ثم ذوالولاء
وقرنا سبعاً من النساء
بنت كذا بنت ابنه والأمر
وجدة وأخته وعم
وزوجة ومن لها الولاء
وهذه تمت بها النساء
وحيث بيت مالنا لم يتنظم
فأرد دملر ذوالفر من الخ
واقم على التساهم بالسوية
ما فصلت وامنع بالزوجة
ثم ذوالانحام بعد تعين
جها ثم في عدها إحدى عشر
أولاً فاحت وابنة وابن الخ
للأم ثم بنت عم وأخ
وعمة لأبته وعمته

أذهم من الزحام آمنونا
تعا مل يعق لا يعين
لا يخيار وإن الرد سقط
ويستول مفلس أو وارث
عليه أو مع واحد شهيد
دعوى وما يوصى له ان يقبله
ومال مديون لوى سربعا
قلت وقال غيره بخبرته
أو عزر المانع حتى باعنا
عليه تعويل فضاة الأمة
ونسية الدين الذي حل قسم
بغير حجة انحصار الغرما
من بعد بان لان استحقا
ولم يفرم من المبيع
مؤنه أقل كافي هو لا
بيع وقسم وكسوا بالعرف لا
دست ثياب لا يشا وسكني
ويؤجر الوقت وأم الولد
حبس المدينين ولو أمأواب
بشاهد ين مع يمين طلبت
مال وإن كان غريبا جعله
ثم إذا اعسار ظنا شهيدا
قلت إذا لم يجز حبس فائدة

ولو يماحل ولو مغبونا
كما تحي من اقراره يدين
ورده المغيب لان اغتبط
فأرسته له لعيب حاديت
لمفلس عن حلف مردود
لم يجلف الخصم كان ليس له
ومال مفلس يقاض بيما
لا مفرط أسرعته بحضورته
فان يشأ فليبع المتاعا
ولو يجيبس قال في التمه
يبدا أيمنه بالأهم فالأهم
ولو سوي حبس رضوا الأسما
وعاد بالحصنة يقضى حقا
ماباعه الفاضى فيا جميع
وينفق القاضى عليه وعلى
من عرسه والفرع والأصل الى
ان كان ذاكس يني واستش
وقوتهم ليوم قسمة قد
لا هو وبيك يقاض ووجب
بغير اهل الى عشر ثبتت
أو باليمن حيث لا يهد له
مع باحثين فصا واجهدا
ويضرب المور بالمعاند

ومثل ذلك حاله وخاليته
وجده لأمه ورحمته
أدلت بهذا الجهد فادر العدة

فصل

نحو من الرجال الفرض هم
أب وجد عند فرع وابن أمه
ومثله الشقيق في الشفكة
والزوج أيضا ناله في التركة
وعشرة مع خمسة فيهم حصير
تعصبت كل نفسه كما ذكر
هم ابنه وابن ابنه كذا الأت
والجد من والشفقة الأقرب
وابن الشقيق والابن الذي لا
ثم ابنه كذا عمه النسب
بالأبوين وابنه في الأب
ثم ابنه وذو الوالد الأجنبي
ومن هذا الولد كل الرجال
وعند فقهاء الكل بيت المال
وتسمى التعصيب في الإناث
فقط على مراتب ثلاث
لغاصب بنفسه كما حمله
ولم يكن لغريم من هذا الولد
وعاصب بالغير وهي بنت
وبنت الابن مثلها والأخت
شقيقة تكون أو من الأب
إن تابت كل مع أخيها الأقرب
وعاصب مع غيره حجب
أخت له شقيقة أو من أب
مع بنته أو بنت الابن أو لها
فصاعدا في كل ما تقدمنا

فصل

ثم الفروض ستة في الذكر
ثلثان مع ثلث وسدس فأدر
والنصف ثم الربع والثلث الأدر

لصاحب المظلم في الخالص من
بعليه العود إلى متاعه
ولا بيان يبيعه أو حررا
بالمظلم استيفاءه لأمر
من عوض الدين الذي حل ولو
مع الذي زاد بغير فصل
والولد اجتناب العقد صدر
وإن رأى البائع الامتاعا
وخصه بقيمة الأمر إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زيتا يمثل أو يدونه بلا
أو اجتناب أو يدي أفراد
فاضرب له بالجزء من اثمان
من قيمة الكيل والإعتبار في
من يوم عقده وقبض وكما
وإن بقي عبد من اثنين اترن
فصاحب المظلم إن شاء أخذ
وفي الكرايفله من مهلكه
وزرعه بقي بياجر قديما
وقدمت مصالح للحجر
وإن بنى من أكثرى أو غرسا
في القلع يقطع أو يقول الأرجع
وعزم المقص والمخلف فعلا

تعاوض لا ما يجز يقترن
حالا يتخو الفسخ لا جماعه
قد سوي المقوض إن تعذرا
وموته ولا إذا الأدا أبي
بعد ولو تقديعه به ارتضوا
كثير ما أيرت والحمل
ولعطه قيمه غير في البشر
عن بدله القيمة فيبعا
في ملكه كان ولو يعود ذا
فرضت وصار فرحا وخط
أرض لنقص لا لنقص فعلا
بالعقد نحو الزيت بالإيقاد
لناقص بنسبة النقصان
ذا بأقل قيمة للتألف
يبقى بأعلى القيمتين فيهما
هذا وهذا وتبقى نصف الثمن
على الجديد منهما هذا إذا
لأمن وعند قاض شرعه
به على كل غريم فيهما
وليبقى في المبيع دون أجر
والغرماء اتفقوا والمظلم
ويبدل القيمة عنه أو قلغ
أصل شئ للغريم والمقل

والتوبان ان يصعبه او محترما
والحدس للفقصار والاجره
نقصه بالاجر رهن حيثما

يعمل يشارك بازيدا فيها
يشلف في يده ومن قصر
يقسح ولا اقل يضارب غرما

باب الحاجر

يخرج من جن الى ان يفرغا
وذلك باسئمال خمس عشره
وبنت عانة لطفل من كفر
من الهدى وغيره وجنبا
ثم تصرفاته المائيه
وكل اقرار به حتى صلح
وليتصرف غبطة اب فجد
ولم يعود ايا فاقه ولا
لا العيق والقصاص والطلاق بل
وقيل يسيد من غير ذلك
وحفظ اموالهم والتسميه
والبيع والشري لهم حيث يرى
وعنه استاجر مع تسمية
والخير والقاضي عليه حجرا
وطارى التبذير بعد ان شدد
وطارى الجون لا يليه

جنونه والطفل حتى يبلغا
او حليم او حيض او حمل المره
وفي بخلت بالذ واحلف وذر
اهلا ميمر يسلم اعى با
واستثنى التبذير والوصيه
في امر دنياه ودين في الاصح
ثم الوصى ثم حاكم البلد
توب وفي الشفعية اوان يهمل
ان كان ذا فقر بمعرف اكل
من قدر ايناقي واجرا لا قل
حتم تبذير منفق والتزكية
مصلحة ما لم يرد له الشري
وعايد التبذير لا في الاطعمه
خلاف عود فسق من لا بدنا
فليله الحاكم لا اب وجد
ذو الحکم بل للاب او ابيه

باب الصلح

الصلح عما يدعى على سوى
في العين بيع يثبت الخيسار

ما يدعى من بعد اقرار هو
فيه وفي منفعه ايجار

فالتثنان فرض امرع فرق
وهن نسا الابن والبنات
فصاعدا كذلك الاختار
من ابوين كانتا امون اب
لذا اخلا كل عن المعصب
والثالث فرض الام حيت لا عدد

من اخوة ولا لميت وكذا
لامع اب واحد الزوجين
بل ثلث ما يبقى عن الفرصين
والثالث فرض ولي ام تزويد
عن واحد والسنن من الواجد
من ولدها الذكر والاناث
وليتوى القسان في الميراث
وفرض ام ان تكن مع العدة
وفرض ام واب مني الولد
والجد مع فرع له حكم الاب
وفرض جد لام او اب
وبنت الابن ان تكن مع ابنته
والاخذ من ابيه مع شقيقه
والنصف فرض حمتهم بنته
فقط كذا بنت ابنه واخته
شقيقه ومثلها بنت الاب
ان تنفذ كل عن المعصب
وكل من يجنبها نقصان
منهن ان يجنبها حرمات
وفرض زوج حتم بكون ولد
والربع فرض زوجا مع الولد
وفرضها من زوجها ان يكن
طرح والا كان فرضها الثمن
وحيث قام مانع بالنقص كمن
يرث وكان مع سواه كالقدم
فصل فالجذب

بالان اولاد البنين يجذب
وبالابا جد اتفانفا يجذب

وسائر الجذات بالأمر المحجب
 والتسويق المحجبين الأب
 وكالاخ المذكور في مثله
 في حجه ومثل كل محجل
 وبابين بنت الابن محجب
 وبابن الابن معها تعصبت
 ان كان في ربتها أو أنزلها
 واختص بالباقي متى عنها علا
 والشاقي محجب ابنة الأب
 فان يكن معها اخ تعصبت
 واجب بجدوك اولاد أمر
 وبالفرز الوارثين محجبهم

فصل

ان ابنيه كالابن لكن لا يرث
 مع بنت صلب قط مثل ما يرث
 وبنت الابن مثل بنت الصلب
 لكن مع ان حصصت بالتحجب
 والجدة اجعلها كما تصدق
 فيما عدت ثلث وثلث ما بقى
 والجد في ميراثه مثل الأب
 فيما سوى محجب الخ المصعب
 وكالتسويق اجعل احوال الأب
 لا يخ شقيقه فلا تعصبت
 وكالتسوية غير احوال الأب
 لكن لها الشقوق حرمانا محجب

فصل في الأصول الأولى

ثم الأصول سبعة ووضعتها
 اثنان ثم أربع ووضعتها
 وهكذا ثلاثة وسبعة
 ووضعتها وضعف ضعف الستة
 فالنصف والباقي كذا الضعفان
 قل أصل كل بالحساب اثنان
 والثلث والثلثان او الباقي
 ثلاثة في الكل بانفاق

وهو ببعض المدعى في الدين
 والباقي الصلح اذ لم تسبق
 ومن مؤجل وذو تسرع على
 والمطمع هذا وعكس ورخط
 لان جرى مع اجنبي عنه ان
 في الصلح عنه وله في العين مع
 لا يتصرف احد في الشارع
 وما يضر ذامر ويرتصبا
 وغير نافذ لستد سفله
 من اول التدريب الى باب له
 فيحدث الرقيب والمحجب
 يا ذين من هذا الذي قلنا به
 لا اذن شخص باب داره وجد
 وليس يساذن في باب على
 وفتح في داره من داره
 او لبيصا او كوة وانتفعا
 ولم يجر الزام بعض الشركا
 بنا لته قلت وبعض الناس
 لا غيره وما لذي امتناع
 فانه حاليص ملكه فما
 وحيث كان لشريك امتنع
 او يقض المعاد كما يمينيا
 عن المعاد بدلا او يقضه

ابرا ولكن هبة في العين
 خصومة لان يعنى ينطق
 ذين حلولي وصحيح بطلا
 معه وبالابتكار عينا فقط
 قال اقر باطنا وولكن
 ذامبطل من قادر ان انتزع
 غرسا وركة ولو في واسع
 ومجلا ورأسه ان رجا
 ملك لكل واحد من اهله
 والحار اذ لا باب ليس اهله
 ويعرش العنص وباب يفتح
 ما بين راس سكة وبابيه
 ما بين راس سكة والمسجد
 اذ في راس الراس وسيد الأولا
 ولا لمن لا صق مع سمارم
 شريكه بالاذن حتى رجعا
 بعضا عمارة ولا ان يشركا
 يراه في المختص بالاساس
 الزام بان ترك الانتفاع
 يشا يجهل ومتى شاهد ما
 عليه اخطاب فان شاء وضع
 معا ولا يلزمه ان يعطيا
 عنه لكي يمنعه ان ينقصه

والربع والباقي أو النصف
قل أصل كل منهما في أربعة
والسدس والباقي ستة أربعة
والثمن والباقي ثمانية
ثلث أربع أصلها الثمان
وضعتها في السدس والثلث
فصل

وهذه الثلاثة الأصوك
أعلى التي تأخرت تعرف
فتبلغ الستة عقد العشرة
شعاعاً وترأبعاً مقسرة
ثاني الأصول العائلات اثني عشر
تعول أو تارة إلى سبع عشر
وأصل أربع وعشرين انفسط
عولاً بسبعة وعشرين فقط

فصل

ان تقسم على جميع أهلها
فربصة محبت اذا من أهلها
أو تكسر على ربوق منهم
فصربوق أهلها محبت
وان يكن موافقاً ربها مه
منها أقت وفقه مقامه
وان يقع كسر على جنين
فصاعدا ثبت في الخالين
وفق الذي قد وافق السهات
وكحل ما بايها تمام
وأطلق أقل عدد إذا قسم
على جميع المشتات تقسيم
فان تكن مماثلت فواحد
منها فقط وأدخلت فالزائد
وان تكن توافقاً فإيرك
من صربوقه واجد في آخر
وهكذا ان باينت فما حصل
من ضربها في بعضها وهو أقل
فاضربه في الأصل الذي أصله

وَصَدَقَ الْوَاحِدُ مِنْ هَذَيْنِ
فِيهِ وَلَوْ تَمَلَّكَ بِسَبَبِ
مَا بَيْنَ مَنْكَيْنِ لَرَبِّ دَاوَدَا
ذِينَ بِالْإِتِّصَالِ فِي الرُّصُوفِ
بِنَاوُهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمُتَّصِلِ
وَمَعْقَدِ الْفَيْطِ وَنَسْبِهِ
وَمُمِيسِكَ الْجَائِمِ وَالْمَعَانِقِ
وَعَرَصَةِ الْفَنَانِ أَوْ لِلدَّاءِ
حَيْثُ يَدُ هَلِيلٍ هَامَرَفَاهُ

لَوَادَعَى مُلْكًا عَلَى شَخَصَيْنِ
وَصَالِحِ الشَّفْعَةِ لِلْمَكْذِبِ
وَالْيَدِ فِي الْخِيَارِ وَالسَّفِيءِ لِلذَّا
وَالَّذِي اخْتَصَرَ بِنَاوَهُ فِي
قُلْتِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ
لَا بِالْجُدُوعِ وَبِخَوْ وَجْهِيهِ
وَالْيَدِ لِلزَّكَايِبِ دُونَ السَّائِقِ
وَالْيَدِ فِي الْأَسْرِ لِيَدِي الْخِيَارِ
لِصَاحِبِ الْأَسْفَلِ لَا سِوَاهُ

بَابُ الْحَوَالَةِ

رَضَى الْمُجْمِلِ وَالَّذِي أَحَالَه
عَلَى الصَّحِيحِ وَثُبُوتِ الدِّينِ
لِزَوْمِهِ عَلَى الَّذِي يُجْمِلُهُ
أَيُّ فِي حَوَالَةِ عَلَيْهِ لِأَبِيهِ
دَيْنَاهَا كَأَجَلٍ وَكَسْرٍ
تَسَاوَى الدِّينَيْنِ فِيمَا فَضِلَا
ذِمَّةً مِنْ عَلَيْهِ يَحْتَمَلُ فَلَا
مُفْلِسًا أَوْ تَدْرِعَ الْإِنْكَارًا
حُرًّا إِذَا أَحَالَ مِنْ بَيْعِ
وَيُحْيِلُ الْمُخْتَالَ مِمَّا يَجُودُ
يُرَدُّهُ سَقَمٌ حَوَالَةَ
إِذَا أَحَالَ الْمُشْتَرِي لِالشَّارِي

مَشْتَرًا لِيَصَحَّ الْحَوَالَةُ
لَمْ يَشْتَرَطْ رَضَى سِوَى هَذَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ لَازِمًا أَوْ أَصْلُهُ
عَلَيْهِ لَا كَالْجَمِّ فِي الْكِتَابَةِ
إِنْ اسْتَوَى فِي صِفَةٍ وَقَدِمَ
وَصِيدَ هَذَيْنِ وَأَنْ لَا يَجْمَلَا
وَحَوْلَتْ حَقًّا لِحْتَالَ إِلَى
رُجْعِي لَهُ إِنْ كَانَ أَوْ قَدَّ صَارَا
وَأَنْفَسَحَتْ إِنْ ثَبَتَ الْمَبِيعُ
غَيْرِيهِ بَيْنَ الْمُسْتَعْبَدِ
وَحَيْثُ يَالْعَيْبِ أَوْ الْإِقَالَةَ
أَوْ يَتَخَلَّفُ أَوْ الْخِيَارِ

بَابُ الضَّمَانِ

بغير قول أو بما عولت
 فما بدأ من ضربه فنقسم
 على الزمومين غالباً كما علم
 فصل في الاختصاص
 تأتي على نوعين من حيث النظر
 في الأوصياء أو في رؤوس تعتبر
 حيث كل الأوصياء نواقت
 بجملة التصحيح أيضاً واقتت
 فارد ذلك الوفي تلك المسئلة
 والأوصياء كلها شرذكة
 وفي نوافذ الرؤوس حصلاً
 أقل عددها كما خلا
 وهو الذي يجرى سيمها سيم
 فاضربه فيها مطلقاً ثم اقسيم
 فصل في المناجحة
 وتلك أن لا ينضم المخالف
 حتى يموت بعض من تخلفوا
 فاجعل لكل ميت على حده
 مسئلة بآرثه منفردة
 ثم اعتبرها بالتي من قبلها
 كما بها جنس فقط من أصلها
 واستوف فيها بعد الإعتبار
 ما مر في التصحيح باختصاص
 واعلم بأن جزء سهم السابقه
 ما بعدهما ان لم تكن موافقه
 نصيبها منها وفي الموافقه
 يكون جزء السهم وفق اللاحقه
 واعلم بأن جزء سهم الثانيه
 نصيبها من قسم تلك الخاليه
 فان يوافقها النصيب فاجعل
 وفق النصيب جزء سهم ما تلي
 فاضرب لكل وارث في القسم
 سيماً منه بجزء السهم
 فما بدأ من ضربه فادفعه له
 وهكذا في قسم كل مسئلة

صع ضمان الأهل للترج
 وضامن وعاجل تأجيل
 أثبت بحق ثابت يعرف من
 وفر الفساد والرداءة
 ويشمل الكل ضمان الدرك
 لازم أو من أصله اللزوم
 كما في الإبراء وكالاترار من
 وضع عند الأكثر التكفيل
 محل امرئ حضوره استحقاقاً
 الأيق هو للقيوم
 ككافل ولوتلتها البيئنه
 وورثت عنه ويبر ككافل
 أو أطلقاً فوضع التكفيل
 وان يميت ذ أو تخفى أو هرب
 ومفسد شرط اللزوم في الأصح
 وقتامضي وعادم اعتقلاً
 زيد تكفلت به ضمنتة
 كذا تقلدت كفلت بيدت
 أحضر ذا الشخص زعيم أو كفيل
 وقوله أحضر الأودي
 وشرط إبراء الأصيل أبطله
 وشرط تأقيت كفى الإبراء لا
 وطولياً وبخلاف العكس ان

وعن صريح مفلين وموسع
 وأعكسه والتأجيل لا المحلولا
 يملكه كدرك ان الثمن
 وعيب ما بيع ونقص الصنفة
 ونفقات الغدي في قول حكي
 في غير ابدلية معلوم
 فرد إلى العشرة تسعة ضمن
 بيدن ان مرضى المكفوك
 وبالذي بدونه لا يبقى
 والعبد لو كوتب للجنوم
 والعين ان توجب لرب مؤنه
 سلم حيث الشرط اذ لا حائل
 ويحضور منه للتكفيل
 أو تلف العين فلا شيء وجب
 وموضع المكفول ان يعرف فصح
 بلفظ الالتزام نحو ما على
 كذا تحملت أو التزمتة
 فلاين أو انا بذ المال وأن
 أو ضامن كذا جميل وقبيل
 ذا المال لا يفهم غير وعد
 كشرطه الخيار والتعليق له
 بشرط معلوم حضوراً جلاً
 أبر الأصيل برئ الذي ضمن

فصل في الشركة
 اركانها زوج وام وعدد
 من ولداهم مع شقيق انفرد
 يشترك الشقيق مع اولاد لام
 في ثلثهم كما نه اخ لام
 فان يكن مكانه اخ لوات
 فلا تشرك بل سقوطه ونحوه
 فصل في ميراث الجدة

للجدة سدس المال مع فرع ذكر
 والسدس الباقي مع الانثى استقر
 وان يكن مع اخوة اشقتا
 اولاد فالأكثر استحقاقا
 من ثلث كل المال والمقاسمه
 كما نه اخ لمن قد قام به
 وان يكن معه مالا التسعين
 فليعط ايضا اكثر الأمرين
 لكن بعد الاخوة الاثنتا
 عليه اولاد الاب الأشقا
 ويسقطون الكل بعد عنهم
 ويأخذون ما بقي عن جدهم
 ان كان فيهم ذكر فالأكثر
 تعطى فهو ما مراد عنها امرئا
 وان يكن هناك ذكور من غيري
 فالجدة تعطى ما يكون الأسترا
 من سدس كل المال والمقاسمه
 وثلث ما أتتاه من غير مآحمه
 وحيث بقي دون سدس أو سدس
 أو لم يكن باقي فليلب السدس
 ان كان موجودا ان لا يحول
 له سدس كما ويل أو كسلا
 ولم ترث اخوته بمال
 في هذه الثلاثة الأحوال

فصل
 وليس للمريث في الميراث شيء
 ولا له من وارث فالأكثر

وَهُوَ عَلَى مَنْ قَد قَضَى بِحَلِّ
 لَصَانٍ بِالْإِذْنِ أَنْ طَالِبُ ذَا
 مِنْ أَرْتِ أَصِلَ حَقَّهُ كَطَلِبِهِ
 أَمَا بِيَانُ يُعْطِيهِ مَا قَدْ كَفَلَ
 ثُمَّ يَبْعُدُ مَنْ يَأْذَنُ بِهِ ضَمِنَ
 لِأَصَانٍ بِتَبْيِيرِ آذِنِهِ وَإِنْ
 قِيمَةٌ مَا آتَاهُ فِي يَوْمِ الْإِدَاءِ
 مِنْ سِزَا أَوْ وَاحِدٍ لِيُحْلِفَا
 أَوْ يَحْضُرُونَ مِنْ مَدِينٍ أَوْ صَلَاةٍ
 وَالْقَوْلُ لِلْمَكْرَاهَةِ إِشْهَادًا وَإِنْ
 وَمِثْلُهُ لَهُ وَنِصْفُ لِيَا صِيلَ
 وَرَجَعَتْ وَرِثَتُهُ يُنْصَفُ ذَا
 أَوْلِيَا صِيلَ ثَلَاثَةٌ يَأْخُذُ مِنْ
 وَبِهِمْ أَرْتِ الْأَصِيلَ نِصْفَهُ
 وَثَلَاثٌ مَا خَلْفَهُ مَنْ يَكْفُلُ

باب الشركة

صحة شركة العنان تحصل
 بالإذن من كل بآن بصرفا
 في مال شركة لدى العقد منع
 في القدر أو قدرها مجهول
 والربح والخسران غير تقسيمه
 ومفسد شرط تفاوت وكل
 له وصدق اشتراه له ما
 تمن له التوكيل والتوكل
 أما اشتركا وحده فما كفى
 تمييزه وإن تفاوت وقع
 إذن وكل منهما وكيل
 بقدر مال ذوا بالقيمة
 له على الآخر أجر ما عمل
 أم لا وفي خسرته لا في قسما

وَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ الزَّالِمَاتُ بَأْتِ
وَلَا ابْنٌ مِنْ قَدِّ لَأَحْتَا ذَلَّتْ

فصل

مَنْ يَتَصِفُ بِمَوْجِيٍّ فَرَضَ بِمَا
فَلْيُعْطَ بِالْأَقْرَى نَقَطًا وَلِيَقْتَأَ
وَضَائِعُ الْأَقْرَى هُنَا مَا يَحْتَجُّ
لِلْأَخْرِ بِالْجُودِ وَلَا يَحْتَجُّ
أَوْ مَا يَرَى أَقْلَ مِنْهُ حُجْبًا
لِكُرْبِهِ أَجَلَ مِنْهُ قَرِيبًا
فَمَنْ يَطَّ بِشَيْءٍ أَمَّا لَهُ
أَوْ فِي نِكَاحٍ مِنْ رُؤُونِ حِلِّهِ
فَهِيَ بِنْتُ لَهُ وَأُخْتُهُ
لِأُمُوقَدِ اسْتَقْبَلَتْهَا بِنْتُهُ
وَأَنْ يَطَّ بِنْتًا لَهَا جَعَلَتْهَا
لِنِسْبَتِهَا أُمَّهَا وَأُخْتَهَا
فَأُمَّهَا وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا يَحْتَجُّ
أَخْتًا لَهَا لَيْسَتْ بِحَالٍ حُجْبٍ
أَوْ بِنْتِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهَا وَلَدٌ
فَبِنْتِ الْكَبِيرِ تَرَى أَنَّ الْوَلَدَ
وَأُمَّهُ وَذِي إِنْ حُجِبَ
حُجْبُهَا أَقْلَ مِنْ بِنْتِ الْأَبِ
أَوْ يَتَصِفُ بِمَوْجِيٍّ تَقْصِيْبِ
حُكْمَهُ مَا مَرَّ عَنْ قَرِيبٍ
أَوْ مَوْجِيٍّ فَرَضَ وَتَقْصِيْبِ
بَيْنَهُمَا فِي الْإِرْثِ حَسْبًا وَقَسَمَ
فَقَوْرُوعٍ مَعَ ابْنِ عَمِّ
بِالْفَرِضِ وَالتَّقْصِيْبِ ثُمَّ الْمَالُ لَمْ

فصل

لَا يُورَثُ الْمَقْضُودُ بِلِأَمْوَالِهِ
مَوْقُوفَةٌ حَقٌّ بَيْنَ حَالِهِ
بَعِيَّةٌ طَوِيلَةٌ أَوْ بَيْتِيَّةٌ
لِحُكْمِنَا بِمَوْتِهِ مُعْتَمَدَةٌ
وَأَمْرُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا وَقَدْ
الْحَبْيَانِ حَالَهُ كَمَا وَصَفَ
وَلَيْسَ لِلْمُتَمَرِّقِ بِرُؤُونِ الْمُتَمَرِّقِ

وَأَنْزَلًا يَفْسَحُهَا مِنْ مُفْرَدٍ
وَمَنْ يَبْعُضُ الرِّجْحَ بِبَاعِ مَا لَا

بَابُ التَّوَكُّلِ

فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ التَّوَكُّلُ
وَقَبْضُ حَقٍّ وَعَقَابٍ وَقَبْضُ
وَمِلْكٍ مَا يَسَّخُ وَالْمِعْصَامُ لَأَ
وَلَا شَهَادَةٌ وَاقْتِرَارٌ وَلَا
وَلَا يَمِينٌ وَمَنْ الْأَيْمَانُ
كَالْتَذَرِ وَالظُّهَارِ وَالنَّعْلِيْقِ
يُعْلَمُ مِنْ وَجْهِ يُقْبَلُ الْغُرْبَا
عَبْدٌ إِذَا نَوَّعًا وَمِصْفَاعِيْنَا
وَقَدْ رَمَاهُ لِذِي التَّوَكُّلِ
وَيُحْصَوْنَ مَا تَحْتَمُّهُ وَإِنْ
عَتِقَ وَتَطْلِيْقٍ وَسِعَ دُونَ مَا
كَمْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ أَشْرَهُ
كَعَبْرٍ مِنْ يَحْبِرُ فِي النِّكَاحِ إِنْ
وَيَقْرَبُ يَنْتِ كَهْدِيرِ عَنْهُ
وَيَحْوِيْبِ وَشَرِيٍّ مِنْ ذِي عَمَّا
سَوْفَ يَصِيرُ مِلْكٌ مِنْ وَكَلَهُ
كَالْعَبْدِ وَالنَّاسِقِ وَالسَّيْبَةِ فِي
تَوَكُّلِهِمْ لِلطِّفْلِ فِي أَنْ يُوَصَّلَا
إِنْ أَوْجَعَتْ وَإِنْ يَهْلِكُ بِصِفَةِ
وَيُضْمَدُ الْجَعْلُ السَّمِيُّ وَالسَّقِيُّ

وَفِي عَزَلَتْ عَزَلُ مَعْرُوفٍ قَسِدٍ
لِغَيْرِهِ فَأَجْرٌ مِثْلُ نَسَا لَا

عَقُودُهَا وَالْفَسْحُ كَالْأَقَالَةِ
وَلَوْ بَعِيَّةٌ وَإِنْ عَقُودُ فَرَضٍ
أَتَمَّ وَأَبْنَاتُ حُدُودِ ذِي الْعَلَا
تَجْعَلُ بِهِ مُقَرَّرًا الْمُرْكَبَا
أَيْلَاؤُهُ وَكَلِمَةُ اللَّعَانِ
أَرَادَ فِي الْإِعْتَاقِ وَالتَّطْلِيْقِ
لَمْ أَعَيْنَ مِنْ كُلِّ الْوَجْهِ كَثِيرًا
أَوْ نَوْعَهُ وَثَمْنَا كَذَا هُنَا
وَمَا بِهِ ذَا بَاعٍ لِلْوَكِيلِ
لَمْ يَحْبِرْ تَعْيِينُ وَمَا يَمْلِكُ مِنْ
كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ مِنْهُمَا
مِنْ مُمْكِنٍ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ
تَأْذِينَ بِهِ وَكَالْوَكِيلِ إِنْ أِذِنْ
يَعْبُدُ كَالْفَاعِلِ يُنْبِئُ عَنْهُ
وَلَمْ يَحْبِرْ يَبْعُ أَوْ إِعْتَاقٍ مَا
لِيُمْكِنَ كَمِثْلِهِ لَهُ
قَبُولِ تَرْوِيحٍ وَفِعْلِ السَّلْفِ
هَدِيَّةٌ وَلَا ذَرِيَّةً مِنْ دَخَلَا
وَوَحْدَتِ بِنْفَذِ وَاتَّصِرْفَهُ
فَسَادَهَا إِنْ عَاقَ التَّصَرُّفَا

وَأَنْ يُدْرَ

ويوقف الباقي الى التبرين
 والحمل ايضا لانه موقوف
 لوصفه وغيره مصروف
 لمن علم ان امرته معه
 بكل حال ثابت لن يمنعه
 فلحظ من ميراثه المحققا
 ويوقف الشوك فيه مطلقا
 كتاب النكاح
 نكاحهم ثلاثة اقسام
 حلال او مكروه او حرام
 ثالثها اما لعينه امتنع
 او غيره كفسيدله مرجع
 اما الذي لعينه فكالنبت
 وذلك في سبع نساء مجتبت
 ام ونبت ثم اخت مطلقا
 وعمه وخاله فلنكحها
 ونبت اخت واخ والسبع
 من الرضاع صح فيها المنع
 وامنع من الاصحاب زوجة الا
 وزوجة ابن من جميع الرتب
 وزوج بنت مطلقا وزوج لهم
 لكن اذا قبل الدخول ما حرم
 والجمع بين امرأة ونبتا
 او عمه او خاله او اختها
 وجمع عبد فوق امرؤ وجن
 وجمع غنم رقيقا
 او فرق امرع بغير ما نبت
 وجمع اثني مطلقا ورجل
 وباشبانه محرم لمن نكح
 من نسوة محصورة لم يسبح
 وتسعة نكاحهم لم يعقد
 لكونه مقارنا المنسبد
 سفارة ومتمعة ومحرم
 ومن ولي امرأة لا يملك
 ايها مقدم في المنة

في الغزل او كرهه تكرارا
 فالغزل ان كره ما كفى له
 اذاره فانما تاشير ذا
 فيه التصرفات بالتوكيل
 لفظ وكالة لغزله سلا
 ان تبطل العمود قبل العقد
 حل وما سويح من نقد البلد
 ونفسه ولو مع الاذن له
 ويسفح مهما يزيد في المجلس
 بجالفة الجواز كان اولي
 من قبل ما امكنه ان يوجبا
 وايصح العرف لاطلاق الاجل
 جهله فهو كحل ورمه
 كما اشترى عين بالعين اشترى
 عنه وان رضى وكحل ومنع
 اثبات حق واعكس في الاعرف
 والسوق والجس وقد مر عينوا
 والقدر مع مصلحة لها يدك
 شاتين ساوت كل المقدرا
 يشهد له في تلك لان عزلا
 ولا يقدر ويصلح عن دم
 لان على الخبزير كالتس جعل
 واشتره بالعين فاشتراه في

وان يدرو وكالة اذارا
 وان يدريكها الوكالة
 قلت وقال شيخ الغزل اذا
 في كل ما ثبت للتوكيل
 الدائر السابق لفظ الغزل لا
 لانه في لاحق يودي
 ومن النثل في الاطلاق اعتمد
 وباعه ابعاضه لا طفله
 وشرطه الخيار فامنع واعكس
 قلت ولو ابدل هذا القولا
 واستثنى لو بدد الميز قدر غيبا
 وقبل له اقبض ثم سلب حيث حل
 وان معيبا اشترى والعيب قد
 لا ان رضى موكل ففسر
 ورده موكل حيث وقع
 وليس يستوفى الذي وكحل في
 وان يعين مشتر وزمن
 وحيث لا نهى الحول والاجل
 كفي شيئا مشاة بقدر فاشترى
 وبمضومة فلا يبرى ولا
 ولم يفض ولا يصالح واعمم
 على مدام صح عموان فعلا
 وفسدت يقاسد التصرف

وَذَاتِ الْإِسْتِهْرِ أَوْ ذَاتِ الْعَدَةِ
وَمَرَأَةً فِي حَمَلِهَا تَرَ تَابًا
وَذَاتِ كَفْرٍ مَا لَهَا كِتَابٌ
وَأَمَةٌ لَمَزَلَهُ النِّكَاحُ
وَوَطْئُهَا بِمِلْكِهِ وَمُبَاحٌ
مَكْرُوهٌ هُوَ النِّكَاحُ بِالْغَيْرِ
كَذَلِكَ لِلْحَمَلِ الْمَشْهُورِ
مَنْ غَيْرِ شَرْطٍ مُصِيدٍ وَمَا وَقَعَ
عَنْ حَيْضَةٍ مِنْ بَعْدِ حَيْضَتِهِ تَقَعُ
لِغَيْرِهِ بِشَرْطِ أَنْ يُعْرَضَ
لِذَلِكَ الْغَيْرِ ابْتِدَاءً بِالرِّضَا
أَمَّا الْحَمَلُ فَهُوَ بَاقِي الْأَنْكَحِ
حَالِيَةً عَامَّةً مَصْحُوحَةٌ
وَمِنْ زِنَاهُ يَتَّبَعُ بَعْدَ الزَّيْنِ
أَنْ يَتَّبِعَ الْأُنْثَى الَّتِي يَهَارِزُهَا
أَوْ أَمَّا أَوْ بِنْتِهَا حَتَّى يَتَّبِعَ
مِنْ مَائَةِ مِنَ الزَّيْنِ بِنَاتِهَا
لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ
فِي هَذِهِ وَالْإِرْتِبَاطُ بِالزَّوْجِيَّةِ

فصل

ومن خصائص النبي لا تنحل
نكاحه بلا شهود وول
ولا صدق مطلقا بحال
بل ساقط في الحال والمآل
وعقده بدون اذن من نكح
و بدون اذن اهله في العقد صحيح
ووحده وحرما فدا بشرة
ومنعه رقيقة وكافرة
أما التسرى فليجوز وفاقا
وجعله اعتناها صدقا
والحل بالنزوح من غير الوصي
وجمع خمس نسوة فاكثرا
وان يجير المرأة في عتده
والمنع من نكاح من يعده
ومن تورى غيره الشقيت

ذِمَّتِهِ وَالْعَكْسُ عَنْهُ لَا يَقَعُ
أَوْ فِي الشَّرَاءِ بِالْعَيْنِ أَوْ مَوْكَلًا
خَالَفَ فِي الذِّمَّةِ فِي شِرَاةٍ
وَحَكْمٌ عَقْدٌ بِالْوَكِيلِ يَشْكُلُ
وَيُجَدُّ بِعَلْمِهَا بِإِلْغَرَضٍ
إِعْمَاؤُهُ أَوْ زَالَ مَلِكٌ أَوْ دَفِعَ
مِنْهُ تَعَدُّ وَيَضْمَنُ لَا التَّمَنُّ
وَعَادَلُو عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ يَرُدُّ
يَقُولُ أَشْهَدُ وَالْوَكِيلُ ضَمِنَهُ
تَطَلَّبُ أَنْ تَقَامَ لِلْوَكَاالَةِ
وَالْإِرْتِبَاطُ أَنْ يُذْعِنَ وَإِنْ يَتَّبِعُ هُنَا
لِلْمَهْلِكِ أَوْ لِلرَّدِّ قَبْلَ الْجَحْدِ
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ

وَأَمْرُهُ فِي الْبَيْعِ لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ
لَا كَالنِّكَاحِ سَمِيَاءُ بَطْلًا
لِذِي تَوَكَّلَ وَإِنْ سَمَاءُ
وَهُوَ يَمُزِلُ وَاحِدٌ يَنْعَزِلُ
أَوْ زَالَ أَهْلِيَّةٌ تَخْفِضُ أَوْ عَرَضٌ
وَيَكِلُ التَّوَكُّلُ لَا إِذَا وَقَعَ
وَلَا إِذَا بَاعَ بِالْإِقْبَاضِ اقْتَرَنَ
وَفِي الْأَدَامِ قَوْلُهُ لَا يَعْتَمِدُ
لَا مُودَعٌ يَزْكِيهِ وَالْبَيْتَةُ
وَلَوْ مَعَ التَّصَدِيقِ لَا الْحَوَالَةَ
فَبِضِ الْوَكِيلِ لَمْ تَفِدْهُ الْبَيْتَةُ
وَبَعْدَهُ تَسْمَعُ ذَاتُ الرَّدِّ
فِي تَلْفٍ لَكِنْ مَعَ التَّضْمِينِ

بَابُ الْأَقْرَارِ

وَاحِدٌ مُكَلَّمًا قَرَّرَ كَعَلِمِي
وَقَوْلُهُ أَعْتَقْتُ مِنْهُ شَرَكًا
عَرِيْسٌ فَقَالَ لَا فِي الْمَرْجُوحِ
وَقَوْلُهُ نَهْرٌ لَنْ قَالَ اشْتَرَيْ
وَيُعْنَى الشَّيْءُ الَّذِي أَدْعَيْتَ لَا
وَفِي أَمَّا عَلَيْكَ لِي نَعْمَ بَلَى
قَصْبِيَّةٌ أَدْبِيَّتُهُ وَإِيْسَا
عَنْ صِلَةٍ وَلَا أَظُنُّ وَاقِرٌ
قُلْتُ وَإِنْ ضَمُّ إِلَى الصَّرِيحِ مَا
لِأَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ قَدْ يَقُولُ كَذِبٌ

فِي ذِمَّتِي عِنْدِي كَذَا مَعِي لَدَيْ
لَوْ سِرَّ حَيْطُهُ وَهَلْ لَكَ
ذَلِكَ مِنْ إِقْرَارِهِ الصَّرِيحِ
عَبْدِي ذَالِحِيَّتُ عِنْدِي عَمْرِي
أَنْ قَالَ صَالِحِيَّتُ عَنْهُ مَثَلًا
صَدَقْتُ أَرْبِي أَجَلَ وَأَهْمَلًا
بِهِ مُقَرَّرٌ لَا مُقَرَّرٌ عَمْرِيَا
بِهِ وَزَيْنٌ وَاسْتَوْفِيَا وَخَذُوا عَمْرِي
يَقْرَأُ الْإِسْتِهْرَ فَلَيْسَ مُلْزَمًا
مُعَيَّنًا مَا يَتَوَقَّعُ الطَّلَبُ

ان لم يكن ابا ابى الزوجين
 كما بن ابنه بنتا بن اخرا
 زوجته فلينفقه مستأثرا
 ويلزم الاتيان في النكاح
 بلفظ تزويج أو الإنكاح
 مع الرضا من كل زوجة خلا
 تزويج جد أو اب بكرافلا
 او تزويج بمجنونة او الامه
 سيدها بغيب اذن مرعته
 كذا الرضا ايضا من الزوج وجب
 الا صغيرا عا قلابدون جب

فصل

الاولياء هم اولو التعصب
 كما مضوا في الارث بالترتيب
 ولا يليها الابن بالنسوة
 والجد اول من ذوى الاخوة
 فان تكن عتيقة يكن ذك
 مولاناها والذى لها سبلى
 فان تمت مولاناها قد والولا
 وبعد القاضى وليا جعللا
 وليست تكون الولي المعتد
 حراما شدا اذا عدالة ذكر
 وحيث اهرم الولي او عطل
 او غاب قدر رحلتين لا اقل
 او قصده تزويج المولى له
 كان الولي حاكم السريره
 وحيث فيه الاوليات تارعوا
 لكونهم في مرتبة تقارعوا
 وليشترط في انشاهدين هاهنا
 ما سوف ياتي فيها مبيتا
 لكن يصح بابن الزوجين
 وبالعدوين وبالاصليين
 وبابن كلي صح لا بحاله
 وجوز واستورهما العدالة
 لاستراسلام ولا التحريم

عندي كذا ومسجد وقت
 هدى لما ليكما الحق وجب
 اعتقت ذالعد فداء منه
 باع ووقف ولاءه اما الثمن
 وباليذى يمكنه الانشا نفذ
 بخالف الأئمة الثلاثة
 ولو من النساء بالانكحة
 بالدين ان اطلقه ولم يبين
 شافدا او ه من حاصل
 رقيقه الماذون بعد ان حجر
 تعامل يرمى الى وقت اذن
 عندي كذا من جهة العاملة
 لوجب تعلقا بالرقبة
 سبيده وليتبع ان كمالا
 بالعين لا اقر رصيدة السقيم
 يرمي يجلس ان اصكرا
 ما اعلى وعلى الف
 ان لكل منهما الفين
 لكل الف مع نصف الف
 للاخر الالف وثلثه ههنا
 كان لكل الف الا ربع
 مثلا وكسر مرتبة واكثر
 على الذى عينه وليكن

معه كان قال لدا الجحر
 ودابة بان يقول بسبب
 فرع شري من كان قال عنه
 ولم يجبر مشير به بيع من
 حين تراث العبد ان مات اخذ
 ومن مريض ولذى وراثه
 لان يقل وهبته في صحيف
 لا غير جهر ولا عبيد اذن
 خلاف ما لو قال عن تعامل
 في يديه وكسبه وان اقر
 عليه سيد يدين قال من
 او الرقيق دون اذن قال له
 او ذاء او بالقرض او مانسه
 كقولها اتلفت لم ينفذ على
 ولا جنافية لمال قديم
 ولا مورث وان اقرا
 ولك الف درهم ونصف
 ونصف مالك اقتضى في دين
 والثلاث ان يذ كر مكال النصف
 وفي لكل الف الا نصف ما
 والنصف ان يستثنى ثلثا موصيه
 تزيد ما من فوق كسر ذكرا
 بعدد الكسر من المعين

لَوْ بَانَ فَمَنْ شَاهِدَ بِهِ يَطَّلُ
 فصل في الألفحة الباطلة
 وهي الشفارة نحو قد اختلفت
 بنى على أن تتخفى بنك
 ويضع كل من الأخرى قبيل
 ولينع البضعين ما قد جعل
 ودون ذكر البضع ليس بيطل
 ومثمة وهو الذي يؤجل
 كذا كالح مخم في الإبتدا
 لارحمية بل جازان كشيء
 ويطل العقدين من شخصين
 قدر وجا مولية زوجين
 اذا جعلنا عين من تقدمتا
 فمن بطل فهو مثل لزمنا
 فان علمنا عين من تقدمتا
 فتقدم هو الصحيح منهما
 وذات الاستبراء والمعتدة
 من غيره ولو يشك عنده
 وحدو طي ودون دعوى الحمل
 وانعته في مراتبه بالحمل
 فيلزم التأخير لا يفضاه
 ربهما وعدة الأفراد
 وحيث قامت ريبه وقد عقد
 بيان فقد حملها لم يتعقد
 أو ظنها في عدة أو تحرمه
 أو عدة استبرائها أو تحرمه
 بيان خلف ظنه وقد تكفي
 قبل البيان لم يصح في الأصح
 ولم يجزئ لم ينكح
 كأنه في كنه له تباح
 اني اول التوراة والانجيل
 مع كونها من ولد اسرائيل
 ان لم يكن اصلها قد دخلنا
 في دينهم من بعد نسخ يحصل

بَعْدِ الْكَسْرِ لِعَطْفٍ وَتَقْصُ
 هَذَا إِذْ آتَيْتَهُ الْقَدْرَ اِنْ
 فَإِنْ يَقُلْ لِكُلِّ أَلْفٍ عِنْدِيَّةَ
 أَعْطِ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ كَلَا
 وَقَوْلُهُ إِنَّ هَذَا أَلْفٌ
 وَهَالَهُ طَرِيقَةٌ أُخْرَى شَرْطُ
 تَخْرُجُ وَاحِدٍ مِنَ الْكَسْرِ بِنِ فِي
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِنَا هَذَا عَلَى
 مِنْ ضَرْبِ عِدِّ أَحَدِ الْكَسْرِ بِنِ
 وَالْحَاصِلُ أَحْفَظُ بَعْدَ هَذَا الْأَمْرِ
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِ تَخْرُجُ فِي
 وَتَقْصُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا لَمْ يَحْفَظْ
 أَوْ أُضْرِبَ الْحَاصِلُ فِيمَا عَيْنِنَا
 كُلِّ مِنَ الْقَدْرِ لَهُ بِنِسْبَتِهِ
 فِي لَزِيدِ أَلْفٍ الْأَنْصِفُ
 يَتَلَوُّهُ الْأَثْلَثُ مَا لَزِيدِنَا
 وَحَاصِلُ مِنْ بَعْدِ تَقْصُرِ النِّصْفِ
 عَاخِرُ نِصْفِ سِتَّةٍ تَنْسِبُهُ
 فَمَنْ يَرِيدُ بِاقْتِضَاءِ الْفَيْتَامِ
 وَحَاصِلُ مِنْ بَعْدِ تَقْصُرِ الثَّلَاثِ
 أَرْبَعُ أَحْمَاسٍ فَتَايْنِ وَقِي
 وَقَائِلُ إِنَّ لِكُلِّ أَلْفٍ كَا
 فَحَاصِلُ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ زِدْتَا

مَادُونَهُ فِيمَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ خَصَّ
 مَعِينَا الْمُفْرَ وَالْكَسْرَانِ
 وَثَلَاثَا مَالِ الَّذِي قَدْ وَوَلِيَّةَ
 كَذِكْرِهِ ثَلَاثَةَ وَأَعْلَى
 وَيَنْصَفُ مَالَهُ وَالْأَنْصِفَا
 لَهَا اتِّفَاقُ الْقَدْرِ وَالْقَدْرِ فَقَطُ
 مَخْرُجُ كَسْرٍ آخِرٍ أُضْرِبَ وَاجْزِفُ
 مَا قَدْ آتَيْنَا لَكَ مَا تَحْصِلَا
 فِي عَدِّ الْأَخْرَمِ مِنْ هَذَيْنِ
 ثُمَّ تَزِيدُ مِثْلَ كُلِّ كَسْرٍ
 تَسْمِيَهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَطْفِ
 وَالْحَاصِلُ أَنْبَهُ إِلَى الْمُحْفَظِ
 وَيَعْدُ ذَا قِسْمَهُ عَلَى مَحْفُوظِنَا
 فِي نِسْبَةِ وَخَارِجٍ مِنْ قِسْمَتِهِ
 مَا لِعَلِيٍّ وَعَلِيٍّ أَلْفُ
 الْحَاصِلُ الْمُحْفَظُ خَمْسَةٌ هُنَا
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِ تَخْرُجُ فِي
 ثَلَاثَةَ الْأَخْمَاسِ إِذْ تَحْسِبُهُ
 مِنْ أَلْفِهِ ثَلَاثَةَ الْأَخْمَاسِ
 أَرْبَعَةٌ نِسْبَتُهُ فِي الْعَيْشِ
 أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَيُّ مِنَ أَلْفٍ
 أَيْ يَنْصِفُ ثُمَّ ثَلَاثُ عَطْفَا
 تَكُونُ تِسْعَةً إِذَا نَسَبْتَا

هذه الى الخمسة كانت مثلها
فكان الاول في قياسه
وليك بعد ان تزداد السنة
لخمسة محفوظة فمثل
فللذي يذكر بعد الاول
وفي لزيد الف الاثنا
الفان الا نصف مالا ولا
الفان الا نصف شئ والتمن
ذامتين ثم بعد المائة
لاول سبع من المئين
معايد لاشيا فسبع مائة
اثمان شئ وينصف ثمنه
حمسين فالاول ذو ثمان
كذي وشئ فيما قبلنا
عصيته يحبس اراده
مال ومع عظيم او كبير
وام فرغ في الامح لا يحبس
شمسي شعيرة تلت خمسينا
لكن ياقص ومقشوش قبل
في العبد الف باشرت عشره
وهوله عارية وما جعل
بالقصد اولا ولم يستغرق
او يخرج عنه ولو من نفيه

وتلوها ربيع احماس لها
الف مع الاربع من احماسه
ثلثا ثمانيا اذا نسبته
لها و احماس ثلاث تتلوا
الف و احماس ثلاثة تتلى
مال علي ولنا عندي انا
لزيد شئ فيكون لعلي
مها نقص من الف زيد فيكن
خمسون مع نقصان نصف ثمن شئ
وينصف من الشئ مع تسعين
خمسون معها عدلت بسبعة
وينصف ثمن عادل في ورثه
من المائت ضعفها للثاني
حجة ونحس يستغنى
لا رد تسليم ولا عيادة
او من كذا اكثر باليسير
ودرهم ولو يصغر ملتبس
ديارنا اثنتان مع سبعين
لا بالقول حيث عرف او يصل
به ورهينه وارث حرة
بالمالك واستثناءه ان يصل
من غير ان يجمع ذو التفريق
كفي الطلاق وسوى جنسيه

ومن سوي اولاده اذا علم
ذو ظلم من قبل نسخ قدره
وان يكن من بعد ان يمد لا
لكن اذا اتخضوا المسد لا
والصايون مثلهم والسايرة
اذ وافقهم في الاصول الظاهرة
وكل من عن دينه يتنقل
فما عدا اسلامه لا يقبل
ولا يقر لكافر نساء
ولا له مرتدة ولا لتا
ثم النكاح با مرتدا يحصل
من واحد قبل الدخول يبطل
لا بعده بل باقتضاء العدة
ان انقضت قبل انقطع الردة
كذلك في ملك اليمين يبطل
وليفسخ بالملك حين يحصل
فقاله نكاح انثى بملك
ولا لها نكاح عبد تملك
فلو شرت قبل الدخول بملها
بمهرها المعلوم لم يجز لها
بل يبطل ابتاعها الذي ذكر
للدور فيه والنكاح يستمر
فصل في الائمة المكرهه
اذ انى عن خطبة نكحها
كان النكاح بعدها محرما
بان تكون الخطبة المنهيه
تقدمها خطبة مرضيه
اجب فيها النكاح الذي ابتدر
بها بتبرع من الجيب المعتبر
ولن يمد اذا او محرضا
عنها ولا عند الجيب اعرضا
وتحرم التصريح المعتد
بخطبة الى انقضائه العدة
وتحرم التبرع للرجعيه
وجوز والا من الخلية

وبكره النكاح للحلال
 ما لم يكن مقارنا لمبطلي
 فان يكن كتموله اذا حصل
 وطء فطلتها لزوجها بطل
 كذلك المهر وورثها بطل
 او نسب لكونها بغيره
 ففي اشراط ان تكون حرة
 لم ينقد نكاحه ان غرة
 وكان ممن لم يجز له الامه
 ولينقد ان لم يكن محرمة
 مع الخياير مطلقا للبر
 في الفسخ دون معة ومهر
 لغضه قبل الدخول ولما
 بعد الدخول مهر مثل لزم
 فان يكن حمل في كدفع
 لربها قيمته اذ يؤمسع
 حيا ولكن بعد دفعه ربيحي
 حنا على من غره بما دفع
 وصح مع خلف اشراط النسب
 وخبره ان يكن اعلى نسب
 والحكم في الصداق ما تبنت
 وقيمة المولود لم يجب هنا
 فان تكن هي التي به تغير
 فليات فيها كل ما في العكس
 فصل
 لغير مرجع نزوجت
 في عصمة ولورثت بيمين
 وقته على نكاح الحرة
 وطلقتان اي ولو من حرة
 فان يكن باذن سيد سكج
 ولم يكن مخالفا للاذن صح
 ومهرها في ذمة العبد يجب
 وما مع المازون اي والمكاتب
 من كبه بعد رجوب الذبح
 ودون اذن مستحق المنسج

وَالَّذِي اسْتَنْبَى وَمَاتَ الْبَاقِي
 قُلْتُ وَيَسْتَنْبَى مَبَّيْنِ الْأَجَلِ
 سَلَّمَهُ وَيَالْيَمِينَ عِنْدَ مَا
 وَمَا فِيمَتْ وَهَوَى وَدِيعَتِي
 مِنْ بَعْدِهِ لَا قَبْلَهُ بِحَلْفِهِ
 فِي ذِمَّتِي وَلِيْلَعُ لَفْظُ مَقْتَعِي
 وَقَتِي وَمَنْ يَشْهَدُ كَذَا لَمْ يُقْبَلَا
 أَوْ قُضِيَتْ أَوْ هِيَ عَنْ حُرْمَتِ
 يَقُولُ فِي مِيرَاثِ وَالِدِي لَذَا
 شَخْصٍ عَلَى أَبِيهِ بِالذِّينِ أَقْرَ
 فِي الْكَيْسِ مَعَ حَلْوَةٍ عَنْ ذَاوَرِي
 يَنْقُصُ عَنِ الْأَلْفِ فَلَنْ يُتِمَّ مَا
 ظَرَفًا وَمُظْرًا وَالْمَا بِهِ أَقْرَ
 بِالْأُمِّ كَالْيَمَانِ رِبَا الْأَشْجَارِ
 قُلْتُ وَفِي عَلَيْهِ فَضٌّ مَاشِلٌ
 مَالِي لَهُ أَوْ مِائَةٌ فِي مَالٍ
 عَلَقَهُ وَلَوْ آتَى خِثَامَا
 أَلْفٌ كَمَا بِالْمَاءِ كَانَ الْعَطْفُ
 أَوْ تَحْتَهُ أَلْفٌ فَالْمَا دَعَا
 أَلْفٌ وَأَلْفٌ فَكَأَلَيْتَ قَبْلَهُ
 وَدَرَّهْمٌ بَلْ دَرَّهْمَانِ أَشَانِ
 مَكَانَ دَرَّهْمَيْنِ ذَاوَدَيْنِ
 وَدَرَّهْمٌ وَدَرَّهْمٌ يَكْتَرُمُ

أَنْ كَمْ يَفْسِرُهُ بِيَدِي اسْتَعْرَاقِي
 وَفِي عَلَيَّ بِمَوْجِلٍ وَصَلَّ
 أَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنٍ عَبْدِي ثُمَّ مَا
 يَقُولُ لَقِنْتُ خِلَافَ لَقِي
 مُتَّصِلًا وَرِدِي وَتَلْفِي
 وَلِيَمِينَ الْحَمِيمِ فِي دِيْنًا وَفِي
 فِي ذَالِهِ وَكَانَ فِي مَلِكِي أَلِي
 وَفِي عَلَيَّ مِائَةٌ لَا تَلْزَمُ مَنْ
 أَوْ مِنْ ضَمَانٍ فِيهِ شَرْطٌ وَإِذَا
 أَلْفٌ فَإِنَّهُ يَنْصُ الْمُتَّصِرُ
 وَمِائَةٌ فِي الْكَيْسِ وَالْأَلْفُ أَلِي
 يَلْزَمُ بَلْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَا
 وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ كُلُّ مَا ذَكَرَ
 وَأَحْمَلُ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَقْرَارِ
 وَالْفَضُّ فِي عِنْدِي حَامِمٌ دَخَلَ
 وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ فِي الْمَقَالِ
 أَوْ فِي تَرَاتِي مِنْ أَبِي وَلَا مَا
 وَإِنْ يَقُولُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ
 أَوْ بَلْ وَأَلْفٌ فَوْقَهُ أَوْ مَعَهُ
 لَوْ قَالَ أَلْفٌ ثُمَّ أَلْفٌ أَوْلَهُ
 أَوْ بَعْدَهُ أَلْفٌ فَذَلِكَ الْفَاتِ
 وَأَوْجِبُوا بِيَدِي دِيْنًا مَرِيْنِ
 وَفِي لَهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَرَاهِمٌ

ثَلَاثَةٌ وَإِنْ بُوِّدَ تَأْنِي
 لَوْ بَدَأَ دَرَاهِمِ التَّخَضُّعِ أَقْرَبُ
 مَكْرَرٌ لَفِظٌ كَذَا وَمَقْرَدٌ
 إِلَّا إِذَا كَرَّرَهُ بِيْنَهَا
 أَنْ يَلْزِمُوهُ لِلَّذِي لَهُ أَقْرَبُ
 وَوَاحِدٌ فِي أَلْفٍ دَرَاهِمٍ أَحَدٌ
 أَوْ يَفْصِدُ الْحَبَابَ دُونَ فِيمَ
 وَالْأَلْفُ فِي أَلْفٍ وَدَرَاهِمُ مَبْهُمٌ
 وَلَا يَكُونُ مَبْهُمًا يَنْصِفُ فِي
 وَذَا لِمَزِيدٍ بَلْ لَعَمْرُوسَمَا
 غَضِبْتُ هَذَا مِنْكَ وَهُوَ لَا يَنْبِئَا
 وَالْإِعْتِرَافُ أَنْ يَتَّارِحِيْنَ
 وَمُطْلَقٌ مِنْهُ وَبِالْمُضَافِ
 أَوْ سَبِيْنٍ يُجْعَلَانِ وَاحِدًا
 خِلَافَ الْإِنْسَاءِ وَخِلَافَ الْقِتْلِ

بَثَلَتْ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ
 رَفْعًا وَنَصْبًا وَيُوقِفُ وَيَجْزِي
 فَكَيْفَ كَانَ دِرْهَمٌ لَا أَرْبِيْدُ
 وَالْوَاوُ نَا صِبَا فَا نِ الْحُكْمَا
 عَدَّ كَذَا قُلْتُ وَفِي هَذَا نَظَرٌ
 لِأَنَّ حِسَابًا أَوْ مِغْيَةً قَصْدٌ
 وَفِي الطَّلَاقِ مِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ
 لِأَنَّهُ لِي تَمْيِيزِ جَاءَ الَّذِي دَرَاهِمُ
 إِقْرَارِهِ بِدِرْهَمٍ وَيَنْصِفُ
 هَذَا الزَّيْدُ وَيَعْمَرُ وَغَيْرِمَا
 إِنْ قَبِضَ الْأَوَّلُ مِنْهُ بِرِيَا
 وَلَعَيْنٍ وَبِمُقْدَامِيْنَ
 لِأَمَّا بَوَصْفِيْنَ وَلَا أَوْصَافِ
 مِنْهُ وَلَوْ أَنَّ يَكُلُّ شَاهِدَا
 وَالْقَبْضُ وَالزَّوْنَا وَكُلُّ فِطْلٍ

فَإِنْ يَطَأُ فَمِثْلُ بَسْطِ
 ذِمَّتُهُ يَأْتِي بِهِ إِذْ يَصْتَوِي
 وَجَائِزٌ لِلْمَسْلَمِ الْحَرَامَةَ
 لَكِنْ بَشْرًا أَنْ تَكُونَ مُسَلِّمَةً
 مَعَ كَوْنِهِ يَخْتَلِي الْوَقْعُ عَنِ الزَّوْنَا
 وَعَاجِزٌ عَنِ مَهْرٍ حَرَمَةً هُنَا
 وَلَا يَكُونُ تَحْتَهُ مَنْ تَصَلِّحُ
 مِنْ حُرَّةٍ مُطِيقَةً لِاتِّصَاحِ
 فَصَلَّ

من العيوب سبعة اذ ثبت
 بها الخيار في النكاح يثبت
 في المجرن والمجذوم والبرص
 خبز من الزوجين من منها خلع
 او كان مثل غيره في علقته
 وصحبت بحبه وعقبه
 وحره وان تكن رفقاء
 في فسخه النكاح اذ قرنا
 فورا من الثوب لكن بمهل
 ذوغنة عاماً ومنه بقول
 دعوى الجماع فيلان اثبت
 بكارة وبالعين قد اتت
 فصل

فصل في الإقرار بالنسب

أَثْبِتْ بِإِقْرَارِ مُكَلِّفِ رَجُلٍ
 يُمْكِنُ أَنْ صَدَقَهُ أَوْ مَاتَ لَا
 وَمَعَ الْإِبْلَادِ لِفِرْدَانِ
 وَلَا فِرَاشِيْنَ بِالْإِسْبِيْلَا دِ أَوْ
 بَعْدَ التَّمْلِكِ الْعُلُوقِ حَدَثَا
 فِقَائِفُ فَمَرْعَةٌ وَمَا عَدَتْ
 أَصْغَرُ مِنْ مَعِينٍ مَعَهُ عَتَقَ

نِسْبَةَ مَيِّتٍ وَحَيٍّ قَدْ جَمِلَ
 لِمَنْكَ ذَلِكَ لَمَّا كَمَلَا
 مِنْ أُمَّتِهِ غَيْرَ زَوْجَتَيْنِ
 عَلُوْقَهَا فِي مِلْكِهِ كَمَا حُكِمَ لَوْ
 قَطْعًا إِذْ أَعْيَنَ أَوْ مِنْ وَرَثَتَا
 عِتْقًا وَلِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدَتِ
 وَيَدْخُلُ الْقِرْعَةُ لِأَيُّسْرَفِ

عن زوجة لها كتاب أسلمها
 دام النكاح مطلقاً فليعلمها
 او غيرها فان تخلفت بطل
 والمهر شرط حتى لم يكن دخل
 فان يكن بعد الدخول تنظر
 عدتها ان آسمت فيها استمر
 او استمر لفرها تحكما
 ففسخ النكاح حيث صار سلباً
 او اسلمت عن كافر تخلفا
 فالفسخ فوراً قبل وطئ عرفا
 او بعده ثم اقدم في العدة
 دام النكاح بعد والمودة

او ظل كفره إلى تمامها
 بين الفراق من إسلامها
 لكنها ان أسلمت ولم يطل
 فيها جميعه قد سقطا
 وجهتا تقارنا إسلاما
 فمطلقا عقد النكاح دام
 او شد في التعقيب والمقيبة
 بعد الدخول حالة الزوجية
 أو أسلم في العدة استقرا
 على النكاح بعد واستمر
 وان يكن على الدخول سابقا
 فباعتبه منهما تصادفتا
 أما اذا تخالفا ثم ادعى
 معية فقوله لن يسمع
 او ادعى تعاقبا فليسمع
 مع اليقين قوله وييسر
 أو أسلم امرؤ على انثى
 لا تقبلان الجمع كالأختين
 أو أسلم المعبدة على ثلاث
 والمرح عن خيس من الإناث
 وبعدهم اسلمن في الزنوج
 او كن من أهل الكتاب بالخص
 فزوجة فقط من الأختين
 يختارها والعدن وجن
 وغيرها يختار ربعا فقط
 وغيرهن باختياره سقط
 ومن أبأ اختياره فليستن
 وليعطن ما هن من مؤن
 او عن إمامته او في العدة
 اسلمن فانسخ الجمع عقده
 فان يبع له تزوج الأمة
 حين اهدى الجميع فليجترأه
 اوحة منهن فليستقي
 إذا سلمت وتذفع الارقا
 فإن أصرت لا يقضاء العدة

وَأَمْرٌ لَمْ يُوقَفْ وَنَأْتِيَتْ سَبَّ
 وَلَوْ سَبَقَ جَعْدَهُ أَوْ اتَّصَفَ
 وَلَمْ يَبْرَثْ أَنْ يَجْحَنَّهُ وَإِذَا
 سَاحَوْى الصَّادِقُ فِي اعْتِرَافِ
 غَيْرِ يَقُولِ وَارِثِ حَازِ النَّسَبِ
 يَجْعِدُ نِسْبَةَ الَّذِي لَهُ اعْتَرَفَ
 أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ قِسْرًا أَخْذًا
 بِحِصَّةِ الْمُفْرَعِ خِلَافِ

بَابُ الْعَائِرِيَةِ

مَتَى يُعِيرُ مَنْ لَتَبْرَجَ صَاحِبٌ
 عِيَالًا لَتَفْعَلُ لَمْ تَكُنْ تَسْتَهْلِكُ
 وَهُوَ قَوِيٌّ وَمُبَاحٌ يَعْلَمُ
 أَوْ اتَّفَقَ مَا شِئْتَ لَا الْمَعَارِ
 مِنْ سِيَوَى الْمُحْرَمِ قُلْتُ وَتَجَزَّ
 وَلَا يَبْصَحُ الصَّيْدَ مِنْ أَحْرَمًا
 وَكَرِهَتْ مِنْ وَلَدٍ لِيَجْعَدَ مَا
 كَرِهَتْ حَسَنَاءَ مِنَ الْقَلِيلِ
 يَلْفِظُهُ مِنْ طَرَفٍ وَفَعَلِ
 مِنْكَ لَكِنِّي تَعِيرُ فِي إِجَارَةِ
 لِبَدَيْنِ وَمَوْزٍ الرَّزْدِ كَيْفَى
 الْأَبَا لِإِسْتِعْمَالِ حُدُودِهَا مَطْلَقًا
 الْأَعْلَى فَاضٍ بِهَا اشْتَعَالَهُ
 يَنْفَعُهُ وَلَيْتَنْفَعُ مَا ذُوْنَهُ
 مِنْ تَوْعِهِ لَا أَنْ نَهَى وَلَلْبَيْتَا
 لَا بِالْفَرَايسِ لِلْبَيْئَاءِ وَامْتَنَعَ
 كَمَا يَطْلِي لِلْبِدْعِ فَوْقَهُ يَضَعُ
 وَالذِّفْنِ بَانِدٍ وَأَسِيهِ انْ وَوَرِيَا
 أَهْلٌ تَبْرَعَاتِهِ عَلَيْهِ صَاحِبٌ
 بِسَبَبِ اسْتِيفَاءِ نَفْعٍ يَمْلِكُ
 جِنْسًا كَرِهَتْ عَمَّا وَلَوْ أَدَّ بِيَهُمْ
 مِنْهُ وَلَا النَّقْدَ وَلَا الْجَوَارِي
 شَوْهَا وَمَنْ لَا تَشْتَرِي مِنَ الْعَجْزِ
 وَفِي هَلَاكِهِ الْجَزَاءُ أَوْ قَوْمًا
 وَإِنْ يُعِيرُ مِنْ كُفْرٍ مُسْلِمًا
 نَقَاهُ بِالْإِيحَابِ وَالْقُبُولِ
 مِنْ طَرَفٍ وَفِي اعْرَتْ ابْنِي
 تَقْدُ وَأَعْمَلُ تَوْبِي اسْتِيفَاءً
 سَوْمٍ وَفِيمَهُ لِيَوْمِ التَّلْفِ
 مِنْهُ وَإِنْ أَرْكَبَهُ تَصَدَّقَا
 وَمَنْ اسْتَأْجَرَ الْمُوصَى لَهُ
 وَمِثْلَهُ فِي الصَّرِّ أَوْ مَادُونَهُ
 وَالْفَرَسِ بِالزَّرْبِ وَلَا عَكْرَهُنَا
 الْعَكْسُ أَيْضًا وَمَتَى شَاءَ رَجَعَ
 بِالْأَجْرَانِ ابْنِي وَارِثِي انْ فَلَغِ
 وَمَا لَزْرَجِ فَيَأْجُرُ بَقِيَا

كانت كما لو لم يجدها عنده
 أو مرة ونبتها أو أدخل
 أو حن بالذخول بنتها بطل
 في الأم دون بنتها وامسها
 مؤبداً بوطء أم أوها
 ان حلناله مع الاستلام
 بجمع ما مضى من الأحكام
 فصل

من تمت عند عمت مختبر
 في الفسخ فوراً لا يفتقر بمقدار
 من زيارتها في مرض اذ يتصل
 بموتها وثلاثة لم يمتد
 قيمتها مع مهرها ويطلب
 بعقده من قبل فسخ يحصل
 فصل

بالوطء في اقبال حن يستحب
 تصدق الواطئ بدنياً رهنه
 وحيث كان الوطء في اذيار
 حنيتها فالنصف من دينار
 كتاب الصداق
 صد اقم نوعان من المثل
 وما يسميه الولي للتعلب
 في العقد فالناني بوطء قرناً
 او موت شخص منها وشطراً
 بفرقة ان لم تكن هي السبب
 ولم يبطأ ومهر مثلها واجب
 بالوطء والنكاح والرضاع
 خلع نكاح حيث شاهدت رجع
 فالوطء اما وطء شبهة وحيد
 او في نكاح فاسد لم يتعقد
 ثم النكاح في التي تفوض
 بالوطء او بالوطئ ان لم يرضوا
 وكون ما سماه عينا محرم
 كالخمر او مجهولة لا تغلب
 اولم تكن ملكاً له بل وصفت

او حمل السيل جوباً ببدراً
 والغرس ان يشريط والآتية
 بقيمة فان اباها قيل لك
 قبل فراغ فالذخول ما امتنع
 والرزم ثم قالع سوى الحضر
 من نسا والقول قول من ملك
 وراكب وزارع اعارة
 لم تلتف العين ولم يمض لينا
 يكون معنى للنسراع أصلاً

لا ان يعين مدة فأخراً
 فالقلم محجاً كما للأبينة
 بالاجراء وتض بارش او ملك
 تكليفه تفرقها وان رجع
 ومسيرها له سقى الشجر
 وقيل لكل بيع ما تملك لك
 ان ادعى القصب او الاجارة
 وعكسهن قلت في الأولى اذا
 من الزمان ماله اجر لا

باب الغصب

مكتاباً او ام فرج اولاً
 والتقل والأرعاج والعقار
 بقصد واستيلاءه فالغصب لا
 ما القدر حاصره ويمكن
 وذلك كالعصير صار قرقفا
 من يوم غصبه الى الفقد ولم
 قيمته في غير أرض التلف
 يجبهه ليسترد القيمة
 طولب والغير بالاقصى فوما
 من نقص أرض تلف وما سقى
 وقاطع من عبد المقدرا
 مقدر وثانياً يضمن ان
 وفرد خف فيه نصف داوداً

ومن على مال سواه استوف
 يعثر حق كركوب عارى
 وكجلبوس الفرس أو ان دخلا
 اصمغ والقوى فيه يضمن
 سلمه بمثله ان تلفنا
 والمثل ان يفقد يجب اقصا القيم
 يرد واحد كان يرغب في
 لا كما باقه وذا الهزيمة
 وحيث صار منه مثلي بما
 من يوم غصبه الى ان تلفنا
 ضمانه ان عاد لان ذكرنا
 يضمن بالاكتر من نقص ومن
 عزم عن عبدي جنى ما اخذنا

بِقَصَبِهَا وَقَبْلَ قَصَبِ تَلَمَّتْ
 وَكَوْنَهَا فِي الْعَقْدِ ثَوْبًا هَرَوِي
 فَإِنْ بَعْدَ الْقَبْضِ ثَوْبًا مَرَوِي
 أَوْ مَعِ غُرُورٍ وَبَشْرُطٍ فَاسِيدُ
 أَوْ يَجْعَلُ سَوِيَّةً بِمَرِّ رَاحِيْدِ
 وَالخَلْعُ كَالنَّكَاحِ فِيهَا قَدْرُ مِ
 مِنَ الصَّدَاقِ مَطْلَقًا وَقَدْ عَلِمَ
 ثُمَّ الرِّصَاعُ الزَّوْجَةُ الْكَبِيْرَةُ
 قَدْرُ ارْصَعَتْ صَرَّتْهَا الصَّغِيْرَةُ
 وَفِي رُجُوعِ الشَّاهِدِيْنَ بَعْدَهَا
 أَنْ يَشْهَدَا عَلَى طَلَاقٍ حَتْمًا
 وَحَيْثُ كَانَ الْمَرْءُ بِمِثْلِهَا
 فَالْإِغْتَابُ بِالنِّسَاءِ مِنْ أَهْلِهَا
 بِالْعَصَبَاتِ وَأَلَا تَمُّ الرِّجْسِ
 كَحَدَّةٍ وَخَالَةٌ مِنْ عِلْمِ
 ثُمَّ النِّسَاءُ مِنْ بِلْدَةِ مُفَارِقَةٍ
 وَيُعْتَبَرُ فِي وَصْفِهَا الْمَطَابِقَةُ

فَرْعٌ

مِنْ وَهَيْتٍ لَزُوجِهَا صَدَاقُهَا
 فَتُ قَبْلَ وَطْئِهَا طَلَاقُهَا
 يَرْجِعُ عَلَيْهَا بَعْدَ اخْتِذَاكِهَا
 لَهَا بِنِصْفِ مَا لَهَا مِنَ الْبَيْتِ
 وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَهْبِطَ
 صَدَاقُهَا بِغَيْرِ مَالٍ مَكْتَسَبٍ

فَصْلٌ

وَكُلُّ انْتِي أَنْ تَفَارِقَ بَعْلَهَا
 يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ مَتْعَتِهَا
 لَا بَعْدَ فَرْضِ قَبْلِ وَطْئِهَا أَوْ مَلَكَ
 زَوْجَتَهُ وَلَا لَمِنْ عِنْدِهَا هَلْكَ
 وَلَا لَمِنْ تَسَبُّتٍ فِي فَرْقَتِهِ
 كُنْصُهَا بِجَبِّهِ أَوْ عُنْتِيَّةً
 وَفِي اللِّغَاتِ لَمْ تَكُنْ هِيَ السَّبَبُ
 فِي فَصْحِهَا فَدَفْعُهَا لَهَا وَجِبَتْ

فَصْلٌ

وَلِيْمَةُ السَّرْوِ رِفْعُهَا نَدْبٌ

يَلْبَثُ وَفَتْحُ زَيْقٍ مَالٍ مُحْتَرَمٌ
 أَوْ ذَابَ بِالشَّمْسِ وَجِبَتْ شَعْرًا
 بِالرَّيْحِ أَوْ قَدْفِجِ الْحَرْزِ فَقَطُ
 أَوْ ضَاعَ شَيْءٌ عِنْدَهُ أَوْ دُونَ حَقٍّ
 وَالبَضْعُ وَالْحَرَمُ مَعًا مَنَفَعَتُهُ
 فَيَا لَفَوَاتٍ لِأَمْنِ الْكَلْبِ وَمَا
 كَذَا وَلَا يَسْقُطُ أَجْرًا صَيْدُ
 وَالزَّيْتُ وَالْعَصِيْرُ نَقْصُ قِيْمَتِهِ
 لَا سِيْمًا جِدًّا أَوْ بِالْكَسَادِ
 بِالْكَسْرِ لَا الْحَرْقُ وَحَرًّا يُحْتَرَمُ
 وَرَدَّمَا يَقْصِبُهُ مَعَ الَّذِي
 وَرَدَّ تَرْبِيبَ الْأَرْضِ أَوْ كَيْثَلِهِ
 فِي صُورَةِ الطِّمِّ وَسَوَى الْحَفْرَا
 وَحَرْقِ التُّرْبِ بِأَرْضِ النَّقْصِ مَرْدُ
 سَيْفِيْنَةٍ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْفَ
 كَمَا يَخْفَى جَرَحٌ مُحْتَرَمٌ
 لِأَيْتٍ مَا يَرْتَدُّ فَالظَّرْفُ كَسْرُ
 لِأَنَّ يَفْعِلُ مَا لَيْكِ الظَّرْفِ حَصَلُ
 تَفْرِيمِ أَرْضِ النَّقْصِ كَالْبَدْرِ مَرْعٍ
 وَحَمْرَةٍ تَخَلَّتْ وَإِنْ صُبِغَ
 صَبِغٌ وَبَيْنَ ذَا وَذَا مَا فَضَّلَا
 تَوْبٌ خِلَافَ الْعَكْسِ وَالصَّبْغُ قَلْعُ
 النَّقْصِ قَلْعٌ وَتَمَلَّكَ نَفْوًا

ومن دعى لها بغيري فليجيب
 الالعنة كما لا وصور
 منصوبة ولا تزول الوصية
 وحل نكاحه وفقد
 ولقطة لمن اتوا في العقد
 والترك او الحوق الازدحام
 حرصا على مروة الاقوام
 باب القسم والنشوز

والزموان وح النساء ايضا
 في النوم بينهن لارتب الاما
 والقسم امان يعم او يخص
 فالكفر في فافها بالسبع خص
 وبالثلث شيكيا قصا
 فان نشا سبعا تعين القضا
 ومن يسا في لثقة صحب
 احدى نسائه بقرعة يجب
 وخصا بالنوم مدة السفر
 ولا تقنا للباقيات في الحضر
 وقنة بليلة والفترة
 بليتين حيث كانت حرة
 ولم يجب لنكاح ولا امة
 ممنوعة بمنع سيد الامه
 ومن نكاح لاباؤن بعلها
 لسفله او سافرت لسفله
 باذنه ولم يكن لها صحب
 بنفسه فالها قسم يجب
 واختص بالباقي من الاثا
 في هذه المسائل الثلاث
 وعم حيث يستوين في الرتب
 بان يسوي بينهما في التوب
 بليلة اوليتين سمرمدا
 او ثلاث حسب ما بدأ
 ولم يجب وطء ومن يلاخرج
 في نوبة قضى الخرج بالدلج

وان سرت حناية كان عمل
 لم يميز فهلاك فيها
 اخذه منه ولا يرجع ان
 ياخذه من مالك او اخذا
 باجزءه والكل بمهر يدفع
 ففي له كارتش نقض ما بنا
 صيفا بري ونقصا من وجبا
 زوجه بها الذي قد ظلمه
 اعتمقه نيابة ونفذا
 د فعاله من عالم او جاهل
 بالزهن منه قلت حيث جهلا

ولم يجب قبوله اذا ابدك
 هريرة منه وخلطه بما
 لا خلط برشعير وصين
 بعله او بعد ضامنا اذا
 مقابلا كالمشترى لا يرجع
 لا قيمة للولد الحر هنا
 وهو بكل مالك ما عسبا
 كذا بان اولد مالك امة
 او بايتهاه بتمض او اذا
 من غير عزم لا يقتل الصائل
 ولا بايداع وايجار ولا

باب الشفعة

ثبت لا علو سبلا قرار
 مثل الميران يطوق في الشارع
 يفتح او اخر للشريك
 وكما لو لا الوصي فممنع
 ممن على ملكه ملكه طرا
 عن نيج من كويت ثم رقا
 ان خدمت شهر امثالا ولده
 بمحصنة الملك وان تقرا
 والعفو في البعض الجيع يسقط
 اخذ الجميع كشرية حاضر
 او ياخذ الثلث الذي قد خصه

وشفعة في ثابت العقار
 يحتمل القسمة بالتواضع
 فتح مير اولاد المملوك
 كوارث المريض ان غنابيع
 فيما الوصي باع لا فيما اشترى
 يموض لا عوض ستلني
 وما به اوصى للمستولده
 والشركا حتى شريك اشترى
 بعد وشقص العقد لا يسقط
 وصيت يعمو واحد للاخر
 فالثان ان يحضر يشاير شقصه

ما أدبت أمارة التنزولا
 يأتي بهجر بل يعط أولاً
 فان يصير شئونها محققاً
 فالوعظ مع هجر وضرب مطلقاً
 او ادعى كل على سواه
 تعدياً ودام الاشتباه
 فلبغت القاضي لكل حكماً
 من أهله حراً امناً مسلماً
 فان يرد كل من الزوجين
 صلحاً يجب اصلاح ذات البين
 والطلاق وكلت هي الحكم
 في خلعها ودفع مال ملتزم
 ووكل الزوج الذي من جانبيه
 في قبضه له وفي الطلاق به

باب الخلع
 الخلع عقد فرقة على عوض
 بلفظ خلع أو طلاق بالعوض
 ولم يكن بالخلع فسخاً بل يقيد
 به طلاقاً بقصد العدد
 وما يسمى من صحيح يكسر
 او فاسد فهو مثل يصرح
 اوله بسم بل نواه والتمس
 قبولها فهو مثل يلمس
 وحيث صح بانت الخالعة
 فلا تصح بعده المراجعة
 كتاب الطلاق

وفرقة النكاح في الحياة
 طلاق او فسخ وكل آت
 ويحصر الطلاق في أنواع
 مأمنه مهوره والاختلاف
 وفرقة الإيلاء والشقاق
 والفسخ أنواع هي البوائق
 كفرقة الإيسار عن مهر وعن
 جميع ما لها عليه من مؤن

لا في الذي يحصل من قرأيد
 وعمدة الثاني على شفع
 ثم ليقاسم دين ثالث حضر
 وبملك الشفص بما بعد الشرا
 يلفظه أخذته بالشفعه
 بشرط كون المشتري الشفص
 خلاف اشهاد أو المثل لما
 أو قيمة ليوم عقد فيما
 كالنضع والمنفعة والتعم ودم
 شقصامع المنقول أو تعبياً
 ولم يجزئه لتفريق وفي
 أبدله ويلحق الشفع خط
 دون تفاوت يعيب للعوض
 فان بيع يأخذ بما شاؤ ومنع
 للمشتري منفرداً قلت وما
 ومقتضى اطلاقه المنع هنا
 وغيره ويمنع البائع أن
 والزوج في الفرقة بالتشهر
 في ثمن وقدره وفي الشرا
 وسقطت وان شفع يدعي
 وان أقر بائع ببيع ذا
 وفي قبضت ثمن المبيع
 وهو متى أباه رأوا لصبي

من قبل للأول كالتز وايد
 أول دون مشتري المبيع
 قلت وأياماً ما شاء يدر
 يصير منقولاً كقفص قد طرا
 أو كملكك شقق هذي البقعة
 بذمة الشفع أوله قضى
 يبدله لمشتريه سألماً
 كالعبد مما يقضى تقويماً
 أو حصه منه إذا ما العقد ضم
 بمفرد العقد كليل أذهباً
 بائن الاستحقاق والمزيف
 زمان تحجير وبالعب فقط
 في قيمة وما سوى البيع نقض
 رداً يعيب وخيار ان وقع
 يمنع ان كان الخيار ههما
 ولم يساعده عليه شحنا
 يرجع بالأفلاس لأعب الثمن
 كرده والقول قول المشتري
 وشركه وجهله ان قدراً
 علماً بقدر ثمن لم يسمع
 يدفع اليه ثمناً واحداً
 منه يقرب في يد الشفع
 وفاسق فليستد بالطلب

لا في الذي يحصل من قرأيد
 وعمدة الثاني على شفع
 ثم ليقاسم دين ثالث حضر
 وبملك الشفص بما بعد الشرا
 يلفظه أخذته بالشفعه
 بشرط كون المشتري الشفص
 خلاف اشهاد أو المثل لما
 أو قيمة ليوم عقد فيما
 كالنضع والمنفعة والتعم ودم
 شقصامع المنقول أو تعبياً
 ولم يجزئه لتفريق وفي
 أبدله ويلحق الشفع خط
 دون تفاوت يعيب للعوض
 فان بيع يأخذ بما شاؤ ومنع
 للمشتري منفرداً قلت وما
 ومقتضى اطلاقه المنع هنا
 وغيره ويمنع البائع أن
 والزوج في الفرقة بالتشهر
 في ثمن وقدره وفي الشرا
 وسقطت وان شفع يدعي
 وان أقر بائع ببيع ذا
 وفي قبضت ثمن المبيع
 وهو متى أباه رأوا لصبي

وفرقه اللعان أو من عتقت
 أو بالفرو أو عتقت سبقت
 كذا بوطه شبهة والسبيل
 بالارتداد أو بإسلام حصل
 أو أسلم الانسان عن تفتين
 لم تصلح الجمع كالأختين
 والمرح من خمس من الإناث
 فصاعدا والعبدة عن ثلاث
 وبالرضاع وانتقال قد ظنرا
 لو احدين دينه لا حبرا
 وميك زوج روجه كعكبه
 وفتقه كفاءة لعنائه

فصل

والتطلاق صفة تستعمل
 صريحا أو كناية فالأوك
 الفاضلة السراح والطلاق
 والإفتداء والخلع والفرار
 كذا تم متى انت جوابا
 لعائل طلقها خطبا
 ملتصقا بالنساء وقدما
 بها مقر ان يجب مستخبرا
 ثانيا ما احتمل الطلاقا
 او غيره ممن توى فراشا
 نحو اخرجه او اذبه او اعزني
 او المحق بأهلك او اعزني
 ونحو ذلك بائن خليفه
 اوبته اوبتله بربه
 وفارق الفسخ والطلاق
 فيما يكون للذكور تابعا
 كالامتن والطلاق والظهار
 فكل ذلك في الطلاق جازي
 وفي الطلاق بعده والرجعه
 ووصفه بسنة اوبدعه
 وكونها تحتاج للمعلم
 في عودها الى نكاح الاول

تسبيع أو في المجلس منه كذب
 أو مشتر بعادة تراعى
 نفلا وأكلا كما شتغال بهما
 بركة وبجت من تشقعا
 ابتعته بالرخيص ثم اشهدا
 بمينة أو مغيره ثقيل
 لا مينة وعكسه الحاروي نقل
 في تركه التوكيل هذا الأظهر
 أو بهب البعض أو الجميعا
 شفعته بالجميل أو قاسم من
 عفوا وكالعارية الذي بنا

لأن يؤجل ممن أو يفب
 أو زاد أو في قدرها قد باعا
 ولو يبايب ولو متهما
 وقتها وبالسلام ودعا
 عن ممن الشقص وليس جيدا
 والتوكيل للتدوير لا التوكيل
 قلت هنا المغير خص بالنفلا
 والرافعي قال ذاو يعدر
 يبطل حقه كان يبيعا
 ولو يجهل لا اذا صالح عن
 وكله وزرعه بقي هنا

باب الفراض

فاشترط الأيجاب والقبولا
 خذ وانجر فيه كذا علمت
 معين بالضرب لا نحو الحلي
 مطلق توقيت كعام مثلا
 ومع شخص واحتراف التاجر
 له وشرط الرج ذات تبرك
 وذالثمار التساق نثيته
 قال لك النصف خلاف عكسه
 سدس فصيح ونصفين جعل
 أو مفسد قارنه تصرفا
 لم يشترط الكل لمن يملك ذا

عقد الفراض يشبه التوكيلا
 ايجابه قارضت أو صاربت
 في محض نقد قدره لم يجهل
 في يد عامل لا يتجار لا
 أو اقت البيع ولا في نادر
 وعمل المالك لا المملوك
 بينهما ان علمت جزئيته
 كميننا أو ساكتا عن نفسه
 قلت ولو قال لك النصف وفي
 ومع فساده لشرط انتفى
 ويسحق أجرة المثل اذا

تم الطلاق قد ترمى سنيته
 في فضله وقد ترمى بدعيها
 اولاً ولا فالاول الذي وقع
 في طهر ذات الحيض حيث يقع
 وطهره ولا يبيح قبلة
 وما سوى البديع مما ذكره
 وضابط البدعي كما حصل
 في حيض او نفاس من ما دخل
 او طهرها من بعد وطهر فيه
 ولم يكن حملها تنديبه
 وخصمها الثالث الا انواع
 صغيرة وذات الاختلاص
 وغيره فحول بها من النساء
 ومن تكون حاملاً أو آيساً
 وفرقة الشقاق والابلاه
 فهذه سبع من النساء
 لكن رأيت نسخة بحرية
 زادت على ذمها سبع بالمخبر
 وضع تعليقاً وان يجزأ
 ومن يعلق جاز ان يخبر
 لا العبد في تعليقه بعقده
 نالته ولم يخبر في رقبته
 وحائض سنيها قد جاوزا
 تعليقه بالطهر لان يجزأ
 ومن يكن طلاقاً على صفة
 معلماً يقع بتعلق الصبي
 حال النكاح حيث فيه علقاً
 أيضاً وعند فقهاء ان يطلق
 مالم يكن تعليقه بان ترك
 من اطلاق فليقع متى ترمى
 أو بات بالصدق في الوصية
 كطرفة سنيته بدعيته
 أو بتطابق ثلاث الرضوخ
 زيد بها أو امين او فيما مضى

وهو كمن وكل لا في بيعه
 وزوجه كالعبد قال اشعر
 وان يقارض غيره ما دونها
 شريكه ببعض ماله شرط
 بمالك ربحه كفا صيب اذا
 ثان من العاين اجراً ورعا
 في الرد بالقب و دون الاذنان
 وان أعاد ويبيع بيع ما
 او خص نقص ويصفيه يجب
 والمال منه اجر حمل الثقل
 وان يباشره فليس اجر
 عليه والطمى وحمل العنبر
 وبعد رفع العقد رجاء بمالك
 ذ والمال لا زائد عين يحدث
 ويجبر التقص يد ولو طراد
 ورد قدر من ماله الى
 وحيث يرضى مالك به ولا
 وقرر الوارث حيث يقضى
 فائة ورجحاً ثنتان
 قرر وارث فصر سينا
 وحصه العامل فيما استرد
 فراس مال مائة ثم كسب
 بسدسه رجحاً فان عاد الى

بغير نقد وشري فريعه
 على الاصح لا اذا قال اشترى
 وينسليح جاز وكى يكونا
 او دون اذن فاسيد وهو فقط
 تصرف في ذمة واخذ
 بينهما الاصلح ان تنازعا
 سافر ضمنته ويضمن الثمن
 باع بسعر بليد تقدم ما
 قلت وان نص على البحر ركب
 والكيل والوزن واجر النقل
 ونفقات نفسه والنشد
 ونحوه والاجر ان يستاجر
 بتسمية المال كذا اذ بهلك
 كولد وقبل قسم يورث
 نقص يهوت العين من بعد الشرا
 ما كان ان يقسم على موجباً
 ربح يبيع من مزبون حصلاً
 بلفظه في التقدي لا في العرض
 والربح ما بينهما بصفات
 لكل شخص ثلاث يقضى
 تقررت رجحاً وخسران وجد
 عشرين واسترد عشرين احتسب
 مال ثمانين يصيب من عملاً

أَوْ قَدِيرِي مَخَاطِبًا بِالْمَدِينِي

أَوْ صَدْرَهُ أَحَدِي النَّسَاءِ السَّبْعِ
 وَأَنْ جَرَدًا التَّمْلِيْقُ بِالْمَجَالِ
 كَمَا سَأَلِي لَمْ يَفْعَ بِمَجَالِ
 كَانَ مَخَصَّصِيْنَةً أَوْ تَصْعًا
 مِنْ غَلَا مَا تَطْلُقَا بِهِ مَعَا
 وَمَنْ يَنْظُرُ قِيَّةَ أَوْ لَا عَنَا
 أَوْ مَنَّهُ صَارَتْ بِالثَّلَاثِ بَانَا
 فَوَطَّئَهَا بِالْمَلِكِ بَعْدَ لَمْ يَحْلُ
 إِلَّا الَّتِي آبَانَهَا أَنْ تَسْتَحْلُ
 وَحَلَّ بِأَيَّوْطٍ مِنْ قَدِّ ظَاهِرَا
 مِنْهَا وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَكْفِيَا
 وَمَنْ يَنْ يَمُونَةَ صَفْرِي وَقَدْ
 تَرَوَعَتْ عَادَتْ بِفَاضِلِ الْعَدَدِ
 وَمَنْ يَطْلُقُ نِصْفَ طَلْقَةٍ تَتَّبِعُ
 جَمِيْعَهَا بِلَايِ جُزْءٍ وَقَدْ وَقِعَ
 أَوْ قَالَ نِصْفَ طَلْقَةٍ فَالطَّلُقُ
 مَا لَمْ يَرُدَّ بِكُلِّ نِصْفٍ طَلْقَةً
 كِتَابُ الرَّجْعَةِ

بِصَحِّ النَّصْرِ كَمَا تَرْتَعَنُكَ
 رَدُّ نِكَاحِي إِلَى أَوْ أَسْتَحْكُكَ
 وَبِالْكِتَابَةِ الَّتِي تَبْوِيهَا
 جَلَا وَلَوْ صَرَّحَتْ فِي بَابِهَا
 كَقَوْلِهِ نَحْمُكَ رَبِّعِي
 تَحْرِيْمِي وَحَلِكِ أَعْدَتِ
 لَكِنَّا تَخَالَفَ النِّكَاحِ فِي
 نَفِي الْوَلِيِّ وَالتَّهْوِيْدِ بِإِعْرَافِ
 وَلَفْظَةِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِجِ
 فِي رِضَى وَبِلَيْهَا الْمَرْجُوعِ
 فِي رِضَاهَا وَوَجِبَ الْمَهْرُ
 وَحَالَةَ الْأَحْرَامِ أَيْضًا فَادْرُ
 وَشَرَطُهَا الْبِقَاعَةُ فِي الْعِدَّةِ
 فَلَوْ طَرَأَ أَحْمَلٌ عَلَى الْمَعْتَدَةِ
 مِنْ شِبْهِهِ فَلَسْتَقْبَلُ لِعِدَّتِهِ
 وَحُزْرُ الرَّجْعَةِ فِي مَدِينَةٍ

خُسْرَانِ عِشْرِينَ وَعِشْرِينَ رَمَحَ
 فِرَاسٌ مَالِ حَمْسَةٍ وَسَبْعُونَ
 بَيْنَهُمَا سِيْوِيَّةٌ جَعَلْنَا
 خُسْرًا وَقَدَّرَ رِجْحَهُ وَالتَّلْفِ
 وَقَدَّرَ أَصْلَهُ وَبَيَّةُ الشَّرَا
 الْفَنَانِ مَالِي ثُمَّ قَالَ الشَّخْصُ لَكَ
 فَلِلْمَجْرُودِ رُبْعُ الْفِ يَصْفُو
 حَاصِلَةٌ فَعْمَلُوا لِلنَّافِي
 أَشْبَهَ مَا يَأْخُذُ نَافٍ مَا تَلْفُ
 فِيهِ أَفْسَحَ الْعَبْدُ إِذَا تَخَالَفَا
 كَذًا وَقَالَ بَعْدَهُ غَلِطْتُ
 لَعْنُو وَبَعْدَ أَنْ يَقْلُ خَيْرْتُ
 عِنْدَ أَحْتِمَالِ صِدْقِ هَذِي الْكَلِمَةِ

مِنْ ذَاكَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةٌ وَمَع
 يَمُ أَفَادَ فَا إِذَا ثَمَانُونَ
 وَحَمْسَةٌ زَادَتْ عَلَيَّ مَا قَلْنَا
 وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي الرِّدْوِي
 وَعَدَمِ الرِّجْحِ وَهِيَ ذِكْرًا
 قَارِضٌ شَخْصِيْنٌ وَقَالَ مِنْ مَلِكِ
 مَا قَلْتَهُ وَالتَّانِ قَالَ الْفُ
 وَإِنْ تَجِدُ ثَلَاثَةَ الْأَلَا فِ
 حَمْسِي وَثَلَاثًا لِلْمُعْتَرِفِ
 وَقَدْ رَمَشْرُوطًا إِذَا تَخَالَفَا
 بِأَجْرِ عَامِلٍ وَفِي رَجِيْتِ
 حِسَابِهِ أَوْ قَالَ قَدْ كَذَبْتُ
 نَقْبَلُهُ قُلْتُ قَالَ فِي التَّمَةِ

بَابُ الْمَسَاقَاةِ

نَحْلًا وَكِرْمًا غُرْسًا وَرُويَا
 أَوْلَا إِذَا الْخَارِجُ لَمْ يُؤَسِّرِ
 وَعَسْرًا لِأَفْرَادٍ لَوْ قَدْ عَمِلَا
 وَلَا تَخَابِرُ فَهُوَ بِالنَّصْرِ امْتَنَعَ
 الرِّبْعُ فِيهِ عَالِبًا وَلَوْ أَلِ
 وَمَعَ شَرْطِ عَمَلِ الْمَمْلُوكِ
 بِأَجْرَةٍ مِنْ مَالِكٍ فَلْيَحْظُرَا
 لِأَقْوَالِهِ اسْتَأْجَرْتُ مَعَ قَبْلَتِ
 مَا لِكِهِ يُشْتَرِطُ التَّفَاوُتَا

وَإِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُسَاقَا
 وَعِيْنًا بَعْدَ خُرُوجِ التَّمِيرِ
 وَأَنْ يَزَارَعَ الَّذِي تَحْلَلَا
 وَاتَّخَذَ الْعَامِلُ وَالْعَقْدُ سَبْعُ
 إِنْ أَقْتَبِرَ مِنْ تَحْصَلَا
 أَخْرَاعُوا وَمَعَ شَرِيْكِ
 وَنَفَقَاتِ ذَا وَحَيْثُ اسْتَأْجَرَا
 يَقُولُهُ سَاقَيْتُ أَوْ عَامَلْتُ
 وَعَرَفَا شَجَارَ نَوْعِيْنِ مَتَى

وَعَقْدُهُ لِبَاشٍ فَمَا بَعَثَ
 اذ لم يتم عدة المطلق
 وللوارث الذي في الأولى
 كالتزاه هذا ذليلا
 باب الأيلاء

حقيقة الأولى بين بعثها
 ليترك وطهرها بقبلها
 مؤبداً وفوق تلك عام
 او مطلقاً او سائر الآيات
 ان صور الجماع منه مطلقاً
 بغيرها وضح ان يطلقها
 بكل لفظ صالح للصيغة
 صريح او كتابي مع نيته
 فالسني والائتان والمباينة
 كناية في ذلك والمواقعة

والوطء والجماع كل يجري
 من الصريح واقتضاض البكر
 ولينفق بالباي بذاته
 وكل وصف كان من صفاته
 وبالطلاق والعناق مطلقاً
 ان كان كل بالجماع علقاً
 وبالترام قربة بذمته
 كالصوم مالم يمين قبل مدية
 كاذن وطئت صفت هذا الشهر
 رضع حيث لم يمين شهراً
 وحيث تضمن الشهر الأربعة
 ولم يبطأ تزومه بالجماعة
 ففرقة فان ابى معانده
 فليوقع القاضي عليه واجده
 او كان عدراً فان قدرته
 على الجماع بعد ذلك فثبت
 وحيث نال به العظم الى
 واختار رطاً فليكفر حالاً
 ويبطل الايلاء بوطء كائناً
 قبلها وبالطلاق الباش

وَعَمَلًا بِجُمْلَةٍ يُفَصِّلُ
 مَكْرَرًا وَكُلَّ مَا خَاجَ التَّمَرُ
 وَسَمَهُ يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ
 عُرْفًا وَيَسْتَقْرِضُ لَوْ ذَاهَبَ رَبُّ
 يَبْقَى مُشْهَدًا أَوْ الْأَجْعِلَا
 أَوْ يَفْسُخُ الْعَقْدَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ
 وَلَوْ عَنِ الْعَامِلِ أَبَدًا ثَلَاثُ
 أَمْ بَلْ لَا جَبْرَ مِمَّا لَمْ تَكُنْ
 يَسْتَأْجِرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ مُشْرِفًا

بَابُ الْإِجَارَةِ

صَحَّةُ الْإِجَارِ بِإِجَابٍ كَمَا
 وَيَحْوِي مَلَكَتِكَ أَوْ أَجْرَتَكَ
 وَيَقْبُولُهُ بِأَجْرٍ تَشْرِي
 لَا بِالْعَارِضِ وَلَا جِزْءِ الْحَمْلِ
 وَمُطْلَقُ الْأَجْرِ عَلَى التَّجْعِيلِ
 فَلَا يُخْرَجُ عَنْهَا لَمْ يَسْتَبْدَأْهُ
 كَذَلِكَ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا لِأَنَّ
 مَعَ لَفْظِ اسْتَأْجَرْتُ فِي الْأَرْضِ نِيَّةً
 مَقْدُورَةً السَّلْمِ شَرْعًا قَوْمَتِ
 وَبَطَلَتْ فِي كَلِمَةِ بِلَا تَعَبٍ
 وَبِالطَّعَامِ وَحِرَاسِ الْكَلْبِ
 وَمُطْلَقًا أَنْ يَتَوَقَّعَ وَاسْتَفَى
 وَلِزْمَانٍ قَابِلٍ حَيْثُ جَرَى

أَوْ بَعْدَ

أَوْ بَعْدَ الرَّحِيلِ فِي الْحَجَّاجِ
 أَوْ لِرُكُوبِ يَصِفُ دَرْبَ بَشْرٍ
 وَلَمْ تَحْرُ لِقَاعِ سَيْنِ صَعَتِ
 لَكِنَّ لَهُ وَلَوْ لِارْتِصَاعِ صَبِي
 كَمَا حَكَّمُ وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِمَامَةِ
 يَجُورُ كَالْتَعْلِيمِ لِلْقُرَّانِ
 وَقَدْ أُجْبِرَ لِإِمَامِ الْأُمَّةِ
 وَعَيْنِ الْمَوْجِرِ قَدَرِ الْمَنْعَةِ
 وَلَوْ بَطُولِ مَعِ بَقَاءِ الْعَيْنِ
 وَعَيْنًا مَرْتَضِعًا وَالْمَسْكَنَاتِ
 بِالْإِرْتِقَاعَاتِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ
 أَوْ أَكْتَرَى لِعَمَلٍ وَيَعْرِفُ
 ضَخْمًا نَجِيفًا وَلِحَمَلٍ ذَكَرَ
 وَقَدَرِ مَطْعُومٍ لِأَكْلِ يَحْمَلُ
 وَلَيْسَ مَا يَرْكَبُهُ أَوْ ذَكَرَا
 وَسَيْرَهَا وَمَنْزِلًا أَنْ عَدِمَا
 مِقْدَارَهُ أَوْ بِيَدَيْهِ امْتَحَنَا
 لِأَلْفِ مِثْلِ مَعِ مَا قَدَرْنَا
 لِفَقْدِ مَبْطُوعِ الْحَرْثِ قَالَا
 وَلَا سِتْقَاءَ مَوْضِعِ الْبُرِّ عَرَفَ
 وَعَدَدَ الدَّلَاءِ أَوْ وَقْتَ اسْتِيقَا
 وَيَلْزِمُ الْمَوْجِرَانَ يَسِيلَا
 خَالِيَةً بَدَأَ أَوْ مِفْتَاحًا وَلَمْ

وَهَيَا الْأَجِيرُ لِلخُرُوجِ
 وَبِصْفِهِ ثَانٍ وَلَوْ مِنْ يَوْجِرُ
 وَدُونَ إِذِ الزَّوْجِ مِنْ مَنكُوحَةٍ
 مِنْهَا أَيْزُ وَلَمْ تَحْرُ لِلْقُرْبِ
 وَمَنْ لَيْتَفْرِيقِ الزَّكُوفِ رَامَهُ
 وَلِيَجْهَرَ الْمَيْتِ وَالْأَذَانِ
 أَنْ يَكْتَرِيَ لِلغُرِّ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ
 إِمَّا يَوْقِيَتْ مِثْلَ سَكَمِي جَمْعَهُ
 أَوْ يَحْمَلُ عَيْلَ لَا ذِيْنَ
 وَالطُّوْلُ وَالقُرْضُ وَمَوْضِعِ الْبِنَا
 لَوْ فَوْقَ سَقْفِ كَانَتْ الْبَيْتِ
 رَاكِبَهَا بِرُؤْيَةٍ أَوْ يَصِفُ
 الصِّيقَ وَالْوَسْعَ وَوَرْنَا وَنَظَرَ
 وَعَيْنِدْنَا مَعَالِقًا يَفْصَلُ
 الْجَنَسَ وَالنَّوْعَ وَسَيْرًا وَالسَّرِي
 عَرَفَ وَمَجْهولًا رَأَى أَوْ عَلِمَا
 وَلِلزَّجَاجِ وَصَفَهَا تَعِينَا
 وَمِنْ بَرْدٍ وَنَهْ فَعَرَفَا
 ذَا صِلْبَةٍ أَوْ رِخْوَةٍ مِثَالَا
 وَالذَّلْوُ وَالْعِنَقُ عَيْنَانَا أَوْ وَصَفَ
 وَمَا كُنْتَ لَسَقَى أَرْضٍ مُطْلَقَا
 دَارًا أَوْ سِنْدًا سَاوًا بِلَوْعَةٍ مَا
 يُعِدُّهُ وَيَعْمُرُ الَّذِي أَنْهَدَمَ

وبإفضاء مدة الأيلاء
 وموت إحدى أربع نساء
 إن كان قال لم اطلاق سنة
 فانقلت بالموت في تلك السنة
 وان يجامعها الا واحدة
 تعين الايلاء لملك الواجده
 من وطئه او قال لا اجمع
 كلام من الزوجات فهو رافع
 من كل زوجة فليس يبطل
 بموت بعضهن حيث يحصل

باب الظهار

وكذا زوج صح أن يطلقها
 صح الظهار سدا أيضا مطلقا
 وكلفه وان يكن من ذمته
 للزوجة أنت كظهر أختي
 ومثل أنت كل عضو قد قصد
 لثبوتها كالفرج والكبد
 وغيره لتمام نحو صدرها
 ورأسها وعينها كظهرها
 فليعتبر به الظهار مطلقا
 لان نوى كرامة أو اطلاقا
 وقوله أنت كما يجمعك
 كناية اذا نواه يجمعك
 ومثل أي كل محرم شرعا
 ما لم يكن تحريرا شرعا طرا
 كزوجته ان حيث كانت قلته
 كغيرها من الساجدة له
 وحيث صح حاله ظهاره
 فماد فيه الزم الكفارة
 وعوده امتا كما وقتا يسع
 طلاقها بعد الظهار لو وقع
 وان يكن من أربع يظهر
 بكلمة فارتعا يسع
 لان يكن فور ان يطلقها
 بكلمة ولم يكن مطلقا

هو اضطلاعاً بقول زوج أشهد بالله إنني صادق مؤكّد فيما زعمتها به من الزنا وليس مني فرعها بل من زنا يقول ذلك أربعمائة ذكر وخامساً يقول بعد أن زجر ولعنة الله عليه تضرب إن كان فيما قال من يكذب بحيث جاء باللعان لم يحدّ بقذفها ويتنفي عنه الولد وفارقته فرة معجّلة وحزمت فلا تحلّ بعدله وتستحق أن تعد للزنا ما لم تلاع عن مثل ما قدا لعنا لكن تقول انه لقد كذب على ثم تبدل اللعن الغصب فلا تعد بعد أن تلاع عنه لكن تصير معه غير محصّسه فان يكذب نفسه عاد الولد وحده لكن دام تحريم الأبوة ويلزم التكرير في الإيمان هنا وفي قسامة الجنايات

فصل

شرط اللعان الأثر من فاضر أن يلعن الألفاظ من بها التعن وسبق قذف زوجة بها بعد أو احتياجه إلى نفي الولد فلا يلاع من قط أجنبيته الا بقذف مرفق زوجيته لها شزله سواء استغفر فرغ به أم كان بالذم والنفي ووطنها يشبهه إذا وحيد فرغ لها يتقمه لا إذا فقد فسائر الأحكام من نفي الولد

بغير كرم كما تزداع ما غصب نقره بالفتح والحزام كذا عليه اذ بديمة تقع ومجّلاً والمحط والظرف له والصبغ والذرور والجبر على والخيط والرصاص ليس يبيع لولهما استأجر والذرا تنقطع شرط بيان لا لا يقال فيه وبدل مستوف وما استوفى به وتلف المذكور واللبس نزع قبولة أو خلوة لا يعذر وهو أمين صامن التقصير وإن مضت مدته وإن عبر أجر وإن لم ينفع تعيننا وبانهيدام السقف فوقه ضمن أو اعتدى كمدل خمسين من وبدل أقرة الشعير وأجر زائد مع المسمى أبدل زرعاً بغير أس ومتمم فالذهب المضموم أن يجخرة وبين ماسعى وأرثش نالا واجعل لي كرم عمل الزايد دا كالحكم في الجلاذ إن زاد ولا

وبرة حلقة أنف ويجب ويحب الإكاف والخطام اعانة المحتاج وأتمل رفع وفي استقاء ذلوه وحصله مستأجر ومجمل ومات لاء حصانة وعكسه ووزعوا وبدل المأكول إلا أن وقع شرط وليس العقد يقتضيه ومينه في ذمته بعبايه إن نام ليلاً ومن الأعلى يدع ويرتدي به ولا يأتزير كما فيض الحمام والأجير إمكان الاستيفاء منه واستقر مأجوراً لا أو هو المجرهنا وقتلوا ستمله فيه أمن برهما من الشخير وأعكسن بالبر لا بالعكس للذكور يصمنه وأجر مثل مهعاً يزرع مكان البرية الذرنا ما بين أجر مثل زرعيه الذرة أرضاً يزرعها وقلع حالاً جهل به أو كان معه قسطاً إذا أجر لها بدون شرط عملاً

وغيره تأتي ولكن لا تحذف
 فلا تلاحظ بعد لكن كل من
 عزز للتكذيب في القذف التعمير
 بقذف غير محصنات وخصم
 في ذات كفر وجنون وصغير
 ومن زنت لكن مع الإكراه
 أو وطئت طوعاً بالاشتياء
 وذات رق مطلقاً محصنه
 أو كوتبت ومنها المعصنه
 وذات تدبير كذا أم الولد
 فالعشر لم يجب بقذف حد
 وقدرى التعمير للتأديب
 للعلم بالتصديق والتكذيب
 كقذف أنتى بعد اثبات الزنا
 أو طفلة جامعها لم يمكنها
 فلأراد الإلتعان لم يجب
 اليه بل تميزه حتماً وجب
 باب العدة

تعدت حتماً سائر الزوجات
 لفرقة الحياة والممات
 ففي الحياة لم يجب أن تفلا
 الإبوطه أو ميني أدخل
 فخره ترى الدماوفاء
 عديها ثلاثة أقراء
 وغيرها من ذات بئر وصغير
 عدتها أربع عام استقر
 وذات رق أن تحض قران
 وغيرها شهر ونصف الثاني
 وعدة الوفاة ثلث عام
 وعشرة ايضاً من الأيام
 مع البالي حيث كانت حرة
 وذات رق يصف تلك الحرة
 وذات حل مطلقاً معتده
 بالوضع ان ينسب لرب العده

يَحْضُهُ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِيمَا اِذَنْ
 عَنِتْ اَرشَادُونَ اَجْر نَابِتْ
 مُعَيَّنِ الْاِحْيِرِ وَالظُّهْرِ وَفِي
 مَا فَسَدَتْ بِحَوْمَاءِ اَوْ قَدْ
 وَمُدَّة الْاِيْجَارِ كَانَ قَدْرًا
 عَاقِدَهَا لَا الْاَوْلُونَ بَطْنًا
 عَبْدٍ وَمَالِ الْعَبْدِ مِنْ تَحْيِيْرِ
 فِي مَا لِيَبَيْتِ الْمَالِ حَتَّى نَقِضِي
 وَكَالْاَبَاقِ وَانْقِطَاعِ الشُّرْبِ
 اِنْ يَفْسُدِ الزَّرْعُ وَيَهْتَدِ خَلَا
 تَقْدِيْرِ مُدَّةٍ وَلَا اِنْ حَصَلَا
 وَالسُّعْيِرِ لَمْ يَجْرُ اِنْ يَدْعَى
 وَالْمَكْتَرَى مِثْلَهُمَا وَالْاِحْسَرُ
 مُنْفَعَةٌ بِحَقِّ مَلِكِ التَّقْوِ

لَا دَاخِلُ الْحَمَامِ وَالْقَبَاءُ اِنْ
 فَيَحْلِفُ الْمَالِكُ وَالتَّفَاوُتْ
 وَبِاِثْتِدَامِ دَارِهِ وَنَلْفِ
 حَجَّ اِذَا احْرَمَ وَالْاَرْضِ اِذَا
 اَوْ حَسَبِ الْعَيْنِ سِوَى مَنِ اكْتَرَى
 اِنْفَسَحَتْ بِالْقِسْطِ لَ اِنْ يَفْقَى
 وَلَا يَبْلُوغُ الْمَاءَ وَلَا تَحْيِيْرِ
 وَلَمْ يَعُدْ وَنَقَفَا نِهْ اَرْضِ
 وَالتَّقْصِ خِيَرَةً يَمْ كَالْعَصْبِ
 لَ اِنْ يَبَادِرُ يَتَذَارِكُ وَلَا
 فِي اَرْضِهِ اَوْ حَسَبِ الْمَكْرَى بِلَا
 لِعَاقِدِ عُدْرَتِهِ وَقَلِّ لِلْوَدْعِ
 يَهْ عَلَى الْغَاصِبِ وَالْمُرْتَهِنِ
 خِلَافُهُ اِنْ نَحْنُ قَسْنَاهُ فُحُقْ

باب الجعالة

أَهْلُ اِجَارَةٍ يَحْمِلُ عُلْمًا
 هُوَ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ اِنْ كَمَلَهُ
 جَارَ وَنَقَصَهُ بِمَقْصَاكِ الْعَمَلِ
 غَيْرِ الَّذِي عَيْنَ مِنْ قَدِّعِيْنَا
 اِنْ زَادَهُ كَرِدَهُ مِنْ اَبْعَدَا
 وَلَوْ غَيْرِ كَانَ ذَا حِصْوَلِ
 مِنْ جَابِيَيْنِ لِيَفْسَحَ الْمَلْتَرَمِ
 الْجَعْلُ فِيهَا سَوْجِدٌ اَوْ جِهْلُ

صَحَّتْ جَعَالَةٌ اِنْ يَلْتَزِمَا
 مَقْشُورِ اَوْ لَاسَامِعِ الْيَدَا لَهُ
 وَقَبْلَ اَنْ يَفْرَغَ نَقْضُ مَا جَعَلَ
 كَالرَّيِّ مِنْ اَقْرَبِ اَوْ اِنْ عَاوَنَا
 الْاَلَةَ وَيَمْنَعُ التَّزْيِيْدَا
 لِعَمَلِ مَعْلُومِ اَوْ يَجْهُولِ
 وَيَا جَوَازِ وَسِمَتْ مَا لَمْ تَسْمُ
 مِنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ اَوْ اِنْ جَعَلَ

ولو بالاحتمال مع إمكانه
 كان نفاة الزوج فيلمايه
 فينقض بوضع ذلك مطلقا
 ولو جنينا ميتا مخلقا
 او مضطفا قد أخبر الفقاه
 بأنه لا دمي آيل
 بعد انفصال الكل حتى الثاني
 من توأمين مدة الامكات
 ونكاح دون ستة من أشهر
 قبل انفصال التوام المؤخر
 باب الاستبراء

وذلك إما واجب أو مستحب
 ففي الإمامي حسن أحوال وجب
 من نقلت للرق من حرته
 والعكس فالأولى هو المسية
 والثاني في عتيقة ويوجد
 في أم فرع مات عنها السيد
 ثالثها منقولة من رقب
 مثله كالإرث إذ شق
 رابعها تجدد استمتاع
 لربها من بعد الإمتناع
 في فرقة الزوج بلا إصابته
 أو بغيرها عن عوض الكتابة
 خامسها تجدد الإباحة
 لغيره كمنصفه انكاحه
 ويستحب الذي قد اشترى
 زوجة استبرأها بعد الشراء
 وزوج انثى حرة إذا هلك
 بخل لها من غيره ولا ترك
 من الأصول والفرع من يرث
 فليعتزل فإن بين حمل يرب
 ولم يجب في جمع عدت
 اقصاها الأعلى اثنت
 موطوءة بين إن بين أحداها
 ولم يعين ثم مات عنها

أو كان غصباً فاصح ما نقل
 وحيثما انكر شرطه وفي

باب إحياء الموات

موات الإسلام وإن تقدم ما
 أو أقطع الإمام أي مؤمن
 جوهره العلاج بيديه وما
 لأن رعي بحوطه وباب
 مع غرس باغ مع سقي بعض
 ونحوه كالشوك حول الزرع
 لأعرفات قلت والمزدلفه
 والموضع المعمور في الأيادي
 وموضع الرقص وكل ما يرى
 وموضع النارج والدواب
 إن استقى بهن والمصب
 وموضع يخشى انهيار لو حفر
 قلت الذي في صوب فتح الباب
 وكل ما للماء من تجاري
 وليصرف مالك بالعادة
 ومد بعا إن شاء أو حاما
 وحيثما يستول مسلم لما
 أو أقطع الإمام قدراً أهمل
 ولا يبع وللإمام أطلق
 وجازر نقض ما سوى التقيع

أن له أجرة مثل ما يحل
 معين وسعيه فكيف

عمرانه من قبلنا أو أعلمنا
 إحياء صار ملكه بمعدن
 للكفر فالكافر أو من أسما
 علق في زر ربية الدواب
 من مسكن أو جمع ترب الأرض
 ولا يحتاج رتبة الماء معه
 في رأي شيخنا ومنى كعرفه
 أولاً ولا حرمة كالنادي
 من مرفق مثل المناخ للقرى
 وموضع الترداد للدواب
 له ويحوي ركة للجب
 أو يفيض المائل للفتاة والممد
 ومطرخ الرماد والزاب
 ومطرخ الثلج حريم الدامر
 وغيرها يجعل للحدادة
 إن أحسنت جدرانه أحكاما
 يرعي كفوراً وموات أعلمنا
 صار حق دون طول واشتغل
 حتى ينحو نعيم التصديق
 بالنون إذ ذاك حتى الشفيع

سَفَعَةُ الشَّارِعِ لِلطُّرُوقِ
وَالْبُيُوتِ مُسْتَرَجِبًا وَآخِرُ
وَفِي بَيُوتِ اللَّهِ لِلتَّعْلِيمِ
حَتَّى يَجْلِيَ حَرْفَهُ أَوْ انْتَقَلَ
وَلِلصَّلَاةِ تِلْكَ لَا غَيْرُ وَفِي
وَلَوْ لَشُغِلَ غَابَ بِلِ فِيهَا ظَهَرَ
فَلْيَسُقِ مَنْ جَارِ نَيْفِهِ إِلَى
فِي غَيْرِ وَافٍ وَلَيْسَ رَحَ وَمَنْعُ
وَمَحْرُومِيهِ نَظَرُفِ مُلْكَ
وَأَنْ يَضِيقَ يُقْرَعُ وَفِي الْبِرِّ الَّتِي
وَفِي الَّتِي تَمْلِكُ حَافِرٌ بَدَلُ
وَشِرْكَةُ الْفَنَاءِ مَا بَيْنَهُمْ

وَلِمَا مِيلَ بِلَا تَضْيِيقِ
وَلَوْ تَطَوَّلَ الْعُكُوفُ مِنْ سَبَقِ
لِطَالِبِ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ
أَوْ فَارَقَ الْمَوْضِعَ وَالْإِلْفَ انْفَصَلَ
سَبَقِ أَمْرِي فِي رَبِطِ التَّصَوُّفِ
مِنْ مَعْدِنِ إِلَى قَضَائِهِ الْوُطْدِ
كَعَبِيهِ مِنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ أَوْ لَا
إِذْ لَا يَفِي بِالْكَلِّ مِنْ مِنْهُ قَطْعُ
وَإِنَّمَا إِنْ تَسَا وَقَا شَرِيكَ
يَجْفُرُهَا الرِّقُّ حَتَّى الرِّحْلَةَ
عَلَى الْمَوَاشِي لِأَلِ الزُّرُوعِ مَا فَضَلَ
بِحَسَبِ الْأَعْمَالِ أَوْ مَا غَرِمُوا

تَعْتَدُ كُلَّ عِدَّةِ الْوَفَاءِ
مِنْ مَوْتِهِ أَوْ عِدَّةِ الْحَيَاةِ
مِنْ الطَّلَاقِ أَيْ ذِينَ أَعْظَمُ
فَهُوَ الَّذِي فِي حَقِّهَا مُحْتَمٌ
أَوْ اسْلَمَ أَمْرٌ عَنْ اثْنَتَيْ
أَخْتَيْنِ أَوْ عَلَى رَسْمِيَّتَيْنِ
أَوْ نَادَا عَنْ أَمْرٍ وَقَدِ قَضَى
قَبْلَ الْبَيَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى
تَعْتَدُ كُلَّ عِظَمِ الْقَدَرَيْنِ
وَلَمْ يَجِبْ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ
وَمَنْ يَمُتُ عَنْ أَمْرٍ وَالتَّحَقُّقِ
بِرُوحِهِ وَلَا عَلَمًا مِنْ سَبَقِ
فَعِدَّةُ الرُّوحَاتِ بَعْدَ التَّالِي
تَعْتَدُهَا حَقًّا بِكُلِّ حَالٍ
وَأَنْ يَكُنَ بَيْنَ الْوَفَائِيْنَ اسْتَقْرَ
سِتُونَ يَوْمًا ثُمَّ حِسَّةٌ أُخْرَى
فَصَاعِدًا فَحِصْنَةٌ مَعَ مَا خَلَا
أَوْ اسْتَقْرَدُونَ مَا قَلْنَا فَكَلَا

بَابُ الْوَقْفِ

وَوَقَفَ شَخْصٌ لِيَتْرَعَ صَاحِبُ
وَهَكَذَا اسْتَلْتُهُ كَأَنْ ذَكَرَ
صَدَقَةٌ حَرَامًا أَوْ مَوْقُوفَةٌ
أَوْ بَيْعًا وَمَسْجِدًا جَعَلْتُ
كَذَا تَصَدَّقْتُ إِذَا عَمْتُ كَيْفِي
فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ الرِّقْبَةُ
لَا يَفْوَاتِهِ كَمَنْ يَعْزُفُ
عِنْدَ وُجُودِهِ وَصِفِهِ الْمَذْكُورِ
وَصَحَّ الْوَقْفُ لِمَا لَمْ يَنْظُرْ
لَا نَفْسِهِ وَلَا مَكَاتِبِ وَلَا

يَقُولُهُ وَقَفْتُ أَوْ حَبَسْتُ صَاحِبُ
لَفْظُ تَصَدَّقْتُ وَقَالَ فِي الْأَثَرِ
أَوْ بَانْتِفَاءً هَبَّةٌ مَوْصُوفَةٌ
لِأَنَّهَا حَرَمْتُ أَوْ أَبَدْتُ
بِهَا وَلِلتَّمْلِيكِ فِي الْمَعِينِ
مَعِينٌ يَنْقَلُ يُسْتَفَادُ بِهِ
عَتَا قُهُ بِصِفَتِهِ وَيَعْتَقُ
وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ كَيْفِي التَّدْبِيرِ
وَلَا خِيَارَ إِذْ رَأَى فِي الْأَظْهِرِ
مُسْتَأْجِرًا أَوْ مِ قَرَعِهِ عَلَى

بَابُ الرِّضَاعِ
لَا يَنْبَغُ الرِّضَاعُ حَرَمِيَّةِ
الْإِنْسَانِيَّةِ دَرَّادِيَّةِ
لِلرِّضَاعِ وَقَدْ فِي حَيَاتِهَا انْفَصَلَ
لِجُوفِ طِفْلٍ قَبْلَ حَوْلَانِ انْتَصَلَ
بِحَمْلِيْنَ رِضَاعَاتٍ وَذِي مَرْتَابَةٍ
فَالْقَطْرُ أَعْرَاضًا يَحْتَوِي الْعَدَدُ
فَأَنْ يَمُتَ فِي الْحَالِ أَوْ تَحْوَلَا
لِئِنَّهَا التَّالِي بِلَا قَطْعِ وَلَا
وَالرِّضَاعُ الْإِسْتِغَاطُ بِاللَّبَنِ
لَا الصَّبَّ فِي الْحَيْطِلَةِ وَلَا الْخَنْ
ثُمَّ الرِّضَاعُ مَطْلَقًا إِنْ حَرَمْنَا
أَقْرَبَ الْأَنْفِي يَكُنْ مَحْرُومًا
أَقْرَبَ الْفَيْلِ الَّذِي لَهُ اللَّبَنُ
لِأَنَّ مَرْنَا أَوْ تَانُ مَرْدِيًّا وَالنَّعْنَ
أَوْ كَانُ مَهْمُولًا فِي الثَّلَاثِ
بِالْمَرْمُوقَةِ اِخْتِصَاصًا جَانِبًا لِأَنَّ

ومن يئد من البنات خمساً
 اوناك خمساً من خلا يئد النساء
 أرصن طفلاً كل انترضة
 فأخص من عد البنات متعة
 لكن من حزن موطوات آية
 ولم يئد أومة بما اكتسب
 ومن له حليلة بها لبت
 ففارقته لم يئد له اللبت
 ما لم يئد من غيره فلتستيب
 بوضعها لمن له الحمل نسب
 لكن اذا تزوجت في العدة
 فأرصت طفلاً لتلك المدة
 كان الرضيع نابها في الإيتما
 لغرضها فتولم له التتم
 بقايف لدى احوال ممكن
 او غيره في حق من لم يمكن
 باب النفقات
 ملك العيني والنكاح والنسب
 كل بعد في وجوبها سبب
 فالأخير الشخص حتى أفتقاً
 على الأصول والفروع مطلقاً
 فشرط فقر في الجميع معتد
 وعجز فرع كالجيزن والصغير
 وزوجة الأمل بشرط يسرية
 بفاصل عن نفسه وزوجه
 وبالنكاح أو جواكل المؤن
 لزوجه وخادم لها بان
 يكون ذلك عادة لتئد لها
 أو عجزت بدونها عن شغلها
 وان تكن رجعية أو حاملاً
 قد طلقت فان يئد منها فلا
 والزموارب البهيمة المؤن
 بحيث لا يئد تركها البدن
 ولم تكلف فرق ما تطبق
 وشملها في ذلك الرقيق

أهل ليلك ذاك لا البهيمه
 وذى ارتداد وحوارب كما
 ديونه أو من ثمار تطلع
 وحواربان يا حدمه لو وقف
 ونفس عبيد وياطلاق على
 بشرط نفي رد بطن شاني
 منجز أو لم ييجز مؤقتاً
 يشاء أو خياره ولا على
 ووسط وأجزان انقطع
 كالوقف إذا ربا به لا تعرف
 وبعد هدي بن على ضد الغنى
 وأتبعه في لا توجروا والنسوية
 لعادل كاي عليه يجعله
 يصرقه مصرقه وأخذاً
 وحواربان يعزله واستبد لا
 تولية منه وتلك تثبت
 والأول للتشريك فيها معنى
 من بعد بطن قلت جعل الفقهاء
 لا الرافعي ويثم رتسا
 ومثله الأول والأعلى يجب
 ومثله ذرية والوكد
 ولا الذي يئد ولا الجينتا
 حنثاهم لا أحد الصنفين بل
 ونفسه والطفل في المشيمه
 بشرط أن يقضى بربع ومما
 يأكل أو يوقفه ينتفع
 للفقر ثم بالفقر انصف
 ما لكم ومن يعين قبالاً
 وحيث عمت عدم العصيان
 ولا بشرط السبع أو عودتي
 من يوجد ون لا يقطع أولاً
 فهو إلى اقرب واقف رجوع
 وما على زييد ونمر ويوقف
 فليذى لم يئن حظ من فني
 وفي الذكور فضلوا والتولية
 يعز ويكرى وإنما يخصه
 مشروطه والبعض ان يرسم فدا
 سواه الأحيث شرطاً جعله
 لحاكم ان كان عنها يسكت
 ولو بما تناسلوا أو بطناً
 يتم بطناً بعد بطن شتها
 كذلك فالأقرب بعد الأقرباً
 تناول الحافر نسل وعقب
 حنثي وواضحين لأن يئد
 وحواربان البنات والبينات
 على الموال مع وجود من سفل

لكن له ان يطلّب الزيادة
من مؤن وكسوة معتاده
فصل

لزوجة من مؤسّر مدّت
وخادم مدّ وتلت الثاني
وزوجة من معيّر مدّ فقط
لكن لها مدّ ونصف وسط
وخادم من متوسط برك
مدّ فقط ومثله من عسّر
ومن له ابن وابنة فالنّفقة
بينهما على السوي تحقّقته
ومن له الاتفاق يستحق أن
يعطى جميع ماله من المؤن
وبالفوات يسقط الاتفاق لا
لزوجة وخادم لها فلا

باب الحضّانة

هي التزائم الحفظ والتعهد
لكل من يميّزه كم يوحد
بالفضل والتطفيغ التربية
وكل ما يحتاجه في التميّز
وامّة وان علت تقدّم
على أب وان علا اذ توسّم
بالعقل والاسلام والحريّة
وكونها من نكاح خليفته
وعفة مع الخلو من سفير
وجانح من كافرين كقدر
لكن متى يميّز المحضون
فعدت من يميّزها يكون
وجيها تداقما الحضّانة

او تحت من لآله حضّانه
اوسافرت او كان كل في بلد
مستوطنا فقل بها الاب نفق
وقدمت اقامه الام التح
يرش عن اقارب الابوة

ولهما وجهان كل رجحا
وفقا على بناتي الارامل
ان فات فاستحقاق هدين انقوا
ان قدمت في الحمل المنعطفه
بعد الاستئناس الى الكل يرجع
تصرف في عرض الوقف قدح
الوقف والمسجد كالأحرار
او غيرهم وفي العزيز قد ذكر
والنوى صححه في الأظهر
لفقد شرط ثم كسبه انتهى
في الملك فالأصح بيت الماء
وبديل للبضع لا الأيلاج
حبر وذا ان يتزوج بطلا
قلت توقف ليصلح آفيس
خذ مثلا أو شقصا به وتوقف
له اذ ألم يمكن الإيجار
وجذعه الكثير لا نفع به
تهدمت أو يانهدم قلت
قلت وحفظ النقص خوفا جيد

ومن علا يفسد أو قد صححا
ومع واحد له في الفايده
أوليت الفقراء الوصف
وهو يعود به يعود والصفه
بعضا على بعض ووصف قد وقع
والوقف عقد لازم فيطرح
وشرط واقف ومليك الباري
أي ليس يختص به أهل الخبر
بأنه يختص والمحرر
وسبق الذي عليه وقفا
قلت وان بنى على الأقوال
وربعية بملك كما لتتاج
وزوج القاضي ياذ به ولا
وسوهم اذ شرط وقف يدبر
وبدل الموقوف حيث يملك
وبالجفاف صارت الأشجار
وتحت حصر مسجد وخشيه
الابحراق وداره التي
يبعث لما يصلحه لا المسجد

باب الهبة

ولو من الأعلى وسيع ان عرض
وايما تصح بالإيجاب
عمره أو ما عشت أو جياتكا

الهبة التملك من غير عوض
في صلها التقييد بالثواب
كمثل اعمرت جعلتها لكا

لكنهم قد قدموا أم الأب
والأخت من أب وأم أو أب
على التي تكون من أم فقط
فخما من الثلاث قد سقط
وان يغت أب عن الحصانة
فالجدي يستحقها مكانه
كما يقوم عنه في الصلاة
والفيل والتبخر للأموال
كذلك كل وارث قريب
كأقصى في الإرث بالترتيب
كتاب الجنائيات

وأرجوا الفصاح في غير وفي
عينو ومعنى وجراحة نفى
ان يعصم القتل بالإيمان
او ذموا او نهوا أو أمات
مع كونه مكانا لمن قتل
في وصفه ساواه فير أو فقتل
لا العكس وهو ان يقتل الجاني
بكونه حرا أو الإيمان
أو ان يكون للقتيل واليذا
وان علاوان يكون سييدا
وشرطه تكليف ذلك الجاني
وقبله بالعمد والعدوان
وكونه ملتمزا ما حكمنا
من مسلم أو كافر بدارنا
وشرطه من ثالث وثاني

ما مر في مجته والحالف
وشركة العيوض في الإيم الأجد
او فقد نقصان مجين شخص
وشرط الاقتصاص في الجراحه
جمع ما قدم والمساخه
ويحصرون القتل في أقسام
في فرين أو مباح أو حرام
فالفر من في الحرب والمرتبغ
من ترك الصداة أو طرفا قطع

لي أولين ميراث استقادا
هدا على أنك مهما حضر
قلك موتي فقلبك ذا استقر
لأمنك عمري عمر ذاهبت
ولا تبعلق وتأنق الزمن
بيما ويوح خبير فحما
هذه ودينه إن يهب
وللتواب في المعاد صدقه
هدية بالعت والقبض أكتفي
خير وارث إذ مات أحد
من رايدي رجح أصل ما يلي
ولو تخلل العصير أو زرع
أكرى وللبايع ذا الحكم رأوا
يرجع حيث ملكه عاد كما
وفي البناء والعرض ما مرتبت
الى أو نقصت ما وهبت
والوطء والإيلا ومع خلاف

ولو تلا إن مت قبلي عادا
إن مت أو وهت منك عمرك
الموت قبلي عاد لي وإن حضر
جعلت رقبتي لك أو أرقبت
أو قال يعث منك ذا بلا تمن
أو أقر القبول فيما صحا
قلت وماتيه جل الكتب
تمن عليه فقد أبرأ عقه
والنقل للإكرام والتلطيف
ويملك الموهوب بالقبض وقد
من دين قبله وبالتمصيل
ولو باسقت الرجوع ورجع
أرضنا ولو زرع أو دبر أو
وانفك رهن وكتابة وما
لو فرغ البيض أو البذر بنت
بقوله رجعت أو رددت
لا البيع والإعتاق والإتلاف

باب اللقطة واللقيط

ما ضاع بالغفلة عنه أو سقط
لا العبد ذي التمييز لا في مهب
كذب الإتهاد به ولا يجب
للحفظ لم يلزمه تعريفه إذ
في المهلكات من صغير السبع

مكاتب والمر أو بعضا لقط
كبتش غير جاهل بالضرب
وعند أمين من خيانة تدب
معر فاشينا لحفظه ومن
ولتملك سوى الممنوع

ومن زنا في حالة الإحصان
والقود المباح وهو الثاني
ثم الحرام قتل ذي أمان
ولو من الكفار بالعدوان

فصل

خيانة الانسان عمد أو خطا
أوشبهه عمد واسم ذاشنه الخطا
فالعهد قصد الفعل والشخص بما
يتلف ذلك غالباً ان حرماً
والخطأ السهم الذي رماه
اذا أصاب غير من ينماه
وحدثه عمده أن يضرباً
شخصاً بما اتلفه لن يعلنا
ثم القصاص في الاخيرين ما سنع
وواجب في الهولان وقوع
في قتل شخص فرعه او من رمى
مؤثراً لفرعه حين اجترى
أو قتل شخص مطلقاً أن ينقل
اليه بعض ارثه اذا قتل
كقتل فرد من شقيقين الأبا
والثاني ايضا أمه من تبا
فما على من ابتدى به قود
لارثه عن بقى بعض القود
وقتل رقيقه وان بعد
مكاتباً ومثله أم الولد
أو مسلم لكافر فان رمى
ذمياً الذي ثم أسلم
أو أسلم المرتد بعد كليه
ذيرة أو ذمة بيمينه
فات بالمجاعة الذي رمى
لم يسقط القصاص عن ذالم
أو قتل حر من بوق فان
يبيع رقيقاً مثله كما ذكر
فزالدرق جارج فان يمت
به المرحج فالقصاص لم يفت

أَوْ حَارَهُ خِيَانَةً فِي الْحَالِ ثُمَّ
وَمَا يُقْبَلُ أَنْ يُعْرَفَ قَدْرًا
عَلَيْهِ وَلِيَصِلَ لِغَيْرِهِ سَنَهُ
يُجْرِيهِ ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً
قُلْتُ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ فَلْيُجْرِي
دُونَ الْعَرِاقِيِّينَ وَالرُّوْيَانِي
كَانَ إِذَا الْمَلْقُوطُ فِي الصَّخْرَةِ
أَمَانَةٌ وَإِنْ خِيَانَةٌ قَصْدٌ
إِنْ بَاعَهُ بِحَاكِمٍ أَنْ يَكُونَ
كَالشَّاةِ فِي الصَّخْرَةِ أَوْ يَحْفَقُ
بِالْكَلْبِ بَعْدَ الْعَامِ بَلْ مِنْ عَامِي
يُسْرَفُ فِي تَعْرِيفِهِ وَيَحْفَظُهُ
ثُمَّ لِيُعْرِفَهُ لِلإِسْتِمْلَاكِ لَهُ
وَجَهً وَبِالتَّقْصِيرِ مِنْ وَلِي
بِتَلْفٍ وَالْأَحَدُ مِنْ عَبْدٍ عَلَى
الْأَخْدِ مِنْهُ مُوجِبُ الإِسْقَاطِ
فِي يَدِ عَبْدٍ ثِقَةٍ وَإِلَّا
وَعَيْنُ الرَّدِّ مَعَ الزَّائِدِ لَهُ
مَعَ أَرِشٍ عَيْبٍ كَانَ فِيمَا بَعْدُ
وَجَارِ حَيْثُ ظَنُّ صِدْقِ اللِّهْمَةِ
وَالْمِثْلُ فِي الْمِثْلِي رَدَّ أَنْ هَلَكَ
فَرَضَ بِالشَّهَادِ وَحَصْنَهُ كَذَا
حَرِّ مِنْ مَكَاتِبِ وَعَبْدٌ

وَأَمَةٌ حَلَّتْ لَهُ وَبِالْحَرَمِ
إِنْ كَانَ مِثْلَ جَتَيْنِ بَرًّا
بِذِكْرِ أَوْ صَافٍ وَأَوْجِبُ مَوَدَّةً
فِي كُلِّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ذِكْرَهُ
فَكُلُّ اسْبُوعٍ فَكُلُّ شَهْرٍ
وَجِهَانٍ وَاخْتَارَ الإِمَامُ الثَّانِي
فِي بِلْدِ اللَّفْظِ وَأَيُّمَا كَلَدَ
وَذَلِكَ مَا لَمْ يَتَمَلَّكَ يَعُدُّ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْخُذَهُ كَالثَّمَنِ
وَجَارًا أَكْلَ لِفْسَادٍ يُعْرَفُ
إِنْ كَانَ مُمَكَّنًا وَإِلْخِيصَاعِ
يُنْقَلُهُ الْقَاضِي لِعَدْلِ يَحْفَظُهُ
وَمِنْ صَغِيرِ الْوَلِيِّ نَقَلَهُ
حَيْثُ لِلإِسْتِقْرَاضِ لِلصَّبِيِّ
يَضْمَنُ وَالصَّبِيُّ بِالِإِتْلَافِ لَا
رَقِيَةَ الْعَبْدِ وَكَانَتْ قَاطِ
كَانَ أَقْرَسَيْدِ أَيَّ حَلَا
فَهُوَ تَعَدُّ مِثْلَ مَا لَوْ أَهْمَلَهُ
وَإِنْ جَرَى تَمَلَّكَ يُرَدُّ
وَزَائِدٌ مُتَّصِلٌ بِالْحِجَّةِ
بِوَصْفِهِ وَرَقِيَةٌ يَوْمَ مَلِكٍ
وَلَقَطٌ غَيْرُ بَالِغٍ أَنْ يُبَدَا
لِمُسْلِمٍ عَدْلٌ بِشَرْطِ الرَّشْدِ

او يقتل الرقيق مجهول النسب
وبعد قتله الى الرق انتسب
وقتل شخص قتله تحت
سكاطع الطريق مع من قتلها
او قد ملفوقا بشرب وذكر
ان الذي قد قد لم يكن بشر
او من حربيا بدا والحرب
او قتل الحربى غير حرى

فروع

وارجو الفضا من حيا السب
كما على من باشر القتل وجب
فبالفضا حكم على من قد خرج
من الشهر بعد قتل قد وقع
وقال ان قد تعدت الكذب
وهلت ان قتله بها يجب
ثم الفضا لان لا للمكروه
كما يكون لان ما للمكروه

فصل

القتل عمد لم يكن مضمنا
شيئا اذا ابيع او تعبتا
وقد يرى التكفير فيه وحده
كقتل شخص نفسه او عبده
او مسلما قد ظنه حربيا
بدار حرب ان يكن حقيقيا
او الفضا وحده كان جنى
زان بقتل مثله ان احصنا
ويلزم التكفير مع غرم الدين
في خطا وشبهه في التسمية
كذلك التكفير او جنى قود
اودية القتل عن ذلك القود
في القتل عمدا جث كان يحرم
كقتله مكافئا اذ يعصم
فللول قتله في الحالى
والمعصيا تاكد المالم
الا اذا استوفى من الذى قتل

بِإِذْنِ سَيِّدٍ كَلَفَطَ صَادِرٍ
قَدْ مَبْسُوقٍ فَعْنَى وَمَنْ ظَهَرَ
فَفَرَعَةٌ وَالنَّقْلُ مِنْ بَدْوٍ إِلَى
عَكْسٍ وَمَنْ كَلَّ إِلَى مِثَالِهِ
كَالذَّائِرِ فِيهَا وَالَّذِي عَلَيْهِ
وَالَّذِينَ تَحْتَهُ وَإِنْ لَقُوا
تَمَّ مَعَ الْأَشْهَادِ تَمَّ مَنْ قَضَى
عَلَيْهِ وَاللَّقِيطُ مُسْلِمٌ بَيِّنٌ
وَلَوْ مَعَ اسْتِخَارِ قَضِيٍّ ذِي
كَالْقَطْلِ فِي الْأَصُولِ أَوْ فِي مَنْ هُمْ
تَمَّ بِكُفْرٍ تَبَاعٍ لِلسَّادِرِ
وَتَبَاعِ السَّابِقِ وَأَصِيلٌ عَدَا
وَهُوَ إِذِ الدَّعْوَى بِرِقِّ نَعْدَمِ
الْإِبْتَالِغِ وَلَمْ يُسَلِّمْ فَقَدْ
وَالْقَطْعُ بِالْقَطْعِ وَارْتِشَ مَا جِئَ
اسْتَحَقَّ اللَّقِيطُ شَخْصَانِ حَكْمِ
أَهْلِ الشَّهَادَاتِ جَمِيعًا جَرَبَهُ
وَإِنَّهُ أَصَابَ فِي أَصْنَافِ
أَبِ وَأُمِّ قَلَّتْ مَعَ اشْكَالِ
كُوَاطِئِي طَهْرٍ وَكَالتَّخْلُفِ
بِصِحَّةٍ وَإِنْ لَوْ أَحَدٍ جَعَلَ
تَمَّ انْتِسَابُهُ بِمِثْلِ الْخُلْدِ
وَهُوَ دَعْوَى ذِي يَدِيرِ قَلَّ

مِنْهُ وَلِلْكَافِرِ لَقَطُ الْكَافِرِ
لَهُ عَدَالَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَدْرَجَ
قَرِيٍّ وَمَنْ ذِينَ إِلَى الْبَلَدِ وَلَا
وَمَا لَهُ يَحْفَظُ بِاسْتِقْلَالِهِ
وَتَحْتَهُ لَا مَا دَنَّا إِلَيْهِ
خَطَاوًا بِأَحْكَامِ مِنْهُ يَنْفَقُ
مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَلِكِ تَمَّ اسْتَفْرَاضًا
يُوجَدُ حَيْثُ أَحَدٌ مَتَّاسِكُنِ
إِنْ عَدِمَ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحُكْمِ
سَبَابُهُ بَدْوٍ أَصِيلٌ مُسْلِمٌ
يَعْدُ أَصِيلًا مِنَ الْكُفْرِ
بِالْكَفْرِ وَهُوَ بِالْبَيْتِ مَرْتَدًا
حَرْبِيٌّ يُقْتَلُ حُرْمٌ مُسْلِمٌ
قَالُوا يَدِيهِ وَبِقَدِّهِ يَحْدُ
فِي بَيْتِ مَالٍ وَلَهُ الْأَرْتُ هُنَا
بِحُجَّةٍ تَمَّ بِقَائِفِ عِلْمِ
بِعَرَضِ مَوْلُودِ عَمَلْنَا نَسَبَهُ
أَرْبَعَةٌ فِي رَابِعِ يَوْافِي
فِيهِ لِعِلْمِ قَائِفِ بِالْحَالِ
بِالْحَيْضِ وَالشَّرْطِ نِكَاحِ الْأَوَّلِ
تَمَّ لِئَانِ قَالِيهِ مَا اتَّقَلَ
وَفِي نِزَاعِ حَضْنِهِ أَحْكَمُ بِالْيَدِ
بِاللَّقِطِ أَوْ بِالْمُجَدِّ لِأَنْ حَصَلَا

دَعَاؤُهُ فِي الصَّبِيِّ وَبِالْعَامِدِ
 وَرَبِّهِ أَوْ وَلَدَتَهُ أُمَّتَهُ
 أَوْ بَاعْتَرَفَ بِبَالِغٍ مَا اعْتَرَفَا
 وَلَا يَحْرِيْبُهُ وَأَسْتَشْنِ مَا
 غَيْرَا فِي الْمَرْأَةِ مُسْتَمِرَّةً
 سَبَدَ هَالَهُ الْأَقْلَمِ مِمَّا
 وَفَرَعَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْرَأَ
 أَنْ طُلِقَتْ وَقَلَّ لَهُ الرَّجْعَةُ لَكَ
 وَيُنْفَسَخُ نِكَاحُهُ ثُمَّ حَمَلُ
 مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ وَكَسَبِهِ
 وَفَاضِلُ الْمَالِ لِمَنْ أَقْرَأَهُ
 وَأَقْتَصَّ مِنْ هَذَا بِقَبْلِ عَمْدٍ

أَوْ حُجِّجَ مَعَ سَبَبِ الْمَلِكِ كَقَدَّ
 وَقَوْلُ ذَا لَهُ فَقَطُّ لَا يَبْنِيْنُهُ
 لِلْغَيْرِ بِالرَّقِّ وَإِنْ غَيْرَ نَفْسَا
 يَصْرَفِي تَصْرَفِي تَقَدَّمَا
 زَوْجِيَّةً وَسَلِمَتْ كَمَا حُدِّدَهُ
 يَجْعَلُ مَهْرَ الْمَيْتِلِ وَالْمُسْتَمِي
 حُرٌّ وَعَتَدُ ثَلَاثًا أَقْرَأَ
 لَكِنْ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِينَ أَنْ هَلَكَ
 يَنْصَفُ الْمُسْمِي وَالْمُجْمِعُ أَنْ دَخَلَ
 أَدَى كَدِينٍ قَبْلَ إِقْرَارِيهِ
 وَالِدِينِ فِي ذِمَّتِهِ تَحْمَلُهُ
 مِنْ قَبْلِ إِقْرَارِهِ وَلَوْ بَعِيدٍ

بَابُ الْفَرَائِضِ

يُخْرَجُ مِنْ تَرِكَةِ الْمَيْتِ حَقُّ
 وَالْعَبْدِ يَجْنِي وَالْمَبِيعِ مَا تَمَّ مِنْ
 تَجْمِيْرِهِ وَالذَّقْنِ بِالْمَعْرُوفِ
 وَارْتُهُ كَالرَّهْنِ بِالذَّقْنِ وَإِنْ
 دَبْنٌ بَرَدَ الْعَيْبِ أَوْ تَرَدَى
 يُفْسَخُ وَفِي وَجْهِ قِيُوِي ثَانِي
 ثُمَّ الْوَصَايَا يُعَدَّتْ مِنْ ثَلَاثٍ
 مِنْ مُسْتَحَقِّ النَّصْفِ زَوْجٌ بِنْتٌ
 لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَبٌ وَكُلَا
 عَصَبٌ وَالْبِنْتُ وَبِنْتُ ابْنِ ذَهَبٍ

بِالْعَيْنِ كَالرَّكُوفِ وَالرَّهْنُ اعْتَقَافٌ
 كَانَ اشْتَرَاهُ مُفْلِسًا ثُمَّ مَوْتٌ
 ثُمَّ دِيُونًا لَزِمَتْهُ تُوُوِي
 تَصْرَفُ الْوَارِثُ ثُمَّ يَسْتَعِينُ
 فِي بَيْعِهِ دَوَانٍ وَلَمْ يُوُوِي
 تَصْرَفُ الْوَارِثُ كَالضَّمَانِ
 بَاقِيَهُ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلْوَرِثِ
 وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَكَذَلِكَ الْأَخْتُ
 أَحْ يَسَاوِي رُبَّةً وَإِذَلَا
 أَحْتَالًا صَلْبِينَ وَأَخْتَانَتُ أَبٍ

بِقَطْعِ كُلِّ مَنْ يَدِيْهِ فَاذْ مَلَكٌ
 وَلَمْ تَكُنْ دِيْنَتُهُ أَقْرَأَ
 مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ رَأَدَتْ أَوْلَا
 فَالْمَعْرُوفُ بِمَانَالَهُ أَوْ الْقَوْدُ
 وَجَائِزٌ بِالْمَالِ فَاسْتِغَاوِيْدُ
 أَوْ عَبْدُهُ لِعَبْدِهِ الثَّانِي قَتَلَ
 فَالْقَتْلُ أَوْ فَالْعُقُولَا عَلَى يَدَيْهِ

فصل

العبد مثل المهر مع من قد جأ
 عليه الا في مسائل هتا
 في القضا من حيث جان هتفا
 حربية او رقة تعصفا
 وحيث لم يجبه على الجاني قود
 فقيمة الرقيق من نقد البلد
 وفي ضمان نفسه قل تعصفا
 او صافه وسأوت لانت الذكر

فصل

ان يشترك في القتل جمع تحمل
 انواعهم ثلاثة فالاول ان
 ان يقتلوا بفعلهم ان كانوا
 عمدا بغير شبهة عدوانا
 والثاني كون فعل بعضهم خطا
 او شبهه فالقتل عنهم اسقطا
 وتالنت الانواع وهو ما سقط
 به فضا من النفس عن بعض فقط
 وذلك لاستيغالة الوجوب
 في حقه كحجة وذييب
 وقاتل لنفسه او منعه
 في حقه كما قيل لفرعيه
 وذى صبا وذى جنى شاكوا
 يواهم وكل فعل مهلك

فصل

ما كان دون النفس ملحق بها
 من عضوا ومعنى وخرج انتهى
 لعظم رأس مطلقا فان وضعه

او عظيم غير الرايين وهو الموصى
فيها القصاص واجب بقدرها
من جنا ولم يجب في غيرها
كذلك الاطراف والمقارن
فيها القصاص ان يرها الجاني

فصل

وثبت القصاص للوزارت
جميعه بنسبة الميراث
فواحد عند اتفاق يكفى
مستويا او قرينة الخلف
يدخلها القوي دون العاجز
ولكن القصاص غير جازم
بغير اذن الحاكم المولى
يعزى لذي به استقلا
واذنه يخفى بالذى عرف
يقتل نفس دون معنى وظرف
وان يكن بغير سيف قد قتل
يقتل بسيف او بمثل ما فعل
ماله يكن بخروطة قد جنى
فالسيف في قصاصه تعينا

باب الديات

في كل حرم مسلم اذا قتل
بغير حق مائة من الاييل
ثم الديات كلها نزعان
تعليلها في حق كل جار
عمدا وشبه العمدا بالتأنيث
في كلها كذلك بالتأنيث
منها ثلاثون من الحقائق
ومن جذع مثلها والباقي
قل امر بغير كلها حرام
تاينها التصفية وهو حرام
فحق كل من جنى واخطا
وذلك بالتعويض حيث تعطى
فن بنات النافقة الحاض مع
بنى البنون مع بناتهما دفع

والمجدلا واحدة من ذى ونزوه
لكن هدا في حساب ذين
قلت الى أكد رتعى لو فرض
وعصبة ابن الابن بنت ابن ولو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج بفرع ذكر
والنفس الزوجة والزوجات
والثلث الام والاشان فيما
عصبة للابوين بعده
وثلاث الباقي بزوجهن واب
والسدس قرين من بنات الابن لو
بفرقة منهن منها أدنى
مع التي للاب والام هيبة
بالذكر الواسط انثيين
وولد الام وبالفرع الاب
والام ايضا كعم الاخوه
والعصبات جائز ان ينفرد
الابن بعده ابنة واستقلا
وولد الاب ولا ترتيب في
وعادد الوارث منهم غيره
وحاز من قسم وثلاث اجودا
قلت قسم اقل من ضعيف حوى
لكن بذي الفرض محور الرافى

فالتصف مع زوج وام قل حدى
فالمجد مع اخت كما تشيرون
اح مكان الاخت فيها الرقص
اسفل منها حيث فرضها نفوا
عن فرقة من ذات نصف سبقت
وعيره وروحة واكثر
مع فرع من تدبركه الوفاة
من وليها زاد وشرك معهما
الزوج والام والا اجدة
ام وقصدهم بذاللفظ الادب
بذكر ادلت بنت حبت او
والاخذ للاب وان كثرنا
وجدة فصاعدا الامدلية
والحمة الفرقة كالتنين
وجد الا ذل بانثي يسلب
حيث على فرد يزيد قوة
وما بقى بعد الفروض ان وجد
فالاب فالمجد له وان علا
جدوا واولاد اب في الاعرف
مهم على المجد يترجى خير
جداد اصاحب فرض فقيدا
قسما وهدان مع الضعيف سوى
في القسيم والسدس وثلاث الباقي

ثُمَّ إِلَى النَّصْفِ لِأَخْتِ تَكْمَلُ
 وَأَعْطَى أَحْيَيْنَ إِلَى الثَّلَاثِينَ ثُمَّ
 ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَا فَالْعَمُّ
 ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَا فَعَمُّ أَبٍ
 فَأَبْنُ لَهُ فَمُعْتِقٌ وَلَوْ جَرَى
 ثُمَّ الَّذِي يَنْفُسِهِ لِلْمُعْتِقِ
 حِمَامُهُ يَوْمَ الْعَيْتِ لِحَقًّا
 وَالْأَخُ وَالْأَبْنُ الْإِخْتِ جَدًّا سَبَقَا
 ثُمَّ أَوْلُوا تَعْصِيَهُ وَرَتَّبِ
 إِنْ مَسَّ مِنْ أَبِيهِ الرِّقَ أَحَدٌ
 لَقَدَّمَتْ وَهَذَا وَجَبْرٌ
 وَمُعْتِقُ الْأَقْرَبِ ثُمَّ مَعْتِقٌ
 فَلِإِسْنَةِ مُفْرَدَةٍ إِذَا بَانَ
 وَمِنْ عَيْتِهِ وَمِنْ أَحْيَاهَا
 وَإِسْنَةُ مُفْرَدَةٍ قَدْ اشْتَرَتْ
 بِالْأَجْنَبِيِّ الْأَبَ ثَلَاثَ النَّسَبِ
 ثُمَّ لَيْتَ الْمَالِ ذِي الْأَحْسَانِ
 يَنْسِبُهُ الْفُرُوضُ ثُمَّ ذُو الرَّجْمِ
 كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا عَصُوبَةٍ
 وَاجْعَلْ حُوزْلَةً كَمَا الْأُمُومَةُ
 وَتَرْفَعُ السَّافِلَ بَطْنًا بَطْنًا
 مُقَدِّمًا مَا سَبَقَ كُلَّ جِهَةٍ
 وَافْرَضُ شَبَاهَهُ فِي الْإِسْتِوَا

وَوَلَدَ الْأَبَ لَهُ مَا يَفْضَلُ
 أَحَ مِنْ الْأَصْلِيِّينَ فَالْناقِصُ أُمَّ
 لَا يُوْنِينَ ثُمَّ إِذَا لَا أُمَّ
 فَأَبْنُ لَهُ فَمُعْتِقٌ فِي الْعَصَبِ
 يَبْرُؤُ أَوْ نَفْسَهُ مِنْهُ اشْتَرَى
 عَصْبَهُ لَوْ مُعْتِقُ الشَّخْصِ كَقِي
 يَرْبِيهِ فِي دِينٍ مِنْ قَدِّ عَقًّا
 ثُمَّ الَّذِي اعْتَقَ مِنْ قَدْ اعْتَقَا
 أَوْ مُعْتِقُ الْأَصْلِ كَأَمِّ وَأَبٍ
 مِنْ ذُوْنِهِ وَجِهَةٌ الَّذِي وَكَلْدٌ
 وَلَا غَيْرِهِ وَيَسْتَقِرُّ
 ذَكَرَ كَيْلٌ مِنْ أَصُولِ يَسْبِقُ
 يَشْتَرِيانِ الْأَبَ غَيْرَ ثَمَنِ
 يَنْصَفَا وَرُبْعًا مِنْهُمَا نَعْيُهَا
 بِأَخْتِ الْأَمِّ وَأُمَّ ذَكَرَتْ
 مِنْ أُخْتِهَا وَثَلَاثَةُ لِلْأَجْنَبِيِّ
 ثُمَّ ذُوُّ الْفُرُوضِ لِالزَّوْجَانِ
 وَهُوَ كَمَنْ يَدُلُّ بِهِ فِيمَا قَسَمَ
 وَلَيْسَ ذَا فِرْيَضَةٍ مَكْتُوبَةٍ
 وَاجْعَلْ كَمَا الْأَبُوقَةُ الْعُومَةُ
 وَمَنْ عَلَا نَزَلَ كَمَا ضَبَطْنَا
 بَعْدَ إِلَى الْوَارِثِ دُونَ الْمَيِّتِ
 بِأَنَّهُ الْوَارِثُ لِلَّذِي تَوَا

عشرين من كل بلا يربح
 كذا من الحناني والحناني
 ولتجبر وحرها فيما سلف
 من نفس أو معنى ورجح وطرد
 فبعض ذي بالكل حتما يكثر
 كالنفس والعقل ومارين وتم
 والأذنين ثم تتبع وتبصر
 وكاللسان والكلام والذكر
 والبطن واليدنين والرجلين
 والمشى والافضاء والعينين
 وكسر صلح حيث إجمال بطل
 وسلب جلد لم يعد له بدل
 وبعضها بالنصف دون من
 كسفة وأحد الميئتين
 والنصف من جرم اللسان يطلنا
 أو من كلام ففده تحقفا
 واذن وتسميها وعين
 وضربها وأحد التذات
 من مائة ولو يقطع الحنمة
 والغير بالحكومة الحنمة
 وكبد وبطنها ورجل
 ومثيها كذا النصف العقل
 وخصية والية وشفر
 والنصف من ذوق ثم فادر
 وبعضها بالثلث كالمؤممة
 ومثلها بالثلاثة المعلومه
 والثلث من عقل ومن لسان
 والرابع في كل من الأجنات
 وعشرها في بعض ما صنع قطع
 ونصفه في كل من قد فكي
 وهكذا النملة الإبهام
 فيها نصف العشر بالتمام
 والهشم والثقل والايضاح في
 وجه ورأس مفردات فانرف
 وعشرها ونصفه عشرها شرب

ثابت العاقلة
 ثم عصا التحمير الاصله
 وورعه فملون عمنه
 اذ اجمل لكر يشبه عميد
 او خطا حث دون العمد
 ودون صلح واعترا من قتل
 والعبد والمرند والذي انتقل
 للكفر من كفر وكافر رحب
 سما فقبل ان يصبب اسلما
 اوبعد اسلام وقيل اختلف
 عاقلة في وقت قتل قد سلف
 وفي امور يحمل الذي جتا
 مع الدين يعقلونه هنا
 فمن جفا قرنت ثم اسلما
 فالارض حمل اهل عقل منلما
 وما عداد الارض مما قد فضل
 من ربه المقبول حمل من قتل
 وحملوا مصابغ من رما
 من رفق لكله قد استمر
 كذلك ذم احواف منلما
 وقيل موت من اجيف اسلما
 فالارض حمل كل ذم عقل
 وحمل الجيف مانها فضل
 وما بع الامور الا مضطدام
 كما سياتي بل هو الحتام
 فصل
 في العمد غلط دية القولي
 وذلك بالتثليث والحوالي
 واخذها من مال جاري افرطا
 وحفت من كل وجه في الخطا
 فمت وثلاث اخلت
 وللذين يعقلون حملت
 وفي ثلاث ثلث مع الخطا
 في الحرم المنكى والذي سطا

واقسم نصيبا المشبه به
 كارتبه منه وان بعض حجب
 وكل من ادنى بغير عطلا
 وكل جده في الام حجب
 وبيت الابن في الابن حجت
 وولد الاصل بالابن حجب
 وولد للاب بالمعصب
 والاخت من اب باختين اذا
 اذ مالها من اخوة ساووا احد
 والارث شرط المحجب في صورة
 واليدين من بالام وحجب
 منها ومن لواليد ووالده
 رابعة قلت وجمتها باخ
 سيدس بزوج وبأخت محملة
 سبع بزوج واب وامر
 لذا الواخت في تعصبتها
 ثمانية بزوج وأخت كملت
 تاسعة ام وفرعها ثلث
 هي واخوها باب اذ ميعت
 فهذه الخمس عليك ان يرد
 وان اراد حجب تفصيل لاسه
 فسدس بالام مع ام الاب
 واجعل احوال الاب والجد سوا

قد رت وامر تا على المشبه
 بعضا فهذا في مشبه وحجب
 به واما ولد الام فلا
 واحجب بقرب الام بعدى لاب
 كذلك باليتيم لان عصبت
 وابنته وحاجب له الاب
 من ولد الاصلين ام واب
 ما كانتا للاب والام ودا
 وولد الام يفرغ ويحجب
 اخوة بكثره كما ذكر
 وولدي ام وثلاث يولد
 اولاب مع ذين والمعاده
 والام مع اخ عن الام انفسخ
 والام مع اخ من الوالدة
 واليت وابت ابن وبيت عم
 حرمانها بالاخ عن نصيبها
 والاخ والاخت اذ الام حلت
 اخلا لاصلين واخا قد دلت
 عن سدسها بالاخ عندي وقفت
 بالمحجب نقصانا وحرمانا سرد
 فوارد خامسة وسادسة
 لام ام في اختيار المذهب
 مع ولد الام الذي به انزوى

في فعله بقتل محرم الرحم
كذلك في شهر حرام قد حتم
وتلت في شبه عدم قتل
وأجلت وحملت لمن عقل

فصل

وان تجد حزين قد تصادما
معا فانما اودى مركزا بها
فمتت كلا نصف ماسا واه
مركوب غيره الذي رماه
ونصف ما لحضه من الديه
لكن على من يعقلون التاديه
وثلت ان يعقلا بقصد
وخفت عند انتفاء القصد
ومثل كل منها المستخرج
في الفلك ما لم تغلب الرياح
فليضنا كما مضى ان قمترا
والاصطدام منها قد مدمرا
وفي اصطدام واقية وما شى
بمعه امدان ذلك الماشى
لا الواقف المذكور بل فيه اليه
عاقلة الماشى لها مؤديه
وعكسه في عاثره بمصطجع
او جالس بشارع لم يتسقى
ولورقوا بمخيف فاندهج
فقتلوا بالبحر الذي رجع
اهدرت من كل بقدر حخته
ساجورا وكان باقى ديتيه
موترا على الرءوس القاضيه
بمهلها عن الجميع العاقله

فصل

جنى بضرب بطن انثى نزل
حينها المعموم متنا وانفصل
نفره عبد رقيق أو أمة
فان يكن حرا تكن مقومه
بعشر الأمه من الذك

تخص كزوج معين أو ابن عم
فان يكن هذا مع ابن عم
بينت الابن فتقدما نفوا
وفي الولاء بالنصر قديم وافر
ترجحت قوتها لا بهما
أخت لأيم وطئت أو بالتي
أو بالتي أقل في التعجب
وعند حجه كثير الحجاب
مخالف العهد ولا من قتل
يورث والمرئد قل لا ارث لك
كذلك زنديق ومن رق ولو
من الزنا ليس من الأم ولا
امنع ثوارثا جهل من سبق
بموتيه لا قبله قسمنا
ومن الى الذي يقف يقف
قلت وقيل منها اربعة
اشكل والاسوء في الكلاخذ
ان كانت الوراث من لأرض له
ان جمعا ومخرج الفرض عدد
وأصلها المخرج الأعلى ان في
والأصل ان لم يفسا ما قد حصل
بالجزء قد تساويا بمخرجه
لكن اجراء الفروض ان نزل

والارث بالفرض وبالنعيب صم
وكابن عم ولد لأيم
وفرصه متمتع بالبيت أو
واستويا فيما عن النصف بقي
ومن فريضتين ورثته بم
إمايان تحجب مثل يابنة
ما حجت كالبيت أخت لأيم
قلت كأخت لأيمها أمرا
مخالف الإسلام لم يرث ولا
وخر بعض وجميع ماملت
وعنه هل يورث ما حلى نفوا
كوتب والميتى أو من حصلا
أخوة الأم وفي نحو الفرق
ومال مفقود ادا حكمتا
وقبل قف نصيبه لمن أسر
والحمل والصحيح لا ضبط معه
ويوقف المشكوك في الختم الذي
وعدد الرؤوس أصل المسئلة
وذكر كالتبيين فليعد
واحدة ذلك مهما يكن
أو ما بقي في ثلث باقى بالأقل
من ضرب ذاني وفق ذوايحه
وفيه كلاً للتساوى بأحد

من عاقل لو ابريت فطلي هبه
 والرقيق عشر اكثر القيسم
 للام من ضرب لوضع بالانم
 وفيها كفارة فان شرب
 حيا ومات عاجلا او لم يزل
 ذالم لموتيه فاليكمه
 اودية لنفسه معلومه
 وحيث علس مدة بلا الم
 ومات فاحكم في الضمان بالعدا
 وحيث اتانار عاغا بحاف
 مصدق في عدم الصنات
 باب القسامه
 تعريفها اقسام مدع على
 معين بالقتل حيث فصللا
 وجوزوها مع شروط غيرها
 من الشروط هاهنا قد علمنا
 وجره لو ثبت ثم اى قريبه
 لصدق قول المدعى مبينه
 كذا الفراد من عليهم ادعى
 عن اختلاف غير اهل من نعى
 وان يكون عدة الايمان
 مع مدع خمسين باستتقات
 فان يزيد عن واحد فلتقسم
 كالأثر لكن جبر كثر المزم
 كما رد مع تكول المدعى
 على الذى عليه بالقتل ادعى
 فليخلف الخمسين حيث افردا
 بل كل شخص حيث تعددا
 وحيث لا لوث هناك يعلم
 فالمدعى عليه قبل يقسم
 خمسين او يزيد بها للمدعى
 فان اى فتقره لم يسمع
 وحيث اقسام ابتداء او يزيد
 عليه يسطى دية ولا قود
 ولو بعد ادعى ولم تيزد

اعلت اجزا يخرج اليها
 وفي الأصول العول داخل في
 فسته عالت لعشرة ولا
 بالوتر والثالث عاد بالثمن
 ورد عذ كل صنف تكبير
 واتركه اذ لا وفق ثم قابل
 خذ احد المثليين والاكتر اذ
 حاصل ضرب احد الصنفين
 وان تباينا خذ ما ارتفع
 ثم لتقابل بين كل ما حصل
 وبين ذا ورايع وما كمل
 فاضربه في مسئلة مع عولها
 يضرب في المضروب فيها فبوله
 شخص عليه الرد ليس بجه
 وهو كما اصل ان الباقي انقسم
 عنت من مخرج هذى الاسهم
 فاصلها حاصل ضرب الاسهم
 وان عدمت من عليه لا يرد
 قلت المراد بالسهم عدد
 روج وست من بنات نصير
 عرس وام معهما بيتان
 ام وبت رجعت من بيت
 قلت واما في الحنافا فعدد

مدخل نقص نسبة عليها
 ست وضعفها وضعف الضعف
 وضعفها ثلاث عولات علا
 كزوجة وابوين وابنتين
 له سهامها الى وفق ذكر
 ما بين صنفين فللتناشل
 تداخلا وان توافقا اخذ
 في وفق صنف اخر من ذين
 من ضرب ذائع في ذائع
 وبين صنف ثالث وارع العمل
 فاضربه في مسئلة فان نعل
 فكل صنف حظها من اصلها
 والردان خالط من في المسئلة
 فادفع اليه فرضه من محرجه
 على سهام من يرد التسم
 لو لم يكن رد وان لم يقسم
 او وفقها في المخرج المقدم
 فاصلها ما للسهم من عدد
 رويهم اذ صنفهم يتحد
 اثنين في اربعة وتحسب
 فلتضرب الخمسة في ثمان
 لاربع ثلاثة للبيت
 حالهم زاد عليهم باحد

فَصَحِحَ لِكُلِّ حَالٍ مَسْئَلُهُ
وَالْأَمْرُ فِي اثْنَيْنِ إِذَا تَمَّا ثَلَاثًا
أَوْ تَبَايَنَانِ كَأَكْثَرِ عَلَى
ثَالِثٍ كَذَا إِلَى أَنْ يَفْرُغَا
ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا اسْتَقَرَّ
مَسْئَلُهُ حَصَّةً فِي غَيْرِ الْأَصْرِ
وَاقْسِمِ لِكُلِّ وَارِثٍ مِمَّا يَدْعُ
أَوْ قُلْ لَكَ الْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الذِّئْبِ
مِنْ بَعْدَانٍ يَبْسُطُهَا إِذْ تَنْكَسِرُ
أَوْ حَاصِلُ مِنْ قِسْمِ الْإِرْثِ كُلُّهُ
وَضَرْبٌ خَارِجٌ بِهِ فِي سَهْمِهِ
وَمِنْ بَقَاؤُهُمْ وَارْتَوَامَا اسْتَوْعَبَهُ
وَعَبْرٌ وَارِثٌ لثَنَاتٍ كَانَ ذَا
فَهْلِكَ ابْنُ أَوْ عَيْنُ الْعَرَبِيِّ وَعَنْ
أَوْ هُوَ ذُو فَرَضٍ فِي الْأُولَى قَدْرًا
لِابْتَوَيْنِ وَأَبٍ وَيَعْلَلُ
فَقُصِّصَتْ عَنْ بَقِيٍّ أَوْ تَقَلَّتْ
وَزَوْجَهَا وَأَمَهَا ثُمَّ نَكَحَ
يَفْرُضُ لَمْ يَكُنْ وَالْأَحْقُ لَهُ
وَضَرْبُهُ مَسْئَلَةُ الَّذِي انْكَسَرَ
تَبَايَنَ أَوْ وَقَفَهَا إِنْ عَنَّ لَهُ
قُلْتُ فَكُلُّ مَنْ لَهُ مِنْ أَوْلَاهُ
وَمَنْ مِنَ الْأَخْرَى لَهُ نَصِيبٌ

بِالْفَرْضِ حَيْثُ مَعَهُمْ مِنْ هُوَ لَهُ
أَوْ تَوَافَقَانِ أَوْ تَدَاخَلَا
حِزْبَيْنِ ثُمَّ قَائِلُ الْمُحْصَلَا
فَأَيُّهَا تَصَحَّحَ مِمَّا بَلَّغْنَا
حَاصِلُ ضَرْبٍ سَمَّ هَذَا مِنْ أَصْرِ
أَوْ وَفَّقَهُ حَيْثُ تَوَافَقَ ظَهَرَ
نِسْبَةً مَا يَحْضُرُهُ مِمَّا ارْتَفَعَ
حَصَّكَ فِي تَرْكَةِ أَوْ وَفَّقَ ذِي
وَقِسْمِهِ عَلَيْهِ أَوْ وَفَّقَ ذِكْرُ
أَوْ وَفَّقَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَفَّقَ لَهُ
وَبَعْضُهُمْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ قِسْمِهِ
أَوْ بَعْضُهُمْ وَفِيهِمَا هُمْ عَصَبَةٌ
فَرَضٌ كَمِثْلِ الزَّوْجِ وَابْنِ عَمِّ ذَا
بَنِي سِوَاهَا فَلِلْإِبْنِ الْمَوْتِ عَنْ
عَالَتِ كَانَ مَاتَ عَنْ أُخْتَيْنِ هُمَا
فَنَكَحَ الْأَخْتِ الَّتِي لَا صِلَ
عَيْنَ وَوَلَدِي أُمِّ وَأَخْتِ كَلِمَتِ
لِأَخْتِهَا فَقُصِّصَتْ عَنْ سِرْحَ
كَمَا مَضَى تَقْصِصُ كُلِّ مَسْئَلَةٍ
سَهَامٍ حِظْلَةٍ عَلَيْهِمَا إِنْ ظَهَرَ
تَوَافَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوْلَى
يُضْرَبُ فِي الْمَضْرُوبِ فِيهَا هُوَ لَهُ
يَأْخُذُهُ لِكَلِمَةٍ مَضْرُوبٌ

أَصْلًا عَلَى الْحَسَنِ الْإِرْثِ وَرُجِدَ
كَسَرُهَا فَلْتَحْبِثُ كَمَا خَلَا
أَوْ مَاتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَحْتَلَا
فَأَنْ كَرَادَ وَارِثٌ أَنْ يَحْتَلَا
أَيُّهَا جَمِيعًا مُسْتَأْنَفًا
أَوْ قِسْمِ الْبَعْضِ وَبَعْضُ غَائِبًا
فَيُقَسَّمُ الْغَائِبُ حَيْثُ آتَا
فَصَلِّ

مَنْ يَمِيزُ بِالْقَتْلِ مَعَ سِجِّ قَتْلٍ
وَأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا قَتْلًا
أَوْ نَادِرًا وَأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ
فِيهِ فِي الْحَالَتَيْنِ تَقْبِيلُ
بَابُ أَحْكَامِ الْمَرْتَدِ

مَنْ يَرْتَدُّ عَنِ دِينِنَا فَلْيُسْتَبَّ
فَأَنْ أَيْ قَتْلُهُ فَوْرًا وَجِبَتْ
كِنَارُكَ الصَّلَاةَ مَعَ تَقْيِيدِ
وَخَالَفَ الْأَمْلَى فِي أُمُورِ
فَمَنْ أَقْبَلَ بِالْإِرْثِ تَدَاوُلَ يَقْتُلُ
وَمَنْ يَحْتَمِلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ
وَلَمْ يَحْزَنْ نِكَاحَهُ فِي التَّرَدِّ
وَلْيَفْسُخْ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعَدَةِ
وَلَا يَجْعَلُ دَعْمَهُ وَقَدْ هُوَ مُرْتَدٌّ
دَمًا وَأَيْضًا مَلَكَ لَمْ يَسْتَقِرَّ
وَارِثُهُ وَالْإِرْثُ مِنْهُ فَتَقْدَا
كَسْبِيهِ وَالْمَنْ أَيْضًا وَالْفَتَا
بَابُ أَحْكَامِ السُّكْرَانِ

تَصْرَفُ السُّكْرَانُ نَفْذَ كَلِمَتِهِ
مَنْ قَوْلُهُ أَوْ فَعَلَ عَلَيْهِ أَوْلَاهُ
وَالضَّبْطُ فِي السُّكْرَانِ عَشْرُ أَرْوَافٍ
وَلَا يَحْدِثُ فِيهِ لَكِنْ يَحْتَفِ
وَلَا يَصِلُ فِيهِ أَصْلًا وَالْقَصَا
إِذَا فَاقَ وَاجِبٌ لِمَا مَضَى
وَإِنْ أَقْبَلَ بَرْدَةٌ فَلْيُسْتَبَّ
فَأَنْ أَيْ قَتْلُهُ فَوْرًا وَجِبَتْ

هـ وَتَرْكُهَا حَقٌّ يَفْرُقُ مَسْتَحَبٌّ

وَحَدُّهُ تَهْدِيدٌ غَيْرُهُ بَمَا
يَصْرُحُ بِالْأَحْيَاءِ كَانَ ظُلْمًا
وَشَرْطُهُ أَنْ يَقْدِرَ الْمَهْدُودُ
عَلَى حُصُولِ مَا بِهِ يَهْدُودُ
وَيُجْزَى مَكْرَهُ عَنِ الْمَخَالَفَةِ
وَرُضْنُهُ حُصُولُهُ أَنْ خَالَفَهُ
وَيَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ بِالتَّهْدِيدِ
بِمَوْلٍ كَصْرِهِ الشَّدِيدِ
وَكُلُّ مَعْدُودٍ لَا خِذَّ الْمَالِ
وَجِسْمِهِ الطَّرِيقَ حَسَبَ الْحَاكِمِ
وَلَيْسَتْ التَّنَصُّفَاتُ تَنْفَعُ
مَنْ مَكَرَهُ وَبِالْقَضَاءِ يُؤْخَذُ
كِتَابُ الْجِهَادِ

جِهَادُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْفَوَاكِهِ
فِي حَقِّهَا فَرْضٌ عَلَى الْكُفَّارِ
لِإِذَا خَاطَ جَمْعُهُمْ بَيْتًا
فَلْيُعْتَبَرِ تَعْيِينُهُ فِي حَقِّهَا
وَقَدْ مَوَاقِفُ أَهْلِ التَّوَكُّفِ
عَلَى الْحَارِبِ بَيْنَ أَهْلِ التَّوَكُّفِ
فَلْيُؤْخَذُوا فِي الْحَرْبِ مُقْبِلِينَ
عَلَى الْقِتَالِ بِلِ وَرُغْبَةٍ بِيْنَا
وَحَيْثُ لَمْ يَسْلَمُوا فَلْيَقْتُلُوا
وَعِزُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَا يَقْبَلُ
كَأَهْلِ حَرْبٍ مَالُهُمْ كِتَابُ
أَوْ شَبَهَهُ فَالسَّيْفُ لِأَنْ تَابُوا
وَلِلْإِمَامِ قِتْلُ كَافِرٍ أَسِيرٍ
مِنْهُمْ وَلَوْ هِيَ وَتَحْتَلُّ النَّظَرُ
وَالْمَنْ وَالْفَتْوَى وَالرِّفَاقُ فَمَا
لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَقٌّ قَدْ مَسَا
وَحَيْثُ لَمْ يَنْظُرْهُ فَلْيَصْرُحْ
وَلْيَجْبِسِ الْأَسِيرَ حَتَّى يَطْلُقَهُ
فِي الْكَامِلِ الْكُفْرِ الْحَرْبِ الذِّكْرِ
وَالرِّقُّ فِي سِوَاهُ بِالْأَسْرِ اسْتَقْرَ
وَلَمْ يَطْلُبْ بِالْجِهَادِ كَافِرٌ

فِي مَا يَخْصُ ثَانِيًا مِنْ أَوْلَاهُ

أَوْ وَفَّقَهُ وَكَمْ نَطَّلَ بِالْأَمَثَلَةِ

بَابُ الْوَصَايَا

الْحُرْدُ وَالتَّكْلِيفُ أَهْلَ التَّوَصِيَةِ
أَوْ فَلَمْ يَجِدْ مُعَيَّنَ أَهْلَ
وَدَابَّةٍ يَشْرُطُ صَرْفًا فِي الْعَلْفِ
وَمَسْجِدٍ وَقَاتِلٍ وَنَاكِثٍ
لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يُجِزَّ وَأَعْدَانُ
وَلَوْ يَعِينُ قَدْ رَحِطَهُ وَإِنْ
وَهِيَ يَقْدِرُ الْحِطُّ لَعَوْمَلُ
لَا حِدَّ قَدْ فِ وَقِصَاصٍ وَأَحْمَلُ
وَبِمَنَافِعٍ وَذِي صِلَاحٍ
وَالزَّيْلِ وَالْحَمْرُ حَيْثُ حَتَمُ
إِنْ كَانَ لِلْوَصِيِّ وَثَلْثَةٌ أُعْتَبِرَ
مِنْ مَالِكٍ مُمُولًا وَإِنْ بَدَا
بَعِيرٍ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ عَيْرِ عَوْضٍ
مَوْتٍ مُضَافًا أَوْ مُجْزَا حِسْبِ
بِعَرْمٍ مِنْ يَوْهَبٍ مَا زَادَ إِذَا
حَيْثُ دَفِينُ الْمَيْتِ ذُو طَهْرٍ
وَزَائِدُ الْعَتَقِ الَّذِي أَوْصَى بِهِ
وَكَشْرَى بَعْضُ يَقْدِرُ قِصْبُهُ
لَا رِثَةَ الْبَعْضِ وَلَا إِتِهَابَهُ
أَوْ وَارِثِ الرِّبِضِ هَذَا إِنْ قَضَى
وَفِي نِكَاحِ التَّحَايِ جُعِلَا

لِجَمْعِ عَمَتٍ وَلَيْسَتْ مَعْصِيَةٌ
لِلْمَلِكِ حِينَ مَا تَكَلَّفَ كَمَلُ
تَمَّ الوَصِيُّ ثُمَّ حَاكَمَ صَرْفًا
لِلدِّينِ أَوْ حَارِبٍ وَوَارِثِ
يَمُوتُ كَالرَّائِدِ عَنْ ثَلَاثِ إِذَنْ
صَحَّ عَنْهُ بَيْعُهَا وَمَا غَيْرُ
بِكُلِّ مَقْصُودٍ لَيَقْبَلُ
أَهْلَامُهُ كَأَحْمَلٍ قَبْلَ أَنْ حَصَلَ
مِنْ نَحْوِ طَبْلِ الْمَرْوِيِّ لِلنِّسَاجِ
وَالكَلْبِ لِلصَّيْدِ وَرَبْعٍ وَنِعْمٍ
بِفَرْضِ قِيمَةٍ وَكُلَّةٍ أَقْدَرُ
تَفْوِيئُهُ مَمْلُوكِ مَالٍ أَوْ يَدَا
أَصَافَهُ لَوَثِيهِ أَوْ فِي مَرَضٍ
مِنْ ثَلَاثِهِ بَعْدَ قِصَادَيْنِ يَجِبُ
أَتْلَفَ وَالَّذِي دَفَعْنَا لَفْدَا
كَالْقَبْضِ لِلْوَهْوَبِ وَالتَّدْيِيرِ
مِجْرَا التَّكْفِيرِ وَالكِتَابَةِ
وَكَسْرِيَّةٍ لِبَعْضِ بَعْضِهِ
وَلَا قَوْلُهُ إِذَا أَوْصَى بِهِ
قَبْلَ الْقَبُولِ كَالتَّحَايِ عَوْضًا
تَبْرَعًا لَوَارِثِ وَأَوْلَا

اِنْ مَاتَ الزَّوْجَةُ اَوْ لَمْ تَرْتِ
 لَاحِثٌ عَنِ مَهْمُورٍ مِثْلِ نَزَلَتْ
 لَا اَجْرَ نَفْسٍ وَقَرَأُضَ وَالْاَقْلُ
 كِتَابَهُ فِي صِحَّةٍ ثُمَّ وَضَعَ
 اَوْ عَتَقَهُ وَاجْرَهُ جَمِيعًا
 بَيْنَ مَوْجِلٍ وَمَاتَ
 فِي كَوْنِهِ عَنِ قِيَمَةِ لَهُ عَلا
 قَدَمٌ ثُمَّ فِي الْعِتَاقِ اُقْرِعَا
 وَلْتَعْرِقْهُ عَلَى الْمَيْتِ مِنْ
 تَخْرُجُ عَلَيْهِ فِكْلًا اَلْحَيْنَ رَقِ
 لَوْ قَالَ اِنْ اَعْتَقْتُ سَعْدًا فِكْرًا
 وَمَا سَوَى الْعِتْقِ فِيهَا فِئْسَطًا
 وَارْتُ مِنْ اَوْصَى عَلَى مِثْلِيهِ
 فِي الْمَرْضِ الْمَخُوفِ كَالْقَوْلِ لِحِ
 وَاوَّلِ مِنْ فَالِحٍ وَاخِرِ
 وَكَالْمَخُوفِ اَسْرَسْفَاكَيْنِ دَمٍ
 كَذَاكَ تَقْدِيمِ اَمْرِي لِلرَّجْمِ
 اَوْ عَسْرَتِ مُشِيمَةَ اَوْ طَلَقَتْ
 وَالْوَرْدِ وَالغَبِّ وَشِبِّهِ النَّزْعِ
 وَوَجَعَ الضَّرْسِ وَحَمِي يَوْمِي
 اَهْلِي شَهَادَةٍ فَاِنْ صَحَّ تَبِنُ
 لَمْ يَكْ ذَا خَوْفٍ فَمَاتَ لَا اِذَا
 اَعْطَاوْا مِنْ مَالِي لَمْ جَعَلْتُ

فَرَا اِذَ الْمَهْرَ اَحْتَسِبُ مِنْ ثَلَاثِ
 وَلَمْ يَرْتِهَا الزَّوْجُ قَلْتُ اَسْتَشِيكُ
 مِنْ قِيَمَةٍ وَمِنْ يَحْوِمُ اِنْ حَصَلَ
 مَرِيضًا اَوْ بِالْوَضْعِ لِاِيضًا وَقَعَ
 مَهْمَا يُعْرُ كَقِيَمَةِ اِنْ بِيَعَا
 قَبْلَ حُلُولِهِ وَلَا اَلْيَقَاتَا
 وَاوَّلًا مُنْعَزًا فَا وَلَا
 وَاِنْ يَعْتَقُ ثَلَاثَ كُلِّ قِطْعَا
 قَبْلَ دُخُولِ يَدِ وَاَرِثَ وَاِنْ
 وَاِنْ عَلَى حَمِي قَتَلْتَاهُ عَمَقُ
 حُرِّ فَلَاقِرَّةٌ وَاَلْاَوَّلُ حُرٌّ
 وَلِيَتَسَلَطُ بَعْدَ اَنْ تَسَلَطَا
 وَمَنْعَهُ مِنْ زَايِدٍ عَلَيْهِ
 وَذَاتِ جَنْبٍ وَرَعَا فِ حِجِّ
 سَيْلٍ وَكَالِاسْهَالِ ذِي التَّوَاتُرِ
 مِنْ اَسْرُوهُ وَقِتَالِ النَّحْمِ
 وَلِلْقِصَاصِ وَاصْطِرَابِ الْبَيْتِ
 اَوْ بَانَ طَاعُونَ حَمِي اَطْبَقَتْ
 وَالدَّقِ دُونَ جَرْبٍ وَرَبِيعِ
 وَلِيَعْتَمِدَ فِي مُشْرِكِ طَيِّبِينَ
 صِحَّتُهُ وَيَنْظُرُ الْبَطْلَانَ اِنْ
 مَاتَ فِجَاءَةً بَاوَصِيَتْ كَذَا
 وَبِحِكَايَةِ كَقَدِ عَيَّنْتُ

وَمِنْ بَهْ نَقَصٌ وَعَيْنٌ ظَاهِرٌ
 كَرَمٌ وَكَالْمَسْمِيِّ وَكَالْمَرْجِ
 وَكُلُّ عَذْرٍ مَانِعٌ وَجَرْبٌ حَجٌّ
 الْاَلْمَخُوفِ فِي الطَّرِيقِ جَارِيَةٌ
 مِنَ النَّصْرِ اَوْ مِنَ الْكُفَّارِ
 وَاِذَنْ رَبِّ الدِّينِ اِيضًا اَلْيَقَاتُ
 لَمْ يَحِثَّ اَلْمَحْوَلُ مَعْتَدٌ
 وَالْاَبْوَابُ فِي الْمَخُوفِ مُطْلَقًا
 اِنْ كَانَ كُلُّ سُلْدًا وَاَشْفَقًا

باب البغاة

قَاتَلْنَا مَعَ اَسْرَارِ الْاِسْلَامِ
 يُحْتَرَفُ فِي ثَلَاثَةِ اَقْسَامٍ
 قَاتَلَ اَهْلَ الْبَغِيِّ وَالْمَخْرُوجِ
 كَذَاكَ قِطَاعِ الطَّرِيقِ الْخَارِجِ
 فَالْاَوَّلُ الْقِتَالُ فِيهِ يُشْتَرَعُ
 وَحَيْثُ وُلِيَ مُدَبِّرًا لَا يُتَبَعُ
 كَالثَّانِ اِيضًا حَيْثُ صَارَ بَارِعًا
 عَنِ قِيَضَةِ الْاِمَامِ اَوْ مُبَارِعًا
 وَبِالْفَتْوَى الْحَرْبِ مِنْهُمْ تَسْتَرِدُّ
 اُمُوالَهُمْ وَاَمَّا لَهُمْ لَمْ يَرُدُّ
 وَلَمْ يَضْمَنْ مَا يَجْرِبُ اَتَلَقُوا
 وَلَا عَلَى جَرْحِهِمْ يَذْفَقُ
 وَيُسْتَرْتَمَانُ يَذْكُرُ وَاَنَا وَايَلَا
 لَهُمْ يَكُونُ سَائِعًا مَقْبُولًا
 وَشُرُوكُهُ بِحَاكِمِ مُطَاعٍ
 فَانْ يَفْتِ شَرْطًا فَكَالْقِطَاعِ
 وَالْحَكْمُ فِي الْقِطَاعِ اَنَا نَتَبِعُ
 جَمُوعَهُمْ وَعَنْهُمْ لَا يُسْتَجْعُ
 حَتَّى يَصِيرَ جَمْعُهُمْ مَفْرُقًا
 وَحَكْمُ جَرَاهُمْ كَمَا قَدَسْنَا

كتاب السير

مَا اخَذَ الْحَرْبِيَّ مِنْ مَقْصُومٍ
 فَرَدَّهُ لِلْمَالِكِ الْمَقْصُومِ
 وَمَا اخَذَ نَاهُ بَقَرٍ مِنْهُمْ

أوسرقة أو لقطعة ففتم
 عتم تخيمه الا التلب
 فدفعه لثايل فوراً وحب
 وجازا كل غريم من معتم
 بدرهم ولا ضمان فاعلم
 ومن اليعمران غيرها وصل
 يجب عليه رد ما عنده فضل
 وحيث قاومناه فمن يقف
 بالصف منا لم يجز ان يصرف
 ان لم يكن لفتوة تحتكنا
 او للقتال مع تحريف عزا
 وجاز قتل كل كافر خلا
 من رقه بالاسير لان قاتلا
 كذا الرسول قتله ايضا حرم
 وجاز قتلهم ما يعتم
 كالنار الا ان يكونوا بحرم
 اعني به المكي فهو محترم
 وفي سواه يكره التعميم
 ان كان فيهم احد مضموم
 ولادعت الى العموم حاجه
 وعرف نحو خيلهم للحاجه
 ورس جيشهم وان تشتريسا
 بصنية او بالعبد والنسا
 وان يمست من يد ليرنا
 فانه جميعه في التلب
 عند اتفاه وارث وما بقى
 في لنا ان كان لم يستغرق
 باب الجزية
 اقلها في العام دينار يعنى
 عن كل حرد ذكر مكلف
 من اليهود ارس النصارى
 او من مجوس عابدين النارا
 وما كس الامام ندبا اهلها
 في عقدها بما ورا اقلها

والكسب والقبول من معين
 كفى وصاية او الوارث له
 وان له اوصى به فلو امر
 قبوله كمالك الدابة في
 وقف بموته على ان يقبل
 تورث ان يقبله وارث كما
 يقول معتمى اخ من ارث
 اعطى من اعوادى عودا وافتق
 ففى عود اللهو اى نضح
 وقال شيخى قول من يخير
 حالف طبلا من طبولى فعلى
 والنفوس للتي ليرجى الاسهم
 ودابة لفرس وبغلة
 ونصه البعير ليس يشمل
 والكلب والحمار والثور فلا
 والشاة غير السخل والعناق بل
 ويشمل الفقير مسكنا كفى
 كقوليه لرحلها وانت
 وحي الكل يحي والذى
 اعطوا التوحيد وفي ان كانا
 وخير الوارث في اثنين وقد
 رقاقيه وتلفوا فتبطل
 وحيث يبقى واحد تعين

وكوته بعد اذ الموصى ففى
 ان مات بعد كالرقيق قبلة
 سيده يعقبه لا يعتبر
 قول ما قيل امره فى العلف
 ملكا وحكمه كعقيق ابن ولا
 لو ثبت نسبته او حكما
 ولا الذى عتاقه من ثلث
 عود اللهو وقسي وبنا
 ان كان للمباح ليس يصنع
 كالترا ففى اقتضاء النظر
 طيل مباح ان حواه نزل
 لا من قسي وهى ذات عدم
 والحمار والمراد الاهلى
 اننى وقالوا شاميل واولوا
 يشمل اننى مثل اعطوا اجلا
 لفظ الرقيق للجميع قد شمل
 عكس وان جمعها يصصف
 باثنين اما لو اتت بميت
 يقول ان كان غلاما حردى
 فى بطنها فللعلام بانها
 يعنى بطلان هنا وباحد
 وبعده لقيمة يتقبل
 اما الارقا فتلاثة هنا

غير الفقير فالغنى أربعة
ونصفها عن متوسط السعة
وحث بحري عقدها كثيرا
من الأقل الزموا بما جرى
وأن يكونا عند عقده جاري
لم تعلموا الجوار بالديتار
فإن أبو القاسم الشافعي ولنا
يتلغهم من بعد ذلك المأنا
ومن يقل في الله ما لا ينبغي
أورد بيننا أروفي الكفاي الأبلغ
أوفي بني أوزنا بمسئله
وإن يكن باسم يكاج قدمه
أورد مسلمان الإسلام
أو قطع الطريق في الأمان
أو علم الاعا بعورة لنا
أودب عن عين لهم أودنا
فإن شرمنا نقصها بما خلا
فليتقن فوراً به أولاً فلا

فصل

وليتقن اظهار منكر لنا
ومن يتكلم بكيسة بأرضنا
ومن دخل مسجدنا بلباس
إذن وسقى مسلم حمرا طلاء
ومن طعام لا يجوز عندنا
كلم خنزير ضيافة لنا
ومن ركوب الخيل والركوب في
سرج وركب كالمديد فأعرف
والتزمر وبالشد للزنتار
على شياهم وبالغيسار
ولو أراد كافر أن يسكننا
أرض المحار قطن لم نكننا
لكن له المذور والمعامر
ثلاثة إن ياذن الإمام
ولم يكن من دخوله الحرم
ولا يجوز دفنه إن مات ثم

تلى إلى العتق صر فوا أمثل
من كل جنب أربعون داراً
وحافظوا كل القرآن الفقراً
والفقير والحديث لا التعبير
واللرقاب للمكائيت
يجوز إعطاء خالد ما سزا
إن قال للرباح نصف بطلا
على الأصح نصفه للفقرا
ووارثاً والصد والذى كفر
قبيلة لا الأبوان والولد
من عمر في بخلاف ذي الرحم
وأقرب الأقارب الفروع
ثم جدودة تلي في القوة
وهذه يهذه عديله
وبالمنايع التي للعين
لا العقر من جارية والمهت
أجرة أوسراً لم بيذا
وبيعه لو ارث إن أقتا
كالشاة أو صم بالذي تلجته
مثلاً وإن بيع لأرش يبطل
وليسم حقه إن فديا
ونقصها إن كان قد أقته
وحجه المفروض كالزكوة

والبعض لم يشتر لا إن يقل
لو قال حيراني فإن الحاراً
ولم يرد من كل جنب عشراً
والعلماء هم أولوا التفسير
وليسبيل الله للفقارين
وقوله لخالد والفقرا
لخالد والريح أوجيريل لا
وفي خالد وبله تری
أقارب الأيسان يشتم الذكر
والولد من أقرب جديان يعد
ولامن الأم إذا الأیضا هم
أقاربي وإرثه ممنوع
ثم الأصول بعده الأخوة
ثم عمومة كذا الحولة
أقرب قدم وأخا الأصليين
موصى له يملك ما العبد كسب
وفرعها كهي ولا منع إذا
وإن تلف فما الضمان ثبتا
والقيدي في الموصى له يجرجه
والإقتصاص واشترى بالبدل
حق الذي له ينفع أوصيا
واحتسبوا من ثلث قيمته
والحج إن يطلق من الميقات

بلبسته ونقله تعبتا
 مالم يبرأذ اقتانا مننا
 باب الهدنة

يعقد هاما منا ولو بمن
 يتوب عنه ثلث عام أو بان
 يكون امر نقيها مفوضا
 له متى بداله ان ينقضا
 وجوزت للمتمن من بيننا
 اذا راعا الإمام صغافنا
 ولم يخرج على خراج يدفع
 مناهم كذاك ايضا يمتنع
 ان يعطى المسلم مالا للفتا
 من مشرك ان لم يحط به العدا
 او يأسروه فليجز ان يعطيه
 أو يلزموه بالتفصا فالديه
 وحيث هادن الإمام ان عقد
 عقدا على مالم يجوز فيها فسد
 وان اتى بعد لنا قد أسلمنا
 او امرأة قد أسلمت لن نرضما
 لسيد الرقيق قيمة ولا
 لزوجه المهر الذي قد بدلا
 وبعدها يلبغون المامنا
 ان نقضوها ثم كانوا حربنا
 فصل

جوزنا ما من مسلم مكلف
 اكراهه واسره كل نيف
 لكافي او عدة محصور
 لا يجوز جاسوس ولا أسير
 اربعة من اشهر وحيث صح
 فالنقض قبل الانقضا لم يبع
 وحيث ذمبان او معاهد
 ومسلم او مسلم وواحد
 ذمى او معاهد قد تم
 تمامها فخر وجوب الحكيم

والدين والمذور والكفارة
 من ثلث فللوصايا يرحم
 خلى ثلاث مائة من ارث
 وكان وصى لامرئى بمائة
 فشيء الذي به الأجر كمل
 ثلث شيء ويخرج عنه
 وهو مع الشيء الذي قد كمل
 الخمسة الأسداس للخمسينا
 فنلت الباقي ثمانون خرج
 وألح أو تكفيره المائت
 والصوم والصلاة ما ان نفعا
 لو استحق ثلثا ما أوصيا
 ولو يجز أو نصيب أو يحظ
 فأجل على ممول أقله
 فصيح لو لاه تلك المسئلة
 بالضعف يزد مثليه في ضعفيه
 اربعة الامثال للثلاث
 أقله ولو يجز أو صيا
 تجعل مثل الاسم البقية
 وجزها لجز باقي جاريها
 وذات وارث تصيف تعتبر
 أو صى أبو ابنين بربع ما وجد
 أو لة من أربع دغ ثلثه

من أصله فإن تك العبارة
 ثم من أصل مالم يتسم
 من قال جحوا واجبي من ثلث
 ومائة أجرة تلك الحجة
 وثلث باقي مائة لكن نزل
 خمسون الأسدس شيء منه
 مما ابت مائة قد عدلا
 عاد لة وشيئا ستيبا
 النصف منها مع ستيين لخرج
 آذاه لا الاعتاق أجبي
 ميتا ولكن صدقات ودعا
 بثله فهو الذي قد بقيا
 أو سهم أو ثلث سيوى شيء لفظ
 وينصيب ابن له ومثله
 وزد عليها واحدا وادفعه لة
 ثلاث امثال ويزد عليه
 وينصيب أحد الوراث
 وجزء ما من بعده قد بقيا
 عنيت من مسئلة الوصية
 كالصنف ثم كاليهام الباقي
 بعد زيادة النصيب ان ذكر
 وثلث باقي ونصيب ابن أحد
 للباقي بل مسئلة للورثة

باب الخراج

الأرض أن تفتح بفتحها
 بأنها للغانيمت تنقسم
 لكن إن استمرهاهم إمامنا
 لو قفها صارت به وقفا لنا
 فيأخذ الخراج كل عام
 أي أجرة في الكفر والاسلام
 أو قفقت صلحا على أن تجعلها
 ملكا لنا حكمها كما حكلا
 أو انها لهم وإن يسودوا
 خراجها بخيرية تعهد
 باب السبق

فَضِرَتْ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ
 فَصِيبُهُ فَنِصْفُهَا ثُمَّ الثَّلَاثُ
 وَنِصْبِيَابِ بْنِ أَبِي سَيْنٍ جَعَلَ
 وَمَاتَ بَقِيَ ذُو وَفَاقٍ مُتَّجِعَةً
 اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ أَوْ أَحْسَبِ
 قَرَدًا فَثَلَاثَةٌ فَنِصْفُهُ قَدِ
 مِنْ نَفْسِهَا بِنِسْبَةِ الْوَصِيَّةِ
 أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْبُرْجِيَّةِ
 زِدْ ثَلَاثًا وَالنِّصْفُ لِلثَّلَاثِ بَعْدَ
 وَنِصْبِيَابِ بْنِ سُدْسٍ الْبَاقِي
 خَمْسٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَلِمْ
 فَحَسَةً بَانَ النَّصِيبُ الْبَثَّةُ
 ثَلَاثَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ
 ثَلَاثًا عَلَى نِسْبَةِ تِلْكَ الْأَسْهُمِ
 نِسْبَةَ نَقْصِ الثَّلَاثِ عَنْ كُلِّ مَعَا
 لَهُمْ بِتَقْدِيرِ بْنِ أَنْ قَدْ سَمِعْنَا
 وَالْأَكْثَرُ أَقْسَمُ أَوْ قَسَمْتَ الْمَثَلَا
 فِي ذَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّفَقُّهِ
 لِكُلِّ مَنْ أَجَانَرُ صَارَ ثَابِتًا
 ذَا خَمْسٍ حَالَاتٍ وَجِئْتُ ذِكْرًا
 ثَلَاثَةٌ وَنِصْفُ بَاقِي الثَّلَاثِ
 فَثَلَاثَةُ الْمَالِ نِصْبِ ابْنَيْنِ
 قَسَمَ بَقِي لِابْنٍ بَقِيَ فَقَدْ وَقَعَ

ثَلَاثَةٌ حَيْثُ النَّصِيبُ تَبِعَهُ
 أَوْ زِدْ عَلَى مَسْئَلَةِ الَّذِي وَرِثَ
 أَوْ صَى ثَلَاثًا وَبِزَيْعٍ مَا فَضَلَ
 مَسْئَلَةٌ لَثَلَاثٍ مِنْ مَحْرَجَةٍ
 لِمَخْرَجِ الرَّبِيعِ بِنِصْفٍ فَأَضْرِبِ
 مَسْئَلَةَ الْأَرِثِ مِنْ اثْنَيْنِ زِدْ
 أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْأَرِثِيَّةِ
 مِنْ فَاصِلِ الْمَسْئَلَةِ الَّتِي لِيذِي
 مِنْ فَوْقِ أَجْزَاءِ الْوَصَايَا لِلرَّبِيعِ
 أَبُو ثَلَاثَةٍ أُولَى اسْتِحْقَاقِ
 الْمَالِ سِتٌّ وَنِصْبِ فَبَقِيَ
 فَأَضْرِبِ إِذَا ثَلَاثَةٌ فِي سِتَّةِ
 زِدْهُ عَلَى الْحَاصِلِ كَيْ يَكُونَ
 أَنْ زِدْ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثِ أَقْسَمِ
 كَوْ قَدْ أَحْزِرَ أَوْ نَقَصْتَ أَجْمَعًا
 أَنْ زِدْتَ الْوَرَثَاتِ شَيْئًا صَحْحًا
 يَكُلُّ مَا أَوْصَى بِهِ وَأَنْ لَا
 أَوْ أَقْسَمَ مَضْرُوبِ ذَا أَوْ وَقَفِيهِ
 فَيَنْ حَاصِلِينَ مَا تَفَاوَتْ
 لِمَنْ لَهُ أَجَازُ وَيَجْعَلُ وَرَا
 نِصْبِ قَرَدٍ مِنْ بَيْنِ وَرِثِ
 فَالْثَلَاثُ النَّصِيبُ مَعَ قَسَمِينَ
 يَتْبَعُهَا أَرْبَعَةُ الْأَقْسَامِ مَعَ

يبيع بالخيل وبالأنبال
 والأبل والحمير والبيال
 والنبل والرماح والأجاريل
 بكل ما بين آلة الحرب يحصل
 ويأخذ لاهله أخذ العوض
 عليه أن يشترط لمن يسبق بنفس
 الغامن الإمام أو يساواه
 أو من يسبق وإن ساواه
 ولم يخبر إن أخرج ما لغير
 ما لم يكن محلل مع ذين
 مكرهه كقولك كون بينهما
 مع كونه كقولك لكل منهما
 فبأخذ المالكين حيث يسبق
 ولا يكون غارما إذ يسبق
 وحيثما سبق اتفق أو سبقا
 هما معا فلا وجوب مطلقا
 وإن اتفق مع واحد وقد ما
 تقاسما مال الاخير منهما
 ثم الذي مع المحلل استقل
 ايضا بما لغيره الذي بذلك
 أو كان غير ماصى فليقبل
 مال الاخير منهما للأول

والشرط علم مبدأ وغاية
والاستيوان في البدء والنهائية
وعلم قدر المال ايضا والغرض
وجازرهن اوصين بالغرض
والشرط ايضا ان يكون من عدد
فلا جرى من واحد فقط فسد
مخارم على عشرة سهامها
وعكس ايضا عشرة تماها
فان تصبى هذه عن عشرة
زيادة فديرهم في ذمتي
وجازر ايضا جعل بعض المالك
لمن يلي السابق ثم التالي
ان يقض الامير في جعل له
ولم يرد سواه عن من قبله
كتاب الحدود
الحدا ما ان يكون قتلا
او قطعاً او ضرباً بنفي او لا
فالقتل في ضرب القفلة عن كسر
وقاطع الطريق ايضا ان قتل
كذلك في المرتد والذي زنا
لكن بشرط ان يكون محصنا
بان يرى مكلفا حرا صدر
منه جماع في نكاح معتبر
وهذه الصفات مما تستلزم
في حال الجماع والزنا فقط
والقطع في قطع الطريق ان سلب
مالا كذا في سارق حيث وجب
والضرب وهو الحد حد السكر
وقاذي وكل من ان يضرب
فليضرب السكران امر بعينا
وضعه في قاذي يقينها
ومن زنى بكرا ثخده مائة
وفي الرقيق نصف كل اجزاه
ومن يمت بجمده يهدر ولا

كل نصيب خمسة فالثالث
اوصى ابوهم بنصيب لابن
باقى ثلاث اوصيا وربعه
منه بقى ربع نصيب جعل
ثلاثة وعشرة كل ولد
اعتق اعبدا ثلاثة وكل
ولرثته اجرته ان خرجا
وان تغير خرجت اعبدا فان
ذاتله وان له تخرج عتق
مضى ثلاث امرته وقد نقص
فما تبني مع شيئين عدك
عدك ثلاثا شية سواء
ومائة تعدل اشيا امر بعه
يرجع عن تبرع قد عتقا
وقيل اقوى ومقده مات به
والعرض للبيع كالواذنا
ووطء منزلي وايجار اذا
لو قطع الثوب فيصا او عجن
او جعل الخبز قديتا والقطن
كذا الهيدام الذر لا في العرصة
وخلطه ببرا بما عين من
وصى ببعضها او وصيت لينا
انكر او تدر او ذات تركه

سبع فقسمن يزيد البحث
وربع باق بعدها يستثنى
ثلاث ارباع نصيب نضعة
وصية تبسط ارباعا على
اربعة حاز فالايصيا احد
وكسب فردي مائة ولم يقبل
فر عنه يعيق وبالكسب بجنا
تخرج لغير كاسب يعيق من
شيء بمثله من الكسب التعلق
شيين عادل ليشي ما خلص
فان جبرت ثم قابلت حصل
ثنتين مع اربعة اشياء
فربع عبدي ربع كسب تبعه
بمؤنه بما يتا في مطلقا
كذ الوارثي ومشيهايته
فيه وكالايجاب فيما رهننا
في مدة اوصى بها بقى كذا
او تسج الغزل او الحب طعن
للعشو والاختشاب بابا وليكن
وبينا العرصة او يعرض في
بر او الاجود بالضريرة ان
بما لدا او وصيت ضد ما لانا
وتقبله ويبيع مال ملكه

مُوصٍ بِثُلُثِ مَالِهِ وَالْجَارِيَةِ زَوْجَهَا وَشَرَكُوا بِالثَّانِيَةِ

فصل في الوصاية

صَحَّ لِتَقْيِيدِ الْوَصَايَا وَوَفَا وَمِنْ وَلِيِّ وَوَصِيِّ اِدْنَا لَا فِي حَيَاةِ جَدِّهِ عَلَقٌ اَوْ لِسَانُهُ اَمْسِكَ بِالتَّصْرِيفِ مُطْلَقُهُ يُحْفِظُهُ الْمَالُ اِلَى مِنْ مُسْلِمٍ وَاَنْ يَكُونَ كَافِيًا واعتبر الحال بصيرا اوليا اوصى الى اثنين ولو مرتبا ذافي وكالذو وان فرد فرط حينئذ ذلك وان يختلف فليله القاضي وفرد قسلا زيد وهذادون زريد قبيله وصدق الوصي هل خان وفي لاموت والد ورد المالك	ذُو بَنِيهِ اَيْصَاءُ حُرٌّ كَلْفًا فِيهِ عَلَى الْيَطْفَلِ وَمَنْ يَجْنَأُ اَقْتِ اَوْ اِشَارَةً تُفْرِمُ لَوْ اِنْ كَانَ مَالِيًا مُبَاحًا وَاَصْرَفِ حُرٌّ جَمِيعًا مُسْلِمًا اِنْ حَصَلَا عَدْلًا لَدَى الْمَوْتِ فَالْعَمَلُ الْمَاضِيَا وَأُمُّ اَطْفَالٍ بِهَذَا اَوْلَى وَقِسْلًا تَعَاوَنًا وَوَجِبَا يَبْدَلُ وَالثَّانِي اسْتَقْلِلَ اِنْ شَرَطَ فِي حِفْظِهِ هَذَا اَوْ فِي الْمَصْرَفِ مُبْتَدِئًا لَافِي صَمَمَتْ ذَا اِلَى فَمَعَ اَمِينٍ اَوْ فَلَ اَنْفِرَادَ لَهُ مِقْدَارِ خَرَجٍ قُلْتَ مَالٌ يَسْرَفُ قُلْتَ كَذَا الْقِيَمِ لِلْاَطْفَالِ
--	--

باب الوديعة

اَوْ دَعَتْ تَوْكِيْلَ حِفْظِ الْمَالِ لَا اِنْ طَرَأَتْ حَوَالًا اَهْلُ الْبَلَدِ ذَا الْمَالِ اَوْ وَاكِيْلُهُ فَالْقَاضِيَا بِغَيْرِ اَيْصَاءٍ مُبَيَّنِّ اِلَى اَوْ تَقْلُ الْمَوْدِعُ بِالْهَيْبِ سِيْلًا حُرِّزَ اَقْلُ اَوْ سَقَلَهُ هَلَكُ	فِيضَمَّنِ الْمَوْدِعُ بِالْتَّرْحَالِ بِالْمَالِ اَلْمَوْدِعَةُ فِيهِ وَوَجِدُ فَالْعَدْلُ كَالْمَسَاتِ لِامْفَاجِيَا عَدْلٍ وَاِنْ اَوْصَى فَلَمْ يُوْجَدْ فَلَ خَيْفَةُ غَارَةٍ وَاِنْ اَرَادَ اِلَى اَوْ عَلَفَهَا بِغَيْرِ هَيْبِهِ تَرَكَ
---	--

يُجَدِّذُ وَالْاِغَاوُ حَتَّى يَبْعَثَا
فَاِنْ بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْاِغَاوُ حَلْدٌ
وَلَا يُتَّخَذُ حَامِلًا حَتَّى يَتَّكِلَ
وَالْمَرِيضُ يَرْتَحَى شَفَاؤُهُ
حَقٌّ يَزُولُ سَقْمُهُ وَدَاوُهُ
وَحَيْثُ لَا يَرْتَحَى لَهُ زَوَاكُ
كَمَنْ لَهْ فِي حَدِّهِ عَيْشُ كَاكُ
اِعْتِنَانَهُ خَشَوْنَ غَضَبًا وَاَمَانَةً
فَضْرِبَةٌ اَوْ مَرْتَبَانٌ يُجْرَسُهُ
اِنْ كَانَتْ الْاِعْتِنَانُ قَدْ تَرَكَتْ
اَوْ مَسَّ كُلَّ جَسْمِهِ فَالْمَلَمَتْ
وَالْجَارِيَةُ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ الْحَدُّ
وَالْبُرْدِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ اَلْجَدُّ
وَالنَّفْيُ فِي نَحْوِ النَحْشِيَّةِ
وَفِي مَرْنَاةٍ غَيْرِ مُجْمَعِيَّةٍ
فَالْحُرُّ عَامًا كَامِلًا يُفْرَتُ
وَفِي سِوَاهِ نِصْفُ عَامٍ اَوْ جُزْءًا
وَكَانَ زَا لِنِوَاطٍ لَكِنْ مُرْتَبًا
مَنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَغَرَبًا
وَيَلْزَمُ التَّصْرِيفُ فِي اِيْتَابِ
بِهَيْمَةٍ وَالنَّفْيُ مِثْلُ الرَّانِي
بَابُ قَطْعِ الشَّرْقَةِ
لَهُ شَرْطٌ وَهِيَ كَوْنُ مَا سَرَفَ
رُبْعًا مِنَ الدِّيَارِ خَالِصًا طَرَفًا
اَوْ مَا يَسَاوِي الرَّبْعَ مِنْ سِوَاهِ
اَوْ مِنْ نِصَارِ وَرَنَتِهِ سِوَاهِ
وَكَوْنُهُ مِنْ حُرِّزٍ مِثْلِهِ اَخَذَ
بِمَقْصُورٍ عَرَفَ الْمَكَانَ حِينَئِذٍ
وَاسْتَرْطَوِيَ مَعَ مَا مَضَى خَلْقَهُ
عَنْ شِبْهَةِ بِالْمَلِكِ وَالْاَبْوَهُ
وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ بِمَا مَلَكَتْ
كَمَا جَرَّ وَلَوْ بِمَالٍ مُشْتَرَكٍ
وَلَا بِمَالٍ اَصْلِيهِ وَفَرَعِهِ
وَذَا النِّكَاحِ اَحْكَمُ اِذَا بَقِيَ

فتقطع اليمنى من اليمين
 وتعد ما اليسرى من الرجلين
 وثالثا يسرى اليمين فاقطع
 ورجله اليمنى تمام الاربع
 وتسقط اليمنى باليسار
 تقطعا والعكس ايضا جاري
 واسقطوا يد الرجل مطلقا
 ان قطعت وعكسه قد حقتا
 والرد للسرقة مطلقا يجب
 فان يفت يبدل كما لو قد غصب
 باب قطع الطريق
 ان كان اخذ المال والقتل اسقى
 عن قاطع لها فتمت بركعتين
 بكل ما راي الامام نفسه
 بالحبس او غيره نجرا له
 وقتله حتم يقتل النفس
 من غير اخذ المال لا في العكس
 بل تقطع اليمنى من اليمين
 كذلك اليسرى من الرجلين
 فان يعد تقطع اذا يسراه
 ورجله اليمنى يكن جزاه
 وعند اخذ المال والقتل قتل
 وصلبه ثلاثة بعد جمل
 اوثاب قبل اخذ ناله سقط
 عنه حدود حيصت به فقط
 لا غير ذلك من حقوق ربنا
 او آدمي كالفصاح والزنا
 بشرطه في سائر الابواب
 كالجز في المأخوذ والقتاب
 والسحق جائزان ببقية
 بالعرف بما ناكه الك نالديه
 والشروط في القطاع شركة فلا
 يكون منهم ذواختلا من سجلا
 باب الصيال وضمان البهايم
 للشخص دفع ضائل عما عصم

بالا ثم او ينشروا ما اعتنى
 او احد العين له او انتفع
 او بديل المأخوذ بالباقي خلط
 والكل ان اتلف بعضا انصل
 كالنوم فوقه بنهي وسرق
 او عين الربط بكم فصحت
 او داخلا يربطه فضع او
 اوضعت بان يدل المودع
 في غير حرز المثل او يساها
 لكن قرارة على من يظلم
 وكفرت اود ولد تمام غرض
 مالهما للرد او مع ذا جحد
 قلت وذا الصحيح لا ما قاله
 ومنكر الزوم في الرد اقبل
 فلم يرد المال مع تمكنه
 وضامن اخذها من السفينة
 وضمنا ان اتلفا الوديعا
 قلت ومما قال شيخنا ينبغي
 وما يقصد الخل من جر يال

كلبسه للذود ان تعينا
 لان نواه كركوب ما امتنع
 فكله او عينه فذا فقط
 بالعمد او بخلفه الهلك حصل
 في البر من حيث رقاد يستحق
 بكفه وضاع منه لا غضب
 من خارج فطر والعكس نفوا
 مصادرا اوسارقا او يضيع
 كالحكم لو سلمها اكرها
 وليخفها عنه وميتا يقسم
 ما طل في تخلية ان اعترض
 ثم استمع بينه له برد
 مناقضا في آخر الوكالة
 او قال ردها على الوكيل لي
 كالحكم في ثوب هوى وممكنه
 والطول لان كان للحسية فيه
 لا القرض والموهوب والمبيعا
 في نحو جلد ميتة لم يدبغ
 تجوزنا ايداعه كالمال

باب قيم الفئ والغنيمة

والتربع بعد الوقف من عقارهم
 فلبصالح الاهم فالاهم
 لها شيم ولاخيه المطلب

حسن الذي يحصل من عقارهم
 ومن ان بيع احماسا قسم
 كسيد تفر ولكل من نسب

وذكر كائنين يحسب
 ولقبر القوم والعديل
 والمتبقي بعد خمس كما مل
 بقدر ما يحتاج والزوجات
 كذا الى ان تنسخ النساء
 قدم بنى هاشم والمطلب
 فالرب الاسرف الاسبقي في
 متى اراد وكنا با محصيا
 سمي لكل فرقة عريفا
 ان ايسا ومن يمت والمالك قد
 وما من الايام هذي الريم
 او بعضه يصرف باستصلاح
 وما يا يحاف الحيول يحصل
 في الحرب مثل ان قفا او قلعا
 او اسيره لا عاقل وان زكي
 يصحب من جنينة امامه
 ومن ثياب ولبان واخذ
 لانفسه وبدل عنه اذا
 وبعدة الحسن كما مر بسط
 المتعاطى خطر ولو احد
 او الذي يؤخذ بعده وما
 في شاهد الحرب له وان مرض
 بعد انقضاء حربه او حرجا

ولصغير معسر بغير اب
 واختارهم بني السيل
 وكان للنبي للقاتل
 والولد والعمد وبالمايت
 وليستقل بعده الابناء
 ندبا فاقرب الورى الى النبي
 اسلامه وهجرة وليصرف
 فليخذ يشيت فيه الاقويا
 وليح من قد جن والصعيفا
 جمع يقط وارت قسط الامد
 بفضل في الرزقين ورعة
 في الشجر والكراع والسلاح
 لمسلم ازال مع مقبل
 عينيه اول طريقه قطعا
 من حصن او صفر الكافر ما
 وزينة ومركب ولا مة
 سرجا وما للفقات يخذ
 ارق او فادي وما استحب ذا
 وما الامير با جهاده شرط
 يكون من مال المصلح المقد
 يبقى مع العقار ايضا فيما
 او ناله في الحرب جرح او قبض
 من صيقه حيث تخير ارجا

من نفيس او مال وعمو ورحم
 وان يكن بالقتل او قطع الطرف
 ولا ضمان بالاخت والاخت
 والدفع عن نضع ونفيس يلزم
 لا النفس ان يصل عليها مسلم
 مع كونه اذ ذاك محقرن الدم
 فدفعه عنها اذ لم يلزم
 ومن راي شخصا بينه دخل
 وبعد امر بالخرج ما اعتل
 فضربه وان يمت لم يستخ
 ان لم يكن بدون ذلك يدفع
 ومن يعض بعضه ولا يدفع
 من عضه الابنوع فاسترع
 فانتدت اسنانه كانت بعد
 كعين من لحمه امرى نظر
 بنبته من كرة تعمد
 وكان من شيا به مجردا
 ان يخل عن حليلته لمن نظر
 وتحرم مستورة عن النظر
 وعن متاع فرماها ذر التنك
 بما يخف كالمصاة او طعن
 به كعود فانتهت الى الصبي
 فلا يكون ضامنا من قدرتمى

فصل

لواتلفت بهمة شيا فان
 تكن اذ امع من له يد ضمن
 لما بليل او نهار اثلت
 او في طريق صيق قد وقعت
 اولم يكن معها الذر يمينا
 لكن مع الغرط فيها ضمنا
 ما لم يقصر رب ذلك المتلف
 فان يقصر الضمان مستغ
 باب الجدار المائل
 اذ ابني جداره معتد لا

قال او بملكه قد آذ خلا
مفرسافا نلفاشيا حصر
هناك او بملكه بئرا حصر
وقد تردى فيه شئ قتل
فلا ضمان مطلقا فيما عرف
ماله يكن صيدا وموضع النلف
بالحرم المكي فالجزا صرف
باب الاشربة
مكر وغيره تقسم
فاول الصمن منها يحرم
ولو قليلا اولداء او عطلش
ماله يحق معه الهلاك بالعطن
او عن حال اكله بلقمة
فتنتفى في الحالتين الحرمه
ثانيهما ان كان رجسا حراما
لا الرجس من ماء وبول للظلم
او طاهرا بحيث ضر يحظر
او كان ذلك غالبا يستقدر
وحل شرب المائع القنر
وما عدا الضر المستقدر
وان تجده ماء طهورا ونجس
فاستعمل الطهور واشرب القنر
وكل ما من جامد ازالا
عقلا كيش لم يكن حلالا
باب الاطعمة
يحل اكل كل شئ طاهر
كتم وضع وطا يشرب
والضرب والربيع وما عدا البشر
وما يرى مستقذرا او اضر
وكل ذى ناب ومخلب وما
في حرمت عليكم قد حرمنا
وما يرى مستحشا عند العرب
وكل ما من الذواب يرتك
لا الخيل وانج كل ما يرنا

لِفِنَةٍ بِالْقُرْبِ اَوْ فِرْسَةٍ
وَلَا سِيرَ عَائِدٍ وَكَافِرٍ
وَلَا حَيْرٍ مَعَ قِتَالٍ لَا الَّذِي
صَبَى وَالنِّسَاءَ وَالَّذِي اِنْ
عَنْ غَيْرِهِ يُعْرِفُ بِالرَّمْحِ اِلَى
وَلِرُكُوبِ فَرَسٍ وَكُوسَى
ثَلَاثَةٌ مِنْ اَسْمِهِمْ لَا زَائِدًا
شَارَكَ فِي غَنِيمَةِ السَّرْبَةِ
بِالْقُرْبِ وَالْجَلَابِ عَدَاوَرَعَا

بِمَوْتٍ فِي اَثْنَيْهِ لَا نَفْسُهُ
اَسْلَمَ اَوْ مُحْتَرِفٍ وَتَاجِرٍ
حَدَلٍ وَنَيْحٍ وَوَلَعْبُدٍ وَذِي
يَا ذَنْ لَهُ الْاِمَامُ سَمٌّ وَلَيْسَ
رَأْيُ الْاِمَامِ قَدْ رَهَذَا جُعَلًا
مِلْكٍ اِذَا كَمَيْتُكَ فَاَقْدَ الْقَوَى
يُعْطَى وَيُعْطَى مِنْ سِوَاهُ وَاجِدًا
جَيْشُ الْاِمَامِ رَا صِدُّ النَّصْرَةِ
وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ قَسْمُ اَقْرَعُوا

بَابُ قَسْمِ الصَّدَقَاتِ

ان الزكاة للفقير من لا
ان كان لا يقا به كم يمنح
الثان مسكين يقع ما وصفا
لان بائناق من الزوج ومن
يقول ذين كافي الامام
الثالث العايل فيها الاجر له
كحاسب وقاسم وساعي
اهل شهادة وكالكاتب لا
رايها مؤلف قد ضعفنا
كدا شريف يعطاه اعلنه
ومتولف على الجهاد
ان كان من تجهيز جيش امهلا
الخامس الرقاب هم صبيحوا

يقع ماله وكسب حلا
تفقها من حاجة بموقع
بموقع من حاجة وما كفى
بالحم من قريبه يكتفى المؤن
وحلفاندا باللاتهام
وان يشا من بيت مال جعله
ليفقه ابواب الزكاة واعي
قايس ووالي بدير وان علا
في الدين بنة وقوله كفى
بين حى اهتدا امثاله بالبينه
لمنايع الزكاة والاعادي
وقدره الى الامام جعله
كتابة لعجزهم وضوح

إِلَيْهِ أَوْ سَيِّدِهِ إِذَا آذَنَ
 بَرِّقَ أَوْ اعْتَقَى بَعْرَمَ لَا إِذَا
 السَّادِسُ الْعَارِمُ إِصْلَاحًا يَرَى
 وَعَارِمٌ لِنَفْسِهِ لَا مَا تَمَسَّا
 وَلِلضَّمَانِ حَيْثُ عَسَرَ عَمَّا
 يَشَاهِدِينَ أَوْ يَكُونُ الْحُضْمُ قَدْ
 سَامِعَ الْأَصْنَافِ سَبِيلَ اللَّهِ دُونَ
 فَيْثًا وَلَوْ لَمْ يَكْ ذَا فَيَقِيرَا
 وَالنَّفَقَاتِ وَالسَّلَاحِ الْأَخْرَجُ
 لَا عَاصِيًا مَعَ عُسْرِهِ مَا أَوْصَلَهُ
 لَا كَافِرٍ مِنْهُمْ وَمَمْسُوسٍ بَرِّقَ
 وَسَهْمٌ مَفْقُودٌ وَلَوْ فِي سَبْكَ
 وَاسْتَوْجِبُوا وَاجْرَازَانِ يَكْتَفِيهَا
 مِنْ كُلِّ صِئْفٍ وَهُوَ التَّفْضِيلُ فِي
 وَإِنْ عَلَى تَحْقِيقٍ يَتَمَتُّعُ فَلَا
 وَالتَّقْلُ مِنْ مَوْضِعِ رَبِّ الْمَلِكِ
 لَا يُسْقِطُ الْفَرْضَ وَفِي التَّكْفِيرِ
 كَذَلِكَ إِذَا الْأَصْنَافُ جَمَعُوا
 أَهْلَ الْبِحَايِمِ السُّتَحِقُّ مِنْهُمْ
 نَقْلٌ لِإِدْقِ بَلَدٍ ذَا الْأَمْرِ
 يُصْرَفُ إِلَى مَنْ دُونَ قَدْرِ الْقَمَرِ
 كَثْرِيَّةً بِشَرَطِ الْإِنْقِطَاعِ
 وَالصَّدَقَاتِ بِسَمِّ بِلَّهِ وَفِي

صَرَفٌ وَلَوْ قَبْلَ حَوْلِهِ فَإِنَّ
 أَنْتَفَى قَبْلَ عَيْتِهِ مَا أَحَدًا
 وَإِنْ غَنَى وَلَوْ تَقَدَّرَ كَثْرًا
 وَإِنْ بَدَتْ تَوْبَتُهُ أَنْ أَعْدَمَا
 وَأَعْطِيَا قَدْرًا وَفَادَيْنِيهِمَا
 صَدَقَهُ أَوْ اسْتَفَاضَ فِي الْبَلَدِ
 تَطْوِيعٌ بِالغَزْوِ مَنْ لَا يَأْخُذُ
 وَفَرَسًا مَلِكًا أَوْ أُعِيرَا
 ابْنَ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمَسَافِرُ
 مَقْصِدُهُ أَوْ أَرْضُ مَالٍ هَوْلَهُ
 وَلَا يُصِيبِينَ لَوْ صَعِيَ مُسْتَحِقُّ
 لِمَنْ بَقُوا وَالتَّقْلُ غَيْرُ حَيِّدٍ
 يَعْمَلُ وَيَتَلَا شَيْءٌ هِيَ
 أَحَادٍ صِنْفَانِ مَرْكَبٌ يُصْرَفُ
 عَرْمٌ سَوِيٌّ أَقِيلٌ مَا تَمُولَا
 فِي فِطْرَةِ وَالْمَالِ فِيمَا زَكِي
 يُسْقِطُ وَالْأَيْصَاءُ وَالْمَذُورُ
 فِي بَلَدٍ وَالتَّقْلُ مِنْهُ يَلْزَمُ
 مِنْ مَعَهُمْ يَوْجَدُ ثُمَّ يَحْتَمُ
 عِنْدَ الْوَجُوبِ فَإِنْ اسْتَقْرَأَ
 وَحُكْمٌ كُلُّ حِلَّةٍ فِي الْبَسْرِ
 تَمِيزٌ بِالْمَاءِ وَالْمَرَاغِي
 أَنْفَاقٌ فِي بَعْضِ عَارِفِ

بِقِتْلِهِ أَوْ عَنْهُ قَدْ نَزَّجَرْنَا
 وَتَكْرَهُ الْجَلَالَةَ الَّتِي تَطَهَّرُ
 فِي لِحْمِهَا بَعِيرٌ مِنَ الْقَدْرِ
 حَتَّى يَطْبَخَ لِحْمُهَا فِي الظَّاهِرِ
 نَفْسِهِ أَوْ غَلْفًا بِطَاهِرٍ
 وَأَجْرَةُ الْحِمَامِ وَالْكُنَائِسِ
 لِأَجْرَةِ الرِّقَالِ دَفْعُ الْبَاسِ
 وَلَمْ تَجْزِ لِنَاشِدِ عَلَى الْأَرَا
 بِلِ الْمَرْكُوبِ حَيْثُ قَاضٍ تَعْدَا
 بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
 ذُو الصَّيْدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ امْتَلَهُ
 بِيَدِهِ أَوْ أَلَقَهُ كَالشَّمَكَةِ
 فَالْقَطْعُ لِلْمَرَى وَالْحَلْقُومُ
 ذَكَاتُهُ بِالْمَذْبَحِ الْمَعْلُومِ
 أَوْ صَادَهُ بَعْرَمَ أَوْ سَكَّهُ
 أَنْ لَمْ يَجِدْ بِهِ حَيَاةً حَلَّ لَهُ
 أَوْ وَجَدَتْ لِحْمًا لَمْ تَسْتَقِرَّ
 أَوْلَى يَصْرَفُ الذِّكَاةُ مِنْ ذَرْبِ
 كَثْرَتِهِ قَدْ سَلَّ كَيْفَانَهُ
 فَاتٌ فَرْدًا أَوْ بَعِيدَةً وَمَنْعَهُ
 وَكَاصِطِيَادِ السَّهْمِ صَيْدُهَا
 مِنَ السَّبْعِ وَالطَّبِيرُ عُلْمًا
 فَكَانَ مِنْ أَرْسَالِهِ مَسْتَرْشِدًا
 مِنْ جَزَائِرِ جَزِيرِهِ لَنْ يَأْكُلَا
 مَكْرًا حَتَّى يَرَى مَقْتَادًا
 مَعَ كَوْنِهِ مَفْرَى بِمَا قَدَّ صَادًا
 فَلَوْ مَضَى نَفْسَهُ أَوْ أَرْسَلَهُ
 لَغَيْرِ صَيْدِهِ لَمْ يَجْزِ أَنْ قَتَلَهُ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ السَّهْمِ فِي الْأَرْسَالِ
 فِي أَحْطَالِ الْبَحْرِ بِجَالِي
 وَعَلَيْهِ بَقِيْلُهُ فَلَوْ فَتَدَّ
 عَنْهُ فَنَابَتْ ثُمَّ مِيتًا وَجِدَّ

او كان من علوتردي او وقع
بجرامه او يتارامسج
لايحت كانت ضربة لمثله
قاتله فاحكم اذا بجيله
ولو رمى فعدّه نصفين
بضربة حل بغير ميت
وكلماني البحر من حي يجل
وان طفا اومات فمدا وقتل
فان يمش في البر ايضا فامسج
كالسرطان مطلقا والضعف
باب الاضحية
ثم الله ما قد تكون واجبه
وقد تكون سنة فالواجب
في الحج اولى بذره في الاضحية
اولى التي قد عينت للضحية
والسنة الاضحية المعلومة
وفي عقيقة وفي الوليمة
اما الضحايا فيجب لها النعم
من ابل وبقر ومن عشم
فالجمع الضان كفي اذ يجذع
او بعد حول في سواه يشرع
كذا شئ غيره فمن بقدر
او مخر في ثالث الاعوام قرر
اول بل في سادس فزائد
والشاة تكفي مطلقا عن واحد
فان تكن من ابل او من بقدر
فراحد عن سبعة كما استقر
وشروطها سلامة ما يخل
بها وكل ما منها اكل
فتمنع الغرراء والخرجاء
كذلك العجفاء والجرباء

وَصَدَقَاتُ النَّفْلِ فِي الْأَسْرَارِ
وَشَهْرُ صَوْمِ الْمَدِينِ وَالَّذِي
وَأَوْجُهُ فِي كُلِّ مَا عُنْدَ فَاضِلٍ

أَوْلَىٰ وَفِي قَرِيْبِهِ وَالْحَجَّارِ
لَهُ مَمُونٌ مَا اسْتَحَبَّتْ مِنْهُ ذِي
أَصْحَابُ نَعْمٍ إِنْ الصَّبِيُّ أَحْتَمَلَ

بَابُ النِّكَاحِ

حُضِرَ النَّبِيُّ يُوجِبُ الْأَضْحِيَّةَ
وَيَقْبَلُ لَيْلَ وَسَوَائِكَ فِيهِ
كَذَلِكَ أَطْلَاقُ امْرَأَةٍ مَرْغُوبَةٍ
مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَشَاوِرَةِ
مَنْ غَيْرِ قَبْدٍ لِعَدْوٍ كَثْرًا
وَحَرْمَةُ الصَّدَقَاتَيْنِ نَفْلًا
عَلَىٰ قَرَابَتَيْهِ وَالْمَوْلَىٰ
وَأَنْ يَأْدَىٰ مِنْ وَرَاءِ حَجْرَتِهِ
إِلَى الْمَلَاقَاةِ وَبَدَلِ الْمَيْنِ
وَحَبْسٍ مِنْ تَقْلَاهُ لِلْعَائِدَةِ
وَاللِّكْيَابِيَّةِ وَالَّتِي دَخَلَ
قُلْتُ وَأَنْ يَكْفَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ مِنْ
وَبِإِذَا حَاجَةَ الْوَصَالِ صَائِمًا
أَيُّ الَّذِي يَخْتَارُ قَبْلَ الْقَسِيمِ
وَجَعَلَهُ الْمِيرَاثَ عِنْدَ صَدَقَةٍ
وَأَنْ يَكُونَ شَاهِدًا وَقَابِلَهُ
وَبِالْحَيْمَىٰ لِنَفْسِهِ وَيَأْخُذُ
وَأَنَّهُ مِمَّنْ يَنْشَأُ مِنْهُ
وَبِالنِّكَاحِ هَبَةٌ وَأَنْ تَكْفَىٰ
وَدُونَ مَهْرٍ وَشُهُودٍ وَوَلِيٍّ

وَالْوَيْتَرِ وَالضُّحَىٰ وَلِلزَّفْرِ هَيْبَةٌ
وَأَنْ يُخَيَّرَ النِّسَاءَ فِيهِ
لَهُ عَلَى الزَّوْجِ وَأَنْ يُجَيِّبَهُ
وَرَفْعِ الْمَنَكْرِ وَالْمُصَابِرَةِ
كَذَا قَضَاءُ دَيْنٍ مِيتٍ أَعْسَرَا
وَقَرْضِهَا وَالْفَرْضُ لَأَمَّا قَبْلَهَا
لَهُمْ وَتَضْوِيَّتِ عَلَيْهِ عَالِي
وَبِأَسْمِهِ وَنَزْعِهِ لِلْأُمَّتَةِ
مُسْتَكْرَمًا وَأَخَائِنَاتِ الْأَعْيُنِ
بِاللَّهِ مِنْهُ وَيَنْكَاحُ الْأُمَّةَ
لِغَيْرِهِ قَبْلَ وَثُومٍ وَبَصَلٍ
سُمِّيَ مُحَمَّدًا أَوْ وَهَذَا الزَّمَنُ
وَإِخْذِهِ الصَّفِيِّ مِنْ مَغَانِمًا
وَحَيْسٍ حَيْسٍ فِيهِ وَالْعُنْمِ
تَخْفِيفًا أَوْ كَرَاهَةً مُحَقَّقَةً
وَحَاكِمًا لِقَرْبِهِ الزَّكَايَ وَلَهُ
طَعَامُ ذِي الْحَاجَةِ وَلَيْبُدُهُ ذَا
زَوْجٍ مَنْ شَاءَ وَلَمْ يَأْذَنَّهُ
مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ وَتَسْعٍ فِي الْأَصْحِ
وَقَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّمَلُّكِ

قَلْتُ وَأَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَلَا
 وَكَوْنِهِ بَيْنَ النَّسَاءِ يَجْرِي
 قَالَ الْمَرَاتِيُونَ وَالشَّيْخُ أَبُو
 وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ نَوْمٍ يَنْقُضُ
 وَبَعْضُ مَا أكرمَهُ اللهُ بِهِ
 وَأَنَّهُ يُبْصِرُ مِنْ وَرَائِهِ
 وَأَنَّهُ لِلْأَنْبِيَاءِ قَدْ خَتَمَ
 وَأَنَّهَا عَلَى الْخَطَا لَا تَجْتَمِعُ
 وَأَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ
 أَوْلُ شَافِعٍ وَمَنْ يَشْفَعُ

أَحْرَامَ فِي التَّيْبِ هَذَا أَقِيلًا
 فَسَمَّا كَذَلِكَ صَحْحَةَ الْأَصْحَابِ
 حَامِدٌ تَمَّ الْبَغْوِيُّ يُجِيبُ
 وَصُوءٌ مِنْ سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ وَصُوءٌ
 مَنَامُهُ بِالْعَيْنِ دُونَ قَلْبِهِ
 كَيْفَ مَا يُبْصِرُ مِنْ تَلْقَائِهِ
 وَأَنَّ أُمَّةَ لَهُ خَيْرُ الْأُمَّمِ
 وَشَرُّهُ نَائِجُ كُلِّ مَا شَرِعَ
 وَمِنَهُ يُسْتَشْفَى بِيَوْمٍ وَدِيمِ
 أَوْلُ مِنْ بَابِ الْخِيَانِ يُقَرِّعُ

فصل في العقد ومقدماته

يُنْدَبُ لِلْمَحْتَجِّ ذِي التَّاهِبِ
 وَالَّذِينَ بَكَرَ أَبْعَدَتْ وَأَنْ يَرَى
 إِذَا الرِّتْصَاهَا وَهِيَ أَيْضًا تَنْظُرُ
 يَبْعَثُ مَنْ يَأْتِي لَهُ بِالصِّفَةِ
 وَمِنْ نِسَاءٍ مَسُّ شَيْءٍ تَشْعِيرُ
 وَإِنْ أَيْبِنَ وَلِذَاكَ التَّنْظُرُ
 وَالْأَيْبِنُ لَيْسَ يَعْدُ الْكَشْفُ لَهُ
 وَالْأَيْبِنُ وَحَرَمٌ وَمِنْ
 أَمْرَدٍ وَالْأَيْبِنُ بِغَيْرِ رَابِعَةٍ
 كَلَيْبِنَا وَمِنْ رِجَالٍ وَالْقِي
 لَا فَرَجَهَا قَلْتُ الْحُسَيْنِ جَوْزَهُ
 وَلَا مَعَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ وَلَوْ

أَنْ يَبْتَاعَ الْوَلُودَ ذَاتِ النَّسَبِ
 وَجِهًا وَكَيْفَهَا وَإِنْ لَمْ يَوْمَرَا
 وَمَنْ عَلَى الرَّؤْيَةِ لَيْسَ يَفْقِدُ
 بِحُطْبَةٍ وَحُطْبَةٍ لِلْحُطْبَةِ
 وَغَيْرِهِ مُحَرَّمٌ لِلذِّكْرِ
 لَا لِأَحْتِيَاجٍ كَالْعَلَّاجِ يُحْظَرُ
 تَهْتَكُ فِي سُوءَةٍ فَحَلَلَهُ
 لَهَا وَطِفْلٍ لَأَمْ رَهِقَ وَمِنْ
 بِالْأَيْبِنِ لَأَيْبِنُ سُرَّةٍ لِرُكْبَةٍ
 مَا بَلَّغَتْ فِي النَّسَبِ حُدَّ الشَّهْوَةِ
 وَالْمَتَوَلَّى مِنْ سِوَى الْمَيْزَةِ
 فِي سُوءَةٍ لَكِنْ كَرَاهَةٌ حَكْمًا

والمنع في مريضتها أيضا ويجب
 ان كان كل بيتا الا المجرى
 وليس فقد قرنها واضرعتها
 وكسر قرن موجبا للمتها
 كذلك فقد الياء والذئب
 ومنها بغيرها ووجب
 فصل

ويجب اسماها ما هو كونها
 سليمة من تحرك كسر قرنها
 ووجب بعد صلاة العيدين
 واجزأت في وقتها المحدود
 بان مضى مقدار ركعتين
 خفتين ثم خفتين
 كذلك بعد ذلك الشروق
 الفالغروب آخر الترتيق

وان تكون بالنهار شذج
 وان يكون مسلمانا يدع
 وحائض وذو جنون والعمى
 احب من ذى الكفر وهو ما ابي
 واللين في مكانها وان يندس
 في العشاء اخذ ظفرا كذا الشعر
 وكونه مستقبلا بمسحلا
 مصليا على النسيان ولا
 كذا الدعاء بعد بالمأثور
 عن النبي بلغظه الشهود
 وترك فضل راسها فان ذبح
 من القناع عصابة ذلك ولشج
 ونحوه لا بل من كقيام
 والذبح للابقار والاعنام
 فالغز في اللبنة دون ميز
 والذبح تحت مجمع العينين

وكونه للودجين قاطعا
تخ قطعه الخلقوم والمرى معا
وان يكن تخصان كل قد تخ
اضحية الا خردون الاذن صح
واجزات عن رضاهم عزما
يكون بين اليمين فيهما

فصل

وَبَقِيَ سَابِعُ الْاِيَّامِ
عَقِيْقَةُ سِتِّ اَيَّامٍ لِلْفِتْلَامِ
وعيره شاة فقط تفصلك
اعضائها من غير كسر يحصل
فالرجل تقطع نيشة للقابله
وتقطع الباقي بجلو قابله
واطعت للناس كالاضحية
والفقراولى بها هديته

فصل

قد كان اهل الجاهلية العرب
لهم امور يجعلونها قرب
بزعمهم وبالذعاوى الكاذبة
كقولهم بحيرة وسائبه
وقولهم وصيلة وحامح
فانطقت باصدق الكلام
اولها هو التي تكون
لها نتاج خمسة بطون
لكن يكون آخر الكل ذكر
اذا نشق اذنها وتعتبر
متروكة طول المد لا تتركب
ولم تكن لغير صيف تحلك
والثان ما اعتقد مولاه لا
ينفعه بخدمة ولا ولا
او البعير اهله تسببه
لكل محتاج كتحفيز يركبه

قُلْتُ وَلَا يَفْزِرُ وَلَا يَقْبَلُ
وَكَاجْوَابِ خُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ
وَلِيسُوِي الرَّجْمِيَّةِ التَّمْرِ بِيضُ مَا
اَجَابَ مِنْ يَجْرِهَا وَغَيْرِ مَنْ
نُطِقًا وَجَارَ الذِّكْرِ لِلْفِتْيَانِ
يَقُولُ زَوْجَتُ وَاَنْحَتُ ابْنَتِي
نِكَاحًا تَزْوِجُ بِهَا نَحْتُ اَوْ
فِي ذِي خِلَافٍ مِثْلُ اَنْحُ وَبِمَا
وَالْحُدِّ وَالصَّلَاةِ بَعْدَهُ عَلَى
بَشْرًا تَحْيِزُ وَالطَّلَاقِ وَلَا
اَمِي فِي نِكَاحٍ لِاشْهَادَةِ الرِّضَى
لَا الدِّينِ اَوْ خَرِيْقَةً فَاَلْفَسُوْنَ اَنْ
بِحَقِّ اَوْ بِيَدِ كَرِ بَطْلُ
لِلسَّيِّدِ الْمُسْلِمِ تَزْوِجُ اَمَهُ
وَيُوِي سَيِّدِ بِالْمَصْلَحَةِ
وَالنُّطْقِ مِنْ سَيِّدَةٍ وَيَجْبِرُ
وَيُوِي وَالِدٍ وَاِنْ عَرَضَ
وَبِيهَا اِذْ بَعْضُهَا يَحْرُرُ
لِفَقْدِ وَطْءٍ قَبْلَ وَلِزَمَهُ
لَا طِفْلَةٌ وَلَا مِنَ الطِّفْلِ وَمَنْ
يَحْتَجُّ وَاَرْبَعًا وَغَيْرَ الْكَمُوْلِ لَا
وَزَوْجًا مَجْنُوْنَةً بِالْمَصْلَحَةِ
ثُمَّ الْاِمَامُ بَعْدَ سُورَى الْاَقْرَبِ

مَحْرَمَهُ وَاخْتِطَ فِيمَنْ اَشْكَلَا
تَصْرِيْحًا اَسْعَ لِارْتِبِ الْعِدَّةِ
يَحْرُمُ بِلِذِي تَعْدِ ذِي اِنْ عَلِمَا
تَجِبُ وَالسُّلْطَانُ فِي الَّتِي تَجُنُّ
مِنْ خَاطِبٍ وَرَضَعَةُ النِّكَاحِ
تَزْوِجُ اَنْحُ وَقَبْلَتْ بَعْدِي
لَفِظُ تَزْوِجَتْ وَزَوْجُ وَرَوَا
كَانَ يَعْني هَذِهِ مَتْرُجًا
تَحْدِ يَنْدُبُ اَنْ تَحْلُلَا
تَسْرُ حُضُورَ سَامِعِيْنَ قَبْلًا
وَلَوْ مِيسُورَى عَدَالَةِ مَضَى
يَعْرِفُهُ بَعْضُ الصَّاحِبِيْنَ اَوْ يَدِينُ
يَسَيِّدٍ وَفَسَقَ هَذَا مَا نَقَلَ
كَافِرَةٌ لَا كَافِرٍ لِسُلْمَةٍ
اِنْ يَلِ مَالًا وَاَوْ لِي اَنْ يَنْكَحَهُ
لَا الْعَبْدَ وَالسَّيِّدَ لَيْسَ يَقْبَرُ
عِنْتُهَا جَمِيعًا حَالَ الْمَرَضِ
ثُمَّ يَجْدِي عَنْ اَبٍ وَيَجْبِرُ
تَزْوِجُ مِنْ جَنَّتْ لِتَوْقِيْ قَرْمَةٍ
مَنْ جُنَّ فَرْدَةٌ بَرُوْجَانِ اِنْ
مَعِيْبَةٌ وَاَمَةٌ مِنْ عَقْلًا
وَاِنْ طَرَا بَعْدَ الْبُلُوْغِ رَجَحَهُ
مَجْنُوْنَةٌ تَحْتَاجُ ثَمَّ الْعَصَبِ

لَا فَرَعٌ دُونَ سَبَبٍ وَمَشْكِلٌ
 لَهُ بَأْذُ يَنِهِ وَحَيَاتُهَا يَلَا
 وَبَعْدَهُ السُّلْطَانُ لِلرَّأْسِ فِي
 بِالصَّبِّ فِي الْبِكْرِ وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ
 وَعَنْهُ وَسْفُهُ وَفَسْقُ
 كَذَلِكَ الْجُنُونُ لَا الْعَمَى وَلَا
 وَإِنْ يَغِيبُ مِقْدَارُ قَصْرِ أَوْ جَنَى
 مَكَانِي أَوْ الْوَلِيُّ الزَّوْجُ مَعَ
 زَوْجِ سُلْطَانٍ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
 وَالزَّوْجُ فِي وَكَالَةِ يَصْرِحُ
 وَاحِدَةً بِشَرِّهَا إِذِنْ مِنْ وَلِيٍّ
 بِمَا هُوَ الْأَقْلُ بِمَا عَيْبَا
 يَلْغُو وَيَطْلُقُ بِسَرِّ وَاحِدَةً
 وَلَوْ مَعَ الْوَطْءِ فَلَا مَهْرَ كَمَا
 كَأَحْكَمٍ فِي مَرِيضٍ مَوْتٍ قَدْ سَمِعَ
 وَمَا سَيِّبُهُ وَمَنْ لِلْعَرَبِ
 أَوْ هَاشِمٍ نُسَبُ أَوْ مِنْ جَيْبَتْ
 وَجَرَفَةٌ دَيْبَةُ وَمَنْ تَعَفَّ
 وَلَوْ يَفْضِلُ حَصَّ وَالْيَسَارُ
 وَجَاؤَانِ ذِي وَالْوَلِيُّ مَرَضِيَا
 وَقَدِيمِ الْأَفْقِهِ ثُمَّ الْأَوْرَعُ
 وَصَحَّ مِنْ غَيْرٍ وَقِفَ لِلْبَيْتِ
 إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَإِرْثَ الزَّوْجِ لَوْ

أَعْتَقَ كَالرَّأْسِ لَكِنَّ الْوَلِيَّ
 لِإِذِنْ عَلَى تَرْبِيَةِ إِرْثٍ نَزَلَا
 مَجَلَّ حَكْمَهُ بِإِذِنْ وَأَكْتَفَى
 لِجَابَةِ الْمُتَّقِيَاتِ الْعَقْلُ
 وَحَلْفُ دِينَ وَالصَّبِيُّ وَالرِّقُّ
 لِعَاوُهُ إِلَى الْبَعِيدِ نَقْلَا
 بِالْقَصْلِ لَا الْمَجْبُورِ مَنْ عَيْبَا
 لِنَدَى الْمَسَاوِي أَوْ فِي الْأَحْرَامِ وَقَعُ
 وَكَيْلٌ مُحْرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَغْرَبْ
 وَلَا خِيَابِجَ السَّفِيهِ يَنْكَحُ
 وَإِنْ أَبِي السُّلْطَانِ وَالْعَكْسُ حَلِيٌّ
 وَمَهْرٌ مِنْ لَاقَتْ وَمَا زَادَهَا
 وَإِنْ يَدُونَ الْأَذْنَ يَنْكَحُ رَأْسِيَّةً
 زَوْجَ عَبْدًا أُمَّةً لَهُ هُمَا
 بِعَيْنَيْهَا وَتِلْكَ ثَلَاثٌ وَنَكْحُ
 وَلِقْرِيشٍ وَالِي الْمَطْلَبِ
 عَيْبَا بِهِ الْخِيَارُهَا هُنَا ثَبَتَتْ
 وَحَرَّةٌ كَقَوْلِ الْغَيْرِ مَنْ وَصِفَ
 وَبِحَوْسِينَ مَا بِهِ ائْتَسَارُ
 بِالْغَيْرِ لَا الْقَاضِي وَبَعْضُ الْأَوْلِيَا
 وَبَعْدَهُ الْأَسْرُ ثُمَّ يَقْرَعُ
 فِي سَابِقِ اثْنَيْنِ وَإِرْثَ عَرَبِيٍّ
 مَاتَتْ وَالْإِنْفَاقُ عَلَى هُدَى نَفْوَا

وَالثَّلَاثُ الشَّاةُ الَّتِي قَدْ انْتَجَتْ
 مِنَ الْبَطُونِ سَعْمَةٌ وَأُرْوَجَتْ
 بِاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَاسْتَقْبَرَتْ
 فِي ثَابِتِ الْبَطُونِ أَيْ مَعَ ذَكَرٍ
 قَالُوا إِذَا قَدْ وَصَلَتْ أَحَالَهَا
 فَيُصْعِقُونَ ذِمَّةَ لَهَا جَلَسَا
 وَذَلِكَ الْأَمْرُ لِلرَّجَالِ
 وَلَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ بِحَالٍ
 وَأُجْرِبَتْ إِذَا ذَكَرَ بِمِثْلِهَا
 فِيهَا لَهَا مِنَ الْأُمُورِ الرَّاجِحَةُ
 وَالشَّاةُ إِنْ حَاتَتْ بِأَنْثَى قَلَمَتْ
 أَوْ ذَكَرَ حَضْرَاهُ أَوْ صَبَّحَتْ
 وَإِنْ آتَتْ بِالْحَدَى مَعَ أَنْثَاهَا
 يُقَالُ أَيْضًا وَصَلَتْ أَحَالَهَا
 فَذَبْحُ هَذَا الْحَدَى لِلْأَصْنَامِ
 مَسْتَعٍ فِي سَائِرِ الْأَيْتَامِ
 رَابِعًا حَلَّ لَا يَنْبَلُ يُضْرَبُ
 عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَهَا لَا يَقْرَبُ
 بَلْ يَفْعَلُ مِنْ طَهْرِهِ قَدْ حَرَّمَ
 وَهُوَ الَّذِي لَطَهْرُهُ مِنْهُمْ حَمَا
 بَابُ الْأَيْمَانِ
 وَاعْلَمْ أَنَّ سَائِرَ الْأَيْمَانِ
 عَلَى اخْتِلَافٍ مَكْتُمَاتُهَا
 أَمَا تَكُونُ فِي خُصُومَةٍ تَقَعُ
 أَوْ غَيْرِهَا تَمَّ الَّذِي فِيهَا وَقَعُ
 أَمَا لَدَفْعٍ وَهِيَ مِنْ يَنْكَحُ
 أَوْ جَلْبِ حَقٍّ وَهِيَ حَسْرَتُكَ
 قَسَامَةٌ مَعَ الْعَمَانِ وَالَّتِي
 مَعَ شَاهِدٍ فِي الْمَالِ وَالْمَرْدُودَةِ
 بَعْدَ النُّكُولِ وَهِيَ كَالْأَقْرَارِ
 خَاصَّةً مَعَ شَاهِدِينَ جَارِي

فَسَمِعَ فِي رَدِّ عَيْبِ قَهْرِي
 وَبَعْدَ دَعْوَى غَمَّةٍ وَعَشْرِ
 وَبَرِحَ عَصْرًا بَاطِنًا فِي اللَّيْلِ
 عَلَى غَدِيمٍ غَاشِبٍ أَوْ مَيِّتٍ
 وَعَوَّانَتِ طَالِقُ فِي أَمْسٍ
 وَقَالَ لَمْ أَرِدْ طَلَاقَ نَفْسِي
 أَمَا لَنْ تَحْرِمَ بِإِلْحَاضِهِ
 فَانَهَا ثَلَاثَةٌ مَعْلُومَةٌ
 لِعَوَالِمِينَ غَرَلًا وَاللَّهِ
 مِنْ غَيْرِ تَقْضٍ أَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ
 وَلَا انْتِقَادٍ فِيهَا وَالْمَنْعُضُ
 هُوَ الْبَيْتُ بِاخْتِيَارِ انْقِضِ
 فَإِنْ يَكُنْ كَذِبًا عَلَى شَيْءٍ سَلَفَ
 فَهُوَ الْغَيْبُ مَرْتَبًا لِمَنْ خَلَفَ

فصل

والمخلف المقرون في انشائه
 بالله أو بالباقي من أمثاله
 كذا بر صنف من صفات ذاته
 ككبرياء الله أو آياته
 أو عبق أو طلاقاً وندر العقب
 وهو التزام قرينة من القرب
 علقها في ندره لها على
 حصول شيء لم يرد ان يحصل
 وواجب في النذر حيث لم يبر
 كفارة البين أو ما قد نذر
 وأربع من الحروف الخلف
 وأو بوا ثم تاء والف
 وحيث قال الله ثم سكننا
 أو حرك الهماء مطلقاً فقد كفى
 وصيغة البين نحو القسم
 أصمت أو عزمت ثم أعرزم

وحيث لا يعلم سبق يبطل
 سابق ذين فالنكاح للذري
 لو احدى في غير تقسم
 من نسب ومن رضاع لا يبد
 عمومية وولد المخوولة
 وغيرها لا ولد الزنابل
 وأم أخفاد وجددة الولد
 أو حرمت أصوله فصوكة
 أول فصل سائر الأصول
 أصول زوجة وإن غشياً
 بالملك أو يشبهه الواطي كما
 والمهر في شبهة دون التي
 ومحرّم الشخص بمعدودات
 وجمع خميس ولعبد لا يجعل
 ولو به أختان صح في الآخر
 وحدث بين ذى وذى محرماً
 فإن تبن سابقة أو اشترى
 أو بكتابة وتزويج صح
 أنثى وبيت زوجها أو أمه
 إن تكى السيد من لم يجمعها
 أولاً وثنتين على الرقيق
 يعيقه قلت ووجدان الصفة
 مع انتشار في نكاح صح لا

وتلك إن تخلف ياني أجهل
 يخلف بالبيت وأن يقتر ذى
 ويتكولها وزد تقدر
 تحرم من لا دخلت تحت ولد
 كالبيت بينهما من المدخولة
 وأم عم وأخ لا من نسب
 وأخت أولاد من الرضاع قد
 فصول أدنى من هم أصوله
 ونزوجة الأصول والفصول
 فصولها أيضاً ومن وطئها
 في عدة وفي انتساب فيما
 يربن بها أو لمست كالزوجة
 إن تشبه صرت محرماً
 جمع ثلاث وهو في عقد يبطل
 وأشبين آية تقرض ذكر
 نكاحاً أو وطئاً بملك أوهما
 أو بزر والملك تحريم طراً
 أخرى له ولا يلام من تكى
 وخصصت مملوكة بالحرمة
 ومن ثلاثاً طلق مجتمعا
 في الثانية لأذى مع التعليق
 شرط إلى إيلاج قدر الحشفة
 في شبهة ووطئ ملك مثله

وَمِلْكُهُ وَمِلْكُهَا وَلِلزَّوْجِ
 بَدَأُ أَوْ لَوْ بَعْضًا وَلَوْ كَانَ الَّذِي
 بِهِ كَانَ يَقُولُ إِنَّ نِكَاحَكَ
 ثُمَّ النِّكَاحُ بَعْدَ هَذَا يَجْرِي
 وَيَبْدُوهُ لِأَمَةٍ لَوْ حُرَّةٌ
 وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ مِنْ بَأَقَلِّ
 وَلَا الَّتِي عَابَتْ بَعِيدًا وَالَّتِي
 وَلَوْ تَسْرِيًّا وَمُسْلِمٌ مَلَكَ
 دُونَ الْمُجُوسِيَّةِ أَوْ ذَاتِ الْوَتَنِ
 حُرًّا أَوْ مَجْدِيًّا وَغَيْرِ الْمَجْدِيِّ
 وَحُرٌّ بَعْضٌ كَالرَّقِيقِ لَوْ جُمِعَ
 وَأَمَةٌ الْكِتَابِ دُونَ مُسْلِمَةٍ
 وَمَا نَمَاتَتْ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ
 قَدْ آمَنَ الْأَوَّلُ مِنْ آبَائِهَا
 أَوْ الَّتِي تَعَزَّى لِإِسْرَائِيلَ
 وَوَتَيْيَ أَحَدِ الْأَصْلِيَّةِ لَهُ
 وَحُرْمَتٌ صَابِيَةٌ وَسَامِرَةٌ
 وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا مُقَرَّرَةٌ
 وَالزَّوْجُ لَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ يَقْتَضِي
 وَبَعْدَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قِفٌّ
 وَلَوْ بَعْضُ اللَّذَمِيِّينَ أَوْ
 وَلَوْ صَحِيحًا أَفْسَدُوا الْمَصَاهِرَ
 كَذَا الْمَسْمُومِ وَلِفَاسِدِ قُضِي

كَاتِبَهُ وَفَرَعَهُ لِلْحُرِّ ذِي
 يَنْكِحُهَا عَاقِبَ سَبْقِ عَتِقِ ذِي
 بِصِحَّةٍ فَقَبْلَهُ أَعْتَقْتَكَ
 وَأَمْتَيْنِ حَرَمُوا لِلْحُرِّ
 حَصَلَ أَوْلَاهُ عَلَيْهَا قَدْرَةٌ
 مِنْ مَهْرٍ مِثْلِ قِنَعَتٍ لِأَذَى جَلِّ
 غَالَتْ وَرَثَتَا وَيَأْمُرُ الْعَنْتِ
 ذَاتِ كِتَابٍ قُلُوبُ الْجُورِ الْوَطْءُ ذَلِكَ
 وَحُرَّةٌ وَأَمَةٌ إِنْ يَجْمَعُنِ
 يَبْحَثُ فِي الْأُولَى بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
 الْحُرَّةُ وَأَمَةٌ لَمَّا امْتَنَعَ
 لِذِي الْكِتَابِ فَلَمَّا حُرَّمَهُ
 مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يُعَلِّمُنُ
 مِنْ قَبْلِ تَحْرِيفِ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 مِنْ قَبْلِ نَسْخِ لِأَيِّ التَّعْطِيلِ
 وَقَرَّرُوا هَذَا وَلَا مُسْتَقْبَلَهُ
 خَالَفَتِ الْأُصُولُ وَهِيَ مَهْدَرَةٌ
 وَرَدَّةٌ وَسَبْقُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ كِتَابٍ يَرْفَعُ
 ثُمَّ نِكَاحُ الْكُفْرِ بِالصِّحَّةِ صِيفٌ
 كَانَ مُوقَّتًا وَتَأْيِيدًا رَأَوْا
 يَبْتِئُهَا كَذَا طَلَاقِ الْكَافِرَةِ
 بِمَهْرٍ مِثْلِ قِسْطِ مَا لَمْ يُقْبَضِ

حَلَفَتْ أَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ اشْتَهَرَ
 تَعْبِيرُهَا مَا لَمْ يُرَدِّهَا الْكُفْرُ
 إِنَّمَا ذَلِكَ يَذَكُرُ النَّسَبَ وَلَا
 آتَى بِيَوْضَفٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا
 فَصْلٌ

حُكْمُ الْيَمِينِ بِأَخْبَلِهَا تَطَلُّ
 كَذَاكَ مَا اسْتَنَانَهُ الَّذِي انْقَضَى
 وَمِنْ رَأَى بَعْدَ الْيَمِينِ حَسَنَةً
 خَيْرًا آتَى مَا يَقْتَضِي تَحْيِينَهُ
 ثُمَّ لِكَيْفَرٍ عَنْ يَمِينِهِ وَمَسَا
 عِدَالِ الصِّيَامِ جَائِزٌ أَنْ يَقْدَمَا
 وَكُلٌّ مِنْ عَلَى تَزْوِجِ عَلَى
 زَوْجَتِهِ أَوْ تَرْكِهِ قَدْ اشْتَرَى
 فَبِأَشْرِ التَّزْوِجِ الَّذِي ذَكَرَ
 فِي عِدَّةٍ مَرْجِعِيَّةٍ مِنْهُ يُبْرَأُ
 فِي أَوَّلِ الْحَالِ وَهُوَ الْمُنْتَهَى
 وَالْحَسَنُ فِي الشَّاذِ وَفَاقَاتِئَتْ
 وَمِنْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُكَ
 أَوْ قَالَ لَا أَسْأَلُكَ وَهُوَ سَائِلٌ
 أَوْ قَالَ لَا الْبَسَّ وَهُوَ لَا بَسَّ
 أَوْ قَالَ لَا أَجْلِسُ وَهُوَ جَالِسٌ
 أَوْ قَالَ لَا أَرْكَبُ وَهُوَ رَاكِبٌ
 فَحَسَنٌ إِنْ اسْتَدَامَ رَاجِبٌ
 وَإِنْ يَقُولُ فِي تَمْرَةٍ فِيهِ لَا
 أَخْرَجُهَا وَلَا أَكُونُ أَكْبَلًا
 وَلَا أَكُونُ مُسْكَكًا لَهَا نَيْبًا
 بِأَكْلِ بَعْضِ مَا جَلَسَتْ فَتَمْرٌ
 أَوْ قَالَ لَا آكُلُهَا فَادْخَلَتْ
 فِي غَيْرِهَا وَبَعْدَ أَكْلِ فَصَلَّتْ
 وَاحِدَةً فَحَسَنَةٌ قَدْ امْتَنَعَ
 وَإِنْ يَحْسَبُ نَفْسَهُ فَهُوَ الْوَرَعُ

إِذَا فَرَضْنَا مِنْ الْمَالِ
 لِأَقِيمَةٍ كَيْصِفَ رِزْقُ حَمْرٍ
 بِأَنْ نَفَى مَهْرَهَا يُؤْتَى
 وَحَرَّةٌ مِثْلًا تَطْلِقُهَا
 نِكَاحُ أَحَدِي لَمْ تَكُنْ مُحَلَّلَةً
 أَوْ ثَانٍ ثُمَّ بِالثَّلَاثِ طَلَقًا
 يَنْكِحُ بِلَا مُحَلِّلٍ إِنْ دَخَلَ
 بِهِ سِوَى الطَّارِئِ إِسْلَامُ أَحَدٍ
 وَإِنْ طَرَأَ الْإِسْلَامُ مِنْ هَذَا وَفِي
 حَتْمٍ فَفَرَرْنَا نِكَاحًا يَقْتَضِي
 لَا الْحُكْمَ بِالْإِنْفَاقِ حَالِ الْمُسَدِّ
 وَلَوْ فِي الْأَحْرَامِ هُمَا قَدْ صَارَا
 أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ لَهُ وَفَرَدَهُ
 لِيَأْسَمَ عَنْ حَرَّةٍ تَخَلَّفَتْ
 تَعَيَّنَتْ وَالْأُمُّ بِالْبَيْتِ تَصَدُّ
 أَوْ الْوَالِدُ فِي عِدَّةٍ قَدْ أَسَلَمَتْ
 أَوْ فِي أَمْرٍ تَدَادِمُ تَسْلِيمُ الْأُمِّ
 مَعْنَقَةٌ مِنْ قَبْلِ إِسْلَامِ أَحَدٍ
 عَنْ عَيْقِهَا قُلْتُ وَشَيْخِي خَيْرُهُ
 سَهُوُ الْوَجْهِ وَالْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ
 مَنْ عَتَقَتْ وَالزَّوْجُ فِي الْإِسْلَامِ
 كَانَتْ زَمَانًا اجْتَمَعَا رَفِيقَهُ
 وَحَقَّهَا حُكْمُ الْإِمَامِ مَنَاهَا

لِقِيمَةٍ قُلْتُ وَفِي الْمَشْرُوبِ
 وَأَتَّخَذَ الْخَمْسُ اعْتِبَارًا بِالْقَدْرِ
 لِأَلَّتِي قَدْ قَوَّضَتْ وَاعْتَقَدُوا
 لَوْ طَلَّقَ الْأَخْتَيْنِ أَوْ رَفِيقَهُ
 ثُمَّ الْجَمِيعُ أَسْمَاؤُهُ فَلَيْسَ لَهُ
 وَإِنْ جَمَعَا أَسْمَاؤَهُمَا وَسَبَقَا
 فَخَيْرَةُ الْأَخْتَيْنِ وَالْحَرَّةُ لَا
 فِرْرَ لَا إِنْ قَارَنَ الَّذِي فَسَدَ
 وَالْيَسْرُ أَوْ أَمْنُ الرَّبِّيِّ فِي الْأُمِّ
 وَهَكِيمًا بِالْحَقِّ إِنْ خَصِمَ رَضِيَ
 تَقْرِيرُهُ لَوْ صَارَ كُلُّ مَهْتَدِي
 وَلَا لِمَنْ قَدْ عُوْهِدَا وَاحْتَارَا
 وَعِدَّةُ الشَّهْبَةِ لَا فِي الرَّدِّ
 مِنْ أَخَوَاتٍ وَأُمَمَاءٍ وَصِيغَتْ
 وَالْبَيْتُ لَا يَدْخُلُ بِالْأُمِّ قَدْ
 وَحَرَّةٌ ذَاتُ كِتَابٍ قَدِمَتْ
 إِنْ تَمَّتِ الْحَرَّةُ وَهِيَ مُسَلِّمَةٌ
 نِكَاحُ ذِي أَدْفَعٍ وَحَرَّةٌ تَعُدُّ
 وَبَعْدَ ذَيْنِ تُدْفَعُ الْمُؤَخَّرَةُ
 فَهَاهُنَا الْحَاوِي مِنْ الْمُتَابِعِي
 فَلَا اعْتِبَارَ فِيهِ بِالْتَّكَاوُمِ
 لَا الْغَيْرِ وَالزَّوْجُ قَدْ ذِي الْقِيَمَةِ
 فَحُكْمُهَا فِي حَقِّ مَنْ سِوَاهَا

فصل

لَوْ قَالَ لَا آكلُ بِرَأْفَعَدِكَ
 إِلَى دَقِيقٍ أَوْ سَوِيْقٍ فَأَكُلُ
 أَوْ قَالَ لَا أَكُلُ كَمَا فَأَكُلُ
 شَحْمًا بَعْدَ الظَّهْرِ وَالْبَيْتُ حَصَلَ
 لِلْوَالِيَةِ أَوْ لِحَمِّ غَيْرِ النِّسَمِ
 وَالْمَيْوَةِ وَالْمَيْوَةِ وَظَهَرَ فَاعْلَمُوا
 أَوْ قَالَ تَمَرًا قَتَاوَلَ الرَّبِّيِّ
 وَعَكَّسَهُ كَذَا زَيْبٍ وَالْبَيْتُ
 أَوْ قَالَ لَا آكلُ دَرَأَفَاتِنَقْلٍ
 لَا كَلَهُ تَبْدَأُ وَجَمَاعًا اسْتَقْبَلَ
 أَوْ قَالَ لَا آكلُ خَبِزٍ فَضْرَبَ
 بِمَا يَبِغُ فَذَابَ فِيهِ وَشَرِبَ
 أَوْ قَالَ لَا أَشْرَبُ مِنْ سَوِيْقٍ
 فَتَالَهُ بِالْأَكْلِ أَوْ بِالذَّوْقِ
 أَوْ قَالَ إِنْ قَطَلْنَا أَكَلْنَا
 زَيْبًا بِحَالٍ ثُمَّ بَعْدَ سَمَانَا
 عَلَى أَنَا يَسْرٌ وَهَوْنٌ وَتَوَى
 بِهِ سِوَاهُ حَيْثُ خَصِمَ السَّوِي
 أَوْ كِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ كَمَا
 لَا حَيْثُ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ
 وَإِنْ يَقُولُ لَا آكلُ الرَّؤْسَامِ
 لَمْ يَحْتَجْ بِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ النِّسَمِ
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَلَدَةِ بِهَا الْفَرْدِ
 يَبِغُ الرَّؤْسَامَ عَادَةً مِنَ الْجَسَدِ
 بَابُ النَّذْرِ
 وَلَا يَبِغُ النَّذْرُ إِلَّا فِي قَرِيبٍ
 لَمْ تَعْمَلْ كَصَلَاةٍ تَسْتَجِيبُ
 فَلَوْ جَرَى نَذْرٌ فِي سَنَةِ
 بَعِيْنَهَا فَوَاجِبٌ أَنْ آمَنَ بِهِ
 فَإِنْ تَوَانَى فِيهِ أَوْ مَرَضًا
 أَوْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ أَوْ نَسِيَ وَصَّى

وَالْعَبْدُ تَنْبِيْنٍ وَبِالْحَقِّ التَّحَقُّقِ
 أَوْ قَبْلَ عَقْبِ صَارِدِ الْإِيْمَانِ
 وَمَعَهُ إِنْ أَسَلَتْ أَنْتَانِ
 إِنْ كَانَتَا رِفْقَتَيْنِ لِأَادَا
 ثُمَّ طَلَا قَهُ وَتَوَّ مَعَلَقًا
 وَالْفَسْحُ إِنْ فَسَّرَ بِالسَّرَاحِ
 لَا الْوَطْءَ وَالْإِيْلَاءَ وَالظَّهَارَ
 فِي بَعْضِهِنَّ وَاخْتِيَارَ اللَّذِي
 لَهُ وَالْفِرَاقَ عِبَادَ الصُّوْرِ
 فَإِنْ يَمِتُّ مِنْ قَبْلِهِ فَكُلُّ
 وَوَقِفَ الْإِرْثُ إِلَى الصَّلْحِ وَمَعِ
 عَلَى سِوَى الْإِرْثِ كَمِنْ أَحَدِي النِّسَاءِ
 لِأَنْ يُطَلَّقَ ثُمَّ تَلْبَسُ مِنْ هِيَبَةٍ
 أَوْ أَرْبَعٍ مِنَ الْكِحَائِيَّاتِ قَدْ
 تَقَدَّمَ تَأْخُذُ لَا التَّأْخِرُ

فَمَا إِذَا مِنْ قَبْلِ مَا هَتَدَى عَقْبُ
 وَمَعَهُ مَا أَسَلَتْ تَنْتَانِ
 ثُمَّ يَحْرُرُ تَتَعَيَّنَانِ
 تَأْخُرُ الْحِرَّةُ عَنْ هَذَا وَذَا
 لِأَنَّ يَعْطَى اخْتِيَارًا مُطْلَقًا
 تَعَيَّنُهُ هَاتِيكَ لِلنِّكَاحِ
 وَجَازَ أَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَخْتَارُ
 قَدْ هَتَدَيْنِ وَالْكِحَائِيَّاتِ
 وَاجْتِسَّ لِيخْتَارَ وَعِزَّ لِأَنْ أَصْرُ
 تَعْتَدُ الْأَقْصَى قُلْتُ إِذْ لَأَحْمَلُ
 تَفَاوُتٍ يَجُوزُ لِأَذَا وَقَعَ
 طَلَّقَ بِالتَّعْيِينِ ثُمَّ التَّبَسُّا
 أَحَدِي الْكِحَائِيَّةِ وَالْمَهْتَدِيَّةِ
 تَخَلَّفَتْ وَالتَّفَقَّاتِ لِأَمْدُ
 وَرِدَّةِ الْأُنْثَى خِلَافَ الذَّكَرِ

فصل في الخيار وأحكام آخر

وَبِالْجَذَامِ وَالْحَبُونِ وَالْبَرَصِ
 وَعَنْتَةٍ مِنْ قَبْلِ وَطْءٍ وَقُرْتِ
 بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ بَعْدِ مَا
 وَلِلْوَلِيِّ بِالذِّي عَمَّ إِذَا
 وَبَعْدَ وَطْءٍ وَالْمُسْتَيْ إِِنْ طَرَا
 يَخْلَفُ شَرْطُ نَسَبٍ وَسِلْمٍ
 وَوَلَدٍ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ذُو نَسَبٍ

خَيْرٌ وَبِالْحَبِّ وَلَوْ بِهَا تَقَصَّرَ
 وَرَيْقٍ وَإِنْ طَرَا مَا قُتِرَتْ
 زَالَ وَمَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِ عِلْمًا
 قَارِنَةٌ كَمَنْعٍ تَزْوِجٍ بِيَدِ
 مِنْ بَعْدِهِ كِرْدَةٌ وَخَيْرًا
 وَصِدْرٍ قِي لَا يَخْلَفُ الرَّغِيمِ
 حُرٌّ وَلِلسَّيِّدِ حَتَّى أَصِلَ أَبُ

لكنه ان صدّه الأعداء
 عن فعله لم يلزم القضاء
 كذره ااضحية عمتها
 حال موت بينه وبينها
 وان جرى بصوم عام عينه
 فصومه حرم كما قد بينه
 لا نحو عيد مطلقا ولا قصا
 ومثله شهر الصيام والقضا
 او صوم يوم فيه زيد تقدم
 فجازر وصومه محتم
 وحيث فات فالقضاء قد لزم
 او جاء ليلا فاخلله علم
 فان يقبل يوم القدوم ثم
 فواجب صيامه مؤثرا
 ان لم يكن موافقا لما مضى
 مما نهى عن صومه ولا قصا

باب آداب القاضي
 جلوسه الحكم غير محتجب
 ساكن قلب لا بمسجد نذب
 وفعله ان شهد الجنائز
 او عاد مرضا نايعد جائزا
 كماله ان يحضر الولا ئما
 او يترك الجميع تركا دائما
 وان يجي مقدا للمحاج
 ونحوه لا وقت الاحياج
 وان راى خصمين قد تقدا
 اليه يسكت او يقل تكلما
 او مدعين في الدعوى ان ردحا
 فمن يكون سابقا يقدم
 عنهم بدعوى غالبان وجد
 من واحد منهم خصما ما بلد

نها عن خصامه المذكور
فان يعد جازاه بالتعزير
وشاور الاحاراهل العلم
ولا يقد غيره في الحكم
وحكمه بعلمه فيما عدا
عقوبة لله ما مضى ابدا

فصل

ان يخطو في حكم جيران يقضنا
فان تغير اجتهاده قضى
بما يراه بعد في المستقبل
من غير نقض الاجتهاد الاول
والجرح والتعديل ان يحصل
من شاهدي عدل فضل من قبل
كذلك الترجمة التي تصح
ما يسوى عدلين ليست تسمع
ثم الشهود حيث ما انكحوا
وارتاب فيهم فرقوا وليسوا
وليكن في التعديل هذا عدل
مع علم باطن الشهود قبل
ويجب كون الذي قد عدل
وكاتب القاضى ومن قد جعل
صاحب رأى الحاكم المذكور
متصفا بالعلم والتدبير
وختمه كس الرقاع ثم لا
يفهم حتى يراه أولا
وليعد كتاب قاض قد ورد
مع شاهدي عدل والا فليزد
باب القصة

واجرة القسام حيث يقسم
في بيت مال المسلمين للكرم
فالشركاء بعدة كل شخص
بقدر ما يأخذه من الحصص

حيا بد لا بائحروج ميتها
من امه لسيده مفرومة
في ذمة العبد كهمر المثل
قد عمر لا بلهمر بل ان تك ذى
عليه والعاقد الا السيدا
وتلك ثلث المال قبل ما استقض
من قبل فسحها ولو قد طلقا
وان يؤخره اليهما كفى
ومن سجن عقب الاهلية
بالعق لا بالعيب او على البدار
بعينه او بعد رد تحلف
فان لنفى عنه يحلف فلا
ترفع لفاض ويفسخ تستقل
في غير ذ النكاح لان ترضى
على الاصح غير مسقط لها
من قبل ان يجزى الابنياع
صورتها وغير ما واقعا
جماعها لان اتته بولد
ولا في الايلاء فتقول المتب
او طلب ارتجاعها كالمودع
والسحق ان يغرمة نفى
ومثل دائر في يد اثنين ادعى
بأنها بينهما نصفان

قيمه يوم ولادة متى
وبجناية فمشر القيمة
وذا وما ذكرته من قبل
وعاد ان يعمر بها على الذي
ان عتقت واحصره فمن عقدا
وعتق كل العرس لا عن ذى مرض
رؤح برقي مسر لان عتقا
رجعيا او اسلامه تخلفا
دون اجازة وللصبي
لا للولي وجهل عتق والميثار
ان حلفت عذر ولو يعترف
فسنة ان طلبته أمهلا
يطلب بالوطء وان لم يعمر
هذا ولو سافر واستقصا
قلت الرضى اثناءها وقبلها
كالحكم لو استقصا الاستسقاء
ولو يطلمتكم ثم راجعا
لا ان يجزده وصدق من محمد
ولم يلا عنها ولا في العنة
لان اتت لعدرة بأربع
فانه مصدق في التالف
رجوع مودع على من اودعا
ذاكلها والقول قول الثاني

مِنْ تَالِيَةٍ فَالتَّانِي فِي التَّشْفِيعِ
 كُلُّ مَنَعَ لَهُ وَالْعَزْلُ
 لَا الْجِلَّ وَالْتَحِيلُ وَالْإِحْصَانُ
 وَالْإِذْنُ نَطْقًا وَأَقْرَاشِ الْقِنَّةِ
 مَهْرٌ وَتَعْيِيرٌ وَيُنْتِجُ النَّسَبُ
 وَتُبَّتْ لِأَصْلِهِ أُمِّيَّتُهُ
 لِلْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أَوَّلِ الْوَالِدِ رَقٌّ
 يَنْتِجُ فِيمَا الْفَرْعُ فِيهَا مَلَكَه
 وَبَعْضُهُ فِي الْعَسْرِ فِي الْقَوْلِ الْأَسَدُ
 أَقْرَبُهُمْ فَوَارِثٌ فَوَزَعَا
 لِأَصْلِهِ الْجَزْأَ الَّذِي قَدْ عَدَمَهُ
 بِقَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ شَبْتَا
 أَوْ طَمَلَةً إِنْ أَحْتِيَاجُ يَبْقَى
 تَعْيِينُهُ وَجَدَّ الْمُسْتَمْتَعَا
 وَالْخَلْعُ وَالْعَيْقُ بَعْدُ كَالشَّقَا
 وَيَأْسِتَوَانِ إِنْ يَبْضُقُ أَقْرَعَا
 زَوْجَهَا وَالزَّوْجُ لَمْ يَبْضُقْ إِذَنْ
 غَيْرٌ وَلَوْ صَاحِبَةٌ أَحْتَرَفَ
 سَلَمَهُ وَيَسْتَرِدُّ مَا بَدَلُ
 رَدَّتْهَا كَقَتْلِهَا وَقَتْلُهُ
 مِنْ ابْنِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَوْجَهَا
 وَحُرَّةٌ لِنَفْسِهَا فَكَلْبِيَّةٌ
 أَوْ وَلَهَا أَوْ صَى بِمَهْرِهَا بَقِيَ

فَدَعِيهَا سَمَهُ إِنْ يَسْبِغُ
 مُقْتَرَرٌ رَجَّةٌ وَالْبَعْلُ
 وَالذَّبْرُ مِثْلُ الْقَبْلِ فِي الْإِنْيَانِ
 وَبَيْتُهُ الْإِيْلَا وَبَنَى الْعَنَةَ
 وَبِحَاجِ أُمَّةِ الْفَرْعِ وَحَبَّ
 وَصُدْرِي وَوَلِدٌ لَا قِيمَتُهُ
 بِالْمَلِكِ بِالْقِيمَةِ لِأَنَّ تَسْتَقُ
 وَلَوْ وَجَى أَيْجَارِيَّةَ الْمَشْرَكَةِ
 وَلَيْسَ لِلْيَسْرِ وَحُرًّا لَوْلَدٌ
 وَلِيَهْيِي فَرْعُهُ مُسْتَمْتَعَا
 وَأَسْتَنْ شَوْهَاءُ وَنَزَوِجُ أُمَّه
 إِنْ شَقَّ صَبْرًا وَخَافَ الْعَنَتَا
 وَلَوْ عَجَزَ نَحْتَهُ أَوْ رَتَقَا
 وَالْمَهْرُ مَهْمَا يَنْعِيْنُ بَيْعَا
 بِالْمَوْتِ وَانْفِصَاحِهِ وَبِالطَّلَاقِ
 وَالْعَصَبَاتُ قَدِمَتْ فَالْأَدْنَى
 وَبِالنَّهَارِ اسْتَحْدَمَ السَّيِّدُ مَنْ
 وَأَخَذَهَا لِلزَّوْجِ كَيْلًا لِأَفَى
 وَمَهْرُهَا لِسَيِّدٍ فَإِنْ دَخَلَ
 مِنْ قَبْلِهِ وَمُسْقَطٌ مِنْ قَبْلِهِ
 كَوَطءٍ أَصْلُ أُمَّةٍ زَوْجَهَا
 وَإِنْ نَمَتْ وَلَوْ يَقْتُلُ الْأَجْنِي
 وَإِنْ يَبْعَثُ سَيِّدًا أَوْ يَعْزُقُ

فإن أراد والقسم الا واحد
 وكان حظ من أراد زائدا
 من غيره وكان بعد ينتفع
 به أحب ثم عكسه امتنع
 وقسمه بقسمة كما عرف
 على اقل الا بصان يتخلف
 ولا يجوز كونه مقترقا
 نصيب شخص لم يره تقرقا
 ولا التحصير اخذ سفيل الدار
 ومن سواه العلو بالايجاب
 فصل
 اذا ادعى بعض على بعض غطف
 في القسم جبراً او باجراً فقط
 فليحلف الذي عليه يده عن
 ان لم يقم بينه من ادعى
 فان يقم اولاً او حلفا
 بعد تكول حصم عنها كفى
 وينقض القسم بعد ذين
 كسقطها في تركة يدين
 او استحق بعض مقسوم هو
 معين مع كونه غير سوي
 فنقضها جميعاً والا
 فنقضها في بعض مستقلاً
 والمنع في الاجبار قد تحققا
 في قسم صنف مع سواه مطلقاً
 وهكذا مع صنفه ان يشترط
 كل لشخص واحد منهم فقط
 وصح في مقول نوع ونحو
 ونحوها تلاصقت مع الصغر
 باب الشهادات
 انواعها في سبعة تفصيل
 بحسب ما فيه الشهود تقبل

فَتَأْهَدُ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي
شَهْرِ الصِّيَامِ بِاعتباره يعنى
وشاهد مع اليمين قالوا
في المال او ما القصد منه المال
وشاهد مع مراتين يطلب
في المال او ما في النساء يطلب
وشاهدان في سوي الزنا استقر
وشاهدان مع يمين في صورة
سبع مصت بالقرب في الايمان
واوجبوا الربعة في الزاني
والوطء والمدواب والاموات
مثل الزنا المذكور في الاثبات
واربع من التناهما استقل
به النساء غالباً نحو الحمل
وحيث يرجع الشهر وقبل ما
ان يحكم القاضي به ان يحكما
او بعدة ليعرف موافق الحالك
ما فوقها من الاموال
كالفسخ واللعان والطلاق
والقتل والرضاع والاعتاق
وليسقط في الشاهد الحرته
والرشد والعدالة المرضيه
والنطق ايضا ثم سيج وبصر
كذا التفات عقل ولتعتبر
مروءة وحدها التعلق
بما به امثاله تحلفوا
في ذلك الزمان والمكان
محافظة بحسب الامكان
فصل

وهان مع شرائط الشهاده
شهادة منهم على شهاده

بِبَايَعٍ وَمُعْتَقٍ وَمُعْتَقَةٍ
وَمَهْرٍ مِثْلِ فِي نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ
وَبَايَعٍ اِنْ قَبْلَهُ الْوَطْءُ جَرَى
لَتَسْكِينِي لَا اِذَا الْفَتْحُ حَكِي
يُصَدِّقُهَا قِيَمَتُهَا مَا جَهْلًا
سَيِّدٍ عَبْدٍ فِي نِكَاحٍ يَأْذُنُ
مَهْرٍ عَلَى الْفَدْرِ الَّذِي فِيهِ اِذْنُ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَحَدُّ نِفْسًا
اَوْ اُمَّةٍ زَوْجَهَا لِيُتَمَكَّنَ
مُنْفَخٍ نِكَاحًا كَمَا لِكُلِّ
اِنْ مَلَكَ الزَّوْجَةَ مِنْ لَا دَخَلَ
وَلَيْسَ شَيْءٌ سَاقِطًا اِذَا وُطِئَ
اِنْ صَمِنَ السَّيِّدُ فَرَعَ لَوْ نَكَحَ
مُورِثٌ وَبَعْضُهَا ارْتَا مَلَكَ
تَرَكَهٗ وَقَبْلَ وَطْءٍ شَطْرُ
رَاضِيَةٍ نَطَقًا بِهَا مَا سَمِعَتْ
عِنْدَ الْعَرَقِيِّينَ وَالْمُصَنِّفِ
وَالْمُتَوَلَّى وَعَنِ الْجَلِّ رَوَى
تَرَضَّ يَكُنْ مِثْلَ الرِّضَى التَّمَكُّنُ ثُمَّ
عَقْدُ عَهْدٍ نَاذِكٍ اَوْ مَا عَمِيْدًا
اِحْرَامٍ مِنْ وَكَلْنَا وَجَا حَلْفٍ

بَابُ الصَّدَاقِ

كَاتَمَنِ الصَّدَاقَ بِلِئْلِ عَرَسٍ

بِالْعَقْلِ وَالْبَلُوْعِ حَبْسُ النَّفْسِ

وَلَوْ لِي غَيْرَهَا الْحَسُّ إِلَى
 وَفِي التَّرَاجُعِ فَلَدَى أَمِينٍ
 وَمَنْ بَيَّادِرٌ بِجِبْرِ النَّاسِ وَمَعَ
 لَاهِي بَعْدَ الْوَطْءِ وَلْتَهْلِكِ إِلَى
 غَيْرِ وَأَقْصَاهُ ثَلَاثَةٌ فَلَنْ
 وَالْمَهْرُ بِالْوَطْءِ وَلَوْ حَرَمًا
 وَمَوْجِبٌ فَسَادُهُ بِحَيْثُ لَمْ
 وَالْجُرْمُ أَوْ يُعْقَدُونَ الْأَذِينَ
 بِرَأْيِهِ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ أَوْ يُعْقَدُ
 جَهْلُهُ وَلَوْ بِأَذِينَ سَبَقَا
 وَأَنَّ لِلْوَالِيِ الْفَأْ أَوْ عَلَى
 مِثْلِ نِكَاحٍ وَاجْتِلَاعٍ قَدْ عَرَضَ
 كَذَا تَعَدُّ زَكَاةً لَوْ أَصْدَقَا
 قُلْتُ وَشَرْطُهُ الطَّلَاقُ الْبَائِنَا
 مَهْرًا مِثْلُ مُفْسِدِ النِّكَاحِ
 وَشَرْطُ أَنَّ الْعَرَسَ لَا تَحِلُّ
 وَدُونَ مَا مَوْرٍ وَمَهْرُ الْمِثْلِ أَنْ
 عَبْدُهُ بِالْعَبْدِ أَوْ أَنْ يَجْعَلَنَّ
 وَأَنْ يَزُوجَ أُمَّةً مِنْ غَيْرِ مَا
 أَوْ قَالَتْ الرَّشِيدُ زَوْجِي بِلَا
 أَوْ أَنْ تَكْتَبَ بَدُونَ مَهْرِ الْمِثْلِ
 فَهَرُ مِثْلُ بَدْخُولِ وَحَبَا
 مِنْ زَوْجِهَا الْفَرْضُ وَحَسْبُ النَّفْسِ

تَسْلِيمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَجَّلًا
 يُوَضَعُ فَالتَّسْلِيمُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ
 مَنَعَ سِوَى مُبَادِرٍ إِنْ شَارَعَ جَع
 طَوَّقٌ وَتَسْطِيفٌ وَالِاسْتِحْدَادُ لَا
 تَمَهَّلُهَا إِلَى الْجَهَّازِ وَالسِّمَنُ
 مُقَرَّرٌ وَمَوْتٌ قَرِيٌّ مِنْهَا
 يَمْلِكُ كَمَعْصُوبٍ وَحَمْرَةٌ وَدَمٌ
 بَدُونَ مَهْرٍ مِثْلَهَا وَلَا بِنِ
 بِأَمِّ الْإِبْنِ أَوْ بِمَا شِئْتَ وَقَدْ
 أَوْ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهَا أَصْدَقَا
 أَنْ أُعْطِيَ الْوَالِيُ الْفَأْ مِثْلًا
 لِأَمْرَيْنِ أَوْ نِسَاءٍ يَبْهُوضُ
 لِعَلِيمِهَا الْقُرْآنُ ثُمَّ اقْتَرَفَا
 غَيْرُ مُسَاعِدٍ عَلَيْهِ هَاهُنَا
 شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ وَالسَّرَاحُ
 وَشَرْطُهَا أَنْ لَا يَطَّأَهَا الْبَعْلُ
 يُطَلَّقُ كَانَ يَزُوجُ الْحُرَّةَ مِنْ
 بَعْضًا أَصْدَقًا وَيُجِبُّ مَهْرَ الْعَلَنِ
 صَدَقٌ أَوْ بِالْمَهْرِ مَا تَكَلَّمَا
 مَهْرٌ قَبْلِيٌّ مَهْرُهَا أَوْ أَهْمَلَا
 أَوْ غَيْرُ نَقْدٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ
 فِي يَوْمٍ عُقِدَ وَهَلَا أَنْ تَطَلَّعَا
 لَهُ وَلِلتَّسْلِيمِ قَبْلَ الْمَسْرِ

فَمَا عَدَا عَقْرَةَ الرَّحْمَنِ
 وَمِثْلَهَا شَهَادَةُ الْأَحْصَانِ
 وَلَمْ يَقُولُوا بِاسْتِرْطَافِ التَّنَبُّ
 لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ
 بَلْ يَكْفِي بَأَنَّ يَكُونَ أَشَانُ
 عَلَى كِلَا الْأَصْلَيْنِ بِشَهَادَاتٍ
 وَلَمْ تَجْرُ مِنْ سَيِّدٍ لَعَبْدٍ
 وَلَا لِأَصْلٍ شَاهِدٍ وَوَلَدِهِ
 لِكُنْهَا مَقْبُولَةٌ عَلَيْهِمَا
 بَلْ مِنْهَا صَحَّتْ عَلَى ابْنَيْهَا
 بِقَدْرِهِ أَمَّا وَفَرَّقَتْهُ
 ضَرَّتْهَا وَإِنْ تَكُنْ بِعِضْمَتِهِ
 وَصَحَّتْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
 لِزَوْجَةٍ وَاحِدًا لِأَخْوَابِ
 وَحَيْثُ رَدَّتْ لِقِيَامِ مَا نَعَى
 فَرَأَى صَحَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَانِعِ
 مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَدَامَتِهِمْ
 فَلَمْ يَجِزْ قَبُولُهَا عِنْدَ التَّهْمِ
 وَإِنْ تَقَمَّ بَيِّنَاتٌ فِيهِمَا
 تَعَارَضَ فَمَا لَسَاقَطًا أَحْكَمَا
 بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ
 مَنْ إِذْ عَمِي شَيْئًا مَحَالًا لِمُجِبِّ
 كَمِثْلِ هَذَا الطَّرْدِ وَزَفَا وَوَدَقَهُ
 أَوْ بِأَطْلَا لِلشَّرْعِ بِحُجْرٍ بَعِيْتُهُ
 خَرَابُ يَدِ سَامِرٍ وَلَا قَبْضَتُهُ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَانَ يَكُونَا
 حِينَ إِدْعَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا
 وَحَيْثُ صَحَّ مَا دَعَى فَإِنْ يَقَمُ
 بَيِّنَةٌ أَوْ يُعْتَرَفُ حَقْمٌ لِكِزْمِ

وَقَدْ لَغِيَ اسْفَاطِحِقَ الْفَرْضِ
 جَهْلٌ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَالَّذِي وَقَعَ
 مَمْسُوعٌ وَقَرْضُهُ مُوجِبٌ لَمْ
 قَلْتُ وَمَنْ سَاوَتْ بِجَهْلِ النَّسَبِ
 نَحْوِ جِمَالٍ وَفَصَاحَةِ وَسِينِ
 مِنْ فَرْدَةٍ فَإِنْ يَكُنْ مُوَحَّدًا
 فَاسِدِي النِّكَاحِ وَالشِّرْكَاتِ الْكُفَى
 عِنْدَ اتِّعَادِ شُبْهَةِ الْوَطْأَتِ
 أَوْ تَعْدَمِ الشُّبْهَةِ ثُمَّ وَجِدَتْ
 فِي الْعَقْدِ أَوْ قَرْضٍ صَحِيحٍ وَلِيَهُ
 عَنْ طِفْلِهِ وَالْمَحْمُودِ وَالْقَبْلِ تَبَعٌ
 بِالنِّصْفِ مِنْ قِيَمَةِ يَوْمِ الْمَوْلِدِ
 غَيْرِ وَإِنْ عَمِدًا يَبِيعُ أَوْ حَرَّرَهُ
 ثُمَّ النِّكَاحُ يَنْفِخُ أَوْ يُوْجَدُ
 وَقَبْلَ أَنْ يَبْطَأَ فَكُلُّ رُجْعًا
 وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مَهْرًا بَقِيَ
 أَوْ بَاعَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَاهَا
 أَوْ بَاعَ ثُمَّ انْفَصَحَتْ أَوْ طَلَّقَا
 مِنْ بَاعٍ كُلُّ قِيَمَةِ الْعَبْدِ رَأْوًا
 بِفِرْقَةِ الْأَحْيَاءِ وَمَا وَطَأَ جَرَى
 رَدَّتْهُ شِرَاؤُهُ لِعَانَتِهِ
 كَالْفَسْحِ بِالْعَيْبِ وَعَقْبِ وَشِرَى
 فِي الْأَصْلِ وَالشَّرْحُ جَاءَ سَهْوًا

وَلَيْسَ فَرْضُ أَجْنَبِيٍّ يَمْضِي
 كَذَلِكَ الْإِبْرَاقِلَهُ وَجَازٍ مَعَ
 بِزَائِدٍ عَنْ مَهْرٍ مِثْلَ لَا عَلَيَّ
 وَالْإِعْتِبَارُ بِقِرَابَةِ الْأَبِ
 وَمَا بِهِ تَفَاوُتِ الرَّغْبَةِ مِنْ
 وَمَا بِهِ تَسَامُحُ الْعَشِيرِ لَا
 فَنَاقِصٌ قَدْ تَفَاوُتَ وَفِي
 يَوْقَتٍ وَطَاءٍ أَرْفَعُ الْحَالَاتِ
 وَالْمَهْرُ دُونَ تَعْدُدِ إِنْ عُدَّتْ
 وَيَنْصَفُ مَهْرٌ وَاجِبٌ بِالتَّسْمِيَةِ
 عَادَ إِلَى الزَّوْجِ وَإِنْ رَفَعُ
 قُلْتُ إِنْ أَحْتَارَتْ وَالْأَيْدِ
 كَارِئِشَ مَا جَعَلِي عَلَى مَا امْرَأَةٌ
 بَعْدَ نِكَاحِهِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
 طَلَّاقٌ عَمْدٌ بَعْدَ مَهْرٍ دَفْعًا
 أَوْ نِصْفَهُ لِمَشْتَرٍ أَوْ مُعْتَقٍ
 لِمَالِكِ الْعَرَبِ وَإِنْ أَعْتَقَهَا
 لَوْ مَالِكِ الْعَرَبِ مِنْ هَذَا أَعْتَقَهَا
 مِنْ قَبْلِ وَطَاءٍ فَعَلَى الْمُعْتَقِ أَوْ
 أَوْ نِصْفَهَا لِلزَّوْجِ أَوْ مِنْ اشْتَرَى
 كَمَا خُلِّعَ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الْإِيمَانُ
 لَا بِالَّذِي يَسْبَبُ مِنْهَا جَرَى
 ذِي زَوْجِيهَا فَالْكُلُّ قُلْتُ وَهُوَ

أَوْلَا وَلَا فَلَخْلَفَ الَّذِي أَدْعَى
 عَلَيْهِ حَتَّى طَبِقَ دَعْوَى الْمَدْعَى
 مَا لَمْ يَكُنْ قَدَّادِعَى عَلَى صَبِيٍّ
 بِلَوْغِهِ فَانْكَرَ الدَّعْوَى لِلصَّبِيِّ
 أَوْ أَدْعَى زَوْرًا عَلَى مَنْ قَدَّ شَهِدَ
 أَوْ جَوْرًا كَمَا يَحْكُمُ قَدْ عَمِدَ
 وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ
 فِي حَدِّ غَيْرِ الْقَذْفِ وَاللِّغَانِ
 وَمَنْ عَلَى أَعْمَالٍ تَفْسِدُ حَلْفَ
 أَوْ عَمِدَهُ بَشَّ الْيَمِينِ الْعَرَفِ
 أَمَا عَلَى أَعْمَالٍ غَيْرِ مِنْ ذِكْرِ
 فَالْبِتُّ فِي الْأَشْيَاءِ وَفِي حَضْرٍ
 وَبِهَا أَوْ فِي عِلْمٍ حَقِيقًا
 فِي نَفْسِ فِعْلِ الْغَيْرِ نَفْسِيًّا مُطْلَقًا
 وَعِنْدَ مَسْمُوعِ الْحَضْمِ حَقِّ الْمَدْعَى
 وَعَجْرُهُ عَنْ أَخْذِ مَا بِهِ أَدْعَى
 وَإِذَا رَأَى الْحَضْمَ مَا لَا يُظْفَرُ
 بِهِ وَلَوْ جَرَى بَابٌ يَكْتَسِرُ
 يُظْفَرُ بِجَنِينٍ حَقَّهُ إِذَا وَجَدَ
 وَغَيْرِ جِنْسٍ لَمْ يَنْجَسْ فَقَدْ
 فَصَلَّ فِي تَكْوِيلِ الْحَضْمِ
 وَحَيْثُ صَارَ الْحَضْمُ نَاكِلًا فَلَا
 يَقْضَى عَلَيْهِ بِالتَّكْوِيلِ أَوْ لَا
 بَلْ بَعْدَ تَخْلِيفِ الَّذِي قَدَّادِعَى
 فَإِنْ أَبَى فَمَوْلَانِ لَيْسَ مَسْمُوعًا
 وَقَدْ تَبَسَّوْغَ الْحُكْمَ بِالتَّكْوِيلِ
 وَذَلِكَ فِي مَسَائِلٍ قَلِيلَةٍ
 إِذَا ادَّعَى الذَّمَّ بَعْدَ الْعَامِ
 بِمَسْقِطِ الْجُرْمِ كَالْإِسْلَامِ

اَبْرَجُ الْمَهْرَ لِعَبْدٍ يُشْتَرَى
 بِلِ مَهْرَهَا الَّذِي كَامَرَ لَهَا
 وَحَمْرَةٌ تَحَلَّتْ فِي امْتِنَانٍ
 وَلَوْ لِعُودِهِمْ وَلَوْ اَوْصَتْ بِفِكَ
 بِالِاتِّفَاقِ فِي تَحْيِيلِ ذِي ثَمَرٍ
 وَتَرَكَ سَقَى وَرَضَاعٍ لَزِمَا
 وَبَدَلُ الْوَأَجِبِ يَوْمَ التَّلْفِ
 وَعَادُ لِلرَّوْجِ أَقْلُ الْقِيَمِ
 لِنَلْفٍ مِنْ قِيَلِهَا كَالْحَكْمِ كَوِ
 لَزِمَ حَقَّ بَيْدَاقٍ اعْتَلَقَ
 أَوْ بَادَرَتْ بِدَفْعِ قِيَمَةٍ إِلَى
 أَوْ قَدَّ ابْتُ لِصَلَةِ الزِّيَادَةِ
 قَلَّتْ رُجُوعُهُ بِنِصْفِ قِيَمَةٍ
 وَلَوْ مِنَ الْجَنَسِ عَلَى مَا رَجَحَهُ
 وَقِيلَ بِنِصْفِهِ يَوْمَ زَيْنِ تَبْرَأَ
 وَيَجْبَسُ الْمَهْرُ إِذَا لَمْ يُخْتَرِ
 وَثَمَنُ النِّصْفِ إِذَا لَمْ يَفِيضْ
 أَوْ قَدَّ ابْتُ لِلنِّصْفِ عِنْدَ الْفَرَسِ
 وَصَنْعَةٌ أُخْرَى وَحَمْلٌ وَرَكْبٌ
 أَوْ وَهَبَتْهُ الْعَيْنُ لِأَنَّ شُرْبِيَا
 نَعُودُ هَدْيَيْنِ إِلَى الرَّوْجِ ثَبَتَ
 وَيَقْتَضِي إِسْأَدَ بِنِصْفِ الْبَدَلِ
 لِنَ حَيَاةٍ فُورَتْ بِلا سَبَبٍ

كَلَا وَلَا لِمَسِيدٍ قَدْ آمَهَرَا
 إِذَا بَقِيَ كَجِدِ مَيْتٍ دُبْعَا
 قَدْ أَسْلَمَا أَوْ مُتَرَافِعَيْنِ
 وَأَحْرَمَ الصَّائِدُ وَالْكَلَّ تَرَكَ
 وَأَمَةٌ تُرْضِعُ فَرَعًا مَعَ نَظَرٍ
 مُلْتَزِمًا يَتَرَكَ ذَيْنِ مِنْهُمَا
 مِنْ بَعْدِهَا مَعَ أَرْضَيْنِ بِنِصْفِي
 فِي يَوْمِي الْأَقْبَاضِ وَالنَّحْمِ
 عَلَقَتْ الْأَعْتَاقُ كَالْتَدْبِيرِ أَوْ
 إِنْ هُوَ لَمْ يَبْصُرْ إِلَى زَوَالِ حَقِّ
 صَاحِبِهَا فَلَا زِمَ أَنْ يَقْبَلَا
 كَالْحَمْلِ أَوْ كَالصَّعَةِ الْمَعَادَةِ
 حَلِيتِهِ بِأَهْنَةِ الْقَدِيمَةِ
 أَبُو عَلِيٍّ وَالْوَيْسُطُ صَحَّحَهُ
 وَبِنِصْفِ أَجْرٍ مِثْلِ صَوْغٍ مَرَّ
 وَإِنْ أَصْرَتْ مَا يَفِي بِهِ شَرِي
 عَنْ بِنِصْفِ قِيَمَةٍ لَهُ بِهِ قَضَى
 كَرِيحُ أَرْضٍ أَصْدَقَتْ وَالزَّرْسُ
 يَنْقُضُ حَسَنَ الْعَبْدِ وَأَحْمَلَ الشَّجْرَ
 وَقَسَطُ تَالِفٍ وَمَا قَدْ بَقِيََا
 إِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ كَالْوَهْبِ
 خَلَعَ بِنِصْفِهِ وَلَا يَعْمُو الْوَلِي
 هَذِي وَلَا مَهْرًا أَوْ الْكَلَّ وَجِبَ

أَوَادَعِي دَفْعَ الْخَرَجِ فِيهِ
 لِعَامِلٍ غَيْرِ الَّذِي بَأْتِيهِ
 أَوَادَعِي مِنْ حَصْرٍ الْقِتْلَا
 يَلُوعُهُ كِي سَمَمَهُ يَنَالَا
 أَوَادَعِي الْمَسِيَّ نَبْتَ الْعَانَةِ
 مِنْ الدَّوَاءِ نَافِيًا أَوَانَهُ
 فَيُؤَلِّهُ كَلْمُهُمْ إِنْ نَشَا
 يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ فَلَا حِرَّ يَفْتَلُ
 وَمُدْعَى الْإِسْقَاطِ وَاللِّدْعِ غَرَمُ
 وَمُدْعَى الْبَلُوغِ مِنْ سَهْمِ حَرَمِ
 بَابُ الْعَتَقِ
 إِمَّا يَكُونُ الْعَتَقُ بِالِاجْتِمَاعِ
 عِنْدَ الْوُقُوعِ أَوْ بِالِاخْتِيَارِ
 فَأَوْلَى الْعَتَقِينَ فَاعِرٌ فِي سَنَةِ
 بَأَنْ تَمَلَّكَ الرَّقِيقُ نَفْسَهُ
 أَوْ صَارَ حَرَمًا لِكَا لَأَصْلِهِ
 أَوْ فَرَعِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ
 أَوْ شَاهِدًا لِعَبْدٍ بِالْحَرَكَةِ
 وَلَمْ يَكُنْ شَهَادَةً مَرْضِيَّةً
 وَبَعْدَ ذَا فِي مَلِكَةِ الْعَبْدِ دَخَلَ
 فَالْعَتَقُ قَهْرًا فِي الْجَمْعِ قَدْ خَصَلَ
 ثَانِيهَا بِصِيغَةٍ شَرْعِيَّةً
 صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً بِالنِّيَّةِ
 أَمَا الصَّرِيحُ فَهُوَ كَالرَّقَبَةِ
 وَالْعَتَقُ وَالنَّحْرُ بِرِسْلٍ أَوْ جَبِي
 وَكُلُّ لَفْظٍ صَالِحٍ لِعَتَقٍ
 وَغَيْرُهُ كِنَايَةٌ فِي الْعَتَقِ
 فَمَنْ جَرَى اعْتَاقَهُ فِي عَهْدِهِ
 فَلْيَعْتَبِرْ مِنْ أَصْلِهِ مَا لَمْ تَرَ كَثِيرَةً

مَا بَيْنَهُمَا الْقَاضِي يَرَاهُ لَاقًا
 لِيُؤَادَعَتْ تَمِيمَةً وَيُنَكِّرُ
 أَوْ أَدَعَى الْوَلِيَّ لِلْمَخْنُونَةِ
 وَالزَّوْجُ قَدْرُهُ كَانَ يَدْعِيهَا
 فَلْيَخَالَفَا وَيَعْتِقُ الْأَبُ
 وَعَتَقَانِ حَلَفَتْ وَقَدْ نَكَحَ
 وَتَرَوُجَهَا أَقْرَبَ لِلنِّكَاحِ
 وَإِنْ تَقِيمُ بَيْتَةَ الْأَلْفِينِ فِي
 بَيَانٍ مُسْقِطٍ نَفْسٌ لَوْ دُكِرَا
 يَلَا فِرَاقِي فَيُحْلَفُ وَيَدْبُ
 لِمُسْلِمٍ فِي يَوْمِهَا الْأَوَّلِ مَسْجُ
 وَحَيْثُ مَنْ يُؤْذِيهِ ذُو حُضُورٍ
 وَصُورٍ لِلْحَيَوَانِ لَا عَلَى
 إِلَّا لِمُخْتَصِصٍ بِالْحُضُورِ سَنَّتَهُ
 وَالْأَكْلُ عَنِ قَرِينَةٍ قُلْتُ وَلَا
 وَفِي صِيَامِ النَّفْلِ أَنْ شَقَّ عَلَى
 رَضِيَ بِهِ وَجَائِزٌ أَنْ يَرْجِعَا
 وَنَشْرُ مَخْرُوسِكِرٍ وَلَقَطُّ ذَا
 كَوَاقِعٍ فِي ذَيْلِهِ وَقَدْ بَسَطُ

وان جرى في مرض قد انفصل
 بموته فثلثتها هو الحلك
 فما يكون عنه زاندا يبرد
 ان رده الوارث لأم الولد
 ومن بعض عبده قد عتقا
 سرى عليه في الحميم مطلقا
 او اعتق الشريك ملكه سرى
 ايضا الباقي العبد حيث اشرك
 بقيمة الشفيع الذي قد نوت
 على الشريك ولو ذه قصته
 لا حيث كان معتسرا الورعي
 ان يعقوا انصبيه المختصا
 وان يضيق ثلثا بحق او قعا
 في دفعة مبرته او اقرعا
 باب التدبير
 حقيقة التدبير ان تعلقا
 عتقا بموت سيد قد علقا
 ولم يميز الابلفظ جارى
 من ذي بلوغ عاقل مختار
 صريحه كانت او كانت
 عتيق او عتيقة بموت
 وعوانت سيدي مولايه
 او بعد موتى سائب كتابه
 وبعد رجوعه ممنوع
 لكن زوال ملكه رجوع
 وان يد ترحاما فلا فلهما
 مدبر ولا كذلك نجلها

باب القسم

القسم حتم ومع امتناع
 لزوجتين ولزوجات خلا
 بان دعاهن الى مسكنيه
 جماعها في الشرع والطباع
 معتدة وناشرًا ممثلا
 فلم تجبه او بغير اذنيه

لَهَا عَلَى الْعَاقِلِ وَالْوَلِيِّ
 لَمْ يُؤْذِهِ الْوَطْءُ وَصَوْلُهُ أَمِنَ
 وَ يُقْبَضُ لِلْآخِرَى لِقَوْلِ مَا شَرَطَ
 ثَلَاثَ الْأَقْصَى بِفِرْعَوْنَ فَخَسَّ
 وَصَغَفَ مَا لَامَهُ لِلْحُرَّةِ
 لَيْلِيَّتَهَا وَهُوَ يُسَبِّحُ خَصَا
 يَكْرِفِيَا لثَلَاثَ خَصَا هُوَ
 قَضَى لغيرها وَالْأَزْرَائِيَّةُ
 مَبِيئُهُ لِفِرْدَوْسٍ وَالْأَدْنَى
 مَضَى إِلَى ذِي وَدَّ عَازِي يَأْتِي
 وَمَنْ حَشَى حُسْنَهَا يَسْتَنْفِي
 مِنْ مَسْكِنٍ مُفْصِلِ الْمَرَاغِقِ
 فِي اللَّيْلِ لَا الْحَارِسِينَ وَالْأَثْوَى
 لَكِنْ عَلَى الشُّرَّةِ فِي الْأَصْلِ دَخَلَ
 وَالْغَيْرُ فِي مُهَيَّمَةٍ وَالْأَثْوَى
 يُوْطِئُهَا لِأَنَّ يِقْتَلُ وَعَصَى
 آيَةٌ مَنْ كَانَتْ لِيُظْلِمَهُ سَبَبٌ
 وَخَوْفُهُ قَلَّتْ لِيُخَوِّفَ فَعَدَا
 لَهُ أَمْتَانٌ لِأَلْفِزَةِ آبَتُ
 إِنْ اتَّصَلَ تَوْبَتِيهَا حِصْلُ
 فَاتٍ يُضَيِّعُ كَمَا بِأَحْوَالِ التَّمْرِ
 وَالصَّيْدِ لِأَنَّ يَهَذَا قَطْعًا
 بِالْبَعْضِ بِالْفِرْعَوْنَ كَانَ مِثْلَهُ

تَرَحَّلُ أَوْ يَفْرِضُ شَرَعِي
 وَهُوَ بَيْنَ يَطُوفٍ بِالْحَتْمُونَ إِنْ
 وَوَقْتُ عَقْلِ لَا يَحْصُنُ أَنْ يُضَيِّطَ
 وَلَيْلَهُ أَقْلُهُ وَفِي الْأَصْحِ
 وَجَازَانُ يَتَرَكُهُنَّ دَهْرَهُ
 لَا لِتِي تَعْتِقُ قَبْلَ اسْتِقْصَا
 جَدِيدَةً مَا وَضِعَتْ أَمَا سَوَى
 وَإِنْ يُسَبِّحُ وَالنَّاسُهَا بَدَا
 وَسَنْ قَسَمَ فِي الْأَمَا وَسَنَا
 فِي لَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ وَمَنْ
 قَلَّتْ مُضِيئُهُ لِقَرْبَى سَكَنَى
 وَتَحْمَعَادُونَ الرِّضَى فِي لَاتِي
 وَالْأَصْلُ لَيْلٌ لِأَوَّلِي الشُّكُونِ
 وَلِلَّذِي سَافَرُ وَوَقْتُ أَنْ تَرَكَ
 لِمَرْضٍ خَيْفَ زَمَانًا فَلَا
 قَضَى يَقْدِرُهُ وَإِنْ تَحْصَصَا
 وَبَعْدَ تَجَدُّدِ يَدٍ وَلَا مِنْ تَوْبَةٍ
 فَإِنْ يَلِيلٍ تَمَّ يَقْضِدُ مَسْجِدًا
 تَوْبَتَهَا مِنْ صَرَّةٍ تَوَّوْهَبَتْ
 وَمِنْهُ خَصْمَةٌ بَيْنَ شَاوٍ وَوَصَلُ
 وَجَازَانُ عَوْدُهَا وَمَا قَبْلَ الْحَبْرِ
 قَلَّتْ الْأَمَامُ هَاهُنَا التَّمْرِ آدَى
 وَالزُّوْجُ إِنْ سَافَرَ لَا لِنَقْلِهِ

فإن يزل تدبيرها المحنوم
 فحلها تدبيرها يدوم
 وإن يكاتب بعد أن يدبرا
 فحاش كعبته بلا أميرا
 باب أمهات الأولاد
 إن قنة من سيد حرسك
 حلا والقت حلهما وان ترك
 سقطا يرمى بغرة كما ورد
 صارت بوضع حملها أم ولد
 لا حمل غير السيد المذكور
 كالوطء باشتباه أو غير ذلك
 ولم تنزل على النكاح بحجره
 للسيد المذكور كالمدة تنزهه
 وفارقها في حصال سماع
 فلا يصح بيع أم الفرس
 ولم يجز رهن لها ولا هبة
 وإن يجز أوصى بها فكالمه
 ولا يكون ضامنا للجارية
 جنانية تعد منها ثانيا
 وعقها من رأس مال السيد
 وفرعها يتقها إن يوجب
 وجزان يستولد المكاتبه
 وجعل أم فرعه مكاتبه
 وعققت بأسبق الأمرين
 من الأداو الموت في الحالين

فصل
 وذات الاستيلاء لانتاع
 الا التي لنفسها تباع

لأمدّة الثّمِينِ أَوْ بِالْبَعْضِ لَهُ
 وَمَنْ ذَوَاتِي جِدَّةً إِذَا أَخْرَجَ
 وَيُسَبِّحُ لِلْآخِرَى وَرُوحٌ يَلْحَقُ
 وَأَنْ تَحْقُقَ الشُّشُورَ هَجْرًا
 أَنْ لَا يُفِيدَ جَارِ ضَرْبٍ أَنْ يَجْعَ
 وَأَنْ تَعْدَى فَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا
 يَجْعَتُ قَاضٍ حَكِيمِينَ كَمَلَا

تَحْلِيفٍ مَنْ قَدِ قَرَعَتْ فِي مِزْلَةٍ
 بِزَوْجَةٍ حَقَّقَهَا فِيهِ أَسْدِجُ
 مِنْهَا أَمَارَةُ الشُّشُورِ يَعِظُ
 مَضْجَعَهَا وَأَنْ تَكْرَزَ أَوْ دَرَى
 غَيْرَ مَخُوفٍ مَعَ ضَمَانٍ مَا وَرَعَ
 وَأَحَالٌ إِنْ تَشَكَّلَ مِنْ أَهْلِهَا
 إِنْ رَضِيََا إِذْ عَنِمَا تَوَكَّلَا

أوجدت مرهونة أو جانه
 لتفسير في هذه والثانية
 وإن تلد فرعان المكاتب
 قبل الأداء كان تابع الأب
 برقا وعتقا وكذا الولد
 لدون نصف المولود وقت الأ
 ولم تصر بوضعه أم ولد
 أو فرقه فاحكم بغير الولد
 وأنها صارت به مستولده
 إن كان ذلك بعد وطء أو جده
 أو من كتابي وأسمت فلن
 تعطي له بل الزمونه بالولن
 حتى يموت أو يمين مثلها
 في الدين أو يكون معتقا لها

بَابُ الْخُلْعِ

مَطْلُوقٌ خُلِعَ وَفِدَائِهِ وَرَبِّهَا
 وَفَاسِدُ الشَّرْطِ وَالَّذِي غَضِبَ
 تَطْلِيقُ يَضِيفُ طَلْقَةً أَوْ يَضِيفُ
 فِي عِدِّ أَوْ قَبْلَهُ طَلَّقَهَا
 وَالْخُلْعُ مَعَ كَوْنِ تَمَازُؤِنَهُ
 يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ بِلِ مَعَ الْأَبِ
 بِالْمَهْرِ أَوْ بِمَالِهَا لَا مَالَهُ
 وَصَحَّ لِابْنَيْنِ فَالْإِثْرُ لَهُ
 إِذَا جَرَى بِعَوِضٍ مُسَوِّلًا
 وَيَقْبُولُ وَيَتَجَوَّهُ إِذَا
 طَلَّقَ ثَلَاثًا بَعْدًا حَقَّقَهَا
 عِزًّا ثَلَاثًا بَعْدًا أَفْقَلْتِ
 صَاحِبَتَانِ فَأَجَابَ صَدْرَهُ
 خِلَافَ حَاقِلَتِكَمَا فَتَقْبَلُ
 فِي الْحَالِ لَا يَأْتِي وَقْتٌ وَمَتَى

أَجَلَهُ أَوْ قَدَّرَهُ مَا عَلِمْنَا
 وَغَيْرِ مَالٍ لِأَدِيمٍ وَإِنْ طُلِبَ
 أَوْ لِرَبِّهَا أَوْ فِي عِدِّ يَأْلَفُ
 وَقَوْلُهَا فِي الشَّهْرِ أَنْ وَاقِفَهَا
 أَوْ لَا وَمَعَ مَنْ اسْتَرْقَتْ دُونَهُ
 بِشَرْطِهِ الضَّمَانِ مِمَّا يُطْلَبُ
 عَلَيْهِ إِنْ صَرَخَ بِاسْتِقْلَالِهِ
 يَصِحُّ فِيهَا أَنْ تَعْدِيَ الْعِدَّةَ
 وَكَانَ مَعْلُومًا كَالْفِ مَثَلًا
 وَاقِفٌ إِجْبَابًا وَإِنْ قَالَتْ لَذَا
 وَاحِدَةً بِثَلَاثَةٍ أَوْ طَلَّقَا
 وَاحِدَةً بِكُلِّهِ أَوْ سَأَلَتْ
 أَوْ حَقَصَةَ خَالِهَا وَعَمْرَهُ
 بِاللَّفْظِ حَيْثُ لَمْ يَعْطَقْ رَجُلٌ
 مِنْ صَوْبِهِ وَالصُّورَتَيْنِ مَرَّتَا

باب أحكام الرقيق
 يفارق الاحاديث ان لا يجمع
 عليه وانفق اذها به امتنع
 وفي سقوط محج وعتق ربه
 الا بندر ثابت في ذمته
 وغدرة الانثى كعورة الذكر
 في صحة الصلاة لاجل النظر
 بل حكمها كحرة فيها يجرى
 منها غير محرم لن ينظر
 وفي امتناع كونه من رجلا
 أو شاهدا أو كونه مقرما
 أو خارصا أو قانفا أو قاسما
 أو كاتبا لن يكون حاكما

وَقَصَلَ لَفْظٌ قَدْ لَيْسَ يَمْنَعُ
 إِذَا أَعْلَقَهُ وَالشَّرْطُ فَيَدُ
 وَيَدِيمٌ وَشَرْطًا أَعْطَا أَحْمَدُ
 وَلَا بَيِّنَةٌ وَلَا اسْتِقْلَالًا
 وَبِرَاءَةٌ عَنِ الْمَهْرِ وَأَنْ
 أَوَّانَتْ أَنْ تَطْلُقْتِي بَرِيءٌ
 وَلَيْسَ فِيهِ تَيْنٌ طَلَّقْتِكُمْ مَا
 لَا بَيِّنَةَ وَإِنْ يَقُولُ لَطَلَّقَهُ
 تَطْلُقُ رَجْعِيًّا وَالْأُولَى بَيِّنَةٌ
 لَوْ قَرَدَةٌ تَقْبَلُ مَا أَحْمَدُ
 عَلَى كَذَا فَامْتثل الْأَمْرُ حُدُودِي
 وَإِنْ يُجِبُ مُطْلَقَةً بَأْتَتْ وَكَلِمَةٌ
 وَنَافِدَةٌ حَلْعٌ مَرِيضَةٌ وَإِنْ
 ثَلَّثَ وَبِالْعَبْدِ مَسَاوِي الْأَنْفِ
 يَكُونُ هَذَا الْعَبْدُ لِلْمُتَّعِ
 مِنْ ثَلَاثِهَا وَاسْتَعْرَفَ الدِّينَ رَضُو
 مَا كَانَ سَمِيًّا وَبِمَهْرٍ مِثْلِهَا
 وَصِيَّةٌ يَأْخُذُ بِصَفِّ الْعَبْدِ
 أَوْ الْمَسْمِيِّ يُصَحِّحُ وَقَدْ مَا
 فَتَلَّثَى الْعَبْدُ حَرَمِيٌّ أَوْ يَنْقُضُ
 وَفِي اخْتِلَاعِ أُمَّةٍ وَأَذِنَا
 وَكَسَبَ هَذِهِ وَمَا تَجَبَّرُ
 دِينًا وَمَهْرٍ مِثْلٍ لِلْإِطْلَاقِ

وَقَبْلَ أَنْ يَتِمَّ كُلُّ بَرَجٍ
 أَهْلِيَّةُ التِّرَامِهِ أَوْ مِنْ سَفِيهِ
 وَرَجَعَةٍ وَمِنْ أَيُّهَا يَجْرِي
 أَبَدًا بِمَا مِنْ مَالٍ بَيْتِي قَالَا
 وَالذَّهَابُ انْبِرَاءٌ عَنْهُ ضَمِنَ
 فَطَلَّقَ الزَّوْجَ قَدْ أَرَجَعِي
 عَلَى كَذَا إِنْ تَقْبَلَهُ لَزِمَا
 وَغَيْرَهَا وَتَقْبَلًا فَالْمُحَقَّةُ
 لَكِنْ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا هُنَا
 سَيِّئًا وَحَيْثُ قَالَتَا طَلَّقْنَا
 بَيِّنٌ وَضَيْدُهُ فِي ذِي وَذِي
 يَجَاوِزُ الْأُخْرَى وَرَجْعِيًّا رَأَوْا
 بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ فَالزَّائِدُ مِنْ
 وَمَهْرٌ مِثْلُ هَذِهِ كَالنِّصْفِ
 وَقَدْ رَمَاهَا بِنْتُهُ إِنْ كَمْ يَطْلُعُ
 يَصِفُ هَذَا الْعَبْدُ أَوْ فَيَنْقُضُ
 ضَارِبُهُمْ وَيَتَلَكَّ إِنْ كَانَ كَمَا
 مُضَارِبًا فِي بَصْفِهِ مِنْ بَعْدِ
 بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَهَذَا إِنْ عُدَّ مَا
 هَذَا وَمَهْرٌ مِثْلُهُ عَنْهُ عَوْضُ
 سَيِّدُهَا يَكُونُ مِمَّا حَيْثُ
 فِيهِ مَسْمِيٌّ سَيِّدٌ يُقَسِّدُ
 وَمَا تَزِدُ تَقْرَمُهُ بِالْأَعْتَاقِ

أَوْ قاضياً أَوْ وَاللَّيْتِكُمْ
 عَلَى الْعَوْمِ أَوْ أَمَامًا أَعْطَا
 أَوْ أَنْ يَرَى بِحَاكِمِ أَيْمِنَا
 فَاغْنَاهُ فِي جَمِيعِهَا يَفِيئَتَا
 وَلَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَلَا يَتَا
 فِي غَيْرِ تَزْوِيجٍ وَلَا وَرِصَتَا
 وَلَا يَصِحُّ مَلِكُهُ بِحَالٍ
 فَرَطُوهُ بِالْمَلِكِ كَالْحَالِ
 وَلَمْ يُطَالِبْ بِالزَّكَاةِ مَا عَدَا
 زَكَاةَ فِطْرِ فَاتَّبَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ السَّيِّدُ الْمَطْلُوبُ
 بِالِدَفْعِ عَنْهُ حَيْثُ يُلْفَى الْوَأَجِبُ
 وَلَمْ يَجْزِ كَفَرُهُ بِالْمَالِ
 وَلَا لَهُ سَهْمٌ عَلَى الْقَتْلِ
 وَمَنْ يَكْفُرُ أَوْ يَزِيكُ أَنْ دَفَعَ
 لَهُ سَوِيًّا سَهْمَ الرِّقَابِ لَمْ يَقْعُ
 وَلَا يَصُومُ غَيْرُ فَرْضٍ حَيْثُ ضَرَّ
 الْإِبَادِنِ سَيِّدٌ فَلْيُعْتَبَرْ
 وَلَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا فِي الْحَالِ
 أَنْ يَقْرَفَ لغيرِهِ بِالْمَالِ
 وَلَا لَهُ النِّقَاطُ مَا الْقَاءُ
 إِلَّا عَلَى حُكْمِ أَمْرٍ سِوَاهُ
 وَإِنْ تَهَّ وَالْإِرْتِ مِنْهُ مُتَّبَعٌ
 وَالْإِرْتِ مِنْهُ مُبْطِلٌ لَمْ يَمْتَنِعْ
 وَلَمْ يَكُنْ كَعَنْدِ مَنْ سِوَاهُ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالْإِذْنِ مِنْ مَوْلَاهُ

وَالشَّرْطُ وَالْإِخْبَارُ كَالشَّرْأِ
 قُلْتُ مِنَ الشَّرْطِ عَلَى أَنْ لِيَهُ
 رَجْعِيَّةٌ مَا أَثْبَتَ مِنْ مَالٍ
 وَإِنْ يَعْطِقُهُ بِإِعْطَاءٍ وَضَعُ
 وَمَنْ يَأْقِضُ يَعْطِقُ أَخْذًا
 وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْمَغْلُوبِ
 وَفِي عَلَى ذَا وَهُوَ مَرْوِيٌّ وَعَلَى
 أَوْ أَنَّهُ مَرْوِيٌّ وَهُوَ هَرْوِيٌّ
 فِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ إِذْ لَأَ
 وَجَائِزٌ جَيْدٌ لِلْبَعْلِ
 وَبِالْعَيْنِ الَّذِي تَبَيَّنَا
 وَيُعْصِبُ حَمْرَةً لَا قِرْنَ
 عَرَبِيٌّ هَذَا الثُّوبُ وَهُوَ مَرْوِيٌّ
 وَطَلَّقَ مَنِيَّ إِنْ ضَمِنْتُ
 أَوْ طَلَّقَ فَمَا وَبَتِ ضَمِنْتُ
 وَمَعَ طَلَّقْتُ وَطَلَّقْتُ وَقَدْ
 بِهِ ابْتِدَاءٌ فَهُوَ رَجْعِيٌّ وَإِنْ
 إِنْ عَدَّدَا تَطَلَّبَ بِالْفِ قَاتِفُ
 الْفَاءُ وَالْإِلْفُ سَطْرًا نَطَقًا
 وَاحِدَةٌ بِهِ وَطَلَّقَتْ بِنِ
 وَإِنْ يُطَلَّقُ طَلَّقَةً مَجَانًا
 كَقَوْلِهِ أَمَا اخْتِلَاعُ أَجْنَبِي
 أَوْ طِفْلًا أَوْ وَالِدٍ يَمْلِكُهَا

عَيْرٌ مُصْرَحِينَ بِالْإِشْرَارِ
 عَلَيْكَ الْفَأَمَقْتَضَى الْخَاوِي هِيَهُ
 تَابِعٌ دُونَ الْمُعْظِمِ الْفَرْجِي
 ذَاعِنْدَهُ مَلَكًا وَبِأَيْشًا يَقَعُ
 بِالْيَدِ لَا مَلَكًا وَلَمْ تَبَيَّنْ بِيَدًا
 مِنْ أَيْ نَوْعٍ كَانَ وَالْمَعْبُوبِ
 ذَا الثُّوبِ وَالْمَرْوِيُّ وَصَفًا جَعَلَا
 وَرَدَّانَ شَأَقَلْتُ ذَا عَيْرٌ قَوِي
 شَرَطٌ وَلَا تُعْزِرُ مِنْهَا أَصْلًا
 طَلَابٌ غَالِبٌ وَمَهْرٌ الْمَثَلُ
 لِلغَيْرِ وَالزَّوْجُ لَهُ الْمَهْرُ هُنَا
 وَلَا مَكَاتِبَ وَإِنْ أَعْطَيْتَنِي
 وَبَعْدَ أَعْطَتْ وَهُوَ عَيْرٌ مَرْوِيٌّ
 لِي الْفَاءُ وَعَلَى كَذَا إِنْ شَبْتِ
 وَشَبْتُ أَوْ قَالَتْ لَهُ قَبِلْتُ
 قَالَتْ لَهُ طَلَّقَ بِالْفِ إِنْ قَصِدُ
 يَجِبُ بِهِ أَوْ لَمْ يَرُدَّ شَيْئًا تَبَيَّنْ
 أَوْ زَادَ أَوْ فَادَهَا الْكَبْرِيُّ اسْتَحَقَّ
 قَالَتْ ثَلَاثًا بِيَدًا فَطَلَّقَا
 مَجَانًا اقْتَصَرَ عَلَى هَاتَيْنِ
 وَبِأَيْقَابِ ثَلَاثِيهِ كَانَ
 مُصْرَحٌ بِنِيَابَةِ بِالْكَذِبِ
 صَرَخَ إِنْ تَابَ فِي قَلْبِهَا

وَكُلُّ مَا فِيهِ مِنَ الْمَرْادِيَّةِ
 فِيهِ مِنْهُ قِيمَةٌ وَلَا رِيَّةَ
 وَنَفْسُهُ فِيهِ لَهُ حُكْمُهُ
 وَحُلُومًا يَمَقَاونَ الْقِيَّةَ
 وَلَا يَجُوزُ رَجْعُهُ إِذَا رَأَى
 بِلِحْذِهِ وَنَفْسُهُ تَعَبَتَا
 كَالنَّصِيفِ مِنْ حَرْوَيْسٍ يَجْلُو
 مِنْ نَدِيَّةٍ عِنْدَهُ وَلَيْسَتْ تَحْمَلُ
 وَجَارِجُهُ رَقِيقَتَيْنِ
 وَلَمْ يَرُدَّ عَنْ جَمْعِ مَرَاتِنِ
 وَمَطْلَقًا طَلَّاقَهُ ثَلَاثَانَ
 وَهَكَذَا عَدَّتْهَا قُرْءَانَ
 وَلَمْ تَلَا عَنْ سِيدَاوَلُونِجِ
 رَقِيقَةً وَحَرَّةً عَقْدًا لَصُحْبِ
 وَلَمْ يَقْدِرْهُ أَمْرٌ تَحْمَلُهَا
 حَرِيَّةً وَلَا أَمْرٌ يَبْعَثُهَا
 وَقَادَ فَالرَّقِيقُ لَنْ يَجِدَا
 وَفَرْضُ تَكْفِيرِهِ يُوَدِّي
 وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ بِالنِّكَاحِ
 وَتَجِبُ الْأَنْثَى لِدَا الْإِنْكَاحِ
 وَتَسْمَى كَتِيفَةً مِنْ سِوَاهَا
 وَمَهْرُهَا مِلْكٌ لَنْ عَدَاهَا
 وَفَرْعُهَا بَرٌّ بِهَا قَدْ أَحْمَقَا
 إِنْ يَعْتَرَفُ بِوَطْئِهَا مُحَقَّقًا
 بَابُ أَحْكَامِ الْمُعْضِ
 وَحُكْمِهِ كَالْقِرْنِ فِي أَشْيَاءِ

أَوْ بِوَلَايَةِ أَوْ الْوَكِيلِ لَهُ
أَوْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَهُ يَبْقَى عَنْ
تَحْتَ مَكَاتِبٍ وَحَرِّ يَخْتَضُ
وَلِنَقْطِ مَهْرِ الْمَثَلِ فَهُوَ فَايَسِدُ
قُلْتُ وَشَيْخِي كَانَ يَسْتَشْكِلُهُ
وَحَيْثُ مَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَا

يَنْقُصُ عَنْ مَقْدَرِ قَدِّ وَكَلَّةٍ
مَا هُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ يَبْقَى مِنْ
لَعْنِ أَوْ إِنْ زَادَ وَكَيْلَهَا نَقْدُ
وَقَالَ فِي الْحَاوِي عَلَيْهِ الرَّائِدُ
وَإِنْ يُصِيفُ لِنَفْسِهِ فَكَلَّةٌ
سَمَتْ وَمَا زَادَ الْوَكِيلُ غَيْرَ مَا

بَابُ الطَّلَاقِ

صَحَّ الطَّلَاقُ مِنْ مُكَلَّفٍ وَفِي
قُلْتُ الْأَصْحَحُ فِي النِّكَاحِ الْعَقْدُ
وَلَوْ بَطْنَهَا سِوَاهَا أَوْ فَسَقَ
أَوْ لَقِنَ اللَّفْظَ بِلَا فَرْقٍ وَإِنْ
ظَلَمَ أَحَدُ وَرَكَ كِلَيْ شَيْءٍ
الْأَعْلَى اثْنَتَيْنِ أَوْ أَحَدًا هُنَّ
فِي عَكْسِهِ وَكَلِمَاتُ الْكُفْرِ
وَالْفِطْرُ لَا زَنْ أَوْ قِتْلًا وَحَيْثُ
وَلَوْ يُعْلِقُ وَلَمْ يَبَيِّنْهَا
إِنْ كَانَ قَبْلَ شَرْطِهِ عَيْتِقًا
يَقُولُهُ سَرَحْتُ أَوْ طَلَقْتُ
وَأَنْتِ طَالِقٌ كَذَا مُطْلَقَةٌ
يَا طَالِقُ وَنَحْوِ حُلِّ اللَّهِ لِي
طَلَقْتَهَا لَطَلِبَا الْأُنْثَى وَمَا
وَيَكَايِبُهُ كَكْتَبْتَ أَنْتِ
وَبَائِنُ وَبَيْتُهُ وَبَيْتُهُ

هَذَا لِسَوَى النِّكَاحِ مِنْ تَصَرُّفٍ
بِالْهَزْلِ إِذْ هَزَلَ النِّكَاحُ الْجَدُّ
بِالسُّكْرِ لَأَحَبُّ لِسَانَهُ سَبَقُ
مَعْنَاهُ رَامَ أَوْ بِالْإِكْرَاهِ قُرُنُ
لَا السَّلْمُ لِلْمَرْتِدِّ وَالْمَرْتِدِّ
فَفَرْدَةٌ أَوْ ذَاتُ تَعْيِينٍ كَمَا
يَبِيحُ الْإِكْرَاهُ وَشَرِبَ الْخَمْرُ
إِتْلَافُهُ الْمَالُ وَمُكْرَهُ عَيْرُ مَرْ
وَصَحَّ تَعْلِيْقُ الرَّقِيقِ الْأَمْنَى
خِلَافَ مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّعْلِيْقَ
فَادَيْتُ أَوْ خَالَعْتُ أَوْ فَارَقْتُ
أَوْ صَيَّعْتُ مِنْ سَرَحْتُ أَوْ مَفَارَقَةٌ
مَحْرَمٌ وَكُنْغَمٌ إِنْ يَقُولُ
يَجِيءُ مِنْ جَمِيعِهَا مُتْرَجِمًا
خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ وَنَيْتُ
وَحَرَّةٌ مُعْتَقَةٌ وَمُثَلَّةٌ

كَيْتَةٌ كَالْأَمْرَةِ وَالْقَمَّارَةُ
وَالطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَاللَّعْنَةُ
كَذَاكَ فِي عَقْبِيَّةٍ وَفِي قَوْلِهِ
وَفِي وَجُوبٍ وَانْقَادٍ جَمْعُهُ
وَفِي وَجُوبٍ حَيْجَةٍ وَعَمْرَتُهُ
وَفِي شَهَادَةٍ وَفِي وَجُوبٍ

مَا مَرَّ مِنْ مَوْثِقَةِ الْقَرِيبِ
وَإِنْ تَصَرَّحَ بِهَا مُحْرَقَةٌ
تَحْتَ رَقِيقٍ لَمْ تَكُنْ بِمُحْرَقَةٍ
وَحُكْمُهُ كَالْمُحْرَقَةِ لَمْ يَقْدِرْ
بِهَا بَرَقٌ وَلَا لَهُ مَجْدٌ
وَفِي وَجُوبٍ كَوْنُهُ مُكْفَرًا
بِالْمَالِ دُونَ الصَّوْمِ حَيْثُ لَبَسَتْ
وَحُكْمُهُ كَالْقَيْنِ بِاعْتِبَارِ
وَبِاعْتِبَارِ صَادِرِ الْأَحْرَارِ
فَمَلَكُهُ بَعْضُهُ الْمَرْجُوعُ
وَأَرْثُهُ لِلرَّقِيقِ مُطْلَقًا فَقَدْ

بَابُ الْقِرْعَةِ

إِنْ تَكْتَبُ الْأَسْمَاءُ ثُمَّ تَخْرُجُ
عَلَى السَّهْمِ أَوْ يَعْكِسُ يَنْهَجُ
فِي الْمَالِ أَوْ فِي غَيْرِهِ فَالْأَوَّلُ
فِي قِسْمَةِ الْأَمْوَالِ حَيْثُ يَحْتَمِلُ
كَذَاكَ فِي تَعْيِينِ عَيْتِقٍ مُطْلَقًا
عَنْ مَلِكِهِ بِهَا كَمَا قَدْ سَبَقَ
ثَانِيهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ قِسْمِهِ
بَيْنَ النِّسَاءِ مُطْلَقًا فِي نَوْمِهِ

مُطْلَقَةً أَطْلَقْتِكِ اعْتِدِي وَلَا
 وَوَدَعِي وَاسْتَبْرِي رَحِمَكِ
 وَتَحَوَّحِكِ عَلَى غَارِيكِ
 تَزُودِي تَجْرِي ذُوقِي أَذْهَبِي
 بِنَيْتِي أَوَّلَ لَفْظٍ تَوْجَدُ
 طَلَّاقًا أَوْ خِتَارِي بِهِ قَدُوتِيَا
 إِخْتَرْتُ نَفْسِي وَنَوْتَا وَأُمِّي
 لَا الرُّوحَ وَالنِّكَاحَ أَغْنَاكَ اللَّهُ
 وَاسْتَبْرِي يَنْلُوهُ مِنْكَ رَجْعِي
 كَفَّارَةٌ لِأَنْ تَوَمِّي الطَّلَاقَا
 لِأَمَةٍ فَذَا وَكَالِإِبْرَارَةِ
 كَكُلِّ مَا يَمِيقُهُ وَمَا يَحْتَلُ
 وَمَا كُنِي لَفْظِينَ وَإِنْ صُرِفَ
 وَسَمَّيَهَا وَدَمَهَا لَا فَضْلَهُ
 وَلَا لِمَفْقُودٍ وَكُلُّهُنَّ بَعْدَ مَا
 فِي طَلَاقٍ فِي رَجْعٍ إِذَا سَهَّلَ
 وَطَلَّقَ أَحَدٌ أَوْ سَلَّحَ رَجْعَ
 أَوَّلَ آخِرِ رَجْعٍ أَوْ صَفَرَ
 وَآخِرَ الْأَوَّلِ فَالْتَّطْلِيقُ
 وَكَيْلَةُ الْقَدْرِ إِذَا تَجَزَّأَ
 فِي الْقَوْلِ فَلْتَأَنَّ تَزْدُ تَجْرِيهِ
 وَإِنْ عَلَى الْأَوَّلِ كَيْلَةُ عَطْفُ
 إِذَا مَضَى يَوْمٌ بِآخِرِ الْعَدَّةِ

يُغَيِّرُ الْحُكْمَ إِذَا لَمْ يَدْخُلَا
 بَيْنِي دَعِي بِي الْحَقِي بِأَهْلِكَ
 وَتَحَوَّلْتِ أَنْدَهْنَ سَرَبِكِ
 كَلِي أَشْرِي أَحْرَجِي لَبْعِي أَغْرِي غَرِي
 وَأَنَا مِنْكَ طَلَّقُ وَيَقْصِدُ
 تَفْوِضُ تَطْلِيقُ فَجَاوَبَتْ هِيََا
 أَوْ أَبَوِي أَوْ أُخِي أَوْ عَمِّي
 وَلَا أَعْدِي أَغْرِي وَمَا جَا مِثْلَهُ
 أَنْتِ حَرَامٌ مَعِي عَلَى الزَّيْمِ
 أَوْ الظَّهَارِ أَوْ نَوَى الْأَعْتَاقَا
 مِنْ نَاطِقٍ لِلْآخِرِينَ الْإِشَارَةُ
 أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ مَقْهُومٌ لِكُلِّ
 بَعْضِهِ أَوْ رُوحٍ وَعَضْوٍ كَكَيْفِ
 وَمَا بَدَأَتْ قَائِمٌ فِي الْبَحْثِ
 عَاقِبُ رُوحٍ وَالْوَقُوعُ لَزِمَا
 وَيَوْمَ الْأَثَمِينَ بِفَجْهِ مِثْلِ
 فِي آخِرِ الْحُجْرِ مِنَ الشَّهْرِ وَجَبَّ
 أَوْ غَيْرِهِ أَوَّلَ يَوْمٍ آخِرِ
 آخِرِ يَوْمٍ أَوَّلِ يَلِيقُ
 كَلِيلَاتُ عَشْرِ آخِرِ تَجَزَّأَ
 أَوْ قَعْتَهُ فِي أَوَّلِ الْآخِرَةِ
 بِالْمَجْرُوحِ وَالْتَّجْوِزُ أَنْصَرَفَ
 وَيَالنَّهَارِ مِثْلَ وَقْتِ اتِّدِي

أَوْ أَخِذْ أَحَدَهُنَّ مَعَهُ وَالشَّرْهُ
 فَرَقَةٌ بَيْنَ الْجَمْعِ فِي الْحَصْرِ
 أَوْ لِلنِّزَاعِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ
 نِكَاحِ أَوْ دَمٍ لِلْإِسْتِخْوَاءِ
 أَوْ قَاصِدِي أَحْيَا مَاتَ سَكُنَا
 أَوْ غَيْرِهِ أَوْ قَاصِدِينَ مَعْدَتَا
 أَوْ بَيْنَ مَدِينَةٍ فِي سَبْقِ الْقَضَا
 عِنْدَ الْمُضْمَرِ دَفْعَةٌ كَمَا مَعْنَى
 بَابُ صَمِّ الْأَعْمَى
 وَاجْعَلُهُ فِي الْأَحْكَامِ كَالْبَصِيرِ
 وَفَارِقِ الْبَصِيرِ فِي أُمُورِ
 فَمَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا بِحَسَادِ
 وَلَا لَهْ فِي الْقَبْلَةِ أَجْتَهَادُ
 وَالْبَيْعُ مِنْهُ وَالشَّرْهُ نَمْنَمَةٌ
 وَلَيْسَ فِي عَيْنِهِ مُطْلَقًا دَيْهٍ
 وَالشَّرْطُ فِي تَكْلِيفِهِ بِالْجَمْعِ
 وَجُودِهِ لِقَائِهِ يَمُضِي مَعَهُ
 تَبَرُّعًا أَوْ بِالْمَنَاسِ الْآجِرَةِ
 وَكَانَ لِلْأَعْمَى عَلَيْهَا قُدْرَةٌ
 وَفِي وَجُوبِ حَجْمِهِ وَتَمَرَّتِهِ
 وَجُودِهِ لِقَائِهِ كَجَمْعَتِهِ
 وَيَكْنَى الْأَذَانَ مَسْرُوحَةً
 وَدَجْدَجًا يَلْمِضُونَ صَيْدَهُ

وَيُضِي الْعَامَ مَتَا صَفَرَ
 وَقَبْلَ مَوْتِ ذَا بَشِيرٍ قَهْلَكَ
 قَالَ تَلَا نَأْ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ سَنَةً
 وَطَلَّقَهُ صَبْحَ عِدِّ وَأَوْلَى
 بَرِّدٍ وَاطَّأُ أَوْ يَمِدُّ الْأَرْزَمَةَ
 بَيْنَهُمَا وَطَائِقُ إِحْدَاكُمَا
 لِعَبْرِ عَرَبِيٍّ وَبِشِيرٍ أَوْلَى
 وَبَائِنًا وَمَنْ سَوَّى أُنْ عَلِمَا
 فَطَلَّقَ اثْنَتَيْنِ بَلَّ إِذَا اخْتَلَع
 وَطَائِقُ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ مَضَى
 فِيهِ وَفَسَخَ حَيْثُ رَجَعِي وَمَاتَ
 وَبَعْدَ حَيْضٍ إِنْ تَبَّ عَنْ إِنْ إِذَا
 وَرَمَنَ لِأَحْمَبٍ أَوْ عَصْرٍ وَلَا
 وَطَائِقُ إِنْ كَلِمَتُ إِنْ دَخَلَتْ
 وَطَائِقُ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا ذَكَرَ
 فَوَلَدَتْهُمَا وَكَلِمًا وَقَعَ
 لِأَنَّ إِيكَانَ حَمْلِكَ ذَا أَوْ نَأْ قَمَا
 مَعَاتِلَاتٌ وَعَلَامِيْنِ هُمَا
 كَطَائِقُ مَعَ انْتِضَاءِ الْعِدَّةِ
 وَذَكَرَا اثْنَتَيْنِ نَالَ الْوَالِدَةَ
 وَلِيسَعَادِ إِنْ تَجِبَ وَمَنْ لَا
 وَقَالَ زَوْجَاتِي أَوْ نِسْوَتِيَا
 فَذَلِكَ لِأَنَّ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةٌ

بجو كلب أو يسهم رشفه
 كسفو من دفتر المرتزقه
 ولا يكون قاصيا ليحكما
 بين الوري ولا اماما اعظما

فرع
 ان يشهد الاعشى بشئ منعاً
 ما لم يكن مترجماً او متعماً
 او شاهداً بما استيفض في الملا
 كالعتق او قبل الصبي تحملاً
 والعلوم بالخصمين امر قد وجد
 في هذه فقط بالاسم والنسب
 او باعتراف من باذنه اقرب
 مع قبضه الى الابد اقل اعتبار

باب حكم الاولاد
 وفرع كل حرة حرقات
 تكن اذا مملوكة فالفرع من
 اي غالباً وفرع من تستولد
 يتبعها ان كان بعد يوجد
 كفرع من قد علقت على صيفه
 ان يلف عبد العقد او عند الصنف
 وفرع من قد كويت ايضا ولا
 لربها شئ على من احبلا

وَسَنَةَ بِأَشِيرٍ اثْنِي عَشَرَ
 عَنْ فَوْقِهِ قَبْلَ بَشِيرٍ بَانَ لَكَ
 وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الرَّأْيَةِ
 حُرِّمِينَ قُلْتُ قَبْدَهُ بِشِي
 وَإِنْ يَقُولُ أَرَدْتُ يَوْمًا أَوْ سَنَةً
 لِرِزْوَجَةٍ وَغَيْرِهَا مُكَلِّمًا
 رَجَعِيَةً أَوْ قَمْتًا فَلْيُقْبَلِ
 ذَلِكَ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ كَلِمًا
 أَوْ كَانَ قَبْلَ الْوَطْءِ طَلَّقَتْ تَقَعُ
 قَبْلَ مَوْتِ وَحَيُّونَ مَنْ قَضَى
 وَلَمْ يَجِدْ دَمْعَ بَعْضِ الطَّلَاقَاتِ
 وَبَعْدَ حَيْضٍ وَالرَّجَعِيْنَ كَذَا
 دَهْرًا قَدْ كَبِعْتُ مَوْتِي جُعِلَا
 إِنْ أَوْلَا بَعْدَ آخِرِ طَلَّقَتْ
 وَاحِدَةٌ وَالصَّغْفُ لِلْأُنثَى ذَكَرَ
 طَلَّاقَهَا فَطَلَّقَ الْكُلَّ سَبْعَ
 شَيْءٍ وَإِنْ وُلِدَتْ إِنْ تِلْدُهُمَا
 كَالْفَرْدِ لَا يَأْخِرُ فِي كَلِمًا
 وَإِنْ وُلِدَتْ وُلِدَا فَفَرْدَةٌ
 ذَكَرَ الْكُلَّ وَحُنْتِي وَاحِدَةٌ
 نَطَلَّقُ بَائِنًا وَنَادَى جُمَلًا
 طَوَائِقُ وَأَيُّ عِدِّ نَوَيْسَا
 بِالنَّصْبِ قُلْتُ جُمَلُهُمْ مَأْسَعِدَةٌ

وَطَلَّقَ بِالْأَمْسِ أَوْ أَمْسٍ غَدٍ
 ثُمَّ طَلَّقَ فِي الْمَغِيِّ ذَا شَرِّ
 مَكَائِفِهَا وَإِنْ أَحْبَبْتَ
 وَقَالَ قَوْمٌ وَالْإِمَامُ أَنْ لَا
 وَإِنْ رَحِلْتَهَا وَإِذَا أَنْ لَمْ
 وَطَلَّقَ لِسُنَّةٍ وَبِدْعَةٍ
 وَبِصِفَاتِ الذِّمِّ وَالْمَدِيحَةِ
 لِمَنْ بِهِ كَمْ يَتَّصِفُ فِي الْحَالِ
 نَحْوًا أَنْ طَلَّقَتْ طَلِّقَاتٍ
 إِنْ وُلِدَتْ لِأَرْبَعِ السِّنِينَ
 ثُمَّ لِسُنَّةٍ شَهْرٍ وَصَعَّتْ
 فَصَّتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَلِكُذَا
 إِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ لَا
 أَوْ وُلِدَتْ فَوْقَ سِنِينَ أَرْبَعٍ
 مِنْهُ وَيَحْرُمُ الْجَمَاعُ الْبَيْتَةَ
 وَحَيْضَةَ بِالْأَيْفِ الْمُسْتَكْمِلِ
 أَوْ شَاءَ ذَا مَوْتِهِ قَبْلُ عِلْمِ
 فِي حَقِّهَا يَثْبُتُ لَأَمَّا يُعْلَمُ
 وَكَرْنَاهَا وَجَمِيعِ صُنْعِهَا
 أَوْ أَرْبَعًا أَوْ ثَلَاثًا كَلَّمَا
 فَرُوحَةٌ كَذَبَ مِنْهُ تَطَلَّقَ
 مِنْ كَلَفَتْ حَالًا كَمَا فِي الْإِبِلَا
 مَا عَلَفَتْ وَلَوْ قَلَّتْ بِالْقَلْبِ ذَا

لَا مِنْ يَكُلُّ قَا صِدُّ التَّوْحِيدِ
 أَوْ غَدَ أَمْسٍ أَوْ لَهَا الْآنَ ذَكَرَ
 أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ كَمَا سَمَّيْتُ
 مَيْتًا وَكَلَّمَا اسْتَحَالَ عَقْلًا
 كَمَا سَمَّيْتُ الشَّرْعَ لِأَعْرَفِهِمْ
 لِلْعَوِيِّ وَلَيْرَضَى رُرْعَةً
 وَطَلَّقَهُ حَسَنَةً قَبِيحَةً
 أَوْ قَالَ لِلْوَاحِدِ مِنْ مِثَالِي
 وَوَقْتَهُ لَهُ وَاللِّعَافِ
 وَحَا مِلًّا إِنْ كُنْتُ بِالسِّنِينَ
 وَالْوَطْءَ لَا يَحْرُمُ لِأَنْ جُورِيَتْ
 وَطَلَّقَ إِنْ كُنْتُ حَائِلًا إِذَا
 تَحْتَاكِرَةٌ وَمُعْطَمُ النَّاسِ عَلَى
 إِنْ قَبْلَ سِنَةٍ شَهْرٍ تَضَعُ
 أَوْ مَعَ وَطْءٍ لِلسُّهُورِ السِّنَةِ
 وَطَلَّقَ إِنْ حِضَّتْ بَدَأَ الْقَبْلِ
 وَطَلَّقَ حِفْصَةَ الْإِنْ قَدِمَ
 وَحَيْضَهَا وَنَعَضَهَا إِذْ تُقْسِمُ
 مِنْ غَيْرِهَا بِحُجَّةٍ كَوَضْعِهَا
 وَطَلَّقَانِ أَسْمَانِ حِضْمًا
 ثُمَّ سَيُورِي وَاحِدَةً يَصْدَقُ
 طَلَّقَ إِنْ شِئْتَ بِأَنْ تَقُولَا
 وَالْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ شِئْتَ لِإِذَا

ورفع شاة الهدى والأضحية
 الواجبين هدى أو أضحية
 والمحل عند البيع تابع لمن
 بيعت به مقابل بعض الثمن
 والفرع بعد الرهن والاحارة
 ومن حبس ومثلها المعارة
 كذلك فرع بعد أيضا وقته
 بالام او بما لها من منفعة
 وكان حلالين ذاك الايضاً
 والموت او عند مدة قداوصى
 وفرغها رهونة ان تصنع
 من قبل قرض مطلقاً لم يبيع
 والفرع بعد الغنم وقض حقل
 بسورها او غيرها الذي يطل
 او استغارة وبيع يفتح
 من قبل تمسق والضمان يبيع
 والفرع مرتد بعد ميث
 ان ينعقد في ردة الاصلين
 ومسلم ان كان كل مسلماً
 كذلك في اسلام من في منهما
 او بين مرتدين وبين اصيلي
 في الكفر فهو تابع للاصل

وطلقة بيل اثنين الا انها
 او قال يصمها وثلاث وسدس
 ولو بان كبر طلقة في
 وانت طالق ثلاث الا
 بين هذا الحكم في الإقرار
 او قال يا طالق أنت طالق
 لان يوجز البتة او قعا
 ما لم يزد عن عدلين وعلى
 طلاقها اذ هو ممكن وان
 بالله وحده فطلقة تقع
 او قال حسما والثلاث استثنى
 وكفرية طلقة في طهر من
 في حامي وما يكرر عددا
 بغير فصل واختلاف قطعة
 او فوق او علق لا المشكوك
 او طالق ان شاء او ان لم يكن
 لافي الظهار والبدا وطلاق
 واحدة فشاءها او فوق ذا
 نساء طلقة او اثنتين
 وفي رقيق مفسرين باعا
 وفي رقيقين اشترى فردهما
 كان نسي وطلاق احدا كما
 ووارث لان يمت قبلهما

ويصنف ثنتين ونصفا منها
 وربيع طلقة كسبع وخمس
 تصويرنا لكن بغير عطف
 ثلاثا الا طلقة وقبلا
 فذكره هنا من التكرار
 ثلاثا الا ان يشاء الخالق
 ما بينهن او عليهن مما
 رابعة اشرك ان يقصد الي
 على كما يظهر لا الايلا قرن
 وان يكن عن ضعفين ما ارتفع
 او نلت انصافها ستثنى
 نياس والطفل ولا يكررت
 حسب الذي كرر لان الذا
 او قبل وطء لا اذا قال معه
 كمثل الا ان يشاء المليك
 اعناقهم وتذرم والحليف
 ثلاثا الا ان يشاء طالق
 كالعكس او ثلاثا ان شئت اذا
 او علقاه بمنا فضين
 يعيق نصفه ولا ارتجاعا
 وواحد في اثنين يمنع عنهما
 او حرة عين من هي منهما
 قلت وداني العتق ان يلزم ما

تتم

وكل فرع كان من أم وأب
 فتابع أباه حقا في النسب
 وفي الزكاة تابع المخفف
 وقا في دينه للاشرف
 وللأشد في الجزاء والديه
 وللأحسن منهما في الأفضية
 والاكل والتجسس والناحه
 وفي جزاء ما يكون ذابحه
 فالذبح والنكاح كل يحرم
 واكله والله ربي أعلم
 وتم هذا النظم للتحسين
 بالعون من مؤيد العجا القدير
 نظم الفقير الشرف العربي
 ذي العجز والتقصير والتفريط
 ابائه الفان مع سببها
 لن حواها عن سواها مخزته
 لكنها بحر عروس نطلب
 كفوا كرميا مضيقا اذ يحط
 اذا رأى عيبها لا يفضه
 بل يحسن الفن بها ويصلح
 معاملا بالعلم والاعضاء
 ومالها مهر سوى الدماء
 وحنها في عاشر الايام
 من رجب وثامن الاعوام
 بعد الثمانين من السنين
 بعد انتهاء تاسع القرون
 فيا ابي اخته بحبر عسفي
 ولا تحب فيك ربي امل
 واجعله في الدارين نافعنا
 ونافع لكل من بو اعنتي
 فاغفر لنا يا ربنا ذنوبنا
 جميعها واستر لنا عيوبنا

وَمَقْتَضَى إِطْلَاقَهُ النَّسَؤِي
 وَبَانَ بِالْتَّعْيِينِ أَنْ قَدَّ وَقَعَا
 وَإِنْ يُؤَخَّرُهُ كَيْفَى الْبَيَّانِ
 وَلَهُمَا إِلَيْهِ انْتِفَاقٌ وَفِي
 فَقَدْ أَقْرَبَهُمَا أَوْ قَبِلَا
 وَالزَّوْجُ أَنْ عُلِقَهُ بَانَ هَلَكٌ
 أَوْ قَالَ إِنْ أَكَلَتْ أَوْ طَلَّقَتْ
 فَطَالِقٌ أَنْتَ ثَلَاثًا قَبْلَ ذَا
 فَطَالِقٌ مِنْ قَبْلِهِ أَنْتَ فَذَا
 لَا فِي سِوَى الْجَبَاحِ كَالطَّلُوعِ
 وَكَيْسَ أَيْقَاعًا وَمَنْعٌ وَصِفَا
 وَصِفَةٌ لِأَغْيَرِ بِالْوُقُوعِ صِفَةٌ
 أَيْ بِطَّلَاقِ عَرْسِهِ فَإِنْ يَعُدُّ
 فَطَلَّقَتْهُ وَبَطَّلَاقٍ لَهَا
 وَقَبْلَ وَطَاءِ امْرَأَةٍ فَمَوْحِدًا
 وَبَطَّلَاقٍ هَذِهِ يَحَافِ فَلَإِ
 وَإِنْ حَلَفَتْ بِطَّلَاقٍ لَهَا
 فَمِنْهُدَانِ كَرَّرَهُ مَا طَلَّقَتْ
 بَسْرًا وَيَا بَتْلَاعَ مَا يَفِيهَا
 بِأَكْلِ بَعْضٍ وَسُرُؤٍ مِنْ دَرَجٍ
 يَنْزُولٍ بِالظَّفْرِ أَوْ تَنْقِيلُ
 وَلَوْ بِأَكْلِ قُرْصٍ أَوْ رَمَانَةٍ
 قُلْتُ قَتَاتُ الْقُرْصِ غَيْرُ نَافِعٍ

يُخَالِفُ الْبَحْرَ وَشَرَحَ الْحَاوِي
 ذَانِ بِلَفْظِ لَا يَبَانُ يَجَامِعَا
 عَصِي وَلَوْ قَدَّ مَا تَبَّتِ التَّنْتَانِ
 أَرَدْتُ زِي بَلْ تِلْكَ أَوْ بَلْ تَنْتَفِي
 عَمِيَتْ زِي وَزِي فَذَا لِأَوْلَى
 مَوْرَتْ زَوْجَةً هَذَا قَدْ مَلَكَ
 كَمَا لَفَضَحُ أَوْ رَاجَعْتُ أَوْ ظَاهَرْتُ
 وَإِنْ أَطَا وَطَاءَ مَبَاحًا أَوْ إِذَا
 لَفَعُوَ وَبِالْفِعْلِ يَبَانُ أَوْ إِذَا
 حَلَفْتُ وَكَيْسَ بِالْوُقُوعِ
 طَلَا قَائِقَاعًا وَقُرْعًا يُسَمَّى
 مِنْ قَبْلِ بَيْنُونَتِهَا وَبِالْحَلْفِ
 عَدْمُ مَعَادِهِ وَإِنْ وَطَاءَ فَقَدْ
 مَعِيدَ مَرَاتٍ ثَلَاثَ لَزِمَا
 وَإِنْ نَكَحَ مِنْ أَيْبَتٍ جَدًّا
 تَطْلُقُ الْأَمْرَ بِهَا قَدْ دَخَلَا
 فَطَالِقٌ مَعِي هُنْدٌ مِنْكُمْ مَا
 وَلَوْ يَتَمَيِّزُ النُّوَى فَفَرَّقَتْ
 وَالْقَذْفُ فَالْإِمْسَاكُ بِرَفِيهَا
 وَبِالصُّعُودِ فَالْوُقُوفُ فَالْحَرْجُ
 لَغَيْرِهِ أَوْ دُونَ أَمْرٍ يَحْمَلُ
 بَسْرٌ يَتَرَكُ أَي شَيْءٌ كَانَتْ
 عِنْدَ الْإِمَامِ وَهُوَ مِثْلُ الرَّافِعِي

بجاء طه المصطفى المختار
 وآله وصعب الأظهر
 والمجد لله على التمام
 وأفضل الصلاة والسلام
 على النبي المصطفى والآل
 والتعب أهل العلم والكمال

تم متن التمرس وبليه
 كتاب نهاية التدریب
 فی نظم غایة التعریب
 للناظم أيضا

كتاب نهاية التدريب

في نظم غاية التقريب
للعلامة العامل والفهامة
الكامل الشيخ شرف
الدين يحيى بن
الشيخ نور الدين
موسى بن رمضان
بن محمد الشهير
بالعريضي
رحم الله
تعالى
٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي قَدَّصَ لِي
لِلْعِلْمِ خَيْرَ مَخْلُوقٍ وَشَرَفًا
وَافْتَضَلَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ
عَلَى النَّبِيِّ أَفْضَلِ الْأَنْبِيَاءِ
مَحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَالتَّابِعِينَ كَلِمَةً وَجَزَاءً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْعِلْمُ خَيْرٌ مَرْفُوعٍ
لِاسْتِمَاتِقَةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
فَهَوَّاهُ عَمَّ الْمُصْطَفَى زَلَمَ عَجْدُ
لَهُ نَظِيرًا مِنْ قَرَيْشٍ يَجْتَهِدُ
مُطِيقًا بَعْلِهِ الطَّافِقَا
مُطَابِقًا لِلزَّوَارِدِ انْفِاقًا
بِحَدِّ دَائِي عَصْرِهِ لِلْمَيْلَةِ
وَبَعْدَهُ اصْحَابُهُ الْأَجَلِيَّةُ

بَرَقَتْ سَرَقَتُهُ لَمْ أَسْرِقْ
بِشَارَةِ الْوَالِدِ وَالصِّدْقِ وَالْكَذْبِ خَبِرَ
وَرَأْيُهُ فِي صَفَاءِ الْمَاءِ
عَدْتِهِ وَأَقْبَلَ إِذِ الْعِيَانُ رَامَ
وَمُطْلَقًا لِعَزْلِ أَهْلِ الْحُكْمِ
يَمْنَعُ سَمْعًا لَعَطًا أَوْ صَمْتًا
كِتَابُهُ سَطْرٌ طَلَقَهَا سَلِيمٌ
قَادِقُهُ وَفِيهِ مَقْتُولٌ كَرِي
رُؤْيُةٌ زَبِيدٌ فِي الْمِرَاةِ مَثَلًا
يَسْمَعُهُ وَلَوْ يَرِيحُ حَمَلًا
مِنْ مَكْرَمٍ أَوْ نَابِسٍ أَوْ مِنْ جِهَلٍ
وَهَكَذَا الْيَمِينُ دُونَ حِلْبِ
شُعُورٍ بِالْتَعْلِيْقِ أَمْرٌ مُشْكِلًا
عَلَى الَّذِي يَعْلَمُ بِالْتَعْلِيْقِ
مَعَ عَلَيْهِ فَعِنْدَ جِهَلٍ أَحَدُ
حُرَّالِي الْأَرْبَعِ هَذَا الْعَدُّ
وَحَمْسَةٌ زِدَانٌ يَكَلِمَانِ نَطَقُ
تَلَدٌ فَصَاحِبَاتُهَا أَوْهَنُ
ثَلَاثٌ فِي الْأَوْلَى وَمِنْ بَهَاخِمِ
وَطَلْقُهُ وَطَلْفُهُ فِي التَّالِيَةِ
يَلِدُنْ يَطْلُقُنْ ثَلَاثٌ جَمْعًا
مَعِيَةً فَالْأَخْرِيَانِ مَشْنَى
وَقَرْدَةٌ تَمَّ ثَلَاثٌ جُمْلَةً

وَذُوَاتِهِمَا قَالَ إِنْ لَمْ يَتَّصِقْ
وَالْخَبْرَ الْأَوَّلَ إِنْ صَدَقَ ظَاهِرٌ
وَمَسْرُوقٌ فِي سِوَى الْأَحْيَاءِ
وَرُؤْيُةٌ الْغَيْرِ الْجَهْلَالِ وَتَمَامٌ
وَإِنْ قَرَأَ الْغَيْرُ وَهُوَ مَحْمُومٌ
وَمَعَ ذَهُولِ الْكَلَامِ وَيَسَا
وَكُلُّ مَا يَسْمَى بِعَيْنٍ وَقَدِيمٌ
وَالْقَذْفُ وَالْقَتْلُ بِمَسْجِدِهِ
لَا تَسْ شِعْرُهُ وَطَفِيرُهُ وَلَا
وَالْمَسُّ بِالْكَلَامِ أَوْ مِنْ جَيْتٍ لَا
وَالْفُدُومُ بِالذِّمَمَاتِ وَلَا
مَبَالِيًا وَشَاعِرًا فِي الْكُلِّ
قُلْتُ رَأَى شَيْخِي الْوُفُوعَ حَيْثُ لَا
مَعَ قَوْلِهِمْ بَعْدَهُ التَّطْلِيْقِ
حَالَهُ أَكْرَاهٍ وَشَبَّهَ يُعَدُّ
وَإِنْ أَطْلُقَ زَوْجَةً فَعَبْدُ
فَإِنْ يَطْلُقُنْ فَعَشْرَةٌ عَتَقُ
وَكَلِمًا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ
طَوَّلَقُ فَإِنْ تَعَايَنَ لَزِمَ
وَطَلْقُهُ وَاحِدَةً فِي الثَّانِيَةِ
وَإِنْ ثَلَاثٌ تَمَّ أُخْرَى أَوْ مَعَا
وَتَانٍ تَمَّ تَانٍ إِنْ وُلِدَتْ
وَالْأَوْلِيَانِ تَطْلُقَانِ كُلَّهُ

مِنْ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَاتِ وَاحِدَةً
 ثَلَاثَ الْأُولَى وَالْأَخِيرَةَ
 مَعًا وَتَابَ تَعَاقِبَاتِ
 ثَلَاثَ وَالثَّلَاثَةَ اثْنَتَيْنِ
 تَتَلَوُ بِطَلْقَةٍ وَالْأَخْرِيَيْنِ ثَرْزُ
 إِلَّا لَوْ أَضِيعَ عَقِيبَ وَاحِدَهُ
 فَقَطُّ فَذِي تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ
 أَوْ فِي آخِرِ الظُّهْرِ لَا الْحَيْضِ أَسَا
 فِيهِ وَطَى أَوْ فِي مَحِيضٍ قَبْلَ ذَا
 ظُهُورِ حَجَلٍ لَا اخْتِلَاعَ حَصَلًا
 لَكِنْ إِلَى وَقْتِ وَقُوعِهِ نَظَرُ
 بِهِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْأَسْتِ
 لَكِنْ تَفْرِيقِ الثَّلَاثِ أَوْلَى
 مُعْتَدَّةً وَالْفَسْخُ أَيْضًا لَا وَلَا
 بَمَلِكِهِمَا ذَا فَتَطْلُقُ حَالًا
 مِنْهُ لَفِي وَيَقَعُ الْمُتَّفَقُ
 وَمَا يَقُولُ الزَّوْجُ إِنْ تَطْلُقُ هِيَا
 وَالْهَيْدُ كَالْتَطْلُقِ وَالشَّرِيحُ
 يُقْبَلُ فِي ثَلَاثِ أَوْ قَدْ وَصَلًا
 كَثْرًا طَسَكْنَى وَبِحَى الْعَيْدِ
 لِإِنْ بَدَتْ قَرِينَةُ لِلْقُوَّةِ
 أَوْ حَلِيهِ الْوَثَاقِ عَنْ مَشْدُودِهِ
 يَوْمَيْنِ قَلْتُ بَاطِنًا لَا مُطْلَقًا

ثَلَاثَ الْأُولَى وَلِكُلِّ وَالِدَةٍ
 قُلْتُ وَلَوْ تَبَيَّنَ تَابَ تَابَ
 وَالْفَيْرِ طَلْقَةٍ وَلَوْ هَاتَا تَابَ
 طَلَّقَ آخِرَةَ وَأَوْلِيَيْنِ
 فِي الْعَكْسِ لِلأُولَى ثَلَاثَ وَلِيْنَ
 صَابِطُهُ أَنْ الثَّلَاثَ لِقَاعِدَةٍ
 فَقَطُّ فَطَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ
 وَإِنْ يُطْلَقُ حَائِضًا أَوْ نَفْسًا
 كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فِي ظُهُورِ إِذَا
 أَوْ مَاءَهُ اسْتَدَخَلَتِ الْعُرْسُ يَلَا
 مِنْ رُوحَةٍ فَذَلِكَ يَدْعَى حُظْرُ
 وَتَسُدُّ بِالرَّجْعَةِ وَلَيْسَتْ أُنَى
 وَلَوْ عَلَى جَمْعِ الثَّلَاثِ اسْتَوَى
 وَهُوَ لِيَنْ يَطْرُقُهَا لَمْ تَجْعَلَا
 وَطَلَّقِي نَفْسَكَ مِمَّا قَالَا
 وَقَبْلَهُ يَرْجِعُ وَالْمَعْلُوقُ
 إِنْ ذَكَرَ مِنْ عَدِيدِ أَوْ نَوِيَا
 وَلَوْ بِالْإِخْتِلَافِ فِي الصَّرِيحِ
 وَقَصِيدَتِ تَفْرِيقِ عَلَى الْأَقْرَاءِ لَا
 يَلْفِظُ لِلنِّسَاءِ وَالْتَقْيِدِ
 وَهَكَذَا اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ النِّسَاءِ
 كَعَتْمِهَا بِرُوحَةٍ جَدِيدَةٍ
 أَوْ قَالَ فِي مُطْلَقٍ مَا قَدْ عَلِقَا

أَكْثَرُ مِنْ أُمَّةٍ وَحَسَنِهِمْ
 إِمَامُهُمْ وَخَيْرُ كِتَابٍ كَتَبْتُمْ
 وَصَفَ الْفَائِضِ الْوَسْطِيَّ
 مَخْتَصِرًا فِي غَايَةِ الْإِبْدَاعِ
 وَغَايَةِ التَّقْرِيبِ وَالتَّذَرِيبِ
 فَصَارَ يُسَمَّى غَايَةَ التَّقْرِيبِ
 مَعَ كَثْرَةِ التَّقْسِيمِ فِي الْكِتَابِ
 وَحَصْرِهِ خِصَالِ كُلِّ بَابٍ
 نَظْمُهُ مُسْتَوْفَى لِعِلْمِهِ
 مُسَهَّلًا لِحُفْظِهِ وَفَهْمِهِ
 مَعَ مَا يَبْرُقُ الْحَقِيقَةُ
 أَوْلَانًا مَا كَمُطْلَقِ قَيْدَتُهُ
 تَمَّةً لِأَصْلِهِ الْأَصِيلِ
 وَلَمْ يَمِزْ غَشِيَةَ التَّظْوِيلِ
 وَحَيْثُ جَاءَ الْحُكْمُ فِي كِتَابِهِ
 مُصْعَقًا تَبَيَّنَ بِالْفَتْحِ بِه
 مَبْنِيًا مَا اخْتَارَهُ بِنَقْلِهِ
 وَرَبَّمَا حَذَقْنَاهُ مِنْ أَصْلِهِ
 إِنْ لَمْ أَجِدْ حُجْلَهُ ذَلِيلًا
 وَالْأَى تَأْوِيلُهُ سَبِيلًا
 وَقَدْ مَشَيْتُ مَشِيَهُ فِي الْغَالِبِ
 فِي عَدِهِ وَهَيْدِهِ النَّاسِبِ
 مَرْتَابَتِيهِ مَبْنِيًا
 مَخَاطِبًا لِلْمَسْدَى مَثَلِي أَنَا
 فِيَاءَ مَثَلِ الشَّرْحِ فِي الْوَضُوحِ
 وَكُنْتُ فِيهِ كَالْأَبِ النُّصُوحِ
 أَرْجُو بِنَاكَ اعْظَمَ الثَّوَابِ
 وَالنَّفْعِ فِي الدَّارَيْنِ بِالْكِتَابِ
 وَرَبَّنَا السُّؤَالَ فِي نَيْلِ الْأَمَلِ
 وَالْعَوْنِ فِي الْإِتْمَانِ مَعَ حَسَنِ الْعَمَلِ
 كِتَابُ الطَّهَارَةِ
 لَهَا مَاءٌ سَمْعَةٌ وَهِيَ الْمَطْرُ
 وَالْمَاءُ مِنْ بَحْرِ دَبِيرٍ وَهَمَزٌ

وَدَيْوُهُ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ لِأَنَّ بَقْلَ أَرْدَتْ أَنْ شَاءَ الصَّهْدُ

كَذَلِكَ مِنْ عَيْنٍ وَنَهَى وَبَرَدَ
تَمَّ الْمَاءُ أَرْبَعُ أَصْنَافٍ نَعْدُ

فصل في الرجعة

يَبْصَحُ إِنْ رَاجَعَ أَيْ كَانَتْ
تَقْبَلُ حَلًّا بَجَزَتْ لِأَمْبَهُمَهُ
رَجَعَهَا رَاجَعَهَا أَرْجَعَهَا
إِلَى أَوْ قَالَ إِلَى نِكَاحِي
وَبِكَيْيَايَةِ أَعَدَّتْ حِلَّهَا
وَكِتْرُوجَتْ وَبِالْخِطِّ وَلَوْ
لَمْ تَرْضَ لَا يَجِدُ تَطْلِيقَ وَلَا
يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ لَافِي رَدِّهِ
فَرَجَعُ إِذَا انْكَرَتْ الرِّجْعَةَ لَوْ
تَصَدَّقَ بِهَا خِلَافَ الإِزْجَاعِ

لَهُ النِّكَاحُ طَالِقًا مَجَانًا
فِي عِدَّةٍ لِأَرْدِيَةِ بِالْكَلِمَةِ
أَمْسَكْتَهَا عَلَى أَوْ رَدَّ دَهَا
وَيَعْنِي هَذِهِ الصَّرَاحِي
رَفَعَتْ تَجْرِمًا وَلَا حَصْرَ لَهَا
لَمْ يَشْهَدِ اثْنَيْنِ عَلَى الرِّجْعَةِ أَوْ
بِالْوَطْءِ وَبِحَرَمٍ وَلَا حَدَّ بَلَى
عَادَتْ إِلَى الإِسْلَامِ قَبْلَ الْعِدَّةِ
رَضِيَ النِّكَاحُ ثُمَّ عَادَتْ فَرَأَوْا
عَنْ نَسَبِ حَرَمٍ أَوْ رِضَاعٍ

أَي تَطْلِقُ وَلَا يَسِرُّ مَكْرَهُمَا يَرَى
أَوْ طَاهِرًا مَطْهُرًا لِصَكْنِهِ
مَشْتَرِكٌ نَظِيرٌ حَرَمٌ يَجْرِي
أَوْ طَاهِرًا وَلَا يَرَى مَطْهُرًا
لِكُونِهِ مُسْتَعْمَلًا أَوْ غَيْرًا
بِطَاهِرٍ مُخَالِفٍ كَثِيرٍ
سَوَاءً أَلْحَسِيَّ وَالْقُدِّيَّ
رَأَيْتُهَا فَحَسْبُ مَا وَصَلَ
إِلَيْهِ مِنْ نَجَاسَةٍ وَمَهْرًا قَلْبُ
مِنْ قَلْبَيْنِ أَوْ بِهَا تَغْيِيرًا
مَع كُونِهِ بِالْقَلْبَيْنِ قَدِيرًا
وَالْقَلْبَانِ نَصْفَ الْفَرْجِ قَرِيبًا
يُرِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ الَّذِي قَدَّحَ بِهَا
وَكُلُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مَع كَثْرَتِهِ
كَالْمَلِكِ فِي التَّجْنِيسِ حَالِ قَلْبَتِهِ
وَلَوْ جَرَى قَلِيلٌ مَا عَلَى مَحَلِّ

باب الإيلاء

يُفَسِّرُ الإِيْلَاءَ بِأَنَّهُ حَلْفٌ
عَلَى امْتِنَاعٍ مِنْ جَمَاعٍ مُكْرَمٍ
كَمَثَلِ الإِيْلَاجِ وَعَيْبِ الْحَشْفِ
وَالْوَطْءِ وَالْجَمَاعِ وَالْإِصَابَةِ
وَبِالْنِكَايَاتِ كَمَا بَأْصَعَتْ لَا
بِهَا كَذَا الْقُرْبَانَ وَالغُضْيَانَ
وَجَمْعُ رَأْسَيْنَا وَسَادَ أَبْعَدُنْ
أَطْلَفُهُ أَوْ فِي يَمِينِ أَكْثَرًا
بِمِثْلِ حَقِّي يَنْزِلُ الْمَيْسِجُ
يَمُوتُ أَوْ يَفْدَمُ حَيْثُ يَعْلَمُ

زَوْجٍ بِصِعَةِ الطَّلَاقِ مُتَّصِفٍ
لَا مَعَ مَحْوِ شَيْءٍ وَقَدْرٍ
فِي الْفَرْجِ وَالنَّبِيكِ وَتَدْبِيرِي
وَمَا قِصَاصُ الْبِكْرِ أَوْ مَا شَابَهُ
لَا مَسْتُ لَبَاشَرْتُ أَوْ لَرَأْدِ خَلَا
وَالسُّ وَالْإِفْضَاءُ وَالْإِيْتَانُ
عَنْكَ تَنْعِيْرٌ وَتَعْلِيْقٌ قُرَّتْ
مِنْ أَشْهُرٍ أَرْبَعَةٌ أَوْ قَدْرًا
أَوْ مَخْرُجِ النَّجَالِ أَوْ أَيْسُ
فِي أَشْهُرٍ أَرْبَعَةٍ لَا يَفْدَمُ

بِنِجَاسَةٍ إِذَا كَانَتْهَا تَنْفَصَلُ
وَلَمْ يَزِدْ وَرِثَانًا وَلَا تَغْيِيرًا
فَطَاهِرٌ وَلَا يَكُونُ مَطْهُرًا
فَضْلٌ فِي السُّوَالِ وَالْإِيْتَانِ
سُنُّ السُّوَالِ مُطْلَقًا لِلْحِكْمَةِ
لِصَالِحِهِ بَعْدَ الرِّوَالِ يَكْرَهُ
وَأَكْدُوهُ لِلصَّلَاةِ وَالْوَضُوءِ
وَبَعْدَ نَوْمٍ أَوْ لَرَأْسِ تَرْضَى
وَيَجَارَانِ تَسْمِيْلُ الْأَوَانِ
وَأَنْ تَكُنْ مِنْ أُنْفُسِ الْإِيْمَانِ
الْإِيْمَانِ التَّغْيِيرِ فَاحْمٌ فِي الْإِنَا
بِحَرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِيْتَانِ
لِأَخْبَتِهِ مِنْ فَضْلَةٍ صَغِيرَةٍ
فِي الْعَرَبِ أَوْ لِحَاجَةٍ كَبِيرَةٍ

بَابُ الْوُضُوءِ
 قَرْضُ الْوُضُوءِ نَبِيٌّ مَعَ غَسَلِهِ
 لَوْجِهِ وَغَسَلَ رَجُلٌ طَبْعَهُ
 وَغَسَلَ كُلَّ سَاعِدٍ وَمَرَّقٍ
 فَإِنْ أَيْبِنَ بَعْضَهُ فَمَا بَقِيَ
 وَمَسَّ بَعْضَ الرِّاسِ طَلْقًا بِنَاءً
 وَقَسْلَةً مَرَجَلِيَّةً مَعَ كَعْبِيَّتَيْهَا
 وَالسَّادِسُ التَّرْتِيبُ مِثْلُ مَا ذَكَرْتُ
 وَغَطْسُهُ تَكْنِيٌّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْرِزْ
 وَهَلَاكَ عَشْرًا كَمَا هُنَّ كَلِمَةٌ
 الْفَتْحُ فِيهِ أَوْلَىٰ بِالسَّمَكَةِ
 وَالْقَسْلُ لِلْكَفَّيْنِ خَارِجٌ الْوَيْتَا
 وَمُضْمِنٌ وَاسْتَشْفَىٰ فِي لُحْمَا
 وَأَمَسَّ جَمِيعَ الرِّاسِ أَوْ مَا قَدَسَتْ
 وَالْأَذْيَنُ بَاطِنًا وَمَا ظَهَرَ
 بِنَاءً وَخَلَّ سَائِرُ الْأَصَابِعِ
 وَالْحَيْدَةُ كَسْبَةٌ فِي الْوَأَقِيعِ
 وَقَدْرُهُ الْيَمِينِيُّ عَلَى الشَّمَائِلِ
 مِثْلًا فِي كَلِمَاتِ مَوَالِيهِ
 بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ
 مَسْحًا مَجْزُومًا فِي الْوُضُوءِ وَمَسَّحَ
 أَرْبَعَةً مِنَ الشَّرْطِ فَتَسَّحَ
 أَنْ يُلْتَمَسَ مِنْ بَعْدِ طَرَسٍ يَحْكُمُ
 وَتَسْتَرًا مَحَلُّ فَرِيضٍ يَتَسَلَّ
 وَيَتَبَلَّغُ الشَّيْءُ مَتَابِعًا
 وَظَهَرَ كُلُّ زَيْدٍ شَرَطًا رِبْعًا
 وَيَسْمَعُ الْقَيْمُ فِي رِقَابِ مَيْتَةٍ
 مَقْلَرًا تَوْجِيهًا كَامِلًا بِلَيْسَتِيَّةٍ
 وَيَسْمَعُ الْمَسَافِرُ الْمَوَالِي
 ثَلَاثَةَ تَعَدُّ بِاللَّيَالِي
 ثُمَّ ابْتَدَأَ الدِّينَ بِالْحَدِيثِ
 وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ بِلَسِّ قَدْحَةٍ

وَهُوَ كَأَنْ يَعْزَقَ الطَّلَاقَا
 وَالصَّوْمُ دُونَ قُرْبِحَيْتٍ وَعَلَى
 كَانَ وَطَنُهَا فَعَبْدِي مُعْتَقٌ
 وَإِنْ يَزِدُهُ إِنْ أَظَاهَرَ فَتَلَا
 وَفَعَيْقُ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ
 وَبَاعَ هَذَا الْعَبْدَ قَبْلَ أَنْ آتَى
 وَدُونَهُ يَبِينُ عَيْتُهُ وَفِي
 إِنْ عُبِيَتْ وَالْإِتِّجَاعُ فَائِدَةٌ
 أَوْ كَمَا يُقَالُ كُلُّ وَإِنْ بُرِدَ هُنَا
 وَلَا أَطَا كُنَّ فَيَا لِمَا مَعَهُ
 وَلَا أَطَا فِي الْعَامِ الْأَعْدَهُ
 فَإِنْ مَضَتْ أَشْهُرُهُ الْحَكِيمَةُ
 وَلَمْ يَحْلُ بِزَوَالِ الْمَلِكِ عَنِ
 وَمَا بِهَا مَانِعٌ وَطَرٌ إِلَّا
 تُطَالِبُ الزَّوْجَ بِهِ دُونَ وَلِي
 بِالْعَرْسِ مَانِعٌ نَعَمَ إِنْ كَانَ
 وَإِنْ آتَى طَلَقَهَا مِنْ حَكَمًا
 ثُمَّ لَيْسَ أَوْ يُعَيِّنُ نَزْوَجَهَا
 حَشْفَةٌ وَلَوْ مَعَ الزَّوَالِ
 مِنْ غَيْرِ مَا حِثَّ وَلَا انْحِلَالِ
 وَحَيْثَمَا طَلَقَهَا أَوْ يَتَكْفَى
 وَلَوْ كَلِمَاتُ طَلَابِ الزَّوْجِ غَابَ
 وَيَا وَيَكِلُ الْعَرْسَ بَعْدَ الْمُدَّةِ

وَالْيَعْتَقُ أَوْ يَلْتَزِمُ الْإِعْتَاقَا
 صِيَامٌ هَذَا الشَّهْرَانِ وَطَلَّتْ مَيَّ
 أَوْ عَنِ ظَهَارِي ثُمَّ عَنْهُ يَعْتَقُ
 ظَهَارُهُ يَعْتَقُ وَلَكِنْ عَنْهُ لَا
 ثُمَّ مَضَى فَإِنْ جَاعَ يَجْرَى
 بِشَهْرٍ انْحِلَالُ الْإِيْلَا ثَبَتَا
 فَانْتِ طَالِقٌ يَنْزِعُ الْحَشْفَ
 لِذَا وَلَا وَطَلَّتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ
 مَهْمَةٌ عَيْنُهَا أَوْ بَيْنَا
 ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ فَذَلِكَ الرَّابِعَةُ
 كَذَا أَوْ يَسْتَوِي فِي وَسْمَى الْمُدَّةِ
 وَمِنْ زَمَانٍ رَجَعَتْ الرَّجِيئَةُ
 رَقِيْقَهُ وَلَمْ يَطَّأَهَا فِي الزَّمَنِ
 نَفَاسًا أَوْ حَيْضًا وَصَوْمًا نَفَلًا
 وَسَيِّدٍ بِالْفَاضِلِ إِنْ لَمْ يَحْصُلِ
 بِالزَّوْجِ طَبْعِيٌّ يَفِي لِسَانًا
 وَاحِدَةٌ وَمِهْمَانُ أَمَهَا
 وَسَقَطَتْ مَهْمَا يَغِيْبُ فَرَجَهَا
 عَلَيْهِ أَوْ أَلْبَجِي وَجَنُّ الْمَوْلَى
 وَلَا تَرَى ثَلَاثَةَ الْإِمَهَالِ
 إِسْلَامُهُ وَعَادَ فَلَنْتَسْتَأْتِفَ
 بَعْدَ الشُّهُورِ يَطْلَاقِي أَوْ يَابُ
 إِنْ غَابَ قُلْ طَلِقَ أَوْ آتَى الْبَلْدَةَ

وَأَنْ مَضَى إِمَّا كَانَ ثُمَّ طَلَبَ عَوْدَ إِلَيْهَا طَلِقَتْ وَلَمْ يَجِبْ

بَابُ الطَّهَارِ

تَشْبِيهِ زِي التَّكْلِيفِ مِنْ لَمْ يَنْبِ
جَلًا وَجُزْءًا هَا كَشَعْرٍ أَطْلَقْنَا
ذَاكَ طَهَارًا مُتَكَرِّرًا فَمَرَّ بِسِي
طَهَارًا رَابِعًا وَإِنْ لَمْ أَنْبِجْ
بِالْمَوْتِ لَا الْعَوْدُ وَفِي كَأَمِيَا
وَأَنْتِ طَالِقٌ كَطَهْرٍ عَمِّي
أَرَادَ مَعْنَاهُ كَلَاهَا هُنَا
وَهِيَ حَرَامٌ مِثْلُ طَهْرٍ أُمِيَا
أَوِ الطَّلَاقِ بِالْحَرَامِ وَالَّذِي
وَعَكْسُ مَا قَلْنَا طَهَارًا وَإِذَا
وَلَحْظَةُ أَنْ أَمْسَكَ الْمُتَصِفَةَ
حَيْثُ يَفْعَلُ غَيْرَهُ قَدْ عَلَّقَهُ
أَوِ اللَّيْ طَاهِرَهَا وَطَى قَبِ
تَحْرِمُ كَأَحْيَا حَتَّى كَفَرَا
إِلَّا إِذَا مَعَ انْتِصَالِ أَكْرَدَا
أَوْ عَرَسَهُ مَلِكٌ لَيْغِيرًا وَاشْتَرَى
وَكُوْقَاعِ شَهْرٍ صَوْمٍ سَبَقَا
رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً بِاللَّهِ جَلِ
مِثْلُ جُودِي غَالِبٍ وَهَرَمِ
كَامِلَةً الرِّقِّ بِلَا شَوْبِ عَوْضِ
فِي نِصْفِ عَبْدَيْنِ وَبَاقِي دِينِ

بِحُزْنٍ أَنْتِي مَحْرَمٌ لَمْ تَكُنْ
أَوْ كَانَ ذَا تَأْقِيتٍ أَوْ مَعْلَقَا
كَطَهْرٍ أُمِّي فِي شَهْرٍ خَمْسِ
عَلَيْكَ بِالْقُدْرَةِ فَلْيُتَصَحَّحْ
وَالرَّأْسِ وَالْعَيْنِ وَرُوحِ كُنِيَا
طَلَاقُهَا وَلَوْ بِكَلِمَةٍ
إِنْ يَكُنِ الطَّلَاقُ لَيْسَ بِأَيْنَا
فَإِنْ طَلَّقَ أَوْ طَهَّرَ رُبُوبَا
يَتَلَوَّنِي لَوْ كُنْدَا فَلْيَنْفَذِ
لَوْ أَمَّا حَيْرِي بَيْنَ ذَا وَذَا
بِعَيْرِ قَطْعٍ وَعَقِيبِ الْعِرْقَةِ
أَوْ رَاجِعِ الرَّجْعِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ
فِي مَدَّةِ الطَّهَارِ زِي التَّأْقِيتِ
بِعَدْرِ الْحَمْلِ أَوْ لَفْظِ جَرَمِ
وَإِنْ أَبَانَ بَعْدَهُ وَجَدَا
فَلْتَدُمِ الْحُرْمَةُ حَتَّى كَفَرَا
وَالْقَتْلُ كَفَارَتُهُ أَنْ يَعْرِقَا
سَلِيمَةً عَمَّا يُخْلُ بِالْعَمَلِ
وَكَالْعَمَى لَا عَوْرٍ وَصَمِّمِ
وَلَوْ بَعْسَرَدَ فَعَمِيَيْنِ أَوْ عَرَضِ
حُرِّ لَوْ عَبْدَيْنِ لِاتِّمَانِ

وَمِنْ بَسَافٍ بَعْدَ مَسْحِ الْخَضِرِ
وَالْعَكْسُ بِسُورِي مَدَّةِ السُّرِّ
وَمِطْلَاقُ الْمَسْحِ بَعْدَ مَحْنَةٍ
ثَلَاثَةٌ وَهِيَ الْقَضَاءُ مَدَّتُهُ
كَذَاكَ حَلَقُ خَفْوٍ مِنْ مَرَجَلِهِ
رَكْلُ شَيْءٍ مِنْ حَيْثُ لَعْنَتُهُ
بَابُ الْاسْتِنْجَاءِ
وَيَجِبُ اسْتِنْجَاءُ كُلِّ مَحْدُوثٍ
مِنْ كُلِّ جَسَدٍ خَارِجٍ مَلُوثٍ
بِالْمَاءِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ
يَنْتَقِي مِنْ مَرْمَعِ الْأَقْدَارِ
وَالْحَمِّ أَدْنَى وَلِيَقْتَدِمَ الْحَمْدُ
وَالْمَاءُ أَوْلَى وَحَدَّةُ إِنْ انْتَصَرَ
وَلْيَحْتَسِبْ قَبْلَتَا بَعُورَتِهِ
قَبْلًا وَدُبْرًا عِنْدَ قَدْسِيَّتِهِ
كَذَا الْعَوْدُ صَوْبَ ثَمَسِ وَنَمِّ
وَتَحْتَ كُلِّ عَمْرٍ مِنَ الشَّحْدِ
وَالظَّلِّ وَالطَّرِيقِ وَالْأَجْحَارِ
وَكُلِّ مَا يَدُلُّ بِكُنْ يَجِبُ
وَحَيْثُ ذَكَرَ الْكَلَامُ وَالْعَيْتُ
وَظَهْرُهُ بِالْمَاءِ مَوْضِعُ الْحَيْثُ
بَابُ نَوَاقِصِ الرُّضْوَةِ
نَوَاقِصُ الرُّضْوَةِ خَمْسٌ خَارِجٌ
مِنْ مَحْرَجِيَّةِ لَا الْمَتَى الْخَارِجِ
وَنَوْمُهُ الْأَمْعُ التَّكْلِيفِ
وَمَا أَرَالَ الْعَقْلُ كَمَا يُحْتَرَمُ
وَمِنْ فَرَجِ الْأَدْمِيِّ سَطْنُ كَيْتِ
وَلَسِنْ أَنْتِي رَجُلًا حَيْثُ أَنْتَسَفُ
لَا لَسِنْ أَنْتِي حَرَمًا أَوْ فِي الصَّمْرِ
وَلَابِسِينَ أَوْ بَطْفُرًا أَوْ تَمَسَّرَ
بَابُ الْعَسَلِ
وَجُودُهُ سِتَّةُ أَشْكَاءِ
ثَلَاثَةٌ تَخَصُّصُ بِالنِّسَاءِ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ

عند انقطاع الخلل للعبادة
 واشتركة النساء في الرجال
 في الموت والجماع والإنزال
 وإن نزل فروضه فالنبتة
 والغسل للنجاسة الغيبية
 وإن يعم الماء سائر البدن
 مع الشعور ظاهراً ومابطن
 ويستحب قبله الوضوء لونه
 والطق في ابتدائه بالسملة
 والبدن باليمين فالشمال
 مذكراً متلقاً مؤالفاً
 لأفضل في الإنسال المستوفى
 وهالك أيضاً عند غسل تسنن
 بسبعة وعشرة عدداً حسنت
 لجمعة والعيد والكسوف
 وغسل الاستسقاء والخسوف
 ومن يغسل ميتاً ومن دخل
 في دينانين بعد غسل غسل
 ومن به إغارة أو جنوب
 إذ افاق غسله مسنون
 وقاصد الدخول في الأحرام
 كذا دخول البلدة الحرام
 وللوقوف بعدها في عرفه
 وللمبيت بعد بلزده لفة
 وفي مئتي ثلاثة للراعي
 وللطواف سائر الأعيام

ينوي لكل نصف كل من ملك
 نوى لها الجميع أو يعصب ذا
 أو كان من جوار مريضاً ففيه
 وأحرساً فيهم والمنفصلة
 الأيمن الأبهام والخنصر مع
 ولا الذي يفقد والمستولدة
 فذاك لا يجزي كفى جنينه
 ولبعيد الخطى وذال العسر مع
 ولو بلا يتيه أو احتوى
 أو مرض أو منصب أو اقتنى
 لأن تكن واسعة أو يئيب
 ورأس مال كسبه يفتي هنا
 ثم إلى ستين سكيناً دفع
 مملكا أما حذوه ونوى
 مدافعيه ومن لا لزما
 هدم ومريض يدوم

أو اعتق المومنين بعض مشترك
 أو كان رهناً أو جنى إن نفذ
 وعكس هذا القول بالتبين
 عشر لرجليه معاً وأتمه
 ينميه لأن يكف اجتمع
 ولا الذي كويت دون مفسدة
 بنية التكفير لا تعينه
 وقت الأدا أو صوم شهرين تبع
 عبداً له احتاج لضعف القوى
 عبداً وداراً ألقاً واستحسناً
 عن ماله أو عما ذا حلب
 وضعة إن باعها بمسكناً
 ستين مدافلت يوم لو وضع
 فكل من يعلم أنه حرم
 تدارك وقاتل لن يطعمها
 وشقي أقرطه معلوم

باب القذف واللعان

باب التيمم
 شرطه وجود عذر كسفر
 أو مرض يقضي مع الماء للضرر
 ووقت قبل ماله تيمماً
 وسعيه في الوقت في تحصيلها
 والفقيد بعد سعيه المنكوب
 واخذ تراب خالص طهور
 أما الفروض مطلقاً فالنية

قذف يوي الأصيل الذي التكليف
 عن الإجماع حيث يستوجب حد
 بلفظ نيك وولوج الحشفة
 وإن يتد كبر وضد تحتها
 وحالد أرفق من الناس عنا
 أوتبت الزنا ويعلمنه

غير الرقيق المسلم العفيف
 أو كانت الحرمة فيه للأبد
 في الفرج قلت إن محرم وصفه
 وفرج داود كرمك زنا
 مع فيهم زناه أو ذا وزنا
 ولست باین خالد لا منه

وَلَا يَنْفِي أَرَادَ نَفِيَهُ
 زَانَتْ بِالْمُهْرِ وَلَا فِي الْكُرْبِ
 تَجِبُ زَوْجًا عَنْ زَيْنَتٍ لَا كَمَا
 يُوجِبُ ضَعْفَ أَرْبَعِينَ جِلْدَةً
 وَلَوْ تَكَرَّرَ وَيَصْفَهُ عَلَى
 أَى يَلْزِمُ نَجْلِسُ حِكْمٌ وَهُمْ
 وَلَوْ بِالْإِسْتِيفَاءِ اسْتَقْلًا
 زِنَاهُ أَوْ أَبَا حَهْ أَنْ يَقْدَفَا
 إِنْ لَمْ أَرْبِ فَإِنْ يَخْلِفُ بَعْدَ
 خَلِيفِ الْقَائِدِ فِي مَسْطَهِنَا
 وَيُورَثُ الْحَدَّ كَمَا لَخَلِيفَا
 وَوَارَثَ الْجُنُونَ فَلْيَسْتَوْفِ
 لِعَيْرِهِ التَّغْيِيرُ دُونَ الْحَدِّ
 يَبَاحُ لِلزَّوْجِ إِنْ اسْتَيْفَنَهُ
 قُلْتُ مُؤَكَّدًا يَقُولُهَا وَقَدْ
 أَوْ اسْتَفَاضَ مَعَ خَيْلَةٍ كَمَا
 وَتَحْتَشَى وَعَرَارًا مُؤَدَّةً
 كَمَا لَوْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضٍ أَنْ حَصَلَ
 مَعَ اللَّعَانِ مِنْهُ وَهُوَ مُشْتَهَرٌ
 فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ النِّسَاءِ وَفِي
 وَالزَّوْجِ فِي الْخَامِسَةِ اللَّعْنُ ذَكَرَ
 وَتِلْكَ فِي خَامِسَةٍ فَيَا لِقَضَبِ
 إِمَهَالُهُ ثَلَاثَةٌ وَالْأُولَى

شَرَعًا كَذَا بِمَا كُنِيَ بِالنِّبَةِ
 زَيْنَتُ بَيْكٍ وَأَنْتَ أَرْبِ مَتَى
 ابْنُ الْحَلَالِ أَنَا لَسْتُ زَانِيًا
 لِكُلِّ مَقْدُوفٍ وَلَوْ بِمِرْدَةٍ
 عَيْدٍ وَإِنْ أَرْبَعَةٌ تَشْهَدُ فَلَا
 ذِكُورًا أَحْرَارًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ
 أَوْ طَرَأَتْ مِنْ بَعْدِ رِدَّةٍ لَا
 أَوْ سَتِيقَهُ عَقَا وَخَلِيفَا
 قَاذِفُهُ وَبِتُكْوِلُهُ يُرَدُّ
 عَنْهُ وَلَمْ يَنْبَتْ بِهِ حَدَّ الزَّانَا
 وَكُلُّهُ يَبْقَى إِنْ الْبَعْضُ عَقَا
 وَالسَّيِّدُ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الْخَفِ
 وَلَوْ جَرَى مِنْ سَيِّدٍ لِعَيْدٍ
 بِالرَّأْيِ فِي نِكَاحِهِ أَوْ طَنَهُ
 صَدَقَهَا أَوْ سَمِعَهُ مِنْ مَعْمَدٍ
 فِي خَاوَةِ مَعَهَا رَى الْمَهْمَا
 وَيَقِيهِ الْمُؤَلُودَانِ تَيَقَّنَهُ
 مَعَهُ خَيْلَةٌ الزَّانَا لِأَنَّ عَزْلَ
 وَهُوَ عَلَى الْوَلَاءِ وَالْفِرْعِ ذَكَرَ
 تَرْجِمَةٌ يَتَرَجَّمَانِ الْكُفَى
 وَفِي لِعَانَ الْمَرْسِ لَفْظًا اشْتَهَرَ
 تَأْتِي وَبِإِعْتِقَالِ مَرْجُو حَبِّ
 تَغْلِيظُهُ لِيَدَى اعْتِقَادِ أَوْلَى

فَيَسْتَيْجُ الْعُرْبَةَ الْمُتَوَكِّفَةَ
 وَمَسَّحَ كُلَّ الرَّجُلِ وَالْيَدَيْنِ
 مَرَّتَيْنِ أَى بَصَرَ بَيْنَيْنِ
 وَنَسَّ بِسَمِ اللَّهِ فَالْمَرْأَى
 مَقْدُومِ الْيَمْنَى عَلَى الشَّمَاكِ
 وَأَبْطَرُهُ بِأَرْتَادِهِ يَحْصُلُ
 وَكُلُّ مَا بِهِ الْوَسْوَءُ يَبْطُلُ
 وَمَرْؤَةٌ الْمَاغِيرُ بِحَسَبِ
 قَضَائِهِمْ مِنْ بَعْدِهِ لَنْ يَكْرَهُ مَا
 وَمَنْ بِهِ جَبِيْرَةٌ تَيَسَّمَا
 عَنِ الْعَدْلِ بَعْدَ سَجِيْرَا بِمَا
 وَعَسَلُ مَا يَبْدُو مِنَ الْعَصِيْبِ
 فِي وَقْتِ طَهْرِ عَضْوَةِ الْحَرْجِ
 وَحَتَّى صَلَّى فَالْقَضَاءُ يَكْرَهُ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِمَوْضِعِ التَّيَسُّمِ
 أَوْ وَصِفَتْ بِغَيْرِهِ عَلَى حَدِّ
 وَلَمْ يَكُنْ تَيْسُّمٌ مَعَ الْخَبْتِ
 وَأَوْجِبُ الْعَادَةَ التَّيَسُّمِ
 لِكُلِّ فَرْصٍ لَا تَنْقَلُ فَاغْتَابَ
 بَابُ الْغَايَةِ
 وَعَنْ كُلِّ خَامِرٍ مَقْفَرٍ
 مِنْ أَى فَرَحَ حَسْبُ الْإِلْمَانِي
 وَكُلُّ حَى طَهْرُهُ مَحْمَا
 لَا الْكَلْبُ وَالْمَخْرَجُ مِنْ فَرْجِهَا
 وَكُلُّ مَيْتٍ نَحْسٍ بِغَيْرِ شَكِّ
 لَا الْأَدْمَى وَالْجُرَادُ وَالسَّلَفُ
 وَكُلُّ جُرْفٍ فِي الْهَيْبَةِ مُنْقَطِعٌ
 كَيْسُهُ الْحَى الَّذِي مِنْهُ فَيْصَلُ
 وَجِلْدُ كُلِّ مَيْتَةٍ وَعَظْمُهَا
 كَذَا الشَّعْرُ حَكْمٌ كُلُّ حَكْمَا
 وَعَنْ كُلِّ مَا تَعِبَ أَنْ أَسْكِرَا
 نَحَاسَةٌ كَالْحَيْرِ لَا مَا حُدْرَا
 وَلَيْعَفَ عَالَمٌ يُسِيلُ لَهُ دِمَا
 فَلَا يَصْرُ مَيْتَةً قَلِيلٌ مَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ طَرْحٍ أَوْ تَغْيِيرِ
 وَعَنْ دِيمٍ وَنَحْوِهِ يُسَيِّرُ

بِعَصْرِ جَمْعَةٍ وَبِالْمَقْصُورَةِ
 وَبَيْنَ قَبْرِ الْمُصْطَفَى وَالْمِنْبَرِ
 كَنِسَةً وَبَيْعَةَ لِيَذَى الدِّمَمِ
 وَلِلَّتِي حَاصَتْ بِبَابِ الْمَسْجِدِ
 وَعِنْدَ مَرَّةٍ هُنَّ خَارِئِيَّةُ
 وَقَالَ رَبُّ الْجَلِيسِ اتَّقِ اللَّهَ
 وَأَشْرَطَ التَّكْلِيفُ لِلْمَلَاعِينِ
 وَلَوْ جِئْنَا وَقَضَى مِنْ قَبْلِ
 لِأَنْ يُقْلَ عَرَفَتْ وَالْأَعْرَاضُ
 ثُمَّ إِنْ اسْتَلْقَى كَالْتَّامِينَ فِي
 غَيْرِهِ لِأَنْ جَزِمَتْ حَيْرًا
 يَلْحَقُ لِأَلِنَسَبِ بِمِلْكِ يَكْدُ
 مِنْ نَوَامِينَ وَعِقَابٍ مِنْ قَذْفِ
 بِعَيْرِ حِلٍّ وَأَشْتَبَاهُ شَيْرُ طَا
 وَمَعَ امْكَانِ حُوقِهِ الْوَلْدُ
 إِنْ كَانَ فِي النِّكَاحِ إِنْ نَسَأَ فِي
 إِرَاغَتِنَا عَدِهِنَّ وَمَنْعِ
 وَيُلْعَانُ الزَّوْجَ حُرْمَةَ الْأَبَدِ
 لِرُوحِهِ وَالْأَجْنَبِيِّ يُطْفِئُهُ
 وَيَلْزَمُ الْعَرَسَ بِهِ حَدَّ الزَّنَا
 وَلَمْ يَجِبْ إِنْ لَاعَنَتْ فَرَعٌ قَذْفُ
 بِالْوُطْءِ ثُمَّ قَذْفُهَا وَلَا عَنَّا
 لِأَوَّلِ وَرَجِمَتْ لِمَا سَلَا

وَالْعُسْلُ فِي الْإِنْوَالِ وَالْأَرَوَاتِ
 نَحْتَمُ بَلْ سَائِرِ الْأَحْثَاتِ
 بِعَسَلَةِ نَعْمَةٍ وَتَذَهُتْ
 بِالْعَيْنِ مِنْهُ وَالثَّلَاثُ تَنْدُبُ
 الْأَصْبَتِيَّةَ بَالَ قَبْلِ أَكْطِهِ
 حَبْرًا فَيَكْتُمِي رَشَةً عَنْ عَسَلِهِ
 وَالشَّرْطُ فِي نَجَاسَةِ الْكَلَابِ
 سَبْعٌ وَاحِدًا هُنَّ بِالرَّيَابِ
 ثُمَّ الدَّبَاعُ أَلَّةُ التَّطْهِيرِ
 وَجِلْدُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْحَنْزِيرِ
 وَالْحَمْرَانِ تَعَلَّتْ تَطْهَرُ لَنَا
 مَا لَمْ يَكُنْ يَطْرُجُ عَيْنِ فِي الْإِنَا
 بَابُ الْحَيْضِ
 كُلُّ الدَّمِ مِنْ سَائِرِ الْمَرْوِجِ
 ثَلَاثَةٌ تَعَدُّ بِالْحَمْزِ رُجِ
 نِقَاسٌ وَحَيْضٌ وَاسْتِحْضَاةٌ
 وَفِيهَا يَخْتِجُ لِلرَّيَاضَةِ
 فَالْحَيْضُ مَا تَأْتِي بِهِ الْجِبِلَّةُ
 وَيَسُوعُ عَنْ وَضْعِهِ وَلَا عُنْ عَلَيْهِ
 ثُمَّ النِّقَاسُ بَعْدَ وَضْعِهِ مَا
 عَدَاهَا اسْتِحْضَاةٌ فَلْيَعْمَلَا
 كَخَارِجٍ قَبْلَ تَمَامِ تَسْعِ
 سِتِينَ أَوْ مَعَ طَلْقِهَا فِي الْوَضْعِ
 وَالْحَيْضُ نِصْفُ شَهْرٍ أَقْصَاهُ
 وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَدْنَاهُ
 وَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ لِمَا غَلِبَ
 وَكُونُهُ مِنْ بَعْدِ تَسْعِ قَدْرٍ
 أَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضِهَا جَمَلُ
 كَنِصْفِ شَهْرٍ أَقْصَاهُ جَمَلُ
 وَإِنْ آمَرَتْ قَدْرَهُ فِي الْغَالِبِ
 فَفَضْلُ شَهْرٍ بَعْدَ حَيْضِ غَالِبِ
 وَغَايَةُ النِّقَاسِ لِلتَّيْسِيَّةِ

باب العدة

تَعْتَدُ حُرَّةٌ وَلَوْ كَانَتْ بَطْنًا
 بِفِرْقَةٍ حَيَاةَ زَوْجٍ إِنْ هِيَ
 وَلَوْ صَبِيًّا وَحَصِيًّا وَامْرَأَةً
 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَطْهَارًا ثَلَاثًا
 وَامْرَأَةً لَمْ تَتْرَحِيضًا أَصْلًا
 مُدَّةَ يَأْسِ نِسْوَةِ الْعَشِيرِ
 وَبَاقِ طَهْرٍ وَلَنْ تَنْسَى يَعْدُ
 وَمَا سِوَى الْإِكْتِسَابِ لَهُ
 وَأَيْسَ قَبْلَ نِكَاحٍ يَطْرَأُ
 وَيُوفَاةَ الرَّوْجِ وَهِيَ حُرَّةٌ
 وَيَطْلَاقٍ بَاطِنٍ قَدْ أَهْمَا
 وَتَرْكُ التَّرْيِينِ بِالْمَصْبُوحِ
 وَالْمَنْسَبِ وَالطَّبِيبِ وَفِي الطَّعَامِ
 وَدَهْنِ شَعِيرٍ وَكَيْسَالِ الْأَمِيدِ
 وَبِالنَّهَارِ مَسَّتْ لَا الْأَبْيَضِ
 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِفِرْقَانِ إِذَا
 وَبِتَكْلِيفِ الْفِصَالِ جَمَلِ
 وَلَوْ تَنَفَّى وَحِدَةً إِنْ أَخْبَرَتْ
 لَا عَلَاقًا وَمَعَ صَبِيٍّ أَوْ مَسُوحٍ
 وَإِنْ تَلَدَ بَعْدَ النِّقْضِ لَا فَلَ
 مِنَ الطَّلَاقِ لِحَقِّ الزَّوْجِ هُنَا
 وَالْحَقُّ الْقَائِفُ فِيهَا قَدْ فَسَدَ

وَإِطْلُوقِ عِدَّةٍ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ
 لَسْتَدَّ حَلَّتْ صَبِيَّةٌ أَوْ وَطِيئًا
 عَلَّقَ بِاسْتِيقَانِهَا أَنْ تَنْبِرَا
 يَجْتَا شَهَا دَمٍ وَلَوْ جَبَلِيَّ زَنَا
 أَوْ نَسِيَّتٍ أَوْ بَلَغَتْ لَا عَلَاقَ
 لَهَا ثَلَاثَةَ شَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ
 أَكْثَرَ شَهْرٍ أَوْلَيْنَ كَأَحَدٍ
 فَإِنْ تَحَضَّرَ قَبْلَ الْفِرَاقِ الْأَوَّلِ
 فَالْعِدَّةُ اسْتَأْنَفْنَا بِهَا قَدْرًا
 بِأَشْهُرٍ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرَةٍ
 مَسْئُوسَةً حَالَتْ بِهَا قَطْعِيٌّ مِنْهُمَا
 لَهُ وَحَلِيٌّ الْحَبِّ وَالْمَصْبُوحِ
 وَالتَّكْلِيفِ إِنْ حُرِّمَ فِي الْأَحْرَامِ
 وَالصَّبْرِ لَا فِي كَيْسَالِ التَّرْمِدِ
 وَدُونَ تَرْكِ مَا ذَكَرْنَا تَقْضِي
 تَعْتَدُ الْأَفْرَاءُ وَيُصْطَفَى غَيْرُ ذَا
 يُمَكِّنُ مِنْ ذِي عِدَّةٍ فِي الْكَلِّ
 قَوَائِلُ أَنْ لَوْ تَدْوَمُ صَوْرَتُ
 لِعَدَمِ الْإِمْكَانِ فِي الْأَصْحِ
 مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ السِّنِينَ وَالْأَجَلِ
 وَالتَّالِجِ الثَّلَاثِي حَيْثُ امْتَكْنَا
 وَمِنْ زَمَانِ الْوَطْرِ إِمْكَانِ الْوَلَدِ

وَعَالِمًا كَوْنُ أُرْبَعِينَ سَنًا
 وَحِلَّةٌ أَقَلُّهُ إِذَا حَصَلَ
 وَقَدْ تَرَى وَوِلَادَةُ بِلَا بَلَلٍ
 وَإِنْ أَرَدَتْ مَدَّةَ الْحَمْلِ الْأَقْلَ
 فَنُصْفُ عَامٍ بَيْنَ وَضْعِ وَجَلَدٍ
 وَالسِّنِينَ أَرْبَعٌ لِلْأَكْثَرِ
 وَعَالِمًا بِتَسَعُّقِ مَنْ أَشْهُرٍ
 بِأَنْ مَا يَحْتَمُّ عَلَى الْحَدِيثِ
 وَتَحْرِمُ الصَّلَاةَ كَالنَّظْرِ
 مِنْ حَائِضٍ وَمَسْمُومٍ لِلصَّغِيرِ
 وَالنَّظْرُ بِالْقُرْآنِ إِنْ لَمْ تَقْضِ
 أَذْكَارَهُ وَلَيْسَ فِي التَّعْبُدِ
 كَذَا الدُّخُولِ حَيْثُ سَمِعَ الذِّمَامَ
 وَالصُّومَ وَاسْتِمَاعَ زَوْجِيَّهَا
 يَكُونُ بَيْنَ مَعْرَةٍ وَمَرْكَبَةٍ
 بَوَاطِنِهَا وَأَكْبَمًا لَا الرُّؤْيَا
 وَصَوْمُهَا مِنْ قَبْلِ الْإِعْتِسَابِ
 يَحِلُّ دُونَ سَائِرِ الْحَمَالِ
 وَمَاعِدُ الثَّلَاثَةِ الْمُؤَخَّرَةِ
 حَرِيمَةٌ بِالْجَنَابَةِ الْمُؤَشَّرَةِ
 وَكُلُّ مَا حَرَّمَتْهُ بِالْحَيْضِ حَلٌّ
 لِلْحَدِيثِ الْإِثْلَاثَةِ الْأَوَّلِ
 كَمَا فِي الصَّلَاةِ
 مَعْرُوضًا حَيْثُ قَوَّتِ الظُّهْرُ
 مِنَ الزَّوَالِ يَدْتَمُّ بِالْعَصْرِ
 إِذَا صَامَ ظَلَّ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ
 بَعْدَ الزَّوَالِ غَيْرُ ظَلِّ قِسْمَةٍ
 وَالْعَصْرُ بِأَيِّ مَمَّ مَصْرُ ظِلِّهِ
 بَعْدَ الزَّوَالِ لَمْ يَنْتَلِ عَنِ مِثْلِهِ
 وَإِنْ يَصْرُ مِثْلَهُ ظِلُّ طَائِرٍ
 بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ الْخِيَارِيُّ
 وَبَعْدَهُ الْجَوَائِزُ مَالٌ تَعْرِيبُ
 وَبِالغُرُوبِ جَاءَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ
 لظُهُورِهِ وَالسُّبْحُ وَالْإِذَانُ مَعَ

أَوْ مَوْتِهِ عَنْهَا أَوْ التَّطْلِيقِ
 وَبَيْنَ تَوَامِينِ الْأَقْصَى مَعَ خَلِّ
 إِذْ هَذِهِ الْمُدَّةُ لِلْحَمْلِ الْأَقْلَى
 آخِرَ فَاسْطَرَطُ كَوْنُهُ أَقْلًا
 أَقْلُهُ أَرْبَعَةٌ شَهْرٌ
 فِي الطَّهْرِ ضِعْفُ سِتَّةٍ وَعَشْرٍ
 وَخَطَّتَانِ فِي الْجَمِيعِ السِّتَّةُ
 وَأَرْبَعُونَ وَالْإِمَاءُ اثْنَانِ
 سَبْعٌ إِنْ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ وَقَعَ
 وَالْإِمَاءُ مَعَ ثَلَاثِينَ أَحَدًا
 فِي غَيْرِ أَشْهُرٍ وَلَوْ مَنْ خَالَفَتْ
 وَقَبْلَ الطَّلَاقِ الْإِتِّفَاقُ حَصَلَا
 عَلَى زَمَانِ الْإِنْقِضَا لِامْطْلَقَا
 حَيْثُ عَلَى وَقْتِ الْوَلَاةِ انْتَفَقَا
 بِالْإِتِّفَاقِ أَنَّهُمَا فِي الْعِدَّةِ
 وَقَبْلَ ارْتِجَاعِ إِذْ نَزَعَ حَصَلَا
 فِي رَجْعَةٍ وَالْإِنْقِضَا أَنْ طَلَقَا
 رَجَعَهَا فَشَاهَدَاهُ سَمِعَا
 ثَانٍ هَذَا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ قَدْ خَلَا
 حَقْلَهَا كَأَنَّ شَاءَ دُونَ الثَّانِي
 أَوْ تَنَكَّرَ ارْتِجَاعَهُ وَتَنَكَّرَ
 غَرَمَهَا وَلَمْ تَصِرْ عَرَسًا لَهُ
 تَحْتَ أَمْرِي زَوْجِيَّةً مُقَدَّمَةً

وَعِدَّةُ الْوَطءِ مِنَ التَّفْرِيقِ
 أَقْلُ امْكَانٍ لِمَوْلُودٍ كَمَلَّ
 سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَقُلْتُ مَعَ خَلِّ
 وَإِنْ نَخَلَّتْ يُمْكِنُ ذَا حَمَلًا
 لِلرَّافِعِي الْمَحْتِ وَالنَّصُوبِ
 نَحْمُ ثَمَانُونَ فُرُوقَ الطَّهْرِ
 وَالْإِمَاءُ عَشْرَةٌ وَسِتَّةُ
 وَلِدَاوَاتِ الْإِبْتِدَاءِ ثَمَانِي
 مَعَهَا ثَلَاثُونَ وَأَرْبَعُونَ مَعَ
 كَيْفِ الطَّلَاقِ بِوِلَادَةِ الْوَلَدِ
 وَخَطَّتِي فِي كُلِّهَا وَحَلَفْتُ
 عَادَتَهَا وَوَقْتُ وَضَعِهَا عَلَى
 وَفِيهَا الرَّجْعَةُ إِنْ يَتَّفِقَا
 وَالزَّوْجُ فِي أَيِّ زَمَانٍ طَلَقَا
 وَأَنَّهُ رَاجِعُهُمَا مِنْ مُدَّةِ
 كَذَا بِالْإِتِّفَاقِ مِمَّا عَلَى
 فِي وَقْتِ الْإِنْقِضَا أَوْ أَيْ سَبَقَا
 وَإِنْ مَضَتْ وَنَحَتْ ثُمَّ أَدْعَى
 وَهِيَ لَهُ وَمَهْرُ مِثْلِهَا عَلَى
 وَحَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ عَدْلَانِ
 فَإِنْ تَفَرَّقَا بِارْتِجَاعِ الْأَوَّلِ
 فَيَا لِمِثْلِ مَهْرٍ مِثْلِ كُلِّهِ
 إِلَّا إِذَا ادَّعَى عَلَى مُسْتَبَهَمَةٍ

إِقَامَةٍ وَخَمْسَ مَكَاتٍ يَسَعُ
 فِي الْقَدِيمِ بَلَدٌ أَمْتَدَادُهُ
 إِلَى الْعِشَاءِ وَالرَّاحِ اعْتِمَادُهُ
 وَوَقْتُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ مَا مَضَى
 عَلَى الْحَدِيدِ يَنْقُضُ إِذَا الْقَصَى
 ثُمَّ الْعِشَاءُ مِنْ بَعْدِ حَمْرَةَ الشَّفَقِ
 وَيُنْتَهِي إِذَا بَدَأَ بِحُرْمَتِ
 مَحْتَارُهُ لَثَلثَ لَيْلٍ يَجْرِي
 جِرَازُهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
 وَالصُّبْحِ بِالْفَجْرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ
 وَيُنْتَهِي بِالشَّمْسِ حِينَ تَطْلُعُ
 وَوَقْتُهُ الْمُخْتَارُ لِلْإِسْقَاةِ
 ثُمَّ الْجَوَازُ لِلطُّلُوعِ الْجَارِي

فصل

فِرْعَانَ الصَّلَاةِ لِأَزْمِ الْأَنْامِ
 بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ
 وَالظَّهْرِ مِنْ حَيْضٍ وَمِنْ نَفَاسٍ
 قَدْرُ الصَّلَاةِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ
 وَيُضْرِبُ الصُّبْحُ بَعْدَ عَشْرِ
 وَبَعْدَ سَبْعٍ يَكْتُمِي بِالْأَمِيرِ
 وَالنَّفْلُ اقْتِسَامٌ فَحَسْبُ تَعْلُوقِ
 جَمَاعَةٍ كَالْفَرِيضِ وَهِيَ قَصْلُ
 وَهِيَ الْإِسْتِسْقَاءُ وَالْكَسُوفُ
 لِلشَّمْسِ وَالْعِيدَانِ وَالْمَسُوفُ
 وَمِنهُ سَبْعُ عَشْرَةٍ لَا تُشْرَعُ
 حَامَةً بَلْ لِلْفُرُوقِ ثَلَاثُ عَشْرٍ
 مِنْ قَبْلِ فِرْعَانَ الصُّبْحِ وَرَكْعَتَانِ
 وَالظَّهْرِ بِنِهَايَةِ نَهْجِ الثَّنَاتِ
 وَأَرْبَعٌ مِنْ قَبْلِ فِرْعَانَ الظَّهْرِ
 وَأَرْبَعٌ كَمَا قَبْلَ الْعَمْسِ
 مِنْ بَعْدِ فِرْعَانَ الْغُرُوبِ اثْنَانِ
 ثُمَّ الْعِشَاءُ بَعْدَهَا ثَنَاتَانِ
 وَرَبْعَةٌ لَوْتَرُهُ وَهِيَ الْأَقْلَى
 فَإِنْ يَصِلُ قَبْلَهَا عَشْرًا كَمَلَّ

فَإِنْ تَقَلَّ طَلَّقْتَنِي وَهُوَ نَفْسِي
 وَجَارٍ مَا يَحْلِفُ مِمَّا يَقُولُ
 وَلَيْسَ يُقْبَلُ إِذْ عَاشَكَ الْمَرْءُ
 إِنْ تَتَّقَى أَوْ حَمَلَهَا يُفْرِدُ
 أَوْ قَدَّرَاتٍ وَتَمَّتِ الْأَقْرَابُ لَمْ
 أَمَّا لِشَخْصَيْنِ فَيَا حَمْلَ بَدَا
 وَوَطَى الزَّوْجَةَ فِي الْعِدَّةِ بِهِ
 وَبَعْدَهُ ثَلَاثِينَ وَالْإِنْفَاقُ
 وَفِي اعْتِدَادِهَا لِتَطْلُقَ رَجَعُ
 وَأَنْقَطَعَتْ بِخِلَاطَةِ الزَّوْجِ لِمَنْ
 وَبِالْحَجَّاجِ فِي نِكَاحٍ قَدْ قَسَدَ
 أَوْ بَعْدَ تَجْدِيدٍ مَعَ الْوِطْئِيَّةِ
 وَرُوجِيَّتٍ فِيمَا تَبَقِيَ وَالْحَى
 وَلَا زَمَّتْ مَسْكَنَ فَرْقَةٍ وَإِنْ
 إِنْ تَنَقَّلَ أَوْ فِي كَيْفِيَّةٍ تَكُنْ
 وَلِقِيَامِ الْحَدِّ وَالْمَهَاجِرَةِ
 وَخَيْرَتٍ فِي سَفَرٍ لَمْ تَتَقَلَّ
 قَوْمٍ الْقِي فِي الْبَدْوِ أَوْ تَقِيمَا
 بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَةٍ كَذَا فِي
 وَمُدَّةُ الْمَسَافِرِينَ أَعْنَى
 كَيْسَلٍ مَا لَوْ خَرَجْتَ مَعَهُ لِمَا
 وَإِنْ تَقَلَّ بِإِذْنِكَ انْتَقَلَ إِلَيْهِ
 وَحَيْثُ لَمْ يَلْقَ بِهَا فَمَا دَنَا

هَذَا تَكُنْ زَوْجَتُهُ إِنْ حَلَفَا
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ فَلَيْتَ كُلِّ
 وَإِلَّا كَيْفًا بِالْعِدَّةِ الْمُؤَخَّرَةِ
 حَيْثُ دَمٌ مَعَ حَمَلِهَا لَمْ يُوجَدِ
 تَضَعُ وَالْأَبْعَدُ وَضِعُهَا تَسْتَمُ
 ثُمَّ لِتَطْلُقَ بَدَا وَجَدَا
 تَعَلَّقَتْ وَقَبْلَ وَضِعِ الْمَشْتَبَةِ
 لَهَا إِذَا كَانَ بِهِ الْأَحْقَاقُ
 زَوْجٍ وَقَبْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تَضَعَ
 تَعْتَدُ لِأَبْلِ وَضِعِ فِيمَنْ لَمْ تَبْنِ
 وَتَبْنِ وَهِيَ إِنْ تَطْلُقَ بَعْدَ
 اسْتَأْنَفَتْ كَأَنْ يَطَّ الرَّجْعِيَّةُ
 أَنْ وَضَعَتْ إِذَا أَحْسَتْ حَبْلًا
 لَوْ أَرِثَ يَرْضَى وَمَسْكَاؤُنَ
 لِأَخْتِنَاجِ مَطْعَمٍ وَقَطْنِ
 وَالْخَوْفِ فِي نَفْسٍ وَفِي مَالِ الْمَرْءِ
 فِيهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمْتَ أَوْ بَرَّ حَمْلًا
 فِي قَرْيَةٍ ثُمَّ لَتَعْدُ لَزُومًا
 مُدَّةً إِذْ نَبِهَ وَفِي اعْتِكَافِ
 إِنْ لَمْ يَعْينَ مُدَّةً فِي الْأَذْنِ
 يَجْتَنُجُ ذَا وَمَا هَانَ تَحْرِمَا
 يَحْلِفُ لَا وَارِثَهُ بَلَى هِيَةَ
 وَجَارٍ فِي الْفَاضِلِ أَنْ يُسَاكِنَا

كَذَا الصَّحِيحُ وَفَعْلٌ لَيْلٌ يُوجَدُ
 مَعَ التَّرَاوِجِ الْبَلَاثُ أَكْدُوا
 ثُمَّ الصَّحِيحُ أَقْلَبَا ثَنَاتُ
 وَلَمْ يَزِدْهُ الْجَلَّ عَنْ ثَمَانٍ
 أَمَا صَلَاةُ اللَّيْلِ فَالْمُتَّحِدُ
 وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ نَوْمٍ يُوجَدُ
 وَالتَّرَاوِجُ عَشْرٌ عَشْرِينَ فِي
 شَهْرِ الصِّيَامِ كُلِّ لَيْلَةٍ فِي
 بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
 شُرُوطُهَا أَرْبَعٌ لِذِي الْفَهْمِ
 طَهْرُ الْمَلْبَسِ وَالْمَكَانِ وَالْيَدَيْنِ
 وَسِتْرُ عَيْنِ عَوْرَةٍ وَإِنْ خَلَا
 وَعِلْمُهُ بِالْوَقْتِ وَلِاسْتِقْبَالِهَا
 وَتَرْكُ الْإِسْتِقْبَالِ فِي نَفْسِ السَّمْرِ
 وَشِدَّةُ الْخَوْفِ الْمُبَاجِ مَغْتَسِرٌ
 بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ
 أَرْكَانُهَا عِلْمُ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ
 بَعْسُورَةٌ تَعْدُ مَعَ ثَمَانِيَةٍ
 نَهْمًا مَعَ لَفْظِ تَكْبِيرِ صَدْرًا
 مَعَ الْقِيَامِ فِي الرَّؤُوسِ إِزْقِدُ
 وَبَعْدَهُ الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَحْلَمَةُ
 فَاتِحَةُ الْكُتَابِ مِنْهَا التَّسْمِيَةُ
 وَبَعْدَهَا رُكْعٌ وَاطْمِئِنَّ زَاكِعًا
 ثُمَّ اعْتَدِلْ وَتَطْمِئِنَّ رَافِعًا
 وَاسْتَجِدْ إِذَا نَمَّ اطْمِئِنَّ سَاجِدًا
 وَبَعْدَهُ احْتِسَابٌ وَاطْمِئِنَّ قَاعِيًا
 وَبَعْدَهُ اسْتِجْمَادٌ كَالسَّائِقَةِ
 وَاعْتَدُهَا رُكْبَانًا مَقَامَرَةً
 وَهَكَذَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ خَلَا
 تَكْبِيرًا مَعَ نِيَّةٍ قَائِلًا
 وَأَجْلَسَ أَحْرَأُ وَأَبِ التَّسْبِيحِ
 وَبَعْدَهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 وَبِنْتِهِ الْخُرُوجُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ
 مُسَلِّمًا مَرَّتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ

فصل

وَالصَّلَاةَ سُنَّتَانِ قَلِمَا
 وَسُنَّتَانِ فِي خِلَالِهَا
 فَالْأُولَى الْأَذَانَ وَالْآخِرَةَ
 لِفَرْصَتِهَا حَتَّى الْقَصْرِ إِذْ رَامَهُ
 وَالثَّانِي أَوَّلَ التَّشَهُّدِ نِيْفِ
 فِي كُلِّ فَرِيضٍ فَوْقَ مَرَكَبَتَيْ
 كَذَلِكَ الْقَوَاتِ أَمْزَاجُ الْعَقْدِ
 فِي الْمَبْعُوثِ بِلِ فِي الْخَمِيْسِ إِنْ أَمْرُ بَدَلِ
 كَذَا فَتَوَاتَرَ الْوَتْرُ فِي قِيَامِهِ
 مِنْ نِصْفِ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ لِإِسْتِخْلَامِهِ

فصل

وَعَنْهُ هِيَ أَيْهَا الْمَذْكُورَةَ
 فِي خَمِيْسٍ عَشْرٍ حَصْلُهُ مَحْضُورَةٌ
 رُفِعَ الْيَدَيْنِ مَعَ تَحْرِمٍ وَمَعَ
 رُكُوعِهِ وَالرُّفْعُ مِنْهُ إِذْ رُفِعَ
 وَوَضِعُهُ الْيَمِيْنُ عَلَى الشِّمْرِ كَذَا
 تَوْجَهُ وَذِكْرُهُ الْبَعْرُونَا
 وَالْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ وَالتَّامِيْنِ فِي
 أَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ سُورَةٌ بِتَحِيْبِ
 وَالنَّفْقِ بِالتَّكْبِيْرِ كَمَا اتَّفَقُوا
 وَعِلْمُهُ التَّمْيِيْعُ كَمَا اتَّفَقُوا
 كَذَلِكَ التَّمْيِيْعُ فِي الرُّكُوعِ
 وَفِي الْجَهْرِ مِنْ مَوْضِعِ الْحَضُوعِ
 وَالْإِقْرَاشِ وَالْحُلُوسِ لِأَوَّلِهِ
 أَمَا الْآخِرُ فَالتَّوَكُّلُ الْبَيْتِ
 وَبَسْطُهُ الشَّمَالِ مِنْ يَدَيْهِ
 مِنْ مَوْضِعَيْنِ قَرِيبَيْ رُكْبَتَيْهِ
 وَقَبْضُهُ الْيَمِيْنِ عَلَى الْمَسْبُوحَةِ
 فَلَمْ تَزَلْ بِسُورَةِ الْمَسْبُوحَةِ
 تَرُفَعُ مَعَ تَشَهُّدِ مُسْتَبْرَهٍ
 بَدَلُهَا وَالتَّلِيْمَةُ الْآخِرَةُ

فصل

فِي خَمِيْسَةِ تَخَالُفِ الْأَمْرِ الذَّكْرِ

وَيَدْخُلُ الْخُلُوعُ حَيْثُ جَرِيَةٌ
 وَأَمْرَةٌ يَهَابُ عِنْدَ الطَّالِقِ
 وَلَمْ تَحْزَنْ وَلَوْ لِقَوْمٍ خَلَوْهُ
 فِي عِدَّةِ الْأَشْهُرِ بَاعَ دَارَهُ
 أَبَدَلَهُ لَهَا وَبِالْأَعْسَابِ
 قُلْتُ فَإِنْ يَنْقُصُ زَمَانُ الْعِدَّةِ
 لِلغَرْمَاوَزِ إِثْمًا وَإِنْ يَزِيدُ
 وَحَيْثُ لَا اسْتِقْرَارَ إِلَّا قَلِيلٌ
 قُلْتُ وَمَنْ فِي دَارِهِ لَوْ طَلَّقَتْ
 عَلَى الْغَرْمِ إِذَا يَعْنِي الْمَسْكِنَ
 وَاسْتَقْرَضَ الْفَاضِلُ عَلَى مَنْ بَدَلَهُ

وَمَحْرَمٌ مِمِّزٌ وَثَانِيَةٌ
 أَوْ أَفْرَدَتْ بِمُفْرَدِ الْمَرَأَةِ
 بِأَمْرَةٍ بَلَّ بِثِقَاتِ التَّيْسُوهِ
 وَبِأَيْتِنَا الْإِيْجَارِ وَالْإِعَارَةَ
 تُضَارِبُ بِنِ يَأْجُرُ الْأَطْهَارِ
 عَنْ زَمَنِ عَيْتَادِ هَذَا رَدَّتْ
 فَبِالْمُرِيدِ ضَارِبَتْ لِتَسْتَرِدَّ
 لِمُدَّةِ الْأَقْرَابِ كَمَا لِلْحَمَلِ
 مِنْ قَبْلِ الْإِفْلَاسِ وَحُجْرٍ سَبَقَتْ
 تَعْلُقُ الْحَقَّ كَيْفَى الْمَرْهَمِينَ
 فَارْقُ ثُمَّ هِيَ بِرُجْعِي الشَّهْدَةِ

فصل في الاستبراء

مَحْرَمٌ تَسْرُوحُ كُلُّ مَنْ عَشِيَتْ
 لِأَنَّ تَزْوِجَ ذِي وَذِي نَفْسِهِ
 كَطَالِقٍ كَانَتْ لَهُ مَنُوحَةٌ
 وَالرَّفْعُ لِلرِّدَّةِ وَالزَّوْجِيَّةِ
 إِلَى مُضَيِّ حَيْضَةٍ إِنْ تَحْمَلُ
 قُلْتُ الْإِمَامُ قَالَ ذَا إِنْ يَمْضِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَا فَلَا حَقَّ تَضَعُ
 وَالشَّهْرُ وَالْوَضْعُ وَلَوْ مِنْ الزَّنَا
 وَعِدَّةٌ إِنْ عَيْتَادَ هَا أَيْجَهُ
 وَبَعْدَ إِسْلَامِ الْجَوْسِيَّاتِ
 وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي أَحْبَرْتَنِي

مِنْ الْأَمَّا وَرِائِلَاتِ الْفَرْشِ
 وَبِحُصُولِ مَلِكٍ غَيْرِ عَرْسِهِ
 وَالرَّفْعُ لِلْكِتَابَةِ الصَّحِيْحَةِ
 تَمْنَعُ وَوَضُوءُ الْمَسِيْبَةِ
 وَإِنْ وَطِئَ وَأَنْقَطَعَتْ بِالْحَمَلِ
 مِنْ قَبْلِ وَطْئِهِ أَقَلَّ الْحَيْضِ
 كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ فِي الظُّهْرِ وَقَعَّ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يَلْزِمَ مَلَكَهُ هُنَا
 وَبَعْدَ أَنْ طَلَّقَتْ الْمَرْوَجَةَ
 وَالْوَثِيَّاتِ وَمُرْتَدَاتِ
 بِهِ وَلَمْ يَطَالِكُ مَنْ وَرَثَتِي

في الحكم ندباً او جراً معتبر
 فمرفقه سن أن يباعد
 عن جانبها راعاوساً جيداً
 وأن يقل بطنه عن العنق
 عند السجود وهي صفة جند
 وجهه ليس بالقوس
 الى طلوع الشمس في المكتوب
 وتخص الأنتى بكل حال
 صوناً لها بحضرة الرجال

والسنة التسبع للذكور
 إن نامت شيء من الأمور
 وتصفق الأنتى بطن كنها
 ظهر اليد الشمال بعد كسها
 وعورة الرجال حيث تسترط
 من سرة لركبة هنا فقط
 وعورة الحرة دون مف
 ما كان غير الوجه والكفين
 وإن تكن مرفقة فكذلك
 وسوف يأتي م عورة النظر
 فصل في مبطلات الصلاة

والمبطلات للصلوة تعين
 لمن أراد هذا حدى عشر
 وهي الكلام العدا وما أشبهه
 إذا بدأ عرفان نحو الفهمه
 والفعل إن يكثر ولاد والمحدث
 وما طرأ من محبس إذا أمكت
 ومثل ذلك اكتشاف عورته
 وأن يصير تامراً كالقيلتة
 وأكله وشربه ورددته
 أو غيرت بعد انقضاء نية
 فصل

وكل ما في المحبس مراً مجللاً
 قولاً وفعلأخذه أيضاً مجللاً
 فالركعات سبع عشرة بشرى
 والسجدة ضعفاً بلا ميراً

الحقهُ عِنْدَ الإِحْتِمَالِ الْوَلَدَا
 وَوَلَدَتْ مِنْهُمَا نِكَاحٌ يَحْلِفُ
 زَوْجَتَهُ وَالْوَلَدَ الَّذِي طَرَا
 بِهِ وَصَارَتْ هِيَ مُسْتَوْلِدَتُهُ
 بَعْدَ بَثْلِهَا بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ

وَأَبَاعَدَ حَيْضُهَا وَالسَّيِّدَا
 إِنْ هُوَ لَمْ يَدْعِ الْإِسْتِبْرَاءَ فِي
 أَنْ لَيْسَ مِنْهُ وَإِنْ الشَّخْصُ اشْتَرَى
 يَحْتَمِلُ الْمَلِكِينَ الْحَقُّ نِسْبَتُهُ
 هَذَا إِذَا ابْوُطِئَهَا أَقْرَا

بَابُ الرِّضَاعِ

وَحَاصِلُ مَنْ دَرَّهَا وَإِنْ غَلِبَ
 إَوِ الْدِمَاعُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ بِشَيْءٍ
 كَلْفُظِهِ هُوَ يَقِينًا حَرَمًا
 أَوْ مِنْ اسْتَوْلَدَهَا وَمِنْ نِسَا
 يَثْبُتُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمَا
 إِلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ دَرَّ اللَّبَنُ
 بِسَبَبِ الرِّضْعِ إِنْ بَاسَ حَصَلَ
 لِزَوْجَتِهِ الشَّخْصُ وَإِنْ أَبَانَهَا
 لِزَوْجَتِهِ كَيْفَ فِيهَا وَقَع
 فَلَيْسَ بِالْمُدْفُوعِ لِلْأَوْلَى إِذَا
 لِلدَّرِّ الْإِبْرَضَاعِ الثَّانِيَةِ
 مَهْرًا بِلَا وَطْءٍ وَإِنْ قَبِضَ وَقَع
 إِنْ شَهِدَتْ بِبَثْلِهَا مُرَضِعَتُهُ
 وَأُمُّهَا وَالْبَيْتُ لِأَنَّ أَدْعَتْ
 زَوْجَ إِلَى التِّي نِكَاحُهَا انْدَفَعُ
 لِلزَّوْجِ لَكِنْ بَعْدَ وَطْءٍ أَجْمَعَهُ
 حَوْلَيْنِ وَهُوَ مُسَوِّطُ الْمَهْرِهَا

حُصُولِ دَرٍّ فِي حَيَاتِهَا حَلَبٌ
 إِنْ حَصَلَ الْجَمِيعُ فِي مَعْدَةٍ حَى
 لَا الْحَقُّ حَسْمًا لَا يَحْوِيلُ وَمَا
 وَلَوْ مِنْ الْمُسْتَوْلَدَاتِ حَسْمًا
 لَا أَحْوَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ قُلْتُ لَا
 أَوْ مِنْ تَفَرَّقَ عَلَى مَنْ يُنْسَبُ
 وَمَنْ ذَكَرْنَا إِنْ مِنْ أَثْنَيْنِ أَحْمَلُ
 عَنْ أَوْلَى وَمُرَضِعًا لِبَانِهَا
 وَيُدْفَعُ الطَّارِي النِّكَاحُ وَانْدَفَعُ
 قُلْتُ فَإِنْ يَصُدُّ رَحْمَى التَّرْتِيبُ فَا
 فِي الْأَجْيَبَاتِ نَعْدُ السَّاقِيَةَ
 وَلَوْ يَقُولُهُ وَقَوْلُهَا دَفَعُ
 لَا يَسْتَرِدُّ مُتَكْرَمًا وَيُثْبِتُهُ
 لِأَنَّ أَرَادَتْ جَمَاعًا مُرَضِعَةً
 وَيَصِفُ مَا سَمِيَ أَوِ الْكُلِّ دَفَعُ
 وَيَصِفُ مَهْرَ الْمَثَلِ غَيْرَ مُرَضِعَةٍ
 لِأَنَّ تَدَبُّ قَبْلَ كَوْنِ غَيْرِهَا

بَابُ التَّقَاتِ

أَوْجِبَ لِعَرَسٍ مَكَتَ زَوْجًا وَإِنْ
 وَوَصِيغَةً لِأَصْغِيرَةٍ إِلَى
 أَوْ وَضَعَتْ وَإِنْ قَضَى عَلَى أَحَدٍ
 مِثْلَ الْإِمَامِ اخْتَارَهُ أَوْ حِيلَتْ
 أَوْ وَطَأَ أَوْ تَعَلَّمَهَا أَبَتْ
 أَوْ دُونَ زَوْجٍ حَرَجَتْ وَالْفَرْضُ
 لَكِنْ يَجُوزُ طَاعَةٌ إِنْ غَابَا
 وَأَمَّا الْإِيَابُ بَعْدَ الْعِلْمِ
 أَوْ امْسَكَتْ وَأَصْلَتْ التَّصْفِيَةَ
 وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَنَذْرًا وَقَعَا
 بِالْمَنْعِ كُلِّ يَوْمٍ الصَّكِيحَةَ
 غَالِبَ قَوِيٍّ ثُمَّ فَاَلْمُنَاسِبِ
 وَمَنْ يَرِي مَسَّ مَعَ نَيْفٍ عَلَى
 وَرِظْلٍ لِحْمٍ كُلِّ اسْتَوْجٍ وَمَنْ
 بَجْرَةٍ أَوْ أَمِيَةٍ أَوْ أَنْفَقَا
 وَبَعْطَهَا خَفَاوِحِيَّتُ تَخْدُمُ
 وَقَدْرُ مَدِينٍ وَرِطْلَيْنِ وَعَمَّنْ
 وَوَرْتُهُ رِطْلَانِ قُلْتُ تَقْلُو
 عَلَى ذَوِي الْبَسْرِ وَقَرَبٍ مِجْلٍ
 وَأَبْدَلْتُ تَبْرَمًا وَمَقْنَعَةً
 جَبَّةً قِرَازًا وَمِنَ الْكُنَائِبِ
 وَأَمِيعَةً كَحَافًا أَوْ كَسَاءً

رَتَقَهُ أَوْ مَرِيضَةً أَوْ ذَاتَ بَحْنٍ
 أَنْ بَاتَ الْمَرْأَةُ إِذْ لَا حَبْلًا
 وَجِهَيْنِ قُلْتُ لَكِنْ الثَّلَاثِيَّ اسْتَدَّ
 مِنْ شَبْهَةٍ أَوْ مَعَ زَوْجٍ أَكَلْتُ
 إِنْ لَمْ يَبْضُرْ أَوْ دُونَ إِذْ نِ ذَهَبَتْ
 لَهَا وَمِثْلُ الْيَوْمِ مَا يَبْقَعُضُ
 لِشَرْطِ حَكْمِ حَاكِمٍ وَأَبَا
 عَادَتْ وَمِنْ رَدِّهَا بِالِاسْتِلْمِ
 بِالْفِغْلِ لِأَرَابِيَّةٍ كَعَرَفَةَ
 بَعْدَ النِّكَاحِ أَوْ قَضَاءً وَسِعَا
 تَبْلِيكَ مَدْحَبَةً صَحِيحَةً
 لَهُ عَلَى الْمُسْكِينِ وَالْمُكَاتِبِ
 مَنْ صَارَ ذَا مَسْكَنَةٍ إِنْ كَمَلَا
 تَخْدُمُ وَهِيَ حَرَّةٌ فَلْيَخْدُ مَنْ
 أَمْتَهَا مَدًّا بِأَدَمِ مَارَقٍ
 لِنَفْسِهَا فَإِنْ ذَا لَا يَكْرُمُ
 مُنْشِيهِ أَنْ لِمَنْ تَخْدُمُ مَنْ
 مَدًّا وَتَلَاثًا وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
 مِنْ زَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْ
 نَعْلًا سَرَاوِيلَ فَيَصَا وَمَعَهُ
 أَوْ الْحَرِيرِ عَادَةُ الْمَكَانِ
 طَرَاحَةٌ وَتَيْرَةٌ شَيْءًا

وَالْحَرُّ فِيهَا مَشْرُ تَسْلِيمَاتٍ
 وَسَعَةٌ مِنَ التَّشْهُدَاتِ
 تَسْلِيمًا مِثْلَتْ بِهَا مَا سَهُ
 وَنَصْفًا بَعْدَ ثَلَاثِ مُنْشِيَةٍ
 وَجَمَلَةُ التَّكْبِيرِ حَيْثُ يَجْمَعُ
 فَانْهَابُ تَسْعَرُونَ ثُمَّ أَمْرًا
 وَجَمَلَةُ الْأَرْكَانِ مِنْ بَعْدِ الْمَاءِ
 عَشْرُونَ ثُمَّ سِتَّةَ مَحْرَاةٍ
 مِنْهَا ثَلَاثُونَ ابْتِدَاءً حَضَمْتُ
 بِالْمَصْرِ فَا فَمِنْ مِنْهُ كَفَّ حَضَمْتُ
 وَالْمَغْرِبُ اخْتَصَمْتُ مِنَ الْأَرْكَانِ
 بِأَرْبَعِينَ بَعْدَ هَارِ كُنَائِبِ
 وَقَدْ بَقِيَ خَمْسُونَ ثُمَّ أَرْبَعَةٌ
 عَلَى مَا بَعِيَ فَقَطُّ مَوْتَرَعَةٌ
 وَكُلُّ ذَلِكَ بِالْيَدِي هِيَ تَسْلِمُ
 وَجَمَلَةُ الْأَرْكَانِ لَيْسَتْ نَهْمٌ
 وَمَنْ يَقْضَى الْفَرْضَ عِنْدَ عَجْزِهِ
 عَنِ الْقِيَامِ جَالِسًا فَا يَجْزِيهِ
 وَإِنْ يَكُنْ مَعَ عَجْزِهِ لَمْ يَسْتَطِيعْ
 أَيْضًا جَالِسًا فَلْيَقْضِ بِمَنْطِقِ
 بَابُ سَجْدِ السُّبُوحِ
 سُنُّ السُّجُودِ عِنْدَ فِعْلِ مَا هِيَ
 عَنِ فِعْلِهِ أَوْ تَرْكُ مَا مَوْجِبُهُ
 لِحَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ عَمَّا يَبْتَلُ
 فَاسْجُدْ لَهُ إِنْ كَانَ سَهْوًا يَحْتَصِلُ
 وَالتَّرْكَ لِلْمَا مَوْجِبُهُ فِي فَرْضٍ
 أَوْ غَيْرِهِ مِنْ هَيْئَةٍ أَوْ بَعْضٍ
 فَالْفَرْضُ لَيْسَ بِالسُّجُودِ يَجْزِي
 بَلْ فِعْلُهُ مَعْتَمَدٌ وَأَنْ ذِكْرُ
 بَعْدَ السَّلَامِ وَالزَّمَانُ يَغْرُبُ
 عَلَى الْبِنَاءِ السُّجُودُ يَنْدُبُ
 وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ ذَعْلٍ مِثْلِهِ
 فَمِثْلُهُ يَكْفِي إِذَا عَنِ فِعْلِهِ
 وَالْبَعْضُ حَيْثُ فَاتَتْ لَأَسْتَدْرِكُ
 بَلْ يَجْمَعُ اسْتَدْرَاكُهُ إِذْ يَتْرَكُ
 إِنْ كَانَ بَعْدَهُ يَفْرُضُ اسْتَقْلُ

مَحْدَةً حَصِيرًا أَوْلَدَ أَكْذَا
 مِنْ حَرْفٍ وَحَجْرٍ وَمُؤَنَةٌ
 وَاللُّصَّانُ مَرْنَكٌ كَالسِّدْرِ
 قُلْتُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمَأْوِرِي
 وَغَيْرِهِ يَلْزَمُ فِي الْمَوْدَةِ
 فِي الشَّهْرَمَرَّةِ وَلَيْسَتْ تَجِبُ
 كَثْرَتُ الْمَاءِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ
 وَمَسْكِنًا لَأَقْبَلُهَا عَامَرَةٌ
 وَجَارٌ أَنْ يَحْدُثَ مَا كَالْكُنُسِ لَا
 الْمُسْتَحْمِ قُلْتُ بِالْقَضَائِكِ
 وَجِهَانِ أَحْرَانٍ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
 ثُمَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَفَّالُ لَا
 وَأَحْمَلُ الشُّطِيرُ قُلْتُ الْأَعْدَلُ
 وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مِنْ تَأْتِي لَهَا
 وَمِنْهَا مِنْ مُرْضٍ وَمُنَانٍ
 أَصُولُهَا لَا فَرْدِيَّةٌ مِنَ الْأِمَا
 وَبِالنَّشُورِ فَلْيَعْدُ مَا بَيْنَهُ
 وَكَانَ مَلَكُهَا وَمَنْ يَعْجَزُ عَنْ
 أَوْ كَسُوقِ أَوْ مَسْكِنِ أَوْ مَهْرٍ
 ثَلَاثَةٌ يَفْسُخُهُ الَّذِي قَضَى
 صَبِيحَةَ الرَّابِعِ بَلَدًا أَنْ سَبَّهَا
 وَإِنْ لَثَاثِثٌ بِسَلَامٍ تَبَيَّنَ
 خِلَافِي الْإِيْلَا وَالرِّضَا لِلْأَبَدِ

آلَةٌ شَرِبَ وَطَبِخَ وَغَيْذًا
 وَالْحَبْرُ وَالْمِشْطُ وَمَا تَدَهَّنُهُ
 وَأَجْرُ حَامٍ لِفَرْطِ الْقَرِّ
 وَالْبُعْوَى أَنَّهُ فِي السَّرْدِ
 دُحُولَةٌ وَالرَّافِعِيُّ أَيْدَةٌ
 أَجْرَةٌ حَمَامٍ وَمَنْ يُطَيَّبُ
 لِلْبَيْضِ لَا الْبِنَافِسِ وَالْجَمَاعُ
 حَقًّا نَمَضَتْ أَوْ مِلْكًَا أَوْ جَارَةً
 مَا مَنَّهُ تَسْتَحْيِي كَمَا حَمَلًا
 فِي ذَا الْقُدَى وَاخْتَارَهُ الْقُرَاقِي
 وَالرَّافِعِيُّ يُصَفِّي أَنْ لَيْسَ لَهُ
 يُعْطَى الَّتِي تَنْدُمُهَا مَكْمَلًا
 تَوْزِينًا بَعْدَ مَا عَلَى مَا يُفَعَّلُ
 لِرَبِّبٍ أَوْ حِيَاةً يُفَعَّرُهَا
 وَمِنْ حَرْفٍ وَدُخُولِ الْمَسْكِنِ
 وَجَارٌ أَنْ تَعْتَاضَ عَنْهُ الدَّرْهَمَ
 وَعَادَ بِالْمَوْتِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
 أَقْبَلُ الْفِتَاقِ لِجَا حَضِرِ الزَّمَنِ
 قَبْلَ دُحُولِهِ قَبْعَدَ الصَّبْرِ
 أَوْ مَسْكِنِ الرَّوْحَةِ مِنْ أَنْ تَقْضَى
 لَهُ فِي الْحَامِسِ أَمَى مِنْهَا
 وَبِرُّ جُوعٍ عَنْ رَضَى تَكْنِي
 لَا يَلْزَمُ الْوَقَا وَمِلْكُ السَّيِّدِ

وَيُنَادِي السُّجُودَ جِبْرًا لِلْمَلِكِ
 وَتَارِكُ الْهَيْفَةَ لَا يَسُودُ
 لِفَعْلِهَا وَلَا لَهُ سَعُودُ
 وَمَنْ يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ أَعْمَدَةٌ
 يَقِينَةٌ وَبَعْدَ أَنْ يَبْنِي سَجْدَهُ
 ثُمَّ السُّجُودَ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا
 يُنْمَا وَقِيلَ أَنْ يُسَكِّمَا

فصل

فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ فِيهَا الصَّلَاةُ
 كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سَبَبٌ
 فِي الْخِسْفِ الْأَوْقَاتُ حَتَّى يَخْتَلِفَ
 مِنْ بَعْدِ فَرَضِ الصُّبْحِ مِنْ وَقْتِ الْأَدَا
 الْوُطُوغِ السُّبْحِينَ حَتَّى يَرْتَبِعَا
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الطَّلُوعِ الْمُحْتَمِرِ
 الْحَارِ تَطْلُعِ الشَّمْسِ وَحَتَّى الْغُرُوبِ
 وَعِنْدَ اسْتِوَاءِ الْأَجْمَعِ
 فَالْفَلَّ فِيهَا جَانِزَانِ أَوْ قَعَةٌ
 وَبَعْدَ فَرَضِ الْعَصْرِ لِاصْفَرُّرِهَا
 عِنْدَ الْغُرُوبِ ثُمَّ لِاسْتِوَاءِهَا

باب صلاة الجماعة

صَلَاتِنَا جَمَاعَةً أَمْ نَذُوبُ
 فِي الْخَيْسِ وَالْمَنْصُورِ مَا تَجِبُ
 وَالشَّرْطُ فِي الْمَأْمُومِ لِأَلِإِمَامِ
 يَنْبَغِي فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ
 وَيَقْتَدِي النِّسَاءَ بِالرِّجَالِ
 وَلَا يَبْغِي عِكَهَ بِجَالِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ مُشْكِلٍ بِحَيْسِهِ
 وَلَا بَأْتِي بِخِلَافِ عَكْبِهِ
 وَغَيْرِهِ بِمِثْلِهِ فَلْيَقْتَدِ
 وَلَا تَقْضِ قُدْرَةَ بِمَقْتَدِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ قَارِيٍّ لِلْفَاتِحَةِ
 بِمَسْقِطِ بَعْضِ الرُّوْفِ الْوَاضِعَةِ
 أَوْ مَدْمَعٍ وَلَيْسَ فِي حَمَلِهِ
 أَوْ مَبْدُولٍ وَبِقُدْرَتِي بِمِثْلِهِ
 وَمُطْلَقًا صَحَّتْ صَلَاةُ الْقُدْرِي
 إِنْ كَانَ يَخُوفُ إِمَامَهُ فِي السُّجُودِ

وَلَا يَصْرُفُهُ بَعْدَ مَطْلَعِ
 أَوْ حَائِلِ بِنَوَابِ أَعْلَفَا
 وَإِنْ بَكَى كُلُّ بَعْتٍ مَسْجِدٍ
 أَوْ بِيَهُ تَخَصُّصٌ مِنْهَا فَلْيَقْتَدِرْ
 بِسُرْطِ قَرَبٍ وَانْتِقَالِ الْخَائِلِ
 فَإِنْ يَكُنْ مَعَ رَابِطٍ مُقَابِلِ
 لِنَاقِدِ لِمَوْضِعِ الْأَمَامِ
 مَعَ اقْتِدَاءِ سَائِرِ الْأَتْوَامِ
 وَذِي عَدَالَةٍ حَيْثُ يَعْبُرُ
 هُنَا ثَلَاثِينَ مِثْقَالَ حَبْرٍ
 وَحَيْثُ صَفَتْ قَدْرَةَ قَبْوَةٍ
 بِكُلِّ تَخَصُّصٍ مُلِمٍ مُكْرَمٍ
 بِسُرْطِ عِلْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِجَالِهِ
 وَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي انْتِقَالِهِ
 وَلَمْ يَجْزِ لِلْمُقَدِّمِ التَّقَدُّمُ
 فِي مَوْضِعِهِ بِالْفَسَادِ يُحْكَمُ
 وَشَرَطُهَا تَوَافُقُ انْتِظَارِ
 صَلَاتِ الْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ
 فَالْحُسْنُ بِالْكُفُوفِ وَالْجَمَانِيزِ
 وَعَكْسُهُ فِي الْكُلِّ غَيْرُ حَائِزِ
 وَفَرْضُهَا بِنُظْمِهَا وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ
 كَذَلِكَ الْقَضَاءُ بِالْأَدْعَى الْأَمْعَى
 بَابُ صَلَاةِ الْمَسَانِينِ
 قَعْرُ الرَّابِعِي جَائِزٌ وَلِقَعْدَرٌ
 لَهُ شَرْطُ سِتَّةٍ وَفِيهِ السَّقْفُ
 وَأَنْ يَكُونَ جَائِزًا وَأَنْ يَرْمِيَ
 سِتَّةَ عَشْرَ رَمْحًا فَكَتْرًا
 وَبِنِةِ الْقَضِي مَعَ الْأَحْدَادِ
 وَتَرْكُ الْأَقْتِدَابِي إِذَا سَارَ
 وَكَوْنُهُ مُؤَدِّيًا لَكِنْ قَصْرٌ
 حَيْثُ الْقَضَاءُ وَالْفَوَاتِي فِي السَّفَرِ
 وَالْحُجْمُ بَيْنَ ظُهُرِهِ وَعَصْبُهُ
 فِي رِيفِ فَرْوَسٍ مِنْهَا كَقَصْرِ
 كَذَلِكَ يَجْمَعُ مَعْرَبٌ مَعَ الْعَشَا
 فِي رِيفِ أَيْ دِمَشْقَ الْفَرَسِيِّينَ
 وَلِلْعَلِيمِ الْجَمْعُ بِالْمُقَدِّمِ بِهِ

مُنِيقٌ مَمْلُوكِيَةٌ وَأَهْلًا
 وَيَلْزِمُ الْفَاضِلُ عَنْ تَقْوِيَتِهِ
 لِفَرْعِهِ وَأَصْلُهُ مُقْلًا
 الْفَرْعُ ثُمَّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ
 وَقَدِّمَتْ أَبَاؤُهُ أَعْنَى عَلَى
 وَلِلنِّسَاوِي بِالسَّوَاءِ وَزَعَا
 وَيَسْتَقْرِدُ الْبِفَرْضِ الْفَاضِي
 وَأَخَذَهُ لِلأَمْرِ حَيْثُ مَنَعَا
 إِنْ مَنَعَ الْأَصْلُ كَالِاسْتِقْرَاضِ
 أَشْهَدُ كَأَجِدُ وَارْتِضَاعُ اللَّبَا
 ثُمَّ إِذَا تَعَيَّنَتْ وَأَجْرُهَا
 وَجَازَ أَنْ يَمْنَعَهَا أَنْ حَصَلَتْ

لَاخِذِهِ وَيَبِيعُهُ إِنْ أَبَدَلَا
 وَعَرَسَهُ لِيَوْمِهِ وَلَيْكَلْتَهُ
 وَلَوْ كَسُوهُ بِأَمَامِهِ اسْتِقْلًا
 فَوَارَتْ مِنْ ذَيْنِ قَدِيمِ الْأَبِ
 أَمْرٌ فِي الْأَخِذِ بَعْضٌ جُعِلَا
 وَلِلْقَلِيلِ لَا يَسُدُّ أَقْرَعَا
 وَوَأَجِبَ الْعَرَسُ بِإِلَّا أَفْرَاضِ
 وَصَرَفَهُ مِنْ مَا هَا لِتَرْجِعَا
 وَلِقَرَبِ عَاجِرٍ عَنْ قَاضِي
 فَهُوَ عَلَى أُمِّ الصَّغِيرِ وَجِبَا
 عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ عَدْرَهَا
 أُخْرَى وَعَنْ يَكَا حَيْثُ مَا انْفَضَلَتْ

بَابُ الْحَصَانَةِ

الشَّرْطُ فَقَدْ الرِّقِّ لِلتَّخَضُّنِ
 وَوَأَصِفِ الْإِسْلَامَ وَالْأَمَانَةَ
 وَمَبْطُلٌ لِنِكَاحٍ مَنْ لَاحِقَ لَهُ
 وَعَادَانِ لِنَطْقِ كَقَوْلِ الشَّرْطِ بِلَا
 وَإِنَّمَا يَحْضُنُ مَنْ لَا يَسْتَوْقِلُ
 اسْتِكَانٌ بِكِرَالِابِ قَابِ أَبِ
 قُلْتُ فَإِنْ تَمَّهِمَ التَّكْرُجِي
 وَقَوْلُهُمْ كَافٍ وَأَمَّا امْرُدُ
 فَامْتَنَعَهُ مِنْ فِرَاقِهِ لِلأَمْرِ
 تَقَدَّمَ الأَمْرُ قَامَهَاتِ

وَالْعَقْلُ وَالْإِيمَانُ أَيْ لِلزُّمَيْنِ
 وَأَنهَاتُ رَضِعُهُ إِنْ كَانَتْ
 فِي حَضْنِهِ وَإِنْ رَضِيَ أَنْ يَدْخُلَهُ
 إِنْ قَالَ لَا يَدْخُلُ دَارِي يَمْتَلُ
 وَنِسْبَةُ الرِّقِّ لِسَيِّدٍ جُعِلَ
 وَتَبَّ عِنْدَ أَهْلَامِ لِلْعَصَبِ
 وَوَلَايَةُ الْإِسْكَانِ بَاقِي الْعَصَبِ
 مُنْفِيحُ التَّهْمَةِ لَوْ يَنْفَرِدُ
 وَالْأَبُ وَالْجَدُّ وَنَحْوُ الْعَمِّ
 لِلأَمْرِ بِالْإِنْيَاتِ مَدْلِيَاتِ

بمقل مقارن التسليم
من أولو الفرضين والتعظيم
ايضا بكل منهما فليعلم

باب صلاة الجمعة
هاشور وقد سبعة لتكن ما
كون المصلي عند ذلك ميتا
مكلفا مسنونا حيا كذا
ذاصحة بحيث لم يزل صريحا
والشروط فيها ان تقام في بكة
بأربعين واستدامة العدد
وكونها جماعة في كلها
أو ركعة وكونهم من أهلها
وخطبتان قبلها مع ظهر
في وقتها وذلك وقت الظهر
مع التمام والجلوس المعتاد
للفصل بين الخطبتين ان قدس
والحمد لله مع الاعتقاد
على النبي والأمر بالخيرات
وكونه للهوسن داعيا
آية من القرآن تلكها
وحيث مناق الوقت وشروطه
فالظهر عند باسهم فيها لزوم
فلا تقام في ذوى البرارى
ولو أقاموا عمرهم يوردي
ولا يحسن جمعان في بكة
الأكبر فالجيز فيه العكس
لاهللقابل قدر ما يحتاج له
فان تكن زيادة فباطلة
إذ اعلمنا أنها تخلفت
عن جمع لوجعها ما كتبت
ولا يصح كون غير الرائدة
تعاقت إذ كلنا كواحدة
وحيث ما لم يعلم التقدم
وغیره فالظهر بعد بذكر
والعمل مندوب وتطهير اليد
وأخذ الخطار وطيب فليسن

أب كذا فاب ذا فوالذات
مولود أصليين فوالد فامر
لوالد لا بويرين يوجد
يتلوه فرع الجدي للأصليين ثم
ان فقدت يحضن من قدسني
بنات غمات بيظم هو لا
تقدم الأنثى بكل منزلة
الى أخ ان كانت في مرتبة
أنقى دلت بذكر ان يحرم
لم يرت المحرم والعيسوا
جاز فلان يحترأبا فامنع
ارساله لرفقة ومكتب
ان سافرت أو والد للنفقة
ببغى لعمو عارة لم يؤخذ
واليد من عصبات كهو
كبرى وسلمها لبيته معهما
عليه انفاق عليه ان حضن
لكن جلوس معه لا كل أحب
رؤع قلت من ولي الطخ أهم
طوقا وجهده الرقيق بدلا
وعلقه سائمة ان أحد با
جزءه وكلا أوليوجران منع
فرع مواشييه بزرف مابدر

قربى فقربى فاب فامهات
أب على ترتيب ما قلناه ثم
تتلوه حالات كذا فالولد
ثم أب تتلوه بنت فرع أم
للأب ثم عممة لا يمر
بنات حالات فأحوال تلا
فولدعم دون من لا ارت له
وبنت أخت تسبق المنتسب
قلت ولا حضنة لحرره
ارتا ولا للذكر الذي هو
ومرضى ميمز قلت رجع
أما زياره وأما للأب
وأخذه طفلة وطفله
قلت يحوف للرب والقطر الذي
فان ترافق تسمر وسوى
بل مشيه ابن العم لن يسلمها
وان هم تداقوا الحضن فمن
والرقيق ما كفى عرفا وجب
أولقة أو لقمين بدسم
وحسن في كسوة وحملا
ولا تعين ما عليه ضربا
دون عمارة العقار وليسع
ثم بييت المال فرع لا يضر

وَاللُّسُّ لِلْبَيَاضِ وَالْإِبْضَاتُ
لِخُطْبَةٍ وَتَحْرِيْمُ الصَّلَاةِ
الْإِصْلَاحُ مَكْتَبٌ مُنْدَبٌ
لِدَاخِلِ أَحْفَ قَدِيرٍ يُطَلَّبُ
بِابِ صَلَاةِ الْعِدَّةِ
وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ لِلْعِدَّةِ
فِي حَقِّ ذِي التَّكْلِيفِ الرَّحْمَنِ
وَوَقْتَهَا مِنَ الطَّلُوعِ يُمْسِكُ
إِلَى الزَّوَالِ وَالْقَضَاءُ مُنْدَبٌ
يَكْرَهُ لِإِنْسَانٍ فِي الْقِيَامِ
سَمَاءً سَوِيًّا تَكْفِيرُ الْأَحْرَامِ
مُسْتَحَبٌّ تَحْدِيدُ الْأَمْوَالِ
مَعَ الْجَمْعِ قَبْلَ أَنْ يُسْمَلَ
وَيُعَدُّ تَكْفِيرُ قِيَامِ التَّائِبَةِ
بِأَقْرَبِ مَسْجِدٍ مِثْلَ مَضِيَّةٍ
وَيُعَدُّ هَاتَيْنِ خَطِيئَاتٍ
تُكْفَرُ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ
يَسْتَفْتَى الْأَوْلَى بِتَكْفِيرَاتِ
تَسْمِعُ فِي الْأُخْرَى يَسْمَعُ بِأَيِّ
فَعْلٍ الْأَقْرَبُ حَقُّ الْفِطْرِ
وَيَوْمَ عِيدِ التَّحْرِيمِ الْخَيْرُ
وَلِيَسْرَعَ التَّكْفِيرُ فِي الْمَسْجِدِ
وغيرها أيضا بلهظ وارب
من الغروب ليلة التقييد
إلى الذخول في صلاة العيد
ويعدان أيضا للمكوبة
وغيرها من سنة مطلوبه
من صبح يوم قبل يوم تحرق
لاخر الشرب بعد غصرو
باب صلاة الكسوفين
يسن تركتان بالكسوف
والغصوف بالاذ المعروف
فليات بالقيام من تنزيه
كذا الركوع في صلاة التنيه
يطول في قرآنه الموسع
تطوي به التسبيح كما ركع

يُجْرَمُ مَسْوُودَةً أَنْ تَرْضَعَا
كَالْفِطْمِ قَدْلَهُ وَجِرَّةٌ إِذَا
وَحَيْثُ دَرَّ فَاضِلٌ عَنْ وَكِدٍ

بَابُ الْجِرَاحِ

وَمُعْتَبَرٌ لِتَلْفِ الْمَعْصُومِ فِي
إِمَّا بِإِيْمَانٍ أَوْ الْأَمَانِ
كَقَاتِلِ النَّفْسِ وَكف من سرق
وَالْمَحْصَنُ الزَّائِي عَلَى الْأَنْدَادِ
وَذَا عَلَى شِدْبِهِ بَمَدْ خَلِ
يُقْصَدُ فِي الْعَادَةِ بِالْمَعْوَتِ
مُبَاشَرًا أَوْ سَبِيًّا أَوْ شَرْطًا
بِهِ وَإِهْدَارُ دَمٍ لَا يَلْتَبَسُ
وَالرَّشُّ الْأَعْمُومُ مَصْلَحَةٌ
وَخَيْرٌ مَا صَرَّ الْمُرُورُ كُلُّ
لِغْرَضِ الْخَافِرِ لِأَنَّ صَدْرًا
مِثْلُ الْجَنَاحِ وَالْبِنَاءُ وَصْنَعُهُ
فِي الْمَلِكِ قَرْفٌ عَادَةٌ وَصَلَاحًا
فِي أَوْ أَرْعَدَهُ قَطَا حَا
فِي قَرْفِ الصَّغِيرِ لِأَنَّ جَعْلَهُ
أَوْ وَقِدَتْ فِي السَّطْحِ فِي الرِّيَاحِ
يَسْقُطُ وَالْجَمْعُ نَصْفًا يُعْتَبَرُ
وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ كَالْمَحْفُورِ
فِي النَّفْسِ لِأَعْلَى مَحَارِبِ بِلَا

مَوْلُودَهَا وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ مَعَا
وَإِقْفُ زَوْجٌ لِأَسْوَى ذَا مَعِ ذَا
لِحَاثِرِ أَجْبَارِهَا لِلسَّيِّدِ

حَالَيْنِ مِنْ إصَابَةٍ وَتَلْفٌ
بِحَرْبِيَّةٍ وَالْمَهْدُ لِلْإِنْسَانِ
فَاعْتَمَهُمَا عَلَى سَوِيٍّ مِنْ اسْتَحَقَّ
وَأَهْلُ ذِمَّةٍ وَذِي أَرْبِ تَدَادٍ
فِي تَلْفٍ لِأَصْفَعَةٍ لَمْ تَشْقَلْ
تَلْفُهُ بِالظُّلْمِ لِلتَّفْوِيْهِتِ
كَقَاعِدِ بَعْدَ مَنْ مَحْطَى
مِنْ ذِي الْقَعُودِ وَيَقَامُ عَكْسٌ
كغبرة وخبوقشتر طرحه
فِي شَارِعٍ وَحَيْثُ هَذَا الْفِعْلُ
إِذِنْ الْأَمَامِ وَكَهْ أَنْ يَحْفِرَا
ذَامِيلٌ لِأَنَّ مِيلَ وَبِسَعَةٍ
بِالْطِّفْلِ قُلْتُ أَوْ نَضَى سِلَاحًا
مِنْ عَلُوٍّ أَوْ عَمَلَهُ سِبَاحًا
فِي مَوْضِعِ ذِي سَمْعٍ فَأَكَلَهُ
أَوْ بَارِزِ الْبِرَاكِ وَالْجَنَاحُ
أَقْوَى كَأَنَّ رَدَاهُ ذَا وَاحْفَرُ
وَلَنْصَبُ نَصْلٌ مُوجِبُ التَّكْفِيرِ
يَحْرِيْقُهُ كَذَلِكَ الْقِصَاصُ جُعِلَا

وَرَجَعْنَا نَلُو بِيكِهِ فَلْيُعَمِّدْ
وَفِي كَسُوفِ الشَّمْسِ مِنْ سَلَى أَسْرٍ
وَسُنَّ مَهْرٌ فِي الصَّلَاةِ لِلْقَبْرِ
رَحِمَتْ نَأْتَتْ فِيهَا فَلَا قَمَا
وَالْمُخْطَبَاتِ سَنَةَ كَمَا حَصَى

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
يَسُنُّ عِنْدَ قُلُقِ الْأَمْطَارِ
صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ وَالْأَقْطَارِ
فَلْيَهْرُ الْإِمَامُ قَبْلَ بِالْيَسَادِ
يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُصَلُّوا الْعِدَا
وَتَوْبَهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مُؤْتِقٍ
وَكَثْرَةُ الْمَجْرَمَاتِ بِالصَّدَقِ
وَصَوْمِهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامًا
وَلْيَجْزُوا فِي رَأْيِ صِيَامَا
إِلَى الْمَسْكِينِ يَطْرُقُ التَّمَسُّعُ
بِحَسَنِ الثَّيَابِ وَالتَّمَسُّعُ
وَحُطْبَتَانِ بَعْدَهَا كَالْوَيْدِ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ وَالتَّكْوِيدِ
لَكِنْ هُنَا يَسُنُّ لِلْمُطِيبِ
زِيَادَةَ التَّرْتِيبِ وَالتَّرْتِيبِ
كَمَا الدُّعَا بِالْمَجْرَمِ وَالِاسْتِزَارِ
وَيُبَدَّلُ التَّكْبِيرُ بِاسْتِغْفَارِ
وَلْيَدْعُ أَيْضًا بِالْعَمَّا لِنُورِ
عَنِ التَّبِيهِ بِلَفْظِهِ الْمَشْهُورِ
وَلْيَجْعَلَنَّ أَعْلَى الرَّذَا أَسْفَلَةَ
كَذَلِكَ الْبَارِ لِلْمَيْمَنِ حَرَكَةَ
وَلْيَقُولُوا كَيْفَ لَهُ وَإِنْ دَعَا
سَيَرَادُ عَوَا أَوْ مَنُوا لِأَنَّ أَسْمَا
وَسَجْرًا لِلرَّغْبِ أَوْ بَرَقِي بَرِي
وَاعْتَسَلُوا فِي سَبِيلِ وَإِنْ جَرَى
وَأَيْسَبَتْ بَعْدَ أَنْ يَكْتُمُوا
صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ إِذَا هَمَّ بِطَرَا

بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمَرْفِ
الزَّامِيَا ثَلَاثَةَ فَيَنْ رَأَوَا
أَعْدَاءَهُمْ فِي غَيْرِ قَبْلَةٍ دَلُّوا
وغيرها عند العَدُوِّ وَرَأَفَتُهُ

وَعَبْدِهِ فِي وَقْتِ صَيْبِ نَالِهِ
سَبْعَ مَكَاتِبَ أَبَا وَقَتْلَهُ
وَتَارِكِ مَوْتُوقٍ دَفِيعِ مَا طَرَا
كَمَا بَدَأَ الْحَرْبِ أَوْ صَيَّغِيهِمْ
قَدْ خَمِصَتْ بَيْتَ مَخَاضِ مَجْرَمِهِ
وَجَدَعَةٌ فِي الْخَطَرِ اسْتَحَقَّتْهُ
أَسْلَمَ وَالْمَرْتَدُ بَعْدَ الرَّمِي
ثُمَّ سَرَى فَيَأْتُهُ أَدَى وَحَقِّ
بَعْدُ يَجَاجِي عَلَى مَلِكٍ ذَهَبِ
فِيهِمَّةٌ وَخَيْرَةٌ الْجَائِفِ رَأَوَا
فَأَخْرَجُوا الْآخَرِيَّ وَآخِرُ التَّمَقُّقِ
مِنْ بِنْفِصِ قِيمَةٍ وَمَنْ ثَلَّتْ لَدَيْهِ
وَيَجِيحُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْعَقُوقِ
وَالنِّصْفِ مِنْ قِيمَتِهِ لِلسَّيِّدِ
قُلْتُ مَنَّا سَبَبُ لِيحْمُ حَكْرِمِ
وَحَرَمِ الْبَيْتِ أُصِيبَ أَوْ رُمِي
يَكْرَهُهُ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ
بِسِتِينَ بَيْنَ جَدَعَةٍ وَحِقَّتُهُ
أَيَّ حَامِلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
يُؤْخَذُ فِي الْآخِرِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ
وَمَا سَرَى مِنْ وَقْتِهَا اجْعَلْنَهُ
مِنْ وَسَطِ أَيِّ مَالِكٍ لِيُرَاشِدَ
رُبْعَ وَذِي عَشْرِ مِنْ بِنْفِصِ مَجَارِي

صَلَّى الْإِمَامُ رُكْعَةً بَطَأَتْ

وَكَلَّتْ لِنَفْسِهَا وَلَتَصْرِفَ
 إِلَى الْعَدُوِّ وَمَوْضِعَ الْأُخْرَى تَقْفُ
 وَلَتَأْتِ الْأُخْرَى بِالْإِمَامِ يُقْدِرُ
 بِالْمُهَابِ بِرَأْفَةٍ وَكَبْفَعْدٍ
 وَكَلَّتْ لِنَفْسِهَا كَمَا ذَكَرَ
 وَسَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ الْمُنْظَرِ
 وَإِنْ كُنْ فِي الْقِبْلَةِ الْأَعْدَاءُ صَفَّ
 إِمَامَنَا مَعَابِهِ كَمَا عَرَفَ
 وَلِحُرْمَةِ جَمْعِهِمْ وَلَيْزُكُمُوا
 مَعَ الْإِمَامِ كُلِّهِمْ وَلَيْزُكُمُوا
 وَلِيَهْوَمَعَهُ لِلْحَبِيرِ وَأَهْلُ صَفِّ
 وَغَيْرِهِمْ بِالسِّيفِ لِلْأَعْدَاءِ وَقَدْ
 وَلِيَسْجُرُ الَّذِينَ قَدْ تَحَلَّفُوا
 عِنْدَ انْتِصَابِ هُرْمِمْ وَلِيَقْفُوا
 وَفَضْلِهِمْ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى الْعَقْسِ
 فَيَسْجُدُ الْإِمَامُ بِالَّذِي حَرَّمَ
 فِي غَيْرِهَا وَلِيَحْرُمِ الَّذِي سَجَدَ
 وَيَسْجُدُونَ صَدْرَهُ إِذَا قَامَ
 وَيَسْجُدُونَ كَالَّذِينَ قَبْلَهُمْ
 وَسَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ كُلِّهِمْ
 ثَالِثًا عِنْدَ الْقِيَامِ حَرِّمَهُمْ
 فَالْمَوْضِعُ اخْتِلَافُهُمْ بِهِمْ
 وَلِيَنْعَ كُلُّ مَا كُنُوا وَاجِبًا
 مِمَّا اسْتَطَاعَ قَاسِمًا أَوْ مَرَكِبًا
 وَلَا يَصْرُفُكَ الْأَيْتِقَالَ
 وَلَا كَثْرَةَ الْعَمَلِ مَعَ تَوَالِي
 وَمَنْ يُصِيبُ سِلَاحَهُ مِنْهُمْ دَمٌ
 وَلَمْ يَضْمَعْهُ فَالْقَضَاءُ يَلْزَمُ
 فَصَلِّ
 عَلَى الرَّجَالِ بِحَرَمِ الْحَبِيرِ
 وَحَازَانَ بِكَيْسِيِّ بِالْمُصَفِيرِ
 وَمِثْلُهُ الْإِبْرَيْسِيمُ بِالرَّكْبِ
 مَعَ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ وَرَثَةً يُبْلِكُ
 وَكَالْحُرِّ بِرَيْسِيِّ حَامِ الذَّهَبِ
 وَكُلُّ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ مُسْتَحَبٌّ
 وَمَا دَعَتْ لَهُ ضَرُورَةٌ لِيَدِينِ

أَوْ حِصَّةَ الْقَلِيلِ مِنْ حَسَنًا
 أَنْتُمْ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْفَوَاتِ لَا
 يَرْتَوُونَ إِنْ وَقُوا وَحَصَنًا
 وَالْمُعْتِقُونَ كَأَمْرِي وَسَيِّدِهِ
 كَيْفَى النِّكَاحِ وَعَيْنِ الذِّمِّيِّ لَا
 تُمْ يَبِيَّتِ الْمَالِ بِالْإِسْلَامِ لَهُ
 كَذَا مِنْ أَرْضِ تَلْفِ السَّائِيَتُمَا
 كَالْعَتِيقِ وَالرَّدَّةِ وَالْإِيمَانِ
 قُلْتُ الْمَرَادُ خَطَأً فَحَدِّرَا
 كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يُفْدِيَهُ
 وَيَصْفِيَهَا بِعَرْمِ جَانِي الْقَتْلِ
 وَالشَّخْصِ خَالِصِ بَأَنْ يَهْلِكَ فِي
 وَأَنْ يُبَيِّعَ جَانِعًا وَيُظْهِرِي
 وَمِثْلُ أَنْ يُدْلِعَ شَخْصًا عَقْرَبًا
 وَجَمْعُهُ بِسَمْعٍ فِي ضَيْقٍ
 وَالتَّمَمُ الْحَوْتُ وَغَيْرُ سَائِمِجٍ
 حَيْثُ يَرَى أَهْلَاكَ ذَا كَثْرَةٍ
 مَعَ وَرِيمٍ فِيمَا نُهُ مَعَا جَلَهُ
 وَلِتُكَّ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ الْبَلَدِ
 ثُمَّ يَأْتِي بِلَدِي قُلْتُ لِمَا
 وَفُورَعَتْ عَلَى جِرَاحِ جَانِي
 إِنْ شَارَكَ الْجَانِيَّ وَلَوْ كَالْحَمِيَّةِ
 لَأَمْرًا كَمُعْتِقٍ وَمَنْ حَفَرَ

وَلِيَّ النِّكَاحِ بِفَرْضٍ مِنْ جَنَانَا
 قَاضٍ بِفَرْضٍ فَاسِيقٍ مَعْدَلَا
 بَعْضِيَّةَ الْمُعْتِقِ وَالَّذِي جَنَانَا
 كُلُّ أَمْرِي مِنْ عَصَبِ الْكَلْبِ بِهِ
 يَجْلُ حَرْبِي وَمِثْلُ حَمَلَا
 ثُمَّ مِنَ الْجَانِي تَجِدُ الْعَاقِلَةَ
 زَادَ إِذَا جَرَّ الْوَلَا تَقْدَمَا
 فَالْعَبْدُ إِنْ يَتَّعَبُ يَدَ الْإِنْسَانِ
 فَذَلِكَ الْقَطْعُ إِلَى النَّفْسِ سَرِي
 بِالْأَنْزِلِ وَالْقِيَمَةِ أَوْ يُصِفُ الدِّيَةَ
 وَفِي تَعَدُّ بِقَصْدِ الْفِعْلِ
 عَلَيْهِ كَالسَّجْرِ إِنْ يَعْتَرِفُ
 ظَمَانَ وَالنِّصْفُ بِغَيْرِ عِلْمٍ
 وَيُنْهَسُ الْأَفْعَى وَقَتْلُ غَلْبًا
 وَيُلْقَى الشَّخْصَ بِمَا يُعْرِفُ
 فِي الْمَاءِ إِنْ أَعْرَقَ أَوْ يُجَارِحُ
 كَسْفِيهِ الدَّوَا وَغَيْرُ زَائِرَةٍ
 قَدْ تَلَيْتُ مَنْ جَنَى لَا الْعَاقِلَةَ
 أَوْ بِلَيْهِ وَبِالْمُعِيبِ لَا يَدِي
 دُونَ مَسِيرِ الْقَصْرِ ثُمَّ قَوْمًا
 مُخْتَلِفَاتِ الْحُكْمِ وَالْأَبْدَانِ
 وَهَاطِطًا فِي الْيَمِّ غَيْرِ الْمَيْتِ
 وَالنِّصْفُ فِي الْخَشْيِ وَفِي ضِدِّ الذِّكْرِ

وفي الصلاة لم يجزئ لس الجبس

كتاب الجنائز

ويبقى للمرء شغل فحجره
 بموته ميتا لا مشرد
 والمرضى شذب الروميته
 ومرده مظالم البريكة
 وحب مات غمقت عمتاه
 مستتبلا وكبت أعضاه
 والغسل والتكفين والصلاة
 والدفن للأمرات وإحيات
 الإلشيد بالصلاة تحرم
 وعسله وإن نقاش الدم
 والسقط كالشيد والصلاة
 إن لم تب أمانة الحياة
 وواجب التهيؤ أن تحلفا
 فان تبين فكا تكبير مطلقا
 وتحرم الصلاة مطلقا على
 ذي زمة وجاز أن يغسلا
 والدفن والتكفين لأمرين
 ومثله ذوالهد والأمان
 ويسرا محر في التراب
 وجاز أن يرمى إلى الكلاب

فصل

وعسله كالحل لكن ذأذب
 نيته لغايل ولم تجب
 وكونه وترا كفضل الح
 اوله بالسدر والخطمي
 وأخر أخلص الظهور
 وفيه شئ قل من كافر
 وإن ستر ذأقل واجل الكفن
 فذلك ثوب ساتر كل البدن
 والأفضل التكفين في ثلاث
 لبايق والنس للأنث
 من الثياب البيض لكن يلزم
 أن لا يكون في الحياة يحرم
 ولا يجوز ستر رأس المحرم

ثلثا وللعايد للاثان
 أو من كالزندق ثلث الخمس
 دعوة أو مناع التبديل
 وقيل هم قوم وراء الصين
 يودى ويقوم الأرقاء وحب
 دون الحيوة وهو حر منا
 دون جنين هو من حر بيته
 ولو يخوف من الإمام
 من عيب سمع إن يميز لأهرم
 بديله للفقدهم قومت
 فردا كما للبدنين اثنين
 وقيته تعدل عشرين ذهب
 ميتا وساوت عرة سميت
 يعكس القدران في ملكيما
 مشترك في مال ما ليكه
 والعبد أو فرد من المتألب
 له والمجوس ثلث خمسه
 لو ايرت الجنين لاما وقفا
 ففيه من قيمة أمة العشر
 مسيلة رقيقة سليمة
 مع ما ذكرنا أرض سين أمة
 والعقل واللسان حتى ذوالنقل
 والنطق والصوت ودور الأظفة

وللهودي وللنصراني
 والقربن ولذي تجبس
 كالشخص لم تبلغه من رسول
 ودونه واجب ذلك الدين
 والطفل كالأكثر من أم وأب
 وحين كونه علمنا
 حتى جنين هو من ذميته
 يحرم بعد سابق الإسلام
 تحيط بعضه بدافنا سلم
 يعدل خمس إيل قد ريمت
 للأربع الأيدي وللرأسين
 وإن يحلف زوجة جلي وأب
 ألفت يفعل القنة الجنينا
 وسلم القنة كل منهما
 قلت وقس عليه ما يحنيه
 إن سفاوت حصص في المال
 أما التكتاني فضعف سدسه
 وهو خير أبوين اختلفا
 وما به عمد وحل غير حر
 لدن حتى يفرضها في القيمة
 كالحل دون عكسه مع غرمه
 وفيه أرض أم الأم دخل
 وحركته لأجل الكلمة

ثم الصلاة ولكن بالنية ومطلقا بنوي بها الفريضة وليأت بالتكبير أربعين أو لا أم القرآن بعد أولها سلا وبعد تأنيها إذا اضمى على النبر المصطفى الأجل وليدع بعد ثالث التكبير لميت وسن بالما مشور وبالذوالفر بعد الرابعة والزموا المأموم بالمتابعة فهن لأن خمس الإساءة وبعدهن المراجب السلام

فصل

ثم الرجال بعد تحلوتهم للفرج كما ثم يغدرته ويستحب سكة من رأسه إذا أراد وأرضعه في مسه وكونه على اليمن يفضح وأوجبوا الاستبراء أربعين والجمع بين اثنين في غير منع فان دعت ضرورة لم يجمع وجائز ان كان محرمة بينهما أو ملك أو زوجية وواجب في القربى الرابحة بغيره كذا السباع المأخوذة ويستحب سبعة وقامة وان يكون فوقه علامة وأن يقرى أهله إذا قضى الى ثلاث بعد دفن قدمي وحث لا تقم ولا تسواخ وشق جيب البكا مسح وتكره العيص والسوا ولا يحزن بقاء في مكان سبلا

كتاب الزكاة

وجزها في خمسة قديا تحمرا

وَقُوَّةُ الْأَجْبَالِ فِي النِّسَاءِ
وَمَسْلَكُ الْعَيْدِ كَالِإِتْحَادِ
يُولُ وَلَوْ مَعَ النِّكَاحِ فَعَلَا
تَحْرِمُ ذَاكَ الْأَرْضَ لِلْبِكَا مَرَّةً
لِاصْبِحَ وَالْجِدُّ مِثْلُ النَّفْسِ
وَالسَّمْعُ لَا تَعْطِلُهُ كَالنَّطْقِ
وَبَصَرُ الْعَيْنِ وَشَمُّ مَنْخَرِ
وَشَفَةُ لَهْلَى الشَّدَقَتَيْنِ حَذُّ
وَبِرْزُ تَدْيِ امْرَأَةٍ وَخَصِيُّ
أَبَا قَهْرٍ عَنِ بَدَنِ كَالنَّصْفِ
إِنْ قِيلَ قَدْ جُنَّ وَلَا يَحْلَفُ
وَقُرْبُ ذِي حَذِّ وَمَرْمَقِيرٍ
يَحْلَفُ بَلْ طَبَقَةٌ مِنْ مَلَارِي
بِهَا الْعِذَاءُ يَسْتَحِيلُ وَالذَّوَا
كَالثَلَاثِ وَالْفَرْذُ مِنَ الْأَجْفَانِ
يُوضَعُ وَيُنْقَلُ عَظْمُهُ وَهَشْمَا
بِيَدٍ وَرِجْلٍ وَكَذَا ظَاهِرُ سِنِّ
مِنْهَا عَنِ عَارِفَيْنِ كَالْقَوْدِ
أَجَافٍ أَوْ وَضَعُ ثُمَّ التَّحْمَا
نَقْوَى وَفَلَقَةُ اللَّسَانِ الرَّاجِعَةُ
وَقَطَعَتْ لِلدَّمِ لَا الْمَعَانِي
كَتَلْتُهُ وَالنَّقْضُ قَيْطُ الْحَرَمِ لَهُ
يُحْسِنُ وَالْأَكْثَرُ لِلْسَانَ
وَوَاجِبُ الْجَنَابَةِ السُّتْدِيَّةُ

وَالْمَضْعُ وَالْكَمْرَةُ كَالِإِمْنَاءِ
وَلَدَّةُ الطَّعَامِ وَالنِّسْفَادُ
فِي نَهْيِ الْجَمَاعِ وَالغَائِطُ لَا
أَوْ الزَّيْنَابِي الْمَهْرُ وَالْمُخْتَارَةُ
الْأَعْلَى الرَّوْحُ وَلَوْ بِالذِّسِ
وَالْأُذُنُ إِذَا بِهَا الدَّبِيبُ وَفِي
وَالْمَشْيُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّهَا جَمْدٌ
وَمَشْيُ رِجْلِ فَرْدَةٍ وَنَطَشُ يَدٍ
وَمَا يُوَارِي لَيْتَةً وَنَحْيُ
وَالْبَتَّةُ وَالشَّعْرَانِي فِي
وَعَقْلُهُ فِي الْخَلَوَاتِ يُمْرَفُ
أَمَّا الْخَوَاسُ فَبصَوْتٍ مُنْكَرٍ
وَذُفْرِيحٍ وَنَقِصٍ كَابْرِي
وَوَاصِلُ بَابِي جَوْفِ ذِي قُوَى
كَدَاخِلِ الشَّرْحِ فِي الْعَجَابِ
كَالزَّبِيعِ وَالرَّاسُ وَالْوَجْهُ فَمَا
وَأَمَلُ فَرْذٍ مِنَ الْإِبْهَامِ مِنْ
مُنْفِرٍ أَوْ بَابٍ أَنَّهُ فَسَدُ
كَنِصْفِ عَشْرِيهَا وَإِنْ عَادَتْ كَمَا
وَكَالْبِدِ الضَّعْفَا بِقَطْعِ النَّافِعَةِ
وَأَذُنُ تَلْصُقُ بِالْمَسْكَاةِ
وَمِنْ سِوَى الْإِبْهَامِ كُلِّ أُمَّلَةٍ
وَمِنْ الْعَشِيرِينَ وَالثَّمَانِ
وَحَطُّ نَقْضِ كُلِّ حَرَمٍ ذِي دِيهِ

وَعَدِدِ الْأَرْضَ إِذَا تَعَدَّدْتَ
 مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَوْضِعٍ أَوْ حَكِيمٍ
 وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْجِرَاحَتَيْنِ لَا
 وَالْيَمِينِ قُلْتُ مَعَ امْكَانٍ
 وَإِنْ يَصْدَقُ فثَلَاثٌ وَدَخَلَ
 حَرَّاذُ الْمِ يَخْتَلِفُ وَمَعْنَاهُمَا
 وَمَا سَوَى الشَّرْطِ لِنَفْسٍ تَشْتَرِطُ
 وَيَبِينُ ذِي رِبْطٍ عَلَى عَظْمَيْنِ
 وَالْبَطِشُ وَالْحَوَاسُ وَالْعَقْمُ وَصَحَّ
 لَا قِطْعَ بَعْضِ الْكُمُوعِ وَالْمَخْدُ وَكَلْبُ
 وَكُلُوصِيَّتَا وَيَطْرُقُ الصَّيْدُ لَا
 وَحَيْثُ ذِي ضِرَاوَةٍ طَبَعًا وَلَا
 وَسَيْرُ بَيْرِ الدَّرْبِ وَالْمُضَيَّفِ
 وَقَتِيلٌ مَقُولُ الْحَشَا وَمَشْرِفٌ
 وَقَاتِلًا وَكَافِرًا الْأَعْمَدَا
 لَا حَيْثُ يَجْهَلُ التَّوَكُّلُ الْعَفْوَا
 كَانَ يَحْرُ الشَّخْصُ مَحْرُوحًا وَجَدَّ
 وَبَدَلًا عَنِ قَوْدٍ إِنْ نَفَقَا
 وَبَعْدَ مَا لَوْ سَبَبُ الْقَبِيضِ جَرَى
 وَالْعَفْوُ عَنِ نَفْسٍ وَعَفْوُ الطَّرْفِ
 ثُمَّ سَرَى وَمَا سَرَى هُنَا وَدَا
 وَلَا إِذَا الْقِطْعُ سَرَى ثُمَّ عَفَا
 إِقْتَصَ مِنْ قَاطِعِهِ وَنَفَقَا

جَائِفَةٌ وَمَا يَبْصَاحُ بَدَتْ
 أَوْ صَوْرَةٌ يَحَاجِزُ مِنْ حَمْدٍ
 إِنْ رَفَعَ الْفَاعِلُ أَوْ تَا كَلَا
 بِأَنَّهُ حِينَ بَرَّ الرَّشَاتِ
 فِي النَّفْسِ كُلِّ إِنْ سَرَتْ أَوْ مِنْ فَعَلٍ
 فِي أَرْتِدَادٍ فَلْيَجِبْ أَدْنَاهُمَا
 عِصْمَتَهَا فَعَلًا وَفَوْقًا وَوَسَطًا
 وَمَقْطَعٌ كَارِبٌ وَعَيْنٌ
 وَشَيْقُ مَارِنٍ وَأَذِنٌ فِي الْأَصْحِ
 كَرَاهَا كَأَمْرٍ إِذَا عَصَوْا سَطُوا
 بِقَتْلِهِ لِنَفْسِهِ إِنْ عَقَلَا
 أَرْضٌ يُعْتِقُهُ وَمَا تَمَوْلَا
 بِمَا يَسْمَعُ عِرْذِي تَكْلِيْفِ
 أَوْ طَرَفٌ مَعْتَةٌ بِضَرْبٍ أَضْعَفِ
 لَهُ يَحْرَبِيَّتِهِ وَعَبْدَا
 يَغْرَمُهُ وَلَا رُجُوعُ الْأَقْوَى
 فِيهِ حَيَاةٌ اسْتَقْرَبَتْ الْقَوْدُ
 جَانٍ كَانَ عَفَايِهِ لِأَمْطَلَقَا
 كَرَمِيهِ الْجَانِي وَالْقَطْعُ سَرَى
 لَا يَسْقِطُ الْأَحْرَ لِأَمَادِ عَفَى
 لِأَنَّ كَانَ مِنْ وَاجِبِ قِطْعٍ أَرِيدَا
 وَلِيَهُ عَنِ نَفْسِهِ لَا الطَّرْفَا
 سِرَابِيَّةٌ حَزَّ الْوَلِيُّ الْعُنُقَا

وَهُوَ الْمَرَاثِيُّ وَالزَّرْوَعُ وَالشَّرْطُ
 وَالرَّابِعُ التَّقْدَانُ ثُمَّ الْمُتَعَدِّ
 خَاسِمَتَهَا وَكَلْمَا سَمَسَتْ كَر
 بِشَرْطِ كَوْنِ الشَّخْصِ حَرَامِيَّتَهَا
 وَكَلْمَا مِنْهَا نَصَابًا تَمَسَا
 وَالْحَوْلُ الْأَقْرَبُ وَالزَّرْوَعُ وَالشَّرْطُ
 وَالسَّرْمُ وَهُوَ فِي الْمَوَاشِي يُعْتَبَرُ
 وَسَمَوْتَهَا مَعْنَاهُ أَنْ لَا تَأْتِي كَلَا
 فِي الْحَوْلِ إِلَّا مَا يَبْصَاحُ مِنْ كَلَا
 أَمَا الْمَرَاثِيُّ فَعَاهِلًا فِي النِّعَمِ
 مِنْ إِبْلِ وَنَفِيٍّ وَمِنْ عَمَلٍ
 وَتَبَدُّدِي بِالْإِبْلِ فِي الْحَسَابِ
 وَفِي بَيَانِ الْعَرِضِ وَالنَّصَابِ
 فَدُونَ خَمِيْسٍ لَمْ يَجِبْ مَرَاكَاةٌ
 وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ خَمِيْسٍ مَسَاةٌ
 مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ إِنْ تَكُنْ مِنْ صَانٍ
 أَوْ شَاةٌ مَعْرُوفَةً سَهْنًا حَوْلَاتٍ
 وَالْحَسْبُ وَالْعَشْرُونَ فَهِيَ مَجْمُوعَةٌ
 بِنْتٌ مَخَاضٍ بَعْدَ حَوْلٍ مِنْ إِبْلِ
 وَفَرْضٌ سِتْمَعٌ ثَلَاثِينَ أَجْعَلَا
 بِنْتُ لَبُونٍ بَعْدَ عَامَتَيْنِ أَقْبَلَا
 وَسِتْمَعٌ وَأَمْرَتَيْنِ حَقِيَّةٌ
 بَعْدَ ثَلَاثَاتٍ فَهِيَ مُسْتَحَقَّةٌ
 أَحَدِي وَسِتْمَعٌ الْوَيْدِيُّ جِدْعَةٌ
 وَهِيَ الْقَتِي فِي السِّنِّ وَقَتُّ أَرْبَعَةٌ
 وَإِنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مَعَ سِتْمَعٍ وَجِبَتْ
 بِنْتَا لَبُونٍ وَالْمَعْيَبُ يَجْتَمِعُ
 وَإِنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ
 فَتُحْتَسَبَانِ بِالنَّصْرِ مِنَ الْوَاوِرَةِ
 أَوْ كَانَ مَعَ عَشْرِينَ مِنْ بَعْدِ الْمَاءِ
 وَاحِدَةٌ تَحْتَسَبُ ثَلَاثَاتٍ فَتَكُنْ لَبُونَةٌ
 إِنْ كَانَ كُلُّ أَمْهَالِيَّةٍ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ ضَائِبٌ يَكُونُ
 بِنْتُ لَبُونٍ كَمَلِّ أَمْرِيَّةِيْنَا
 وَحَقِيَّةٌ فِي كُلِّ مَا خَمِيْسِيْنَا
 فَصَلِّ

تَمَّ الثَّلَاثُونَ التَّيْمَانَ مِنَ الْقَدَرِ
 فِيهَا تَبَعُ سِنُهُ حَوْلَ ذِكْرِ
 وَالْأَرْبَعُونَ فَرَضَهَا سِنِيَّةً
 وَسَبْعًا حَوْلَ أَنْ خَافَ السَّنَةَ
 وَهَكَذَا بِمَقْضَى الْحِسَابِ
 تَكَرَّرَ الْفَرْصَانِ وَالْمِصَابِ
 وَإِنْ تَزَادَ فِي مِصَابٍ فِي الْفَتْمِ
 فَأَرْبَعُونَ فِيهِ شَاءَ حَتَّى تَسْمُ
 لِاحْدَى وَعَشْرِينَ بِجَمْعِ الْمَاءِ
 فِيهَا اثْنَانِ قَدْرُ فَرْصٍ مِنْ أَجْزَاءِ
 وَالْمِثْلَانِ حَتَّى زَادَتْ وَاحِدَةً
 فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شَيْءٍ وَارْتِدَةٌ
 وَحَيْثُ صَارَتْ أَرْبَعًا مِثْلَانَا
 فِيهَا شَيْءٌ أَرْبَعٌ بِقِسْمَانَا
 وَهَكَذَا تَكَرَّرَ لِلشَّارَةِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يَبْعُدَ الْمِثْلَانِ

فصل

وَفِي الْخِلَاطِينَ الزَّكَاةُ تَعْتَبَرُ
 زَكَاةً تَخْتَصُّ وَاحِدٌ قَطْعٌ وَمَنْ
 أَنْ يَجِدَ مَرَّحًا وَالْمَشْرَبُ
 وَسَمْرُ الْجَمْعِ ثُمَّ الْمُحْلَبُ
 وَالْمُحْلَبُ وَالْمَرْبِيُّ كَذَلِكَ الرَّايِ
 وَمُطْلَقًا فِي شِرْكَةِ الشِّبَاعِ

فصل

وَتَلْزِمُ الزَّكَاةُ فِي الزَّمْرُوعِ
 بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِنَ الزَّمْرُوعِ
 وَأَنْ يَكُونَ اللَّحْبُ قَرْنًا مَدْحَرًا
 وَمَا عَلَى تَحْلِ وَكْرَمٍ مِنْ ثَمَرٍ
 ثُمَّ الْمِصَابِ نَحْمَةً مِنْ أَوْسُقٍ
 وَالْفَرْصُ عَشْرٌ بِالسُّبُلِ قَدِ سُمِّيَ
 رِبَاسِقِي بِالْبَضِ يَصْفُ عَشْرُونَ
 وَفِي سَطْرٍ كُلِّ مِثْلَانِ بِقَدْرٍ ٤
 ذِكْرٌ وَسُقُ كَيْلُهُ بِالْبَصَاعِ
 سِتُونَ أَيْ فِي سَائِرِ الْبِصَاعِ
 وَقَدْ رُفِعَ هَذَا الْبَصَاعُ بِالْأَمْدَادِ
 أَرْبَعَةٌ فِي سَائِرِ الْبِيلَادِ

وَأَنْ عَفَا فَبَدَلُ تَصَدَّقَ
 عَلَى أَمْرِي مُلْتَزِمٌ الْأَحْكَامِ
 وَلَا يَجْرِي أَوْ أَصْلِيَّةً
 قُلْتُ وَلَوْ رَمَى أَمْرًا وَمِنَ الْحَى
 أَوْ رَشَقَ الْحَرْقِ قِيًّا فَعَتَقَ
 فَلَا قِصَاصَ اسْتَنْتَنِي مِنْ كَذَا
 يَقْتُلُ مَنْ يَجْهَلُ مِنْهُ الْأَصْلِي فِي
 وَالرَّافِعِيُّ عَنِ كِتَابِ الْبَحْرِ
 هَذَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَا لَوْ قَتَلَ
 عَلَى الْقِصَاصِ فَعَلَى مَا قُلْنَا
 وَمَنْ جَنَى أَوْ فَرَعَهُ أَنْ مَلَكَ
 وَفِي سِوَى النَّفْسِ بِنِسْبَةِ الْبَدَنِ
 وَلَا حُكْمَةٌ وَلَوْ بِالْكَثْرَةِ
 وَضَرْبِ كُلِّ وَاحِدٍ سَوِيًّا إِذَا
 سَاعَدَهُ وَشَارَكَ الْمَدَاوِيَا
 أَوْ مَنَّهُ جُرْحًا لِقِصَاصٍ فِيهِ
 وَوَجِبَ فِي طَرَفٍ وَفِي الْبِقِ
 فِي الْحَرْدِ فَعَةً وَفِي التَّحَامِلِ
 وَلَقَرَّبِي مُسْلِمٍ إِنْ يَرْتَدُّ
 وَالْقَادِمُونَ لِلزَّحَامِ اقْتَرَعُوا
 وَمَنْ يَبَادِرُ قَبْلَ عَفْوِ قَبِضْنَا
 وَحَقٌّ عَيْرٍ فِي ثَرَاثِ الْجَانِي
 أَوْ مِثْلُ فَعَلِهِ كَقَطْعِ سَاعِدِ

وَفِي الْيَدَيْنِ لَيْسَ شَيْءٌ إِنْ عَفَا
 إِنْ كَانَ لَمْ يُفْضَلْهُ بِالْإِسْلَامِ
 لَدَا إصَابَةٍ وَسَيِّدِيَّةً
 ذِي ذِمَّةٍ أَسْلَمَ قَبْلَ وَصَلَا
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُصِيبَهُ بِمَا رَشَقَ
 إصَابَةٍ وَحَيْثُ حُرِّدَ وَهُدَى
 هُدَى وَرَقِيًّا فَالْقِصَاصُ مُتَّبَعِي
 حَكَاهُ أَمَّا شَيْخُنَا فَيَجْرِي
 الْمُسْلِمِ الْحَرْقِ لِقِطَا وَالْعَمَلِ
 عَنْ شَيْخِنَا مَا هَذَا وَتَسْتَشِي
 قِسْطًا مِنَ الْقِصَاصِ عَنْهُ نَزَكَ
 عَنْهُ إِلَى النَّفْسِ بِالْخُلْفِ الْمُحْلَبِ
 مَنِ جَنَى كَمَكْرَمٍ وَمَكْرَمَةٌ
 تَوَاطَوْا وَقَطَعَ ذَا كَفَا وَذَا
 بَعْلِهِ لَأَسْبَقًا وَخَاطِيَا
 كَقَتْلِ جِرِّ الْبَعْضِ لِلشَّبِيهِ
 تَوْضُحٌ لَكِنْ بِاشْتِرَاكِ الْجَمَلَةِ
 لَوْ أَمْرِيَّةً مِثْلَ مَالٍ حَاصِلِ
 ثُمَّ يَمُتُ وَالْمَالُ فِي إِنْ وَجِدَ
 وَهُوَ يَمُتُ عَيْرُهُ يَمْتَنِعُ
 لَهُ وَمَا عَنِ حَقِّهِ زَادَ قَضَى
 فِي الْحَرَمِ اقْتَصَ وَيَالِيَا فِي
 بِكَيْفِهِ بِسَاعِدِ بِلَا يَكِدِ

وقطع

ووزن هذا المذابح في

رطل وثلاث وهو با تقاف
والخلف في رطل المراق قد سما
في رده اي كم يكون درهما
قال الزاوي ما ته ورتبها
وبعد ثلاثة استعسا
واجمع لها اربعة الاسباع
من درهم ايضا بلا سراج
باب زكاة التقدين

وتلزم الزكاة في التقدين
وان يكونا غير مضر وبنين
سوى حلى المرأة الميساج
ولو كسرا قابل الاصلاح
من حوى عشرين مثقالا قد
حولا فيها نصف شقال وخمسة
او ماثن من درهم الورق
فخسة دراهم للشيخ
وحد لكل ترابيد بعد درهم
ونيه الماخوذ ربع عشرة
وان يكن من مديون يستخرج
ربع عشر منه حالا يخرج
وفي الركاز الخمس ثورا يخرج
وهو الهدين الجاهل المخرج
وقدم التجارة من المتجر
في الحول بالتقيد الذي به اشرك
وليخرج من ذلك ربع عشرة
كالنقد في نقابه وقد سمره
باب زكاة الفطر

أوجب زكاة الفطر الاسلام
عند غروب آخر الصيام
مع التار عند ذلك وهو ان
يزيد قدر ما له عن المزد
من كل ما يحتاجه في ليلته
ويؤم لنفسه وعياله
فليخرج الانسان يوم العيد
عن نفسه والاهل والصيد

بالوط والسحر وايجار البلا
كمنكب وخيذ ان لم يجف
ناصية الحاني باجناب يلو
تجز يوجه وقفا ان يكسلا
لاصفه بارثيه يتم
خمس من الست الاميلات فقط
يحط شي منه وليتمهد
وليكنف ان يادر لقط خمس
مع اخذ ارض نصف سدين اصبع
فخر او اخر والقطع ولا
ان مات قبل فسوى قصاص
في قطعه يدا وفي موضحة
منها كفى العقل وجسم يسرى
ذي خطا ومن سوي مكلف
كفعله عمدا سنوي ما امرا
اليه اما الجلد والقطع فلا
من مسلم وال ولا يقوض
من جنى وصيد عنه المسجد
وعود غائب ووضع الحمل
والعظم في الحد وكافل معه
وجالده ان بالامام يقتل
كلف لاجت جهله انفراد
تسقط فوق اتمل للفتا

وقطع اذن مفصل بالهشم لا
تعم بشموم ومثلة خفيف
وسعة الايضاح والشكل
وراسه بجمعة الارض ولا
ومن حتى ان فات منه جرم
فعدل اصابع الكف لقط
مع سدين الذي يدي عن اليد
لاحيث كان زايد ذا اليسر
وليلتقط املة من اربع
وزيد ان يبق وبلا اطراف لا
ولولين رفقه والمعاصي
وفي الذي يترك نصف الدية
تسعه اعشار ونصف عشر
ولم يجب بها القصاص وكفى
ودون وال فليقع وعزرا
وخطا يعزله وجعلا
ياذن كما في قريب يبيض
واجر من يده او يجلد
مستظرا تكليف نحو الطفل
بالقول منها مع وجود مضعه
وفي سوي احدى الجسس والولي
فعاقل الامام بالمرة قد
والاتم في العلم به وحتى

صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ أَوْ مَا وَجَدَ
 مِنْ غَالِبِ الْأَقْرَابِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
 وَلَا يَجِبُ عَنْ نَاشِرٍ وَكَأَنَّ فِيهِ
 بَدَلُ الْأَدَاءِ فِي الْحَالِ عَنْ مَسَافِرٍ
 فَضَلَّ قَسَمَ الزَّكَاةِ
 وَتُدْعَى الزَّكَاةُ لِلْأَصْنَافِ
 وَتُدْعَى فِي الذِّكْرِ غِرْحَافٍ
 فَعَبْرًا وَمِثْلُهُ مَكِينًا
 وَعَامِلٌ وَدَاخِلٌ فِي دِينِنَا
 مَكَابِتٌ وَعَارِمٌ وَعَاغِرِي
 سَعٍ مَنِيئِي الْأَسْفَارِ أَوْ عَمَارِي
 وَالْوَالِجَاتِ اسْتِغْنَائِهِمْ بِالْقِسْمِ
 أَنْ يُرْجَدُوا وَادْبَحُورًا فِي الْبَلَدِ
 وَعِنْدَ نَفْسٍ بَعْضُهُمْ مِنَ السَّلْدِ
 فَلْيَسْتَقْرِ عَلَى الَّذِي مِنْهُمْ رَجَدَ
 رَوَاحٍ ثَلَاثَةٌ فَكَأَنَّ
 مِنْ كُلِّ صِنْفٍ هَلْ يُحَضَّرُ
 وَأَوْجِبُوا حَيْثُ الْأَمَامُ فَرَقًا
 يَجْمَعُهُمْ وَلَوْ سَقَطَ مُطْلَقًا
 وَلَمْ تَقْعُ عَنْ فَرْضٍ مِنْ عَطَايَا
 لِكَاثِرٍ وَلَا لِأَلٍ طَلَّةٍ
 أَوْ لِعَنِي أَوْ تَرْتِيقٍ مُطْلَقًا
 وَمَنْ عَلَيْهِ ذُو الزَّكَاةِ أَفْقَا
 لَكِنْ لِفَائِدَةِ أَجْرَاتٍ مَعَ الْغَنِيِّ
 وَعَلِيمٍ لِفَتْحَةٍ قَدْ سَكَنَا
 كِتَابَ الصِّيَامِ
 وَبَيَّنَّهَا سَعْبَانٌ لِلصَّكَّالِ
 أَوْ حَكَمٌ قَائِمٌ قَبْلَ الْهَلَاكِ
 شَهْرَ الصِّيَامِ وَاجِبُ الصِّيَامِ
 بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ
 وَقَدْرُهُ عَلَى إِدَاءِ الْمَسْئُومِ
 مَعْنِيَةٌ فَرَضًا لِكُلِّ يَوْمٍ
 وَوَالِجَةٌ تَقْدِيمُهَا عَنْ خَيْرِهِ
 وَأَجْرَاتُ فِي الْغُلِّ قَبْلَ ظَهْرِ
 وَشَرْطُهَا الْأَسَاكُ عَنْ تَمَالِي
 مَفْطَرٌ عَمْدًا كَلَّا اسْتِغْنَاءً

وَاحِدَ الْوَلِيِّ الَّذِي اسْتَقَرَّ
 الْحَاقَّةُ الْقَائِفُ فِي قَتْلِ أَحَدٍ
 خُرُوجَ مَا يَلِيْقُ مِنْ فَرْجِهِ لَهُ
 إِلَّا إِذَا كَذَبَ وَضَعَ حَمْلَهُ
 حُصْيِيهِ وَالشُّفْرَيْنِ مِنْهُ وَالذِّكْرُ
 لِيَنْعَ قَطْعَ زَائِدٍ بِأَصْلِي
 فَتَصْرِفُ الْأَنْثَى لِيَذَّ التَّعْلِيلِ
 بِفَرْضِهِ أَنْتَى وَيَصْرِفُ الرَّجُلُ
 حُكُومَةَ الشُّفْرَيْنِ مَفْرُوضًا ذَكَرَ
 وَالْأُنثِيَّ وَيُعْطُو الْعَائِفِيَا
 فَرَعٌ وَمَنْ يَسَارُهُ يَبْدِيهَا
 فِي الْيَمِينِ حَيْثُ أَحَدُهَا عَوْضُ
 ظَنْ وَدَهْشَةُ وَسِنَّ الْعَصِيدِ
 فِي غَيْرِهَا كَالْفَوْصِ فِي الْحِمِّ وَلَا
 فِي لِسَانِ أَحْرَسٍ وَالسِّنِّ مِنْ
 وَكَسْرُ تَرْفُوقَيْنِ وَالْأَضْلَاعِ
 وَرَأْسِ تَدْيٍ ذَكَرَ وَذَكَرَ
 فِي يَدَيْ رَائِدَةٍ وَتَمْرَفُ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ أَقْوَى وَتَمْرَفُ صَبْعٍ
 وَذَلِكَ جَزْءٌ دِيَّةٍ نِسْبَةٌ مَا
 مِنْ قِيَمَةِ الْمَذْكُورِ عِنْدًا مِثْلًا
 وَالنَّقْصُ بِأَجْزَائِهِ حَاكِمٌ نَبَتْ
 فَكْفَهُ مَسْبُوعُهُ الْأَصْبَاعِ

وَجِنْ أَرشًا وَهُوَ عَفْوٌ وَالتَّنْظَرُ
 مُدَاعِيئِينَ وَطُهُورًا مَعْمَدُ
 فَالتَّبَقُّ فَالتَّخَافَةُ فَقَوْلُهُ
 لِقَطْعِ حَنْتِي مُشْكِلٌ مِنْ مِثْلِهِ
 وَمَا عَافَا عَنِ الْقِصَاصِ بَلْ أَصَدُّ
 وَأَعْدَسُ فِي الْوَالِجِ بِالْأَقْلِ
 حُكُومَةُ الْمُخْصَيْنِ وَالْأَهْلِيلِ
 مِنْ حُصْلَتَيْنِ تَذَكَّرَانِ مَاسِهَلُ
 دِيَّةٌ ذَيْنِ بِحُكُومَةِ الذِّكْرِ
 عَنِ الْقِصَاصِ مَا ذَكَرْنَا تَانِيَا
 عَنِ الْيَمِينِ لِأَقْصَاصٍ فِيهَا
 بَلْ دِيَّةٌ وَلَكِنَّ حَذَا أَنْ عَرَضُ
 قَالِعَهَا غَيْرُهَا لِلتَّعْمُدِ
 تَقَطَّعَ جِلْدًا فَوْقَ عَظْمٍ فَصَلَا
 طِفْلٌ فِي سَرَاغِيَّةٍ وَصَبْعٌ سِنَّ
 أَوْ بَعْضُهَا رِقْوَةٌ الْأَرْضِ ضَاعَ
 عَنِ الْيَقْبَاضِ وَالسِّيَاطِ قَدِيمِي
 بِكُونِهَا عَنْ سَاعِدٍ تَخْرَفُ
 وَضَعْفُ بَطْنِيٍّ بِالْحُكُومَةِ أَدْعَى
 نَقْصُهُ حَيَاةٌ لَوْحِي مَا
 عَنْ دِيَّةِ الْعَضْوِ الْجَرِيحِ نَزَلَا
 هُنَا وَعَنْ مَسْبُوعِهِ الَّذِي نَبَتْ
 وَالنَّقْصُ مَسْبُوعٌ وَهَدْبٌ تَابِعٌ

وَمَارِنُ الْأَفْرِ لِغَيْرِ اللَّيْلِ
وَحَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ كَيْسٌ شَارِعِيهِ
وَرُحْمَةُ الْأَنْثَى لَيْسَتْ قَسْدٌ
هَذَا وَإِنْ أَمْكَنَّا نَقْدَرُ
مِنْ قِسْطٍ مَا قَلْنَا وَمِنْ حُكْمِيهِ
وَحَيْثُمَا يَجْنُ فَيَقْطَعُ يَدَهُ
فَفَقِصْ قَطِيعٌ لِلذَّوِيِّ نَقْدَرُ مَا
وَبِأَقْبَلِ فِيمَةِ يَوْمٍ قُدِي
وَلَا زِمُ فِدَاءٌ مُسْتَوْلِدِيهِ
وَالِإِخْتِيَارُ وَاسْتِرْدٌ وَقِسْمٌ
وَإِنْ يَمُتْ نَصَادُ مَا حُرَانِ
وَفِي اصْطِدَامِ الْحَامِلِينَ أَرْبَعُ
وَالْيَصْفُ مِنْ فِيمَةِ مَا الْأَحْرُوكِ
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاقِلِيهِ
وَإِنْ تَعَدَّ أَفِيمًا حَلْفًا
وَعَرَّةٌ لِلْحَمَلِ بَلْ إِنْ يُرْكَبُ
يَجْلُ عَلَى الْمُرْكَبِ وَالْمَبْدَانِ
وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ فَيَصْفُ فِيمَتِهِ
عَاقِلٌ هَذَا وَيَسْتَوْلِدُ
أَوْ مِائَةً أَوْ مِائَتَيْنِ سَاوَتَا
وَقِيمَةُ الْفَرَّةِ أَرْبَعُونَ
مِنْ سَيِّدِينَ وَبِالْإِرْتِ بِنَفْسِهِ
وَالْفُلُكُ كَالذَّابَةِ وَالْمَلَاخُ

وَمَالَهُ مُقَدَّرٌ لِلشَّيْرِ
وَأَرْضِيغٌ زَادَتْ نَقْدَرُ رَدَامِيهِ
لِلْعَبْدِ وَالتَّغْزِيرِ فِي الشُّعُورِ قُدُ
بِمَا كَثُرَ مُقَدَّرٌ قَالَا كَثُرُ
وَالْعَبْدُ فِي رَقَبَتِهِ لَا ذِمَّةَ
جَانٍ فَيَجْنُ ثُمَّ يَهْلِكُ بَعْدَهُ
وَمَا تَبَقَى شِرْكَةً بَيْنَهُمَا
وَأَرْشِيهِ جَانُ الْفِدَاِ الْمَسِيدِ
وَبِالْعِتَاقِ لَا يَأْنِ جَامِعِيَتَهُ
فِيمَهُمَا إِنْ تَجْنِي بَعْدَ أَنْ عِزْمُ
قَالَ كُفْلٌ فِيهِ تَكْفِيرَانِ
بَيَانُهُ التَّكْفِيرُ لَا يُوسَعُ
مِذْكَالُهُ وَإِنْ كِلَاهُمَا غَلِبَ
لَوِ ارْتِ الْأَخْرُوصُفُ دَيْتُهُ
حَالْفُ فِيهِ الْأَكْثَرُ الْمَصِيفَا
غَيْرَ الْوَالِيَيْنِ صَيِّبًا وَصَبِي
مَا نَابَا بِالِاصْطِدَامِ مُهْدِرَانِ
فِي الْإِرْتِ عَنْ حُرِّ وَنِصْفِ دَيْتِهِ
شَخْصِيَيْنِ لَمْ يَفْضَلْ بِالِإِسْتِوَابِي
يَفْضَلُ حَمْسُونَ وَإِنْ أَحْبَلْتَا
يَبْقَى ثَلَاثُونَ بَأْتٍ يَكُونَا
كُلٌّ وَعَبْرُ جِدَّةٍ فَلَا تَسْرُدُ
كِرَاكِبٍ وَتَهْدُرُ الرِّيَاحُ

وَأَكْلُهُ وَشَرِبُهُ وَحَقْنَتُهُ
وَرَدُّ طَبْعِهِ وَنَيْبُهُ وَرَدُّ نَيْبِهِ
كَذَلِكَ الْإِزْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةِ
وَمَا بِأَجْلِلُ وَأَذِنُ فَطَكَرَهُ
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْحُجُونُ
وَأَفْعَلُ ثَلَاثًا فَعَلَهَا مَسْنُونٌ
فَالْفَطْرُ عَجَلٌ وَالسُّجُورُ أَحْيَرُ
وَقَوْلُهُمْ فِي الصِّيَامِ نَاهِيهِ
وَالْمَسْمُومُ فِي الْعَبْدِ وَالشَّرْقِيُّ
يَجْنُ بِجَالٍ وَالضَّادُ فِيهِ عَمٌ
وَيَوْمٌ شَيْءٌ مِثْلُهَا فَلْيَمْنَعْ
عَالِمٌ يُؤَلِّقُ عَادَةَ التَّطَرُّعِ
أَوْ صَامَتَهُ مِنْ نَذِيرِهِ أَوْ عَرَفَا
أَوْ كَانَ عَنْ كَفَارَةٍ فَيُرْتَضَى
لَكِنْ عَلَى ذِي الرُّؤْيَةِ الْحَقِيقَةِ
صِيَامُهُ وَمِثْلُ مَنْ قَدْ صَدَّقَهُ

فصل

وَمِنْ يَجَامِعُ عَامِدَانِهَا سَهْرَةٌ
فَبِالنِّصْفِ الْإِزْمَهُ وَالْكَفَارَةَ
أَعْتَقَ عَبْدٌ مَوْسُونَ وَمِائَةَ
غَيْبٌ يَجْلُ بَعْدَ بَاكْتِسَابِهِ
لَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ
شَهْرَيْنِ مَعَ تَابِعٍ يَكُونُ
أَوْ لَمْ يُطِيقْ فَلْيَطْمِئِنْ مَا غَلِبَ
سِتِينَ مَسْجِدًا لِكُلِّ مَدْحَبٍ
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَسْفِطُ الْوَجُوبُ
بِالْعَمَلِ لَكِنْ يَسْفِطُ التَّرْتِيبُ
وَمَنْ يَمُتْ بِمَا قَصَّانَ قَصْرًا
كَانَ الْوَالِيُّ بَعْدَهُ يَجْتَرُّ
إِنْ شَاءَ صَامَ صَوْمَهُ وَأَوْ كَمَا
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ قَدْ مَا
وَجَاءَ لِلشَّخْصِ فِي مَنْ الرِّبَا
تَرَكَ الصِّيَامَ إِنْ تَحَقَّقَ الْحَرْبُ
وَلَا قَصْمًا بَلْ يَقْتَنِ الْأَذَا
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ لِغَيْبِهِ
وَحَائِلٌ وَمَرَضٌ نَصَرَتْ

يَصُومُهَا أَوْ مَرَّ طِفْلٌ أَطْرَقَتْ
وَأِنْ يَكُنْ خَوْفًا عَلَى طِفْلٍ وَجِبَتْ
مَعَ الْقَضَاءِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٌ
وَقَطْرَةٌ مِنْ مَرِيضٍ وَوَيْ سَفَرٍ
قَصِيرَةٍ مَبَاحٍ وَالْقَضَاءُ يُعْتَمَدُ
وَكُلُّ تَخْفِيفٍ بِالْقَضَاءِ خَرَأٌ
حَتَّى إِذَا شَهْرُ الصِّيَامِ كَثُرَ
وَعِدَّةُ الْأَمْدَادِ كَالْأَيَّامِ
وَكَثُرَتْ تَكَرُّرُ الْأَعْوَامِ
بَابُ الْإِعْتِكَافِ

وَالْإِعْتِكَافُ سَنَةٌ وَيُتَعَبَّرُ
وَجُوبُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَهُ تَدَارٌ
وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الصِّيَامُ
بَلْ شَرْطُهُ التَّمَيُّزُ وَالْإِسْلَامُ
وَاللَّهُ بِمَسْجِدٍ وَالنِّيَّةُ
وَلْيُؤْتَى مَذْرُورُهُ الْفَرِيضَةُ
وَالْمَجْنُونُ وَالْمَجَاعُ يَبْطُلُ
كَذَا التَّخْفِيفُ أَوْ نَفْسٌ يَجْمَعُ
وَبِالْخُرُوجِ يَبْطُلُ الْمَذْرُورُ
لَكِنْ لَعَنَهُ يَخْرُجُ الْمَعْدُورُ

كُتِبَ الْحَجُّ
كُلُّ أَمْرٍ فِيهِ لَزْمٌ كَمَا أَمُرٌ
بِأَنْ يَخْرُجَ مَرَّةً وَيُعْتَمِرَ
إِنْ كَانَ حُرًّا أَسْلَمًا مُكَلَّفًا
وَأَمَّا مَنْ سَبَّحَ وَكُفِّرَ أَسْفَى
وَأَجِدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ
زِيَادَةً عَنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ لَهُ
أَرْكَانُهُ الْإِحْرَامُ وَالْوُتُوقُوعُ
حَلْقُ وَسْعَى وَقِرَافَةُ إِذْ رَجَعَ
وَكُلُّهَا عِزُّ الْوُتُوقُوعِ نَعْتَرُ
أَرْكَانُ كُلِّ عِمْرَةٍ بِهَا اعْتَمَدُ
وَالرَّوَابِغُ الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ
وَالرَّحْمَى الْبُحَارَى أَوْ قَاتِهِ
وَأَنْ يَبِيَّتَ التَّخْفِيفُ بِالرَّاحِلَةِ
وَفِي مَعْنَى اللَّيَالِي الْمَشْرِقَةِ
وَتَرَكْنَا مَا يَسْمَى بِحَيْطًا سَانِرًا

إِنْ غَلَبَتْهُ بِالْيَمِينِ أَمَّا
وَالثَّانِي فَوْقَهُ وَلَمْ يَجْذِبْ وَلَمْ
فِدِيَّةً وَالنِّصْفُ مِنْهَا يَتَّبَعُ
وَالتَّخْفِيفُ إِنْ يَنْزَلُ وَيَجْذِبُ بَابًا
ثَلَاثًا مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثَانِ
وَالنِّصْفُ ثَانٍ هَدْرٌ لَكِنْ عَلَى
وِدِيَّةُ الثَّلَاثِ كُلُّهَا عَلَى
بَسْرَطٍ أَنْ كُلَّ مَجْدُوبٍ سَقَطَ
قُلْتُ وَإِنْ تَشْرَفَ سَفِينَةٌ يَجِبُ
وَمَا لَ غَيْرُهُ إِذَا الْقَاهُ
وَمَنْ يَقْبَلُ لغيرِهِ خَوْفَ الْعَرَقِ
إِلَّا إِذَا الْحَتَّاجُ الَّذِي يَلْقَى فَقَطْ
وَإِنَّا وَالرُّبُكَانُ ضَامِنُوهُ
حِصَّتُهُ وَيَلْزِمُ الْبَائِقِينَ
قُلْتُ إِذَا كَانَ مُرَادُ النَّاطِقِ
مِنْهُمْ وَصَدَّقُوهُ طَوْلُوا بِمَا
أَرَدَتْ أَنْشَاءُ الضَّمَانِ عَنْهُمْ
عِنْدَ الْقَلِيلِ لَكِنَّ السَّيِّدَ
وَالْمَجْنُونِ إِنْ يَعْدُ مِنْهُ الْحَجُّ
حِصَّتُهُ وَإِنْ أُصِيبَ وَاحِدٌ
وَقَصْدُهُمْ آيَاهُ قَادِرِينَ
شَبِيهَةٌ عَمْدٌ وَإِنْ الْقَصْدُ فَقَدْ

إِذَا انْتَرَدَى فِي خَفِيرٍ ظَلَمْنَا
يَخْتَرُ وَأَوَّلُ مِنَ الْمِيرَانِ ضَمًّا
عَاقِلَةٌ الثَّانِي وَلَكِنْ رَجَعُوا
وَالثَّانِي ثَالِثًا نَعْدًا لَا غِيَا
فَلْيُعْقَلَا عَنْ حَافِي وَشَا فِي
عَاقِلَةٌ الْأَوَّلِ يَنْصَفُ فَضْلًا
عَاقِلٌ ثَانٍ عَنْ عَلِيٍّ نَقِيلاً
عَلَى الَّذِي يَجْذِبُهُ مِنْهُمْ فَقَطْ
طَرَحَ الْمُتَاعَ لِرَجَائِهِ مِنْ رَكْبٍ
يَغْيِرُ إِذِنْ مِنْهُ ضَمَّتَاهُ
مَالِكُ الْبَقِ فِي ضَمَانِي اسْتَحَقَّ
لَا كُونَ مِنْ قَالِ بِيَانٍ أَوْ يَشْطُ
إِنْ كَانَ فِي الْمَرْكَبِ الزَّمُوهُ
حِصَّتَهُمْ يَقُولُهُمْ رَضِيئًا
لِأَخْبَارِهِ عَنِ الضَّمَانِ السَّالِقِ
حَصَّ وَإِنْ قَالَ الَّذِي تَكَلَّمَ
تَمَّ رَضُوا يَلْزِمُهُمْ قِسْطُهُمْ
سِوَاهُ إِذَا لَا تَوْفُقَ الْعَقُودُ
عَلَى الرَّمَاةِ مِنْ دَمِ الْكُلِّ هَدْرٌ
قَصْدٌ أَبْقَدُ رَوْهُ فَكُلُّ عَامِدٌ
عَلَى أَمْرٍ مِنْهُمْ وَلَا تَعْيِينًا
فُطَا كَصَيْبٍ غَيْرٍ مِنْ قَصْدٍ

بَابُ الْبَغَاةِ

وَأَنْ يَطُوفَ لِلْوَدْعِ آخِرًا
وَيُسَبِّحُ أَنْ يَلِيَّ الصَّبْرَ
وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ لِذَلِكَ
وَأَنْ يَكُونَ مَعْرَدًا لِذَلِكَ
بِأَنْ يَخُجَّ ثُمَّ بَعْدَ يَفْتَمِرُ
وَرُكْعَتَانِ لِلطَّوَائِفِ أَكْبَرَا
كَذَا الْبَيَاضِ وَالْأَزْوَاجِ وَالرِّبَا

بَابُ تَحْرِمَاتِ الْأَحْرَامِ
وَهَذِهِ عَشْرُ خُصَالٍ تَحْرِمُ
مَنْ حَجَّ مِنْهَا سَعَى
لِبَسِّ الْحَبِيطِ مُطْلَقًا مِنَ الذِّكْرِ
وَسَرَّ تَقْبِضِ رَأْسِهِ بِإِلَّا صَرَرَ
وَوَجَّهَهَا كَرَاهِيَةً إِذَا اسْتَبْرَأَ
وَقَلَّمَ أَطْفَالَ رِكَذًا حَاقًا السُّعْدَ
وَقَتْلَ سَيْدٍ كَالْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ
وَالْقَتْلَ مِنْ أَشْجَارِهِ كَالْمَيْدِيَّةِ
وَالرُّوْطَةَ وَالنَّكَاحَ وَالْمَبَاهِرَةَ
لِشَهْرَةٍ وَمَنْ لَبَسَ عَاشِرَهُ
ثُمَّ الْغَتَا فِي كُلِّ مَائِنَهَا وَجَعَدَ
الْإِنِّكَاحَ فَمَنْ عَزَّ مَنَعَهُ
وَالظُّفْرَ فِيهِ الْمُدَّ وَالظُّفْرَانَ
كَالسُّمْرِتَيْنِ فِيهَا مَدَاتُ
وَالشُّكْرَةَ مُطْلَقًا قَدْ أَبْطَلَا
بِالْوَطْءِ وَالرُّوْطَةَ مَنْ تَحَلَّلَا
وَوَاجِبُ الرُّوْطَةِ هَدْيُ الْقَضَا

وَكُونُهُ فِي فَايَسِدِيهِ مَضَى
وَمَنْ يَفْتَرُ رِقْقَهُ حَمَلًا
بِعَمْرَةٍ إِنْ كَانَ عَنْ حَضْرَتِهَا
أَوْفَاتَهُ رَكْنَ سِرَاهُ لَمْ يَحْكَمْ
مِنْ ذَلِكَ الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ قَطَعَا
وَأَنْ يَفْتَرَهُ وَاجِبُ بَرْقِي دَمًا
أَوْسَةً فَمَا يَسْتُرُهُ الرِّبَا
فَصَلِّ فِي بَيَاتِ
الدَّمَا وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ
وَسَائِرُ الدَّمَا فِي الْأَحْرَامِ
مَحْضُورَةٌ فِي خَمْسَةِ أَنْسَارٍ

إِمَامَيْنِ انْتِقَادِ صَادِقَةٍ
لَا رَدَّةَ وَمَنْعَ حَقِّ الشَّرْعِ
وَشَوْكَةَ تَمَكُّنِهَا الْمُقَاوِمَةَ
أَحْذِ الْحَقُوقِ وَصَمَانَ الْمُتَلَفِ
وَصَرَفِ سَهْمِ هُوَ الَّذِي ارْتَزَقَ
بِيَدِ رَقْلَتٍ وَهُوَ عَدْلٌ دُورِ فُطْنِ
أَتَى بَلَى الْجَمْعِ الَّذِي تَحْتَ الْعِلْمِ
وَنُطْلَقُ الصَّالِحُ لِلْمُقَاتِلِ
يُسْتَمْلَانِ حَيْثُ أَمِنْ حَصَلَا
وَلَمْ يَرَاهُنَّ وَالنِّسَابَةَ الْوَعْيِ
إِذْ خِيفَ أَنَا بِهِنَّ نَصَبُكُمْ
لَيْسَ لَنَا أَنْ تَسْتَعِينَ بِهِنَّ
يَنْفَعُ عَلَيْهِمْ ذَوْنَنَا الْأَمَانَ
عَنْ مُذِيرِيهِمْ وَبِذِي بَطَلِ
لَمْ يَذْكُرِ الْعُذْرَ وَمُتَلَفًا ضَمِنَ
وَالرِّقِّ وَالْمَكْرَهُ مِنْهُمْ مِنْهُمْ

إِنَّ الْبُعَاةَ فِرْقَةً مُخَالِفَةً
يَبْأِطِلُ التَّأْوِيلَ غَيْرَ الْقَطْعِي
وَوَخَارِجِي بِمَطَاعِ الْكَلِمَةِ
وَفِي الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَفِي
إِذْ قَاتُوا تَلَوُا وَسَمِعَ حُجَّةً بِحَقِّ
يُجْنَدُهَا كَالْعَدْلِ وَلِنَبْدِ الْبَيْتِ
وَمَا لَنَا اتِّبَاعَ مَنْ قَدِ انْهَزَمَ
وَأَنْ حَشِينَا الْجَمْعَ فِي الْمَالِ
كَرِدْنَا السَّلَاحَ وَالْحَمِيلَ وَلَا
وَعَبْرَ صَالِحٍ كَمَنْ لَا بَلَفَا
وَبِالْمَجَانِيقِ وَبِالنَّارِ رُمُوا
وَكَاثِرًا وَالْقَاتِلُ الْمُهْزَمَا
وَأَنْ يَأْهِلَ حَرْبٍ اسْتَعَانُوا
وَأَنْ يَطُوقُوا مَعَهُمْ الْحَقَّ عَدْلُ
مِثْلَافُهُ وَلَوْ يَجْهَلُ الْحَقَّ إِنْ
مُسْتَقْصُوا الْعَهْدَ وَجَارَ قَتْلُهُمْ

بَابُ الرَّدَّةِ

مُكَلِّفٌ بِفِعْلٍ أَوْ تَكَلَّمَ
وَبِإِعْتِقَادٍ مِنْهُ كَالْإِقْتَاءِ
وَسَجْدَةٍ لِكُوكِبٍ وَصُورَةٍ
مِثْلَهُ يَقْدَفُ بَعْضُ الْأَنْبِيَا
إِسْحَاقُ قَالَ الْفَارِسِيُّ مَدْهَبِي
وَالصَّيْدَلَانِيُّ تَمَائِينَ جَلْدُ

أَفْخَسُ كُفْرًا رَدَادُ مُسْلِمٍ
مَحْضٌ عِنَادًا وَبِإِسْتِهْزَاءِ
لِلْمُصْحَفِ الْغَزِي فِي الْفَاذُورَةِ
وَمُجَدِّهِ بِجَمْعٍ مَا حَقِيقَا
لَيْكِنْ مَقَى أَسْمُ بِيَسْمَ عَنْ أَبِي
بِأَنَّ هَذَا مُسْلِمٌ يَقْتُلُ حَدَّ

فَلأَوَّلِ الْمَرْثَبِ الْمُقَدَّرِ
 بِرُكُوبِهِ وَوَجِبَ وَيُجِبُ
 بِذَمِّ شَاةٍ أَوْ لَوْ صَامَا
 لِلْعَزْمَةِ عَشْرَةَ أَيَّامَا
 ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ فِي سَجَلِهِ
 وَسَبْعَةٌ إِذَا تَقَى لَأَهْلَهُ
 ثَانِي الْيَمَامَةِ مَجْرُ مَقْدَرُ
 بِحُجْرَتِهِ مِنْ أُمُورٍ يُحْتَطَرُ
 فَالْثَاةُ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَيَّامًا
 يَصُومُهَا أَوْ أَصْعَ طَعَامًا
 لَسْتُمْ هُمْ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ
 لِكُلِّ شَيْخٍ يَصْفُ صَاعٍ مِنْهُ
 ثَالِثًا بِحُجْرَتِهِ مَعْدَلُ
 يَقْطَعُ نَبِيَّ أَوْ يَصِيدُ يُقْتَلُ
 فَإِنْ يَكُنْ لِلصَّيْدِ مِثْلُ فِي النَّعْمِ
 فَلْيُدْعَ الْمِثْلُ ابْتَدَأَ فِي الْحَرَمِ
 أَوْ يَشْتَرِي لِأَهْلِ ذَلِكَ الْحَرَمِ
 حَيْثُ يَقْدَرُ مَا لَهُ مِنَ الْقَيْمِ
 أَوْ يُعَدَّلُ الْأَمْدَادُ مِنْهُ صَوْمًا
 نَعْمُوهُ عَنْ كُلِّ مِدَّ يَوْمًا
 وَيُخِيرُ وَفِي الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ فِي
 إِتْلَافِ صَيْدٍ حَيْثُ شَكَّ فِيهِ
 رَابِعًا مَرْثَبُ مَعْدَلُ
 فَرَأَى بِالْمَحْرُوبِ حَيْثُ يَحْتَمِلُ
 دَمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَطْعِمِ
 هُوَ تَأْتِي بِقَدْرِ قِيَمَةِ الدَّمِ
 وَصَامَ عِنْدَ الْحَجِّ عَنِ الْطَعَامِ
 مَا يُعَدَّلُ الْأَمْدَادُ مِنْ أَيَّامِ
 خَاسِمَهَا يَحْتَمِلُ بِالْمَحْرُوبِ
 مَرْثَبُ مَعْدَلُ كَأَنَّ رَأَى
 لَكِنْ هُنَا الْعَبْرُ قَبْلَ مَعْتَبَرِ
 وَبَعْدَهُ الْعَبْرُ رَأَى مِنْ بَقَرِ
 وَعِنْدَ حَجِّ عَنْهُ سَبْعٌ مِنْ عَمِ
 تَمَّ الْعَامُ بِشَرِّ عِنْدَ الْعَدَمِ
 بِقِيَمَةِ الْبَعْرِ حَيْثُ وَجِبَ
 وَعَدْلُهُ مِنَ الصِّيَامِ أَنْ يَقْدَرُ

وَيُقْبَلُ التَّوْبُ وَلَوْ بَدِيْقًا
 وَلَمْ يَأْطُرْ وَلَيْسَلِمَ وَيَجَلُ
 وَلِمَاعِهِ حِزْبِيَّةٍ أَقْرُ
 وَدَيْنَهُ أَقْبَضَ وَعَلَيْهِ يُصْرَفُ
 قُلْتُ الَّذِي مَا جَازَ أَنْ يَعْطَقَا
 وَالْكُرَّةُ لِلْفُطْرِ وَلِلرِّدَّةِ مَعُ
 لِأَنَّ يَكْتَلِبُ شَاهِدًا وَحِطَّاحِي
 قُلْتُ إِذَا طَلَّقَهُ اسْتَفْصَلَهُ
 بِغَيْرِ مَا يُوْجِبُ كَفْرًا كَأَكْلِ
 فَمَوْهِيْمٌ إِطْلَاقُهُ أَنْ يَجْعَلَ
 أَقْلِيَتْ مِنْ عَلَيَّ أَمْ تَرِيدُ قَهْرًا
 وَطَائِعًا وَعِنْدَهُمْ يُصَلِّي
 قُلْتُ وَلَكِنَّمَا إِذَا اسْتَيْقَنَا

وَيَحْتَسِبُ سِتَابَةً تَصْبِيْقًا
 مَرْثَبُ وَمِنَا قَرَعَهُ وَإِنْ سَفَلُ
 أَوْ الْحَقِّ الْمَأْمُونِ بَعْدَ أَنْ كَبُرُ
 وَيَبْطُلُ تَصْرَفُ لَا يُوقَفُ
 وَأَقْبَلَ شَهِيْدِي رِدَّةً قَدْ أَطْلَقَا
 بِحَيْلَةٍ كَالشَّخْصِ فِي الْأَسْرِ وَفُجِ
 قَالَ أَبِي مَاتَ عَلَى الْكُفْرَانِ فِي
 فَإِنْ يُفَسِّرُ قَوْلَهُ أَوْ فِعْلَهُ
 مِنْ كَحْمٍ خَيْرٌ مِنْ أَوْ أَلْحَمَّ نَهَلُ
 وَيَسَائِلُ الْأَطْرَافُ أَنْ الْحَطَّالَةَ
 وَلَمْ يَجِدْ بَعْدَ عَرْضِ كَفْرًا
 يُحْكَمُ بِأَهْتِدَائِهِ لَا الْأَصْلِي
 فِيهَا لَهُ تَشْهَدُ فَمِنَّا

بَابُ الزِّنَا

مَنْ أَوْجَحَ الْفَرْحَ يَفْرَحُ بِجَرْمِ
 مَلِكٍ وَلَا تَحْلِيلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 وَلَوْ صَغِيرَةً أَوْ كَثْرَتِي لَهُ
 مِنْ عِبْدِهِ لَا الْفِرْسَ وَالْمُسْتَمْلَكَةَ
 وَالْحَيْضَ وَالزَّوْجِ وَالْمِهَابِثِ
 عَدْلَيْنِ وَالْوَلِيِّ أَوْ مَا أَوْقَعَهُ
 لِأَمْعٍ نِسَاءً أَرْبَعُ شَهْدَاتٍ
 كَمَا ذِيفَ وَإِنْ نَجَى بِأَرْبَعَةٍ
 وَتَطْلُبُ الْمَهْرَ فَيَشْهَدُ أَرْبَعُ

لِلْعَيْنِ مُشْتَرَى بِإِلَّا مَلِكٍ وَظَنُ
 وَكُلُّ مَا كَثُرَ وَظَنُهَا الْمُهْرُ مَا
 أَوْ نَكَحَ الْأُمَّ كَدْبِرْنَا لَهُ
 إِنْ حُرِّمَتْ بِسَبَبٍ وَشَرِيكَ
 وَمَيْتٍ وَمُتَعَةٍ وَعَاكِدِمْ
 بِالْكُرَّةِ إِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةً
 بِكْرٍ وَعَنْ حِدِّ الشَّهْرِ وَحِدِّ نَا
 بِأَنَّهُ أَكْرَهُ فِي الْجَامِعَةِ
 بِكْرٍ بِحَيْثُ مَهْرٌ وَحَدًّا نَدْفِعُ

اويعترف

وَلَمْ يَجِبْ لَوْ كَانَ الصَّيَامُ فِي الْحَرَمِ
 وَاهْدَى وَالْأَطْعَامُ فِيهِ مُلْتَزِمٌ
 وَسُرُّكُمْ مِنْ مَوَازِينِ رَبِّكُمْ
 لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَكُلَّ مَا طَلَبْتُمْ
 كَالْعِلْمِ وَالنِّكَاحِ إِذَا وَالشَّافِعِ
 وَأَنْ تَرَوْا رَيْدَ قَبْرِ الْمُصْطَفَى
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَمِعْنَا
 وَآلِهِ وَصَلِّهِمْ وَكَرَّمْنَا

كُتَابُ الْبَيْعِ
 بَيْعٌ بِعِ حَاضِرٍ لَشَاهِدٍ
 وَبَيْعٌ شَيْءٌ لَمْ يَشَاهِدْ فَاسِيدُ
 كَيْفَ بَيْعٌ بِشَيْءٍ مُلْتَزِمٌ
 فِي ذِمَّةٍ بِالْوَصْفِ بِيَعَاؤُسْتُمْ
 إِذَا اجْرَى فِي طَاهِرٍ مَعْلُومٍ
 بِهِ انْتِفَاعٌ يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ
 مِنْ مَالِكٍ أَوْ مِنْ كَرَاهِيَةٍ
 بِصِفَةِ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ
 وَلَا يَبْعُ مَطْلُوقًا بِنَيْعِ الْغَرَضِ
 وَلَا مَبْعٌ قَبْلَ قَبْضِ مَعْتَبَرٍ

بَابُ الرِّبَا
 بَيْعُ الْمَطْعَامِ بِالْمَطْعَامِ يُشْتَرِطُ
 لَهُ التَّسَاوِيانُ كَيْفَ حَسَابًا
 كَذَلِكَ الْجَوْلُ وَالْمَقَابِضَةُ
 حَقِيقَةٌ فِي مَجْلِسِ الْعَاوِضَةِ
 فَلَمْ يَبْعُ بِجَنَسِهِ جَنْسٌ قَصْدًا
 وَلَا يَجُوزُ مَطْلُوقًا إِلَى أَحَدٍ
 وَكَالْمَطْعَامِ فِي جَمِيعِ مَا عُرِفَ
 نَفْدٌ يَفْقَدُ جَنْسَهُ أَوْ يَخْتَلِفُ
 ثُمَّ اعْتَبَارًا بِالْمِثَالِ أَوْ بِالتَّمَاثُلِ
 فَيَا يَجِبُ بِالْمَجَافِ الْكَامِلِ
 فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَطْعَامِ الرِّبَا
 يَبْعُهُ بِجَنَسِهِ إِلَّا اللَّذِينَ
 وَالْحَيَوَانَ أَنْ يَبْعَ بِالْمِثْلِ
 يَجُوزُ بِجَمَالٍ وَالْفَسَادُ فِيهِ عَمٌّ

بَابُ الْخِيَارِ
 أَمَّا خِيَارُ مَجْلِسِ الشَّبَائِعِ

وَمَنْعُ الْحَدِّ وَتَشْرِكُهُ طَلَبُ
 مُكَلَّفًا أَصَابَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ
 مُجْتَنِبَ الْبِكَارِ وَالصِّغَارِ
 وَفِي اشْتِدَادِ الْحُرِّ وَالزَّبْدِ مَنَعٌ
 وَيُرْجَمُ الذِّمِّيُّ زَانًا مُسْلِمًا
 وَدَاخِلٌ فِي الرَّجْمِ حَدُّ الْبِكْرِ
 عَامًّا وَلَا وَأَمْرًا بِمَحْرَمٍ
 ثُمَّ وَقِيلَ يَكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ
 فَلَا يَجُوزُ وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ
 تَأْخِيرُ تَعْرِيفٍ إِلَى التَّيَسُّرِ
 بِالْأَخْيَارِ طَائِفٍ مِنَ السُّلْطَانِ
 لَا أَمْرٌ بِهِ فَإِنْ بَعَا وَذَهَابَ يَرُدُّ
 وَمَوْهُمُ إِطْلَاقُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ
 مِصْرًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَلَ
 طَالِبَ حِمْلِ أَهْلِهِ إِنْ لَمْ يُصَبِّ
 حَبْسًا وَلَا يَجْمَعُ مَعَهُ أَهْلُهُ
 ذِي الْفِسْقِ وَالْأَنْثَى مَدْبَرًا وَقَدْ
 مِنْ مَرَقٍ بَعْضًا يَصِفُ هَدِينَ وَلَا
 عِلْمُ الْحُدُودِ وَصِفَاتُ مَنْ شَهَدَ
 وَشَاهِدٌ وَبَدْوُهُ رَمَى الْحَجَرِ

أَوْ يَعْتَرَفُ لَوْمَةً وَإِنْ هَرَبَ
 لَا إِنْ يَعُدُّ بِرَجْمِهِ الْإِمَامُ حُرٌّ
 بِصِغَةِ النِّكَاحِ بِالْأَحْمَارِ
 وَإِنْ هُوَ أَعْتَلَّ وَحَدَّ وَقَطَعَ
 وَالْجِدْلُ لَا الْفِصَاصُ لَنْ نَقْدَمَهُ
 وَلَيْسَ مَجْلُودًا بِشَرْبِ الْخَمْرِ
 وَمِائَةٌ يَجْبَدُ وَلَيْسَ فَهِيمٌ
 قُلْتُ وَزَوْجٌ وَنِسَاءٌ قَاصِدَةٌ
 وَكُلُّهَا مِنَ الذَّرْبِ أَمَّا جَبْرُهُ
 قُلْتُ قِيَاسُ قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ
 وَقَدْ رَأَى تَعْرِيفَهَا الرُّوْيَانِي
 مَرَحِلَتَيْنِ أَى وَجَمَّ اجْتَهَدَ
 قُلْتُ فَإِنْ زَادَ عَلَى الْقَصْرِ اشْتَبَعُ
 كَيْفَ وَقَدْ عَرَبَ عُثْمَانُ إِلَى
 الْأَخْرَافِ عَوْدِهِ وَلَا تَجِبُ
 إِلَّا بِالْخَوْفِ عَوْدِهِ وَهُوَ لَهُ
 أَوْ سَيْدٌ وَكُلُّ مَكَاتِبًا وَمِنْ
 وَأَمْ قَرِيعٌ لَا مَكَاتِبًا وَلَا
 يَسْمَعُ تَحِيَّةَ الزَّانَا إِنْ فُتِدَ
 إِمَامًا أَوْ لِي بِهِ وَإِنْ حَضَرَ

بَابُ السَّرِقَةِ

مَنْ مَحَضَ دِينَارًا بِضَرْبِ قِطْعًا
 إِخْرَاجَهُ مِنْ حُرِّهِ إِنْ فَقَدَا

سَارِقٌ رُبْعٌ أَوْ مِثْلُهُ
 لِكُلِّ شَخْصٍ مِلْكٌ غَيْرِهِ كَدَى

قَاتِلُ الشَّرِيِّ وَالْبَائِعِ
 فَيَسْتَمِرُّ حَقَّ كُلِّ مَهْمَلٍ
 حَتَّى يَرَى مُفَارِقًا أَوْ قُرْبًا
 وَغَيْرُهُ لِكُلِّ اسْتِطْرَاطِهِ
 ثَلَاثَةٌ كَمَا لَهُ اسْتِطْرَاطُهُ
 وَالشَّرِيُّ يَرُدُّ مَا اشْتَرَاهُ
 بِكُلِّ عَيْبٍ عِنْدَ مَا يَسْرَاهُ
 إِمَّا بِشَرْطٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْقِفَهُ
 أَوْ بِالْقَضَاءِ الْعَرْفِيِّ وَالْبَصِيرَةِ
 وَحَيْثُ عِنْدَ الشَّرِيِّ تَعَبًا
 فَلَا يَرُدُّ حَيْثُ بَائِعٌ أَيْ
 فَضَّلَ

بَيْعُ الثَّامِرِ وَنَشْرُطُ الْقَطْعِ
 قَبْلَ الصَّلَاحِ مُسْتَقْبَلُ الْمَبْعُ
 إِنْ أُرِيدَتْ فِي تَبْعِهَا عَنِ الشَّيْءِ
 وَتَرَكَهُ بَعْدَ الصَّلَاحِ مُعْتَمَرًا
 وَالزَّرْعُ عِنْدَ بَيْعِهِ مِثْلُ الْخَبْرِ
 فِي بَيْعِهِ وَالْأَرْضُ عِنْدَ الْبَيْعِ
 فَقَطْعُهُ قَبْلَ الصَّلَاحِ يُشْرَطُ
 لِابْتِنَاءِهِ وَإِنْ بَيْعٌ مَعَهَا سَقَطَ

بَابُ التَّمَلُّكِ
 هُوَ اصْطِحَابُ الْأَشْيَاءِ بِمَالٍ مُتَمَرِّمٍ
 فِي ذِمَّةٍ بِالرَّضْخِ لِقَوْلِ السَّلَامِ
 مُوجِبًا لِلشَّرْطِ أَوْ حَيْثُ لَا
 وَحَيْثُ كَانَ مُطْلَقًا تَحْتَمِلُ
 وَشَرْطُهُ تَسَلُّمُ رَأْسِ الْمَالِ
 مَكَانَهُ مَعَ مَالِهِ بِالْحَالِ
 وَعِلْمُ كُلِّ مَهْمَلٍ قَدَرُ الْأَجَلِ
 وَمَوْضِعُ التَّسَلُّمِ حَيْثُ الْقَضَاءُ
 وَقَدْرُهُ اسْتَلْتٌ فِيهِ يَدُ كَرٍ
 مَعَ جَنْبِهِ وَتَوَجُّعِهِ وَيَحْتَصِرُ
 بِوَصْفِهِ وَسُكْلُهُ الَّذِي أَيْقَنُ
 إِنْ كَانَتْ الْأَمْوَالُ لِمَهْمَلٍ تَحْتَمِلُ
 ثُمَّ الَّذِي اسْتَلْتٌ فِيهِ شَرْطُهُ
 إِمَّا مَنِ اسْطِحْبَ لَوْ أُرِيدَ مُنْطَبَهُ
 وَكَرْبَهُ بغيرِهِ لَمْ يَحْتَمِلْ لَط

وَشَبْهَةً وَدُونَ ذَلِكَ مَلَكَه
 وَلِلشَّرِيكِ فِي الَّذِي عَمَانَهُ
 أَحْرَزَ لَافِي مَوْضِعٍ قَدْ غَضِبَا
 يَحْطِ أَهْلُ الْمُبَا لَافَةِ بِهِ
 أَوْ سَكَّةٌ سُدَّتْ وَبِمَا الْجَامِعِ
 وَلَا بَيَانَ وَلِي لَهُ قَفَاهُ
 فِي الْعَرَفِ مَعَ حَصَانَةٍ كَدَارِ
 بِالْبَيْعِ مَعَ مَنْ مَامَ اللَّاحِظِ
 مَشْدُودَةٌ الْأَطْنَابِ بِالْمُبَا لَافَةِ
 وَعَرَضَةُ الْخَانَ لِبَعْضِ الْأَيْقَنِ
 كَيْفَ الْإِصْطِبَالِ فِي التَّحْنِ الْإِنَا
 فِي مُغْلَقٍ مُتَّصِلٍ مِنْ أَيْبِنَةٍ
 تَسْبَعُ مَعَ الْقَائِدِ فِي الْبِرَاحِلِ
 فَرْدٌ وَبِالزَّكَبِ مَا تَعَلَّأَ
 وَمَا أَمَامَ سَلْبِقٍ مَا نَطَكَرَا
 قَدْ ضَاعَ وَالْوَارِثُ حَصَمُ الْأَمْرِ
 مِنْ مَالِهِ وَلَوْ يَجُوعُ مَعْتَبَرٌ
 عِلْمٌ مِنَ الْمَالِكِ ثُمَّ أَهْمَلَا
 فِيمَا سِوَاهَا عَنْ مَكَانِ أَهْلِهِ
 أَوْ قَلَّ وَالْحَبِيبُ بِهِ نِصَابُ
 يَنْقَبُ فَأَنْصَبَ عَلَى التَّدْرِيجِ
 وَأَمَ فَرَعٌ عَمَّتْ أَوْ تَغْفِي
 يَسْتَنْتِ مَسْرَجًا وَفَرْشًا حَسَنًا

حَقًّا لِسَارِقٍ بغيرِ شَرِكِهِ
 وَالْبَعْضُ وَالسَّيِّدُ أَوْ دَعَوَاهُ
 أَوْ اعْتِرَافَهُ وَلَوْ أَنَّ كَذَبَا
 وَلَا الَّذِي أَحْرَزَ مَعَ مَعْصُوبِهِ
 إِنْ دَامَ فِي الصَّمَاءِ أَوْ فِي الشَّارِعِ
 بغيرِ لَوْجٍ مِنْهُ أَوْ دَعَوَاهُ
 وَمَرْحَمَةٌ تَشْغَلُ أَوْ بِالْجَارِي
 تَعْلُقُ فِي النَّهَارِ أَوْ بِالْجَارِ فِطْرٍ
 وَخِيَمَةٌ مُرْسَلَةٌ أَدْيَالًا
 وَكَأَمْوَانِيَّتِ بَجَارِ رَاعِقِ
 لَا الصَّيْفِ وَالْحَارِ وَمَنْ قَدَسْنَا
 كَتُوبٌ بِدَلَّةٍ وَمِثْلُ الْمَائِشِيَّةِ
 وَبِحَوَّاهَا وَكَيْفَ طَارَ الْإِيْلِ
 وَسَكَّةٌ قَدْ اسْتَوَتْ وَلَا
 وَمَا أَمَامَهُ وَوَاحِدٌ وَرَا
 وَالكَفْنُ الشَّرِيحِيُّ لَا يَقْبِرُ
 وَالْأَجْنَبِيُّ الْخَصْمُ إِنْ يَكْتَنُ
 وَدَفَعَاتٍ لِأِذَا تَحَلَّلَا
 كَقَبِهِ فِي لَيْلَةٍ وَنَقْلُهُ
 قُلْتُ إِذَا خَرَجَهُ الثَّقَابُ
 أَوْ ظَنَّهُ فَلَسَا كَيْفِي كَنْدُوجِ
 وَبَدْرًا رَأْسِي أَحْرَزْتُ وَوَقِفِ
 وَالزُّوجُ وَالسَّجِدُ قُلْتُ أَيُّ مَنْ

وَالرَّمِي مِنْ مُغْلَقٍ بَيْتٍ سَلَكَهُ
 وَابْتَلَعَ الذَّرْوِمَةَ ظَهَرَ
 أَوْ حَيَوَانَ سَائِرٍ أَوْ هَوْقًا
 عَلَى بَعِيرٍ فَالزَّمَامُ قِطْعَةٌ
 كَحَمَلِ طَبْعِلٍ لَا قُوَى الْجَلْدِ
 لِإِنْ دَعَا عِنْدًا يَجِدُ رَوْجَهُ
 قُلْتُ الْأَصْحُ الْقِطْعُ حَيْثُ أَكْرَهُهُ
 أَوْ نَقَلَ الشَّيْءَ إِلَى زَاوِيَتِهِ
 وَأَخْرَجَ الْعَصَبَ مِنْ مَنَدِيلٍ
 وَجَاثِرًا الْكَسِيرَ بِقَصْدِ الْكَثِيرِ
 مِنْ بَيْتٍ مَالٍ وَأَمْرُودٍ وَمَالٍ
 وَجَاثِرٍ لِجَلِّ أَحَدِ الْحَقِّ لَهُ
 نَقَطَ مَيْمَاهُ مِنَ الْكُحْلِ وَكَلَّمَ
 وَرَبَّةَ النَّقِصِ وَلَوْ كَفَّانِ
 يَرُدُّهُ الْمَالُ وَعَرْمٌ مَا فَرَطَ
 بِبَاقِيَةٍ مِنْ بَعْدِ رَجُلٍ يُسْرَى
 بِالْعَيْسِ فِي الرَّبِيَةِ الَّذِي قَدْ أَعْلَى
 ثُمَّ لِيَمْرُؤٍ مِنَ الذَّمِي
 كَانَ لِبَعْضِ السُّلَمَاتِ وَقَعَا
 لَا لِمَا هِيَ هُنَاكَ وَهُنَا
 وَسَمِعْتُ شَهَادَةَ بَيْبَتِهِ
 وَمَالَهُ يَبْتُ بِالْبَيْتِ تَرَدُّ
 لِلْحَاكِمِ التَّعْرِيفُ يَرْجُو لَوْ نَطَقَ

لِيَصْحَنَ دَارٍ فُتِعَتْ وَتَرَكَه
 وَوَضَعَ الْمَالَ عَلَى مَاءٍ جَرَى
 سَاقٍ فَأَخْرَجَاهُ أَوْ عُبْدِرَقْدُ
 عَنْ قُفْلِهِ جَاعِلُهُ فِي مَصْبَعَةٍ
 وَلَوْ يُؤْمَرُ مِنْ حَرِيمِ السَّيِّدِ
 مُمِيزًا أَوْ دُونَ طَوْعٍ آخِرَجَهُ
 بِالسَّيْفِ كَيْ يَخْرُجَ أَوْ مَا شَبَّهَهُ
 أَوْ نَقَلَ الْخَرَّ وَلَوْ بِكَيْسَوِيَّةٍ
 بَعْضًا وَخَلَاهُ سِوَى مَفْضُولٍ
 أَوْ الرِّضَا طِيقُ أَوْ ذُو الْفَقْرِ
 أَيْ مِنْ مَصْلَحَةٍ وَذِي مِطَالٍ
 أَوْ فِيهِ قَدْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَكَلَهُ
 زَائِدًا يَصْبِعُ وَبِالسَّلَا أَكْفُوا
 وَفَرْدَةٌ وَالْأَصْلُ لِلْإِمْكَانِ
 فَإِنْ بَعْدَ أَوْ قَدَّتْ لِأَنَّ السَّقَطَ
 ثُمَّ الْبَيْدُ الْبِيسَارُ ثُمَّ الْآخَرَى
 نَدْبًا مَعَ الْمُنْفِقِ فِي ذَا الْفِعْلِ
 لِيُسْلِمَ وَهُوَ مِنَ الْقَهْرِيِّ
 زِنًا وَالذَّمِي إِنْ تَرَافَعَا
 بِطَلَبِ الْمَالِكِ إِلَّا فِي الزَّنَا
 ثُمَّ لَتَعْدُ لِمَالِهِ بِحَضْرَتِهِ
 عَلَيْهِ مِنْ دُونِ ثَبُوتِ قِطْعِ يَدٍ
 بِحَدِّهِ كَمَا إِذَا حَالَ سُرْقٌ

أَوْ كَانَتْ الْأَرْكَانُ فِيهِ تَنْضِيطًا
 وَلَمْ يَكُنْ مَعْنًا فَلَوْ عَمِيدًا
 فِي صَدْرِهِ أَوْ يَمِينِ صَدْرِهِ فَسَدَّ
 وَكَوْنُهُ وَقْتُ الْحَوْلِ يُغْلَبُ
 وَجُودُهُ حَيْثُ الْأَدَاءُ يُطَلَّبُ
 وَيُتَمَسَّحُ خِيَارُ شَرْطٍ فِيهِ
 لَا يَجْلِسُ بِلَدَاكٍ بِفَتْحِهِ
 كَذَا مِنْ مَوَائِجِ التَّجْوِيزِ
 تَأْثِيرُ تَارِيخِ لَيْسَ لِلتَّجْوِيزِ
 وَالْقَرْضُ لِلتَّجَارِ مَدُونٌ وَرَكْمٌ
 يَصْرُ لَأَقْرَبُ مَا فِيهِ السَّلْمُ
 وَحَازِرٌ قَرْضٌ لِحَوْلِ الْأَقْرَبِ لِأَمَّا
 إِنْ حَلَّ وَطَهُ وَلَيْزَ إِنْ حَرَّمَ مَا
 بَابُ الرَّهْنِ
 يَبْعَثُ رَهْنًا سَلْبًا لِالْأَضْيَانِ
 أَنْ يَصْحَبَ فِيهِ السَّبْحُ كَمَا كَانَتْ
 بِكُلِّ دِينَ لَا يَمْرُؤٌ فِي رَهْنٍ
 خِيَارُ شَرْطٍ أَوْ سِوَاهُ بِالرَّهْنِ
 وَلَا يَرْجِعُ بَعْدَ قَبْضِ الرَّهْنِ
 فَإِنْ تَعَدَّى بَعْدَ قَبْضِهِ ضَمِنَ
 وَحَقُّهُ مُغْلَقٌ بِمِثْلِهِ
 جَمِيعًا إِلَى وِفَاءِ دَيْنِهِ
 وَبِالْمِثْلِ رَهْنٌ مِنَ الْوَقْفِ
 يَبَاعُ كُلُّ الرَّهْنِ أَوْ جِزْءُهُ كَقَرْنِ
 بَابُ الْحَجْمِ
 وَالشَّخْصُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ
 بِمَانِعٍ مِنْ سِتْرِهِ لَمْ يَخْتَفِ
 وَهِيَ الصَّكَاةُ حَيْثُ يُعْرَفُ
 فَلَا يَبْعَثُ مَعَهَا تَصَرُّفٌ
 وَلَا مِنْ الْمَدْرِ الرَّسْفِيهِ
 إِنْ كَانَ حَجْرًا عَلَيْهِ فِيهِ
 وَكَالَسْفِيهِ مَفْلَسٌ مَدِينٌ
 تَزِيدُ عَنْ أَمْوَالِهِ الدُّنُورُ
 لَكِنْ يَصْحَبُ مَطْلَقًا فِي ذِمَّتِهِ
 كَذَا التَّنَاحُ ثُمَّ خَلَعَ رَوْحِيَهُ
 وَلَيْسَ لِلرَّقِيقِ فِيهَا فِي يَدِهِ

تصرف الأيازين سيده
 فان شري بغير اذن واقترن
 يكن عليه بعد عتقه العوض
 وان يعامل بمناذن سيده
 يجب وفاء الدين مما في يده
 وان جن جنابة في رقيقه
 فحقها معلق بعنقه
 وهو القصاص ان جن تعمد
 وفي سواه بيعه أو الفدا
 وحيث ما جرى على أموال
 فلا قصاص مطلقا بحال
 ثم المريض نافذ التصرف
 في قدر ثلث ماله وان شفى
 فان يرد ودأوه محروق
 فالحكم فيما زاده موقوف
 حتى يجبر واو امرئوه بعده
 أو يطلوه ان أراد وارده
 باب الضلع

قلت لجاهل قريب أسما
 كذلك في الزنا وشرب المسكر

أو نسيو بد ونازع عن علمها
 ولم يجز تعريضه ان تطهر

باب قطع الطريق

قاطع طرف مسلم غير صبي
 بالبعد عن غوث ولو بالبلد
 وأخذ المال بها مكابرا
 بقوة الملك يأخذ ربع
 كالسرقايات قطعت منه يد
 على الأول كلفصاين بحقه
 والأخريان تانيا أو فقدا
 حتما وإن عقابا يديه
 فليس في النفس سوى المكافية
 وليس حتما قطع من فيه قطع
 ثم يصلبه ثلاثا يتحقق
 قتلا وصلبا فالأصح لا يجب
 وعز الإمام ردا يبرع
 وقطعه وقتله الحتم فقط
 وما القصاص ساقطا والمغرم
 فللعباد فالأخف موقعا
 ولو رقيقا كيد ولو صبغ
 عليهم القتل وورع الديه

معمد القوة في الثقلب
 وداخل في الليل دار أحد
 ومنع استغاثة مجاهرا
 من شخص دينار ولو جمع
 يميني ويرجل خلفا أو ما يوجد
 مع قطعه الطريق لا مع سرقه
 وتقتل القاتل إن تعمد
 وتجر أحكام القصاص فيه
 قتل وإن مات فوخذ الديه
 وأقتله وأغسله وصلى ان جمع
 قلت فإن مات الذي قدا استحق
 صلب وذ الذي الى النص نسب
 مجتهدا وشرد وإن هربوا
 إن تاب قبل ظفر به سقط
 وعرف قتل قرقوا وقدموا
 فالأسبق الأسبق ثم أقرعا
 منها وإن هم قتلوه وورع
 فلا مري مالهم يكن مستوفيا

باب الشرب والتعزير

شرب من يكثر من الأحكام عذ

طوع لما يسكر جنسا لا المحن

بعض الأضرار في مال وما
 يعفى إليه كقصاص لربما
 أنواعه حطية وعارية
 والثالث المأوضات الحاربية
 فإن جرى عن ذنبه المحقق
 بعينه فترى بما بقي
 وإن جرى عن عبده الذي غصب
 ببعض فالباقي لينا صيب وهب
 وإن جرى عن خودا رجاربه
 في الملك بالسكنى فضل العارية
 ولم يجب فداه مضمنا بضمه
 أصلا وأما صابط المعاونه
 فضله عما ادعى يا حبرا
 وكل ما في البيع فيها قد جرى
 كرد عيب والمأين شفعه
 ومنع بيع قبل قبض السلعة
 والشروط فيه حيث ضمن مجتنب
 وشروطه حصومه قبل الطلب

فصل

وَمَنْ لَهُ فِي حَنْبِ شَارِعِنَا
يَجْعَلُ عَلَيْهِ إِنْ أَرَادَ رَوْسَنَا
وَشَرَطَهُ لِمَنْ لَمْ يَنْصُرْ
كَطَلَّةٍ وَصَدْقَةً لِمَنْ يَمُرُّ
وَلَا يَحْمِلُ جَعْلَهُ أَصْلًا يَأْتِي
بِنَاهِ اللَّشْرِبِ الَّذِي لَنْ يَنْقُذَا
الْإِبَادِنَ كُلَّ أَهْلِ دَرْبِيهِ
هَمُّ كُلِّ شَيْخٍ بَابِ دَارِيهِ
وَحَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ
مَا بَيْنَ بَابِي بَابِهِ وَدَرْبِيهِ
قَالَتْ بِلَا رَضَى أَصْحَابِيهِ
أَحْدَثَ بَابِي دَاخِلَ عَنِ بَابِهِ
وَعَكْسَهُ بَعْدَ إِذْنِ يَفْعَلُ
لَكِنْ يَشْرَطُ أَنْ يَسُدَّ الْأَوَّلُ
وَالصَّلَاحُ يَجْرِي فِي مَرَدَمِهِ
وَوَضْعُ أَخْطَابٍ عَلَى جِدَارِهِ
بَابُ الْحَوَالَةِ

وَجَوَازُ وَأَحْوَالَةُ الْإِنْسَانِ
غَرِيبَةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ تَشَابَهُ
بِكُلِّ دِينٍ لَا يَزِمُ مَعْلُومٍ
لَا الْإِبْدِلَ فِي الدِّيَابِ وَالنَّجْمِ
وَالشَّرْطَانُ يَرْضَى بِهَا الْحَيْلُ
وَمَنْ نَحَالُ يُوَجِدُ النَّسْوَكُ
كَذَا اتَّفَاقُ الْحَبِيرِ فِي دَيْبَتِيهَا
وَالنُّوعُ وَالْأَوْصَافُ قَدْ تَرَامَا
كَذَلِكَ الْحَوْلُ وَالنَّجَاحُ
وَحَيْثُ صَعَتْ بِرَأْسِ الْجَبَلِ
وَدَيْبَةُ الَّذِي عَلَى الْحَمَّالِ
عَلَيْهِ صَارَ الْأَنْ لِلْحَمَّالِ

بَابُ الْقَمَانِ
صَحَّ قَمَانُ كُلِّ دِينٍ قَدْ لَزِمَ
مَعَهُ كَوْنُهُ قَدْرًا وَحَيْثُ قَدْ عُلِمَ
لَا يَحْمِلُ قَرْضَهُ الَّذِي سَيَفْعَلُ
وَلَا يَضَالُ الْحَمْلُ أَوْ مَا يَحْمِلُ
وَضَعَّ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ رَدِّ الشَّكِّ

وَعَصَّةٍ حَيْثُ سِوَاهُ عَدَمًا
لَا حَرَمَةَ لِأَجْلِ قُرْبِ الْعَدَمِ
أَحْكَامُ إِغْمَاءٍ عَلَيْهِ تَجْرِي
بِالشَّرْبِ قُلْتُ هَذِهِ مُكْرَرَةٌ
هَذَا وَحْدًا لِلنَّبِيذِ الْحَنِيفِيِّ
أَوْ حَسْبٍ وَلَا وَبِالنَّعَالِ
قَامَ وَالْأَنْقُ جَلَسْتَ مِنْ غَيْرِ مَدِّ
مِنْ فَوْقِ رَأْسِ الْبِدَانِ لَا تُشَدُّ
مَقْنَلُهُ وَالْوَجْهَ قُلْتُ وَبِحَبِيبِ
نَكْبَتِهِ وَالْقَمِي لَنْ نَعْبُ وَلَا
بِالْحَبْسِ وَاللُّومِ وَجَدَلْتُ نَقْصَا
لَا حُدَّةً وَإِنْ رَأَى أَهْمَلَهُ
وَنَائِبُ صَغِيرُهُ وَالسَّيِّدُ
وَاللِّشْرَابِ ضِعْفٌ مَا قَدْ قَدِرَا
لَا الْحَدَّ فَلْيَضْمَنَّ عَنْ الْعَاقِلَةِ
عَبْدِينَ بِالنَّقْصِيرِنَا وَلَا قُودُ
أَعْلَنَ وَالْحَمْلَادُ إِنْ يَعْلَمُ صَمِينَ
نَفْسٍ رَفِيقَةٍ يَأْذِنُ الْحَنِيفِيُّ
يَمُرُّ بَعِيرٍ لَا هَلَكَ لِلْأَلَمِ
وَجَازَ لِلْوَلِيِّ إِذَا لَا حَظْرًا
وَلِأَبٍ إِذَا تَرَكَهَا أَقْوَى حَظْرًا
هَذَا الْمَكَانُ فَاعْتَمِدْ تَحْقِيقَهُ
خِتَانَهُ وَبِالْبُلُوغِ وَجَسَا

لَا لِلتَّوَاوِي وَالظَّاهِرِ وَحَرَمًا
وَلَوْ يَجْهَلُهُ وَجُوبَ الْحَدِّ
أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَذَا بِالشَّرِّ
يَضْرِبُهُ الْإِمَامُ دُونَ الْكُفْرَةِ
أَوْ رَدَّهَا مَنْشِيهِ فِي الزَّانَوِي
بِالسُّوْطِ أَرْبَعِينَ بِاعْتِدَالِ
وَطَرَفِ التَّوْبِ فَرِيضًا مَنْ قَدْ
مَلْمُوقَةٌ بِالتَّوْبِ دُونَ رَفْعِ يَدِ
فَرَقَهُ فِي بَدَنِ وَبِحَبِيبِ
تَأْخِيرُهُ حَقٌّ يَفِيقُ وَعَلَى
وَهُوَ لِيَعْرِزُ مَنْ يَغْيِرُهَا عَمَى
عَنِ نَزْرِ حِدِّهِ وَإِنْ حَكَلَهُ
إِلَّا لِعَبْدٍ طَالِبٍ وَوَالِدُ
يُحْفَهُ وَرَبِّهِ فَإِنْ سَرَى
وَجَازَ وَالْحَكْمُ وَالْأَصَوَابُ لَهُ
وَعَيْرُ حَائِزٍ كَحَيْكُمِ اعْتَمَدَ
وَعَادَ ضَامِنٌ عَلَى الْفَاسِقِ إِنْ
كَشَفَ فِي قَاتِلِ الْحَرْفِ
لِلْعَاقِلِ الْأَمْرَاقُ مِنْ نَارٍ وَلَمْ
وَقَطَعَ سِلْعَةً وَلَيْسَ أَحْظَرًا
وَالْقَصْدُ وَالْحِجْمُ وَحَتَّى وَالصَّغْرُ
قُلْتُ كَذَا الصَّلْحُ فِي التَّعْلِيقَةِ
وَيَقْتَرِ الْإِمَامُ بِالغَا أَيْ

في حرام مال المشتري وهو الدرّة
 وسحق اللبن ممتنّه حين
 تغريمه الأصيل والذي ضمن
 فكل من وقاه منها واجب
 سقوط ما عليها من الطلب
 ثم الأصيل غارم للغير
 بإذنيه في الذبح والضمان
 وحاشا إن يكفل الإنسان من
 عليه حقاً رعي بالبدن
 فإن يتكلم بنفسه المكنوك
 للمسحق بغير الكفيل
 بأن الشركة
 وعقد هاصفة في العقد صحيح
 بل كل من في كسب في الأصح
 مع اتفاق الجنب والفقير في
 ما بينهما والأذن في التصرف
 والتخلل للمالكين جليلاً بوجوب
 تقدير التميز حيث يطلب
 والريخ والحمران حيث يحصل
 بنسبة المالكين فيها يجمل
 ثم الشرك مطلقاً أمين
 لكن على المفراط التضمين
 والعقد فيها جائز إن يترك ما
 قبله من موت فرد منها
 كذلك الحزن والإعطاء
 وفسخه له متى يشاء
 باب الوكالة
 يجوز أن يوكل الإنسان في
 مكان فيه جاشر التصرف
 نفسه ثم الوكيل مثله
 والقول في قبضه وصف قوله
 بل الوكيل مطلقاً أمين
 والمال في تصرفه مضمون
 فلا بيع إلا بقصد البلدة
 مجازاً مع قبضه بالقيمة
 ولا بيع من نفسه وظفله

بالقطع للقلقة قلت الخنثى
 وخنثه قبل البلوغ أفضل

فيه خلاف واسمه للإنثى
 قلت وسابع لمن يحتمل

باب التصالب

يدفع صائل ولو عن مال
 وما عين الطعام جائعاً عَصَلُ
 والذفع عن الخنثى على ما صححه
 وغير ذي عقل عن النفس وجب
 ثم بصريه الأحف فالأحف
 وفك لحي من لعض شدا
 قلت كذا شرح الوجيز ربنا
 وجاء في الحاوي يا ومخيراً
 وإن نضى أسنانه بفعلته
 من ثقبه إذ لاله عين ولا
 وإن عى أو حول عين فسرى
 قلت وإن بعصبه أو يستعير
 ومثلف البهيمه المسرحه
 أو لا وليلاً لا يباع بسبب
 من خلف مُصير ولم بينهما
 لا يرشناش ركيز عميد ولا
 ومخرج الملك غير ضمينا
 مضمناً ما لكها وهده
 في الطير والطعام فله من ولا
 قلت وأفق البعوى أن من

وأهدره لا الجزة بالإطلاق
 كذي ضمير مال غيرم أكل
 والبضع واجب ولو بالأسلحه
 وكافر يرفع صوت أو هرب
 ثم يخرج ثم قطعه الطرف
 فضرب شد فيه فسله اليد
 ما بين أن يمكّه ويضربها
 متابعاً في ذلك المحرراً
 ورعى عين ناضل بحرمة
 محرم ثم بمحصاة مثلاً
 وقبله لفتح باب أنذرا
 منه فلا وأسمع دون البصر
 جوار زرع والمراعى فيسحه
 فتح وفي الطريق يحرق حطب
 والعرض والريح بمسئصعها
 مثلف مقطور جمال مثلاً
 ويترك الضبر إذا تعينا
 ويحويها تفسد غير مرة
 تقتل وإن لم تدفع فلتقتلا
 يتبع من شخص شيئاً بمن

فِي ذِمَّةٍ فَأَنْلَفَتْ مَتَاعًا
لَا تَنْهَايَ يَدَهُ ضَمَانٌ مِنْ

الْمُسْتَضْرَى بِضَمْنِهِ مِنْ بَاعَا
تُعَارِ مِنْهُ لِعِيْرِهَا أَذِنَ

بَابُ الشَّرِّ

إِنَّ الْجَاهِدَ فِي أَهْمِ الْأَمَكَيْنِ
وَاحِدَةٌ كَمَا تَزَارُ الْكَعْبَةَ
مِثْلَ قِيَامِ الْحَجِّ الْعَلِيَّةِ
وَبِالْقِتَاوَى وَيُدْفَعُ الشُّكَّ
وَالْحَيْلَ وَالْأَدَّ الشَّاهِدِ وَفِي
وَرَدِ تَسْلِيمِ الْحَجِّ لِأَنْفَسَا
وَلَوْ جَاهِلٌ مَعَ التَّفْصِيرِ كُلِّ
وَاحِدٍ لَامَةٌ وَالنَّفَاقُ كَحَجِّ
وَمَنْعُ ذِي الشَّرِّ بَيْنَ حَلَا
كَيْفَ بَوَادٍ أَحْطَرَتْ وَالْيَمَّ
وَلَوْ كُفُورًا وَيَمُودُ أَنْ رَجَعَ
وَحَلَّ قَرِيْبَةً لِشَرْعِ آيِبٍ
وَيَسْتَعِينُ كَافِرًا إِنْ آمَنَّا
وَمُخَيَّبِيْقٍ وَيَسَارٍ وَبِمَا
وَلِلْإِمَامِ وَلِغَيْرِهِ طَلَبُ
لَوْ قَهَرَ الْإِمَامُ ذِمِّيًّا عَلَوُ
فَاجِرَةٌ الْمِثْلُ بِحَسَنِ الْحَيْسِ لَهُ
وَأَنْ لِدْفَنِ مَيِّتٍ وَغَسَلِهِ
مِنْ تَرَكَاتِ الْمَيِّتِ ثُمَّ أَرْبَطَا
لَهُ فَقَطُّ قَتْلُ الْأَسِيرِ الْكَامِلِ

وَأَنْ حَشِي الْمَصُورَ فِي كُلِّ سَنَةٍ
فَرَضَ عَلَى كِفَايَةٍ كَالْحَسْبَةِ
وَبِالْعُلُومِ إِنْ تَكُنْ شَرْعِيَّةً
وَالضَّرْعَنَا وَالْقَضَا وَالْمَلِكِ
أَمْ يَعْرِفُ وَمَهْمُ الْحَرْفِ
وَكَيْفَ زَالِ الْمَيِّتِ بِالْتَّرِكِ أَسَا
مُكَلِّفٌ حَرْكُهُ عَيْنٌ رَجُلٌ
بِلَا ظُهُورٍ مَرِيضٍ مَا أَوْعَرَ حُجَّ
وَمَنْعُ مُسْلِمٍ يَكُونُ أَصْلًا
لِلْإِتِّجَارِ وَلَا يَكْتَسِبُ الْعِلْمُ
بِخَيْرٍ لَمْ يَنْ قَتَلَ لَوْ شَرَعَ
وَيُصَفُّ الْإِمَامُ إِذْ يَنْوِبُ
وَيَمْرَاهِقُ وَعَبْدٌ إِذْ نَسَا
وَلَوْ عَلِمْنَا أَنْ فِيهِمْ مُسْلِمًا
تَرْغِيبُ مُسْلِمٍ بِتَدْلِهِ الْأَهْبُ
خُرُوجِهِ لِأَسْلِمًا وَقَاتَلَا
وَلِلذَّهَابِ حَيْثُ لَامَقَاتِلُهُ
عَيْنُ شَخْصًا كَانَ أَجْرُ مِثْلِهِ
بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ سَقَطَا
أَيُّ رَجُلًا لَيْسَ رَقِيقًا عَاقِلًا

وَجَانِبَيْنِ بِالْحِجِّ وَأَصْلُهُ
وَعَقْدَهَا مَهْ أَوْ أَمْرًا قَدْ نَسَا
فَقُلْ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ مَتَى نَسَا
وَحَيْثُ مَاتَ مِنْهَا مَخْصُورٌ يَطْلُ
كَذَا الْجَمْعُ مِنْ مَطْلٍ إِذَا حَصَلَ
وَيُجْعَلُ التَّوَكُّلُ فِي الْأَقْرَابِ
وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَالظُّهَامِ
لَكِنَّهُ بِصِفَةِ التَّوَكُّلِ
مُعْتَرَفٌ بِالْحِجِّ لِلتَّوَكُّلِ
فَمَنْ فِي أَحْكَامِهِ

الاقتراب
بِعَرِّ مَالٍ صَحَّ مِنْ مُكَلِّفٍ
وَمَطْلَقًا مِنْ مَطْلَقِ التَّصَرُّفِ
طَوَّعًا بِحَقِّ اللَّهِ وَالْإِنْسَانِ
وَالرَّجُوعِ بَعْدَهُ فِي الشَّافِي
وَجَائِزُ اقْتِرَابِهِ بِمَا جَهَلُ
ثُمَّ الْبَيَانُ وَاجِبٌ إِذَا سُرُّ
فِي نَوْعِهِ وَلَوْ تَغَيَّرَ حَيْثُ بِهِ
فَإِنْ أَبَى فَاحْكُمْ إِذَا تَحْيِيهِ
وَيُقْبَلُ التَّفْسِيرُ بِالْحَقِيرِ
وَأَنْ جَرَى الْإِقْرَابُ بِالْكَثِيرِ
وَلَفْظُ الْاسْتِنَاءِ بَعْدَهُ قِيلَ
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَضْرَى فَاوْتَفَقُوا
وَيَسْتَوِي الْإِقْرَابُ فِي مَالِ الرَّحْمَنِ
وغيره فلا تقدم بالعرض
بَابُ الْقَائِمَةِ

وَجَائِزُ إِعَارَةِ الْعَيْنِ النَّقِي
بِقِيَمَةِ اسْتِعْمَالِهَا إِنْ حَلَّتْ
وَكَانَ أَيْضًا لِنَفْسِهَا مَخْصُورًا
وَجَائِزٌ أَنْ يُبَيِّحَهُ نَسْلًا وَوَدْرًا
حَيْثُ الْمَعْرُوكُ الْمُنَافِعُ
وَكَانَ ذَا تَبَرُّعٍ فِي الْوَارِثِ
وَجَائِزٌ تَوْفِيقًا إِلَى الْأَجَلِ
كَذَلِكَ الرَّجُوعُ قَبْلَ أَنْ يَبْصُرَ الْأَجَلَ
وَالْمُسْتَضْرَى ضَمَانٌ فِي الْحَاكِمِ
إِنْ تَلَفَتْ بغير الاستعمال

ثُمَّ الصَّمَانُ لِلْعَارِ بِمُرْفُ
بِمَا يَسْأَرُ عَيْنَهُ أَذْ تَتَلَفُ

بَابُ الْعَصَبِ

كُلُّ أَمْرٍ نَا لِقَمِيثٍ قَدْ صَدَقَ
بِأَخَذِ حَقِّ عَيْرِهِ يَتَبَيَّرُ حَقُّ
أَوْ عَدُوٌّ أَوْ أَخُوٌّ مَسْؤُولِيَا
أَوْ مَتَلِفَا لِعَيْنِهِ نَعْدِيَا
أَوْ طَارِئِي مَسْئَلَةِ نَجْمِ الْقَفْصِ
أَوْ حَلِيزِ قَافِيهِ زَيْتِ نَقْصِ
وَالزَّمْوَةُ أَجْرَةُ الْمَعْضُوبِ
مَعَ زِدِّهِ وَالْأَمْرُشُ لِلْيَسِيرِ
وَالْمُتَلَفُ الْمَثَلُ مِنْهُ لِلْعَدَمِ
وَفِي سَوَى الثَّمَلِيِّ كَثْرَةُ الْقَيْمِ
مِنْ وَقَيْتِ نَفْسِهِ إِلَى الْإِتْلَافِ
وَصَدْقُهُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ

بَابُ الشَّفْعَةِ

إِنْ شَرِكْتَ شَخْصَانِ فِي عَقَابِهِ
كَالْأَرْضِ وَالْبِنَادِ وَالْأَشْجَارِ
فَاجْعَلْ لِكُلِّ بَيْعٍ تِلْكَ الْحَصَّةَ
وَالشَّرِيكَ أَخَذَهَا بِالشَّفْعَةِ
إِنْ مَعَ قَسْمِ ذَلِكَ الْعَقَابِ
وَالْجَمْعُ شَفْعَةُ الْجَمَاءِ
وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَا بَدَأَ شَرِي
مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ قِبَلِهِ الشَّرِي
وَمَهْرٌ مِثْلُ أَنْ يَبْنَ طَلَا قَهَا
بِالشَّفْعِ أَوْ يَجْعَلَهُ صِدْقًا قَهَا
وَلِيَلْقَسَ فَوْرًا غُثًّا أُخْرَا
مَعَ عَلَيْهِ تَفْوُتُهُ إِنْ قَصَّرَا
وَإِنَّتَ الْجَمْعُ بِالشَّرِيكَ
وَوُزَعَتْ بِنِسْبَةِ الْأَمْلَاقِ

بَابُ الْفَرَايِضِ

يَجُوزُ دَفْعُ مَبْلَغِ الْمَبْتَعِ
بِجَارَةِ بَعْضِ رَجُلٍ الْمَبْلَغِ
إِنْ كَانَ نَفَقًا خَالِصًا عَقْرًا
بِسَكَّةٍ مَعِينًا مَعْلُومًا
ثَانِي الشَّرْطِ إِذَنْ رَسْمًا لِكُلِّ

وَالنَّاسُ وَالْأَرْفَاقُ وَفَقَّ الْحَاكِ
نِجْمٌ وَأَعَصَمَ دَمَهُ إِنْ أَسْلَمَا
الطِّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْتَقُ قَدْ
كَالسَّبْيِ فِي الرَّوْحَيْنِ أَوْ فَرَدَوْعِ
وَكَالَّذِي يَقْهَرُ شَخْصًا حَرْبِي
ذُو ذِمَّةٍ أَوْ حَمَلَتْ مِنْهَا الْمَرْءَ
تَعْمٌ يُفْضَى شَمٌّ فِي ذِمَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي ذِمَّةٍ حَرْبِي فَقَطَّ
يَكُونُ دِينَ عَقْدِ دِينَ مَهْمَلًا
لِلسُّلْمِ لِأَدِينِ عَقْدِ حَمْرٍ
كَمْتَلِ ذِي قُرْبَى وَحَمْرٍ أَشَدَّ
يُهْلِكُ مَا حَصُولُهُ لَنَا يَطْرُقُ
لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَرَسَّوَا النِّسَاءَ
فِي صَفِيحٍ لَوْ تَرَكُوا الزَّهْرَ مِنْهَا
تُرْسٌ وَمِنْ صِفِّ الْقِتَالِ يَدْهَبُ
لِأَمَانَةٍ مِنْ مَائَتَيْنِ وَأَحَدٍ
وَلَا لِلْأَجْرِ أَفْ لِلْقِتَالِ
وَإِنْ يَهْلِكُ أَنْ كَسِرَ مَا جُورًا
وَعَاجِرٌ بِمَرِيضٍ أَوْ نَفْسًا
قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِتَالِ رَأَى جِلَا
شَارِكٍ فِيهَا فِي الْفِرَاقِ غَيْمًا
فَقِيَمَةٌ فِي قِتْلِهِ كَالْأَنْثَى
مَرَّ وَكُنْتُ نَفْعًا قَدْ حَرَمًا

وَالنَّاسُ وَالْأَرْفَاقُ وَفَقَّ الْحَاكِ
نِجْمٌ وَأَعَصَمَ دَمَهُ إِنْ أَسْلَمَا
الطِّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْتَقُ قَدْ
كَالسَّبْيِ فِي الرَّوْحَيْنِ أَوْ فَرَدَوْعِ
وَكَالَّذِي يَقْهَرُ شَخْصًا حَرْبِي
ذُو ذِمَّةٍ أَوْ حَمَلَتْ مِنْهَا الْمَرْءَ
تَعْمٌ يُفْضَى شَمٌّ فِي ذِمَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي ذِمَّةٍ حَرْبِي فَقَطَّ
يَكُونُ دِينَ عَقْدِ دِينَ مَهْمَلًا
لِلسُّلْمِ لِأَدِينِ عَقْدِ حَمْرٍ
كَمْتَلِ ذِي قُرْبَى وَحَمْرٍ أَشَدَّ
يُهْلِكُ مَا حَصُولُهُ لَنَا يَطْرُقُ
لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَرَسَّوَا النِّسَاءَ
فِي صَفِيحٍ لَوْ تَرَكُوا الزَّهْرَ مِنْهَا
تُرْسٌ وَمِنْ صِفِّ الْقِتَالِ يَدْهَبُ
لِأَمَانَةٍ مِنْ مَائَتَيْنِ وَأَحَدٍ
وَلَا لِلْأَجْرِ أَفْ لِلْقِتَالِ
وَإِنْ يَهْلِكُ أَنْ كَسِرَ مَا جُورًا
وَعَاجِرٌ بِمَرِيضٍ أَوْ نَفْسًا
قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِتَالِ رَأَى جِلَا
شَارِكٍ فِيهَا فِي الْفِرَاقِ غَيْمًا
فَقِيَمَةٌ فِي قِتْلِهِ كَالْأَنْثَى
مَرَّ وَكُنْتُ نَفْعًا قَدْ حَرَمًا

فَاغْسِلْ وَتَسْبِطْ مِنَ الْوَقْعَةِ
 لِعَامِرِ الْإِسْلَامِ فِيمَا يُلْفِي
 وَحَيَوَانَ الْأَكْلِ قَدْرًا كَانَا
 وَإِنْ أَضَافَ غَانِمًا أَوْ اقْرَضَا
 وَلِسِوَاهُ كِبَيْضَ رَدَا
 وَمَعْرُضَ حَرَّ شَيْدٍ كُلْفَا
 مِنْ قَبْلِ قَسَمٍ وَاخْتِيَارِ قُلْتِي
 إِذْ لَيْسَ الْقَسَمُ مِنَ اعْتِبَارِ
 فِيمَا اخْتِيَارِغْنِ عَنْ قَسَمٍ وَلَوْ
 أَفْرَزَ مِنْهُ الْحَسَنُ لِأَكْلِ ذَوْي
 وَلَيْسَ مِلْكٌ قَبْلَهُ وَحَقُّهُ
 وَلَا يَحْدَانِ يَطَأُ وَالْمَهْرُ
 وَحِصَّةُ الْغَيْرِ كَفَى الْمُشْرَكَه
 وَلَيْسَ لِلْيُوسِرِ وَالْعِرَاقِ قَدْرٌ
 لِالْإِحْتِيَاجِ قُلْتِ هَذَا فِيمَا
 وَمَكَّةَ مِلْكٌ وَمَهَا عَبْرُوا
 مَرْجُوفِكِ مُسِيلاً يَفْرُضُ لِكُلِّ
 كَطَاهِرِ الْأَحْكَامِ فِي الصَّنَائِعِ
 وَصَحَّةِ اعْتِقَادِهِ التَّوَجِيدِ
 مَسَافَةَ الْقَصْرِ إِذْ أَكْفَى نَشْطُ
 وَبِالْمَلَاقَةِ السَّلَامُ لِأَعْلَى
 وَمِنْ مَحَامٍ وَذِي اسْتِطَابَةٍ

يَشْهَدُ قَبْلَ قَسَمِهِ وَالرَّجْعَةَ
 لِمَا كَلَّ وَلَا عَيْلَافٍ عَرَفَا
 كِفَايَةً يَمْلِكُهُ مَحَامَا
 يَبْدَلُ مِنْهُ فَلَا تَقْرُضَا
 عَمَّا كَفَاهُ فَاصِلًا وَالْحَلْدَا
 أَوْ سَيْدًا أَوْ وَارِثًا تَعَمَّقَا
 ذَلِكَ مَا خَذَ عَلَى الْمُصَنِّفِ
 فِي ذَلِكَ الْأَمْعِ الْإِخْتِيَارِ
 أَفْلَسَ أَوْ بَعْضُ هَذَا فِيهِ أَوْ
 قَرَنِي وَلَا السَّالِبُ بِالْقَدْسِ
 مَوْرَثٌ وَالْبَعْضُ بِمَعْنَى عَتَقَهُ
 عَلَيْهِ وَالْمَرْعُ نَسِيبُ حُرِّ
 وَبِأَفْزَادِ جَزْرِ مَلِكِهِ
 أَوْ جَرَبَعْدٌ وَقَفِيهِ إِلَى الْأَبَدِ
 لِلزَّرْعِ وَالْفَرَسِ فَلَا تَعْمِيَا
 وَلَوْ أَلِي خَرَابِيَا أَوْ أَسْرُوا
 ذِي قُوَّةٍ وَاجْتَرَّ عَنْهُ فَلْيَنْزِكْ
 وَدَاؤُ قَلْبٍ وَصِفَاتِ الصَّنَائِعِ
 لِأَنْ يَكُونَ عَنْهُمْ بَعِيدَا
 لِلرَّبِّ قُلْتِ زَادَ كُلُّ مُشْتَرَطٍ
 مِنْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بِأَكْلِ شِعْلَا
 يُسِّنُ كَالْتَشْمِيتِ وَالْإِجَابَةِ

فصل في الامان

للعامل المذكور في الأعمال
 مفوضاً له الأمور الواقعة
 لم يشترط عليه أن يراجعها
 معهم الأوناع للمكاسب
 أو خص نوعاً ثابتاً في الغالب
 ثلثها تعين ما للعامل
 من حصة كصنف ربح حاصل
 والمال معه مطلقاً ما ناله
 وبالنعدي أو حيوياً ما ناله
 ثم القراض ما نزلن يكثر ما
 فليفسخ بفسخ فرد بينهما
 وإن بوقت أو بغيره لم يفسخ
 ويحجر المشران مما قد مرجح
 باب المساقاة

هي أكثرها عامل يسمى الشجر
 ونحوه حصته من المشر
 في النخل ثم الكرم مطلقاً تفتق
 لا في حوى الزرع إلا بالتسع
 وشرطها تقدر بها مدة
 وعلم كل قدر ملك الحصص
 وما من الأعمال عاد للمشر
 فلازم للعامل الذي استقر
 وإن بعد للأرض كالمسالك
 في حفرها فلازم للمالك
 وعقدها من جانبية قدره
 فلا يصح فتحه لمن ناله
 وسائر الأعمال فيها حكمه
 كما اقتضاه عرف تلك الناحية
 ولم يجز للمر دفع أرضه
 لمن يزيد زرعها ببعضها
 كذلك أيضاً لم يجز أن يدعها
 أرضاً وبدلاً الأمر للزراعة
 بحصة معلومة مما يربح
 أو أجرة من غيره ولم يمتنع
 باب الإجارة
 وكل ثمن صحته عارضة

فِيمَا مَضَى صَحَّتْ هُنَا جَارَتُهُ
 وَقَدَرَتْ أَمَا نَوَقَتْ أَوْ تَمَلَّ
 كَالدَّرِ شَهْرًا أَوْ بِنَاهَذَا الْمَحَلَّ
 بِأَحْرَةٍ قَدْ تَمَلَّكَتْ أَوْ أَحَلَّتْ
 وَحَيْثُمَا أَنْطَلَفَتْ تَمَلَّكَتْ
 وَالْعَقْدُ بِالزُّرْمِ فِيمَا كُنْتُ وَصِفْتُ
 وَيُنْفِخُ فِي مَوْجِحٍ إِذَا تَمَلَّكَتْ
 لَكِنْ يَخْتَصُّ الْمُتَمَلِّقُ بِالْمُسْتَقْبَلِ
 وَحَيْثُ مَاتَ عَاقِدٌ لَمْ يَسْبُلْ
 وَلَا هُنَا بَلَدٌ يَنْزِمُ الشُّرَا حِيْرًا
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ مُقَصِّرًا
 بَابُ الْمُجَامَلَةِ

هِيَ التَّرَامُ مَنْ يُضِلُّ عَبْدُهُ
 يَدْفَعُ مَالَهُ لِلَّذِي يَسْرِدُهُ
 فَكُلُّ شَخْصٍ رَدَّهُ تَعَبَتَا
 تَسْلِيْمُهُ الْجَمْعُ الَّذِي قَدْ عَيَّنَا
 بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
 وَكُلُّ أَرْضٍ مَالَهَا مَيَاةٌ
 تَسْمَى مَوَاتَا يَنْبَغِي إِحْيَاءُ
 لِلْمَيِّتِينَ مُطْلَقًا بِالْبُدَايِ
 لِأَغْرِيهَا وَالْعَكْسُ لِلْكَفَّارِ
 وَتَمَلَّكَ الْإِنْسَانُ مَا أَحْيَاهُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَلِكٌ أَمْرِي سِوَاهُ
 وَيَلْزَمُ الْجَمْعِي اتِّبَاعُ الْعَادَةِ
 لِمَثَلِهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
 وَحَا فَرِيدٌ لِلْإِرْتِفَاقِ
 أَوْلَى بِذَلِكَ الْبَيْرُ بِاتِّفَاقِ
 وَحَيْثُ كَانَ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْمَقَرِّ
 وَفَاضِلًا فِي حَاجَةِ الَّذِي حَفَرِ
 فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا أَنْ يَمْتَنِعَهُ
 مِنْ شَرْبِ شَخْصٍ أَوْ يَمْتَنِعَ مَعَهُ
 وَلَا يَجِبُ تَسْلِيْمُهُ أَوْ يَسْبَا
 وَلَا تَسْرِيْبَانِ يَجْزِي فِي رَاتَا
 بَابُ الْوَقْفِ

يَقَعُ وَقْفٌ مُطْلَقٌ التَّصَرُّفِ
 بِصِغَةِ مَيِّتِيَا لِلْمَصْرُفِ

يَوْمِينَ ذُو التَّكْلِيفِ مَنَادِيْنَا
 قُلْتُ وَوَأَهْلَ قَلْعَةٍ وَالْمَعَى
 وَأَمْرًا أَمَّا الْجَا سُوْسِ فَلَا
 وَلَوْ أَشَارَا مُفْهَمِينَ أَوْ يَحْطُ
 وَمَالٌ ذِي نَقِضٍ وَرُجْعِي رَقَا
 وَقَصْدُهُ أَمَّنْ كَلِّسْفَارَهُ
 إِنْ أَسْنُ الْقَا صِدْهَا مِنْ وَوَلِي
 أَوْ مَا أَشَارَهُ أَمَا نَا يَسْلِمُ
 وَمَنْ يَبَارِزُ مُسْلِمًا وَوَلِي
 إِنْ يُشْرَطُ الْكُفُّ إِلَى الْأَخْرَمِ
 وَيَمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ تَذْفِيْفِهِ
 وَالْعِلْمُ لَا الْمُسْلِمُ إِنْ دَلَّ عَلَى
 وَتَحْنُ لَا عَيْرِيْبِهِ فَتَحْنَا
 فَيَلْكَ لِلْعِلْمِ إِذَا وَوَقِيْتِ
 قُلْتُ إِذَا تَمَوَّتُ بَعْدَ الظُّفْرِ
 أَمَا الَّتِي قَدْ أَسْلَمْتُ فَالْمَذْهَبُ
 لَكِنْ رَعِيْمُ الْحِصْنِ إِنْ نُؤْمِنُهُ
 وَمَا رَضِيْ هَذَا وَلَا ذَا يَعْوِضُ
 وَإِنْ يَقْبَلُ لَا نَفَّ شَخْصٍ مُعْقِلًا
 لَوْ نَزَلُوا عَلَى فِضَاءٍ ذَكَرِ
 إِنْ يَمْنَعُ غَيْرَ الْقَتْلِ مِنْ قَبْلِ يَمْنَعِ
 وَإِنْ قَضَى الْجَزَا يَةِ يَجْعَلُهُمْ كَمَا
 يَهْرَبُ مَا سُوْرِيْمِيْنَا عَقْدًا

بِالطُّوْعِ لَا الْأَسِيرِ مَحْصُورِينَ
 مَا لَمْ يَسُدَّ بَابَ عَزٍّ وَعَمَّا
 أَرْبَعَةً مِنْ أَشْهُرٍ إِنْ قَبِلَا
 بِأَيْهِلِهِ وَالْمَالُ مَعَهُ إِنْ شَرَطُ
 فِي الْوَلَوَارِثِ إِنْ لَمْ يَبْقَا
 وَسَمِعَهُ الْقُرْءَانَ وَالْجَارَةَ
 وَإِنْ يُظَنُّ صِحَّةً مِنْ كُلِّ
 لِمَا مِنْ لَأَنْ يَقْبَلُ لَمْ أَفْهَمُ
 أَوْ أَشْحَنَ الْفِرْنَ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَا
 قِتَالِ أَوْ جَمْعٍ وَلَمْ يَمْنَعُ يَمْنَعُ
 وَإِنْ جَرَى الشَّرْطُ بِهِ لَمْ نُؤْفِهِ
 حِصْنٍ لِيُعْطَى مِنْهُ أَنْتَقِ مَثَلَا
 وَذِي وَلَوْ مَمْرَدَةٌ وَجَدْنَا
 مِنْ حَيْثُ رَضِيْنَا أَنْتَقِ وَأَسْلَمْنَا
 فَإِنْ تَمَّتْ قَبْلُ فَلَا فِي الْأَطْهَرِ
 بِأَنْ أَجْرًا مِثْلَ عَنْهَا يَجِبُ
 وَأَهْلُهُ بِالصَّلْحِ وَهِيَ مِنْهُ
 رُدَّ إِلَى الْحِصْنِ وَصَلْحُهُ انْتَقَضَ
 لِنَفْسِهِ إِذَا عَدَّ الْفَاءُ قِتْلَا
 عَدَلُ بِأَحْوَالِ الْقِتَالِ مُبْصِرِ
 أَوْ يَمْنَعُ قِتَالًا لَمْ يَبْرُقْ وَبِمَنْ
 يَبْرُقُ مَحْكُومٌ بِهِ إِنْ أَسْلَمْنَا
 وَيَقْتُلُ التَّابِعُ دَفْعًا لَا ابْتِدَا

والشرط في الموقوف كالمعاد
 لا نحو مطعوم ولا امر مارك
 ولا نحو الاعلى شخصي ورجدي
 كاصيله وفرعها الذي ولد
 ولا ينصرف بعد ذان ينقطع
 آخره وهو الذي به قطع
 والوقف ايضا جازي على الجمة
 مالم تكن جزمة موجهة
 وان يتعلق او يوقف امتنع
 والشرط فيه حيث يتبع
 كالشرط في التاخير والتقيد
 والوصف والتخصيص والتعميم
 باب الهبة

وكل شيء صح بيعه وهب
 ولا لزوم قبل قبض الهبة
 ولا يعود بعده فيما وهب
 وجاز عود الاصل مطلقا كالهبة
 وحده ما عهده او ارقبة
 من ماله لغرض حكم الهبة
 باب اللفظة

والشخص ان يظفر بالاصنام
 بموضع مسجد ويستلزم
 فلفظة الواثق بنفسه
 اولى وغيره وان يعكسه
 ويعرف الملتقط الوعاء
 والمحسن والمقتار والوكاة
 ثم عليه حفظها دون المؤمن
 لكنه مثل الوديع مؤتمن
 ويلزم التعريف قد يفهم
 بالعرف لاني مسلم الايام
 بموضع الرندان والمجامع
 ساطرق والاسواق والمجامع
 ويعده للاخذ التملك
 مع الصمان حين ياتي المالك
 وقسمه لا ربع اقساه
 اولها يبقى على الدوام

وما اشترى يبعث عنه الثمن
 يبعث وكوشرط كعود التزم

لا الغير ان هم اطلقوا او مينا
 والعين ان اكبره واليداء لم

فصل في الجزية

من نائب او الامام لذكر
 ببعض كتب انزلت تمسكا
 اختار حين نسخها اي بعده
 وشهدا يكفره يقتال
 او ما يشاء لا انا او ذو البقا
 في مكة المدينة اليمامة
 كوجح والطائف دون اليمن
 ولرسولهم ندبا مستمع
 من حرم الله ويمنعون
 مدتها الا لمن يمرض ثم
 بقدر دينار لنا واكثر
 من الجنون والقياد ان قيل
 اومات او جن وسواه بما
 قسطا من اهل جزية لم يبيدوا
 يسارهم بها ولا تد اخلا
 ذي سفه ان يمتنع فليقبل
 وريده ضيافة لمسلم
 عدا وللطعام والادم قدر
 وان رضوا ينفقوا ذمما لابي
 مطاطى الرأس لدفع الجزية

وعقد جزية باذن قد صدر
 حرم المكلفين قد حكى
 مثل الجوريس ما علينا جنة
 لو اسلم اثنان وحاد المحاك
 لان توشن القرار مطلقا
 او اقتوا الا ان يعي اقامة
 او في قرأهن فلا يمكن
 ومن دخول حرم الله منع
 ويخرج المريض والمدفون
 اقامة الجمار خارج الحرم
 وشق نفل او عليه حذرا
 لكل عام دون مالم يتصل
 واخذت لما مضى ان اسما
 عليه من دين ولسنا نأخذ
 وتلك في ذمة مفسر الى
 وجاز ان ما كس الاول
 فان يزد لم يتنفع بالندم
 مرتلاته وودونها ذكر
 وجنسه كزلي وعلف
 وضرب لزم واخذ الجعية

مِنَ الْمُتَّقِينَ وَالْيَتَامَى وَالرِّقَّةِ
 وَتَحِيُّهَا وَأَحْكَمُ فِيهِ مَا سَقَى
 وَالنَّانِ لَا يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ
 بِحَالَةٍ كَالرَّطْبِ مِنْ طَعَامٍ
 فَلَيْسَ بِشَا قَالُوا لَمَّا عَمَّ غَمُّ الدُّدِّ
 أَوْ بَقِيَ مَعَ حُطْمِهَا مِنْهُ حَصْرًا
 تَالْتَمَسُوا لَيْسَ وَلَكِنْ مَعَ تَمَّتْ
 كَمَا تَرَى فِي تَجْفِيفِهِ وَكَالْيَتَامَى
 فِي بَعْدِهِ رَطْبًا أَوْ التَّجْفِيفِ
 وَتَبَعْدُ ذَلِكَ يَلْزَمُ التَّجْرِيفُ
 رَأْسُهَا مَا أحتاج مَا لَا يَصْرَفُ
 كَلِمَاتُهَا مَطْلُوعًا إِذْ يُعْلَفُ
 فَأَخَذَهُ يَجُوزُ بِهَا التَّجْرِيفُ
 لِلتَّجْفِيفِ فِي ثَلَاثَةِ أَمْوَالٍ
 أَكْلٍ وَبَيْعٍ ثُمَّ يَحْتَفِظُ التَّمَتُّ
 وَالزُّكُوفُ لَكِنْ لَا يَسْمَعُ بِالْمَوْلَى
 وَإِنْ بَكَرَ مِنَ السَّاعِ يَمْتَنِعُ
 فَلْيُظَلِّهِ أَنْ كَانَ بِالصَّغِيرِ مَنَعُ
 بَابُ التَّقْيِطِ
 هُوَ الصَّغِيرُ فِي مَكَانٍ يُبَدَّدُ
 وَمَالُهُ مِنْ كَافِلٍ فِيؤَخَذُ
 فَيُضَيِّقُ عَلَى كُلِّ الْوَرَى فَإِنْ سَبَقَ
 حُرْمَةُ شَيْءٍ سَيِّئًا فَهُوَ الْأَخْفَى
 وَلَا يَفْرَعُ سِوَى أَمِينٍ
 وَلَا النَّصِيءِ وَالْعَبْدِ وَالْمَجْتَبِ
 وَبِرِزْقِهِ فِي مَالِهِ الَّذِي مَعَهُ
 قَيْتُ مَالٍ أَنْ يَكُنَّ بِهِ سَعَةٌ
 بَابُ الْوَدِيْعَةِ
 وَيُسَمَّى أَخْذَهَا لِيَنْتَفِعَ
 بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجْزِ أَنْ لَمْ يَطْرُقْ
 وَحِفْظُهَا لِحَمِّ مَجْلُوعًا
 فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ حَرْمًا مِثْلَهَا
 لَكِنْ تَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةً
 مَا لَمْ يَكُنْ تَقْصِيرًا أَوْ خِيَانَةً
 وَلا خِلَافًا أَنْ تَقُولَ الْمَوْدِعُ
 مُصَدِّقٌ فِي رَدِّهَا لِلْمَوْدِعِ

قُلْتُ وَعَيْبٌ ذَاوَلُو تَوَكَّلَا
 وَيُضَعِّفُ الزُّكَاةَ عَنْهُ بَدَلًا
 فَرَادَ أَنْ عَن قَدْرِ دِيْنَارٍ نَزَلَ
 وَأَخَذَ عَشْرِينَ مِنْ كَهْرٍ جَالِبٍ
 فِي الْعَامِ مَرَّةً وَإِنْ تَكَرَّرَا
 لِنَالِيَهُ حَاجَةٌ أَوْ أَهْمَكَةٌ
 إِلَى الْمَهْدَى لِأَنَّ مَلِكَنَا هُورِدُ
 وَيَأْمُرُ الْمَذْكُورِ فِي الْأَمْوَالِ
 وَتَجْمَعُ وَإِنْ جَرَتْ شَرْطِيَّةٌ
 وَأَسْتَوْفَى الْعَقْدُ لِكُلِّ مَنْ كَمَلَّ
 قُلْتُ وَلَا يَنْفَعُهُ رِضَاؤُهُ
 أَمَا بِلَادُ بَحْرَيْنَ مُحَمَّدُ تَوْهَا
 لَا يَجْعَدُ ثَوْنَ بَيْعَةٍ فِيهَا وَلَا
 وَلَا يَقْرُونَ هُنَا عَلَى الْبَيْعِ
 بِشَرْطِ الْأَرْضِينَ لَنَا وَيَسْتَكُونُوا
 وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْأَصْحَ امْتِنَاعًا
 وَهِيَ هُنَا عَلَى الْأَصْحَ تَبْنَى
 وَمَا عَمِنَا أَسْأَلُهُ بِحَلِّ عَلَى
 وَإِنْ يَرْمِي أَوْ يُعِيدُ لَمْ يَوْسِعَا
 لِأَنَّ شَرْطَنَا نَفِيهِ وَلَيْزَكِبِ
 وَمِنْ غِيَارِ بِلَبْسُونَ وَالنِّسَاءِ
 فِي عُنُقِ الرِّجَالِ فِي الْحَمَامِ
 وَيَبْرُكُ الصَّدْرُ مِنَ الطَّرِيفِ
 أَوْ صَنِ الْمُسْلِمِ عَنْهُ قَبْلًا
 مَصْلَحَةٌ وَهَلْ كَدَّ الْجَبْرَانُ لَا
 لِكُلِّ رَأْسٍ وَلَيْسَ بِإِنْ عَدَكَ
 إِلَى الْحِجَازِ وَمِنْ الْحَارِبِ
 وَفَوْقَهُ وَيَضَعُهُ نَمَا يَدْرِي
 وَأَنْ يَقَرَّ بِالْخُرَاجِ الْمَلِكُ لَهُ
 بِهِ قُلْتُ ذَا الْجُرْفَ لَا تَرعى الْعَدَدُ
 وَالنَّفْسِ وَالزُّوْجَاتِ وَالْأَطْفَالِ
 فَنَاقِصِي فُرْبَاهُ وَالصَّهْبَرِيَّةِ
 وَعَنْ بِنَاءِ مُسْلِمٍ جَارِ نَزَلَ
 وَيَبْرُكُ الْعَالِي الَّذِي اسْتَدْرَاهُ
 وَبِلَدَةِ اسْمٍ سَاكِنُهَا
 فِيمَا فَتَحْنَا عَنُوةً مِنْ هُوَ لَا
 عَلَى الْأَصْحَ وَإِنْ الصَّلْحُ وَقَعَ
 وَشَرَطُوا الْإِبْقَاءَ فِيهَا مَكْمُؤًا
 أَوْ أَنَّهُمْ يَقْرَأُ الْبَيْعَا
 وَمَا جَدَّ فِي بِلَدَةِ أَحَدُنَا
 أَنْ كَانَ عَنْهَا حَاوِرًا وَاتِّصَلَا
 مَكْنٌ وَالْكَافِرُ عَنْهُ دَفْعَا
 أَنْ شَاءَ لَا التَّجْلِيلُ بِرُكْبِ خَشَبٍ
 وَمِنْ حَيْدِيدٍ خَاتِمًا أَوْ جَرَسَا
 قُلْتُ بِلَاوِدٍ وَلَا أَحْتِرَامِ
 قُلْتُ وَبُلْجَا فِيهِ لِلنَّصِيْقِ

وَالْحَرَّ وَالنَّاقُوسَ مِمَّا أَظْهَرَ وَأَنْتَقَصَ الْعَهْدَ حِزْبِيَّةً مَنَعَ وَأَعْتَمِلَ قَتْلًا وَيَشْرِيَانِ قَدْ نَبَيْتَنَا عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدَ أَوْ قَتَنَ الْمُسْلِمَ أَوْ نَطَلَعَا أَوْ طَعَنَ الْإِسْلَامَ وَالْقُرَانَ مُسْلِمَةً وَلَوْ بَعْدَ وَلِيٍّ صِرَ وَأَمْتَعَ اسْتِرْقَاقَهُ إِنْ اهْتَدَى وَلَيْسَ بِالطَّلَانِ فِي أَمَا نِهِمْ وَجَائِرٌ يُقْرَبُهُمْ وَمَنْ طَلَبَ وَمَا كَدَّ الصَّبِيَّانِ قُلْتَ إِنْ قَصِدَ	وَالْإِعْتِقَادَ فِي الْمَسِيحِ عِزْرًا وَبَقِيَّتَالِ وَتَمُرُّدٍ وَقَعَّ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ النِّبْيَا وَوَصَفَّ أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ بِمُوجِبِ الْقَوْدِ عَوْرَاتِنَا أَوْ الطَّرِيقَ قَطَعَا أَوْ يُؤْوِي الْعَيْنَ لَهُمْ أَوْ زَانَا عَلَى الصَّيْحِ مِثْلَ كَامِلِ أُسْرِ مَنْ قَبِلَ مَا اخْتَارَ الْإِمَامُ الْأَجْرَا يَسْطُلُ لِلنِّسَاءِ وَلَا صَبِيَّانِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ دَارَ حَرْبٍ فَلَيْمَبَّ رَدَّ الصَّبِيَّ مِنْ لَهْ الْحَمْنِ يَرُدُّ
--	--

فصل في الهدنة

إِمَامُنَا وَتَأْيِبَ الْعُمُومِ وَمَنْ يَلِيهِ بَلَدَةٌ إِنْ تَطَهَّرَ أَوْ مَا يَشَاءُ مُسْلِمٌ عَدْلٌ قَفَّ وَمَا يَزِي دِيْبَطْلًا وَمَا طَلَّقَ مِنْ وَشَرَطَ تَرَكِ مُسْلِمٍ وَمَالَهُ وَبَعْدَ الْإِذْنِ الْقِتَالِ وَتَفِي إِلَى الصُّدُورِ النَّقِضِ مِنْهُمْ وَإِذَا وَأَنْذِرُوا كَرْدًا قَادِرًا عَلَى يَعْبُرُ حَبْرٍ وَكَهْ أَنْ يَفْسُكُهُ أَوْ ذِي عَشِيرَةٍ أَرَادَتْهُ وَلَنْ يَرْتَدُّ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدُ انْقَلَبَ	يَهَادِيَانِ كَأَفْرِى أَقْلِيمِ مَصْلُحَةٌ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ رَأْيَا وَعَشْرٌ حَجَّ لِضَعْفِنَا عَقْدٍ وَيَلْتَزِمُ مَالِ إِنْ آمِنَ مَعَهُمْ وَرَدَّ مِنْ أَيْتٍ ضَلَا لَهُ بِالشَّرْطِ إِنْ صَحَّ وَإِنْ خُوفِي أَمَارَةٌ النَّقِضِ بَدَّتْ بُيُوتًا طَالِبٍ مِنْ أَسْمِ حَرَامٍ جَلَا وَعَرَفَ الْجَوَازَ بِالْتَعْرِيفِ لَهُ نُفْرَمَ لِلغَيْرِ وَتَفِي رَدَّ مَنْ حُرًّا يَكُونِيهِ عَلَى النَّفْسِ عَلَبَ
--	---

وإن يؤخر رد ما بعد الطلب
من غير عذر فالضمان قدوة

كتاب الفرائض
وما بين تركه تعلقت
من الديون فليقدم مطلقا
وبعد بغير ما يليق له
وبعد كل الديون المسئلة
ونلت ما ينقل للوصية
وبعد الوارث المقيمة
والوارثون عشرة إن اختار
هم ابنه وابن ابنه وإن ترك
أب وجد لاب أخ وعم
وأبناهما والزوج مع مولى الغنم
والوارثات تسع نسوة أقل
بنت كذا بنت ابنه وإن سفل
أخت وأم جدة وإن برقت
وزوجة ثم التي قد عتقت
وإن يكن كل الرجال اجتمعوا
فأب وزوج وأبائهم
أو النساء بنت مع شقيقه
والأم مع بنت ابنه وزوجته
أوسائر النساء والرجال
خفية لم يجمعوا بحال
ابن وبنت ثم أم والأب
وزوجها أو زوجته لم يجمعوا
أو لي يخلف وأبنا معا علم
فأله لبنت مال منتظم
واجب بوصف تسعة العبد
مقبض والقب مع أم الولد
مدبر مكاتب ومن كفر
من مسلم والعكر أيضا معتد
وقاتل من القتل مطلقا
وذوارم تداي والذي يرتد قاتلا

فصل

ثم الفروض ستة مقدرة
وفي كتاب ربنا مقرره

رُبْعٌ وَنِصْفُ الرُّبْعِ ثُمَّ نِصْفُهُ
وَالثَّلَاثُ ثُمَّ نِصْفُهُ وَنِصْفُهُ
فَالنِّصْفُ فَرَضٌ حَمْسَةُ رُوحٍ وَرُوحٌ
إِنْ يَنْفَرُ عَنْ فِرْعَ رُوحَةٌ بِيْرَثُ
بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأَخْتُ لِأَبٍ
وَالْأُمُّ أَيْضًا ثُمَّ أَخْتُ مِنْ أَبِي
إِنْ تَخَلَّى كُلٌّ عَنْ مَقْصِبِ لَهَا
وَمِثْلَهَا وَكُلُّ أَنْثَى قَبْلَهَا
وَالرُّبْعُ فَرَضٌ مِنْ زَوْجِهَا مَعَ الْوَالِدِ
وَمِنْ رُوحَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ
وَاحِكُمْ لَهَا بِالْعَمَلِ مَعَ فِرْعِ بَرِي
وَلَيْسَتْ تَكُنْ حَيْثُ كُنَّ أَخْتًا
وَالثَّلَاثَانُ فَرَضٌ مِنْ أَبِي وَهَرُوحٌ
ذَوَاتُ نِصْفٍ عَدَّتْ رُوحًا وَهَرُوحٌ
وَالثَّلَاثُ فَرَضٌ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَيْتِ
عِنْدَ انْتِهَاءِ فِرْعِهِ وَالْأَخُوَّةُ
وَقَرْنٌ وَلَدُ الْأُمِّ إِنْ كُنَّ عَدَّةً
وَالسُّدُسُ فَرَضٌ سَبْعُونَ رُوحًا
إِنْ كَانَ فِرْعٌ وَارِثٌ لِلْمَيْتِ
وَالْأُمُّ مَعَ فِرْعِ لَهُ وَالْأَخُوَّةُ
وَالسُّدُسُ لِلْمَيْتِ مَطْلُقًا يَعْمُ
وَفِرْعٌ لَخْتِ أَوْ أَخٍ فَقَطْ لَأُمِّ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِنْ تَخَلَّى مَعَ ابْنَتِهِ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَبِي مَعَ شَقِيْقَتِهِ
وَصَانِطُ الْحَدَّةِ فِي الْمِيرَاثِ
إِدْلًا وَهَاتِلِيصِ الْإِنَاثِ
أَوْ بِالذِّكْرِ وَالْمَالِ صِبِيٍّ أَوْ هَاتِلِيصِ
إِنْ كَانَ خَالِصُ النِّسَاءِ مَدَّ مَا
وَالْحَدُّانُ أَدْلَى بِنْتِي لَمْ يَرِثْ
فَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ بِهَلْ سَتِثْرُثُ
وَسَانِطُ الْحَدَّةِ بِالْأُمِّ الْجَمِيْدِ
وَسَانِطُ الْأَجْدَادِ اسْقَطَ بِالْأَبِ
وَيَحْيِيَانُ الْأُمَّ جَدًّا وَالْأَبَ
وَبِالْفِرْعِ وَالْوَارِثِينَ يَحْيِيَانُ
فَصَلِّ فِي التَّقْصِيْبِ

ثُمَّ أَهْدَى وَجَاءَ نَاوَةَ أَمْنًا
وَكَمْ نُهَادِنَ وَالْإِمَامُ يَحْيَى
وَبِضْمَانِ نَفْسِهِ وَمَالِهِمْ
وَكُلٌّ مِنْ أُنْفِ مَالِ ذِي مَحْيٍ
وَاقْتِصَ بِالْقَتْلِ وَبِالْقَدْفِ يَحْدُ
وَبَعْدَهُ يَبْلِغُهُمْ وَجَاءَ نَا
عَنْ قَصْدِهِمْ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِي
وَعَزْرَ الَّذِي يَقْدَفُ نَا لَهُمْ
أَوْ مُسْلِمٍ مِنْهُمْ يَقْمُ بِالْقَرْمِ
وَمُقَدِّمُ الْهَمِّ مِنَ الْحَرْبِ رَدُّ

بَابُ الدَّكَاةِ

إِذَا قَدَرْنَا فَالذِّكَاةُ الصَّالِحَةُ
وَأَمَّةُ الْبِكَاةِ حُلُقُومًا مَرِي
كَابِلٌ تَشْرُدُ أَوْ فِي حُفْرَةٍ
قَطْعًا وَطَنَا بَدِيْمٌ قَدِ الْفَجْرِ
يَجَارِحُ وَمَا الْعِظَامُ صَالِحَةٌ
اسْتَرْسَلَتْ وَانْجَرَّتْ بِهِ وَلَا
رَابِعَةٌ لَمْ يَكْمَلِ الْإِيهَا
قُلْتُ وَقَدْ أَوْهَمَ أَنْ سُرَاعِي
وَمَا لَذَا الْأَمْرُ فِي الطُّيُورِ
وَأَنْ يَهِيَجَّ عِنْدَ الْإِعْرَاءِ وَلَا
إِنْ أَمَةٌ وَالْعَيْنُ أَوْ لِلنَّوَجِ أُمُّ
وَشَرِكَةُ الْبُصْدَامِ أَرْضٌ وَاعْتِنَا
أَوْ ارْتَمَى بَعْدَ انْقِطَاعِ فِي الْوَتْرِ
أَوْ رَدَّهُ كَلْبُ الْجُبُوسِ وَمِلَا
مِنْهُ وَعَلِمَتْ وَمَا مِنْ قَبْلِهِ
وَلَا الَّذِي يُخْتَنُ ثُمَّ قَتَلَ
أَوْ غَابَ ثُمَّ مَاتَ وَالْإِعْرَاءُ فِي

خَالِصُ قَطْعِ جَائِزِ الْمُنَاكِحَةِ
كِلَيْهِمَا وَجَرِحَ مَا لَمْ يَقْدِرِ
الْمُزْهِقُ الْحَيَاةَ مُسْتَقْبَرَةٌ
وَبِاسْتِنْدَادِ الْحَرَكَاتِ وَأَخْرَجَ
لَهَا وَإِرْسَالِ بَصِيرِ جَارِحَةٍ
تَأْكُلُ مِنْ صَيْدٍ مِرَارًا أَعْفَلًا
أَنْ تَمْسِكَ الصَّيْدَ عَلَى أَصْحَابِهَا
الْكَلِّ فِي الطُّيُورِ وَالسَّبَاعِ
بِشَرْطِ تَرْكِ الْأَكْلِ فِي الشُّهُورِ
مَطْمَعٌ فِي انْجِرَارِهِ مُسْتَرْسِلًا
أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُ وَإِنْ مَاتَ نَعَمٌ
رِيحٌ وَبِالْبُصْدَامِ سَمٌّ بِالْبَيْتِ
وَقَطْرٌ خَيْرِيًّا وَتَوْبًا وَبِشْرُ
بَانَ يَمَازِفُ لَا مَا طَعِمَا
تَقْتُلُ لَكِنْ بِاعْتِنَادِ أَكْلِهِ
كَلْبُ الْجُبُوسِيِّ وَغَرْمُهُ حَمَلٌ
أَشَاءَ عَدُوْمِ كَيْمَلِ الْمُسْتَفِي

فأحكبه لعايب وأطابق
 ومن يصيب نفسه إن نبت
 عن الرزق من جاز كل ما وجد
 وهم ذكورا عذابات الرزق
 منهن أولاد فأولا
 كل امرئ لمن يلبنه يحجب
 فالأقرب ابن فابن فالأقرب
 فقرة في رتبة الأوصية
 وقد موثقتهم للموت
 في ابن أبي الشقيق قد وجد
 تقديمه على ابن من ادعى باب
 فوه شقيقه فمن ابن
 فابن الشقيق فابن عم الأب
 فميتق فابن المولى
 مرتين ثم بيت المال
 وكل ابن ذات نصف كنها
 شقيقها وقال منها صغفها
 وأخته لغيرهم إن أتت
 مع ابنة أو بنت ابن عصمت
 وابن الاخ المذلي له بغيرهم
 وعاصب المولى وعم وابنهم
 كل امرئ من مولاة الأئمة
 ويرثه دون أخيه ولو معه
 باب الوصايا

والريض تندب الوصية
 وشرطه التكليف والحرية
 بجائز موجود أو معدوم
 كذلك بالجهول والعلم
 لكل شخص ملكة تصورا
 أو جهة تحميها لن يظهرها
 ولتعتبر من تلك مال الموصي
 وذلك عند الموت بالخصم
 فان بزدا وقت ما يزيد
 حتى يميز الوارث الرشيد
 ولم تجز للوارث الوصية
 إلا إذا جاوزها البقية

للفعل أو عي وصىب السهم
 وكونه في لبة من الإبل
 ومن أزال منعة الصيد ملك
 بقصده أو لمضيق الحي
 بغير قصده حتى التجر
 كالحكم لو عرض عن مقتات
 ذفف تان لا يمدح حرمة
 لو لم يذففه فمات بهما
 عشر إلى تسع فإن يجرح ضمن
 جزء من العشرة والثاني جبر
 خمسة أو وجه سواه فضلا
 أول أرض الجرح والعكس تنفي
 بجرحه باء ثانيا ربا ضمن
 تذففا أو أزم من فرد ملكه
 وليستحلا وإذا استككا
 أم لا فيصفه لصلى وقفا
 بغير محصور ومملوك فقط
 يبيع ذامن دأ ويبع ذين
 أو يتقاربا إذ لم يعلم

والله ندبا وحده يسبي
 ويذب الإرهاق والقطع العجل
 وقلة لمدح ومن سفك
 كمثل أن عشت فيما بينا
 ومجا لو اسبع أو عمرا
 ولو مع التخريب والإلفات
 لأجلد ميت وإذا أزم من ثم
 وقيمة الصيد على الثاني وما
 فهو كملوك له فعاد من
 عشرة من أصل تسعة عشر
 بتسعة من عشرة قلت على
 وبمن الأخر حيث ذففا
 وحيث أزمنا فلثاني فإن
 وجملة إن جرحا وأهلكه
 وباحتمال كالتساوي ملكا
 في آخر أزم من أو ذففا
 وحيث مملوك حمام اختلط
 في بلدة صيد وفي برجين
 من ثالث جاز يعلم القيم

باب الأوصية

عن سبعة مجرى وإن بعض عرى
 إلا لصيد محرم والمحرمة
 مشفوفة أذن ولكن ما الرضا

صحي ثني ابل أو بقدر
 عن كونه صحي وسبع غنم
 ومعز وجدع الضان ولو

وَيُدَّبُ الْإِصْلَاحُ إِلَى مُكَلَّفٍ
حُرَّامِينَ مُحْسِنٍ النَّصْرَفِ
يَنْظُرُ فِي مَصَالِحِ الْأَطْفَالِ
وَحَيْضًا مَا بَقِيَ لَهْمٍ مِنْ مَالِهِ
وَكُلِّ مَا أَوْصَى بِهِ بِمُضِيِّهِ
وَكُلِّ دِينَ تَابَتْ بِتَقْضِيهِ

كتاب النكاح
سُنُّ النِّكَاحِ مُطْلَقًا لِكُلِّ مَنْ
يَتَّجِدُ هُوَ نِكَاحٌ وَإِجْمَاعُ الْوَلَدِ
فَالْعِدَّةُ بَيْنَ حَرْمَيْنِ يَجْمَعُ
وَجَارُ الْحَرْفِ فِيهِ أَرْبَعٌ
وَلَمْ يَجَزَّ أَنْ يَنْتَحِ الْحَرْمُ الْأَمَةَ
إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَلِمَةً
مَعَ عَجْزِهِ عَنْ مَهْرٍ هُنَا
وَحَرْفٌ مِنْ الْوَرُوعِ فِي الزَّوْجِ
وَلَا يَكُونُ حَتْمًا مِنْ تَصَلُّحٍ
مِنْ حُرَّةٍ تَعْتَهُ فَيُنْكَحُ

فصل في بيان العورة
وعورة النساء والذكور
محصورة في سبعة أمور
فرؤية الفحل الكبير الأجنبي
من تشبهى منوعة ولو صبي
وقافد للأنثيين لا الذكر
وعكسه كالفحل في منع النظر
وجاز حتى الفرج في الزوجية
والملك للرقبة الخلية
أما إذا تزوجت فالحظر
من سرة لزوجته كحظر
ومراة مع مراة أو مع ذكر
ممسوح كل الأنثيين والذكور
وعدها ومن رآته للشيء
وعكسه كحرم فيما يرى
كأن الذكر مع ذكر ومنع
من ذي جمال امرأه أهل الورع
والوجه والكفين يجوز في النظر
من خالبيه وغير فرج في الصفر

جُرْبَاءَ أَوْ بَيْنَةَ الْهَزَالِ
وَفَاتِ الْجُرْمِ خَلَا الْقُرُونَا
لَمْ يَرِعْ قُلْتِ إِنْ مَخْلُوقًا بِلَا
بَيْنَ مُضِيِّ قَدِيرٍ كَعَيْنِ
مِنَ الطَّلُوعِ يَوْمَ عَجْرٍ وَهَلِ
إِذَا نَوَى ذَلِكَ وَلَوْ قَدَّمَ مَا
يَجْعَلُهُ ضَعِيفَةً تَعَيَّنَا
وَبِقَضِيَّةٍ وَذَاتِ وَصْمَةٍ
يَعْرِفُهَا مَصْرِفُهَا وَاللَّطِيفَا
لِنَذِيرِهِ وَإِنْ يَعْتَبُ صَرْفَهُ
وَيَعْتَبُ ضَعِيفَةً لَا
وَإِنْ يَعْتَبُهَا لِنَذِيرٍ يَجِبُ
فِي وَقْتِهَا ضَعِيفَةً لَكِنِ عَلَى
وَإِنْ يَفْرُقَ لِحَمَاهَا أَوْ أَكَلَهُ
كَذَبِ شَاةٍ غَيْرِهِ وَأَكَلِهِ
وَقِيَمَةُ الْمَتَلِفِ وَلَيْسَتْ حَالِصِ
أَوْ رَادِمٌ فَقْدَانِ ذَاتِ الْكُرْمِ
فَوَاحِدٌ مِنْ إِبِلٍ فَيَنْبَغِ
وَتَرِكَ ذِي تَضَعِ تَقْلِيمَهُ
وَالذِّكْرُ مَشْهُورٌ وَوَصْحَى أَوْ حَضَرَ
ثُمَّ تَصَدَّقَ بِبَاقٍ أَفْضَلُ
وَأَجِبَ أَنْ مَلَكَ الْفَقِيرَا
لَا الْفَرَعُ بَلْ بِأَكْلِ كُلِّ ضَمِينِ

ومرض وعرج في الحال
والمخفى أو عور أو مجنوننا
صنع والية كما قد كملنا
وحطتين أي خفيتين
آخر تشريق ثلاثة ولا
لأن يهدى بيوكل مسلما
لها كذا ينذره معينا
وسخلة عين أو في الذمة
لغا وتعين الذي تعينا
مصرفها أو يسلم أردقه
شيء كان يتلف أو يضل
إبد الهابها وذبح الأجنبي
ذا أرض ذبح وكذلك جعلنا
أو يتلفه يضمن القيمة له
والمالك الأكثر من مثله
به نظيره ومهما يقص
فالشقص والأفضل سبع غنم
والأكل الأبيض الأسمن الذكر
وحلقه في العشرة العلومة
وأكل لغة ومن فرض حظر
ويسوي الثلث الكمال يحصل
من لحمها نيا ولو يسيرا
ما قلته وجاز طعام الغني

وَالْوَجْهَ وَالْإِشْبَاهُ فِي الْمَعَامَلَةِ
وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا يَجْتَنِعُ لَهُ
وَالفَرْحُ فِي تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ
عَلَى الزَّائِرِ وَمِثْلَهُ الْيَوْلَادَةُ
فَضْلٌ فِي شَرْطِ وَطِ

التَّكَاخِ وَأَوْلِيَايَتِهِ
شَرْطُ التَّكَاخِ شَاهِدَانِ وَالْوَلِيُّ
بِصِغَةِ صَرْبِيَّةٍ لَمْ تَفْضَلْ
وَكُنْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ حَرَّادٌ كَسْرٌ
مُكَلَّفًا عَدَلًا يَسْمَعُ وَيَصَدُّقُ
وَلَا يَصْرِفُ فِي الْوَلِيِّ فَقَدْ بَدَّضَ

وَقَلَّةُ الْإِعْجَاءِ لَكِنْ يَنْتَظِرُ
وَلَا يَصْرِفُ بِسُقِّ سَيِّدِ الْأَمَةِ
وَالكُفْرُ فِي وَلِيِّ غَيْرِ الْمُسْلِمَةِ
وَالْأَوْلِيَاءُ لَهُمْ أَوْلَا التَّعْقِيبِ
كَأَمْرٍ فِي الْإِرْتِاقِ بِالتَّرْتِيبِ

لَكِنْ هُنَا تَقْدِمُ الْأَحْدَادُ
عَنْ إِخْوَةٍ وَلَا تَقْبَلُ الْأَوْلَادُ
وَلَا يَجُوزُ مَقْدَمُهُ فِي الْعَيْدَةِ
وَلَا يَصْرِفُ خَطِيئَةَ الْمُسْتَدْرِ
وَيَحْرَمُ التَّرْتِيبُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ

وَجُزْءِ وَاللِّمْرَأَةُ الْخَلِيَّةُ
وَاللَّابِ التَّرْتِيبُ بِالْأَجْسَامِ
مَا ذَامَتْ الْأَنْفُ مِنَ الْأَبْكَارِ
يُلَوِّسُ كَقَوْلِهِمْ خَلَامِنْ عَيْبٍ رَدِّ

بِهِمْ مِثْلَ حَلٍّ مِنْ نَفْسِ الْبَلَدِ
وَكُلُّ جَيْلَابٍ فَكُلَّ الْأَبِ
فَلَا يَكُونُ مَجْمَعًا لِلشَّيْبِ
وَالشَّرْطُ فِي تَرْبِيحِهَا الصَّحِيحُ
بُلُوعُهَا مَعَ إِذْنِهَا الصَّرِيحُ

وَالكِبْرُ فِي تَرْبِيحِهَا كَالشَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَلَا أَبْوَالِبٌ
فَضْلٌ فِي مَحْرَمَاتِ التَّكَاخِ
حَرَمُ تَكَاخٍ أَرْبَعٌ وَعَشْرٌ
مِنْ النَّسَائِقِ فَطَعْنُ الْبَيْضِ الذِّكْرُ
أَمُّ الْفَتَى وَأَخْتُهُ كَذَا بَقِيَتْهُ

مَدَّجًا إِلَى بُلُوعِهِ الْعَقِيقَةَ
إِذَا دَايَسِمَ حَسَنَ وَالتَّهْنِيَةَ
بُوزْنِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقِ
شَاتَانِ دُونَ الْكُسْرِ فِي الْعِظَامِ
مِنْ دَعْوَةٍ أَحَبُّ وَأَكْرَهُ لَوْلَا يَطِخُ
أَعْيَدُهَا الْآيَةَ عِنْدَ الْأُذُنِ

وَلَمْ يَمْلِكْ وَكَيْ حَقِيقَةَ
وَتِلْكَ فِي سَائِبِهِ وَالتَّسْمِيَةَ
وَحَلَّقَ شَعْرَ الْبَطْنِ بِالتَّمْدُقِ
وَالشَّاةُ لِلْأَنْثَى وَالتَّلَامُ
وَبَعَثَهُ تَصَدُّقًا بِمَا طَبِخَ
رَأْسَ دَمَا قَلَّتْ وَتِيْلُوَ فِي

بَابُ الْأَطِيعَةِ

يُؤْكَلُ بِالذَّبِيعِ الَّذِي تَقْدَمَا
حَيًّا وَمَيِّتًا وَمَدَى السِّرِّ
وَقَنْكٍ وَدَلِقٍ وَتَعْلَبِ
زَاعٍ وَيَزْبُوعٍ وَوَبْرٍ دَلِكٍ
وَكُلُّ ذِي طَوْقٍ وَلَقَطِ حَبِّ

وَالطِّي لَازِي مَحْلَبٍ وَنَابِ
الْهَرَّةِ التَّمْسَاجِ قَرْدٍ كَسْرٍ
مَا أَمْرًا أَوْ قَدَمًا أَنْ يَقْتَلَا
الرَّحِمِ التَّرَابِ سَبْعِ صَارِ

وَصَرْدٍ وَهَدِيدٍ وَعَقْفُوقِ
تَسَخَّتِ الْعَرَبُ يَطْمَعُ سَلِيمًا
سَلَاحِفٍ وَسَرَطَانِ نَحْلِ
وَعِنْدَ الْإِشْكَالِ إِلَى التَّرَبِّ رَجْعِ
وَالفَرْعِ كَالسَّمِيعِ وَكُلِّ مَا يَصْرُ

وَكُرَّةٍ أَوْ حَرْمَةِ حَلَالٍ نَبْتِ
بِعَلْفِهِ وَكِرَّهُ هُوَ الْأَكْسَابَا
حَلَّ طَعَامًا طَاهِرًا كَجَلِيدِ مَا
وَكَالْجَرَادِ وَخَصِيصِ الْبَحْرِ
يَحْمَلُهُ كَضْبِيعٍ وَأَرْسَبِ
وَقَاقِمِ أُمَّ حَبِيْبِي حَوْصِلِ

وَيَنْتِ عَرِيْسٍ قُفْقُذٍ وَصَبِ
وَالْبَطِ وَالسَّمُورِ وَالتَّحَابِ
يَعْدُ وَيَهْ مِثْلَ ابْنِ أَوْيِ الصَّقْرِ
وَمَا لَهُ سَمٌّ وَلَا بَرَّةٌ وَلَا

كَجِدَابِ بَعَائِثَةٍ وَفَارِ
الْبَيْعَا الْخَطَافِ بَوْمٍ لَقَلِقِ
وَمِنْهُ طَاوُوسٌ وَنَهَاسٌ وَمَا
كَالْمَحْشَرَاتِ كَالذَّبَابِ التَّمَلِ

صَرَارَةٍ وَوَزِيعٍ وَصَفْدَعِ
وَلَا زُرَافَةٍ وَأَهْلِي الْحَمْدِ
كَجَبِيٍّ وَمُسْكِرٍ وَمَا نَبْتِ
بِالذَّرِّ وَالتَّبْيِضِ إِلَى أَنْ طَابَا

وَمِنْهُ طَاوُوسٌ وَنَهَاسٌ وَمَا
كَالْمَحْشَرَاتِ كَالذَّبَابِ التَّمَلِ
صَرَارَةٍ وَوَزِيعٍ وَصَفْدَعِ
وَلَا زُرَافَةٍ وَأَهْلِي الْحَمْدِ

كَجَبِيٍّ وَمُسْكِرٍ وَمَا نَبْتِ
بِالذَّرِّ وَالتَّبْيِضِ إِلَى أَنْ طَابَا

وَحَالَةُ الْإِنْسَانِ عَمَّ سَمْتَهُ
 وَبِنْتِ أَخْتِ وَأَخِي مِنَ النَّسَبِ
 وَالْأَوْلِيَاءُ مِنْ مَرْغَبٍ مَكْتَبٍ
 وَإِنْ يَمُوتُ بَعْدَ مَوْلَا هَرَّةٍ
 وَهِيَ بِنْتُ الرَّجُلِ الْمُبَاشِرَةِ
 وَأُمُّهَا أَيْضًا وَإِنْ لَمْ تَقْرُبِ
 وَرَوْجُهُ أَنْ تَمُوتَ رَوْجَةُ الْأَبِ
 كَذَا أَحْتِ رَوْجُهُ إِنْ جُمِعَ
 مَعَهَا وَأَمَّا بَعْدَهَا لَمْ يَجْمَعْ
 وَهِيَ مَعَ حَالَتِهِ أَوْ عَمَّةٍ
 لَهَا هَرَمٌ بِإِنْفَاقِ الْأُمَّةِ
 وَكُلٌّ مِنْ بَعْضِهَا لَمْ يَجْمَعْ
 فَوَطُوهُمَا بِالْمَلِكِ مَعَهَا مَجْمُوعٌ
 وَحَرَمُهَا مِنَ الرِّضَاعِ مَا وَجَدَ
 يَحْرِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ بِالنَّسَبِ
 فَصَلِّ فِي مَشْتَاتِ الْبَيْتِ
 مِنَ الْعِيُوبِ حَسْمَةً بِهَا يَسْرُدُ
 كُلٌّ مِنَ الرِّجَالِ مَعَ فَسْحٍ وَرَدٍ
 فَيُجَاهِدُونَ وَالْمَجْدَامُ وَالرِّجَالُ
 فَصَحَّ النِّكَاحُ لِلَّذِي مَنَّا جَمِيعٌ
 أَوْ كَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ فِي عِلْتَةِ
 وَخَيْرَتِ بَيْتِهِ وَعَمَّتِهِ
 وَخَيْرَتِهِ وَإِنْ بَيْنَ بَارِقٍ
 أَوْ قُرْبَانِي فِي فَسْحِهِ كَمَا سَبَقَ
 فَصَلِّ فِي الصَّدَاقِ
 ذِكْرُ الصَّدَاقِ سُنَّةٌ فَلَوْ سَخَّ
 بِالْإِصْدَاقِ حَالَةَ التَّقْوَى مِنْ صَحٍّ
 وَلَمْ يَجِبِ الْأَبْرَقِينَ فَاجْتَنِبْ
 أَوْ بِالْإِصْدَاقِ الرَّوْحَ بِالْمُتْرَابِيِّ
 أَوْ بِالْمُتْرَابِيِّ فَهُوَ مِمَّا يَجِبُ
 وَالْإِعْتِبَارُ بِالنِّسَابِ مِنْ أَهْلِهَا
 وَفِي سَبَوِي التَّنْزِيهِ أَنْ يَمُوتَ هُنَا
 مَهْرًا وَالْأَفْرَاقُ مَهْرٌ بِمِثْلِهَا
 ثُمَّ الْكُتُبُ وَالْقُلُوبُ يَجْعَلُ
 مَهْرًا وَلَكِنْ شَرْطُهُ التَّقْوَى
 عَيْنًا وَدِينًا مَلَاقًا وَسَمْعَةً

بِكُلِّ مَا يُغَايِرُ النِّجَاسَةَ
 وَيَطْمُرُ الرِّقِيقَ وَالنَّافِخَ لَا
 وَأَكْلَ مَحْظُورٍ يَبَاحُ إِنْ تَرَضَى
 وَقَتْلَ طِفْلِ الرُّجْبِ لِأَمْنِ هَيْمَا
 مِثْلُ الذِّوَابِ وَيَصْرِفُهُ سِدْرُ الرِّمَقِ
 يَخْرُجُ عَنِ السَّيْرِ وَيَهْلِكُ الشَّبَعُ
 وَمَا ذَكَرْنَا وَأَحْتِ كَانَ طَلَبُ
 أَوْ اشْتَرَى وَمَنْ وَلِيَّانِ غَيْرِ
 وَالْمَيْتُ أَوْلَى مِنْهُ بِالْأَكْلِ وَمَنْ
 عَلَى الَّذِي يُظَنُّ بِالْأَوْلَى هُنَا
 وَمَيْتَةٌ مَعَ لَحْمٍ صَيْدٍ يَسْتَوِي

كَمَا تَحْتِ وَأَحْتَانُ وَالْكَاسَةُ
 بِالْفَصْدِ وَالْحَوْكُ وَرَزَعٌ زَيْلًا
 خَوْفُ الْمَلَائِكِ وَالْخَوْفُ مِنْ مَرَضٍ
 وَقَطْعُ بَعْضِهِ وَحَمْرٌ لِلظُّلْمَا
 بِقِيَمَةِ الرُّوحِ نَعْمَ لَوْ انْتَفَقَ
 قُلْتُ وَحَمَلُ الزَّادِ خَوْفٌ مَا يَفْعُ
 طَعَامٌ مِنْ لَا أَصْطَرُ وَإِنْ انْتَفَصَ
 وَقَتْلُهُ بِالذَّمِّ عَنْهُ مَا ضَمِنَ
 صَيْدُ بَيْنِ أَحْرَمٍ قُلْتُ قَدْ طَعِنَ
 رِيحَانَهُ فَإِنَّهُ نَعْبَتَانَا
 وَمَيْتَتَانِ طَاهِرُ الْأَصْلِ الْقَوِيُّ

بَابُ السِّبَاقِ وَالرَّمِيِّ

صَحَّ السِّبَاقُ بِالْمُخَادِ الْخَيْسَلَةِ
 وَالسَّمِّ وَالْمَرْقِاقِ رَجْعٌ ذِي قِصْرِ
 مِنْ مَتَعِنِقِي أَوْ بِيَدِي وَأَنْ يَجَالَ
 وَيَقْضَلُ الْفَيْسُكُ لِأَدِّ السَّبْوِ
 فِي الْخَيْلِ فِي الْغَايَةِ وَأَجْعَلُ أَوْلَا
 عَرْمٍ وَلَا نَدْرَةَ فَيُقْبَلُ أَحْسَدُ
 نَعِيمُهُمْ شَرْطٌ وَبَادٍ رَامِيَا
 وَلَوْ بِي وَصِفَتُهُ لَرَمِيَهُمْ
 فَأَوْهَالُ مَا تَأْتِ عَنْ سِوَاهِ
 وَعَدَدُ الرَّمِيِّ الْمَصِيبِ كَاثِنَيْنِ
 وَفِيهِ بَلْ فَقَدْ عَيَّادٌ يَقْتَضِي

مِنْ ذَبَقٍ وَلَا سِلِّ وَفِيهِ
 وَرَأَيْتُ الذَّبِيقَ أَيْضًا وَالْمَجْرَدُ
 سَبَقَ عَلَى مَالٍ وَلَوْ فِي بَيْتِهَا
 يَكْتَدِي فِي إِبِلٍ وَعَتَقُ
 مُطْلَقَةٌ بِغَايِمِ الْكَلِّ بِلَا
 وَمَرَكَبٌ وَمَنْ رَمَى وَالْمَبْتَدَى
 يَحْتَرُ الْمَوْقِفَ ثَانِي تَانِيَا
 قُلْتُ لَوْ أَوَارَوْهُ فَهُوَ مَهْمٌ
 وَعِلْمٌ مَبْدَاهُ وَمُسْتَهَاهُ
 مِنْ أَرْبَعِينَ وَتَسَاوَى الْحَزْبَيْنِ
 مَسَافَةَ الرَّمِيِّ لَهُمْ وَالْغَرَضُ

وَرَفَعَ هَذَا وَعَلَى الْبَرْتَابِ
 وَمَوْتِ مَرْكَبٍ وَرَأَى النَّبْلَ
 قُلْتُ خِذِ الرَّهْنَ وَذَلِكَ التَّخْلُفُ
 وَالْفُوسُ وَالنَّشَابَةُ التَّعْوُدُ
 وَيَنْظُرُ قَوْسَهُ وَأَسْمِيَهُ
 وَجَارَ ذَلِكَ شَرْطٌ أَنْ يَحْتَسِبَا
 بِإِنْ عَادَهُ أَوْ حَذَرَ قُرْبِ مِيزَانٍ
 يُسْقِطُ غَيْرَ الْإِتْرَامِ مَالٍ
 مِنْ عَدِيدٍ أَكْثَرَ لَا تَنَاضُلَهُ
 وَالْفَرْعُ أَنْ يَصِيبَ بِالْمَنْصِلِ بِلَا
 وَالْحَسَقُ حَرْفُهُ وَلَوْ بِالْبَعْضِ
 وَإِنْ أَصَابَ عَدَدًا قَدْ شَارَطَهُ
 وَإِنْ يَصِيبُ ذَلِكَ فِي الْمَبَادِرِ
 فِي عَدِيدِ الْأَرْشَاقِ أَوْ لِيَأْسَا
 أَوْ يَنْصُدِّمَ سَهْمَهُ بِثَابِتٍ
 مَا شِ وَرِيحٌ عَامِيفٌ فَلَمْ يُصِبْ

قُلْتُ هُوَ الْبَعْدُ بِلَا مُصَابٍ
 فَسَمِعَ فِي الْفَائِدَةِ أَجْرَ الْبَثْلِ
 فِي عَقْدِهِ وَجَارَ لِلْمَعْلُومِ
 عَيْنٌ فَأَلْفُ فَا قَ تَمْ يَفْسُدُ
 وَيَبْدُلُ وَيُفِيدُهُ شَرْطٌ عَدِيمُهُ
 لِلشَّخْصِ مَا مِنْ غَرَضٍ قَدْ قَرِيبًا
 وَأَنْ أَدْنَاهَا وَأَنْ الْمَرْكَزَا
 لِنِ صَوَابِهِ مِنَ الرِّجَالِ
 لِنَفْسِهِ وَلَا يَحِطُّ فَاضِيلُهُ
 حَذَرِشٌ وَلَوْ فِيهِ أَيْ كَارِ حَصَلَا
 طَرَفُهُ أَوْ ثَابِتٌ فِي فَرْعِشٍ
 يَسْمُ الْبَاقِي فِي الْمَخَاطَطَةِ
 يَسْمُ الرَّمِي إِلَى أَنْ نَاطَرَهُ
 وَقَوْسُهُ إِنْ يَنْكَسِرُ بِأَنْ أَسَا
 لَا يَنْعَدُ مَا يَعْزُضُ لِلنَّشَابَةِ
 يَحْسَبُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْكُلُّ حَسِبُ

بَابُ الْإِيمَانِ

تَحْقِيقُ مَالِهِ يَجِبُ الْيَمِينُ
 كَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ
 لَا إِنْ نَوَى سِوَاهُ كَالرَّحِيمِ
 وَالْحَقُّ وَالْحَاقُّ وَالْجَبَّارُ
 عِزَّتُهُ جَلَالُهُ عَظَمَتُهُ
 وَحَقُّهُ الْقُرْآنُ كِبَرِيَاؤُهُ

يَذَكُرُ الْإِسْمَ الْخَاصَّ لَا تَدْرِي
 وَعَالِيهِ وَصِفَةٌ لِلَّهِ
 وَالرَّبِّ وَالْعَلِيمِ وَالْحَكِيمِ
 وَرَازِقِي وَمِنْ صِفَاتِ الْكَرِيمِ
 وَعِلْمُهُ قَدْرُهُ مَشِيئَتُهُ
 كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ بَقَاؤُهُ

وَجَارَ حَيْثُ نَفْسُهَا يَدْفَعُهُ
 وَبِالطَّلَاقِ قَبْلَ وَطْوِ وَشَطْرًا
 وَحَيْثُ مَاتَ وَاحِدٌ تَقَرَّرَا
 وَسُنَّ مَعَ دُخُولِهِ أَنْ يُولِيَا
 لَكِنْ حُضُورُ مَنْ دُعِيَ تَعَمَّرَا
 بِأَنْ لَمْ يَكُنْ عَدْرًا كَأَنَّ يَحْتَسِبُ
 وَمِنْ يَحْتَسِبُ الْأَجْيَابُ بِالطَّلَبِ
 بَابُ النِّقْمِ وَالنَّضْوَرِ
 حَقٌّ عَلَى زَوْجِ النِّسَاءِ أَنْ يَقْسَمَا
 بِالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ لِأَنَّ الْأَمَّا
 وَدُونَ حَاجَةٍ دُخُولَهُ اسْتَعِ
 لِغَيْرِ ذَلِكَ النِّقْمَةُ الَّتِي تَسْتَعِ
 وَإِنْ أَرَادَ بَعْضُهُنَّ لِلتَّقْوِي
 فَتَقْرَعُهُ بَيْنَ الْجَمْعِ تَعْتَدِ
 وَأَجْعَلُ لِكُلِّ عَدَدَةٍ سَعَاوِلًا
 وَثِيْبَةً ثَلَاثَةً يَتَعَدُّ لَا
 وَمِنْ يَحْتَسِبُ نِسْوَرٌ وَفَعْلٌ رَجَزٌ
 يُوَعَّلُهَا فَإِنْ بَاتَ بِوَيْهَيْدِ
 فَلَا يَتَامُ حَمَاهُ فِي الْمَنْجَعِ
 فَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ مَرْجِعِ
 وَبِالنِّسْوَرِ يَسْتَعِ الْأَشَاقِ
 وَمَا هُنَّ فِي سَمِيهِ اسْتِغْفَاقٌ
 بَابُ الْخَلْعِ

هُوَ الطَّلَاقُ إِنْ جَرَى عَلَى عَوْضٍ
 وَجَارَ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَمِنْ
 مَوْتٍ وَبَاتَتْ بَعْدَهُ الْمَجَالَعَةُ
 فَالْيَسْرُ الْمَخَالِجُ الْمَرَّاجِعَةُ
 بَلْ يَسْتَعِ الْعَوْضُ الَّذِي جَعَلَ
 وَمِنْ يَمِيزُ إِنْ جَرَى بِمَا جَعَلَ
 ثُمَّ الطَّلَاقُ بَعْدَهُ هَالِكٌ لِقَعْفِ
 مِنْ خَالَفَتْ مَنْ زَوْجًا الطَّلَاقُ
 وَلَمْ يَبْدَأْ بِالْبَعْدِ فِيهِ جَدِ
 وَالْخَلْعُ كَالطَّلَاقِ فِي نَقْضِ الْعَدَّةِ

بَابُ الطَّلَاقِ
 يَقَعُ مِنْ مُكْتَفٍ مَخْتَارٍ
 حَلَّ النِّكَاحِ بِالطَّلَاقِ الْجَارِي

وَالطَّلَاقُ صِغَةُ سَمَاتٍ
 صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ قَالَتْنِي
 مَا حُضِلَ الطَّلَاقُ مَعَ سَوَاهُ
 وَلَمْ يَتَّبَعْ إِلَّا إِذَا نَوَّاهُ
 ثُمَّ الصَّرِيحُ لِقَوْلِهِ الطَّلَاقُ
 وَلِقَوْلِهِ السَّرَاحُ وَالزَّرَاقُ
 وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَيْسَتْ تَقْتَضِي
 لُبْسَةَ وَتُعْتَبَرُ بِمَنْ سَكَّرَ
 ثُمَّ الطَّلَاقُ سِتَّةٌ وَمُتَدَعٌ
 وَيُحْرِمُ الْمُبْدَعِيُّ وَهُوَ مَا وَقَعَ
 لَمَّا يَحْبِضُ أَوْ يَمَّا يَلِيهِ
 مِنْ طَهْرٍ مَا بَعْدَ الْجَمَاعِ فِيهِ
 أَوْ فِي خِلَافِ جِزْيَتِهِ الَّتِي تَصِفِي
 وَإِنْ بَطِلَ بِالسُّؤَالِ وَالرَّيْبِ
 وَمَنْ يَطِيقُ التَّيْمِينَ مَا وَقَعَ
 بِطَهْرٍ صَاحِبِ الْجَمَاعِ لَمْ يَتَّبَعْ
 أَصْلَابَهُ وَلَا يَحْبِضُ قَبْلَهُ
 وَمَا عَدَا الَّذِي جَازَلَهُ
 وَارْبَعٌ طَلَّاهُنَّ كَمْ يَحْتَمِي
 بِنِسْبَةِ وَلَا يَبْدَعِي وَهُنَّ
 صَغِيرَةٌ وَحَامِلٌ وَأَيُّسَةٌ
 وَذَاتُ خَلْعٍ صَبَتْ لِأَتَمَّاسَةٍ
 فَصَلِّ
 وَاجْعَلْ ثَلَاثًا أَكْثَرَ التَّنْطِيقِ
 لِلزَّوْجِ وَالنِّسْبَةِ لِلرَّقِيقِ
 وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ
 إِنْ تَبَيَّنَ بِهِ بِلَا اسْتِعْرَافٍ
 وَشَرْطُهُ اسْمَاعٌ مِنْ بَيْرَتِهِ
 وَقَصْدُهُ مِنْ قَبْلِ نَطْقِهِ بِهِ
 وَصَحَّ تَقْلِيْبُ الشَّرْطِ أَوْ صِفَتِهِ
 مِنْ زَوْجَةٍ وَلَوْ سَوَى مُكَلَّفَةٍ
 بَابُ الرَّجْعَةِ
 مِنْ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ قَعَا
 بَعْدَ الدُّخُولِ وَهُوَ خَيْرٌ رَجْعًا
 قَبْلَ الْفِتْنَاءِ عِدَّةٌ تَقْتَضِيهَا
 لَكِنْ يَعْقُدُ بَعْدَهَا يَرُدُّهَا

كَقَوْلِهِ أَحْلِفُ أَوْ حَلَفْتُ
 بِاللَّهِ أَوْ عَلَيْكَ بِاللَّهِ إِذَا
 وَرِسْوَى الصَّرِيحُ كَاللَّهِ وَلَمْ
 يَلِهْ لَعَمْرُ اللَّهِ وَأَيْمُ اللَّهِ
 وَمِنْهُ نَدْرًا وَيَمِينٌ لِلْفَضْلِ
 وَالنَّذْرُ أَوْ كِفَارَةُ الْيَمِينِ لَا
 تُصْتَعَبُ الزَّرْكَفِيلُ مِنْ قَبِي
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا كَلِمَتَكَ
 فَتَقْدَمُ أَهْلَالٌ أَوْ أُخْرَعِينَ
 فَهَاتُ لَكِنِّي بَعْدَ أَنْ تَمَكَّنَا
 فَلَيْسَا أَقَامَ لِأِيَّادِ أَحَدٍ
 أَوْ بَيْتٍ دَارَ كَرْتَانِ انْتَقَى
 وَحِجْرَةٌ مَرَّهَا فِيهَا وَلَا
 فَوْقَ الْوَاحِدِ لِأَنَّ فَارَقَهُ
 وَلَا أَكَلْتُ الْخَلَّ أَوْ سَمَّنَا فِي
 أَثَرِهِ أَوْ مَعَ هَبْرَةٍ وَلَا
 لَا الْبَيْضَ مَعَ كُلِّ ذِي بَرِيٍّ إِلَى
 وَأَفْعَلُنْ عَدَا فَعَقِلَ الْفَرِيَّ قَدْ
 أَوْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَشَاذَ أَهْلَكَ
 وَالشُّكُّ فِي تَأْقِيلِ الْعَضُونِ
 يُعْتَقُ لَا مَبْعُضٌ وَأَدَى
 لِعَشْرَةٍ تَسْمَكُوا أَوْ كَسَوْهُ
 إِزَارًا وَفَيْصًا أَوْ رِدَاءً

بِاللَّهِ أَوْ أَقْسِمُ أَوْ أَقْسَمْتُ
 أَرَادَ عَقْدَ الْيَمِينِ بِذَلِكَ
 يَقْرَنُ بِبَاوَتَاوٍ وَأَوْ لِلْقَسَمِ
 أَشْهَدُ أَوْ أَعِزُّمُ بِاللَّهِ
 كَانَ يَعْطِقُ التَّزَامَةَ الْقَرَبِ
 هَذَا يَفْعَلُهُ وَتَرْكُهُ فَعَلَى
 وَشَرِبَ نَهْرًا وَبَعِيَتْ الْمُبَكَّرُ
 فَادْهَبْ وَرَأْسُ الشَّرْفِ قَضِي حَقًّا
 رُوِيَتْهُ أَوْ أَقْضَيْتُ إِلَى زَمَنٍ
 لِأَصْحَابِ الدِّينِ وَلَنْ أَسَاكِنَا
 فَارَقَ أَوْ بَيَّتَ حَايِنَ انْفَرَدَ
 فِي الدَّارِ لِلْبَيْتَيْنِ بَابٌ وَعَلَّقَ
 فَارَقْتُ زَيْدًا وَتَمَّاشٍ حَصَلَا
 زَيْدٌ وَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يُوَافِقَهُ
 سَكَا حِجَّةً أَوْ فِي عَمِيْدٍ مَا حَفِي
 أَكَلْتُ النَّوْرَ لَشَاةٍ مَثَلًا
 بَيْضٌ فِي النَّاهِيَةِ هَذَا أَكَلَا
 أَمَكَّنَ أَوْ قَوَّتُ ذَلِكَ قَبْلَ عَدُوِّ
 وَشَكُّ قُلْتُ صِدْقًا هَذَا مَرَّكَ
 لَا يَقْتَضِي الْبَحْثُ كَيْفِي الْبَقِيَّةِ
 سِوَاهُ أَوْ مَلَكَ مَدًّا مَدًّا
 وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ تَكُونَ إِسْوَهُ
 أَوْ شَاشًا أَوْ سِرْوَالًا أَوْ قَبَاءً

وَبَعْدَ عَزْمٍ مَطْلَقًا تَبْقَى مَعَهُ
 بِرَائِقٍ يُدْطَلِقُ أَوْ قَعَةً
 فَإِنْ يَطْلُقُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ
 تَعَدَّتْ النِّكَاحَ بِاتِّفَاقٍ
 وَجَارَ بَعْدَ حَسْبِ أُمُورٍ
 وَهِيَ انْقِصَابُ عِدَّةِ الْمَذْكُورِ
 وَبَعْدَهُ تَزْوِجٌ غَيْرُهُ بِهَا
 ثُمَّ الدَّخُولُ وَهُوَ أَنْ يُصِيبَهَا
 ثُمَّ الطَّلَاقُ ثُمَّ عِدَّةُ الْكَلْبِ
 وَبَعْدَهُ حَلَّتْ لِرِزْوَجٍ قَبْلَهُ

بَابُ الْإِبْلَاءِ
 يَمِينُ رِزْوَجٍ مَعَ أَنْ يُطْلَقَا
 لِكَيْ يَكُونَ الْوَطْءُ تَرَكًا مَطْلَقًا
 أَوْ يَأْتِيَا عَنْ ثَلَاثِ عَامٍ أَيْلًا
 حَيْثُ الْجَمَاعُ لَيْسَ مُسْتَعِيلًا
 وَثَبَّتِ الْإِبْلَاءُ بِالْتَعْلِيقِ
 بِالصَّوْمِ وَالْإِعْتِقِ وَالطَّلَاقِ
 فَلَمَّا هَلَّ الْمُؤَلَّى شَهْرُ الرَّبِيعَةِ
 مِنْ وَقْتِهِ أَوْ رَجَعَتِ الْمَرْجُوعَةُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَمَّنَ إِلَى
 بَيْنِ الطَّلَاقِ وَالرَّجُوعِ حَالًا
 فَإِنْ أَلِيَتْهُمَا مَعَانِدَةٌ
 فَلْيُوقِعِ النَّاضِي عَلَيْهِمْ وَاحِدَةً
 وَوَاحِدَةً لَوْ طَلِقَهُ بَعْدَ الْقِسْمِ
 وَجِئَتْ كَفَّارَةٌ أَوْ مَا التَّرْمِزُ

بَابُ الظَّهَارِ
 ظَهَارُهُ تَشْبِيهُهُ لِرِزْوَجِهِ
 بِحُرْمِ كَامِهِ وَعَقْمَتِهِ
 كَقَوْلِهِ أَنْتَ عَنِّي كَأَبْنِي
 أَوْ ظَهْرِي أَوْ كَرَامِي تَمَّتْ
 وَحَيْثُ لَمْ يَنْبَغِ بِالطَّلَاقِ
 فَعَائِدَةُ إِلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ
 وَلَا يَجُوزُ الَّذِي قَدْ ظَاهَرَ
 وَعَادَ وَطَهُ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَا
 بِالْبَيْتِ ثُمَّ الصَّوْمُ فَلَا لِحَامَ
 تَمَّتْ فِي الْوَطْءِ فِي الْمَيْمَانِ

صَوْفًا وَكُنَانًا وَقَطْنَا وَحَرِيرَ
 لَأَخَا أَوْ مِنْطَقَةً أَوْ دِرْعًا
 وَالْجِلْدَ إِذْ لَا عَادَةَ وَدَانِي
 ثُمَّ وَعَيْدٌ ثَلَاثًا صَوْمًا
 إِنْ تَمَنَّعَ خِدْمَتُهُ وَيُوجَدُ
 قُلْتُ كَذَا حَقَّقْتُهُ بِالْوَاوِ
 وَجَارَ أَنْ يُطْعِمَ وَيَكْسُو عَنْهَا
 عَنْ حَيْثُ لَا الشَّرْطُ كَالظَّهَارِ مَا
 وَأُقِيدَتْ وَصَوْمُهُ إِنْ أَصْبَحَا
 وَيُفْسَدُ ذَاوُدُ حَوْلَ الْبَعْضِ مِنْ
 لَا بِالشُّكُوتِ كَتَرُولٍ فِيهَا
 وَمُسْتَدَامٌ لُبْسُهُ اسْتَعَالِيهِ
 رُكُوبُهُ يُخَالِفُ التَّزْوِجَا
 وَصِدْقُهُ وَبَيْتُ شَعْرٍ وَالْأَدَمُ
 وَالْأَذُنُ لَا يَسْمَعُ كَالْتَصْرِفِ
 وَكَتَزْوِجِ الْوَكِيلِ عَنْهُ لَا
 وَفَائِدَةُ الْحَجِّ فَقَطُّ هُنَّ وَمَنْ
 كَفَّارَةٌ أُخْرَى إِذَا آتَى مَا
 وَمَكْنَتُهُ الشُّكُونُ لَا لِلتَّقْلِ
 وَذَكَرَهُ الْأَشْيَاءُ بِالْوَاوِ بِلَا
 وَالرَّأْسُ لِلْأَنْعَامِ وَالنَّبِيُّ حَيُّ
 وَالْبَيْضُ مَا يَبِينُ فِي الْحَيَاةِ
 وَالْتَمْرٌ وَالْيَطِيخُ وَالْجَوْزُ عَلَى

القَدْفُ رَمَى الشَّيْءِ تَخْتَصُّ بِالرِّبَا
 وَحَدَّثَنِي بَرِيذُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
 مَالٌ يَقَعُ عَلَى زَيْلَةِ أَرْبَعَةٍ
 أَوْ يَلْبَسُ بِيَدَيْهِ فَيُرْوَى جَمِيعُهُ
 قَوْلُهُ بِأَمْرِ قَائِمٍ أَشْهَدُ
 بِاللَّهِ أَنِّي صَادِقٌ مُؤَكَّدٌ
 فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الرِّبَا
 وَلَيْسَ مِنِّي فَرَعُهَا بَلْ مِنْ نَا
 يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعًا بِلَفْظِهِ
 وَخَاسًا يَقُولُ يَدٌ وَمُطْلَقًا
 وَاعْتَنَى اللَّهُ عَلَى تَضَرُّبِ
 إِنْ كُنْتُ فَمَا قُلْتُ مِنْ بَيِّنَةٍ
 فَحَسْبُ حَادٍ بِاللِّمَانِ لَمْ يَحْدِ
 يَقْدِرُهَا وَيَنْبَغِي عَنْهُ الْوَلَدُ
 وَقَارِقَةُ فِرْقَةٌ مَمْتَلِكَةٌ
 وَحَرَمَتْ فَلَا يَجِلُّ بَعْدَ لَهْ
 وَتَسْتَبْقِي أَنْ تُحْدِثَ لِرَبَا
 مَا لَمْ تَلَا عَنْ مِثْلِ مَا قَدْ لَامَنَّا
 لَكِنْ تَمُزُّ لِمَنْ لَمْ يَلْمِ كَذَبٌ
 فِي التَّقْدِيرِ وَيُتَبَدَّلُ الْقَرْنُ
 فَلَا يَحْدُ بَعْدَ أَنْ تَلَا عَيْتَهُ
 لَكِنْ يَمِيرُ مَعَهُ غَيْرُ مَحْصَنَةٍ

بَابُ الْعِدَّةِ
 تَعْتَدُ رُوحَةً عَنِ الْوَقَاةِ
 وَالْفَسْحِ وَالْمُتَلَاقِ فِي الْحَيَاةِ
 عِدَّةُ الْوَقَاةِ ثَلَاثُ عَامٍ
 مَعَ عَشْرِ أَيَّامٍ مِنَ الْأَيَّامِ
 أَوْ مِثْلُ ذَلِكَ الْحُلِّ بِاتِّفَاقٍ
 فَإِنْ تَكُنْ عَنْ فِسْحٍ أَوْ تَلَاقٍ
 قَدْ أَنْجَلْتَ وَضَعْتَهَا الْوَقَاةَ
 وَغَيْرَهَا ثَلَاثَةَ أَقْرَابٍ
 وَجِئْتُ كَانَتْ ذَاتُ بَابٍ وَأَوْصِي
 فَاشْهُرٌ ثَلَاثَةٌ لَهَا تَقْدِيرٌ
 وَذَاتُ رُبِّي عَنْ وَقَاةٍ بَعْلَهَا
 تَعْتَدُ أَيضًا بِأَيِّ مِثْلِهَا

وَتَشْمَلُ الْفَاكِهَةَ اللَّيْمُونَ
 وَالْمُورَ وَالسُّطِجَ وَالرِّمَانَ
 وَاللَّبَّ كَالْقَصْبِ وَالْقَدْفِ وَلَا
 وَاللِّمَّ وَالشَّمَّ الَّذِي لِلطَّبْنِ
 وَالْجَنْدِ وَالْكَرْبِ وَقَلْبِ رَمَعَا
 وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَتَمْرٍ وَرُمَّبٍ
 كَأَحْمَكِ فِي الرِّمَانِ وَالْمَعْتَصِرِ
 ذَوْبًا كَذَا مَسْكَنُهُ وَالْقَصْبُ
 تَنَاوَلَهُ مِنْهُ كَذَا تَطْعَمُ
 وَيَلْعَقُ سَكْرًا وَحَبْرًا كُلَّهُ
 كَعَيْبٍ وَمَا يَأْشُرُكَ حَوَاهِ
 لَا قِسْمَةَ وَسَفْعَةٍ وَالصَّلْحُ مَعَ
 أَوْ اشْتَرَى مَعَ غَيْرِ أَوْ مِنْ وَكَلَّةٍ
 وَالصَّدَقَاتُ هَبَةٌ لَا الْوَقْفُ
 وَكُلُّ دَيْنٍ وَعَلَى مَنْ يُعْمَرُ
 وَأَمْ فَرَعٌ لَا مَكَاتٌ وَلَا
 وَمَا أُضِيفَ مِثْلُ دَارِ الْمُسْتَرْقِ
 وَمَا لِلدَّابَّةِ لِلنَّسُوبِ لِذِي
 وَبَابُ هَذِهِ الْجَدِيدِ شَمَلَتْ
 فَهِيَ لَوْ هَوَّيْبٌ وَمَعْرُوْلٌ لِمَا
 لِأَحْيَتْ جَمِيعَ التَّوْبِ مِنْهُ وَالسُّدَا
 فَلَيْسَهُ وَالنَّوْبُ لَا الْقَرْشُ أَعْدَةُ
 قُلْتُ يَمْتَقُّ التَّوْبُ لِأَنَّ الْبَسَا

وَعِنًا وَرُطْبًا وَرَيْتَنَا
 رُطْبًا وَمَا لَيْسَ بِرُطْبٍ كَانَا
 مَا يَخْتَارُ وَكَقْتًا مِثْلًا
 وَإِلَيْهِ مَا وَسَنَامُ الْبَدَنِ
 وَالسَّمْنُ وَالزَّبْدَةُ وَالذَّهْنُ مَعَا
 مُتَّخِذَاتٌ كَالزَّبِيبِ وَالْعَيْبُ
 مِنْهُ وَأَكْلٌ وَأَبْلَاعُ السُّكَّرِ
 مِنْهُ وَلَكِنْ أَكَلَهُ وَالشَّرْبُ
 وَالذَّرِصَارَتْ غَيْرُ دَارِ عَدَمٍ
 لِأَمْصُ رِقْمَانٌ وَيُرْمَى ثَقْلُهُ
 أَوْ سَلَمٌ وَمَا يُؤَكُّ مُشْتَرَاهُ
 دَيْنٌ وَمَا قَالَا أَوْ عَيْبًا رَجَعُ
 وَمِنْهُ الْخُلُوصُ فِي الْمَخْلُوطِ لَهُ
 وَلَاضِيْفَةٌ وَعَكَا فَا نَضُوا
 وَغَيْرُ ذِي الزَّكَاةِ وَالْمَدْبَرُ
 نَفْعٌ الَّذِي اسْتَوْجِرَ مَا لَا جَمَلًا
 فَإِنَّهُ لِلْمَلِكِ بَعْدَ أَنْ عَتَقَ
 وَقَوْلُ ذَلِكَ الْبَابِ هَذَا الْمُنْفَذُ
 وَبَسَّ مَا مِنْ يَدٍ وَعَزَّ لَتْ
 مَضَى وَمَنْ عَزَّكَ تَوْبًا عَمَّا
 أَمَا تَارِيْقِيهِمْ وَأَزْتِيدَا
 بِالنَّوْمِ أَوْ صَارَ دِنَارًا أَوْ قَفَّ
 دَاوَارْتِدَا أَوْ يَنْزِرِيهِ آسَا

وحيث كانت حائلا فالعقب
 يسون يوما ثم حسة آخر
 وإن نظاه بما فلا انقضا
 لا يوضع عليها كما مضى
 أو ذات حين فليس ثمات
 وغيرها شئ ويؤتى الثاني
 وأر يطق قبل ويلها التفت
 عليها أو مات قبلها وقت
 وحيث كان وهو ما من الزنا
 أو غيرها فإنه حكم ميتا
 وإن تكن من شهية فلتقتدر
 عنها بكل ما في الزوج من
 باب الاستبراء

أوجه في حق القتي إذا ملك
 رقيقه وحقها إذا هلك
 أو غنقت من مد وطء أو حدة
 وعينها في ذلك المستولدة
 فضله أشع كل الاستمتاع
 وحاز المتاع سوى الجماع
 وقبلة وبعد موت السيد
 أو غنقها بتكاتها بعقد
 وإن تكن في عهدة عند الشرا
 أو عهدة فعتما شرا
 وحيث كان فهو وضع حمل
 أو حية في ذات خصص حاله
 والشهرة ذات الشهر ومستر
 أو قدر شهر كامل حيث أنكر
 فصل فيما يجب للمعتدة وعليها
 عليه الرجعية الأنياف
 ومسكن هي به الطلاق
 ولم يجب لغيرها إلا السكن
 والبس المثل لها كل الأون
 وما سوى الرجعية لا يخرج
 من بينها إلا الميراث ويخرج
 ولم يكن في عهدة الوفاة أن
 تمزليا أو من بين البدن

وهذه الخطة غيرا تحسب
 والحن والتصوير غير حاف
 ردة بالنفس لا الدعاء كلام
 أو حط أو أشار أو قد كبرا
 عليك والتمام مشهورها
 من التعاميد حكاة الأصل
 قال وأغت شهرة أن ينلها
 ما في شهيد الصلاة نيتلا
 كيف نصلي علم الرويا
 أشار أو سماه فالرفع رأوا
 وإن أراد وهو حاكم فلا
 يزيد أو عليه لا أسلم
 فيم يستثنى ولو بان نوك
 زيد مثلا فليهم دخلا
 يذني أو يغير حيف مثلا
 تحمل في تعاقبه يكلمها
 ويأذنت كما أردت بسد

ذالسخل ذالعبد وهذا الرطب
 يكبر والعنق والجفاف
 والأمر والهي وشتم واليطام
 لا إن يهمل أو يسخ أو قرا
 وأحسن الشاء لا أحصى ثنا
 مجاميع الحوى أو الأجل
 وأفضل الصلاة للهادي كما
 قلت التواوي هنا ما لك إلى
 لأنهم إذا سألوا النبي
 لعيسى قاضي البلد القاض ولو
 له ولو درى به أو عزلا
 وإن يقل والله لا أكلم
 فإن على قوم يسلم وهو
 لا في ورني كنت دخلا على
 وإن خرجت دون إذني أو يدا
 تحمل بالزوج مرة وما
 قلت ولا يطلق فالتقيد من

باب النذر

من كان بالغاً يعقل مسيما
 قربة أو صفتها وليس شئ
 علق بالمقصود أو مجزا
 عيادة المرضي وسر الكعبة
 وكده وام الوثير والتهميد

نذر سوى البياح أن يلتزما
 كقول الله علف أو على
 ما لم يكن باللفظ نذرا للجزا
 فمن مثالات التزام القربة
 وهكذا تطيبها لا مسجيد

من سبها نعمة وأرضعت ولد
 صار سبها أن يرضع فمسا قد
 مرفقات نال من كل شيع
 وقيل حر ليز الرضاع قد وقع
 وصار رضع من سقت آناه
 ووقع كل منه حيا آناه
 وأنها من الجهات حالته
 وأخت هذا الزوج أيضا عمته
 وأم كل جده له والآب
 حدا له من الرضاع والنسب
 وينبغي فرؤعه بالنيكاح
 دون الأصول والحواشي فأعلا
 فخير النكاح بينهم على
 ما قد صق في باب مفصلا
 وما جزئ رذوخ الجميع
 من أهل هذا الطفل لا الفرز

باب النفقات

لزوجته من نفسها تمك
 مؤنة وكسوة ومسكن
 يعرفه وقدرة الإنسان
 وتربها من مؤسرة مديات
 وواجب من مغيره فقط
 لكن لها مد ونصف رزق
 وتستحق خادمات يسفلها
 إن كان ذلك عاقد ميثلها
 وفتح تغريمه من الأقل
 أو عن صدا حيث لم يكن دخل
 وذو اليسار واجب أن ينفقا
 على الأصول والفرع مطلقا
 بشرط فقر في الجميع معتد
 ونحو رزق كالمجنون والضعف
 ثم على رب البهائم المؤن
 حيث لا يضر تركها البدن
 ولم تكلف فوق ما يطيق
 من عمل ومنها الرقيق

صلاته إن كان الإتمام أسبر
 وكالصلاة قاعدا واختارا
 أما صفات قرب ففرض
 يندرسى الحج من حيث سكن
 لا البعض من يوم ويوم الشك
 ولا يضيق وقتة حج السنة
 فصح للمجنون نذر البدن
 ذمته والصوم يوم ولا يفي
 ممول تصدق قد نذرا
 جميع ما الوقوع عنه أمكنا
 به وصوم دهر ومدافدا
 ونذر صوم يوم يقدم العلاء
 في غيره وليعتكف ما بقيا
 ضعى بجا بيان بطله اصطفى
 كما ينفق الإغفار أو جاحتم
 كالصدقات والصلاة والصدقا
 حتما وتم فرقت والبدنة
 ثم الشياة السبع والذي افتقر
 في جهة كذلك عرما ويعاد
 ونذر أهذا الطي والغيبتم
 به وفي مال عسير الانتفاك
 إن يسلموا أيذب وفا الذر

وصومه وأن يتم في السفر
 وأن يتم ما نوى نهارا
 ورخصة كذا وتجد يد الوضو
 كطول ما يقرب في الفرض وأن
 وصوم شهر با فتراق محكم
 وأق بيت الله لأن عيبته
 ولا ر كوع وسجود ممكن
 من قرب والمفلس المالك في
 يرتعتين في الصلاة وعلى
 وليقض في نذر صيام عينا
 مثل الأثانين لتكفير بدا
 لكل يوم فيه عدا أبطلا
 يصومه بسمة أو قضا
 والعبد حر يومه وابع في
 ونذره إتيان ما من الحرم
 وإن يعينه لذبح بالتزاد
 وكل أرض ليضحي عيبته
 لها فإن لعدم فأجدى من بقر
 ودرهما للصدقات والجهاد
 ونذر هدي فضيحة الحرم
 يوجب بالحي تصدقا وماك
 بمن عنه وأهل الكفر

باب القضاء

أهل القضاء ونياية نعم	أهل الشهادات فلا حرم وصم
-----------------------	--------------------------

لَكَرِهَ أَنْ يَطَّلِبَ الزِّيَادَةَ
مِنْ مَوْنٍ وَرَكْسَةٍ مَعْتَادَةٍ
بَابُ الْحَصَانَةِ

وَمَنْ يَفَارِقَ زَوْجَتَهُ لَهَا وَدَّ
مِنْهُ اسْتَحْتَمَتْ ذَلِكَ الْوَلَدُ
بِالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ
وَكُونَهَا مِنْ نَائِلِ خَلِيسَةٍ
وَقَدْ فُتِقَ وَالْحَلُولُ مِنْ سَفَرٍ
وَجَاءَ رَضْنٌ كَأَنَّ مِنْ كَفَرٍ
كِتَابُ الْبَيِّنَاتِ

الْقَتْلُ أَمَا تَحْضُرُ عَهْدَ أَوْ حَطَا
أَوْ شَهْرَ عَهْدٍ وَأَمَّا دَائِمُ الْحَطَا
فَالْعَهْدُ قَسْدُ الْبِعْدِ وَالشَّهْرُ بِمَا
يُقَالُ ذَلِكَ عَالِيًا فَلْيَعْلَمَا
وَالْحَطَا السَّمُّ الَّذِي رَمَاهُ
إِذَا صَابَ فَمِنْ مَنْ تَوَاهَى
وَحَدِيثُهُ عَهْدُهُ أَنْ يَضْرِبَكَ
شَخْصًا بِشَيْءٍ قَتَلَهُ كَنْ يَغْلِبَا
وَفِي سِيَرِ الْعَهْدِ الْقَضَائِمْ سُنِّي
وَرَأَيْتُ فِي الْعَهْدِ الْإِيَّانَ عَفِي
فَإِنَّ عَهْدًا وَلَيْتَهُ عَلَى دِيْنِهِ
قَطَعْتَ فِي حَقِّ مَنْ جَمَعَ الدِّيْنَةَ
بِأَحَدٍ هَذَا مِنْ مَالِهِ مَثَلْتُهُ
عَلَى الْحَلُولِ كُلِّهَا مُؤْتَسِّتُهُ
أَمَا الْحَطَا فَرَأَيْتَ لَهُ الدِّيْنَةَ
وَحَقَّقْتَ فَحَسَبْتَ فِي التَّادِيَةِ
وَالَّذِينَ يَبْعِلُونَ حَمَلَتْ
وَالثَّلَاثُ مِنْ رِسِينِ أَعْلَتْ
وَكَانَ حَطَا عَدَا الْحَطَا فَمَا سَبَقُ
لَكِنْ هَذَا التَّمْلِيحُ فِيهَا سَمَّيْتُ

فَصَلِّ

شَرَطُ الْبَيِّنَاتِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنَى
مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا حَكِيمًا
وَلَا يَكُونُ لِلْقِتْلِ وَالرَّدَا
وَأَنْ عِلًّا وَلَا يَكُونَ سَيِّدًا
وَعَصْمَةُ الْقَبِيلِ بِالْإِيْمَانِ

يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَالسَّنَنِ
عَرَبِيًّا وَقَوْلَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاتِ
ذُو شَوْكَةٍ وَنَائِلِ قَضَائِهِ
فِيهِ وَلَا أَصْلِحَ وَالْمِثْلُ نَيْدُ
لِغَيْرِهِ وَعَادَ كُلَّ صَوْرَةٍ
غَيْرِ مَعِينٍ يَعْزِلُ مِنْ أَهْلِ
بَدَلٍ بِشَاهِدَيْنِ أَوْ شَهْرَةٍ
وَبِأَمْرِي أَصْلِحَ مِنْهُ أَنْ يَبْلِي
بِدُونَ مَا قَلْبَتَاهُ وَأَنْزَلَ ذَا
عَمٍّ وَلَا الْقِيَمَ لِلْإِيْمَانِ
وَيَا لِحُجُونٍ وَذَهَابِ بَصَرَةٍ
تَعَفُّلًا وَالصِّيْقَ لِالْإِمَامِ بِيَدِهِ
قَاضٍ بِمَوْتِ ذَاكَ أَنْ يَعْزِلَا
قَاضٍ بِهِ لَكِنْ أَنَا لَا يَرْضَى
شَخْصٌ مِنْ يَرْعَى ظُلْمًا أَنْ حَضَرَ
إِلَيْهِ أَوْ نُودِيَ أَنْ جَمَلًا زَعَمَ
بِاطْلَاقِ مَطْلُومٍ وَلِتَعَزَّزِيرِ
وَالْوَقْفِ إِنْ عَمَّ وَمَالِ الْبَطْلِ
عَقْفًا فَيَقْتَدِرُ قَدْ أَجَادَ الْحَطَا
لِيَنْقَلَا الْبَيِّنَاتِ مِنَ الصُّوْبَيْنِ
وَرَبِّ الْأَصْمِ مُسْمِعِينَ
مِنْ عِلَالٍ لِأَجْلِ ذَا الْعَمَلَا
بِحِفْظِهِ وَنُسْخَةٍ لِلْمُسْتَحَقِّ
مُجْتَهِدٍ كَافٍ وَالْإِجْتِهَادُ أَنْ
وَالنِّسْبِ وَالْأَنْوَاعِ مِنْهَا وَلَفَاتٍ
وَإِنْ تَعَدَّرَتْ فَمِنْ زَوَالِهِ
وَهُوَ عَلَى مَعِينِ الْقَطْرِ يَجِبُ
بِحَاجَةٍ وَبِحَوْلٍ وَكَبِيرَةٍ
إِلَى الْإِمَامِ وَحَرَامٌ لَوْ قِيلَ
وَحَوْفٌ مَيْلٌ وَلِهَذَا يُكْرَهُ
وَيَعْزِلُ الْقَاضِي بِنِظْرِ الْحَلَالِ
أَوْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ وَتَفَدَّى
وَبَابٌ لَمْ يَنْزِلْ عَنِ الْإِمَامِ
وَالْوَقْفُ بِالْإِعْمَالِ وَسَمِعَ حَبْرَةً
كَذَلِكَ بِنِسْبَانِ وَأَنْ لَا يَنْتَبِهَ
وَحَيْثُ لَا يَمْنَعُ فَلْيَبْدَلْ وَلَا
وَيَشْهَدُ الْمَعزُولُ مَعَ عَدْلٍ قَفْوٍ
أَدَابُهُ يُعْمَلُ فِي أَحْسَنِ الْمَنْظَرِ
عَلَيْهِ حُجَّةٌ وَإِنْ غَابَ رَقْمٌ
وَأَطْلَقَا الْعَدَمَ الْحَضُورِ
إِنْ شَاءَ ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ وَالصُّبُلُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْتَكْتَبَ عَدْلًا شَرَطًا
وَرَبِّ اثْنَيْنِ مُسْتَرْجِمِينَ
وَرَبِّ اثْنَيْنِ مُزَكِّيَيْنِ
بِلَفْظِهَا وَالْأَجْرُ فَاجْعَلْهُ عَلَى
وَكُتِبَ الْقَاضِي بِحُكْمٍ وَوُثِّقَ

أَوْ عَهْدٍ كَالْعَهْدِ وَالْأَمَانِ
 وَكَوْنُهُ عَنْ قَاتِلٍ لَمْ يَنْقُصَا
 إِمَارَتِي أَوْ يَكْفُرُ خُصْمَا
 فَيَهْدِي الْحَرْبَ فِي عَيْنَيْ قَاتِلِهِ
 وَيُهْدِي الْمَرْبُ تَدْلَاعَ مِثْلِهِ
 وَيَقْتُلُ الْحَرْبَ الْكَبِيرَ بِالْأَجْدِ
 وَلَيْسَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ مِنْ فَرْدٍ
 بَلْ يَبْتَئِ الْفِصَامُ فِي عَضْوَقِ قَطْعٍ
 مِنْ مِفْصَلٍ وَمَعَ إِصْفَافِهِ يَسْبَعُ
 وَكُلُّ شَرِّ طَلِّ الْفِصَامِ قَدْ سَلَفَ
 فِي الْمَنِيِّ شَرُّهُ فِي الْفِصَامِ فِي الْعَرَفِ
 مَعَ شِرْكَةِ الْعَسْوَةِ فِي الْبِرِّ الْخَصِ
 وَقَدْ نَفَسَ أَيْ مَفْطُوحٌ يَخْتَصِرُ
 وَيُقَطِّعُ الْإِنْتِلَ بِالْأَنْتِلِ مَا
 لَمْ يَحْسُرْ يَهْدِي قَطِيعَهُ تَرْفِ الدَّمَاءِ
 وَأَنْ جَفَى يَجْرِي لَنْ يَجْرِي حَتَّى
 الْإِبْرَاسِ أَوْ يَرْجُوهُ أَوْ مَعَهُ

باب الديارات

فِي كُلِّ حَرْفٍ مُسَلِّمٌ إِذَا قَتَلَ
 بغير حق مائة من الأبدان
 وَتَلَفَتْ بِالْعَهْدِ بِإِنْفَاقِ
 مِنْهَا ثَلَاثُونَ مِنَ الْحَقَائِقِ
 وَمِنْ جِدَاعٍ مِنْهَا أَوْ الْفَائِزُ
 قُلْ أَرْبَعُونَ كُلُّهَا حَوَامِلُ
 وَهَكَذَا التَّشْلِيحُ فِي عَهْدِ الْخَطَا
 وَخَمْسَتٌ فِي حَقِّ مَنْ حَقَّ خَطَا
 مِنَ الْحَقَائِقِ الْخَمْسُ بِالْإِجْمَاعِ
 عَشْرُونَ ثُمَّ الْخَمْسُ مِنْ جِدَاعِ
 وَالْخَمْسُ مِنْ بَنِي اللَّيْثِ يَلْزَمُ
 وَالْخَمْسُ مِنْ بَنَاتِهَا مَخْتَصِمٌ
 وَمِنْ بَنَاتِ الْمُنَاقِقَةِ الْمَخَاضِ
 تَمَامُهَا وَلَوْ بِالْأَقْتِرَاضِ
 وَحَيْثُ كَانَتْ كُلُّهَا مَعْدُومَةً
 أَوْ عُدَّتْ فَتَسْتَقْبَلُ لِلْقِيَمَةِ
 فِي ثَلَاثِ غُلْفَتٍ مَعَ الْخَطَا
 فِي الْحَرْمِ الْمَكِّيِّ وَالَّذِي سَطَلَا

وَبَعْدَ جَمْعِ الْفِيهَا فَلْيَجْلِسِ
 فِي آدَبٍ بِاللَّفْظِ ثُمَّ عَزْرَةٌ
 فِي النَّاسِ وَلَيْسَ فِي الْإِكْرَامِ
 لِمَجْلِسِ الْمُسْلِمِ رَفْعُ جُوزِهَا
 فَأَمْرَةٌ نَدْبًا فَسَاقِيَا فَمَنْ
 كَانَتْ فِي الْمَقِي وَفِي قَدْرٍ
 وَالْحَكْمُ فِي الْمَسْجِدِ فَأَكْرَهُ أَمْرَهُ
 وَنُصْبَهُ الْبُؤَابِ وَالْحَاجِبُونَ
 وَالْحَكْمُ بِالْمُدْهِنِ عَنْ فِكْرٍ كَمَا
 وَأَكْرَهُ لَهُ حُضُورَهُ وَرَيْبُهُ
 يَجْرِمُ وَالَّذِي إِلَيْهِ يَهْدِي
 مِنْ عَهْدٍ حَصْمٍ عَهْدَتْ قَبْلَ الْفَضَا
 وَخَطَا قَطْعًا وَظَنًّا نَقْضًا
 وَبِالْقِيَاسِ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَقِي
 كَذَا الْعَرَايَا وَذَكَاءُ الْحَمَلِ
 أَوْ بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنَ السَّنِيئَاتِ
 خِلَافَ تَزْوِيجِ بِلَا وَلِيٍّ
 وَلَيْسَتْ أَوْ يُقْبَلُ مِنَ الدَّعْوَى لَهُ
 مُكَلَّفٌ مُلْتَزِمٌ قِيَادَةِ
 وَجَازٌ حَتَّى حَقِيقَةً إِنْ حَجَّزَا
 دَيْنَا هَا وَمَصْفَا وَأَخَذَ مَالَهُ
 وَغَيْرُ حَيْسٍ دَيْنِيهِ وَهَيْمَتَا
 طَرِيقُهُ وَبَاعَهُ وَحَصَلَا

مَشَاوِرًا فِي الْحَكْمِ وَلِيْزِ حَرْمِي
 وَشَاهِدَ الزُّورِ نِدَاءَ شَهْرَةٍ
 مَا بَيْنَ حَصْمَيْنِ أَوْ الْأَخْصَامِ
 وَقَدْ مَسَّ الْمَسَافِرَ الْمُسْتَوْفِرَا
 لِيُرْعَ فِي حُضُومَةٍ فَلَا يَنْزِ
 وَيَتَخَذُ مَكَانَ رَفْعِ مَجْلِسَا
 وَفِي قَضَايَا أَفْرَقَتْ لَا يَكْرَهُ
 مَجْلِسِ الْحَكْمِ وَالزَّحَامُ قَدْ أَمِنَ
 عَامِلٌ أَوْ عَنَهُ وَرَكِبٌ عَلَا
 يُفْصَدُ بِلِئَمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُضُومَةٌ
 سَعَتْ وَلَا يَمْلِكُهُ فَرْدَا
 يَسُدُّ لَا يَأْخُذُهُ أَوْ عَوْضَا
 يَجْرِي الْوَالِدِ مَهْمَا عَرَضَا
 وَشَلَّ خِيَارَ مَجْلِسِ حَيْثُ نَفَى
 بِالْأَمِّ أَوْ نَفَى قِصَاصِ التَّقِيلِ
 تَسَخَّرَ مَنْ قَدْ قَدَدَتْ قَرِيْبَا
 وَشَاهِدَ مَا هُوَ بِالْمَرْصِيَّةِ
 فَلَيْسَتْ كَلَامٌ أَنْ عَرَّتْ جِهَالَهُ
 أَمْرًا حَيْثُ مِثْلَ اسْمِنَا مَعَا
 ثُمَّ تَقَامُ مَصْصَا كَانَ يَسْتَجِدَا
 إِنْ أَمِنَ الْفَيْسَةَ فِي اسْتِقْلَالِهِ
 لَا التَّقَبُّ وَالزَّائِدَانِ نَعِيْنَا
 جِنْسَالَهُ كَالْكَسْرِ لِلصَّحِيحِ لَا

يَعْنِي هَذَا إِذَا كَانَ مَقْرَرًا
 إِنْ ادَّعَى صِحِّحَةً بِأَنْ دَكَرَ
 لَأَمَّا بِحُجَّةٍ وَجِنْسِ الثَّمَنِ
 وَيُصِفُ الْعَيْنَ بِيَوْمِهَا كَالْتَفَافِ
 لِعَبْرَةِ الْقِيَمَةِ وَلَيْدُ كَرْلَهُ
 السِّكَّةَ الْمُدَوْدَةَ فِي الْعَمَارِ
 وَتَوْبِي وَذَوِي عَدْلٍ سَكَّحَ
 وَالْحَجْرَ عَنِ طَوْلٍ وَخَوْفِ الْعَيْتِ
 وَسَمِعَتْ دَعْوَى النِّكَاحِ مُطْلَقَةً
 وَأَنَّهُ قَاتِلُ زَيْدٍ عَمْدًا
 أَوْ شِرْكَةً بِالْحَصْرِ لَا عَمْدًا عَلَ
 مُنَاقِضِ السَّابِقِ كَالشَّهَادَةِ
 ثُمَّ عَلَى آخَرَ وَالْمُصْرَفَا
 وَاسْتَفْصَلَ الْجَمْلَ وَالْأَصْلَ تَرَى
 وَلِزِمَ التَّسْلِيمُ لِي وَأَنَّهُ
 يَخْرُجُ عَنِ حَقِّ أَوْ أَنْ يَسْأَلَهُ
 طَالِبُ بِالْجَوَابِ قُلْتُ لِأِذَا
 كَيْفَ دَعَاؤُهُ عَلَى أَجَلٍ
 وَالْعَبْدُ فِيمَا لَوَاقِرٌ قَبْلًا
 وَسَيِّدِي فِي الْفَيْرِ كَالْأَرْضِ عَرَا
 وَلَا يَنْدُمُ حُجَّةَ الَّذِي وَجَدَ
 وَحُجَّةَ النِّكَاحِ قَدْ مَنَّهَا
 وَلَوْ يَقُولُهُ لِي الدَّعْوَى أَلَى

يُعْطَى وَلَا عَقُوبَةَ وَمَنْ دَكَرَ
 تَلَقِيًا لِلْمَلِكِ إِنْ كَانَ أَقْرَرًا
 وَنَوْعُهُ وَالْقَدْرَ فَلْيَسِّرِ
 وَإِنْ طَرَأَتْ لَهُ مِثْلُ تَلَفٍ
 نَاجِيَةٌ مَدِينَةٌ مَعْلَةٌ
 لَا الْفَرِضَ وَالْإِيصَاءَ وَالْأَقْرَارِ
 وَإِذْنَهَا حَيْثُ شَرَطَ أَنْ تَنْصَحَ
 إِنْ كَانَ فِي دَعْوَى نِكَاحِ الْأُمِّيَّةِ
 مِنْهَا يَلَامُ مَهْرَ لَهَا أَوْ تَلَفَهُ
 أَوْ حُطًّا أَوْ شِبْهَهُ عَمْدًا قَرْدًا
 مُكَلِّفٍ عَيْنَ فِي دَعْوَاهُ لَا
 لَهَا كَيْفَ تَقْتُلُ ادَّعَى أَفْرَادَهُ
 وَآخِذَهُ وَإِنْ سَمِعَهَا اتَّفَقَ
 بَقَاءَهُ إِذَا بَعِيَ فَسَدَا
 يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَوْ مَرَّتَهُ
 جَوَابُ دَعْوَاهُ وَمَا كَالْأَمِثَلَةِ
 قَرَأْنِ الْأَحْوَالِ تَنْفِي صِدْقًا
 إِنْ أَكْثَرْتَهُ لِشَيْلِ الزُّبُلِ
 كَحَدِّ قَذْفٍ أَوْ قَصَاصٍ جَمَلًا
 وَفِي النِّكَاحِ أَمْرًا وَجَمِيرًا
 ذِي مَنَّةٍ فَالْحَرْ لَيْسَ تَحْتِ يَدِ
 عَلَى شَهُودِ الْإِعْتِرَافِ مِنْهَا
 ثُمَّ ادَّعَى فَإِنْ أَقْرَرْتُ بَدَا

بِالْقَتْلِ فِي سَهْرٍ حَرَامٍ وَلَيْزِمُ
 تَغْلِيظُهَا فِي قَتْلِ حَرَمِ الرَّحْمَنِ
 ثُمَّ الْيَهُودِي ثَلَاثُ مُسْلِمٍ يَرَى
 وَكَالْيَهُودِي كُلِّ مَنْ تَنَفَّسَ
 وَفِي الْحَرْ سَعَى الْحَرْ مِنْ حَرَمِي
 وَكَالْحَرْ سَعَى عَابِدِ الْأَوْثَانِ
 وَدِيَةِ الْإِنْفِ بِكُلِّ حَالٍ
 يُصَفُّ الَّذِي قَدَّمَ فِي الرِّجَالِ
 وَالطَّرْفِ الْأَشْلُ بِالْمُحْكَمَةِ
 وَالرَّمِّ فِي قَتْلِ الرَّقِيقِ الْقِيَمَةَ
 وَفِي الْجَمِينِ الْحَرْ عِدَّةً وَأَمْرًا
 وَالْعَبْدَ عَشْرًا مِمَّةً مَقُومَةً
 وَالسَّنَّ وَالْإِيصَاحَ حَرْمًا مِنْ أَيْلِ
 وَالشَّهْمِ وَالنَّفَقَةَ مِثْلَهُ جَمَلًا
 وَإِنْ يَجِبُ فَالْثَلَاثُ كَالْمَأْمُونَةِ
 وَسَأَرُ الْحَرْجِ بِالْمُحْكَمَةِ

فصل

في امانة الاطراف وازالة المنافع
 في الأذنين أو جوار كمال الذية
 كذلك في العينين أي بالتسوية
 والنصفين ثم في اللحية
 وفي اليدين ثم في الرجلين
 كذلك في الألبان مع ثديها
 والأشبهين بل وفي شفرها
 والاذن أيضا والجفون الأربعة
 على جميع ما مضى مؤرخة
 وفي اللسان واللحان والذکر
 وسائر جوارحه سمع وبصر
 وعقله وشمه وذوقه
 ومضغيه وصوته ونبضه
 وبطشه والمشي والجمال
 ولذة الجماع بالانطال

(باب دعوى الدم والقصاص)
 من ادعى قتلا على سواه
 فواجب تفصيل ما ادعاه
 وأشباه المدعى القصاص

بها يظن صدق ما ينول
كان ترى عند العدا القليل
وحيث اقسام الولي بالصدق
تسعين بسطى دية ولا قد
والمدنى عليه قبل بضم
ان لم يكن هناك لو ثبت يعلم
فجعلت التسعين ايضا كالولي
ومن اراد ردها فليتعلم
باب الكفاية

وكل نفس ان تكن محرمه
في قلبها كفاية محتمه
ووافقت في سائر الاحكام
كفاية للظاهر لا الاطعام
باب حد الزنا

ومن يبيت موضع الختان
في فرج اجنبية فزاني
اما يكون مخصنا عند الزنا
اولا يتون عند ذلك مخصنا
فالممن للمكلف الذي

بشر وظافي يباح نأفد
والحد من محسن من امرأة
او رجل وخذل غير مائة
وتعد بها التعزيب قدر عام
مسافة الفرس على التمام
وقدر واحد الرقيق الزاني
ينصف حد غير ذي احسان
ثم اللواط كالزنا اذا جرى
لا من اى بهيمة بل عذرا
باب التعزير

وفي العاصي كلها التعزير
ان لم يبيح حد ولا تعزير
يضرب او عيس كذا الكلام
او غيره ياترى الايام
فمن رأى تعزيره بغيره
فلا يصح اذنى حدوده به

وليسوى ان لم يكذب او جهل
وسمعت لغايب بينته
ورجحت للذمى وان حصر
على الشكوت اوزى الانكارا
قضى به وذلك حيث يشهد
ولين القاضى وصيه حكم

من غير محسن وعقاب برضى
في ظاهي وماله ان يمتعا
بالعلم كالتعديل والتقديم
وعيره بشاهديه واشترط

كشاهد ولو روى بحزر
هذا ولا لا يفة او سالكه
اى ذكر اينطق حرام سيما
موجبه حدا ولم يكن اصغر

فيه ولا حد ولعن وهجسا
وعيبة المسير فسقا ولعب
ومرة لعظم فيه جرح
كقازف يقول اني ثبت

لا ان اقر قازف يكذب به
خلا كسمع الذق او مع صبح
والرقص او سمع الفنا اذا اك
لم يثبت بالجر والدفع فلا
عدوه دينا ودامن حزننا

يخلف في العقار والذي نقل
وملكه بهذه لا نشيته
يعكس وان جاور عدوى واصر
او اظهر العزة او توارى
فلا لا بعض ولا على العدو
والمثوب وعلى الراضى الحكم

في اوله ونافذ هذا القضا
معتقدا بطلانه اذا ادعى
لا في حدود ربنا العظيم
ان ينسفي التكذيب لاهو وخطا

خطا وعن عنه يروى جوز
على ثبوت ما ادعى المحجة له
عدلا على كبيرة ما اقدا
على صغيرة ككذب لا ضرر

قلت يسلم كذا السفاه جا
نزد وسمع اشعار من شرب
اوثاب مع قرائن ان قد صلح
ولا اعود للذى اذ ثبت

له مروءة لما لا لاق به
ولعب الحام والشطرنج
وحرفة دينية ليست لاب
يفضل ان يشهد لبعض وعلى
بفسح منه وعكس كزنا

باب حد القذف

إذ أرمي الإنسان شخصاً بالزنا
فقاذف وحده نجس
ولا يجد واليد المقدوف
بل غيره إن كان ذا تكليف
والشرط مع تكليفه إن بقدا
مخافاً مسيلاً مكلفاً
فيلد الرقيق أربعين
وكل حر ضعهه بغيره
ولا يجحد ببيت الزنا
ولا يقذف زوجته إن لاعنا
ولو عفا المقدوف عن حد سقط
وحيث لم يجب فقير فقط

باب حد شرب المسكر

وشرب كل مسكر حرام
به يحد الشارب الأيام
بشره مكلفاً تحت سراً
مع عليه الخمر والأسكارا
بشاهدي عدل أو الأقرار
لأربعة والقول الأسكارا
وحد في الحر أربعين
وفي الرقيق نصفها عشرون
والإمام بعد أن يعزرا
بما يساوي حد المقدرا

باب قطع السرقة

ويقطع المكلف المختار زمان
يسرق بضاباً ربع دينار
من ثمنه ما لم يكن له نسبي
بالمالك أو بشهته فليعلمها
فلا يجوز قطعه إذ سرق
مابعضه ملك له أو مستحق
والإمبال أصلها وأقرعه
وعقد ذلك موجب لقطعها
فإن بعد فكل مرة طرف
مخالفة لقصوه الذي سلف
فالأول اليمن من اليمين

بعد زوال الفسق والسيادة
الالرق والكفر الصبي البدار
عليه بالقتل على الشهود
خطاً ولو بالفقير لا الأبعد
شهادة إلا إن بمال شهيداً
يشهد بالمثل له ولا كان
ويتعاقب بإمكان الغلط
مافيه حق أكد لذي العلاء
والخلع والرضاع والعناق
مالأيماء وشرا البعضية
كالبيع والرهن والجار وهذ
من غير محصور بلا منازع
ومن أناس عاديها انحصار
أنكر منسوب اليه وطعن
سبب تلك الأصل أو فيها أذن
هلاكمه أو خصه عذراً مجمع
لا إن يكذب أو يعاد أو فسق
عند قرينة اضطبار الضير
يمنع أعمى لوروى أو ترجمها
من أقر أو سماعه سبق
تحكم قاض لالهلال الصوم
في فرجها قلت كميل محله
والموت والإعسار والعناق

عربية وكا لشهادة المعادة
أو المعادة لرفع العار
أي في سوى الحسبة والشهود
وحاملي العقل يفسق شاهدي
ووارث بجرح مؤروث لده
وبوصية من المال لمن
يشهد لقطع الطريق رفقة فقط
وباليد ر قبل أن يطلب لا
كالعفو في القصاص والطلاق
ونسب لا الوصف والوصية
رأى وللملك تصرفاً بأيدي
وكالينا بالطول أو سماع
وسمع القول مع الإبصار
في نسب بلا معارض كانت
والموت أما ذات فرع فليين
أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
أوفوق عدوى عيب أصل اتفق
وباختيار باطن للعسر
وللذي زكي بصحة وما
ويشهد الأعمى الذي قد اعتلق
عماه في المعروف عند القوم
وللينا أربعة أن أدخله
ولسوى هدين كالطلاق

وَعَدَهَا الْبُرْسِيُّ مِنَ الرَّحْلَيْنِ
وَنَالَتْ بُرْسِيَّ الْبِدْنَ فَاقْطَع
وَرَجُلَهُ الْبُرْسِيُّ تَمَامَ الْأَرْبَعِ
مِنْ مَقْصِلِ الْوَعَيْنِ مِنْهُ وَالْقَدَمِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ بَرِهَ بِهَا الْحَتَمُ
وَإِنْ يُؤَخَّرَ قَطْعُهُ حَتَّى سَرَقَ
كَفَاهُ فَطَعَّ وَاحِدًا مَسْبُوقًا

بَابُ قِطَاعِ الطَّرِيقِ
هُوَ فِي قِطْعَةِ تَرْصُدِ النَّاسِ
فِي طَرَفِهِمْ بِقُوَّةٍ وَبِاسْتِ
بِشْرَطِ نَكْلِهِ مَعَ الْإِسْلَامِ
وَقِسْمِ الْأَرْبَعِ أَقْسَامًا
إِنْ قَتَلُوا مَعَ أَحَدٍ مَالًا يَشْتَرُونَ
وَيُضْمَرُونَ لِثَلَاثَةٍ وَيُزِيلُونَ
أَوْ يَنْتَلُونَ مِنْ عِبْرَةِ أَحَدٍ قَتَلُوا
فَقَطُّ وَأَمَّا عَكْسُهُ لَمْ يَنْتَلُوا
بَلِ الْبِدَنِ الْبُرْسِيُّ لِكُلِّ قِطْعَةٍ
مَعَ رَجُلِهِ الْبُرْسِيُّ مَا قَدْ جَمَعُوا
وَقِطْعَةُ الْبُرْسِيِّ مِنَ الْبِدَنِ
إِنْ عَادَ وَالْبُرْسِيُّ مِنَ الرَّحْلَيْنِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُنَّ سِوَى إِخَافَةِ
خَيْبَتِهِمْ وَتَقْيِيمِ مَسَافَتِهِ
وَحَيْثُ تَأْوِيلُ قَدْرِهِ فَمَرَّةً سَقَطَ
عَنْ حُدُودِ خَيْبَتِهِمْ فَقَطُّ
لَا عَزْوَكَ مِنْ حَقْرِ قَرِيْبًا
أَوْ أَدْمَى كَالْقِصَاصِ وَالرِّتَابِ
وَقَطْعُهُمْ بِسَرَقَةِ النَّصَابِ
بِشْرَطِهِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ

بَابُ الصِّيَالِ
لِلشَّخْصِ دَعْوُ مَسَائِلَ عَنْ مَالِهِ
وَفِيهِ أَيْضًا وَعَنْ عِيَالِهِ
وَلَوْ قَتَلَ أَوْ بَطِخَ لِلطَّرَفِ
مُقَدِّمًا فِيهِ الْأَخْفَ فَاخْفَ
وَالْأَصْحَانَ مِنْ قِصَاصِ أَرْضِيَّةٍ
أَصْلًا وَلَا التَّكْيِيفَ بِلِ الْأَقْصِيَّةِ
وَصَمَوْنَ كَانَ مَعَ بَرِيْمِيَّةٍ

وَكَانَتْ قِصَاصُ الْعِدَّةِ بِالشَّهْرِ
وَكَالْوَصَايَا وَالْجُرْحُ وَالْتَعْدِيلُ
وَكَالْوَصَايَا وَكَالْإِحْصَانِ
وَمَوْجِبُ قِصَاصِهِ وَإِنْ عَفَا
وَلَوْ عَلَى مَنْ شَهِدَ أَوْ الْبَادِي
وَعَيْنِيهِ وَالرِّضَاعُ أَرْبَعًا
لِلْمَالِ وَالْأَيْلُ لِلْمَالِ وَحَقُّ
تَمَّ أَصَابَ خَطًّا وَمَوْضِعُهُ
قَبْضُ نَجْوِمٍ أَجَلُ تَحْيِيرِ
وَالْعَيْقِيُّ فِي قَدْ كَانَ فِي مَلِكِي وَقَدْ
لَا نَسَبَ الْطِفْلِ وَمَرْبِيَّتِهِ
كَذَلِكَ الْعِقَابُ وَالنِّكَاحُ
وَالْإِطْلَاقُ وَعِنَاقَةُ إِذَا
وَلَادَةُ إِلَّا إِذَا عُلِقَ ذَنْبٌ
أَوْ رَجُلًا تَمَّ يَمِينًا إِذَا
وَمِنْ مِنَ الْوَرَاثَةِ يَحْلِفُ قَبْضًا
مِنْ ذَلِكَ بِالْحَصَّةِ دِينَ ذِي الْبِلَى
وَلَمْ تَعُدْ شَهَادَةُ كَالْعَايِبِ
إِلَى مَجْلِ الْحَكِيمِ لِأَنَّ عِزْلًا
فِي وَقْفِ تَرْبِيَةِ الْبَطْنِ تَأْتِي
إِنْ هَلَكَ الْكُلُّ وَحَالِفٌ فَقَطُّ
شَرَكْتُمْ قِفْتِ سَهْمِ حَادِيَتْ إِلَى
لِلْحَالِفِ أَصْرُهُ بِلَا يَمِينِ

وَالْمَخْلَعُ لِأَنَّ جَانِبَ الذُّكُورِ
وَكَالْكِتَابَاتِ وَكَالْتَوْكِيْلِ
وَكَالظَّهَارِ وَاعْتِرَافِ الزَّانِي
مِنْ اسْتَحْقَ رَجُلَيْنِ وَصِقَا
لِنِسْوَةِ كَالْحَيْضِ وَالْوِلَادِ
أَوْ رَجُلًا وَأَمْرًا تَيْنَ وَاسْمَا
مَالِ كَرَمِي السَّهْمِ مَقْصُودًا مَرَفٌ
تُعَيَّنُ تَعْيِينًا عَلَى مَا رَجَحَهُ
الْوَقْفِ عَيْنِ سِرْقَتِ مَهْجُورِ
أَعْتَقَهُ وَالْمَالِكُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ
وَذُو الْيَدِ اسْتَبْقَاهُ فِي قِضْتِهِ
وَالهَتْمُ إِذَا يَسْبِقُهُ الْإِيضَاحُ
عَلَقَ بِالْإِتْلَافِ وَالنَّصَبِ كَذَا
بَعْدَ النَّبُوتِ رَجُلًا وَأَمْرًا تَيْنَ
عَدْلٌ وَإِنِ اسْتَحَقَّ لِيَكْذَا
نَصِيْبَهُ وَلَمْ يَسَاهَمْ وَقَضَى
كُوَارِثِ الشَّاكِيَتْ لِأَنَّ نَكْلًا
وَنَجْوِ طِفْلِ وَكَقَاضِ أَيْبِ
وَالْوَصَايَا وَالسُّوْعِ مَثَلًا
أَجْعَلَ نَصِيْبَ الْكُلِّ بِالْإِيْمَانِ
إِنْ مَاتَ حَطْلُهُ لَمْ وَإِنْ شَرَطَ
يَمِينِهِ لِكِنَّهُ إِنْ نَكْلًا
وَخَذَهُ لِلْعَايِبِ وَالْمَجْنُونِ

مَا تَلَعَتْ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ

باب المغاة

فهم فرقة من الفلوات الأمازيغية
 فيما يرى شرعا من الأحكام
 لهم كبير حاكم مطاع
 وعسكر لا يروا أطباويا
 فصار يدي للإمام النفعه
 وإن أراد الحق منهم منعه
 مؤولا له دليل سائق
 نكته عن الصواب رابع
 فواجب على الإمام العادك
 قتالهم ودفعهم كالقبائل
 حتى يصير جمعهم مفرقا
 ويتبقى من شرهم ما يبقى
 ولا يجوز قتل مدبريها
 ولا أسير وجرح المحتسب
 وواجب في الفجر رد ما لهم
 ورد ما حزنوا من عيالهم

باب الردة

من يرتد عن ديننا فليقتل
 فإن أبي قاتل فورأقذ وجهه
 ولم يجز الصلوة تمتنع
 كالدفين في قبورنا فله تمتنع
 ومن يدع صلواته محذافا
 وصار يرتد وفيه القول مر
 وإن يكن ترك الصلوة عن كراهة
 فلا يثبت فالقتل حدا التصل
 واجعله في التحبير والصلوة
 كسلف في سائر الجهاد

كتاب الجهاد

جهاد أهل الكفر والغواية
 في دارهم فرض على الكفاية
 بكل عام مرة لا أكثر
 ولا يبر فرضه كل الوري
 بل كل حر مسلم مكلف
 ذي صحة وقدره ومصرفه

إن يدع من عدوى هال إلا أن فسق
 لشاهد عدو ريشق كالمرض
 له وللكتائب أجر الكتب
 لأن أقر الخصم بالعدالة
 غنية عنه فهو حق ذي العلا
 في العيق والطلاق أما المالا
 وفي الفصاح حسنة للحاكم
 مبرهم وقد رمال رقما
 إن فلا ناعدل أو ماشابهه
 قال حكمت بعد الة قدا
 أخرى وقد طال الزمان راجعة
 يصير حكمه ويحتمل مقترن
 محجة مطلقة إذ شهدت
 هنا ولو من مشترية سترع
 بأنه أقر بالأمس اعتمد
 أعلم ما يزيل ملكا أو تولا
 اعتمد الملك سوى صواب
 وهكذا حكم سماع الدعوى
 وشاهد تم يمين هنة
 من قدر عدوى بعد محت حرا
 وذو تعزز ومن قد اکتتم
 إن كان في عفوية الله على
 ذمته وسجوا براء نفى

يشاهد ين وأداهما مستحق
 فسقا ياجماع ولا إذ عرض
 وأجر مكروب وإن لم يركب
 ولو يشك الحاكم استزكى له
 قلت كذا أفق وفي الأصح لا
 باتنين من قبل الشايحاك
 في التماس ويحق ما دعي
 واسمها واسم الخصمين وما
 إليهما وشهدا مشافهة
 ومن يبلي جرحا وتعديدا إذا
 وإن أتاه شاهدا في واقعة
 فإن يريه الأمر يستفصل وإن
 لا بالتناج وثمار قد بدت
 والمشتري يمين العين رجح
 كما لحكم في منهب ولو شهد
 أو يديه أو ملكه أمس سبلا
 منه اشتراه بل بالاستصحاب
 ولو على الغائب فوق العدوى
 وما ادعى إقراره بالبينه
 وأنه وكله وأحضرا
 لفقيد من أصل ثم أوحكم
 والطفل والمجنون والميت لا
 بعد اليمين أن ما ادعت في

فَإِنْ أَتَوُا الْمَدِينَةَ تَبَيَّنَتْ
 عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهَا وَمَنْ دَنَا
 وَسُوءَ الْكُفَّارِ كَالْأَطْفَالِ
 يَسِيرِينَ رَفُوعًا فِي الْحَالِ
 كَذَلِكَ الْحَتَانُ وَالْعَيْدُ مُطْلَقًا
 وَكُلٌّ يَجُونُ جَوْنًا مُطْلَقًا
 وَيَلَامُ بِرِقِّ مَنْ عَدَاهُمْ
 وَقَتْلِهِمْ وَالْمَنْ أَوْ قِدَاهُمْ
 بِالْمَالِ وَالرِّجَالِ مِنْ أَسْرَانَا
 يُقِيمُ الْأُولَى لَنَا إِنْ بَاتَا
 وَقِيلَ أَسْرٌ مَنْ يَبِيعُ بِيَعْمُ دَمَهُ
 وَالْمَالِ وَالْأَطْفَالِ كَلَّا عَمَّهُ
 أَوْ تَابَ بَعْدَ أَسْرِهِمْ يَبِيعُ
 بِمَا ذَكَرْنَا أَيْ قَاسِيَهُ الَّذِي
 تَمَّ الصَّبِيُّ صَارَ حَتْمًا مُسْلِمًا
 إِنْ كَانَ فِي آيَاتِهِ مِنْ أَسْمَا
 وَهَذَا إِذَا سَاءَ مُسْلِمٌ
 مِنْ غَيْرِهِمْ وَأَبِ قَيْعَانُ
 كَذَلِكَ اللَّطْفُ أَنْ تَخْرُجَ أَرْضُنَا
 أَوْ أَرْضَهُمْ إِنْ كَانَ فِيهَا بَعْضُنَا
 بَابُ الْغَيْبَةِ
 مَالِحًا نَائِبًا مَالِحًا مَعَ الْغَيْبِ
 غَيْبَةٍ وَقَدْ مَوَّضِيهِ التَّكْلِيفِ
 لِقَاتِلِ الْمُسْلِمِ وَهُوَ مَا مَعَهُ
 مِنْ فَرَسٍ وَاللَّهْ وَأَمْتِعَةٍ
 وَمَا عِدَا أَسْلَابِهِمْ مِمَّا غَنِمَ
 حُدُودَهُ أُخْرَى وَبِالْبَاقِي قِيمٌ
 عَلَى الَّذِينَ شَاهَدُوا الْقِتَالَ
 بِقَيْدِهِ فَرَسَانًا أَوْ رَجُلًا
 ثَلَاثَةَ لِلْفَرَسِ وَالْمَقَاتِلِ
 فِيهِمْ وَسَهْمٌ وَاجِدٌ لِلرَّجُلِ
 إِنْ كَانَ كُلُّ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا
 حَرًّا وَالْأَفْلَحُ رَضِعَ كَفِي
 وَالرَضِعُ قَدْ رَدَّ وَنَسَمٌ يَجْتَبِدُ
 فِيهِ الْأَيَّامُ بِأَعْيُنِنَا رَمَا وَجِدُ
 وَحَسَنُ الْبَحْسِ الَّذِي تَخَلَّفَا

وَمَا دَعَاهُ حَاضِرٍ مِنَ الْأَدَا
 وَأَتَهُ فِي قَبْلِ هَذَا اعْتِرَافًا
 لِأَحِبِّ يَدْعِي وَيَكِيلُهُ عَلَى
 إِبْرَاهِيمَ ذِي الْعَيْبَةِ وَالتَّوَكُّيلِ
 إِنْ حَصَرَ الْمَالُ وَإِنْ غَابَ فِدَانًا
 لِحَاكِمٍ بِمَوْضِعٍ قَدْ انْفَرَدَ
 أَوْ نَدَبًا أَسْمَى الْخَضِيِّينَ رَقْمًا
 وَبَشِيرًا أَسْمَى عَلَى التَّفْصِيلِ
 يَسْطَلُ وَإِنْ قَالَ أَنَا الَّذِي عَنَّا
 أَوْ قَالَ لَيْسَ أَسْمَى وَيُخَلِّفُ صُرْفًا
 أَنْ يَذْكَرَ الشُّهُودَ وَالتَّعْدِيلَ لَا
 مِنْ فَوْقِ عَدُوِّ وَوَلَدِي كَمَا شِئِدُ
 أَوْ خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ مَاتَ وَمَنْ
 يَعْرِفُ أَوْ بِأَحَدٍ فَلْيَعْرِفِ
 مِمَّنْ يَسْمَعُ وَيَنْقُلُ
 ثُمَّ لَتَعْبَةِ الشُّهُودِ وَيَنْقُلُ
 تَسْمَعُ دَعْوَى الْعَيْنِ أَوْ قِيمَتَهَا
 بِحُجَّةِ الْوَصْفِ إِنْ ادَّعَى التَّلْفَ
 فَإِنْ أَقَامَ مُدْعِيهَا بَيِّنَةً
 وَهُوَ مِنَ الْحَبْسِ إِنْ ادَّعَى التَّلْفَ
 وَمُؤْنُ الْأَحْصَارِ لِإِنْ أَتَيْتَهُ
 إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدَةِ أَوْ لِلدَّعْوَى
 مِنْ قَبْلِهِ لَمْ يَقْبُضْ وَيَجْعَدُ فِي

وَعَلَيْهِ يَفْسِقُ مَنْ قَدْ شَهِدَا
 وَمَرَّةً مِنْ قَبْلِ هَذَا حَلْفًا
 مِنْ غَابٍ أَوْ عَلَى الَّذِي تَوَكَّلَا
 وَلِقَبْضِهِ الْقَاضِي يَلَا كَيْفِي
 شَافَهُ حَيْثُ الْحَكْمُ مِنْهُ نَفْذًا
 أَوْ تَبَّتْ اسْتِقْلَالُ ذَيْنِ فِي بَلَدٍ
 وَنَيْسَةَ وَحَلِيَّةً ثُمَّ خَتَمَ
 لِأَمْنٍ أَقْرَبَ عَلَى الْجُمْهُورِ
 بِهِ فَإِنْ مُشَارِكًا تَبَيَّنَا
 عَنْهُ وَفِي سَمْعِ شَهَادَةٍ كَفَى
 لِشَاهِدِي قَبَا بِهِ وَقِيلَا
 وَلَوْ مِنَ الْكَاتِبِ تَعِيمٌ فَقَدْ
 إِلَيْهِ مَكْتُوبٌ وَفِي الْغَائِبِ أَنْ
 وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ الْحَاكِمُ فِي
 لِيَأْخُذَ الْعَيْنَ بِشَخْصٍ يَكْفُلُ
 أَحْضَرًا إِلَى مَا هُنَاكَ إِنْ سَهَلُ
 إِنْ تَلَفَتْ وَقِيمَةٌ تَشْبِيهَا
 وَإِنْ يَقُلُ مَا يَبْدَى مَا قَدْ وَصَفُ
 أَوْ حَلْفُ رَدِّ عَلَيْهِ سَمِعَتْهُ
 تَخْلَصُ وَانْقَطَعَتْ إِذَا حَلْفُ
 يَمْرُهَا وَالرَّدُّ لَا مَنَفَعَتُهُ
 عَلَيْهِ وَالشَّاهِدُ مَهَارِجِعًا
 قَدْ فِي وَإِنْ قَالَ لَهُ تَوَقَّفِ

فمنه يعطى لأهل المصطفى
 والخمس في مصلحة الإسلام
 وثالث الأخماس للأيتام
 رابعها يعطى لأهل السكينة
 وأثر السبيل خامس مائة
 وللأيتام أن يزيد من حصص
 منه جهاداً إذا دونه وهو الغنل
 باب تسم الفري

وما أتى من ما لهم بلا تعبد
 فكله في وقته وجب
 فأجعلها أيضاً خمسة من أسم
 فحسب لأهل خمس المغنم
 وماعد أولدين عيشوا
 للغز ومن أرضه وأودوا
 مقيلاً في قدر الاستحقاق
 بكثر العيال والأفانق
 وجازر صرف نصيبه للمصنف
 كصرفه في الخيل وفي الأسيفة
 باب الجزية

إن نطلب الكفار جزية وجب
 على الإمام أن يجيب من طلب
 بصيغة وذكر مال جارح
 ولم يجز أقل من دينار
 عن كل حر ذكر مكلف
 له كتاب ظاهر أو مخفي
 كذا الجوز عابد والبراري
 ولم يجز لها يدى الأوثان
 وما كس الإمام نداء أذ قتل
 حتى ين يد ما لها من الأقل
 ويستحب عن غنم أربعة
 ويصغرها عن دما وسطعمة
 وليست شرطاً فقلن بمنز
 منا علم رأوا أن لم يصغر
 وحيث صحت الروايات
 وأعطى كل ما عده مدعنا
 ولا يقر إلا بالنس للفسار

وبعد وفي المال والعقود
 ينفذ والرضاع والعناق
 ومن صدق المثل لأبي الرجعي
 في عتق مستولدة وعبد
 في نفس تدبير وإيلا ديالى
 بصيغة في العتق والتطليق
 ما عن أقل حجة تكفي نقص
 وصفة العناق والتسريح
 واثان أن الوطء في الثاني صدر
 يعرّم من بالعقد والوطء شهيد
 شهود تطليق ووطء أطلقوا
 امرأتين تحسان كرجل
 تعد ذاك الزكي والولي
 شاركني أو أنا ولم أدر أن
 كل أمين يدعي أن قد تلف
 قال بظاهر كسبل اثبتا
 لا مكترى الشئ ولا مرهنيه
 لف شوب وامر ونصفين قد
 مروءة خلاف عضو طهرا
 وفاته بعد اندمال الأربع
 زيد كفى القتل وفي قطع الطرف
 والعود عن اذن وما البيع صدق
 لأي دين شاء يصرفونه

ثم أقض فليقبض ولن يعيدا
 أمضى ولا عقاب والطلاق
 وليس عزم راجع بسدع
 إن رد أو من قيمة يؤدى
 وعتق من دبر أو كوتب لا
 أن مات سيد وفي التعليق
 إلى وجود ذلك الوصف حصراً
 لا شاهد الإحصان في الصحيح
 لو شهيد اثان يعقد في صفر
 واثان بالتطليق والكل جحد
 مفروم زوج بالسوى لا يلق
 وهن في المال وفي الرضاع كل
 وقتله يقسله إن يقبل
 واشترك الجميع لا خطأ من
 يقسله القاضي بقولي وحلف
 أطلقه أو يجفي ومتى
 كذاك في الرد على مؤتمنه
 ومدعي بقا حياة الشخص قد
 ومدعي كمال عضو ستر
 وحلف الوارث حيث يدعي
 ومدعي جزية الذي قذف
 وأن حنتى بانوثة أقر
 ومدعي قصد الأود ونه

جميعهم والشدة للزيت
 ولينها من فعل ما قد صرنا
 وقول لفر يسعموه لينا
 ومن تكوي الخيل مع رفع الينا
 عن سئله وما ساءوى من نينا
 كتاب الصيد والذئب
 بكاه كل ما عليه يندى
 بدنيه وما سواه يعقد
 فالذئح قطع ساير الخيل
 مع البرى في المذبح المعلوم
 وقطع كل منها قدا وجوا
 لا الودجين مع ما بل يدب
 والعقر مع مزق للزوج
 حيث انتهت اصابة الخروج
 بجارج نحر الحديد والخيث
 لا التز والاطفار في تحت
 والاصليها كما نزل لكل ما
 من السباع والطيور عليها
 ان كان مع ارساله مستريلا
 منزجا بجزه متمشلا
 تحتنا للاكل ما اصطادا
 فخر حتى برى معتادا
 الا الطيور فاعبر ما قد ذكر
 فيها ولكن لم يجب ان تخرج
 وشرط كل صائده وذابح
 اسلامه او صفة التناكح
 وفعل كل منهما فلم يسبح
 ما احتك من حتى يسف فانذخ
 او صاده كطب بلا ارسال
 وصيد الاحمى ليجر بحال
 وحيث زال شرطه فلا تبخ
 الا الذي ادرت حيا وذبح
 ثم الخين من مذكاه يجلد
 بعير ذبح لا اذا خاف فصل
 وكل جزء في الحياة يقطع
 فنجس الاشعورا تنفع

وَصِدْرِي أَصْلِهِ وَإِنْ سَبَقَ
 خَالَفَ دَامَ فِي اللَّيْطِ ذَكَرًا
 وَمُسْتَحَقٌّ بَدَلَ عَنِ الدَّمِ
 كَمَثَلِ مَنْ كُوِيَ فِي عَمْدٍ مَثَلٌ
 كَوَارِثُ الْمَيْتِ وَلَوْ فِي مُسْتَرْقٍ
 هَذَا مِنَ الْخَيْنِ فِي الْقَسَامَةِ
 وَحَاضِرٌ يَشْرُطُ أَنْ يَفْدَرَ
 وَيَأْخُذُ الْأَقْلَ وَالَّذِي يَبْقَى
 لَكِنْ يَشْرُطُ حَلْفٍ مِنْ مُتَطَلِّقٍ
 قَرِينَةٌ تَغْلِبُ الظَّنَّ كَمَنْ
 أَوْبِنَ جَمْعٌ يَقْبَلُونَ الْحَصْرًا
 بِرَجُلٍ بِمُدِيَّةٍ قُلْتُ بَدَمٌ
 حَقِّي قَصِي وَقَوْلُ رَاوِيِي
 أَثَارُ حَيْمِيقٍ وَجَرِحَ لَا يَأْتِ
 وَالْهَاءُ أَوْ يَخْلِفُ بَعِيْبِنَةَ
 كَحَبْسِهِ أَوْ مَرَضٍ لِلْقَتْلِ قَدْ
 فِي الْقَتْلِ عَدَا أَوْ خَطَا كَالْحَكْمِ فِي
 تَوَزُّيْهَا وَأَمِيلُ الْحَفْمِ إِلَى
 عَنْ حَجْمَةٍ يَخْلِفُ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ
 لِلَّهِ وَالْقَاضِي وَكُلُّ مَعْرُولا
 وَقِيمٌ وَمَنْ إِلَيْهِ أَوْ صِيَا
 قُلْتُ وَمَا دَعَى لِعَقْدِ اجْزَا
 بِنَا كَمَا اجَابَهُ كَالْأَرْضِ فِي

قَرِينَةٌ قَبْلَ بُلُوغِ الْمُسْتَرْقِ
 وَذَوُ الْمُلُوحِ بِالسُّكُوتِ يَشْتَرِي
 أَيْ لَوْ جُوبِ الْبَدَلُ الْمُقَدِّمُ
 وَسَيِّدٌ لِلْعَجْرِ قَبْلَ أَنْ تَكُلَّ
 قِيمَتُهُ يَوْصَى بِهَا نِسِيَةٌ حَقٌّ
 وَالْكَسْرُ فِي الْإِيمَانِ رَمٌّ تَمَامَةٌ
 حَائِزٌ مِيرَاثٍ وَخَنِيٌّ أَكْثَرًا
 فَذَلِكَ مَوْقُوفٌ إِلَى التَّحْقِيقِ
 حِصَّتُهُ مِنْهَا إِذَا الْوَيْتُ ظَهَرَ
 يُلْفَى قَيْلًا حَيْثُ مِنْ عَادَ اسْكَنْ
 أَوْ صَفَّ حَصْمٌ قَاتَلُوا أَوْ صَعَّرَا
 وَكَاعْتِرَافِهِ بِسَجْرِ بِالْمِ
 فَسَقٌ وَصَيْبِيَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 تَكَذَّبَ الشَّهَادَةُ وَصَفَا وَزَمِنْ
 وَنَقَضَ الْحُكْمَ بِهَا بِحُجَّتِهِ
 بَعْدَ أَوْ وَارِثُ اللُّوْحِ مُحَمَّدٌ
 سَائِرُ إِيْمَانِ الْجِرَاحِ وَنَفِي
 ثَلَاثَةٌ بِطَلْبٍ وَإِنْ خَلَا
 تَوَجَّهَتْ دَعْوَاهُ لِأَنَّ كَانَ حَدٌّ
 وَشَاهِدٌ وَالْمَكْرُ التَّوَكُّيلُ
 وَالْمَدْعَى وَكُلُّ جَزْرٍ لَيْفَا
 نَفِي بِلَا تَرْضَى لِلْأَجْزَا
 حِنَايَةَ الْعَبْدِ وَنَفِي مُتَلَفٍ

باب الاضحية

والحيوان ان يحرم عند العرب
 مستحبنا لكن حراما ميتت
 او مستطابا عندهم لكن حراما
 ان لم يرد في الشرع نفس فيما
 وماله من السباع ثابت
 بعدد وبه فنعته صواب
 وماله من الطيور مخلت
 يسطوبه فامتنعه فهو المنفرد
 وليا كل المضطرب استنفقا
 من ميتة الحمل السيد الرما
 وميتتان حلتا بغير شرك
 في جها وهي الجراد والتمك
 وعومت كل الدمالما عهد
 في ميتها الا الطحال والكبد

باب الاضحية

يسن للمكلف الاضحية
 بشاة صان اجملت سنية
 او بالنق من ميعر او من بقرة
 كلالها في نال الاضحية قد
 او بل وهو الذي قدم له
 من السنين خمسة مأكلة
 وان تكن من ابل او من بقرة
 فواجب عن سبعة ولا ضرر
 وتتم العوزاء والفرجاء
 كذلك العفراء والجرعاء
 وتكون كل بيها وحب
 فليقتل بسيرها الا العرب
 وضر قطع اذنها والذنب
 ولا يضر الحصى او قرن ذهب
 ووقها من بقرة كعتين
 خضفتين ثم خضبتين
 يؤخذ بها قصد من الشرف
 من نوى بالاجر التبريق
 ومن عند الذبح ان يصيلها
 على النبي المصطفى سميا

وفيهِ حوالة وان جرمك
 لا طلب المال لمن بها ادعى
 قبل جحوده ورهن والهبة
 وان به يقتر ثم يجب حد
 وذي ازتهان قاله عن ذن
 والعتق او ايلاده او عصبه
 رهن وغيره بعده من رهنا
 مردودة فهي اليه ترجع
 بالبت من وكيله التصرفا
 من قبل تسليم الاذن والصفة
 وكيله مخالفا فلوا قر
 وليتلف حاكم ان انكرا
 ذامك او ان كنت قد اذنت
 ان لم يقبل فالمشترى ليس بحل
 ان كان ما قال الوكيل صدقا
 سواه كالرضاع ولبيع بغير
 بقصد واعتقاد قاض فبطل
 لم يسمع القاضي ولا يجب ذم
 مال اقل من نصاب زكيا
 لاسيد ثم انضمام النقطعا
 وان نفاها المديعي ما امكنه
 لا اظن اوضح التكرولا
 عد راله وبالنكول حكما
 بهيمة سرحها مقصرا
 لفظ حوالة وقبضه امتعا
 وليملك قابض ان طلبه
 وقبض هدين ولومع اليد
 صلته وعود رب الرهن
 وقدر مرهون ومرهون به
 من قبل رهن وجناية جتا
 لمن له اقر لا التاكل عن
 ويحلف المؤجل الذي نفى
 وقبضه ثمنه وتلفه
 لا ذنبه وقدره ثم نذر
 بها الذي قد باع يدفع الشري
 عسى مؤجل يقو بعت
 قلت هنا البيع المعلق احتمل
 فباعه وحاز منه الحقا
 ونفى عليه لنفي علم من
 بخط او قرينة كان نكل
 ثورية ووصل الاستئنا اذا
 وعظمت يمينه واستثنيا
 كعبه الحيس عمقا ادعى
 وبعد هذا فثمام البينة
 ويكوليه كان يقولا
 اويسكت المذكور لان علما

مَكْرًا مُسْتَفْلًا مَعَ الدَّعَا
 لِهِ فِي قَوْلِهَا تَضَرُّعًا
 وَابْتِغَاءً مِنْهَا لِجُورِ مُطْلَقًا
 وَأَوْجُوبًا فِي حَقِّهِ التَّضَدُّقًا
 بَعْضُهَا وَسُنُّ كُلِّ مَا نَدَّرَ
 وَلَا يَجُوزُ كُلُّهُ بِمَا نَدَّرَ
 بَابُ الْعَيْقِقَةِ
 وَكُلُّ مَوْلُودٍ لَهُ الْعَيْقِقَةُ
 عَلَى أَبِيهِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
 شَاةٌ لِلانْتِخَاةِ وَأَشْتَابَ لِلذَّكْرِ
 وَالْإِبِلِ أُولَى أَوْلَاتِهِ الْبَقَرُ
 تَطْعَمُ يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ
 لِلْفَقِيرِ وَغَيْرِهِمْ بِالْعَبْدَةِ
 وَتُحْمَلُهَا وَتُضْفَى كَالْأُضْمِيَّةِ
 وَسُنُّ مَعَاهِلَتِهِ وَالتَّسْمِيَةِ
 كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمِي

عَلَى الدَّوَابِّ تَسْبُ السَّابِقَةَ
 وَالرَّمِي أَيْضًا بِالسَّهَامِ الْمَارِقَةَ
 إِنْ عَمِيَ الدَّوَابُّ وَالسَّابِقَةُ
 وَبَيْنَوَانِي رَعِيمٍ أَوْ صَافِيَةٍ
 كَالْحَيْقِ وَأَكْمَرُ فِي أَوْقَعِ الرِّضِ
 مَعَ عِلْمِ كُلِّ مِثْمَا قَدَّرَ الْعَيْشُ
 وَكُونِهِ مِنْ وَاحِدٍ لِيَدْفَعَهُ
 لِلنَّحْمِ أَنْ يَسْبِقَ وَالْأَسْرَجَةُ
 أَوْ مِنْهَا مَعَاوِلُكُمْ مَعَهَا
 يُحْلَلُ كَقَوْلِكَ لِكُلِّ مِثْمَا
 فَيَأْخُذُ الْمَالِينَ حَيْثُ يَسْبِقُ
 وَلَا يَكُونُ غَارِمًا إِذْ يَسْبِقُ

كِتَابُ الْإِيمَانِ
 لَا يُعْقَدُ الْإِيمَانُ مَعَ آدَانِهِ
 الْإِيدَانُ إِلَهُ أَوْ صِفَاتِهِ
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ كَمْ أَجْمَلُ كَذَا
 وَكَبْرِيَاءِ اللَّهِ لَا فَعَلْتُ ذَا
 لَكِنْ لَهُ تَوْكِيلٌ مِنْ عَدَاةٍ
 فِي فِعْلِهِ وَفَعَلَ مَا سِوَاهُ
 فَإِنْ يُؤْكَلُ فِي النِّكَاحِ كَمْ يُبَسَّرُ

فَالْمُدْعَى يَحْلِفُ لَا الْوَلِيُّ فِي
 كَمَا ادَّعَى انْتِلَافَ مَالٍ طِفْلِهِ
 لِأَخْصَمِهِ فَتَنْظُرُ أَنْ أَحْرَا
 وَعَرْضُهُ ثَلَاثُ مَرَاتٍ أَسْمُ
 قَضَى وَقَالَ مَا عَرَفْتُ حَكْمَ ذَا
 أَمَا نَكُولُ مَدْعِيهِ فَهُوَ
 لَكِنْ يَمِينُ الْمُدْعَى لَدَيْهِ
 فَبِالْأَدَا حُجَّتُهُ لَنْ تُسْمَعَا
 إِسْلَامِيهِ مِنْ قَبْلِ عَامٍ وَنَفِي
 إِذَا ادَّعَى الْبُلُوغُ كَيْ يَحْقُقَهُ
 وَأَرَبْتُهُ إِلَى اعْتِرَافٍ أَوْ قَسَمِ
 مُضِيغَةٍ وَمَنْ يَقْبَلُ عَلِمَتْ
 وَمَعَ يَدَيْهِ وَلِلْمَقْسِرِ لَهُ
 حَيْثُ آتَى لِلْيَدِ بَعْدَهَا يَحِي
 ثُمَّ شَهِدَ أَنْ عَلَى الْمُكْتَلِّهِ
 تَارِيحُهُمَا ثُمَّ التَّسَابِقُ اضْطَفِي
 وَعَرَمَ كَيْلُ التَّمِينِ لِحَقِّهِ
 وَفِي الشَّرَامَةِ وَتَوْفِيرِ الثَّمَنِ
 ثَلُثُ الَّذِي يَمْلِكُهُ الرِّبِضُ قُلُ
 وَرَدَّهَا بِمِثْمَا الرُّجُوعِ
 يَشْهَدُ بِالَّذِي يُسَاوِي بَدَلًا
 سَالِمَةً وَوَارِثَانِ فَسَقَا
 وَكُلُّ عَبْدٍ ثَلُثُ مَالِ الْفَاقِي

أَوْ قَالَ قَاصٍ لِلَّذِي ادَّعَى أَحْلِفِ
 مَا لَيْسَ مِنْ أَسْتَايِهِ وَفِعْلُهُ
 وَبِالْيَمَانِيَةِ ثَلَاثًا أَنْظِرَا
 أَوْ مَعَ شَهِيدٍ وَاحِدٍ فَلَا قَسَمِ
 كَشَرَحِهِ حَكْمُ النُّكُولِ وَإِذَا
 يَحْلِفُ لَكِنْ بِرِضَى ذِي الدَّعْوَى
 كَحْلِفِ مِنْ مَدْعَى عَلَيْهِ
 مِثْلُ اعْتِرَافٍ مِنْ عَلَيْهِ يَدْعَى
 وَتَوْحُدُ الزُّكُوتُ وَالْمِزْيَةُ فِي
 كِتَابَتِهِ اسْمُ وَلَدِ الْمُرْتِزِقَةِ
 وَيُعْتَقَلُ فِي دِينِ مَيْتِ الْعَدَمِ
 إِنْ تَعَارَضَ حُجَّتَانِ قَدِمَتْ
 وَمَاتَ قَدِيمٌ مِنْ عَلَيْهَا قَتَلَهُ
 وَإِنْ أَرَا نَهَا الَّتِي لِلخَارِجِ
 وَلَوْ بَحِيثٌ لَمْ تَزُكْ الْأَوْلَى
 بِقِسْمِ ثُمَّ الَّتِي تَسْبِقُ فِي
 كَذَاتِ تَارِيحٍ وَأُخْرَى مُطْلَقَةً
 فِي الْبَيْعِ لَمْ يُؤْرَخَاهُ بَرَّ مَنْ
 بِحُجَّتِي عَمِيقَ رَقِيقِينَ وَكُلُّ
 نِصْفُهُمَا يُعْتَقُ بِالشُّيُوعِ
 كَوَارِثِ يَشْهَدُ بِالرُّجُوعِ وَلَا
 لَوْ أَحْيِيَانِ إِنْ قَدْ أَعْتَقَا
 بَعُودِهِ عَنْهُ وَعَيْتُقُ ثَانِ

يَعْتَقُ سَالِمٌ وَمَنْ قَدَّوَلِي
 لَوْ شِهدَ اثْنَانِ بَانَ عَمْرًا
 وَأَخْرَجَانِ فِي عَشِيٍّ وَقَعَا
 وَشَاهِدٌ كَذَاً وَشَاهِدٌ كَذَاً
 لَوْ شِهدَ الْعَدْلُ عَلَى أَنْ أَلْفَا
 وَقَالَ بِالْإِتْلَافِ عَدْلٌ قَوْمَاً
 وَجَارٌ أَنْ يَخْلِفَ هَذَا الْمُدْعَى
 وَثَابِتٌ فِي اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ الْأَقْلُ
 أَمَا لَوْ زُنِيَ ذَهَبٌ قَدْ أَلْفَا

بِقَدْرِ ثَلَاثِ الْبَاقِي بَعْدَ الْأَوَّلِ
 غَاصِبٌ أَوْ سَارِقٌ شَيْءٌ جُفْرًا
 تَعَارَضَ فَلَيْتَسَا قَطَا مَعَا
 يَخْلِفُ مَعَ قَرْدٍ وَعَمْرًا آخِذَا
 ثَوْبًا لَهُ بِرُبْعِ دِيَارٍ وَفَا
 ذَاكَ اثْنَيْنِ قَالَا قَلَّ لَزِمَا
 مَعَ الَّذِي قَوْمُهُ بِالرُّبْعِ
 وَفِي الَّذِي رَادَ تَعَارَضَ حَصَلَا
 فَيُثَبَّتُ الْأَكْثَرُ حَيْثُ اخْتَلَفَا

بَابُ الْقِسْمَةِ

اَكْتَفَى بِالْقَائِمِ لَا الْمَقُومِ
 أَمَا يَا بَعْرٌ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
 حَتَّى لِيَطْفُلُ دُونَ غِبْطَةٍ تَرَى
 إِذَا يَأْجِزُ تَسَاوَتْ الْقِسْمُ
 مُعْتَبَرًا أَقْلُ حِظِّ الشَّرِكَةِ
 ثَمَّتَ لِلرِّقِّ وَالْمَحْرَبِيِّ
 جِزًا بِأَجْزَاءِ قَرِيْبَةِ الْقِسْمِ
 لِعَيْتُقِ ثَلَاثُ أَعْبُدٍ ثَمَانِيَّةً
 وَيَطْرُقُ لِانْفِصَالِ أَقْرَبِ
 لَا يَظْهَرُ رَطَائِرٌ وَكَيْتَبُ
 أَوْ شَرَكَا وَأَعْبُدٌ وَكَيْتَبَا
 جِزَةً يَا صَغِيرَ الْحِظِّ اخْتَوَى
 وَيُخْرِجُ الْغَائِبُ وَالطُّفْلُ اسْمُ

وَأَجْرَةٌ بِمُحْصَصٍ عَلَيْهِمْ
 يَهْ شَرِيكٌ فَالَّذِي سَمَاءُ كُلُّ
 أَنْ طَالِبُوا أَوْلِيَهُ وَأُجْبِرَا
 وَذَاكَ فِي الصِّفَاتِ ثُمَّ فِي الْقِسْمِ
 فِيهَا كَمَا لِيَدِينِيهِ وَالزَّرَكَةُ
 وَإِنْ تَعَدَّ رَتَّ عَلَى السُّوَيْهَةِ
 فَيَثَلَاثَيْنِ وَاثْنَيْنِ فَسَلَمُ
 أَوْ صِيَّهَا وَقَيْمٌ مَسَاوِيَةٌ
 وَالْإِقْتِرَاعُ بِالنَّوِيِّ وَالْخَشْبِ
 أَجْزَاؤُهُ وَالْعَيْتُقُ وَالرِّقُّ ثَبَّتُ
 لِلشَّرِكَةِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَنْصِبَا
 عَلَى رِقَاعٍ وَبِنَادِي سَوَى
 وَاحِدَةٌ لِمَا أَرَادَ مِنْ قِسْمِ

وَالْحَيْثُ فِي لَعْنِ الْبَيْتِ مُشْتَمَرٌ
 وَقَوْلُهُ وَاللَّهِ لَا أَحَدٌ
 رَبِّدَا وَعَمْرٌ أَمَطَلَا لَأَحْيَا
 مَا لَمْ يَكُنْ لِشَيْءٍ قَدْ حَدَّثَا
 لِأَوْحَادٍ قَائِمَةٌ لَنْ يَحْتَسَا
 وَمَنْ يَمَالُ لِلنَّصِيقِ لِلزَّمِ
 فَالْوَأْحُ لِلتَّكْفِيرِ وَمَا لِلزَّمِ
 وَالْإِعْتِبَارُ بِالْبَيْتِ الْجَارِي
 مِنْ قَائِدِ مَكَلَّفٍ مُخْتَارِ
 وَالزَّمُ وَالْحَيْثُ فِي التَّكْفِيرِ
 مَا شَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ
 إِعْتِقَاقُ نَفْسٍ أَوْ نَفْسٍ مُؤْتَمِرَةٍ
 فِي الْعَوْرَةِ وَأَوْطَاعِمُ أَهْلِ السُّكَّةِ
 هُمْ عَشْرَةٌ لِكُلِّ شَخْصٍ مَدْحَبِ
 أَوْ لِسُوَيْهَةٍ لِكُلِّ قَدْوَحِيٍّ
 إِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَالْإِصْمَامُ
 لِحَيْهٍ ثَلَاثَةٌ أَيَّامًا

بَابُ النَّذْرِ
 نَذَرَ الرَّجُلُ أَفْرَضَ كَانَ يُعْلَقُهَا
 صَلَاةً أَوْ صِيَامًا أَوْ نَذْرًا
 يَجَازُ أَوْ طَاعَةً نَحْوَ الشُّقَا
 مِنْ سِقْمٍ أَوْ زِيَارَةَ لِلصُّطْفَى
 كَانَ شَفَايَ اللَّهِ مِنْ أَسْقَامِي
 أَوْ نَذَرْتُ طَهْرًا صَمْتًا نَفْسًا
 قَبْلَ زَمِ الْمَذْفُورِ أَوْ مَا يَبْعُدُ
 عَلَيْهِ ذَاكَ الْأِسْمَ حَيْثُ يُطْلَقُ
 لِأَنَّ حَرَامَ نَحْوِ أَنْ حَبِثْتُ
 بِقَتْلِ مَنْ يُدْعَى أَوْ صَلَيْتُ
 وَلَا مَبَاحَ نَحْوِ حَرَامِ الطَّعَامِ
 عَلَى أَوْ هَذَا الْقَوْلِ حَرَامُ
 كِتَابُ الْقَضَاءِ
 عَلَى الْإِمَامِ نَفْسٌ قَاضٍ بِحُكْمِ
 بَيْنَ الْعِبَادِ وَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ
 مُكَلَّفٌ عَدْلٌ يَسْمَعُ وَيَصْرُ
 وَيُنْفِقُ أَيْضًا مُتَّقِظٌ ذَكْرٌ
 وَكُونُهُ مُجْتَهِدٌ بَانَ عَرَفُ

فِي الْعَوِّ وَالْتَمِيزِ وَالْمُطْلَقِ
 وَمِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَالْحَدِيثِ مَا
 يَدْرِي بِهِ أَحْكَامُ كُلِّ مِمَّا
 كَالنَّسْخِ وَالْمَوْمِ وَالْإِجْمَاعِ
 مَعَهُ يَطْرُقُ السُّبُلُ لَا
 وَمَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
 فَسَلْ هَذَا الْقَضَاءُ كَمَا
 لَا فَاسِقُ إِلَّا إِذَا وَلَاهُ
 ذُو شَوَاتٍ فَلْيَتَمَرَّ فَنَصَاهُ
 وَيَسْتَحِبُّ كَوْنَهُ وَسَطَ الْمِلَّةِ
 وَأَنْ يَكُونَ بَارِزًا لِمَنْ قَصَدَ
 بِجَلِيسِ حَرِّ أَوْ بَرِّ دَامِعِدُوكِ
 يَسْتَعِينُ بِعَمَلِ تَجِدُ حَيْلُ
 وَلْيَسْتَوْبِقِ صَاحِبِي خِصَامِ
 فِي التَّطَاوُلِ وَالْمُجَاسَمِ وَالْكَلَامِ
 وَلَمْ يَجِدْ قَبُولَهُ لِمَا حَصَلَ
 هَدْيُهُمْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ
 أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْهُمْ حُصُومَةٌ
 أَوْ كَانَتْ فَوْقَ عَادَةِ قَدِيمَةٍ
 وَبِكْرَةٍ الْقَضَاءُ هَالِكٌ الْعَصَبِ
 وَالْحَرُّ وَالْبَرْدُ الشَّدِيدُ وَالْعَبَثُ
 وَالْحَرْنُ وَالسَّرُورُ وَالْأَوْجَاعُ
 كَرَاهِيَّةٌ وَتَهْوَةٌ الْجَمَاعِ
 وَفِي الظَّوِّ وَالْمِجْرِ وَالنَّعَاسِ
 وَمَا يَسْمَى ظَلْمَةُ النَّاسِ
 وَمَالَهُ أَنْ يَسْأَلَ الذَّمَّ أَدَى
 عَلَيْهِ الْأَبَدُ دَعْوَى الْمَدْعَى
 وَلَا لَهُ تَحْلِيْفُهُ إِذَا تَنَكَّلَ
 حَتَّى يَكُونَ الْمَدْعَى فِي ذِمَّتِهِ
 وَلَا يَلْقَى حِجْمَةً لَوْ أَحْبَدَ
 وَلَا لَهُ تَعْنَتٌ فِي الشَّاهِدِ
 بَلْ حَيْثُ مَا قَدَّانَتْ عَدْلَانَهُ
 بَانَ بِنْدُكَ عَوْرَتُ شَهَادَتِهِ
 وَلَمْ يَجْرُ عَلَى عَدُوِّهِ لِيَهُ
 وَعَدَّتُهُ أَجْعَلْ صِلَهُ وَفِرْعَهُ
 وَيَحْكُمُ الْقَاضِي عَلَى مَنْ تَابَا

وَالْحَقُّ لَمْ يَفْرَقْ وَآخِرِي فِي عَقْلٍ
 وَلَيْنَ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَبْنِيَّةِ
 لَطَالِبِ الْقَسَمِ وَتَوْبِيرِ الْعَمَلِ
 وَيَتَرَأَى فِي سِوَى مَا قَبِلَا
 بِفِرْعَةٍ قُلْتُ وَمَا رَفَعَ الْبِنَا
 وَكُلُّ وَجْهِ قَلْبِيهِ فَقَطُّ
 وَهِيَ حِجَّةٌ بِحَجْرٍ تَقِضْتُ
 وَبِالسُّوَى فِيهِ وَعَبْرُ الْأَوَّلِ
 يَقُولُهُمْ قَسَمِي وَإِذَا تَمْتَنِعُ
 إِلَّا إِذَا تَوَبَّتْهُ اسْتَوْفَاهَا
 فِي أَحَدِ الْوَجْهِينِ قُلْتُ صَنَعْتُمَا
 عَقِيْبَهُ فَإِنَّهُ قَالَ وَمَنْ
 تَتِمَّ تَوْبَتَاهُمَا فَغَيْرِمَا
 قَدْ كَانَ مُسْتَوْفِيَةً لِلْآخِرِ

فَرِدْ وَمَقُولَاتٍ نَوْعٍ مِثْلُ دَارٍ
 وَقَالَ بٍ وَنَفَعَهُ ذُو نَبِيئِيَّةِ
 وَمَوْقَدًا وَكُلَّ شَرْكَةٍ أَرْكَ
 مَكْرٍ مِثْلُ الْمِجْدَارِ طَوْلَا
 عَنَا فَمَا سَمَكْتُ بِلِ الْمَدْعَا
 عَرْضًا وَلَا تَفَعَهُ دَعْوَى الْغَلَطِ
 وَلِغَيْبِ اسْتَحْقَ رُفِضْتُ
 يَسْعُ وَيَاغِيهَا أَحِبُّ وَيَسْجَلُ
 هَايَا إِذَا تَوَاقَفُوا وَيَرْجِعُ
 وَلَا يَرْجِعُ بَعْدَ مُنْتَهَاهَا
 هَذَا لِمَا أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ
 يَرْجِعُ فِيهَا مِنْهُمَا مَنْ قَبِلَ أَنْ
 مُسْتَوْفِيًا يَصِيبُ آخِرُ مِثْلُ مَا
 وَلِلنِّزَاعِ لَا يَتَّبِعُ بَلْ آجِرِ

بَابُ الْعَيْنِ

يَبْصَحُ إِعْتَاقٌ مُكَلَّفٌ مَلَكٌ
 رَقَبَةٌ وَقَوْلُهُ يَا حَرْبِيَا
 قَرِيْبَةُ الْمَدْحِ وَقَصْدُ اسْمٍ سَلَفُ
 وَكَذَبُ الْعَيْدِ وَبِالْكَتَابِيَّةِ
 سَيِّدٌ كَذَبَانُ يُوِيَّةُ الْمُسْتَرْ
 قُلْتُ وَعَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ رُوي
 وَكَلِمَةُ الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ لَا
 وَقَوْلُهُ أَوْلُ مَوْلُودٍ تَسَلَّدُ

يَلْفُظُهُ عُنَاقِي وَتَمْرِيرِ وَقَلْتُ
 إِذَا زَامَرْدَانٌ يَكُنْ مُسْتَفِيَا
 وَأَبِي إِنْ أَمَكُنْ ذَا لَوْ أَنَّ عِرْفَ
 يَا حَرْبِي لَسَمِي بِهِ مَوْلَايَةَ
 سَيِّدَةٌ لَيْبَتَاهَا مُدْبِرَةٌ
 لَا يَحْتَمِلُ الْعَيْقُ بَدِي وَإِنْ نَوِي
 فِي أَنَا حَرْمِيكَ وَالْفَرْقُ أَنْجَلَا
 حَرْمِي لِعَيْقِ مَيْتٍ وَحِدٌ

وَدُونَ عَكْسِ حَمْلِهِ لَهَا تَبَعٌ
فَأَمْرُهُ بَعِيثٌ مُسْتَوْلِدٌ تَبَعٌ
فَإِنْ أَعْتَقْتُمْ أُمَّتَهَا لَا
بِحَافَا أَوْ عَيْتٍ مُسْتَوْلِدَتِكُمْ
وَإِحْدَ الْعَبْدَيْنِ حُرٌّ بِيَكْدَا
فَقِيمَةُ الْفَارِعِ عَلَيْهِ وَسَرَى
بِحُرٍّ بَعْضُ اشْتَرَى أَوْ قَبِيلَا
إِرْثٌ وَمَا بِالْعَبِّ ذُو وَرْتِدَادِ
وَلَوْ مَعَ الْيَسْرِ عَلَيْهِ الْعَيْتَا
خِلَافٌ تَدْبِيرِي إِلَى الَّذِي بَقِيَ
يَسْرِي وَإِنْ كَاتِبٌ إِنْ عَجَزَ بَدَا
بِقَدْرِ فَاصْبِلِ الَّذِي تَرَكْنَا
مُعْتَدًا قِيمَةً يَوْمٍ حَرًّا
عَلَى رُؤُوسِ الْمُعْتِقِينَ لَا عَلَى
وَلِسْوَى الْمُعْتِقِ لَعَوْ فَعَتَّقُوا

وَحَمْلُهُ بَعْضٌ كَانَ خَلَعٌ
أَوْ عَبْدُهُ عَلَى كَذَا أَوْ أَمْتُهُ
يُنْفَدُ وَاسْتَحَقَّ لِأَنْ قَالَ لَا
وَإِلْتِقَى رَبِّي إِذِ اعْتَقَى مَلِكُ
فَقَبِيلَا وَأَيْسَ الْبَيَاتِ ذَا
مُخْتَارُهُ أَوْ مِنْ بَادِنِ حَرًّا
وَصِيَّةٌ أَوْ هِبَةٌ لِلْحُرِّ لَا
وَإِذْ فِي حَالٍ كَيْفَى الْإِبْلَادِ
عَلَقَ لَا مِيعَةً وَسَبَقَا
مِنْ مَلِكِهِ وَشَرِيكِ الْمُعْتِقِ
أَوْ رَهْنٍ أَوْ دَبْرٍ لِأَنْ أَوْلَدَا
لِمَنْ لَيْسَ لِأَدِينِهِ وَالسُّكْنَى
يُخْلَفُ الْفَارِعُ لِأَنْفُسِ طَرَا
أَمْلَاكُمْ وَشَرَطَهُ نَفِي الْوَلَا
فِي نَيْنٍ وَالْمُعْتِقُ بِالْوَلَا أَحَقُّ

بَابُ التَّدْبِيرِ

تَدْبِيرُ شَخْصٍ عَبْدُهُ أَنْ عَلَقَا
أَوْ مَعَهُ قَبْدٌ وَبَوَقَتْ بَعْدَهُ
وَذَا مَدْبَرٌ وَدَبْرَتْ كَذَا
مَتٌ فَانْتِ حُرًّا وَعَيْقُ
مِثْلُ إِذَا مَتَّ هَذَا الْعَبْدُ
وَفِي مَتَى شَيْئٌ وَمِمَّا شَيْئٌ فِي
وَالْحَمْلُ مَعْلُومًا كَدَاهُ يُعْتَقُ

صَنَقًا مَمُونَةً وَصَحٌّ مَطْلَقًا
وَقَبْلَهُ قُلْتُ رَأَى ذَا وَاحِدَهُ
أَعْتَقْتُ هَذَا بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا
وَصَحٌّ فِي تَدْبِيرِهِ التَّعْلِيْقُ
عَيْقُ أَنْ شَاءَ فَنَشَاءَ بَعْدُ
حَيَاتِهِ يَشَاءُ وَالْفَوْزُ نَفِي
بِأَمْرِهِ فِيهِ وَمِمَّا يَفِيْقُ

لِلْحُرِّ وَتَلِكْتُ بِهِ كِتَابًا
بِيَهِي لِقَاضِي بَلَدَةِ الْمَطْلُوبِ
مَا قَدْ جَرَى فِي ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ
مَعَ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ بِالْقَضَا
وَلِيُعْلَمَ الْتَأْنِي بِكُلِّ مَا اقْتَضَى

بَابُ التَّسْمَةِ

وَمِنْ دَعَائِرِ بَيْتِهِ لِيُصْبِحَا
مَا لَا يَصْرِفُهَا قَلْبُهَا
بِقَائِمٍ مُكَلِّفٍ حُرٌّ ذَكَرَ
يَكُونُ عَمْدًا لِحَالِ الْأَمِينِ لَقَرَّ
فَإِنْ أَقَامَا قَائِمًا لِيَقْتَضَى
فِي كَوْنِهَا صَحِيحَةً لِمَا ذَكَرَ
أَوْ كَانِ فِي الْمَشْهُومِ مَا يَقْوَمُ
فِي تَجَمُّعِ قَائِمَيْنِ تَشْتَمُ
وَبَعْدَ أَنْ تَقْدَرُ الْأَجْزَاءُ
فِي بَرَقَاعِ تَكْتَبُ الْأَسْمَاءُ
تُدْرَجُ كُلُّ رُقْعَةٍ بِشَيْعَةٍ
وَلِيُخْرِجُوا الْكُلَّ حُرًّا رَفَعَهُ

بَابُ الدَّعْوَى

وَالدَّعْوَى أَنْ كَانَ مَعَهُ بَيْتُهُ
فَالْحَكْمُ الْقَاضِي لَهُ بِالْبَيْتِ
أَوَّلُ بَيْتٍ فَالْحَكْمُ الَّذِي دَعَى
عَلَيْهِ أَوْ يَدْرُهَا لِلدَّعْوَى
فِي الْبَيْتِ يَسْتَحِقُّ مَا دَعَى
وَأَنْ أَيْ قَوْلُهُ لَنْ يُسْمَعَا
وَكُلُّ دَعْوَى اثْنَانِ مَعَهَا مَعَهَا
تَحَالَفًا وَتَمَعَّتْ عَلَيْهِمَا
وَإِنْ تَكُنْ مَعَ وَاحِدٍ فَيُقْبَلُ حَكْمُ
لَهُ بِهَا مَعَ الْبَيْتِ الْحَكِيمِ
وَمَنْ عَلَى أَحْضَالِ نَفْسِهِ خَلْفَ
بَيْتِ الْبَيْتِ مَطْلَقًا كَمَا وَصَفَ
أَوْ فَعَلَ تَخْيِصُ غَيْرِهِ فَإِنْ نَفَى
كَمَا نَفَى عَلَيْهِ إِذَا خَلَفَا

بَابُ الشَّهَادَاتِ

وَلَمْ يَجْزِ شَهَادَةُ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ
مَعَهَا شَرٌّ وَطَائِفَةٌ فِيهِ شَيْئٌ

فَهِتْ كَانَ مُسَامًا مُكَلَّفًا
وَكَانَ حُرًّا إِذَا عَدَلَ الْكَفُّ
وَالْعَدْلُ مَنْ لَمْ يَرْتَبِكْ كَثِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ مَلَاذِمًا صَغِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ ذَائِعَةً بِهَا نَسِيبٌ
لِلْفِسْقِ مَأْمُونٌ أَلَّذِي إِذَا عَفَضَ
وَتَرَكَةَ الرِّذَالُ السَّيِّئَةَ
بِمِثْلِهِ جَرَّ صَاعًا عَلَى الْمَرْوَةِ

فصل

ثم الحقوق كلها ضربان
هما حقوق الله والإنسان
فانها ثلاثه أشياء
في اثنين منها تفعل النساء
فكل ما يقبل في الرجال
وكان مقصود الغير المالك
كالذوق والطلاق والوصاية
والخرج والتعديله والحجاية
فالشرط في شؤيته عدلان
لا بالنساء أصلاً ولا بالإيمان
وكل ما يطبق الرجال
عليه والغصود ذمة المالك
كالبيع والخييار والإقالة
والرهن والعتان والحجالة
فانسان او اثنين مع عدل ذكر
او اثنين بعد عدل معتد
وكل ما حض النساء بالعادة
كالحيض والرضاع والولادة
فثابت بما مضى أو اربيع
لا بانثنين مع يمين المدعي
أما حقوق الله وهي الأول
فليس فيها للنساء مدخل
بل الرجال فالزنا بامرأة
ان شيد وامرؤيه الجامعة
وغيره من الحدود اثنتان
ومن آتي بهيمة كالزاني
لكن لشهر الصوم بالهلال

وَبِزْوَالِ الْمَلِكِ قُلُّ بِالْبَطْلِ
وَأَنْ يَزُولَ عَنْ أُمِّهِ لِلْحَمْلِ
إِنْ رَدَّ أَوْ أَنْكَرَهُ أَوْ أَبْطَلَا
ذَاسُتَةً وَلَا يَحَانُ فُدَيْسًا
وَفِي كَسْبَتِ الْمَالِ بَعْدَ سَيِّدِي
إِذَا مَا عَلَى الْحِرِّ يَدٍ فَتَطْلَهَا

باب الكتابة

يَصِحُّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ لَا
جَمِيعٌ مَارِقٌ وَبَعْضٌ يَحْتَمِلُ
مُتَّحٍ بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَعْلَى
قُلْتُ وَتَمَّعَ الْعَيْنَ شَرْطُ صِحَّتِهِ
قَالُوا وَتَمَّعَ الْعَيْنَ لِأَبْدَمَعَهُ
فِي ذِمَّةٍ مِنْ بَعْدِ عَقْدِ حِرِّي
أَوْ قَالَ بَعْدَهُ يَوْمٌ وَيُقْبَلُ
وَلَيْسَ مَشْرُوطًا لِنَقْصِ قَدْرًا
يَقُولُ كَاتِبٌ فَإِنْ أَدَيْتَ لِي
وَنَدَيْتَ إِذَا أَمِينٌ كَاسِبٌ
يَمْرَعُهُ مِنْ أُمَّةٍ آفَادًا
وَفَرَعٌ مِنْ قَدْ كَوْنَتَيْنِ قَبْضًا
لِغَيْبِ سَيِّدٍ أَوْ امْتِنَاعِ
الْتِمِّ مِنْهُ كُلُّ قِسْطٍ ذَلِكَ لَا
تَقْدِيمُهُ وَإِنْ سَرَّيْكَ بِهِ
وَمَا سَرَى وَالْحِزْمَةُ مِنْهُ أَعْطَاهُ
وَلَمْ يَبْعُدْ شَخْصًا وَإِنْ هُوَ اعْتَرَفَ

عَدْلٌ رَأَاهُ لَيْلَةُ الْكَوَاكِبِ

فَرَعٌ

إِنْ يَشْهَدُ الْأَعْمَى بِشَيْءٍ لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِ مَوْتٍ وَهِيَ مَوْتٌ وَتَبَتِ وَالْمَلِكُ وَالْأَقْرَابُ مِنْ لِيَمَهُ بِضَبْطِهِ إِلَى الْأَدْوَالِ الرَّجْمَةِ وَلَمْ يَشْهَدُ شَهَادَةَ أَمْرٍ بِحَدِّ نَفْسٍ لَهُ أَوْ دَفْعًا عَنْهُ صَرَّرَ كِتَابَ الْعَيْقِ

يَبْضَعُ عَيْقُ مَالِكٍ مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُرْتَشِدٌ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ بِصِفَتِهِ صَرِيحٌ أَوْ كِتَابِيَةٌ كَانَتْ حُرْمَتُهُ مَوْلَاهُ بِهِ وَمِنْ بَعْضِ عِبْدٍ وَقَدْ أَعْتَقَهَا سَرَى عَلَيْهِ فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا أَوْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ مَلَكَ سَرَى أَيْضًا لِأَبِي الْعَبْدِ حَيْثُ أَسِيرًا بِقِيَمَةِ التَّشْقِيقِ الَّذِي قَدَّرْتَهُ عَلَى الشَّرِيكَ وَلِوَدِّهِ وَقِيَمَتُهُ وَكُلُّ صِدْقٍ صَارَ مَلَكَ أَصْلُهُ أَوْ فَرَعِهِ فَاحْكُمْ بِعَيْقِ كَلِمَةٍ تَابَ الْوَلَاءُ

تَمَّ الْوَلَاءُ حَقَّ كُلِّ مَعْتَقٍ بِهِ يَصِيرُ عَامِصًا لِلْمَعْتَقِ مِنْ بَعْدِ كُلِّ عَامِصٍ قَرِيبٍ وَحَمَتِهِ كَالْأَرْثِ فِي التَّرْتِيبِ وَأَنْشَلَهُ بَعْدَ مَعْتَقٍ لِعَامِصِهِ أَغْنَى بِهِ الذُّكُورُ مِنْ أَقَارِبِهِ فَمُعْتَقُ الْمُعْتَقِ فَالْعَامِصُ بِنَفْسِهِ مُتَقَدِّمٌ الْأَقْرَابُ وَهَكَذَا كَانَتْ مِنْ التَّسْبِيبِ أَيْ بِأَهْلِهَا وَأَلَامَ الرَّبِّ إِلَّا أَخَا وَابْنَ أَخٍ فَقَدْ حَبِطَ كَلَامُهُمْ مِنَ الْوَلَاءِ لِأَنَّ الْوَلَاءَ فَانْقَدَتْ سَائِرُ الْوَالِيَّ صَارَ الْوَلَاءُ حَتْمًا لَيْلَةُ الْمَالِ

وَوَارِثُ الْمَيْتِ إِنْ يُحْرَرُ يُقْبِضُ أَوْ يُبْرَى وَيُسْبَرَى لَهَا كَأَحْكَمِ لَوَأْبَرَاهُ أَوْ قَبْصَا وَرَأَيْهِ نَاقِضٌ مَا بِهِ يَدِي لَكِنْ بِصَاحِبِ الْوَجْهِ يُقْتَدَى تَشَارَكَ وَاحِدٌ الْإِبْتِغَاءُ لَامَعَ قَبْضُ السَّرْمِ أَوْ أَدْبَرِي وَبَدَلُ الْقَتْلِ لَهُ أَوْ الْقَوْدُ وَرَدُّ نَاقِصٍ وَارْشٌ لِلتَّلْفِ غَيْرٌ وَلَوْ بَعْضًا وَإِنْ قَالَ عَيْقُ أَنْ لَا تَطْلُبُ وَحَيْثُ رَضِيًا أَوْ بَدَلُهُ مَوْلَاً وَبَدَا مَكَاتِبٌ مِنْ قَبْلِ عَيْقٍ وَقَضَى وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَكُلُّهُ وَنِزَاعٌ لَعَا وَإِنْ وَقَاهُ لِأَنْ رَضِيًا يَارِثُهُ وَإِنْ بَجِمَ أَوْ صَدَى إِنْ يَحْزَنُ وَإِنْ سَوَى أَهْلِيهِ بَعْدَ مَعْتَقِهِ وَلَكِنْ إِنْ أَدَّتْ لِحَاكِمٍ بِأَنَّهُ قَدْ نَدَى مَا عَمَّا يَحْطُ وَالتَّقَاضُ أَهْمَلًا مِنْ حَزْنِهِ وَفَسَحَهَا أَنْ مَنَعَا فَإِنْ رَأَى الْفَاضِلُ صِلَا حَاظِرًا فَتَحْزِنُ هَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ

بِنَفْسِي عَلِيمٌ وَيُقْرَعُ أَوْ بَرِي يُعْتِقُ لَا عَنْ مَعْتَقٍ كَيْتَلُ مَا يُعْتِقُ كِتَابَةً عَيْنَ الَّذِي قَضَى قَلْتُ وَعَيْقُهُ بِقَبْضِ أَحَدِي إِذْ قَالَ لَا شَيْءَ بِقَبْضِ سَيِّدِي فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَحَدِ اللَّذَيْنِ وَالْفَرْقُ صَعْبٌ وَالْعَتَاقُ يُسْرَى إِلَى النَّصِيبِ مِنْ كِتَابَةِ حَمِيدٍ وَالْكَسْبُ إِنْ رَفِيَ وَإِنْ يَحْزَنُ وَإِنْ رَفَهُ كَمَا لَوْ اسْتَحَقَّ كَمَا طُنْتُ عَيْقُهُ وَأَفْتِيَا فَالْعَيْقُ مِنْ قَبْضٍ وَحَطَّ وَجِبَا رُبْعٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حَيْثُ أَنْ رَضِيَ وَإِنْ يَمُتُ قَدِيمٌ كَالدُّبُونِ عَمَلٌ كَيْ يَبْرَى عَمَّا بَقِيََا وَفَسَحَهَا لَهُ وَالْمَخْصُوصُ وَالَّذِي أَوْصَى لَهُ بِالرَّقَبَةِ إِنْ بَجَرَ الْمَذْكُورُ لِأَنْ غَابَ مِنْ إِلَى وَصُولِ حَيْثُ مَنْ قَدْ حَكَمَا وَقَصَّرَ الْعَائِبُ فِي الْعَوْدِ وَلَا وَأَنْظَرَ السَّيِّدُ حَتَّى يُطْلِعَا أَوْ حِينَ لِأَنْ مَالَهُ بِهِ وَفَا وَالْأَخْذُ عَنْ دِينٍ سِوَاهُ وَلَهُ

فان يبيح حرامه في الآب
 فعاصت فبقي ابا الآب
 وهكذا ترتب كل مرتبة
 ولم يبيح له ولاهية
 وتنقص الاثر عن الرجال
 اذ لم يعصب مطلقا بحال
 بل عصبته عصبها والمنفى
 له يقرب او ولاء فافهم
 باب التدبير

ومن باني عتق عبد قدامك
 يموت فعتقه متى هلك
 من ثلثه وقبله مدبر
 يباع قبل عتقه ويؤجر
 اذ المراد السيد المدكور
 فان يبيع قبل موت سيده
 وحكمه من قبل موت سيده
 كالن في ارض وكس في يده
 باب الكتابه

ان يسأل العبد الامين المكتوب
 كتابه فقد هاله ثدي
 بصغره وذكرا لاجل
 ثم علم كل منهما قدر الاجل
 والمال ايضا ليبيح في الآدا
 يمين او تلافية فصاعدا
 ويقدره من جانب المولى لزم
 فلم يبيح لفسخه وان كدر
 وجاز من جانب المكتوب
 ففسخه والجرعة ما لي
 وحين صحت صار مع مولاه في
 كسبه وما لم يطلق التصرف
 ما لي يبيح في فعله تبذرع
 او حطفت الرقبة يبيح
 والزموا سيده يد ثعبه
 جزاء الممن ذنبه او وضعه
 وحين ادى العبد كل ما لي
 عليه بعد وصغره فليعتق

ولذي يبيح عليه يعصد
 قدم دين للمعاملات ثم
 ان حجر القاضى وان يجر سقط
 وانقصت ان مات قبل ان تم
 كون الآدا منها سواء
 ولافيا جر ولا الامية
 ووطؤها فالمرء والابلاذ قد
 ولا يبيع مكاتب وعامله
 كذلك الاخطا رب بالنسبة
 وهكذا تسليمة وما قبض
 كذا النكاح وزواج قننه
 وهكذا تكفيره بغير ما
 انفاقه بالاذن لا المكتابه
 وابتاع بعض سيده فان عجز
 واقص من جان ويعدى عتقه
 وعبده بما من الامر من قل
 واعق الجاني وليرجع اليه
 وفاسد منها كشرطه شرى
 من مالك كلف مختار بما
 مثل الصحيح كيس في الايمان
 والاعتياض والفساخ مافسد
 عليه او جوبه والرد
 ولا الزكوة ووجوب فطرته

بجارك لان قناه السيد
 ارض على يجم بندب وحثم
 لسيد وسوق للغير فقط
 اوفسخ الشرك وحلف من زعم
 اذ اياه معا اليه جاء
 بيمينه ان مات لا الوصية
 اثبت لا الحد وقيمة الولد
 كالأجنبي والتبرعات له
 في البيع حسب وشري البعضية
 عن ثمن وعن مبيع العوض
 وسلم كذا اذ لا يبيح
 صوم او اتهاب من قدر ما
 ولا لسريه وعن الرقبة
 يملكه السيد والعق مجز
 ولو لسيد وان اعنته
 ويلزم الفداء سيدها قتل
 ارض اذا عتق مجتبا عليه
 لا باطل بفقده عقد صدرا
 يقصد لا كالحشرات والدماء
 والخط والأسفار والابراء
 بفسخه او موت او حجر ورد
 من حاكم يسأل نفص العبد
 ورد ما لها واخذ قيمته

بَابُ عِتْقِ أُمِّ الْوَلَدِ

وَمَنْ نَضَعَ ظَاهِرَهُ تَحْطِيطًا وَقَدْ
 مِنْ بَعْدِهِ كَيْمَثَلُ تَدْبِيرٍ إِذَا
 حَكَمَ حُلُولَ الدِّينِ وَالتَّدْبِيرُ يَلُ
 وَاسْتَعْدَمَ الْإِشْتِيَاءَ وَالْإِجْبَارُ
 وَالْأَرْضُ مِنْ جَانِ وَحَيْثُ يَدْرُ
 قَبْلَ فَإِنْ يَأْسُ بَيَانَ حَصَلًا
 قُلْتُ وَبِاسْتِيْلَا دِكُلِّ شَطْرٍ
 وَالْعَصَبَاتُ فِي الْوَلَا سَيُوتِيَّةِ
 فَرَعْنَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي
 فَإِنْ تَعْبَهَا أَوْ تَضَعُ مِنْهَا الْعِدَا
 فِي عَرُوسٍ بِنْتُ عَشْرٍ بَكْرٍ
 وَكَيْفَ لِي إِذَا سَكَّتِ الْخُدَا
 يَا خَالِقَ الْخَائِقِ وَيَا أَهْلَ الْكُرَمِ
 أَدِمْ عَلَيَّ نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ
 بِكَ الْإِيَا ذِينَ عَذَابِ الْفَقْرِ
 خَذِي بِي مِنْ هَوْلِ كُلِّ غَمَةٍ
 وَكُلِّ مَنْ أَحْبَبْتُ أَوْ أَحَبَّنِي
 وَأَحْمَدُ لِلَّهِ جَزِيلَ الْفَضْلِ
 وَالْأَلِ وَالْقَصْبِ بِهَذَا أَحْتِمُ

أَحْبَلَهَا السَّيِّدُ تَعْتِقُ وَالْوَلَدُ
 مَاتَ وَلَوْ قُتِلَ هَذَيْنِ كَذَا
 إِنْ بَاعَ ذَيْنِ قُلْتُ مِنْ غَيْرِ بَطَلٍ
 لَهُ وَوَطْءُ الْأَمْرِ وَالْإِجْبَارُ
 إِيْلَا دَعَا كُلَّ شَرِيكَ مُوسِمٍ
 تَعْتِقُ إِنْ مَاتَ وَيُوقَفُ الْوَلَا
 يُقْضَى لِي بِمَلَكَةٍ فِي الْعُسْرِ
 هَذَا تَمَامُ الْجَهْدِ الْوَرْدِيِّ
 مِنْ بَعْدِ سَبْعِينَ فَدَخَلَتْ
 فَأَعْدَرَهُمْ فَحَقَّقَهَا أَنْ تَحْسَدَا
 بِكْرِيَّةٍ لَهَا الدَّعَاءُ مَهْرٌ
 بِدَعْوَةٍ صَالِحَةٍ لِي تُهْدَى
 بِالْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ النَّسَمِ
 وَبِحَبْنِي مِنْ خَطَرِ الْأَشَامِ
 وَالْقَبْرِ وَالنَّارِ وَخِزْيِ الْحَشْرِ
 فَضْلًا وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
 فِيكَ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ مُؤْمِنٍ
 ثُمَّ عَلَيَّ يَدِيهِ أَصَلِّ
 نَظْمِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

بَابُ أُمِّ الْوَلَدِ
 وَمَنْ يَطْلُبُ قَتْلَهُ فَجَحَلُ
 يُوْطِئُهُ أَوْ مَاتَهُ الْمُسْتَدْرَجُ
 تَصْرُوحُ بِوَضْعِ جِهَاتِ أُمِّ الْوَلَدِ
 أَنْ يَبَانَ خَلْقُ إِذِي فِي الْوَلَدِ
 وَتَعْدَدُ الْمُسَيِّدِ الْأَحَارَةَ
 وَالْأَرْضِ وَالزَّوْجِ وَالْأَمَارَةَ
 وَالْوَطْءَ وَاسْتِجْرَاءَ بِلَا سَهْ
 لَيْعِيهَا وَرَهْبَهَا وَلَا الرِّبَةَ
 وَإِنْ تَلَدُ مِنْ غَيْرِهِ فَجَحَلُ
 مِنْ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ نِكَاحٍ مِثْلَهَا
 أَوْ قَتْلَ لَعْنَتِهِمْ زَوْجِيهَا
 أَوْ فِي نِكَاحٍ فَأَيُّهَا الرِّبَا
 أَوْ شَهْدَةً كَقِتْلَةِ الزَّوْجِيَّةِ
 أَوْ عَمَلٍ فِي الزَّوْجِ بِالْمَرْجِيَّةِ
 فَزَعَمَهُ حَرِيْبِيَّ عَرْمَةَ
 قِيَمَتُهُ فِي الْحَالِ سَيِّدِ الْأَمَةِ
 وَمَنْ يَطْلُبُ قِتْلَهُ مَنُوحَتُهُ
 أَوْ بِأَشْيَاءِهِ ثُمَّ صَارَتْ قِتْلَةً
 فَالْوَطْءُ تَصْرُوحُ بِأُمِّ الْوَلَدِ
 قَطْعًا وَلَا يَشْهَدُ فِي الْمَقْعَدِ
 وَحَيْثُ انْتَقَالَ إِذَا لَدَهَا
 فَمَاتَ عَنْهَا بَلَعَتْ مَرْدَهَا
 بِأَنْ يَزُولَ رَفْعُهَا فَتُعْتَقَا
 قَتْلُ الْوَصَايَا وَالْمَوْضُفَلِقَا
 ثُمَّ نَظْمُ غَايَةِ التَّنْزِيهِ
 سَمِيَتْهُ نَهَابَةُ التَّنْزِيهِ
 آيَاتُهُ الْفَاوْخُسُ الْفَا
 وَبَرْدُ عَلَمَاتِهَا مَحْسُورُ الْوَأْفِ
 نَظْمُ الْفَقْرِ الشَّرِيفِ الْعَرَبِيِّ
 ذِي الْغَيْثِ وَالْقَصْرِ وَالْفَرِيطِ
 فَاحْمَدُ لِلَّهِ عَلَيَّ تَمَامُهُ
 ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِهِ
 عَلَيَّ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
 وَالتَّوَابِعِينَ ثُمَّ كُلِّ جَزِيَّةٍ
 ثُمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

تمت الهجة الورديه ووافق تمام طبعها او اخر شهر رجب
 سنة ١٣٥١ هجرية على صاحبها اتم صلاة واذى نية
 وذلك بمطبعة دار احياء الكتب العربية الكائن مركزها بشارع
 خان جعفر بجوار المشهد الحسيني بالقاهرة لأصحابها « عيسى الباني الجلي وشركاه »

(٢٣) وفي نسخة مد ٥٥. زادت على سبعين الفمئله . ابارها ككفرها مسهله . لكنها من غير مجرب . يوم عليه رؤية المظربة

فهرست كتاب بهجة المحامی

صفحة	فصل	صفحة
٣٩	فصل في تارك الصلاة	٢
٤٠	باب الجنائز	٣
٤٤	باب الزكاة	٣
٥١	فصل في الفطرة	٤
٥٢	باب الصيام	٥
٥٥	باب الاعتكاف	٧
٥٦	باب الحج	٨
٦١	فصل في محظورات الاحرام	٩
٦٦	باب البيع	١٠
٧٠	فصل في الخيار	١١
٧٣	فصل في القبض	١٣
٧٥	فصل في موجب الالفاظ المطلقة	١٦
٧٦	فصل في تصرف العبيد	١٨
٧٧	فصل في التحالف	١٨
٧٨	باب السلم	١٩
٨٠	باب الرهن	٢٣
٨٤	باب التفليس	٢٥
٨٧	باب الحجر	٢٦
٨٧	باب الصلح	١٧
٨٩	باب الحوالة	٣١
٨٩	باب الضمان	٣٣
٩١	باب الشركة	٣٥
٩٣	باب الوكالة	٣٧
٩٤	باب الاقرار	٣٨
٩٩	فصل في الاقرار بالنسب	٣٩
١٠٠	باب العارية	

صفحة		صفحة
١٧٥	باب الرضاع	١٠١ باب الغصب
١٧٦	باب النفقات	١٠٣ باب الشفعة
١٧٨	باب المحضانة	١٠٥ باب القراض
١٨٠	باب المجرأ	١٠٧ باب المساقاة
١٩٠	باب البغاة	١٠٨ باب الاحارة
١٩١	باب الردة	١١١ باب الجمالة
١٩٢	باب الزنا	١١٢ باب احياء الموات
١٩٣	باب السرقة	١١٣ باب الوقف
١٩٦	باب قطع الطريق	١١٥ باب الهبة
١٩٨	باب الصيال	١١٦ باب اللقطة واللقيط
١٩٩	باب السير	١١٩ باب الفرائض
٢٠١	فصل في الامان	١٢٦ باب الوصايا
٢٠٣	فصل في الجزية	١٣٣ فصل في الوصاية باب الوردية
٢٠٥	فصل في الهدنة	١٣٤ باب قسم الفخى والغنمية
٢٠٦	باب الزكاة	١٣٦ باب قسم الصدقات
٢٠٧	باب الاضحية	١٣٨ باب النكاح
٢٠٩	باب الاطعمة	١٣٩ فصل في العقد ومقدماته
٢١٠	باب السباق والرمي	١٤٥ فصل في النخيار واحكام آخر
٢١١	باب الايمان	١٤٨ باب الصداق
٢١٥	باب النذر	١٥٢ باب القسم
٢١٦	باب القضاء	١٥٤ باب الخلع
٢٢٩	باب القسمة	١٥٧ باب الطلاق
٢٣٠	باب العتق	١٦٥ فصل في الرجعة باب الايلاء
٢٣١	باب التدبير	١٦٧ باب الظهار
٢٣٣	باب الكتابة	١٦٨ باب القذف واللعان
٢٣٥	باب عتق ام الولد	١٧١ باب العدد
	تمت	١٧٤ فصل في الاستبراء